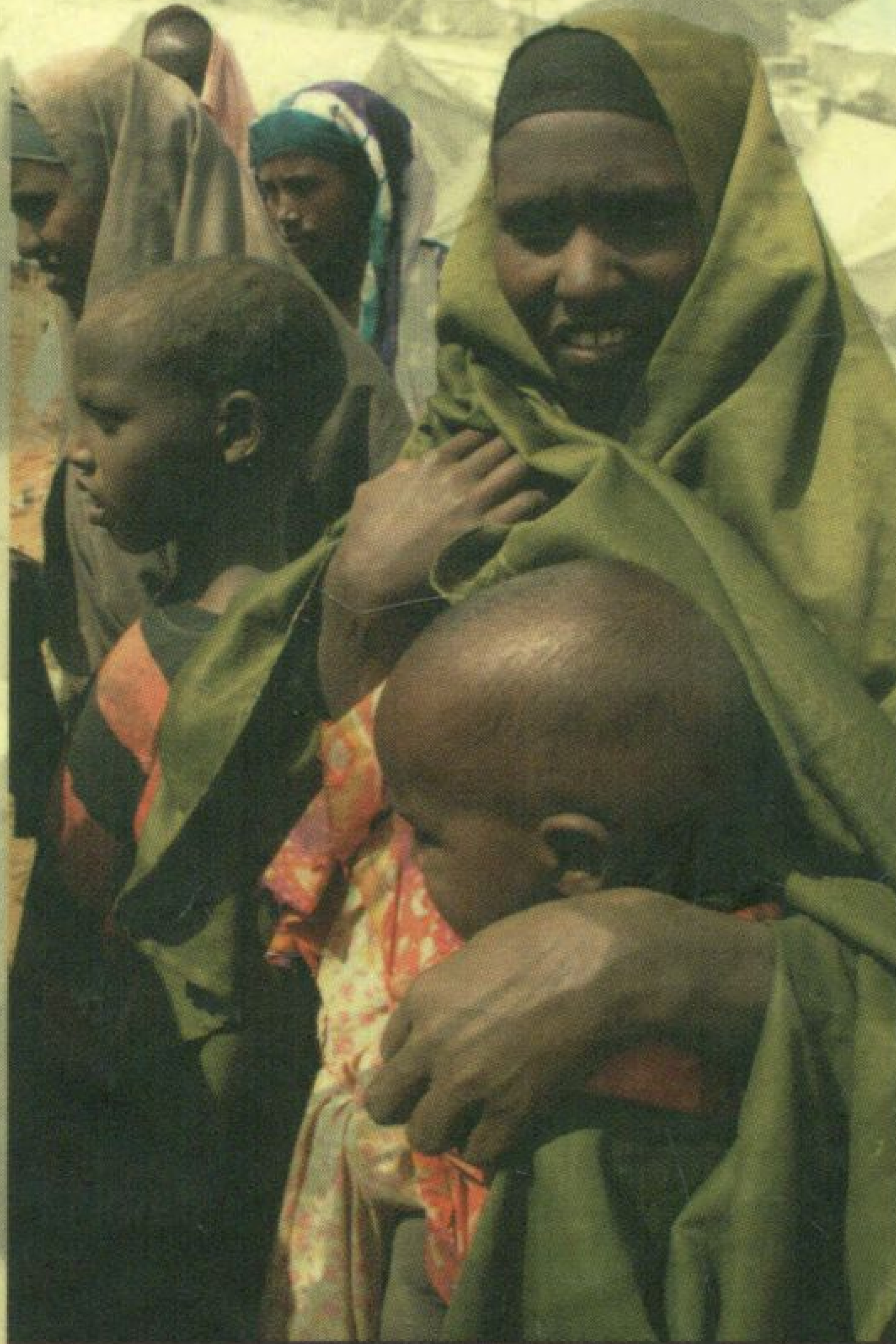
نزوح السكان

دراسة تفصيلية شاملة



الجزء الثاني

الدكتور
عماد مطير الشمري



www.darsafa.net

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

صدق الله العظيم

نـزوح السـكان

دراسة تفصيلية شاملة

الجزء الثاني

نزوح السكان

(دراسة تفصيلية شاملة)

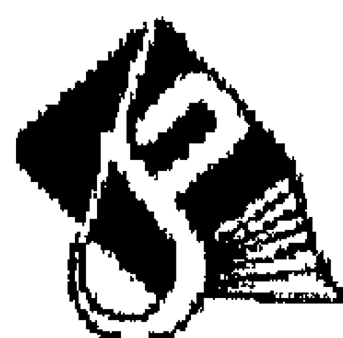
الجزء الثاني

الدكتور

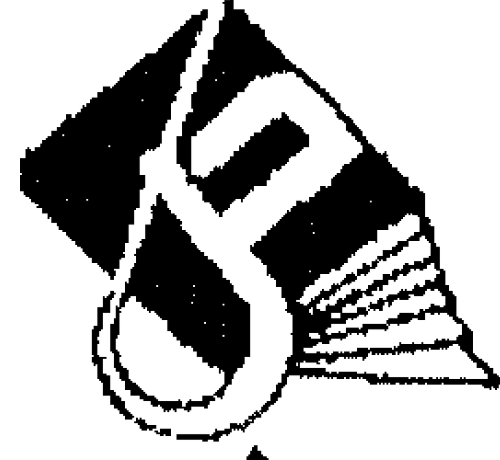
عماد مطير الشمري

الطبعة الاولى

2016م - 1437هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان



دار صفاء للنشر والتوزيع

رقم التصنيف 304.6

نزوح السكان دراسة تفصيلية شاملة

د.عماد مطير الشمري

الواصفات: /السكان/ الهجرة/

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/12/5568)

ISBN 978-9957-24-965-6 ردمك

عمان ـ شارع الملك حسين

مجمع الفحيص التجاري- تلفاكس- 4612190 6 962+

هاتف- 4611169 6 962+ ص . ب922762 عمان- 11192 الأردن

DAR SAFA Publishing - Distributing

Telefax: +962 6 4612190- Tel: + 962 6 4611169

P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

E-mail:safa@darsafa1.net

E-mail:safa@darsafa.info

www.darsafa.net

الاهداء

الى

روح طالبتي النجيبة

المرحومة زينب مدحت رؤوف

المقدمــة

النزوح هو ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر. وهناك العديد من الأسباب التي قد تؤدى للنزوح. بعضها أسباب سياسية أو اقتصادية، أو لأسباب شخصية مثل العثور على زوج أثناء زياره لبلد آخر، والنزوح للبقاء معهم. كما يفضل الكثير من كبار السن الذين يعيشون في الدول الغنية بالمناخ البارد، الانتقال إلى مناخ أكثر دفئا عند التقاعد.

ينتقل العديد من المغتربين السياسيين أو الاقتصاديين مع أسـرهم، نحـو منـاطق جديدة أو دول جديدة حيث يأملون في العثور على السلام أو فـرص عمـل لا تتـوفر لهم في موقعهم الأصلي. وعلى مر التاريخ، عاد عدد كبير من النازحين إلى ديارهم بعد أن كسبوا ما يكفيهم من المال في البلاد الآخرى. وأحيانـا ينتقـل هـؤلاء النـازحين إلى بلدان ذات اختلافات ثقافية كـبيرة، حيـث يشـعروا دائمـا انهـم ضـيوف في أمـاكنهم الجديدة، ويحفاظوا على ثقافتهم الأصلية، التقاليد واللغة، ممـا يجعـل أطفـالهم يرثونهـا منهم في بعض الأحيان. وقد يخلق الصراع بين الثقافـة الأم والثقافـة الجديـدة، بعـض التناقضات الاجتماعية، وهو وضع غير ملائم بالنسبة ل"الأجانب"، الذين يـروا أحيانـا ان هذه الـنظم القانونيـة والاجتماعيـة، جديـدة وغريبـة بالنسـبة لهـم. وفي كـثير مـن الأحيان، تنمو مجتمعات المهاجرين في المناطق الجديدة.

لقد كان للنـزوح تـأثير عميـق علـى العـالم في القـرون ال18، ال19، وال20، عندما ترك الملايين مـن الاسـر الفقـيرة أوروبـا وتوجهـوا للولايـات المتحـدة، كنـدا، البرازيل، الأرجنتين، باقي دول أمريكا اللاتينية، أستراليا، ونيوزيلندا.

على الرغم من غموض التعريفات واختلافها إلى حد ما، إلا أنه لا ينبغي الخلط بين النزوح/الهجرة وبين الهجرة الجبرية، مثل حالات نقل السكان أو التطهير العرقي.

وقد يكون اللجوء داخليا او خارجيا غير النازحون للخارج يطلق عليهم اسـم اللاجئون وغالباً ما تطلق بشكل خاطئ تسـمية "لاجئـون" علـى الأشـخاص النـازحين

داخلياً وعلى خلاف اللاجئين، فإن النازحين داخلياً لا يعبرون أي حدود دولية بحثاً عن ملاذ آمن وإنما يبقون داخل بلدانهم الأصلية. حتى وإن كانت أسباب فرارهم مماثلة لتلك التي تدفع اللاجئين إلى مغادرة بلدانهم (نزاعات مسلحة، عنف معمم، انتهاكات لحقوق الإنسان)، إلا أن النازحين يبقون من الناحية القانونية تحت حماية حكومتهم – حتى لو كانت هذه الحكومة هي سبب فرارهم .ويحتفظ النازحون كمواطنين بكامل حقوقهم، بما في ذلك الحق في الحماية، وفقاً لقوانين حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

لا تنصّ الولاية الأصلية للمفوضية على اشتمال النازحين داخلياً بشكل محدد، لكنها تعمل منذ سنوات عديدة، نظراً لخبرتها في مجال اللجوء، على مساعدة الملايين منهم، وذلك مؤخراً من خلال "النهج العنقودي" (حسب القطاعات). وبموجب هذا النهج، تتولى المفوضية قيادة عملية الإشراف على احتياجات النازحين داخلياً والمتصلة بالحماية والإيواء، فضلاً عن تنسيق شؤون المخيمات وإدارتها.

ومع دخول العالم في العقد الثاني من الالفية الثانية كان جميع سكان العالم يتوقعون ان تتحول حركات نزوح السكان الى قصص من الماضي تحفظهاى بطون الكتب للاجيال القادمة على اعتبار ان العالم يحث السير باتجاه الديمقراطية وسيادة القانون وانتشار مباديء حقوق الانسان غير ان الذي حدث كان عكس ذلك تماما اذ شهد العالم اتساعا لحلات النزوح السكان اذ و لاول مرة منذ الحرب العالمية الثانية تخطى عدد النازحين في العالم بسبب النزاعات والازمات عتبة الخمسين مليونا، وفق تقرير اصدرته المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة عام 2014محيث انه و بنهاية 2013 "كان هناك 51,2 مليون نازح، اي بزيادة ستة ملايين عن عددهم في نهاية 2012 وقدره 45,2 مليونا."

واصبح العالم يواجه تزايدا هائلا في جميع انواع النزوح حيث انه ومنذ اندلاع النزاع في سوريا تم احصاء 2,5 لاجئ جديد سوري و6,5 مليون نازح داخلي في هذا

البلد. كما حصلت حركات نزوح سكاني كبرى العام الماضي في افريقيا وخصوصا في افريقيا الوسطى وجنوب السودان.كما ويعيش 86٪ من اللاجئين في دول نامية. و قدم 1,1 مليون شخص عام 2013 طلبات لجوء بزيادة قدرها 15٪، ومعظمهم في الدول المتطورة. وهو عدد قياسي لطالبي اللجوء منذ عشر سنوات، يضاف الى 1,2 مليون شخص سبق ان قدموا طلب لجوء وينتظرون البت به.وتقف وراء هذه الزيادة الكبيرة في عدد النازحين اسباب رئيسية "كتضاعف الازمات الجديدة" التي تدفع السكان الى مغادرة منازلهم" وأستمرار الازمات القديمة التي يبدو انها لن تنتهي". واصبح الان "هناك عدد من النازحين يوازي حاليا عدد السكان الاجمالي في دول مثل كولومبيا واسبانيا وجنوب افريقيا وكوريا الجنوبية" . وتشمل حركات النزوح ثلاث فئات من السكان هي اللاجئون وطالبو اللجوء الذين يتحركون بصفة فردية والنازحون الداخليون الذين يغادرون منازلهم لكنهم يبقون داخل بلادهم.

لقد كانت الدول العربية في النصف الثاني من القرن العشرين تعقد القمم وتقيم المؤتمرات وتطلب العون من المجتمع الدولي لمعالجة النزوح السكاني لاهل فلسطين في اعقاب الحروب العربية الاسرائيلية اعوام 1948 و1967 غير انها اليوم تعاني الامرين من اتساع نطاق النزوح ليشمل اغلب الدول العربية من العراق وسوريا شرقا الى ليبيا وموريتانيا غربا ومن لبنان شمالا حتى اليمن والسودان جنوبا واصبحت هذه الدول في قلب عاصفة النزوح البشري التي تجتاح العالم كما انه وفي ضل اتساع نشاط الحركات الارهابية في الدول العربية اصبح من المرجح ان تزداد وتيرة النزوح وتتفاقم مشاكل النازحين في الجزء الثاني من كتاب نزوح السكان سنحاول ان نستكمل تصنيف النزوح وفقا للتقسيمات المعتمدة على الحدود السياسية وامد النزوح وعدد مرات النزوح كما سنفرد فصلا خاصا عن النزوح الداخي وامثلة للنزوح من دول العالم المختلفة مع دراسة ميدانية للنزوح الداخلي في العراق لما للنزوح الداخلي من اهمية كبيرة اولا ولان النزوح في العراق يعطينا تصور كامل عن الية حدوث هذا

النوع واثاره لكون العراق تتمثل فيه جميع المسببات الواجب توفرها لحدوث حالة النزوح الداخلي كما سندرس طرق الحد من نزوح السكان وبالتالي التقليل من حدة ووتيرة النزوح بالاضافة الى دراسة الاوضاع التي تعقب عملية نزوح السكان والاجراءات الواجب توفرها لانهاء حالة النزوح السكاني ولحن اذ نضع بين يدي القاريء العربي هذا المؤلف ان نكون قد اسهمنا في توفير مصدر جديد يرفد العلماء والباحثين وطلبة العلم سواء في مجالات الدراسات السكانية او مجالات الاغاثة بالجديد والله الموفق

المؤلف

الفصل الأول

تصنيف النزوح اعتمادا على الأمد والغاية وصفات أخرى

اولا : تصنيف النزوح اعتمادا على امد النزوح

1- النزوح المُطوَّل

هو حالة السكان النازحين المستقرين الذين ينتظرون تقديم حلول دائمة ومستدامة لهم ويقوم أيضاً على الوجود المنظم والموثّق ضمن الحدود المعرّفة والمقبولة (للدولة وللوضع الرسمي وللسلوك المتوقع). والاكتفاء بفرض النعت "مُطوَّل" ينطوي ضمنياً على أنَّ تلك الأوضاع إنما هي أوضاع استثنائية، ومع ذلك فهناك أكثر من ثلثي اللاجئين في العالم أي قرابة 7.1 مليوناً من أصل 10.4 مليوناً ممن يرزحون في المنفي المُطوَّل وكذلك تسود أوضاع النزوح الداخلي المُطوَّلة في أكثر من 40 بلداً. وبذلك فإنَّ هذه الأوضاع لا يمكن اعتبارها أوضاعاً استثنائية باي حال من الأحوال بل أصبحت كأنها المعيار الأصلي لما يجب أن يكون عليه حال النزوح والنزوح المُطوَّل غالباً ما يكون مقبولاً رغم عدم الارتياح له على اعتبار أنه حالة شبه دائمة لشؤون النازحين، أما الحلول الدائمة والمستدامة فتنطوي على البحث عن حل نهائي "ينهي الوضع القائم". ومع ذلك، فإنَّه ليس سهلاً أن يتناسب ذلك مع ضرورة تأمين أنماط التدخل المرنة والتجريبية والتي تنطوي في الغالب على مخاطر سياسية للتعامل مع الطبيعة المائعة والعَرَضية للنزوح. وبالنسبة لاستراتيجيات التكيف والتنقل التي يلجأ إليها السكان النازحون الواقعون تحت ظروف النزوح المُطوَّل للبقاء فهي استراتيجيات غير رسمية مع أنَّ هذه المبادرات والاستراتيجيات يجب أن تكون جزءاً من الحلول.ومع أنَّ لكل حالة خصوصياتها فإنه يتضح أيضاً أنَّ هناك كثير من المشكلات التي تشترك بها كثير من حالات النزوح المُطوَّل. فالنازحين غالبا ما يكونون غير راغبين في العودة طوعاً ما دامت مستويات انعدام الأمن مرتفعة وما دام الحكم ضعيفاً أو غير موجود أصلاً، وما دامت البلدان المضيفة تقاوم الدمج المحلي، وما دام خيار إعادة الاستيطان في بلد ثالث خياراً لا يتاح إلا لعدد قليل من النازحين ذلك بسبب فرض

العالم الغربي قيود كبيرة ثابتة على الدخول إلى بلادها لأسباب تعزوها إلى النواحي الأمنية. كما يشكل المهجَّرون تحدياً يبدو أنه يستعصي الحلول أمام كل من المجتمع الدولي والدول التي يقيمون بها على اعتبار أنهم محصنون إزاء تلك 'الحلول الدائمة والمستدامة'. وبصورة عامة اصبح الدمج والتوطين بحكم الأمر الواقع نتيجتان حتميتان للنزوح المُطوَّل رغم التكتيكات الرسمية أو القانونية أو السياسية المصممة لمنع ذلك. .
وبالنسبة للاجئين والنّازحين الذين عاشوا ظروف النزوح المُطوَّل فيظهرون ميلاً طبيعياً للاعتماد على استراتيجيات الهجرة الثانوية غير النظامية ما يشير إلى أنّهم يفضلون (أو يجبرون على) السعي لإيجاد الحلول بأنفسهم.[1] وتشير الدراسات العلمية والميدانية إلى أنَّ الدول المضيفة والمجتمع الدولي يحتاجون إلى سياسات واستراتيجيات إبداعية تتحدى الواقع السياسي وذلك ما يتطلب اتخاذ مسارات الإجراءات متعددة الأبعاد التي تتضمن: تشريعات قانونية أكثر مرونة (كالمُواطَنة الإقليمية أو غير ذلك من أشكال الإقامة الآمنة بدلاً من الإقامة التي تُمنح في العادة إلى اللاجئين، وتصاريح العمل الأكثر مرونة، وحرية التنقل الداخلي)، وسياسات إنشاء سبل كسب الرزق والفرص الاقتصادية (برامج الإنماء المستدام ومشروعاتها لكل من السكان المهجَّرين والمضيفين المحليين) واستراتيجيات تنقل التركيز من المساعدات الإنسانية إلى المساعدات الإنمائية، والسياسات الإبداعية الإقليمية وأدواتها (كاتفاقيات التنقل الإقليمي) وسياسات اللاجئين المراجَعة (زيادة فرص إعادة التوطين في بلدان الغرب، والحماية المؤقتة وطلب اللجوء) والتمكين والإشراك السياسيين (الطرق المعززة لإشراك المهجَّرين في بناء السلام وإعادة الإعمار) فمن شأن ذلك أن يشكّل ذلك تحرراً جذرياً من أنموذج السياسات التقليدي الذي لا يمكن عده معقولاً نظراً للحاجة الواضحة إلى التحول عن 'الحلول' الاعتيادية الفاشلة. وسيكون من شأن الاستراتيجية المقترحة البناء على ما يفعله السكان المهجّرون حالياً بنجاح ومن هنا ستبنى تلك الاستراتيجية على مصالحهم وقدراتهم وتطلعاتهم.وفي كثير من أوضاع النزوح المُطوَّل هناك عدة موجات من النازحين، وذلك يعكس العجز المزمن الذي يلازم الدول المعنية بشأن العمل بكفاية وينتج عن ذلك مشهد من الأزمات المتلاحقة يتضمن استجابات للأزمة الحادة الموجودة طيلة مدة المكوث في المنفي المُطوَّل. ومع ذلك هناك خطر في أن يؤدي

التركيز على هشاشة الدول "والأزمات الدائمة" للنزوح التي تأتي نتيجة تلك الهشاشة إلى تفويت الأشكال الأخرى للنزوح المُطوّل كتلك التي تحدث بسبب سياسات الكبح التي تتبعها الدولة وليس بسبب إخفاقها وفشلها. ومن هنا، لابد من فهم هذه الأشكال المختلفة للنزوح لمساعدة الفاعلين الدوليين على تصميم السياسات المناسبة لكل حالة على حدة. وفي نظر الغالبية العظمى للمتأثرين بالنّزاع، غالباً ما يُنظر إلى النزوح على أنه الخيار الوحيد المتاح لسعيهم نحو السلامة. وفي حين أنّ توفير بعض المساعدات الأساسية في الأماكن التي ينزح إليها الناس يُسهّل من النزوح ولو لدرجة بسيطة، لكنّ غياب الحماية التي يفترض أن تقودها الدولة يجعل من موجات النزوح المتعددة سمة من السمات المحددة للنزاع وكذلك يجعل من النزوج المتكرر شائعا ففي الكونغو لم يكن النزوح جراء العنف الذي ألم البلاد في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 النزوح الأول بالنسبة لمعظم الكونغوليين النّازحين الذين وصلت أعدادهم إلى عشرات الآلاف، ويكاد يكون من المؤكد أنّ ذلك النزوح لن يكون الأخير. فمعظم هؤلاء النّازحين كانوا بالأصل يعيشون في مخيمات النّازحين أو بضيافة الأسر أو الأصدقاء أو الغرباء، وكثير من الأشخاص الذين أصبحوا يمثلون مجتمعاً مضيفاً للنازحين هم نازحون أصلاً فرُّوا من بيوتهم في مرحلة ما.و يعيش معظم النّازحين المقدرة أعدادهم بـ 2.6 مليون نازح منذ عدة سنوات في حالة من النزوح المطول والمتكرر. (2) وفي حين أنّ بعضهم نزح في منطقة ماسيسي في شمال كيفو مبكراً منذ عام 1993، بدأت موجات النزوح الجماعية نتيجة للتطهير العرقي في رواندا عام 1994 وحرب الكونغو الأولى عام 1996. و، بعد مرور اكثر 20 عاماً تقريباً على بدء النزوح من كيفو هرباً من النّزاع، ارتفع أعداد النّازحين عبر شرق البلاد. ومع عدم قدرة الدولة على إيجاد حلول سياسية أو فرضها لمعالجة أسباب الانفلات الأمني، تستمر معاناة المواطنين من العنف ويستمر تعرضهم للانتهاكات على يد العناصر المسلحة. وفي غضون ذلك، لا بد من توفير المساعدات بطريقة تضع في الاعتبار تأثير النزوح المتكرر وفي العراق وعلى الرغم من ان المجتمعات المضيفة ترحب بالنازحين الذين هم في الغالب من مجموعتها الدينية نفسها حيث ان الغالبية العظمى من النازحين، الذين ارغمتهم اتجاهاتهم الدينية او تهديدات القتل او عمليات الاختطاف والاغتيال على النزوح،

تخطط للبقاء في الاماكن التي نزحت اليها"وان النازحين لا يريدون العودة الى مناطق سكناهم التي هجروها."اذ ان خطوط النازحين في المحافظات الخمس عشرة التي شهدت عمليات نزوح وتهجير قسري"تتبع بشكل كبير الخطوط الطائفية بحيث يتحرك الشيعة نحو جنوب البلاد والسنة نحو الوسط."

الحلول المتاحة لانهاء حالات النزوح المطول:

من خلال التجارب الدولية في مجال معالجة حالات النزوح المطول سواء كان داخليا او خارجيا وجد ان هناك عدد من الحلول ندرجها كالاتي :-

1. تعتبر الهجرة بما فيها الهجرة الموسمية والدائمة والمتنقلة من بلد لأخر على الأصعدة العابرة للقوميات والإقليمية والمحلية واحدة من اهم الحلول للنزوح المُطوَّل. ففي حالة كانت جودة اللجوء المعروض في أدنى حد لها وكان الوصول إلى الحماية الرسمية محدوداً فلن يكون من المفيد الاعتماد على التمييز بين الحركة الثانوية "القسرية" و"الطوعية". وقد تساهم الدول المتقدمة في توفير فرص الهجرة المتاحة للمهجرين وذلك عن طريق إصلاح منظوماتها الضابطة للهجرة بحيث تسهل على اللاجئين التنقل بصفتهم "مهاجرين" بدلاً من أن يكون ذلك التنقل محصوراً بالقنوات الرسمية لإعادة توطين اللاجئين. (3)
2. إعادة التوطين في بلد ثالث اذا كان النزوح خارجيا ومنطقة او اقليم ثالث اذا كان النزوح داخليا وهذه اداة اخرى لانهاء النزوح المطول الا ان الانتقادات التي توجه لها متاتية من صف البعض لها بانها عملية مسيَّسة و أداة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياسية لها. وكذلك استجابات اللاجئين لفرص إعادة التوطين فهي مبنية كثيراً على الدوافع السياسية. ونظراً للوقائع السياسية التي تحدد إعادة التوطين، فإذا ما أريد أن يكون إعادة التوطين خياراً فاعلاً بالكفاية المطلوبة بحيث يؤمن الحماية للأشخاص الذين لا يجدون الحماية في بلد اللجوء الأول، فهناك حاجة متزامنة واضحة لإيجاد مزيد من أماكن إعادة التوطين .وقد فشلت الكثير من التجارب بهذا الخصوص ففي اثيوبيا قامت الحكومة بموجب برنامج "تعمير القرى" بالتهجير القسري لنحو 70 ألف شخصاً من السكان الأصليين من منطقة غرب غامبيلا إلى قرى جديدة يعوزها الطعام والأراضي الزراعية والرعاية الصحية

ومرافق التعليم. كما تكرر تهديد قوات أمن الدولة واعتداءها على سكان القرى واعتقالهم تعسفاً، ممن يقاومون قرارات النقل.وتجلت في هذا المشروع الطبيعة القسرية لعمليات النقل، وخسارة أسباب كسب الرزق وتدهور الوضع الغذائي وانتهاكات قوات الأمن ضد السكان المتأثرين. العديد من المناطق التي نُقل منها أفراد مخصصة للإيجار ضمن برنامج التنمية الزراعية التجاري الحكومي.وغدا البرنامج لا يحسن الخدمات لسكان غامبيلا الأصليين، بل يؤدي إلى تدهور فرصهم الخاصة بكسب الرزق وأمنهم الغذائي. على الحكومة أن تجمد البرنامج إلى أن تضمن توفر البنية التحتية الضرورية وحتى يتم مشاورة الأفراد على النحو الواجب وتعويضهم على خسارتهم لأرضهم".وسكان غامبيلا هم بالأساس جماعات الأنواك والنوير الأصليين، الذين لم يتملكوا الأراضي التي عاشوا عليها واستخدموها رسمياً مطلقاً. كثيراً ما تزعم الحكومة أن هذه المناطق "غير مسكونة" أو "غير مستغلة بشكل سليم". هذا الزعم يمكن الحكومة من الالتفاف حول أحكام دستورية وقانونية لحماية السكان من التهجير.وتخطط الحكومة الأثيوبية لإعادة توطين 1.5 مليون نسمة في أربع مناطق: غامبيلا وعفار وصومالي وبينشانغول-غوموز. إعادة التوطين بدأت في عام 2010 في غامبيلا، وكان من المقرر بالنسبة لتلك المنطقة أن ينتقل منها 70 ألف نسمة . بموجب خطة حكومة ولاية غامبيلا الوطنية، من المقرر نقل 45 ألف أسرة على مدار برنامج يستغرق ثلاثة أعوام. تتعهد الخطة بتوفير البنية التحتية للقرى الجديدة والمساعدة على ضمان سبل كسب رزق بديلة. كما ورد في الخطة أن الانتقالات طوعية. وبدلاً من تحسين الخدمات الحكومية، فإن القرى الجديدة في أغلب الحالات لا تتمتع بهذه الخدمات. أول جولة من عمليات التهجير الجبرية كانت في أسوأ وقت ممكن من العام، وهو بداية موسم الحصاد، والكثير من المناطق التي نُقل إليها الأفراد جافة وغير خصبة. تحتاج الأراضي الجديدة القريبة منهم إلى التنظيف والمساعدات الزراعية والبذور والأسمدة، التي لم توفرها الحكومة. إخفاق الحكومة في توفير المساعدات الغذائية للمهجرين أدى إلى انتشار الجوع وحالات مجاعة.لقد اذى توطين النازحين قسريا في مناطق فير مناطقهم الاصلية إلى اختلال توازن دقيق

قائم في المنطقة منذ فترة طويلة. سبل كسب الرزق والأمن الغذائي في غامبيلا قليلة وشاقة. يُجبر الرعاة على ترك أعمالهم كرعاة للماشية من أجل الاستقرار الزراعي. أما المزارعين المتنقلين من موقع إلى آخر بعد أن يُطلب منهم زراعة المحصول في مكان واحد بشكل دائم فهذا يعني خطر جدب التربة وخلوها من المغذيات الأساسية. وفي غياب البنية التحتية الفعالة والإمدادات المستمرة من الغذاء، فقد تكون عمليات التهجير مهددة لحياة السكان، ويتمبرنامج تعمير القرى في مناطق مخطط لها استثمار أراضيها تجارياً على نطاق واسع. وتنفي الحكومة الأثيوبية على طول الخط أن يكون تهجير الأفراد في غامبيلا على صلة بتأجير مساحات كبيرة من الأراضي للزراعة التجارية، والتهجير الجماعي من أجل إفساح المجال أمام الاستثمار الزراعي في غياب عملية قانونية سليمة يخرق الدستور الأثيوبي ويعرض حقوق السكان الأصليين المكفولة لهم بموجب القانون الدولي للخطر. ومنذ 2008 وحتى كانون الثاني 2011، أجرت أثيوبيا 3.6 مليون هكتار على الأقل من الأرض، وهي المساحة التي تساوي مساحة هولندا.(4) هناك 2.1 مليون هكتار إضافية متوفرة من خلال بنك الأراضي للاستثمار الزراعي الحكومي. في غامبيلا، 42 في المائة من إجمالي مساحة الأرض إما مخصصة للإيجار للمستثمرين أو تم منحها لمستثمرين بالفعل، طبقاً للإحصاءات الحكومية. الكثير من المناطق التي دخلت في زمام تعمير القرى هي أراضي مخصصة للاستثمار الزراعي التجاري.

3. العودة الدائمة للنازحين وهذا الحل قد لا يجد استجابة من قبل النازحين وقد ساهم في اطالة امد النزوح وجعله نوحا مطولا حيث وعلى الرغم من الإصرار والتفضيل الرسمي لحل العودة، فإنها صعبة في الغالب. فهناك ملايين من الأشخاص العالقين في دوامة العنف والحرمان والنزوح داخل أوطانهم،او خارجها ويجدون أنفسهم محاصرين في منفي يطول أمده. ففي باكستان وكينيا وشرق السودان، على سبيل المثال، هناك عشرات الآلاف من الأطفال اللاجئين الأفغان والصوماليين والإريتريين ممن كان أجدادهم آخر أفراد الأسرة الذين تمكنوا من رؤية أوطانهم. وابتداءا من عام 2000م بدات المنظمات الدولية باعادة

ما يقرب من مليون لاجئ إلى ديارهم سنويا بمساعدة المفوضية. وقد انخفض هذا العدد بنسبة 80٪ نظرا لاستمرار انعدام الأمن أو الافتقار إلى سبل العيش، الأمر الذي يثبط رغبة اللاجئين بالعودة. في حين كانت العودة هي حل التوطين الذي اختاره 90٪ من النازحين داخلياً في أوغندا وحوالي 50٪ نازحاً داخلياً في بوروندي وجنوب السودان (رغم اشتمال النسبة الأخيرة على من عادوا إلى جنوب السودان [5] ككل، وليس بالضرورة إلى بلاد المنشأ). وفي كولومبيا وجورجيا وصربيا، عادت نسبة بسيطة للغاية من النازحين نتيجة لانعدام الأمن وغياب الحلول السياسية للصراعات. و يرى بعض السكان ممن هُجّروا من قبل في إقليمي أشولي ولانغو في اوغندا أن فوائد العودة لا تزال بعيدة المنال. ومع كثرة الاستيلاء على الأراضي من قِبل السياسيين والموظفين الحكوميين ومجتمع الأعمال والمستثمرين المحليين والوطنيين المتنافسين على "غنائم الحرب"، يهدد أثر انعدام الأمن في الأراضي بإعادة تهجير العائدين وقبل تمرُّد جيش الرب للمقاومة، لم تكن التزاعات على الأراضي شائعة في شمال أوغندا. وحتى عندما قامت هذه النزاعات، كانت مجرد مناوشات بسيطة بين الأفراد المتقاتلين على قطعة أرض أو نزاعاً على حدود الأراضي. ومع تطوُّر تمرُّد جيش الرب للمقاومة إلى مرحلة أكثر اضطراباً من عام 1996 إلى أوائل عام 2000، أجبرت الحكومة الأوغندية آلاف الأشخاص على الانتقال إلى مخيمات النازحين داخلياً، المعروفة أيضاً باسم "القرى المحميّة" بهدف حماية الأرواح والممتلكات من اعتداءات جيش الرب للمقاومة. ونتج عن أثر سياسة التخييم القسري التي انتهجتها الحكومة بقاء قطع كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة دونما إشغال، وبذلك أصبحت عرضة للاحتلال والاستيلاء عليها. ومن اللازم أن تركز الإصلاحات في الأراضي فيما بعد النزاعات على الحد من التوترات والنزاعات، مع دعم استخدامات الأراضي المنتجة اجتماعياً واقتصادياً، ويتضمن ذلك التركيز على قضايا الحصول على قضايا الوصول إلى الأراضي وملكيتها واستخدامها من أجل المساعدة في الحد من إعادة التهجير في المستقبل. والأهم من ذلك إشراك السكان النازحين أنفسهم في جميع جوانب عمليات العودة.وبما ان النزوح غالباً ما يكون جزءاً من عملية

دورية للصراع والنزوح. لذلك، فإن عملية اعادة النازحين الى مناطقهم الاصلية يجب ان تضمن عدم نزوحهم مرة اخرى ومنع النزوح لا يتعلق فقط بمنع النزوح الجديد، لكن أيضاً بضمان عدم تهجير الأشخاص مرة أخرى. وتعد بوروندي مثالاً جيداً على ذلك، حيث تشهد هذه الدولة المهمة الطويلة والشاقة لإعادة البناء بعد عقود من العنف والاضطرابات السياسية والنزوح. ورغم بقاء عشرات الآلاف في المعتقلات، عاد ما يزيد على نصف مليون نازح بوروندي خلال السنوات القليلة الماضية، بعضهم عاد بعد قضاء أكثر من ثلاثة عقود في المنفي. وقد اعتبرت عودتهم على أنها نجاح، بل وصفتها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على أنها واحدة من أكثر العمليات نجاحاً في القارة الأفريقية وانها عملية أنها مشجعة وترمز للتفاؤل بالنسبة لمستقبل الدولة.(6) على الرغم من بعض الأخطاء التي شابتها ويُبرهن على هذه الأخطاء في بوروندي وفي الدول المجاورة، خاصة تنزانيا، حيث ما زال آلاف اللاجئين يقاومون العودة. والمحتمل أن تكون إعادة الاندماج الفاعلة لمن نزحوا هي أكثر التحديات التي تواجه بوروندي، كما أنها قد تكون أولوية إذا ما أريد حقاً تجنُّب النزوح في المستقبل. ولا دليل أوضح على ممارسة الحقوق أمن قدرة العائدين على الحصول العادل على الأراضي. ففي بوروندي، تكسب الأغلبية الشاسعة من السكان عيشها من الإنتاج الزراعي المعيشي. لذلك، ليس من المفاجئ أن تتمثل القضية المهيمنة في عملية العودة في قدرة العائدين على استعادة الأراضي- تلك الأراضي التي استُخدمت من قِبل من لم يفروا خلال العقود الماضية. وترتبط الأرض في هذا السياق بقضايا العدالة والتوافق والسلام المستدام، إلى جانب كسب الرزق. وهنا أصبح العيب الأساسي في العملية واضحاً: صارت الأرض تُعامل بصورة أساسية كسلعة اقتصادية التي يمكن حلها من خلال المساعدة الإنسانية بدلاً من المساعدة السياسية القوية. وبالطبع، فإنها مورد اقتصادي، إذ يحتاج الأشخاص للأرض لزراعة المحاصيل لإطعام أسرهم. لكن بالنسبة للعائدين الذين أُبعدوا عن دولتهم لعقود، يعد الحصول على الأرض مؤشراً هاماً لإعادة الاندماج واسترجاع المواطنة الفاعلة والدمج. لذلك، فإن تحقيق المواطنة للعائدين مرتهن بصورة رئيسية

باستعادة ملكية الأرض العادلة والفاعلة، خاصة أراضي الأسرة، مما يضع نهاية لأسباب الصراع التي انفصمت بها رابطة المواطنة في المقام الأول.لكن حتى الآن، لم يستطع الكثيرون استعادة أراضيهم، خاصة في الحالات التي تم فيها شغل الأراضي ولا يرغب الشاغلون الحاليون لها في المغادرة. وحيثما يحاول العائدون المطالبة بأراضيهم من خلال المؤسسات القضائية، فإنهم في الغالب يجدون أن الحكم ليس في صالحهم. حتى وإن جاء في صالحهم، فإنهم يخشون على أمنهم من انتقام الشاغلين الحاليين، خاصة عندما يكون شاغل الأرض قوياً أو ذا نفوذ. وبالنسبة لمن لا يستطيعون استعادة أراضيهم، فإن هناك خيارات محدودة، فيما يتعلق بالحصول على أراضٍ بديلة، ففي بوروندي وجد أن كثيراً من العائدين يعاد نقلهم إلى ما يُطلق عليه "قرى السلام"، وتضم تلك القرى العائدين مع الجماعات الأخرى المستضعفة التي تحتاج للأراضي، وتخصص لهم مساحات لبناء المنازل والمزارع. ورغم أن ذلك يُرى بصورة عامة على أنه أفضل من الظروف السيئة التي عاش فيها الأشخاص في المخيمات الانتقالية، فإنه غير مرغوب بشكل كبير. وتبقى الأسئلة المهمة عما إذا كانوا سيقدمون للأشخاص فعلياً الفرص الماسبة لإعادة الاندماج في النسيج الاجتماعي للمجتمع البوروندي وإقناع باقي المواطنين الذين لا يزالون يعيشون في المنفي بالعودة إلى وطنهم، مع إقصائهم وعزلهم.وفي حين أن الأرض ليست هي التحدي الوحيد، فلتوزيع الأرض العادل في بوروندي أهمية كبيرة في إنجاح عملية بناء السلام الحالية، كما أنه مؤشر هام لإمكانية السلام الدائم. ومن خلال هذا المعيار، أي رؤية العودة وإعادة الاندماج في بوروندي على أنها نجاحاً، فسيتم تجاهل المشكلات الخطيرة المتزايدة. ويستمر عشرات الآلاف من اللاجئين البورونديين المقيمين في مخيم متابيلا في دولة تنزانيا المجاورة في مقاومة العودة على الرغم من الظروف المعيشية المروعة التي يعيشون فيها وسحب العديد من الخدمات داخل المخيم وإثارة الأسئلة المهمة حول النجاح المزعوم لعملية الإعادة.وبشكل خاص، وطالما اعتُبر الحصول على الأرض في الأساس عملية إنسانية أكثر منها سياسية، فإن هناك إمكانية حقيقية في أن تزعزع العودة الجماعية استقرار البلاد. وبدلاً من ذلك، فإنه من الأساسي أن تولي

الوكالات الحكومية وصانعو السياسات والفاعلين الإنسانيين الأهمية الكافية للحاجة للتعامل مع المطالب الحالية الخاصة بالأرض بالصورة العادلة والعملية في نفس الوقت. وعليهم أيضاً ضمان استثمار ما يكفي من الوقت والموارد في عملية إعادة الاندماج المعقدة والهشة. وهنا تمثل الحاجة قبل أي شيء أخر إلى إعادة التأكيد على أن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم عبارة عن عملية تسلسلية تدريجية تتضمن إعادة صياغة المُواطَنة التدريجية في المجتمع الأصلي. كما أن العودة تبدو أكثر فعالية عند تضافرها مع استراتيجيات أخرى كالنقل المستمر العابر للقوميات أو الإقامة/ المُواطَنة المزدوجة. وبالنسبة للاجئين أنفسهم، سيساعد مثل ذلك التضافر أيضاً على التغلب على خطر العودة إلى الموقع السابق الذي شهد الاضطهاد والعنف. ولابد من التعامل مع عمليات العودة وإعادة الدمج في سياقها الإنمائي. فعلى سبيل المثال، سيكون من شأن تشجيع الإدارة الذاتية في مخيمات اللاجئين وفتح آفاق الوصول إلى التدريب والخبرة بالنسبة للمهجرين أن يساعد على بناء القواعد الرئيسية لعودتهم لكن ذلك لن يتحقق إلا إذا سنحت الظروف الأمنية بذلك. أما تشجيع النازحين واللاجئين على التخطيط للعودة وتحديد معاييرهم الخاصة بهم فيمكن أن يوفر للمهجرين القدرة الكبيرة على صياغة صورة إنهاء تهجيرهم المُطوَّل. ولا يجب اعتبار العودة حلا حصريّا، حيث يمكن تشجيع النازحين داخلياً على الاندماج محلياً مع الاحتفاظ بإمكانية العودة النهائية عندما تسمح لهم الظروف. وقد تكون بعض الحكومات أكثر تقبلاً للاندماج إذا تم تقديمه كإجراء مرحلي أو مؤقت، حتى وإن تناقضت المصطلحات الاندماج المرحلي والحلول مستدامة. كما انه وبما ان السبب الجذري للتُّهجير في أزمة المُواطَنة أو الحكم في مجتمع ما أو في الدولة الأصلية. ومن هنا يتضح أنّه لابد من تأطير ذلك النزوح المُطوَّل من خلال خطابات بناء السلام أو بناء الدول كما أنَّ الحل النهائي للتَّهجير المُطوَّل عادة ما يرتهن ببناء/ إعادة بناء بنى الحكم الحيوية في الدولة.اذ تبين الدراسات الروابط القائمة بين التَّهجير المُطوَّل والضعف المزمن في العلاقات الرسمية بين الدولة والمواطنين. ومع ذلك، توثق هذه الدراسات وجود مواطنات بديلة فنشوء البنى الحكومية الفيدرالية للحكم كما الحال في غرب

أفريقيا على سبيل المثال قد يطرح عدداً أكبر من الأشكال الوظيفية للمواطَنة ما قد يحل عقدة التَّهجير المُطوَّل عن طريق وضع شروط للعودة. ومن أهم النصائح الاعتراف بأنَّ المُواطَنات الجديدة سواء أكانت فوق البنى التقليدية أو الرسمية للعلاقات بين الدولة والمواطنين أم دونها قد تؤدي إلى حل عقدة بعض عناصر أوضاع التَّهجير المُطوَّل.

4. الاندماج المحلي في مناطق النزوح هو خيار يختلف اختلافاً نوعياً عن العودة والتوطين في مكان آخر، حيث أنه لا يشتمل في الغالب على التنقل وقد لا يتخذ النازحين داخلياً قراراً واعٍ للاندماج محلياً في وقت معين. وفي حين أن جميع الحكومات تستخدم مصطلح "العودة" عند مناقشة عودة النازحين إلى بلد منشئهم، فإنهم يستخدمون مصطلحات أخرى مختلفة للاندماج المحلي. ففي صربيا، على سبيل المثال، يُطلق على الاندماج المحلي "تحسين الظروف المعيشية"، في حين أنه "دعم الظروف المعيشية اللائقة للسكان النازحين ومشاركتهم المجتمعية" في جورجيا و"الاستقرار" في كولومبيا. وغالباً ما تتطور خيارات التوطين بمرور الزمن.وقد يواجه مشاكل عديدة إذا قد يكون الدمج في اماكن النزوح بحكم القانون (أي الدمج المعترف به رسمياً) مستحيلاً وهنا نجد ان الدمج قد يصبح حالة حتمية بحكم الأمر الواقع كما الحال بالنسبة للعراقيين والصوماليين الذين نزحوا الى الدول المجاورة او الذين نزحوا داخليا وهذا النوع من الاندماج الحاصل بحكم الأمر الواقع تلقائياً ينم عن تفاعل قد يحصل بين النازحين والمجتمع المضيف. وعلى وجه الخصوص، بالنسبة للجيلين الثاني والثالث من النازحين الذين تتوطد لديهم علاقات مع مجتمعهم الجديد ،وسيساعد ذلك الاندماج على إلغاء العوائق الماثلة أمامهم للوصول إلى سوق العمل وقد تزيد قوانين وتشريعات الدول المستضيفة والمتمثلة برفع القيود على التنقل في تسهيل هذا التفاعل. وكذلك من خلال التفاعل يمكن تعزيز آفاق الدمج بين المهجرين والمجتمعات المضيفة. فتشجيع الدمج بحكم الأمر الواقع يعد خطوة نحو الابتعاد عن تصنيف الجماعات على أنها "مهجرون" أو "مضيفون"والانتقال بدلاً من ذلك نحو التركيز على المشاركات على مستوى المجتمعات المحلية. وهذا الأمر لا يشكل مجرد برنامج أو استراتيجية للسياسات بل

إن ذلك بالفعل يقر بالحافز الذي يمكن للتهجير أن يمنحه للإنماء. ففي دراسة حالة أمريكا الوسطى على سبيل المثال، تقدم المكسيك بعض الدروس الأساسية التي يمكن الاستفادة منها حول طبيعة الظروف التي يمكن أن تساعد في تعزيز الدمج. وهذه المؤشرات تشير إلى أنَّ أفضل أسس الدمج بحكم القانون تتمثل في بناء الدمج بحكم الأمر الواقع في البيئات الحالية التي تمنح الألفة الثقافية ويدعم هذه الأسس بصورة حساسة المشروعات القائمة على المجتمعات المحلية.أما الدول المضيفة والمجتمع الدولي فعليها أن تتقبل في سياق أوضاع التَّهجير المُطوَّل حتمية الدمج بحكم الأمر الواقع حتى لو استخدمت سياسات التطويق في المخيمات. وينبغي للجهود المبذولة أن لا تركز فحسب على محاولة منع النشوء التدريجي لمثل تلك الروابط بل أن تضمن أيضاً أن تكون مثمرة للمجتمعات المحلية ككل وأن لا يقوضها الوضع القانوني العارض بحيث يجعل الدمج بفعل الأمر الواقع معرضاً لخطر التسفير. وعلى وجه الخصوص لابد من بذل الجهود من أجل تشجيع الاعتراف بالروابط التي يقيمها الجيل الثاني من اللاجئين مع مجتمعاتهم المضيفة. ففي سوريا والاردن والكثير من الدول العربية ساهم التفاعل بين النازحين الفلسطينيين والمجتمعات المضيفة على اندماج النازحين بحيث اصبحت الاجيال اللاحقة منهم جزء لا يتجزا من المجتمعات المضيفة غير ان الامر في اوغندا احتلف قليلا. فقد، داوم الأفراد في المجتمعات المضيفة في بداية النزوح على الترحيب بالنازحين، لكن أصابهم الملل تدريجياً من استضافتهم. في حين تحدث أفراد المجتمع المُضيف والنازحين داخلياً في بوروندي وجورجيا عن علاقات الصداقة فيما بينهم، وعُدّ التزاوج المختلط شيئاً عادياً. أما في كولومبيا، أرهق النزوح الداخلي الموارد المحلية وظهرت رغبة الحكومات المحلية في استضافة النازحين داخلياً لكنها كانت في حاجة إلى طاقة الاستيعاب، في بعض الأحيان. وللسلطات المحلية دورها الأساسي في تسهيل الاندماج المحلي، لكن الحكومات المركزية، في كثير من الأحيان، تلزم الحكومات المحلية بتقديم الخدمات للنازحين داخلياً دون تحويل الأموال المطلوبة على المستوى المحلي. كما أن للدعم السياسي لإنشاء الأدوات القانونية والسياسية والبرمجية التي تساعد على الاندماج المحلي أهميتها في ضمان

شعور النازحين داخلياً الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة بالأمان، مع تلقيهم الخدمات وحصولهم على الدعم الذي يحتاجونه وبما ان النازحون يمثلون مجتمعات متنوعة الثقافة وغير متجانسة فان تفضيلاتهم لصور التوطين المختلفة تتباين وفقا لخبراتهم الشخصية وظروف النزوح،[7] والاختلاف هذا قد يكون قائما حتى على مستوى الأسرة الواحدة. وقد تجعلهم خبرات الأفراد أو العائلات أو الجماعات من بعض المناطق يختارون الاندماج المحلي حتى وإن اعتقد البعض الآخر في إمكانية العودة. ففي صربيا مثلاً، يبدي النازحون داخلياً من روما اهتماماً بالعودة أقل من النازحين داخلياً من صربيا. وفي حين يفضل النازحون داخلياً من كبار السن العودة إذا بقوا تحت سلطة الدولة الصربية، فإن النازحين داخلياً من صغار السن لا يهتمون، ما لم تُتاح لهم فرص العيش وكسب الرزق. كما نزحت مجتمعات السكان الأصليين في كولومبيا، والذين تعد عودتهم إلى منطقة المنشأ ذات أهمية أساسية، عدة مرات، مع استمرارها في النزوح.وتتوافر الكثير من المعوقات التي تقف بوجه الاندماج في مناطق النزوح فالوصول إلى الأرض وضمان حيازة الأراضي والسكن وسبل العيش.قد لا يكون امرا سهلا ففي بوروندي مثلا يعيش العديد من النازحين داخلياً في المستوطنات المقامة على الأراضي التي قد تخضع للعديد من مطالب الدولة أو المطالب الفردية، في حين أن النازحين داخلياً في جنوب السودان غالباً ما يعيشون في منازل اللاجئين الذين عادوا وطالبوا بها مرة أخرى. ويستمر النازحون في مواقع النزوح المطوّل في العيش في المساكن المتهدمة والمكتظة بالسكان، غالباً مع عدم ضمان حيازة الأرض. فلم تؤدي برامج المساعدة السكنية في كولومبيا وجورجيا وصربيا، على سبيل المثال، إلى شراء المساكن الدائمة على نطاق واسع كما وجد الكثير من العائدون من الشباب، والذين لم يكونوا يذهبون إلى المدارس، أن إعادة الاندماج صعبة عليهم بصورة عامة، وبشكل عام، ذكرت الفتيات أنهن واجهن صعوبة أكبر في الاندماج أكثر من الفتيان، وذلك راجع بشكل كبير إلى البيئة المدرسية العدائية. أن الصعوبات التي يواجهها العائدون من الشباب تتضمن الفقر الذي أدى إلى انعدام قدرة الأسرة على دفع تكاليف تعليم أبنائهم (كالزي المدرسي

والكتب وما إلى ذلك)، ، هذا إلى جانب عدم المعرفة بلغة التدريس (حيث إنَّ لغة التدريس لا تساعد اليافعين في إنجازاتهم في المدرسة فحسب بل تساعدهم أيضاً في اكتساب حس الانتماء ومقاسمة الهوية المشتركة) والحاجة للّحاق بالمواد الدراسية التي فاتتهم من المناهج الدراسية في مناطق النزوح والتي غالبا ما تختلف عن المناهج في مناطقهم الاصلية وبصورة عامة تعتبر التعليم احد اهم العوامل التي تبقي اللاجئين في المخيمات أو في المجتمعات المضيفة بدلاً من تشجيعهم على العودة إلى ديارهم، فينبغي توفير التعليم المناسب لدعم إعادة الاندماج الاجتماعي للنازحين في المجتمعات المضيفة خاصة من الشباب، كما ان لقضايا التنمية مثل حقوق الملكية وكسب الرزق والخدمات والحوكمة أهميتها في قدرة النازحين على الاندماج محلياً. ففي أوغندا، لاحظت أغلب الوكالات الفصل الخطير بين الدعم الإنساني والبرامج الانتقالية والتنموية. وفي الظروف المثالية، تتعامل برامج الانتعاش المبكر مع الأحكام القضائية الواهنة الخاصة بالأراضي عن طريق دعم الحوكمة والأنظمة القضائية إلى جانب دعم التدخلات في سبل العيش . وقد التزمت المنظمات التنموية، مثل البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بتمويل النازحين في جورجيا،وفي بوروندي، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراء دراسات اجتماعية-اقتصادية حول توطين النازحين داخلياً في ثلاثة أقاليم لمساعدة الأكثر استضعافاً في إيجاد حلول مستدامة وطويلة المدى. كما أولت بعض المنظمات في كولومبيا، مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، اهتمامها لقضايا النازحين داخلياً. إلا أن الانتقال من الدعم الطارئ عادة ما لم يكن سهلاً[(8)]

2- **النزوح المؤقت**

وهو نزوح يقوم به الافراد والجماعات لفترة وجيزة و ينشأ عن الأزمات الإنسانية التي يتسبب في حدوثها مختلف الأحداث والعمليات (سواء أكانت حادة أم بطيئة عند وقوعها وسواء أكانت طبيعية أم من فعل الإنسان) ويحدث نتيجة وجود أو تصور وجود مخاطر محدقة على الحياة أو السلامة الجسدية أو الصحة أو سبل كسب الرزق الأساسية، هناك تحركات أخرى تحدث ترقباً لوقوع مثل ذلك الأذى. وعلى

الرغم من كل النازحين يبنون نزوحهم الاولي على انه نزوح مؤقت وان عودتهم ستكون سريعة الا انه في حالة النزوح المؤقت تكون اغلب الدلائل لدى النازح او السلطات القائمة على تنظيم النزوح تشير الى كونه قصير ومن الممكن ان يتحول النزوح المؤقت الى نزوح دائم كما من الممكن ان يتحول النزوح الدائم الى نزوح مؤقت ويمثل تصنيف النزوح المتعلق بالأزمات الإنسانية عدداً من المعضلات للباحثين وصانعي السياسات على حد سواء. فهناك اعتراف متزايد أنَّ قليلاً من المهاجرين يهاجرون بمحض إرادتهم الصرفة وقليلاً منهم ينزحون قسراً. فبعض الباحثين يعمد الى تصنيفه على انه هجرة رغم الصفات التي تجعله عملية نزوح ومرد هذا التصنيف لديهم يعود الى اعتقادهم ان الهجرة تكاد تكون في جميع أشكالها نتاجاً لنوع ما من القسر والإكراه فضلا عن أنها تتضمن في الوقت نفسه تحديد الخيارات. فالأشخاص الذين يتحركون مثلاً تحسباً من المخاطر التي يتوقعون أن تحيق بهم يحددون خياراتهم لكن البيئة التي يحددون فيها تلك الخيارات لا تخلوا من معوقات ومحددات في الوقت نفسه بل قد لا يُتاح لهم سوى عدد قليل من البدائل. وبالمثل، هناك من يُجبر على التحرك إذا ما واجه عنفاً شديداً أو أزمة أو كارثة ثم يحدد خياراته وإن كان ذلك ضمن عدد محدود من الإمكانات، وتنصب تلك الخيارات على وجه الخصوص في المكان الذي سوف يتوجهون إليه. وقد يتحدد أي تحرك ثانوي بما في ذلك اختيار الوجهة بالاعتبارات المتعلقة بسبل كسب الرزق أو تحسين الأوضاع أو الفرص الحياتية. وحتى في أسوء الأزمات الإنسانية، يبقى لكثير من الأشخاص القدرة على تحديد الخيارات ودليل ذلك أنَّ بعض الأشخاص قد يختار البقاء والمخاطرة بحياته بدلاً من مغادرة موطنه. وبالبتالي نجد ان كل ما اورده اصحاب تصنيف النزوح المؤقت على انه هجرة يصب بدون علمهم في تاكيد صفة النزوح على هذا النوع من الحركات السكانية وقد حاول البعض التقريب بين الاراء المتعارضة في وضع مصطلحا وسيطا بين الجانبين فاطلق على هذه الحركة مصطلح "الهجرة المختلطة" أو "العلاقة بين الهجرة والنزوح "فقد ظهرا من المصاعب المتأصلة في عملية رسم حد فاصل بين التحرك

القسري والطوعي في التنظير لأسباب التحرك وتصنيفها. ويمكن العثور على مختلف تجليات الهجرة المختلطة في أوضاع الأزمات ومن ذلك على سبيل المثال تقاطع الفئات عندما يقع المهاجرون ضمن فئتين أو أكثر من الفئات الموجودة مسبَّقاً في الوقت نفسه كما الحال بالنسبة لفئة *غير المواطنين النازحين داخلياً* في ليبيا في عام 2011. ومثال آخر التدفقات المختلطة للمهاجرين من ذوي الدوافع المختلفة الذين يستخدمون المسالك وطرق النقل نفسها ومنهم على سبيل المثال الأشخاص المهجرون أو الذين يتوقعون تعرضهم للأذى في المستقبل ممن يركبون القوارب ذاتها ضمن أوضاع خطرة ويخاطرون بحياتهم بالإبحار في البحر مع أشخاص آخرين يهاجرون لأسباب أخرى. وتتضمن الاستراتيجيات المختلطة، التي يتبنى فيها مختلف أنواع المهاجرين آليات متشابهة للتكيف، على سبيل المثال، المهاجرون من الريف إلى المدن واللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً والمقاتلين السابقين وأعضاء العصابات وكلهم يواجهون العوائق ذاتها في إيجاد مكان يعيشون فيه بين قاطني العشوائيات في المراكز الحضرية. ويحدث النزوح المؤقت في ثلاث حالات وهي كما ياتي[(9)]:-

1. النزوح بسبب خطر مؤكد: ويواجه الأشخاص الذين يتأثرون مباشرة أو يُهددون مباشرة بأزمة إنسانية أي الأشخاص الذين يُجبرون على الانتقال إلى أماكن أخرى بسبب أحداث ليس في مقدورهم مواجهتها.

1. النزوح المبني على التوقعات: ويضم الاشخاص الذين يتحركون بسبب توقعهم لتعرضهم لمخاطر مستقبلية على حياتهم وعلى الأخص سلامتهم الجسدية و/أو الصحية و/أوو سبل كسب رزقهم. وفي بعض الأحوال، تنطوي التحركات على مجتمعات بأكملها في حين قد تتمثل في أوقات أخرى بنزوح الأفراد والأسر.

3. النزوح بعد انتهاء الاخطار وفيه يتم نقل الأشخاص الذين قد يعلقون في المكان في حالة عدم نقلهم: وتضم هذه الفئة الأشخاص المتأثرين مباشرة بأزمة إنسانية أو المعرضين لخطرها لكنهم لم ينتقلوا من مكانهم أو لم يتمكنوا من الانتقال من

مكانهم لأسباب جسدية و/أو مالية و/أو أمنية و/أو لوجستية و/أو صحية أو غير ذلك من أسباب

4. ويقسم النازحون المؤقتون إلى ثلاث تصنيفات وفقاً لموقف حكوماتهم لتحديد ما إذا كان هناك حاجة للحماية الدولية على ضوء غياب الحماية من الدول.

5. تضم الفئة الأولى الأشخاص الذين تتوافر حكوماتهم على الرغبة والقدرة في توفير الحماية، فحتى الدول الغنية ليست بمنأى عن الأزمات. وفي مثل هذه الحالات، لا يوجد دور كبير للمجتمع الدولي لكنَّ ذلك لا يمنع من أن تقدم الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية المساعدة.

6. أما الفئة الثانية فتضن الأفراد الذي يواجهون أوضاعاً تتوافر فيها الحكومات على الرغبة دون القدرة على توفير الحماية الكافية، فهي ترغب في حماية مواطنيها من الأذى لكنها لا تمتلك القدرات ولا الموارد اللازمة لذلك. وفي مثل هذه الأوضاع كما حدث مؤخراً على أعقاب إعصار هايان الذي كان له أثر مدمر لا يمكن تخيله على الفلبين، كان للمجتمع الدولي دور مهم في تدعيمه لقدرات الدول الراغبة في توفير الحماية.

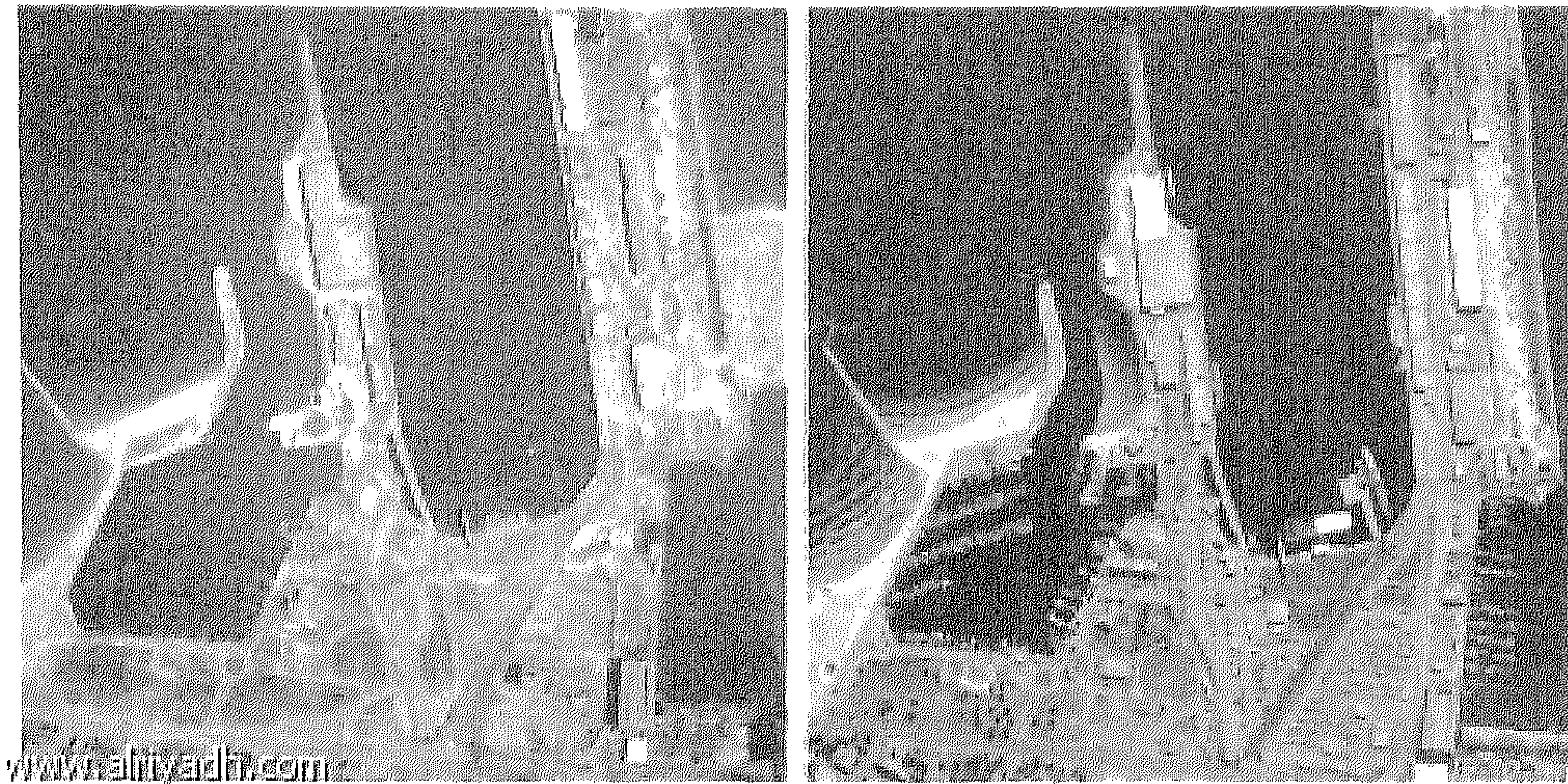
7. وتضم الفئة الثالثة الأوضاع التي تكون فيها الحكومات غير راغبة في توفير الحماية لمواطنيها ولغير المواطنين المقيمين على أراضيها على حد سواء. وفي بعض الحالات، يكون للحكومة القدرة على توفير الحماية لكنها غير راغبة في تقديمها لبعض أو جميع المقيمين عليها. وفي مثل هذه الأوضاع، قد تكون الحماية الدولية ضرورية بغض النظر عن السبب. وتصبح المساعي الدبلوماسية الإنسانية التي مكنت من مثل هذا التدخل في أوضاع النزاع نموذجاً يجب تطبيقه على درجة أكثر عمومية على الأزمات الناتجة عن أسباب لا علاقة لها بالنزاعات.

وهناك امثلة كثيرة عن حالات النزوح المؤقت ففي اغلب الدول المتقدمة يحدث النزوح في اعقاب الكوارث من قبل سكان المناطق المتضررة ف في عام 2005 ضرب الإعصار كاترينا،الولايات المتحدة الامريكية وسوّى البيوت بالأرض، وغمر بمياه فيضانه ممتلكات على امتداد أكثر من 230 ألف كيلومتر مربع، جرى [10] . كما أن الإعصار خلف مئات الآلاف من المشردين الباحثين عن المأوى .والولايات الثلاث التي تعرضت لأشد أضرار الإعصار ي هي لويزيانا[11] ومسيسيبي وألاباما يصل تعداد سكانها مجتمعة إلى حوالي 12 مليون نسمة، ويعيش ما يتراوح بين 800 إلى 900 ألف شخص في المناطق الساحلية والداخلية التي ألحق بها الإعصار أفدح الخسائر، لكن إجلاءهم والنكبة التي حلت بها أثرت على آخرين في مختلف أنحاء المنطقة ومناطق بعيدة عنها .حيث ان عملية الإخلاء كانت الاكبر في الولايات المتحدة اذ اكتظ ما يقرب من 100 ألف شخص في الفنادق الكبيرة والصغيرة بولاية تكساس، كما أقام عدد غير معروف مع الأقارب والأصدقاء. ويوجد في مدينة هيوستن واصبح الملعب الرياضي الكبير المعروف باسم أسترودوم، [12] أصبح الآن ملجأ مؤقتا لحوالي 20ألفا من النازحين الذين تم إجلاؤهم من ملعب سوبر دوم بمدينة نيو أورلينز.الذي كان قد خصص كملاذ أخير لإيواء سكان نيو أولينز الذين لم يستجبوا أو لم يتمكنوا من الاستجابة لأوامر الإخلاء قبل الإعصار. وصار ملعب أسترودوم في مدينة هيوستن بولاية تكساس أفضل مكان معروف في الولايات المتحدة يمكن أن يلجأ إليه النازحون المنهكون من سكان نيوأورلينز عندما بدأ وصولهم إلى هيوستن. وعملية الإيواء هذه سواء في الملاعب الرياضية أو الطابق السفلي لأحد الكنائس ما هي إلا حل مؤقت لمن دمرت منازلهم بالكامل. وقامت وزارة الإسكان وتطوير المناطق النائية مع غيرها من الجهات الحكومية بالبحث عن منازل وشقق في منطقة تمتد 800 ألف كيلومتر مربع محيطة بالمنطقة التي ضربها الإعصار لتوفير منازل بديلة .إن نقل السكان من المناطق التي ضربها الإعصار كاترينا يعتبر أكبر حركة نزوح في الولايات المتحدة منذ الحرب الأهلية في الستينات من القرن التاسع عشر، اما في لبنان وفي اعقاب

الصراع المسلح الذي اندلع عام 2005 في مخيم نهر البارد الفلسطيني نزح السكان مؤقتا حيث ، جرى وضع نحو 3500 عائلة داخل مخازن وفي شقق مستأجرة، في حين تم بناء عدد من مراكز الإيواء المؤقت (البراكسات) لإيواء نحو ألف عائلة، ومن ثم تم المباشرة باعادة إعمار المخيم القديم في العام ، وانطلقت الورش على بناء ثمانية رزم جرى تقسيم المخيم على أساسها. وكانت تقطنه نحو خمسة آلاف عائلة، لم يكتب سوى لنحو 320 عائلة منهم العودة الى منازلها في هذا المخيم الذي لم ينفذ من إعماره سوى الرزمة الأولى، وقسم من الرزمة الثانية. وفي الثاني عشر من شهر آذار 2008 أغلق آخر مركز إيواء لنازحي البارد في مخيم البداوي، استكمالاً لعملية العودة التي كانت بدأت في أواخر العام 2007، [13]اما سويسرا فقد مع كل من الحكومتين السنغالية ووالنايجيرية اتفاقتان للجوء المؤقت عام 2003، ونصت الاتفاقية السويسرية مع السنعال على أنه في حال رفض السلطات السويسرية لطلبات لجوء القادمين من دول غرب إفريقيا، ممن لا يحملون أوراقا رسمية أو يمتنعون عن تحديد جنسيتهم، يتم ترحيلهم مباشرة إلى السنغال .كما حدد الاتفاق مصير اللاجئين عند وصولهم إلى داكار بعد ذلك، بأن يتولى المسؤولون السويسريون بالتعاون مع نظرائهم السنغاليين مهمة تحديد هوية اللاجئ وإعادته إلى بلده الأصلي و.تنظم الاتفاقيتان الموقعتان بين سويسرا وكل من السنغال ونيجيريا عودة طالبي حق اللجوء إلى سويسرا المرفوضة طلباتهم، حتى وان لم يكونوا من رعايا تلك الدولتين ..وطالبت الحكومة السنغالية باجراء تعديلات على الاتفاقية حيث ، طالبت بتعديل عنوان الاتفاقية من "إتفاقية التهجير المؤقت" إلى "إتفاقية الهجرة والتهجير المؤقت"، وتعديل كلمة "دول ثالثة" إى "دول غرب افريقية" قبل ان تعود وتتراجع عنها بعد توقيعها اذ .اثار التوقيع الأولي على الاتفاقية انتقادات لاذعة من قبل المنظمات غير الحكومية الإفريقية، التي اتهمت سويسرا بالتعامل مع السنغال كما لو كانت "مقلب نفايات" لطالبي اللجوء لديها . ,وعللت الحكومة السنغالية تراجعها عن المصادقة على اتفاقية "التهجير المؤقت" بعد شهرين فقط من التوقيع عليها بالقول إنها اضطرت لتغيير موقفها بسبب قوة المعارضة

الشعبية للاتفاقيةو نقض البرلمان السنغالي لهاوقعت سويسرا على اتفاقيات مماثلة مع 26دولة أغلبها أوروبية، لكن الاتفاق الأخير يعتبر الأول من نوعه بين سويسرا ودول أفريقية. ويرجع اختيار سويسرا لكل من نيجيريا والسنغال لأنهما أهم بلدين في غرب افريقيا، حيث يعتقد المسؤولون أن 13٪ من طالبي اللجوء الافارقة يتوافدون على الكونفدرالية من هناك.ويبلغ عدد الأفارقة الذين لم تقبل السلطات السويسرية منحهم حق اللجوء 2231، وهم في انتظار الترحيل، إلا أن أغلبهم ليس لديه ما يثبت هويته أو يؤكد جنسيته ولعل المبرر الذي جعل سويسرا تعمل على توقيع اتفاقيتين من هذا النوع، بل وتقديمها لحوافز تنموية للبلدين كي توافقا على طلبها. يأتي في سياق موجة عنصرية تشهدها البلاد حيث بلغ عددُ طالبي اللجوء والأشخاص الحاصلين على إقامة مؤقتة في سويسرا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2003 1400 شخص، ليصل بذلك إجمالي هذه الفئة إلى 16500 شخص. وسجلت نسبة طالبي اللجوء الأفارقة في هذه الفترة ارتفاعا كبيرا، لا سيما من بلدان مثل نيجيريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا.وتقول السلطات السويسرية المعنية بشؤون اللاجئين أن معظم طالبي اللجوء الأفارقة لا يستجيبون للمعايير القانونية التي تسمح بإعطائهم حق اللجوء إلى الكنفدرالية، وبالتالي يتعين مغادرتهم الأراضي السويسرية.لكن المشكلة التي تواجهها السلطات الفدرالية في هذه الحالة هو عدم توفر هؤلاء اللاجئين على بطاقات هوية، فإلى أين ستُعيدهم؟ غير ان معارضي هذه الاتفاقيات يقللون من مخاوف الحكومة السويسرية ، لاسيما وأن عدد الأفارقة الذين يعيشون في سويسرا منذ 15 عاما لا يزيد على 20 ألف شخص، أي نحو 1٪ من إجمالي عدد الأجانب في البلاد. وادت تصرفات أقلية من طالبي اللجوء الأفارقة إلى ردة فعل سلبية قوية، حيث لوحظ في الفترة الأخيرة تزايد عدد طالبي اللجوء الأفارقة المتورطين في نشاطات غير قانونية، وبالتحديد في الاتجار بالمخدرات. وزاد من تعقيد الصورة أن المكتب الفدرالي للاجئين أصدر تقييما في منتصف العام الماضي اعتبر فيه أن نصف عدد طالبي اللجوء الأفارقة (نحو 3000) يقعون في خانة المجرمين المحتملين.[14]

شكل (1) صورتان فضائيتان لخليج المسيسيبي قبل الإعصار.. وبعده وتبدو آثار الدمار الذي لحق بالمنطقة (أ.ب)



ثانيا :تصنيف النزوح وفقا لعدد مرات النزوح

1- **النزوح المزدوج (المخفي):-**

وهم النازحين القاطنين مؤقتا في منطقة او دولة ثم تضطرهم ظروف طارئة الى مغادرة هذه الاماكن والنزوح مرة ثانية وثالثة .. الخ وهم بالرغم من كونهم لاجئين في الأصل إلا أنهم يهاجرون مرة أخرى إلى اقليم داخلي اخر اودول ثالثة للعمل أو للحصول على تعليم أفضل ونظراً لوقوعهم بين مطرقة العنف وسندان السياسة والهويات المتداخلة والتعاريف المقيدة، مثل "اللاجئين المهاجرين" أو "الطلاب اللاجئين"، فغالباً ما يتم تجاهلهم ولا يلقون الحماية الكافية ومما يميز هؤلاء النازحين انهم مستترون لا يسلط الضوء على حركتهم وانتقالهم بينما يتم التركيز على النازحين الجدد من اهل المنطقة او الدولة والنزوح المزدوج المستتر قد يكون خارجيا كما هو الحال في النازحيين الفلسطينيين في العراق وليبيا وسوريا او يكون داخليا كما هو الحال في نازحي العراق الذين نزحوا عام 2014 من محافظة الانبار الى محافظة صلاح الدين ونينوى ثم نزحو مرة اخرى بعد سقوط هذه المحافظات بيد تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وبلاد الشام المعروفة اختصارا داعش ومن الامثلة على هذا النوع من النزوح:-

1- **النازحون العرب والاجانب في العراق**

حيث نزح للعراق الاف النازحين من الفلسطينين والايرانيين خلال النصف الثاني من القرن العشرين كما استقبل العراق بعد غزوة للكويت عام 1990 مئات الالاف من النازحين من دول العالم المختلفة وعند تعرض العراق للاحتلال عام 2003 وما تبعه من احداث ادت الى تعرض النازحين لاخطار جسيمة هددت حياتهم ووجودهم في العراق مما ادى الى نزوح الالاف منهم مرة اخرى فكان نزوحهم مزدوجا او مستترا لان اغلبهم نزح خارج العراق بدون اعلام المنظمات الدولية

باستخدام طرق غير شرعية وسوف نورد امثلة للنازحين في العراق والذين تمثلت بهم ظاهرة النزوح المزدوج المستتر[15]

ا- النازحون الفلسطينيون في العراق

كان يوجد في العراق قبل آذار 2003 حوالي 30 ألف فلسطيني مسجل لدى مفوضية اللاجئين. عددهم الحقيقي كان أكبر من ذلك، غير انه تراجع بعدما أصبحوا اعمال عنف مورست بحقهم. بحيث أن ما بين 200 و300 شخص قد قتلوا، وجاء الفلسطينيون إلى العراق على موجات عدة، كانت أولها تتكون من 2000 شخص من سكان حيفا ويافا والبلدات العربية المحيطة بهما الذين فروا جراء حرب 1948 بين العرب وإسرائيل، في حين أن آخرين وصلوا بعد حرب 1967،وكانت الموجة الثالثة من اللاجئين الفلسطينيين هي من الذين وصلوا بعد حرب الخليج عندما اضطر نحو 400,000 فلسطيني على مغادرة الكويت .والعراق ليس طرفا في اتفاقية عام 1951 وقانون اللاجئين، لذلك لم تعتبر السلطات العراقية الفلسطينيين كلاجئين، ومع ذلك تلقوا المساعدة من وزارة الدفاع العراقية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، وكانت الحكومة العراقية توفر الحماية للفلسطينيين وتوفر لهم مستوى عال من العلاج، وذلك حسب ما جاء في بروتوكول الدار البيضاء الذي قامت به جامعة الدول العربية في عام 1965، تولّت وزارة الدفاع العراقية رعاية اللاجئين الفلسطينيين بعد وصولهم إلى العراق؛ حيث تمّ توزيع سكنهم في المقرات الحكومية التي لا تستخدم عادة في العطلة الصيفية، مثل دار المعلمين والمباني الجامعية، ومع انتهاء العطلة الصيفية كانوا يوزعون على معسكرات تتبع للحكومة في مناطق مختلفة من العراق بين بغداد والبصرة والموصل، وتمتع اللاجئون الفلسطينيون بمخصصات من الطعام والغذاء بشكل يومي كباقي قطع الجيش العراقي؛ إذ كانوا يعتبرون جزءاً من قطع الجيش في هذه الناحية. وبقي الحال هكذا حتى سنة 1950 حيث انتقلت إدارة شؤونهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ضمن مديرية خاصة سُمّيت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث أعيد توزيع سكنهم وفق نظام السكن الجماعي في الملاجئ وتوزع اللاجئون الفلسطينيون في البداية على ستة مجمعات في بغداد، وواحد في البصرة، وآخر في الموصل، وكان التجمع الأساسي لهم في البداية في معسكر

الشعبية في البصرة، ليتم نقلهم فيما بعد إلى بغداد(16).مع تأسيس وكالة الأونروا في 8/12/1949، رفضت الحكومة العراقية رفضاً كاملاً أن يكون العراق هو المنطقة السادسة من مناطق عملياتها، وتعهد العراق للأونروا بوضع إمكانياته كافة للإشراف الكامل على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتقديم المساعدات لهم كافة مقابل عدم دفع العراق لأية تبرعات نقدية للأونروا، مع احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم، ومن دون أن تجرى أي عملية توطين. مما جعل الأونروا تسقط جميع اللاجئين الفلسطينيين في العراق من حسابها. وبالفعل قدمت الحكومة العراقية الخدمات كافة التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء الأخرى، من رعاية صحية شاملة، كما أتاحت الحكومة العراقية فرص التعليم حيث شملتهم مجانية التعليم بمختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية، وقد أدت التسهيلات المقدمة من الحكومة العراقية إلى رفع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الأمية بين اللاجئين بعد خروج فلسطينيي العراق من ولاية وكالة الأونروا خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية مبلغ 160 ألف دينار كميزانية لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وكانت مخصصات الأفراد: 100 فلس للكبير، و50 فلساً للصغير يومياً، إلا أن هذه المخصصات بدلاً من أن تزيد مع الزمن كانت تنقص بسبب ثبات الميزانية وازدياد عدد الفلسطينيين، فلم تزدد الميزانية المخصصة للمديرية بين أعوام 1955 و1973 سوى 50 ألف دينار فقط، في الوقت الذي زاد فيه أعداد الفلسطينيين في هذه الفترة أربعة أضعاف تقريباً من (3.500 إلى 14,000)، ومع ذلك لم يكن جميع الفلسطينيين في العراق مشمولين برعاية مديرية شؤون اللاجئين فقد كانت لهذه المديرية شروطها في تسجيل الفلسطينيين مثل: أن يكون من بلد محتل سنة 1948، وأن يكون دخل العراق وأقام فيه قبل سنة 1958، ولغرض لم الشمل، أجازت الوزارة ضم الزوجة إلى زوجها المسجل قبل سنة 1961، ولا يجوز العكس أي ضم الزوج إلى زوجته.أما من الناحية القانونية، فقد بقي وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق ضبابياً قابلاً للتأويل على أكثر من وجه حتى صدور القرار 202، ففي سنة 1961 صدر قرار مرقم بـ26 ينظم عملية منح الفلسطينيين في العراق وثائق سفر خاصة ويجدد مدة صلاحيتها، وفي سنة 1964 صدر قرار بمعاملة الفلسطيني معاملة

العراقي في الوظائف الحكومية من حيث الرواتب والعلاوات،[17] لكن الفلسطيني استثني بموجب هذا القرار من حصوله على امتياز الخدمة التقاعدية بحجة أن ذلك قد يدفعه للتمسك بالبقاء في العراق والتفريط بحق العودة، ومنح الفلسطيني المنتهية خدمته راتب شهر واحد عن كل سنة من خدمته، وفي سنة 1965 صدر قرار بشطب كلمة)اللاجئين) من وثائق السفر.وفي سنة 1980 صدر قرار مجلس قيادة الثورة رقم 215، والذي يحق بموجبه تملك الفلسطيني المقيم إقامة دائمة داراً للسكن بعد التدقيق وأخذ موافقة وزارة الداخلية والموافقات الأمنية اللازمة، على أن تسجل الدار التي اشتراها الفلسطيني المقيم باسم وزارة المالية. وفي سنة 1983 صدر قرار يوجب على الفلسطيني استصدار موافقة المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني عند عمله أو انتقاله لعمل آخر حتى ضمن القطاع الخاص، وهددت التعليمات كل من يخالفها بحمله على مغادرة البلاد ومنع دخوله مستقبلاً .وفي سنة 1987 صدر قرار من مجلس قيادة الثورة رقم 936 والذي يحق بموجبه للفلسطيني المقيم إقامة دائمة تملك قطعة أرض سكنية أو دار سكنية أو قطعة أرض زراعية.لكن في سنة 1989 صدر قرار يوقف العمل بالقرار 215 والقرار 936لمدة خمس سنوات، وفي نهاية المدة صدر في 7/ 3/ 1994 عن مجلس قيادة الثورة قرار رقم 23 ينص على: «يوقف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق، وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في أي وجه كان.«وبهذا عُومل الفلسطيني الذي يقيم في العراق منذ أكثر من أربعة عقود معاملة الأجنبي الذي جاء العراق منذ أيام، وبهذا القرار أصبح الفلسطينيون في العراق عرضة لأي إجراء تعسفي، وأصبح وضعهم القانوني عرضة لتأويلات أصغر موظف حكومي، وأصبح لا يحق للفلسطيني تملك ولو خط هاتف، وبقي الحال هكذا حتى صدر القرار 202 الذي ساوى اللاجئ الفلسطيني بالمواطن العراقي ما عدا الجنسية وخدمة العلم والحقوق السياسية.[18] لكن لم يقدر للفلسطينيين في العراق أن يتمتعوا بأول امتياز قانوني واضح لهم منذ سنة 1948، فبعد سنتين فقط سقطت بغداد وسقط معها القرار . و أرغم العديد منهم على الفرار من منازلهم بعد تلقي تهديدات بالقتل. منهم من بقي يختبئ داخل العراق، ومنهم من استطاع الفرار إلى خارج الحدود وعاش في ظروف قاسية للغاية. في مخيمات

منصوبة في مناطق صحراوية تفصل العراق عن سورية والاردن. وهم يواجهون عقبات كبيرة في دخول كل من سورية والأردن، كما في الحصول على توطينهم في بلدان أخرى. مخيم الرويشد الذي أقيم ضمن مخيمات أخرى في الصحراء الاردنية، والذي يحوي نحو ألف شخص منهم، لم تستطع الأمم المتحدة خلال 3 سنوات اقفاله لسبب فشلها في ايجاد بلدان تستقبل نزلاءه. وقدرت مفوضية اللاجئين عدد الفلسطينيين المقيمين في ظروف مأساوية في مخيمات على طول الحدود بين سورية والعراق بحوالي 1400. فعدد اللاجئين بمخيم الوليد، واحد من المخيمات على الحدود السورية، كان قد ارتفع سبع مرات خلال خمسة أشهر، مع استمرار الهجمات التي استهدفت الفلسطينيين في بغداد. وكانت سورية قد توقفت عن استيعاب لاجئين فلسطينيين من العراق بعدما سمحت بدخول 250 منهم . فتركت الفرصة فقط للحوامل والمرضى من مخيم التنف بالعبور من أجل العلاج في مستشفياتها، على أن تعيدهم اليه بعد انتهاء الحاجة للبقاء. وسورية التي تستضيف 430 ألف لاجئ فلسطيني مسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا)، طالبت بلدان أخرى بالمنطقة باستيعاب جزء من اللاجئين الفلسطينيين الآتين من العراق. وقد وصل المطاف بهؤلاء إلى الهند وكندا والنيروج وماليزيا وقبرص وتركيا، بعد أن رفضت كل من سورية والاردن استقبال العالقين على حدودها منذ سنوات في مخيمات التنف والوليد والرويشد. ووافقت الحكومة التشيلية على استضافة مائة لاجئ من الحدود. أما البرازيل فقد أعلنت أنها ستستقبل ما يقارب 108 لاجئا، على ثلاث دفعات. وصلت الاولى عام 2008 وتتألف من 35 لاجئا من أصل 107 موجودين في مخيم الرويشد على الحدود العراقية الأردنية والدفعة الثانية ووصلت عام 2009 وتتألف من 36 لاجئا وهي عبارة عن ثماني عائلات، و تم توزيع هذه الدفعات علي ولايتين برازيليتين الأولي هي "ريو غراندي دو سول" وتقع في أقصي جنوب البرازيل والثانية هي ولاية "ساو باولو" وتقع في جنوب شرق البرازيل حيث سيتم استيعابهم في المجتمع البرازيلي الذي يتواجد فيه أيضا ما يقارب 12 مليون عربي، وهو ما أكده مندوب مفوضية اللاجئين في البرازيل "لويس فاريسي" حيث أكد أن اللاجئين الفلسطينيين القادمين سيمنحون هويات برازيلية

وسيتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها على غرار أي مواطن برازيليو استضافت كندا 55 لاجئا ونيوزيلندا 22 لاجئا ، وكانت السودان قد وافقت على استضافة 1800 لاجئ فلسطيني على أراضية من اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود السورية العراقية، حيث سبق للسودان أن استضاف مئات من اللاجئين الفلسطينيين في ثمانينات القرن الماضي وذلك نتيجة ما تعرضوا له بسبب حصار العاصمة اللبنانية بيروت من قبل الجيش الإسرائيلي حيث تم إسكانهم في شمال السودان في منطقة "شندي" وفي شرقه في منطقة "سنكاس."كما وصل إلى الهند حوالي 500 لاجئ فلسطيني عن طريق سورية بانتظار قبولهم كلاجئين في دول أخرى أما السبب بوصول بعضهم للهند يعزيه أحدهم لمهرب عراقي كردي كان قد وعد مجموعة بايصالها إلى نيوزيلندا مقابل 7000 دولار أميركي للشخص. وتولى هذا المهرب تدبير جواز سفر عراقي مزور وأوراق أخرى. لكنه ما أن اوصلهم إلى الهند حتى أخذ منهم بقية المبالغ المتفق عليها والجوازات بحجة الحصول على تأشيرات من سفارة نيوزيلندا ثم اختفي، تاركاً هؤلاء في أرض مجهولة لا يعرفون بها أحداً[19]

ب- النازحون الايرانيون في العراق

في عام 1981 نزح أغلب اعضاء منظمة ايرانية معارضة تدعى مجاهدي خلق إلى الخارج واستقرت قيادتها في فرنسا . وهناك بدأت العمل السياسي وسط الإعلام الدولي المناهض لإيران وفي عام 1986. نقلت مقراتها الى العراق حيث حصلت من حكومته على [16] معسكراً في أنحاء العراق وخاصة قرب الحدود مع إيران، حيث ضمت قرابة (20.000) مقاتل. وبعد 2003 قامت المنظمة بإغلاق معسكراتها العديدة المنتشرة في العراق والتي تعرضت لقصف قوات التحالف أثناء احتلالها العراق، ثم جمعت عناصرها في معسكر واحد هو معسكر (أشرف) في محافظة ديالى المحاذية للحدود الإيرانية. والمعسكر مجهز بجميع وسائل الراحة والخدمات والسكن وقاعات الاحتفالات وساحات الاستعراضات وقامت القوات الأمريكية بتجريد المنظمة من أسلحتها الثقيلة، وفرضت قيوداً على حركة أعضاءها الذين لم يتبق منهم سوى (3.600) عضو. يقيمون في قاعدة عسكرية أميركية سابقة في العراق هي معسكر "ليبرتي" الواقع قرب بغداد.وقد بدات المنظمات الدولية نقل بعض الايرانيين

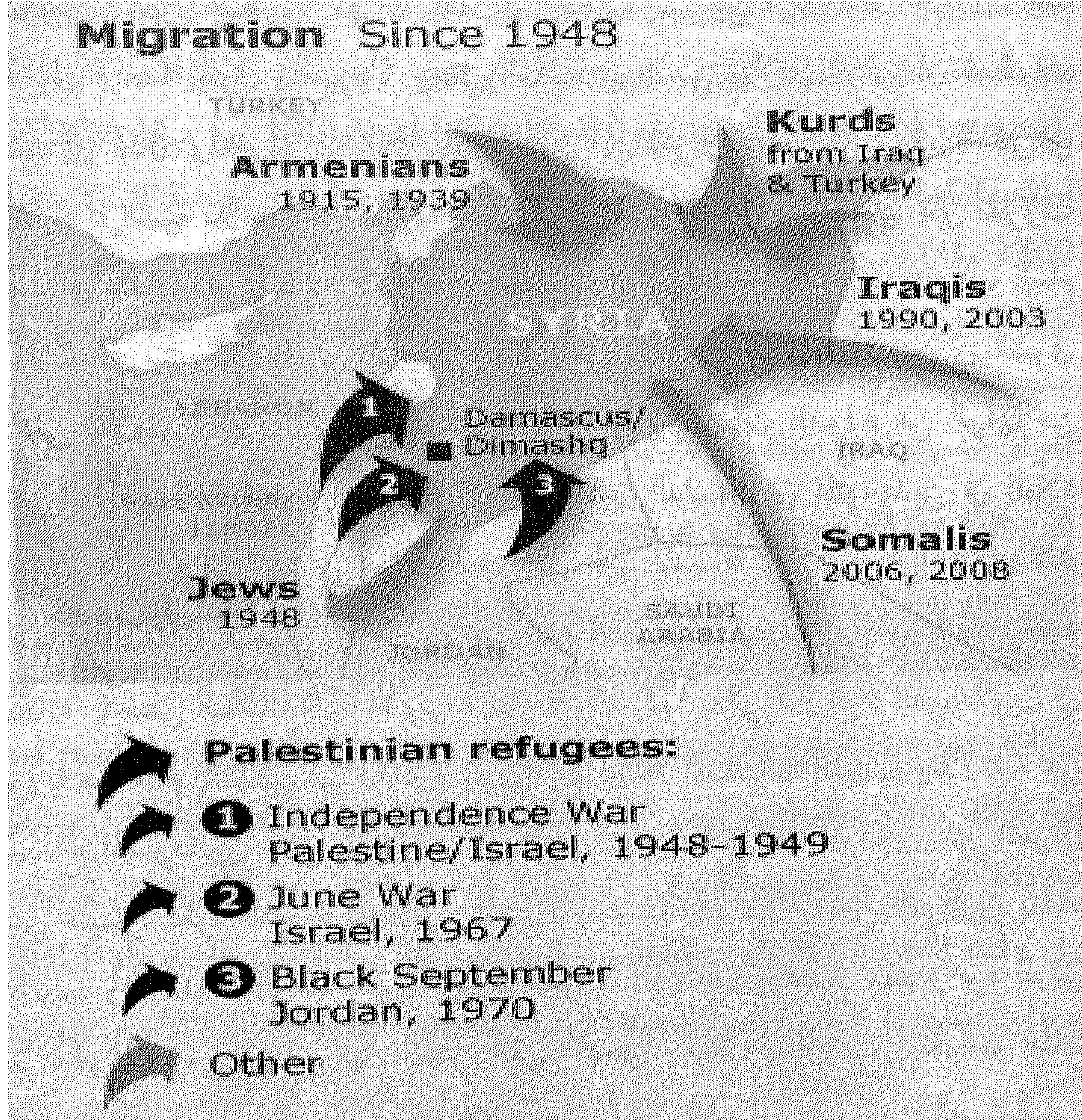
الى دول ثالثة حيث نقل قرابة واحد" وسبعون عنصرا من حركة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة الى البانيا بعد مغادرتهم العراق حيث قلبت البانيا توطين 210 من عناصر منظمة مجاهدي خلق الذين يسكنون الان في مخيم ليبرتي في الاطراف الغربية من بغداد، كما ان المانيا عرضت قبول اعادة توطين حوالى 100 من سكان المخيم في أراضيها كما ان الولايات المتحدة الامريكية. يبدو جليًا أنها تُعِد بذلك لاستقبال 3200 مقاتلٍ من هذه المجموعة في الولايات المتحدة الأمريكية، بعد رفعت اسم المنظمة من قائمة المنظمات الارهابية كما ان العراق استقبل خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين الاف الاحوازيين العرب واستوطنوا في مناطق جنوب العراق ليتسربوا من هناك الى الدول الاوربية ودول الخليج العربي [20]

2- **النازحون العرب والاجانب في سوريا**

في الماضي، كانت الجبال السورية ملاذاً لأولئك المضطهدين في أماكن أخرى. فر الأرمن، أول اللاجئين في العصر الحديث (القرن العشرين)، من تركيا حوالي عام 1915 هرباً من المذابح هناك. عام 1939، انتقل المزيد من الأرمن إلى ما أصبح فيما بعد لبنان عندما سلّمت فرنسا – التي أصبحت قوة انتدابية عام 1920- سنجق (محافظة) لواء اسكندرون الشمالي إلى تركيا. كما فر الكثير من الأكراد من تركيا – وفي وقت لاحق من العراق - لينضموا إلى الجالية الكردية في سوريا . وعام 2011، سجلت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 13060000 لاجئ، الغالبية العظمى منهم (480,000) من العراقيين الفارين من العنف في بلادهم. الكثير منهم من الأكراد، من المنطقة القريبة من الحدود السورية التركية. كما يعيش 500,000 لاجئ فلسطيني مسجل في سوريا، وذلك في تسعة مخيمات رسمية وثلاثة غير رسمية، تقع العديد منها في دمشق وحولها. وقد تم إنشاء المخيمات "غير الرسمية" من قبل البلد المضيف، ولكن اللاجئين في المخيمات الرسمية وغير الرسمية متساوون في الحصول على خدمات الأونروا .وصل اللاجئون على عدة موجات. وجاء معظمهم أثناء أو بعد حرب عام 1948-1949 بين العرب وإسرائيل بوقت قصير. وحدثت الموجة

التالية عام 1967، أثناء أو بعد حرب حزيران/يونيو :والذين حلوا مكان المواطنين السوريين الذين اضطروا للهرب بعد أن احتلت إسرائيل مرتفعات الجولان. عام 1970، وبعد" أيلول الأسود"، وصل الفلسطينيون من الأردن، رغم أن معظمهم ذهب إلى لبنان. وأخيراً، جاء 2,300 فلسطيني من العراق عام 2003 .قد لا تتوافق الأعداد الرسمية للاجئين في سوريا مع أعدادهم الفعلية .فقد غادر عدد غير معروف منهم إلى بلدان أخرى بينما لا يزالون مسجلين في سوريا .و لكن منذ منتصف العام 2013، أعربت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا (ووكالاتو الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية عن تخوفها من تأثير النزاعات المسلحة في سوريا على اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في البلاد وبخاصة في مخيم اليرموك في دمشق، وهو أكبر مخيم للفلسطينيين في سوريا، الذي كان يضم 130,000 لاجئ على الأقل قبل بدء الصراع في سوريا والذي لم يعد عدد سكانه يتخطى الـ20,000) الأونروا ,ايار 2014 كما يعاني انازحون الصوماليون في سوريا من عدم بالتمكن من مغادرة سوريا، إثر امتناع السلطات اللبنانية والأردنية عن السماح للصوماليين حتى بالمرور برًّا إلى المطارات والمنافذ. كما أن المرور عبر العراق ليس متيّسرًا نظرًا للنزوح المعاكس الذي قام به مئات الآلاف من العراقيين باتجاه وطنهم، والأحداث الأمنية على الحدود السورية العراقية، وبالطبع عدم وجود طريق عبر الجولان ومن ثم اسرائيل وحتى الذين نجحوا بالوصول الى تركيا تعرضو هناك ايضا لمضايقات واعمال عنف .وقد تكررت حوادث اغتصاب النازحات الصوماليات اللائي كنّ ضمن من حاول الفرار إلى تركيا بطرق غير شرعية[21].

شكل (2) خريطة النزوح الى سوريا ويظهر نزوح الفلسطينيين الى سوريا



3- **النازحون العرب و الاجانب في ليبيا**

مع تصاعد حدة العنف في ليبيا، تشعر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالقلق الشديد بشأن سلامة اللاجئين وطالبي اللجوء فيها. وقد تم تسجيل نحو 37,000 شخص لدى المفوضية في طرابلس وبنغازي، ويعيش كثيرون في مناطق طالتها أضرار كبيرة جراء القتال، وهم غير قادرين على الفرار إلى مناطق أكثر أمناً بسبب الاشتباكات المستمرة. في خضم الفوضى المتزايدة، تتزايد أعداد المهربين ويقوم

آلاف الأشخاص اليائسين برحلات بحرية خطيرة إلى أوروبا. ويُقدّر عدد الواصلين إلى إيطاليا بالزوارق منذ بداية العام 2014 وحتى الآن بـ88,000 -منهم 11,000 شخص وصلوا في الأسبوعين الماضيين- ومن بينهم حوالي 77,000 شخص يعتقد أنهم غادروا من ليبيا. وتفوق هذه الأعداد ضعف أعداد حالات العبور المعروفة التي شهدها العام الماضي حيث وصل حوالي 43,000 شخص إلى إيطاليا، نصفهم تقريباً من ليبيا. وكان من بين المهاجرين الذين وجدوا أنفسهم عالقين في ليبيا خلال حرب العام الماضي مجموعة من الناس توفرت فيهم صفة النزوح المزدوج او النزوح المستتر لأنهم بالرغم من كونهم لاجئين في الأصل إلا أنهم يهاجرون مرة أخرى إلى دول ثالثة للعمل أو للحصول على تعليم أفضل.وقد سلط الصراع في ليبيا الضوء على الثغرات المحتملة في حماية اللاجئين الفلسطينيين الذين هاجروا إلى بلد ثالث، كما أثار تساؤلات معقدة حول من يجب حمايتهم وكيف يمكن ذلك في حالة الأزمات. إنها مسألة ذات أهمية متزايدة، خاصة وأن الوضع في سوريا، التي يقطنها نصف مليون لاجئ فلسطيني، قد أصبح أكثر اضطراباً . وتشير تقديرات السلطة الفلسطينية إلى وجود نحو 70,000 مهاجر أو لاجئ فلسطيني في ليبيا - الخط الفاصل بينهما غير واضح - على الرغم من أن بعض التقديرات ترى أن عددهم لم يكن يزيد عن 30,000، عندما اندلعت أعمال القتال في فبراير 2011 بين مؤيدي الزعيم الليبي معمر القذافي والمتمردين المسلحين الذين حاولوا الاطاحة . لقد كان استهداف بعض الفلسطينيين على وجه التحديد من جانبي الصراع معاً ونهب منازلهم واختفاء بعضهم في بنغازي معقل المتمردين وغيرها من المدن؛ حيث اعتبر المتمردون أن الفلسطينيين الذين كانوا يعملون في الخدمة المدنية أو يدرسون في الكليات العسكرية قريبين من النظام .وبينما غادر المهاجرون الأفارقة من دول جنوب الصحراء الكبرى ليبيا بشكل جماعي خلال القتال، وسعت بلدان أخرى جاهدة لإخراج مواطنيها لم يتمكن مئات الفلسطينيين من الفرار من العنف في ليبيا، ورفضت السلطات المصرية السماح لهم بعبور الحدود في كثير من الأحيان لأن مصر وتونس و البلدان المضيفة السابقة الأخرى لم تعترف بوثائق السفر الخاصة بهم، وتشير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أنه لم يتم تسجيل سوى بضعة آلاف من الفلسطينيين في فترة ما قبل الحرب في ليبيا كلاجئين بموجب إتفاقية

جنيف لعام 1951. كما عرضت المفوضية على مئات آخرين وضع "الحماية الإضافية"، حيث اعترفت بكونهم عديمي الجنسية ولا يمكن إرجاعهم، وبحاجة إلى الحماية الإنسانية وفي حين جاء العديد للدراسة من خلال برامج المنح الدراسية الليبية، إلا أن الغالبية الساحقة من الفلسطينيين كانوا من المهاجرين أو العمال المهرة الذين جاؤوا من غزة والضفة الغربية أو البلدان الأخرى المضيفة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة، مثل سوريا ولبنان والأردن، مع أو بدون عقد أو وضع قانوني. بل إن العديد منهم عاشوا في ليبيا لعدة عقود أو ولدوا فيها .وفي أثناء الصراع، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة في إجلاء 179 فلسطينياً من المدن المشتعلة إلى بنغازي، التي كانت أكثر استقراراً.(22)
كما أن بعض الفلسطينيين ذهبوا إلى السلوم، وهي منطقة على الحدود الليبية المصرية، في انتظار إعادة توطينهم من جهتها، ساعدت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين 1,581 فلسطينياً تقطعت بهم السبل في منطقة السلوم على السفر إلى غزة عبر معبر رفح الحدودي، ممن كانوا يملكون وثائق سفر صالحة فقد تمكنوا من عبور الحدود .كما واجه الفلسطينيون الذين حاولوا مغادرة ليبياعن طريق تونس تعقيدات أيضاً، على الرغم من أنها غالباً ما كانت تُحل بمجرد إخطار المفوضية بها، حسب المسؤول. كما أشار إمانويل جينياك، ممثل المفوضية الحالي في ليبيا، إلى أن أكثر من 12 من هؤلاء الفلسطينيين الذين نجحوا في عبور الحدود التونسية يعيشون حالياً في مخيم شوشة على الجانب التونسي من الحدود . أن الفلسطينيين يعانون من تداخل مناطق اللجوء، فهم كانوا لاجئون في بداية الأمر، لأنهم فروا أو طُردوا من أرضهم بعد قيام دولة إسرائيل عام 1948، أو بسبب الحرب التي تلت ذلك في عام 1967، واستقروا في غزة أو الضفة الغربية أو سوريا أو الأردن أو لبنان، قبل أن يتوجهوا إلى ليبيا في نهاية المطاف، ولكن لا يعتبر معظم الفلسطينيين الموجودين في ليبيا لاجئين هناك، كما هو الحال في سوريا أو الأردن أو لبنان، سواء لأنهم جاءوا كعمال مهرة، أو لأن الحكومة الليبية رحبت بهم تاريخياً كإخوة واعتبرتهم "مواطنين عرب مقيمين في ليبيا" وليس لاجئين . لذا فإنهم وجدوا أنفسهم في موقف صعب عندما اندلع الصراع في عام 2011، فلم يتمكنوا من العودة إلى بلدهم الأصلي (فلسطين) ولا إلى بلد إقامتهم الاعتيادية (سوريا، على سبيل المثال) للفرار من العنف وانعدام الأمن في ليبيا. وحتى الآن لم يتم

تسجيلهم كلاجئين داخل ليبيا أيضاً .إن وجود الفلسطينين الطوعي في ليبيا يعقد التصورات المعتادة عن مناطق اللجوء،" مضيفة أنه حتى لو كانت الغالبية العظمى من الفلسطينيين في ليبيا لم تتقدم بطلبات للجوء، فإن الكثير منهم لاجئون بحكم الأمر الواقع لأن معايير وتعريف اللاجئين تنطبق عليهم، وبالتالي، ينبغي أن يعتبروا "لاجئين عالقين داخلياً" أو "لاجئين نازحين داخلياً في ليبيا، وإذا تمكنوا من الخروج، سيصبحون "مزدوجي اللجوء ."أن النموذج الأكثر ملاءمة يتمثل في إعطائهم صفات لجوء متداخلة ومتعددة، حيث لا يعاني اللاجئون الذين يستخدمون وكالتهم الراعية (مثل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أو الأونروا) للعثور على وظائف أو تحسين التعليم من خطر فقدان وضع اللاجئين والحماية الدولية التي تلازمه. ولكن المفوضية تقول أن هذا التمييز ليس له أهمية عملية تذكر(23)

4- **النازحون الداخليون في الكونغو**

يعتبر النازحون داخليا في الكونغو هم من بين الأشخاص العرضة لخطر النزوح المزدوج حيث تقوم المجموعات المسلحة الكثيرة والقوات المسلحة الكونغولية بتشريد مئات الآلاف من النازحين شمال وجنوب كيفو ـ مناطق شرق الكونغو عادة في مرات عديدة ولسنوات عديدة. وويرغمونهم على الخروج من منازلهم وأراضيهم، وقاموا بنهب ممتلكاتهم، وعاقبوهم للاشتباه في تعاونهم مع جماعات العدو. هؤلاء النازحون داخلياً هربوا من القتل والاغتصاب والحرق والنهب والعمل بالسخرة.ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، خلفت الأزمة في الكونغو نحو 1.8 مليون مدني على الأقل مشرد ـ رابع أكبر تهجير داخلي في العالم ـ منهم 1.4 مليونا في شمال وجنوب كيفو، المتاخمة للحدود الرواندية.

ويشير المجلس النرويجي للاجئين في إحدى تقييماته حول مكان واحد في الكونغو إلى أنّ 65٪ من عناصر الدراسة تعرضوا للنزوح مرتين أو أكثر في الشهور السبعة الماضية وأنّ 37٪ على الأقل منهم نزح ثلاث مرات أو أكثر. كما تظهر البيانات الأخرى أنّ الأسر النّازحة نفسها قد تصبح في مرحلة ما أسراً مضيفة لأسر نازحة أخرى، وهذا ما أشارت إليه دراسة مشتركة لمنظمتي اليونيسف وكير في عام 2008 فقد تبين أنّ هناك من الناس من نزح إلى مستوطنات مهجورة ثم أصبحوا

لاحقاً مضيفين لأفواج النّازحين اللاحقة. فانعدام الحد الأدنى للأمن في ملاذات اللجوء غالباً ما يدفع الناس إلى التحرك مجدداً، ويتضح ذلك في البيانات التي يدلي بها السكان المتأثرون أنفسهم ممن يدركون أنّ الهرب -ولو كان الاستراتيجية الوحيدة المتبقية لمنحهم الحماية - لن يضمن سلامتهم. وبغياب الأمن الجسدي أو سيادة القانون الذين يفترض بالدولة تقديمهما للناس، تزداد الضغوط على التماسك الاجتماعي بارتفاع مستوى تزعزع الاستقرار الذي أدى بدوره إلى لجوء المجتمعات المحلية إلى استخدام ميليشيات الدفاع المحلية التي درجت العادة على تأسيسها على أساس القرى أو بمعنى آخر على أسس عرقية. وكان النازحون في الكونغو في العادة يختارون البحث عن الاستضافة في المجتمعات المحلية بدلاً من المخيمات، شهدت السنوات الأخيرة تحولاً نحو مستوطنات المخيمات لعدة أسباب منها عدم وجود الملاذات الأمنة التي يمكن الهرب إليها نظراً لانتشار حالة الانفلات الأمني وتحول السيطرة الواقعية على المناطق من فاعل عسكري إلى آخر. ومع ذلك، حتى المخيمات قد تكون غير مأمونة بل قد تصبح أماكن تدفع الناس إلى الهرب منها ومثال ذلك ما حدث في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2012 عندما أصبح أحد المخيمات في ضواحي مدينة غوما خاوياً تماماً بعد أن فرّ منه سكانه الخمسون ألف خلال بضع ساعات ترقباً لتعرض مخيمهم للهجوم.[24]

3- **النزوح المفرد الظاهر:**

ويشمل جميع حالات النزوح الواضحة والتي تتم لمرة واحدة فقط أي ينتقل النازح من مكانه الاصلي الى مكانه النهائي بشكل مباشر

ثالثا :تصنيف النزوح اعتمادا على العلنية

1- **النزوح الصامت**

وهو حركة نزوح السكان وتركهم لمنازلهم واللجوء إلى أماكن أخرى هربا من تهديدات مختلفة في مناطقهم الاصلية تجبرهم على عدم ابلاغ السلطات الحكومية او تسجيل نزوحهم لدى المؤسسات المختصة فيتم اعتبارهم مهاجرين لا نازحين ومثال هذا النزوح ما حصل في العراق عام 2006 عندما كان يغادر البلاد يوميا نحو 2000

نازح الى دول الجوار دون ابلاغ احد بسبب العنف الطائفي وتزايد أعداد القتلى في ذلك الوقت حيث وصف نزوحهم بأنه "صامت" حيث يتم بهدوء مما يجعل ارقام النزوح الحقيقية أكبر من تلك المعلنة والمتاحة

2- **النزوح العلني المبلغ عنه وفيه يتم الابلاغ عن حالة النزوح وتسجيلها رسميا لدى الجهات المختصة**

رابعا :التصنيف وفقا للغاية من النزوح

1- **النزوح طمعا**

هو اسوأ الانواع النزوح لان اصحابه ليسوا في خطر بمناطقهم لكنهم ينزحون طمعاً بالمساعدات التي تصل اصداؤها الى مناطقهم ما يثير شهيتهم للحصول على مدخول غذائي يبيعونه ومادي يوفرونه من المساعدات التي تقدمها الدول والمنظمات الانسانية ثم يبيعونه اويعودوا به الى مدنهم وقراهم حيث يقومون بشراء المنازل والاراضي بثمن بخس بسبب الحرب وحاجة اصحابها للمال، وهذا النوع من النزوح حاصل اليوم بشكل كبير في حالة النازحيين في سوريا والعراق لأن متوسط تعداد العائلات السورية او العراقية النازحة ما بين 7 و10 افراد مع الاب والام يتلقى كل فرد منهم قسيمة مالية وحصة غذائية كل شهر من الامم المتحدة ومن عدة جهات وجمعيات خيرية ودينية علماً ان عدداً من افراد العائلة يقومون بكل عمل يتوافر لهم بحيث يتجمع عند كل فرد مدخول شهري معقول.

2- **النزوح خوفا**

وهو نزوح السكان بفعل وجود خطر داهم يهدد حياتهم او نمط معيشتهم

خامساً :التصنيف وفقا مصداقية النازح

1- **النزوح الكاذب**

يستغل المجنسون بجنسية ثانية حالة نزوح اخوانهم فيقدمون اوراق بلدهم الاصلي التي لا يزالون يحتفظون بها للحصول على الخدمات والتقديمات المجانية طمعاً في توفير المال علماً انهم غير محتاجين ومنهم من يملك عقارات وسيارات وحسابات

مصرفية.كما حصل مع النازحون العراقيون في ايران وسوريا والنازحون اللبنانيون في سوريا ونازحوا دارفور في تشاد وغيرها من دول العالم الاخرى كما ان النزوح الكاذب يتمثل بادعاء افراد مهاجرين الى دول وحاصلين على جنسيتها او بطاقة الاقامة الدائمة فيها توفر شروط النزوح فيهم من اجل الحصول على مميزات مالية وعينية ومعنوية وهو ما حدث في العراق عندما تدفق الاف من مواطني الدول الاوربية والولايات المتحدة وكندا واستراليا وايران ممن يمتلكون جنسية عراقية سابقة للحصول على قطع الاراضي والمنح المالية والمرتبات بادعائهم النزوح

كما وانه في ظل حالة النزوح وتعدد الجهات المانحة للمساعدات تبرز طبقة من السماسرة تنصب نفسها كممثلة لبعض النازحين او قبيلة او عشيرة او عائلات من منطقة داخل الدولة المصدرة للنازحين ، وهذه الطبقة هي الاسوأ استغلالاً والاسرع ثراءً والاكثر دهاءً فهي تربط نفسها في البلد المستضيف للنازحين بشبكة علاقات مع جمعيات دينية متطرفة او جهات سياسية متنفذة او بتقديم المعلومات للاجهزة الامنية كي يكون لها غطاء يحميها من المساءلة والمحاسبة، ومنهم من يدعي بأنه يمثل هذا الفريق او ذاك من الفصائل السياسية فيجري الصفقات تحت مسميات عديدة [25]

2- **النزوح الصادق والحقيقي ويتمثل بجميع حالات النزوح الرسمية والواضحة**

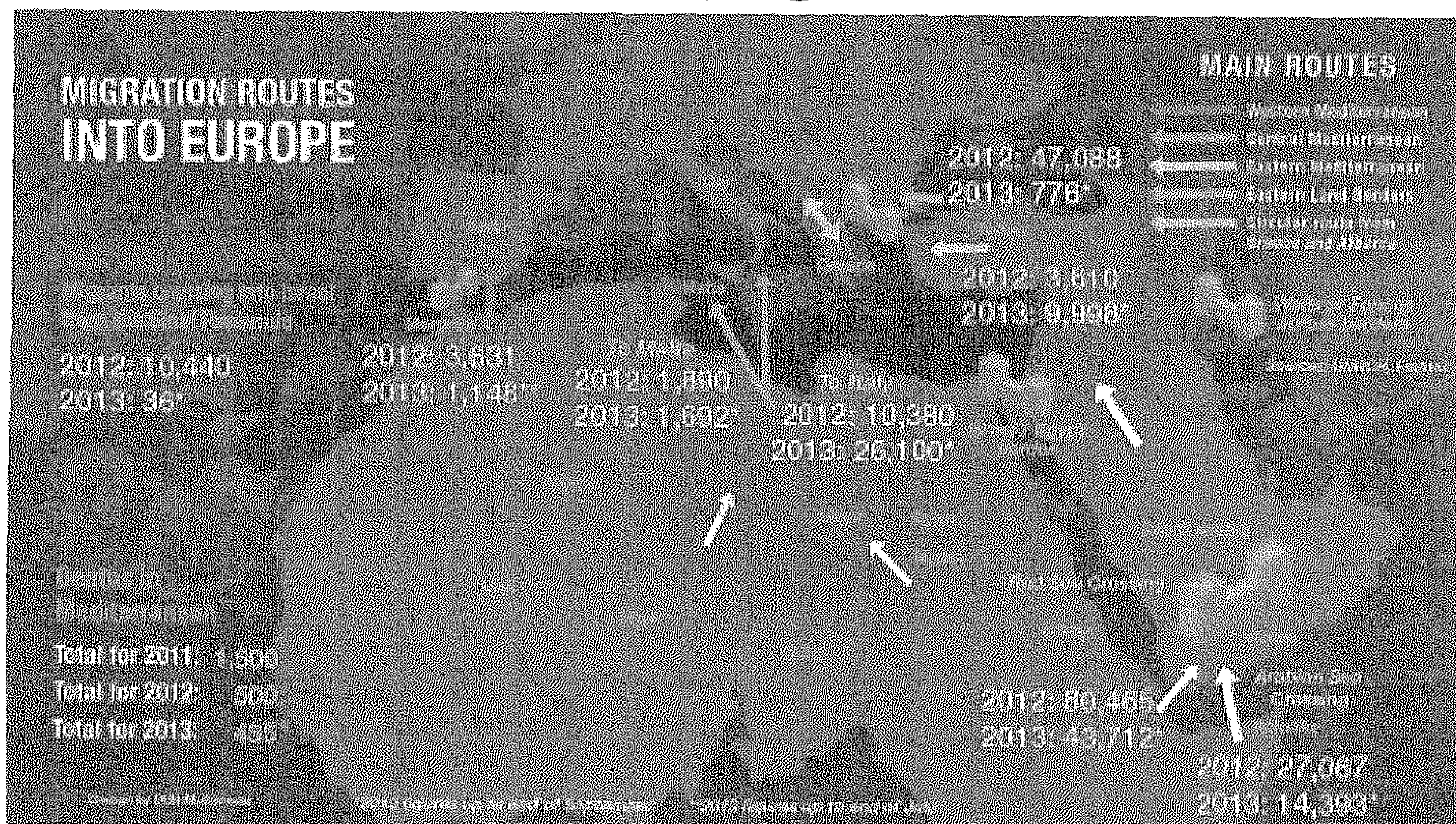
سادسا :النزوح المختلط(الهجرة المختلطة)

والنزوح المختلط هو حالة انتقال سكاني مختلط" أي أنه يشتمل على تيارات من الأفراد الذين ينتقلون لأسباب مختلفة ولكنهم يتشاركون الطرق ووسائل السفر والمركبات البحرية نفسها. وهم يعبرون الحدود البرية والبحرية دون تصريح وعادة عن طريق مساعدة المهربين. وتشير كل من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلى أنَّ التيارات المختلطة قد تشتمل على اللاجئين وطالبي اللجوء وآخرين من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل: الأشخاص المُتاجر بهم وفاقدي الجنسية والأطفال غير المصحوبين ببالغين أو المنفصلين عن آبائهم وغيرهم من المهاجرين غير النظاميين. فلا تقتصر الجماعات على نوع واحد فقط من المهاجرين، فكل منهم لديه أسباب مختلفة لترك مواطنهم. وبهذا الخصوص، يخفق مصطلح "غيرهم

من المهاجرين غير النظاميين" في إيضاح مجال التيارات المختلطة التي تشتمل على أفراد تركوا منازلهم بسبب تضررهم على نحو مباشر بفعل أزمة إنسانية أو كانوا مهددين بالتعرض لها، مثل: تلك الناتجة عن تغير المناخ، وهم بحاجة لنوع من الحماية حتى إن لم يستوفوا شروط منحهم صفة اللاجئين. ولا يعد النزوح المختلط (الهجرة المختلطة) ظاهرة جديدة. ولكن ما تغير هو نطاقها ودرجة تعقدها وطريقة تفاعل دول الوصول معها. وقد دفع كل من تزايد أسباب مثل هذه الرحلات وظهور الممارسات الجنائية والمخاوف الأمنية والعدد الهائل من المرتحلين الدول لتكثيف جهودها لمحاربة الهجرة غير النظامية وذلك من خلال تطبيق إجراءات شاملة دون بذل أي محاولات للتعرف على احتياجات الحماية المختلفة لهم. ولكن عندما تجري الدول عملية الفحص، تخلص منها بالتعرف على اللاجئين فقط ويصاحبها خطر نزع الشرعية عن من لا تنطبق عليهم صفة لاجئ ولها تأثير سلبي على كيفية معاملة هؤلاء الأشخاص.[26]

وبالرغم من حذر الدول من قبول التزامات حماية إضافية بشأن اللاجئين، بدأت المنظمات التي تعمل في مجال اللجوء والهجرة في النظر عن كثب في خصائص المهاجرين وفي احتياجات الحماية لديهم، بما في ذلك الاحتياجات التي تنشأ أثناء رحلتهم وتلك الناتجة عن الأوضاع في بلاد المهاجرين الأصلية.

شكل (3) خريطة توضح اهم تيارات النزوح المختلط



ولاجئو القوارب، مثل المهاجرين الآخرين، قادتهم مجموعة متنوعة من العوامل الدافعة للفرار من أوطانهم بدءاً من الحرمان الاقتصادي حتى القمع السياسي، ومن الحرب الأهلية إلى الفوضى التي تتبع التغيرات الثورية، ومن الكوارث الطبيعية المفاجئة إلى التغييرات البطيئة لتغير المناخ.وترى الدول على نحو متزايد "أعالي البحار" بوصفها مجالاً لتوسيع إجراءات السيطرة على حدودها ويدفعها مجموعة متنوعة من إجراءات خارج الحدود الإقليمية لمنع وصول الرحلات غير المصرح بها. وتعزي بعض الدول ذلك إلى أن مسؤولياتها القانونية الدولية لا تسري عليها عندما تتخذ إجراءات خارج حدودها البرية أو البحرية وكأنها تخلق منطقة تنعدم فيها حماية حقوق المهاجرين ويصعب مراقبة أفعال الدول عندها.ومع تكثيف الحكومات جهودها لمكافحة رحلات الهجرة غير النظامية، لجأ المهربون والمهاجرون إلى طرق ووسائل انتقال أكثر خطورة. وتكون النتيجة أوضاعاً لم تخطر قط ببال واضعي القانون الدولي للبحار عندما حاولوا تقنين واجب تقديم المساعدة لمن يجابهون المخاطر في البحر ويعد واجب تقديم المساعدة أحد الركائز الأساسية لراكبي البحار. فتقليدياً، كان من المفترض أن الأشخاص الذين يُنقذون في البحار هم صيادوا السمك ممن يمكن إرسالهم إلى المرافئ القريبة التي سيعودون منها إلى أوطانهم الأصلية. ولكنَّ مشاكل أخرى ظهرت في السبعينايت والثمانينيات تمثلت برفض الفيتناميين من لاجئي القوارب النزول من السفن مما ولد بدوره توترات إقليمية ودولية كبيرة وأنذر بمشاكل أخرى في البحر الأبيض المتوسط وفي مناطق أخرى خلال العقود القادمة. وبالنظر لطبيعة الوضع، يقع عبء إنقاذ المهاجرين في البحار على تعاون المجتمع الدولي لأن كثيراً من الدول المنقذة والدول الساحلية قد تجد نفسها ذات سلطان قضائي على المهاجرين بالصدفة. وهكذا، يثير غياب الإرادة السياسية لحل مشاكل الإنقاذ ورفض اللاجئين النزول من السفن الإزعاج، حتى وإن كان في السياق الإقليمي. ولا يعكس عزوف الدول عن المضي قدماً على طريق حل هذه القضايا عدم رغبتهم في حمل مسؤولية اللاجئين على عاتقهم وحسب، ولكنه مرتبط أيضاً بحقيقة أن وسائل انتقال المهاجرين تحمل على ظهورها أيضاً أفراداً ليسوا بحاجة للحماية أو يفرون من مخاطر لا يغطيها تعريف اللاجئ. ودون وضع اتفاقية تحكم كيفية الاستجابة للمرتحلين غير القادرين

على العودة إلى أوطانهم الأصلية، سواء لأسباب عملية أو لأسباب تتعلق بالحماية، ستستمر الدول في انتهاج الحذر أثناء التعامل معهم. ودائماً ما يُسفر الاعتراض في البحر عن مستويات منخفضة من حماية الحقوق الأساسية عما يمكن أن يحدث إذا ما سُمح للمهاجرين بالاستمرار في طريقهم للدول المتوجهين لها. فمن وجهة نظر الدول، فهذه الطريقة أداة مغرية لأنها تمنع الواصلين ولأنها تحدث على مرأى ومسمع من الرأي العام. أما القانون الدولي فليس متطوراً بما يكفي ليحكم ممارسات الاعتراض تلك. ومع ذلك، ثمة إجماع واسع على أن الدول ملزمة بالتزاماتها الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أياً كان موقع دفاعها عن سلطتها القضائية، بما في ذلك خارج حدودها البرية والبحرية، وقد شددت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالفعل على ضرورة أن تتخذ الدول إجراءات إيجابية لضمان حصول المهاجرين المُعترض طريقهم على الحماية اللازمة. وحتى مع غياب الدليل العملي على أن وجود مجرد احتمالية اعتراض طريق المهاجرين لم يؤثر على "نقطة التحول" التي يُقرر عندها الأفراد مغادرة أوطانهم، تنظر الدول إلى هذا الإجراء على أنه أداة رادعة. فلسنوات عديدة، طالما اعترضت الولايات المتحدة طريق الكوبيين، والهايتيين،

شكل (4)لاجئوا قوارب افارقة في جزيرة لابدوزيا الايطالية



والدومنيكانين وغيرهم من الجنسيات في منطقة البحر الكاريبي ورفضت السماح لمن اعترضت طريقهم، بمن فيهم من اتضح أنهم لاجئون فعلياً، الدخول لأراضيها. ولتجنب الالتزامات التي قد تنتج عن مسمى "لاجئ"، تدعو هؤلاء الأفراد "بالمهاجرين المحميين". حتى إن أستراليا أيضاً ذهبت لأبعد من ذلك بكثير لمنع دخول المهاجرين المُعترض طريقهم إلى أراضيها حيث كانوا سيستفيدون من آليات الحماية القانونية الأسترالية. وقد أخذت كلتا الدولتين المُعترض طريقهم إلى المنشآت البحرية حيث تكون الظروف غير مناسبة تماما وحيث يصعب إجراء عمليات الإشراف المستقلة.وقد أحبطت الدول جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لإصدار مبادئ توجيهية بشأن عمليات الاعتراض، ومع ذلك نجحت المفوضية في إخراج ورقة سياسة الحماية بشأن الاعتراض والعمليات خارج الحدود الإقليمية إلى الضوء، وتضع هذه الورقة بعض المعايير لاستقبال المهاجرين - وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان - وتنطبق على جميع فئات الواصلين وليس على من يطلبون الحماية بوصفهم لاجئين فقط. ويجب أن تكون إجراءات الاستقبال قادرة على معالجة الاحتياجات الأساسية، وأن تكون متسقة مع حق العيش بكرامة من خلال توفير، على سبيل المثال، وجبات ملائمة ثقافياً والسماح باستخدام اجهزة الاتصالات وإعطاء قدر مناسب من المساحة والخصوصية وتوفير الأمن فضلاً عن أهمية عدم اللجوء للاحتجاز إلا لأسباب حتمية ومعقولة ومتناسبة وغير عنصرية. ويجب أن يكون للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة (مثل: النساء، والأطفال، وضحايا التعذيب والصدمات النفسية) الحق في الحصول على مساعدات خاصة [27] وبما أن التحركات لتحديد حقوق من لا ينطبق عليهم صفة لاجئ ولكنهم هربوا من مخاطر أخرى وتأمينها بدأت في اكتساب الأصوات المؤيدة لها، من المرجح أن تصبح ممارسات الاعتراض ومعالجة الحالات في البحر أكثر جاذبية للدول المصممة على اختزال التزاماتها.

1- **الهجرة المختلطة في الأمريكتين**

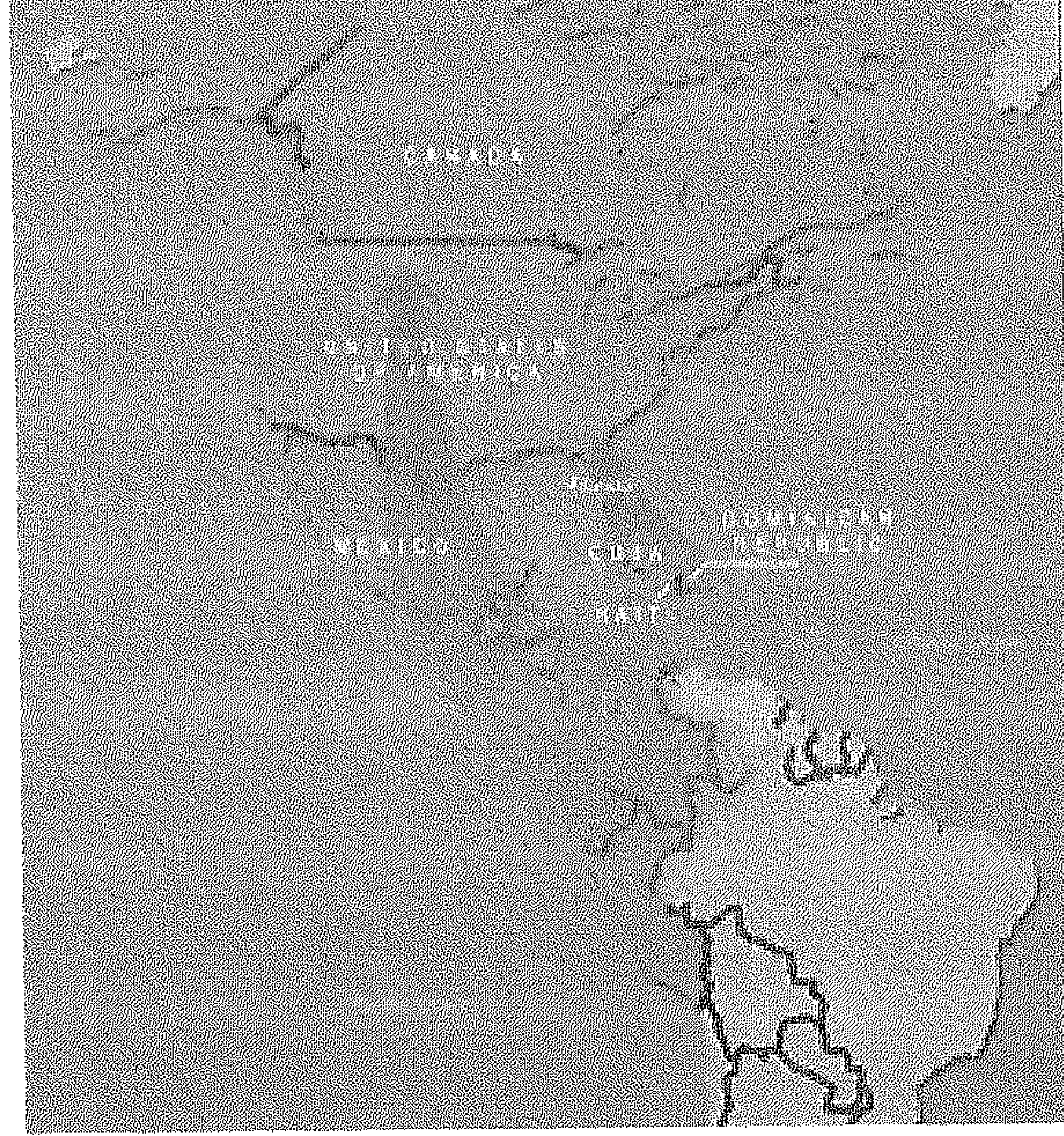
وتشير التقديرات إلى أن نصف مليون من المهاجرين الغير موثقين يعبرون الحدود الجنوبية للمكسيك كل عام، معظمهم من دول أميركا الوسطى ممن يحاولون الوصول الى الولايات المتحدة أو كندا.الغالبية العظمى من هؤلاء الناس يتحركون

لأسباب اقتصادية، ولكن في كثير من الأحيان يكون هناك بعض اللاجئين وطالبي اللجوء الفارين من الصراع أو الاضطهاد ممن يختلطون بينهم. وعندما تكون نسبتهم صغيرة، فإنه يكون من الأسهل تحديدهم.إن العديد من أولئك الذين يحاولون عبور الحدود يموتون أو يقعون في نهاية المطاف في أيدي أفراد أو عصابات إجرامية، فيما تقع النساء بشكل خاص فريسة الاعتداء الجنسي أو يجبرن على ممارسة البغاء وتقدر المنظمات الدولية اعداد من ينتقل بشكل غير شرعي من دول امريكا اللاتينية الى الولايات المتحدة وكندا بحدود ال800 الف شخص سنويا

شكل(5) صورة معبرة لطالب لجوء مكسيكي عالق في الخط الفاصل بين المكسيك والولايات المتحدة



شكل (6)خريطة توضح تيارات الهجرة المختلطة في امريكا اللاتينية



النزوح المختلط. في مياه الهند الصينية

ليست قضية الهند الصينية، التي تفجرت بصورة بارزة خلال سبعينيات القرن العشرين، سوى جزء من مأساة كبرى يعيشها أكثر من أحد عشر مليون لاجىء في مناطق عديدة من العالم، في مقدمتها أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، فضلا عن بقية مناطق القارة الآسيوية فالقارة الأفريقية، تتصدر قارات العالم من حيث عد اللاجئين، إذ يوجد بها أكثر من 4 ملايين لاجىء، نتيجة للصراعات الداخلية والإقليمية فهناك أكثر من 200 ألف لاجىء، من زيمبابوى، يقيمون في موزمبيق 120 ألفا) وزامبيا (49 ألف) وبوتسوانا 40 الف) كما نزح أكثر من 100 ألف أفريقى من اتحاد جنوب أفريقيا، هربا من سياسات الاضطهاد والتفرقة العنصرية لحكومة بريتوريا وفي القرن الأفريقى، يوجد أكثر من مليون لاجىء إثيوبى، في كل من الصومال والسودان وجيبوتى، فضلا عن 200 ألف من إريتريا في جنوب السودان، وقد أدت الصراعات الداخلية في أوغندا، إلى نزوح أكثر من ربع مليون أوغندى إلى الدول

المجاورة خاصة السودان كما يوجد حوالى مليون لاجىء من غينيا، يقيمون في كل من السنغال وساحل العاج، بالإضافة إلى ذلك، تأوى أنجولا 40 ألف لاجىء من ناميبيا، ويوجد في الجزائر 50 ألف من لاجىء الصحراء الغربية، كما نزح أكثر من 10 آلاف تشادى إلى الدول المجاورة ولم تنج قارة أمريكا اللاتينية أيضا من المعاناة من هذه المشكلة، إذ يوجد بها أكثر من مليونى لاجىء، نتيجة انتشار نظم الحكم العسكرية فيها أما القارة الآسيوية فإن حوالى 200 ألف لاجىء من بورما في بنجالاديش و100 ألف لاجىء فلبينى في تايلاند، ونصف مليون باكستانى في بنجلاديش و 80 ألف أفغانى في باكستان على أن قضية لاجىء الهند الصينية، أو ما أصبح يعرف باسم ـ لاجىء القوارب أو لإجلاء البحار ـ هى التي حظيت باهتمام العالم الغربى خلال فترة السبعينات من القرن العشرين، وهو ما يعود ـ في المقام الأول ـ إلى تخوف الدول الغربية، من أن تؤدى مشكلة اللاجئين إلى زعزعة استقرار النظم الموالية لها في منطقة جنوب شرقى أسيا فمن المعروف، أنه ليست هذه هى المرة الأولى التي يصبح فيها جزء من شعوب الهند الصينية لاجئين فمنذ أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى عام 1975 شرد الكثيرون من أهالى المنطقة، هربا من قصف نيران القوات الفرنسية، ومن بعدها الأمريكية وبعد هزيمة الاستعمار الأمريكى في فيتنام وكمبوديا عام 1975 نزح عدة آلاف من الفيتناميين والمبوديين الموالين لواشنطن إلى الولايات المتحدة كما نزح حوالى 200 ألف من لاوس، على أثر إجراءات ـ الثورة الثقافية ـ التي اتخذتها جبهة الباتيت لاو، بعد استيلائها على السلطة في فيتنام في أب 1975 (28)ولكن الهجرة لم تأخذ أبعادا مأساوية، إلا بعد تدهور العلاقات بين هانوى وبكين في العام الماضى، والذى اقترن بالحملة الفيتنامية الداخلية، ضد أصحاب الامتيازات الاقتصادية ولما كان الفيتناميون ذوو الأصل الصينى (الهواس) هم في مقدمة الطبقة المالكة للثروات الكبيرة ـ كما هو شأنهم في معظم دول جنوب شرقى أسيا ـ فإنهم أصبحوا أول ضحايا هذه الإجراءات، فلجأ حوالى 250 ألفا منهم إلى الصين خلال عام 1978، وهو ما أسهم في ازدياد توتر العلاقات الصينية الفيتنامية، إلى حد الصدام المسلح، والغزو الصينى لفيتنام في 17 من شباط 1979 ، والذى تحولت عملية الهجرة بعده، إلى ـ هستيريا ـ جماعية ورأت الصين، أن حكومة فيتنام تنهج سياسة عنصرية ضد المواطنين الفيتناميين

ذوي الأصل الصيني، وتعتمد إلى تصدير اللاجئين بهد زعزعة استقرار الأوضاع في منطقة جنوب شرقي أسيا، حتى تسهيل لها الهيمنة عليها، بالاشتراك مع السوفييت، فإن الجانب الفيتنامي، ومعه الاتحاد السوفيتي، يرى أن الصين، ومن ورائها الولايات المتحدة، هي السبب في مشكلة اللاجئين، حيث تمتعت الأقلية الصينية في ظل الاستعمار الأمريكي، بامتيازات اقتصادية هائلة، رفضت التخلي عنها، وفق الإجراءات الثورية الاشتراكية في ظل النظام الجديد، وأن حكومة بكين بسبب عدائها للنظام الثوري في هانوي، عمدت بتهديداتها وأعمالها الاستفزازية، إلى تحريض مئات الألوف من الصينيين، على مغادرة فيتنام، حتى تحدث اختلال في الاقتصاد الفيتنامي، فضلا عن استخدامها بعضهم كطابور خامس يعمل لصالحها ويضيف المسئولون الفيتناميون والسوفييت أن تسليط الدوائر الغربية الأضواء على مشكلة لاجيء الهند الصينية، إنما هدفه تشويه صورة النظم التقدمية في فيتنام ولاوس وكمبوشيا أما اللاجئون أنفسهم، فيروى معظمهم، أن السلطات الفيتنامية، أجبرتهم على الرحيل، بحجة أنهم قاموا بدور الطابور الخامس خلال الغزو الصيني لفيتنام، وأنها تحصل منهم، من جراء عمليات الطرد، على ثروات هائلة، سواء التي لا يقدرون على حملها، أو المبالغ التي يضطرون إلى دفعها، مقابل السماح لهم بالنجاة من عمليات الاضطهاد وقد أشارت عدة مصادر، إلى أن جملة ما جمعته السلطات الفيتنامية من حصيلة هذه العملية، يزيد على 250 مليون دولار ويضطر هؤلاء اللاجئون، إلى استئجار قوارب تقلهم إلى شواطئ البلاد المجاورة، حيث يتعرضون في عرض البحر، لأخطار الغرق وأعمال النهب من جانب قراصنة البحار، فضلا عن الجوع والمرض، وقد قدرت أعداد من غرقوا حتى شهر 1978 في مياه الهند الصينية، بحوالى 50 ألف لاجيء أما بقية اللاجئين منذ عام 1975 حتى أواخر شهر حزيران 1978، فبلغ مجموعهم أكثر من 1325ألف لاجيء (655 ألف من فيتنام و 300 ألف من لاوس وكمبوشيا) بالاضافة الى 370 الف استقروا مؤقتا في اندنوسيا ومايزيا وافلبين وتايلندوقد تم توطين 585 ألف لاجيء حتى أواخر حزيران 1978 في بعض البلدان الغربية (جدول1)

جدول (1) لاجئوا القوارب من الهند الصينية خلال النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين

الدولة	عدد اللاجئين
الصين	230000
الولايات المتحدة	220000
فرنسا	50637
استراليا	22659
كندا	15076
هونغ كونغ	74000
تايوان	10000
المانيا	3735
بريطانيا	2841
ماليزيا	2137
سويسرا	1677
تايلند	190000
ماليزيا	7500
اندنوسيا	43000
الفلبين	4500

لقد حاولت هذه البلاد الاسيوية، في بادئ الأمر، استيعاب النازحين إليها ولكان أمام عدم انقطاع سيلهم، وما يحمله ذلك من مخاطر على أوضاعها الداخلية، قررت معظمها التصدى بالقوة لمنع رسو قوارب اللاجئين على شواطئها فماليزيا على سبيل المثال، بها أقلية صينية، تمثل حوالى 37٪ من سكانها، تحتكر المراكز الاقتصادية الهامة وقد قامت عام 1979 اضطرابات معادية لهم، هذا فضلا عن ازدحامها بحوالى ـ

70 ألف لاجىء من مسلمى الفليبين، و 3 آلاف لاجىء من مسلمى كمبوشيا أما تايلاند، فإنها تعانى من وجود 100 ألف لاجىء من لاوس في أراضيها، فضلا عن 90 ألف لاجىء كمبودى من أنصار ـ بول بوت ـ وتخشى من طوفان جديد منهم في فصل الجفاف، هذا بالإضافة إلى تعرضها لتهديدات من حكومة هنج سامرين في فنوم بن بغزوها، إذا لم تكف عن إيواء أنصار ـ بول بوت ـ أما إندونيسيا، حيث توجد بها أكبر أقلية صينية، فإن هناك روحا معادية لكل ما هو صينى، نظرا لسيطرتهم على المراكز الاقتصادية الهامة لذا فإن لاجىء القوارب الذين اتجهوا إليها ومجموعهم 43 ألف، بدأت في طردهم مرة أخرى إلى عرض البحر .وفي تلك الفترة تعرض أكثر من مؤتمر دولى لمحاولة حل قضية لاجىء الهند الصينية، أهمها تلك التي عقدت خلال شهرى حزيران وتموز 1978 أولها مؤتمر ـ قمة طوكيو ـ للدول الصناعية الغربية (الولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وكندا وإيطاليا واليابان) في أواخر شهر حزيران 1978، حيث ناشد الزعماء المؤتمرون كلا من فيتنام ولاوس ـ كمبوديا ـ وقف تدفق اللاجئين إلى البلاد المجاورة ودعوا السكرتير العام للأمم المتحدة إلى تبنى دعوة عقد مؤتمر دولى في أقرب وقت ممكن لبحث سبل حل المشكلة كما تعهد الرئيس الأمريكى كارتر بأن يضاعف عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول الولايات المتحدة ليصل عددهم إلى ـ 14 ألف لاجىء شهريا وقد تبع ذلك أن تعهدت اليابان بزيادة حصتها في صندوق الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين بنسبة 50٪ واستقبالها ألفي لاجىء وقررت ألمانيا الغربية استقبال عشرة آلاف وبريطانيا خمسة عشر ألفا، وكندا أحد عشر ألفا وفرنسا خمسة آلاف من اللاجئين وفي أول شهر تموز 1978 أصدر وزراء خارجية الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرقى أسيا SAEAN في ختام اجتماعاتهم في جزيرة بالى الإندونيسية بيانا حملوا فيه فيتنام مسئولية المشاكل التي يعانى منها اللاجئون، وقرروا اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع تدفق اللاجئين إلى بلادهم وطرد اللاجئين الموجودين لديهم، ما لم تتخذ إجراءات دولية في فترة معقولة لنقلهم إلى مناطق أخرى كما عبرت هذه الدول عن مساندتها لتايلاند ضد الحشود الكمبوشية على حدودها، وأعلنت أن أى تدخل عسكرى من جانب كمبودشيا أو فيتنام في تايلاند سيعتبر تهديدا لأمن المجموعة كلها، وللسلام في المنطقة وقيل أن ينفض

الاجتماع وصل وزراء خارجية كل من الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا واليابان، ووزير خارجية أيرلندا ممثلا عن السوق الأوروبية المشتركة إلى مقر المؤتمر، حيث تمت إعادة بحث القضية وسبيل مواجهتها وقد اقترحت ماليزيا إقامة مركزى إقامة مؤقتين للاجئين في جزيرة ـ جوام ـ الأمريكية وجزيرة ـ نيو كاليدونيا ـ الفرنسية وذلك إلى حين توفير أماكن استيطانية دائمة لهم وقد نجح سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى في إقناع وزراء خارجية دول جنوب شرقى أسيا بعدم طرد اللاجئين الموجودين في بلادهم أو منع دخول اللاجئين الجدد وذلك إلى حين اتخاذ إجراءات بديلة، وأعلن أن الحكومة الأمريكية ستطلب من الكونجرس زيادة قدرها 175 مليون دولار لمساعدة هؤلاء اللاجئين، لتصبح جملة المعونة الأمريكية في هذا الشأن 545 مليون دولار كما أبدى فانس قلقه من الموقف على الحدود بين تايلاند وكمبوشيا وأكد أن الولايات المتحدة ستستخدم تعهداتها مع حكومة بانكوك طبقا لمعاهدة ـ حلف مانيلا ـ وأنه قد تقرر زيادة المعونة العسكرية إليها بالإضافة إلى ذلك، فإن استراليا تعهدت في هذا الاجتماع باستقبال 20 ألف لاجىء على أن أهم المؤتمرات الدولية بصدد لاجئ الهند الصينية وهو مؤتمر جنيف، الذى عقد خصيصا لبحث هذه المشكلة، تحت رعاية الأمم المتحدة بمبادرة من بريطانيا والصين واشتركت فيه 65 دولة في يومى 20 و 21 تموز 1978 وقد وافقت فيتنام والاتحاد السوفيتى على الاشتراك في المؤتمر بعد أن تعهد السكرتير العام للأمم المتحدة باقتصار المؤتمر على معالجة الجانب الإنسانى للقضية وعدم تحويله إلى جلسة محاكمة فيتنام ومع ذلك فلم يخل المؤتمر من تبادل الاتهامات خاصة بين الصين وفيتنام حول المسئولية عن المشكلة، كما شبه ـ والتر مونديل ـ نائب الرئيس الأمريكى المؤتمر بمؤتمر إيفان الذى عقد عام 1938 حول اللاجئين الهاربين من الاضطهاد النازى وقد اقترح مونديل برنامجا لحل القضية من سبع نقاط أبرزها تعهد فيتنام بوقف تصدير اللاجئين والقيام بإنشاء عدة مراكز ترانزيت وتكوين صندوق دولى لإعادة توطين اللاجئين تبلغ ميزانيته 200 مليون دولار وأعلن مونديل تعهد حكومته بتخصيص مبلغ 105 مليون دولار لبرامج الإغاثة والاستعداد لإرسال هيئات سلام من المتطوعين لإنقاذ اللاجئين كما تقدمت فرنسا باقتراح أن تتعهد فيتنام بإيقاف عملية النزوح ـ غير المشروع لمدة 6

شهور يتم خلالها استيعاب اللاجئين المكدسين بمعدل واحد في الآلف من عدد سكان كل دولة مشتركة في المؤتمر ومع أن مؤتمر جنيف، لم يتوصل إلى قرارا محددة بشأن لاجىء الهند الصينية إلا أن السكرتير العام للأمم المتحدة أعتبره مؤتمرا ناجحا وذلك بالتعهدات التي قطعتها فيتنام على نفسها بإيقاف الهجرة ـ غير المشروعة ـ لمدة ستة شهور وسماحها للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بإقامة مركز لتصنيف وفرز اللاجئين في أراضيها قبل رحيلهم عنها وإعلان بعض الدول زيادة عدد اللاجئين المسموح بدخولهم أراضيها أو إسهامها المالى في عمليات إنقاذ وإيواء بقية اللاجئين فضلا عن تعهد كل من الفليبين وإندونيسيا بإقامة مركز ترانزيت في أراضيها لتنظيم عملية استيعاب اللاجئين وقد اقترن إعلان هذه النتائج بإعلان الرئيس كارتر تكثيف إنقاذ اللاجئين التي يقوم بها الأسطول الأمريكى في مياه الهند الصينية، ومطالبة البرلمان الأوروبى حكومات الدول التسع الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة بتقديم معونات واسعة النطاق إلى لاجئ الهند الصينية وإرسال أسطول كامل للمساعدة في إنقاذهم ونقلهم إلى مخيمات مؤقتة لهم في أوروبا [29]

أسباب ازدهار النزوح المختلط

1- حاجة الدول الغنية إلى اليد العاملة

"لتعويض العجز الدمغرافي الناجم عن انخفاض خصوبة المرأة الأوروبية ومن أجل الحيلولة دون انهيار نظام التقاعد فإن تقديرات المصالح الدمغرافية للأمم المتحدة تقدر بأنه على أوروبا أن تستقبل 159 مليون مهاجر في أفق 2025"إن أوروبا التي كانت حتى بداية القرن العشرين بلدا مصدرا للهجرة، تحولت إلى أرض استقبال، بل ومن أهم المناطق المستقبلة للمهاجرين. هذه الحاجة إلى الأشخاص الوافدين من خارج أوروبا ما فتئت تتزايد سنة بعد أخرى خاصة مند العقدين الأخيرين من القرن العشرين حيث تحولت بعض الدول الأوروبية من بلدان مرسلة للهجرة إلى بلدان مستقبلة لها مثل إيطاليا ثم إسبانيا والبرتغال فيما بعد .وقد تم استعمال اليد المهاجرة في عدة مجالات وفي حالات الحرب والسلم.فخلال الحربين العالميتين لم تتردد بريطانيا وفرنسا مثلا من اللجوء إلى مستعمراتها من أجل تجنيد عدد كبير من الناس. وهكذا تم تجنيد ما بين 70 ألفا و90 ألف مغربي خلال الحرب العالمية الثانية من قبل فرنسا بعد

الحرب العالمية الثانية ساهم العمال المهاجرون في عملية إعادة إعمار أوروبا في مجال البناء والأشغال العمومية كما تم استعمالهم كيد عاملة في المناجم وقطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات.خلال صدمة النفط الأولى والأزمة الاقتصادية التي واكبتها في جل الدول الأوروبية، شرعت هذه الأخيرة في اتخاذ عدة تدابير من أجل التوقف عن استيراد اليد العاملة الأجنبية، كما تم الترويج لبعض الأفكار مثل :

- أن عهد الهجرات الكبرى قد مضى .
- أن العاطلين الأوروبيين سيحلون محل العمال المهاجرين .
- أن التقسيم الدولي للعمل قد يجعل الهجرة دون جدوى .
- كما أن التقدم سوف يعوض الهجرة.

لكن الملاحظ كان عكس ذلك حيث أن عدد الأجانب الوافدين على أوروبا لم يتوقف كما أخذ أشكال ومظاهر أخرى.

أ- من الهجرة الذكورية والمؤقتة إلى الهجرة العائلية والدائمة

إن الهجرة إلى أوروبا والتي كانت في البداية تهم الذكور على الخصوص كما أنها كانت تعتبر بمثابة ظاهرة مؤقتة، تحولت منذ عقد السبعينات من القرن العشرين، إلى هجرة دائمة وعائلية الأمر الذي أدى إلى إعطاء وجه جديد لظاهرة الهجرة كما طرح عدة إشكالات أخرى.فبموازات مع قرار الحد من الهجرة إلى أوروبا انطلقت سياسة التجمع العائلي وقد نتج عن ذلك ارتفاع عدد النساء المهاجرات وكذا عدد الأطفال والشباب المهاجرين".على الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الاستقبال فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في كل المجالات: السكن، التعليم والعمل والحقوق الاجتماعية والثقافية"

ب- من هجرة اليد العاملة إلى هجرة الكفاءات

إن العولمة ما فتئت تعمق الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب في مستوى التقدم الاقتصادي وخاصة في ميدان التكنولوجيا المتطورة. هذا الوضع أدى إلى تقسيم جديد للأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي وتمركز جل أنشطة الخدمات التكنولوجية الحديثة في دول الشمال ومن ثم ظهور الطلب على اليد العاملة المهاجرة

ذات المستوى الثقافي والعلمي المرتفع. وهكذا أخذت دول الاتحاد الأوروبي تستقبل أعدادا متزايدة من الأساتذة الباحثين، والمهندسين والأطباء والمحامين الإعلاميين... إلخكما شرعت في نهج سياسات انتقائية في ميدان الهجرة لتتمكن من استقطاب بعض المتخصصين في مجالات معينة من العلم والمعرفة)البطاقة الخضراء بألمانيا Green Card). هذه السياسة الانتقائية ينتج عنها "جلب للأدمغة" من دول الجنوب وجعل عدد كبير من الأشخاص الآخرين يقعون في وضعية السرية واللاقانون.[30]

ج- الهجرة غير الشرعية كمكمل للهجرة القانونية

بموازاة مع استمرار الهجرة القانونية. لوحظ منذ نهاية الثمانينات ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين على المستوى العالمي بصفة عامة والأوروبي بصفة خاصة كما تعدد شبكات التهريب والمتاجرة في اللحوم البشرية. ولم تعد تقتصر ظاهرة الهجرة السرية على الرجال فحسب بل طالت حتى النساء والأطفال هذا الارتفاع ناتج عن الطلب المتزايد من طرف بعض القطاعات الاقتصادية في دول الاستقبال والتي تحتاج إلى يد عاملة كثيرة بصفة دائمة أو بصفة موسمية :كالفلاحة، والبناء والأشغال العمومية، والنسيج والخدمات المنزلية، والمطاعم والفنادق وخدمات الأشخاص المسنين وتجدر الإشارة إلى أنه بين الفينة والأخرى تتم تسوية الوضعية القانونية لبعض المهاجرين السريين من طرف الدول لأوروبية.ففي فرنسا خلال عمليتي التسوية في 82- 1983 و1997 كان 30٪ يعملون في قطاع البناء ثم بعده المطاعم وخدمة الأشخاص المسنين، والأشغال المنزلية والنسيج.

كما أن حاجيات الدول الأوروبية إلى المهاجرين ستزداد خلال السنوات المقبلة نظرا للخصوصيات الديمغرافية لهذه القارة والتي تتميز بالشيخوخة وانخفاض الخصوبة هناك من يرغب في أن يكون المهاجر مجرد وسيلة وأداة لإنتاج السلع والخدمات وليس ككائن بشري له خصوصياته اللغوية والدينية والثقافية والتي يجب الاعتراف بها والتعايش معها"فشيخوخة السكان تؤدي إلى انخفاض نسبة الساكنة النشيطة كما تؤدي إلى ضغط كبير على نظام الضمان الاجتماعي والتعليم، فعلى سبيل المثال فبحلول سنة 2007 سيفوق عدد العمال الذين يتراوح أعمارهم ما بين 55 و 64 عاما بكثير عدد الذين هم ما بين 20 و29عاما. فيما يخص الخصوبة، فلكي

يتم تجديد الأجيال والحفاظ على المستوى الدمغرافي لبلد ما، يجب أن لا يقل مستوى معدل الخصوبة لدى النساء عن 2.1 لكن الملاحظ في أوروبا هو أنه وصل إلى 1.6 فقط، بل إنخفظ في بعض دول جنوب أوروبا مثل إسبانيا إلى 1.07 بعدما كان سنة 1975 في مستوى 2.8.ولتعويض هذا العجز الدمغرافي ومن أجل الحيلولة دون انهيار نظام التقاعد فإن تقديرات المصالح الدمغرافية للأمم المتحدة تقدر بأنه على أوروبا أن تستقبل 159 مليون مهاجر في أفق 2025 .[31]

2- تفاقم المشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية في الدول النامية

لقد ادت الحروب الاهلية والكوارث البيئية والصراعات السياسية والفقر الى تدفق اعداد كبيرة من اللاجئين المختلطين الى كثير من دول العالم وبلغ سوء وضع هؤلاء اللاجئين الى الدرجة التي جعلتهم يقصدون دولا لا تقل فقرا عن بلدانهم كاليمن مثلا فالحركة المختلطة المعقدة من الشرق والقرن الأفريقي اثرت على المنطقة كاملة و ليس اليمن فقط.وشملت هذه التدفقات طالبي اللجوء الفارين من الصراع والاضطهاد وكذلك المهاجرين الذين يتم تهريبهم من قبل المهربين و المتاجرين بالبشر. وتتحرك هذه المجموعات بحثا عن حياة كريمة وفرص عمل في دول الخليج. والدول الاوربية و تعتبر قوى السوق من العوامل المساعدة، الذي تشكله الأنشطة و الحركة الاقتصادية بين المنطقتين.ومنطقة القرن الأفريقي من المناطق المنكوبة بسبب الصراع وانعدام الأمن والفقر والجفاف والمجاعة في حين أن شبه الجزيرة العربية هي موطن للاقتصاديات المزدهرة مع الطلب القوي على العمل. وطالما كان هناك مثل هذه التفاوت الاقتصادي الواضح بين هاتين المنطقتين، فأن الناس سوف تواصل التحرك للحصول على فرص عمل، وذلك باستخدام اليمن كبوابة للبلدان الغنية بالنفط. أن عوامل الشد والجذب لا يمكن تجاهلها أو غض الطرف عنها. أن الهجرة الغير النظامية أمر لا مفر منه خاصة عندما تكون فرص الهجرة القانونية محدودة.و نعتقد أنه لابد من الاعتراف بالهجرة العالمية، ويمكن أن تعالج من خلال إدارة أفضل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

ويجب أن يبدأ هذا بالاعتراف بأن المهاجرين يهاجرون لعدة أسباب وبأن اللاجئين يشكلون جزءا من تدفقات الهجرة المختلطة. أن المهاجرين واللاجئين ليسوا

متلقين سلبيين للمساعدات ولكن يجلبون معهم نقاط قوة و منها أنهم تمكنوا من البقاء على قيد الحياة ضد احتمالات هائلة في أكثر البيئات المعادية. في حين أنه من واجبنا حماية اللاجئين والمهاجرين من العنف وسوء المعاملة، ينبغي لنا الاستفادة من الفرص التي يقدمونها من الطاقة والمهارات والموارد ليس فقط لتحسين حياتهم ولكن أيضا للمساهمة في النمو الاقتصادي للبلدان المستقبلة وإلى التنمية الاجتماعية في المجتمعات المضيفة و هذا هو بالضبط مالمحتاجه من بغية الاعتراف بنطاق المسألة، و تحسين إدارة الهجرة بين القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية ، و من هنا قامت حكومة الجمهورية اليمنية بتنظيم مؤتمر إقليمي بشأن اللجوء والهجرة بدعم من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و المنظمة الدولية للهجرة . وهدفت هذه المبادرة إلى إنتاج خطة إقليمية قابلة للتطبيق مع أربعة أهداف رئيسية وهي:

1) تعزيز إنفاذ القانون للحد من شبكات التهريب والاتجار بالبشر المسئولة عن الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان ضد المهاجرين واللاجئين ، وتعزيز حماية اللاجئين،
2) زيادة احتمالات العودة للذين تقطعت بهم السبل والمهاجرين المعوزين في العودة إلى ديارهم بطريقة إنسانية وكريمة من خلال تمويل ثابت لبرامج المساعدة على العودة الطوعية
3) توسيع خيارات الهجرة الشرعية بين البلدان المرسلة والمستقبلة لتلبية الطلب القوي على العمالة ذات المهارات المنخفضة ، وبخاصة في قطاعات الزراعة و تربية الماشية، الأمر الذي سيقلل من المخاطر التي يشكلها المهربين و المتاجرين بالبشر،
4) رفع الوعي بالمخاطر الجسيمة المرتبطة بالهجرة غير النظامية و البدائل الممكنة لها، خاصة بين المجتمعات المرسلة و المصدرة للمهاجرين. و أى تقدم ملموس نحو تحقيق هذه الأهداف الأربعة سوف يساهم في تحسين فرص الحصول على الحماية للاجئين في المنطقة ، في نفس الوقت تخفيف من معاناة المهاجرين والصعوبات التي تواجهها المجتمعات المضيفة

أن المهاجرين واللاجئين هم من البشر، ولكنهم أقل حظاً من غيرهم. فهم من خلال الإرادة الجاد والمثابرة والصبر تمكنوا من البقاء على قيد الحياة ويسعون جاهدين لإعادة بناء حياتهم في بلد أجنبي. ويحتاج اللاجئين من الصراع والاضطهاد أيضا إلى حماية يتوفر لهم الأمن في بلدانهم ليتمكنوا من العودة إلى ديارهم. يجب القول هنا و التأكيد بأن المهاجرين واللاجئين يستحقون احترامنا جميعاً.

محاولات معالجة اخطار النزوح المختلط

تفاقمت ظاهرة الهجرة أو اللجوء في مناطق مختلفة من العالم ولكن لأسباب متباينة بينها السياسية او الامنية او الاقتصادية بحيث باتت قضية دولية تقض مضاجع العديد من الدول وتثير قلق الشعوب وتحفز العاملين في مجال حقوق الانسان من منظمات وهيئات مجتمع مدني على البحث عن أسباب تنامي هذه الظاهرة والعمل على ايجاد حلول لها .

الامم المتحدة من جانبها سرّعت مع منظماتها المتخصصة الى جانب دول أوروبية وعربية من وتيرة دق ناقوس الخطر من تفاقم أزمة الهجرة واللجوء التي باتت تؤرق المجتمع الدولي وتثير مخاوف الكثير من شعوب العالم لما تتركه مثل هذه الازمة من آثار خطيرة على تركيبتها الديموغرافية ونمط حياتها الاجتماعية ومستويات معيشة سكانها الاقتصادية الى جانب حياتها الثقافية وتقاليدها وعاداتها فقد عمد الاوربيون الى اطلاق مشروع بروميد (ملحق 1) الذي يحظى بميزانيته 5 ملايين يورو من طرف المفوضية الأوروبية إلى تعزيز التعاون حول قضايا الهجرة بين البلدان الشريكة في جنوب المتوسط والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبين دول جنوب المتوسط في حد ذاتها، إلى جانب مساعدة الدول الشريكة على إيجاد حلول لمختلف أشكال الهجرة. وثمة هدف آخر على المدى الطويل يتمثل في خلق شبكة للمحترفين من أجل تحسين التعاون وتبادل الممارسات السليمة والخبرة. وسوف يدعم المشروع الصلة بين الهجرة والتنمية، ومساعدة البلدان الشريكة على مكافحة الاتجار بالبشر وتعزيز قدرات إدارة الحدود.

وفي هذا الصدد أطلقت الامم المتحدة في الايام القليلة الماضية عدة نداءات ودعوات لمختلف الدول للعمل معها على معالجة اسباب ووقف تداعيات هذه الظاهرة فيما قامت منظماتها بعقد الندوات والمؤتمرات لمناقشة الظاهرة اسبابها وسبل حلها في وقت كرست فيه هذه المنظمات جهودها وضاعفت من مساعيها للتخفيف من آثار الظاهرة سواء فيما يتعلق باللاجئين او المهاجرين عبر تقديم مختلف انواع المساعدات لهم لتمكينهم من العيش الكريم او إعادتهم الى اوطانهم الى جانب مساعدة الدول والشعوب المضيفة لهؤلاء اللاجئين على استيعاب ما يمكن استيعابه منهم .

وفي آخر مؤتمر نظمه الاتحاد الاوروبي يوصف دوله من بين أكثر الدول تضررا من انعكاسات هذه الظاهرة بالتعاون والتنسيق مع الامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بحضور عدد من مسؤولي الدول المصدرة للمهاجرين واللاجئين تقرر وضع أجندة عمل للحد من الظاهرة تمهيدا لمعالجة ما يمكن معالجته من اسبابها وتداعياتها . ومن بين ما تقرر في هذا الشأن وضع آلية أمنية لضبط الحدود وتكثيف مراقبتها لمنع تسلل المهاجرين والعمل مع الدول الطاردة لحل المشاكل المسببة فيها للنزوح او اللجوء للخارج سواء عسكريا أو أمنيا أو سياسيا ثم اقرار خطة لاستيعاب البعض من هؤلاء اللاجئين الذين يخشى على حياتهم اذا أعيدوا الى بلادهم طالما استمرت اسباب لجوئهم.

وفي الوقت الذي تعتبر فيه دول الاتحاد إجمالا وتحديدا بلدان دول الجنوب الاوروبي كإيطاليا وفرنسا واسبانيا فضلا عن استراليا الاكثر تضررا جراء تفاقم هذه الظاهرة ظلت قارة افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط وبعض دول جنوب شرق آسيا ودول الكاريبي وشمال القارة الامريكية الجنوبية من بين أكثر المناطق تصديرا للمهاجرين أو اللاجئين ولأسباب مختلفة

وقد سعت دول الجنوب الاوروبي باعتبارها الاكثر تضررا من تدفق المهاجرين واللاجئين وخاصة الأفارقة الى اراضيها الى تقنين المشكلة ومواجهتها بعدة اساليب عملية منها التعاون والتنسيق مع دول العبور او الدول الطاردة بغية الحد من هذه الظاهرة .لكنها في ذات الوقت وضعت تشريعات واسسا لتنظيم استضافة هؤلاء

اللاجئين حسب نوعية المشكلة التي دفعتهم للهجرة واللجوء من دولهم الافريقية . فالقارة الأفريقية من القارات المبتلاة بصورة تقليدية بمشاكل اللاجئين نتيجة كثرة وتعدد النزاعات العرقية والدينية والسياسية والحروب الاهلية الداخلية في العديد من دولها ولعل الكثير من هذه النزاعات والصراعات تعود في جذورها الى اختلافات عرقية وفروقات اجتماعية وفي الآونة الاخيرة نزاعات دينية ممتدة مما يؤدى إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية متكاملة ومقبولة ومستديمة لها .
وتُعدّ أفريقيا أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين حيث وصل العدد في مطلع الالفية الحالية إلى حوالى نصف عدد اللاجئين في العالم فيما تعتبر ظاهرة اللاجئين واحدة من الظواهر الرئيسية الناتجة عن الحروب الأهلية بسبب ما ينجم عن هذه الحروب من مخاطر جسيمة على حياة الأفراد في مناطق الصراع، وأيضا بسبب ما تؤدى إليه تلك الحروب من تدمير للموارد الاقتصادية في الدولة ....ولذلك أصبحت مشكلة اللاجئين في أفريقيا خصوصا وعلى الصعيد العالمي عموما واحدة من أبرز قضايا العلاقات الدولية في الفترة الحالية ولم يحدث قط أن استقطبت مشكلة اللاجئين مثل هذا الاهتمام على الساحة الدولية على نحو ما حدث في عقد التسعينيات وتعتبر منطقة الشرق الاوسط بوصفها من اكثر بؤر التوتر في العالم نتيجة صراعات سياسية وبعض حروب وأزمات داخلية من بين المناطق التي تعاني من قضية اللجوء طاردة احيانا للاجئين واحيانا اخرى مستقبلة لهم مثلما والحال الان على صعيد النزاع الفلسطيني الاسرائيلي والحرب في سوريا وما تعرض له العراق في السنوات الاخيرة من حروب فضلا عن اليمن التي باتت من اشد الدول العربية تأثرا بمشكلة اللاجئين القادمين اليها . ويتسم الاهتمام الدولي بهذه المشكلة بتعدد الأبعاد حيث تكتسب قضية اللاجئين أهميتها من الأبعاد الإنسانية التي تنطوي عليها بالإضافة إلى ما تمثله هذه القضية من خسارة فادحة للدول التي تعاني من الحرب الأهلية بسبب نزيف العقول الذى تتعرض له بسببها والناجم عن هروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم من الصراع، وبحثا عن مصادر رزق جديدة، بالإضافة إلى أن اللاجئين

يمثلون تهديدا محتملا للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة ويتضح الاهتمام الدولي بمشكلة اللاجئين في كثرة المنظمات الدولية العاملة في مجال إغاثة ومساعدة اللاجئين وأبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "اليونيسيف".... إلا أن المفوضية العليا لشئون اللاجئين تقوم بالعبء الأكبر في هذا الصدد ...وفي الوقت نفسه فإن أهمية مشكلة اللاجئين في أفريقيا تنبع أيضا من كونها كاشفة للعديد من الظواهر والأزمات الأخرى وبالذات أزمة بناء الدولة في أفريقيا، حيث تربط بعض الدراسات بين نشوء مشكلة اللاجئين وبين أزمة بناء الدولة في أفريقيا فالدولة في القارة الأفريقية مازالت في مراحل البناء الأولية ومازالت تسعى إلى بناء قدراتها وتعزيز جدارتها وحقها في الحكم ويتمثل الفارق في عمليات بناء الدولة في أن بعض الدول اهتمت ببناء المؤسسات المركزية وتقويتها، في حين أن البعض الآخر كان حذرا للغاية في هذه العملية، وهو ما يرتبط إلى حد كبير بالميراث الاستعماري . وتتبدى فداحة هذه المشكلة في أن اللاجئين يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي سكان الدول التي فروا إليها، كما يمثلون نسبة عالية من حجم السكان في العديد من الدول التي فروا منها، وأبرزها رواندا وليبيريا بالإضافة إلى أن هناك الكثير من الدول مثل السودان وبوروندي والكونغو الديمقراطية وأثيوبيا وأنجولا واريتريا واخيرا الصومال وافريقيا الوسطى ومالي وساحل العاج ... بل أن الدول المضيفة تضطر إلى تحمل أعباء تفوق قدرتها الحقيقية على استضافة وإعالة هؤلاء اللاجئين من أجل معالجة معاناتهم الإنسانية ولذلك، فإن الكثير من الدول كانت تعلن أنها لن تقبل دخول المزيد من اللاجئين إلى أراضيها بسبب عجزها عن استيعاب المزيد منهم، إلا أنها كانت تضطر إلى التراجع عن هذا الموقف، لأن ترك اللاجئين في العراء عند بوابات الحدود يعني الموت المحقق لهم، وهي مسئولية لا تستطيع أي دولة أن تتحمل تبعاتها الأخلاقية

والسياسية والقانونية ورغم ما تتحمله الدول المجاورة لسوريا من اعباء ومسؤوليات تجاه استضافة اللاجئين السوريين في ضوء ما اعلنته بالأمس مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن أعداد اللاجئين السوريين الى الدول المجاورة تجاوز حاليا الاربعة ملايين نسمة بينهم أكثر من مليون ومائة الف في لبنان وحده فإن قدرة هذه الدول على تأمين المتطلبات الاساسية لهؤلاء اللاجئين تتفاقم في حين لم تعد المنظمات الدولية المعنية تستطيع الايفاء بمستلزمات ضمان استمرار توفير الحياة الكريمة لهم او وقف تدفقهم الى الدول المجاورة .من جانبه حذر برنامج الاغذية التابع للأمم المتحدة من ان نصف الشعب اليمني بات يعاني الان من الجوع...مشيرا الى انه سيزيد من معوناته لغذائية لهذا البلد بسبب تحمله تبعات استضافة اعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين اليه من دول الجوار في القرن الافريقي وخاصة من الصومال واثيوبيا واريتريا ..وبدورها نبهت السلطات اليمنية الى انها لاتزال تواجه صعوبات وتحديات كبيرة أمنية واقتصادية جراء تدفق المئات من اللاجئين الصوماليين اليها عبر البحر حيث افاد مصدر يمني امني بأن نحو مائة وخمسين لاجئا صوماليا يصلون بمعدل شبه يومي الى سواحل بلاده حيث تقوم الاجهزة المعنية بإرسال هؤلاء بعد تجميعهم الى مخيمات ايواء في مديرية "ميفعة"بمعية ممثل لمفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وكانت مفوضية اللاجئين قد اكدت في وقت سابق ان قوارب تهريب غير صالحة لنقل البشر وبحمولة اكثر من قدرتها على الاستيعاب من ثلاث الى اربع مرات تقوم بإيصال اللاجئين الصوماليين الى اليمن عبر البحر الاحمر وخليج عدن من ميناء "بوصاصو" في الصومال ...في حين تؤكد السلطات اليمنية انها استقبلت الالاف من اللاجئين الصوماليين خلال الاشهر الماضية في رحلات وصفتها بأنها محفوفة بالمخاطر . وعلى خلفية هذه المشكلة التي يعاني منها اليمن يمكن القول إنه منذ اندلاع الصراع في الصومال عام 1991 يقوم اليمن بمنح الصوماليين الذين يصلون الى أراضيه وضع اللاجىء منذ الوهلة الأولى للصوماليين الذين يفرون من الصراعات وانعدام الأمن في بلادهم. ومع ذلك، لا يوجد في اليمن تشريع وطني خاص باللجوء و كذا نظام لجوء

لمعالجة القضايا المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء في البلاد وعليه تقوم المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأجراء المقابلات الخاصة بتحديد وضع اللاجئ مع طالبي اللجوء من غير الصوماليين .وحتى نهاية شهر تشرين الاول2012م بلغ عدد اللاجئين الذين تعترف بهم الحكومة اليمنية 234.358 لاجئاً، ويُشكل الصوماليون الغالبية العظمى من اللاجئين في اليمن "223.732"حيث يعيشون في وضع لجوء طويل الأمد ويتألف اللاجئون من غير الصوماليين بشكل رئيسي من لاجئين أثيوبيين "5.103"وعراقيين "3.919"، وأريتيريين "994 ."ويحصل الصوماليون على الاعتراف بصفة اللجوء منذ الوهلة الأولى لوصولهم والذي يمكنهم من الحصول على الوثائق اللازمة ويمنحهم حرية نسبية في التنقل، وقد وصل 27.350 شخصاً من الصوماليين إلى اليمن في 2011 نزل غالبيتهم في شاطئ خليج عدن حيث يتم استقبالهم هناك في شبكة مراكز الاستقبال التي أسستها المفوضية بشكلٍ جيد على طول الساحل ومن ثم نقلهم إلى مخيم خرز للاجئين، بينما يواصل الكثير منهم رحلتهم إلى المناطق الحضرية ويعيش في مخيم خرز للاجئين بمحافظة لحج جنوب البلاد قرابة 20 ألف لاجئ، غير أن غالبية اللاجئين في اليمن يعيشون في المدن الرئيسية لاسيما في صنعاء وعدن وقد أسفرت الاضطرابات السياسية التي اندلعت في اليمن مطلع العام 2011 إلى جانب الأوضاع الأمنية الهشة والتدهور الاقتصادي في كل أنحاء البلاد عن الكثير من المصاعب وزيادة الضعف بين أوساط الكثير من اللاجئين و خاصة أولئك الذين يقطنون في المناطق الحضرية. و قد عانى كثير من اللاجئين الذين كانوا يعتمدون على أنفسهم في الكسب من انعدام الفرص المدرة للدخل بفعل هذه الاضطرابات، فيما اضطر بعض اللاجئين إلى الهرب من أماكن القتال .وقد أقرت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهجرة المختلطة بأنه في الوقت الذي يُشكل فيه اللاجئون وطالبو اللجوء نسبة صغيرةً الى حد ما من حجم حركة تنقل الاشخاص عالمياً إلا أنهم يتنقلون بشكل متزايد من دولة إلى أخرى ومن قارة الى اخرى مع الاشخاص الاخرين الذين تُكون اسباب تنقلهم مختلفة وقد لا تكون متعلقة بالحماية وفي أغلب الأحيان

تكون هذه التنقلات غير منتظمة إذ أنها تتم من دون وجود الوثائق المطلوبة وعادة ما تتطلب وجود مهربين. وغالباً ما يعرض الأشخاص الذين يتنقلون بهذه الطريقة حياتهم للخطر، حيث يُضطرون إلى السفر في ظروف غير إنسانية وقد يتعرضون للاستغلال وسوء المعاملة، وتعتبر الدول مثل هذه التنقلات تهديداً لسيادتها وأمنها ولقد أصبح من الضروري قيام المجتمع الدولي بمعالجة هذه الظاهرة بطريقة اكثر إحكاماً وشمولية. وبهذا الخصوص، قامت المفوضية بوضع خطة عمل مكونة من 10 نقاط لضمان توفير الحماية الخاصة بالهجرة المختلطة .وتصف هذه الخطة على وجه التحديد الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل وضع أنظمة دخول تكون قادرة على تحليد الواصلين الجدد الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية وتوفر حلولاً متنوعة ومناسبة لهم، إلى جانب الحلول الخاصة بالمجموعات الأخرى المنخرطة في التنقلات المختلطة وتدرك المفوضية تماماً أن ثمة حاجة إلى ضمان ألا تؤدي عملية تقديم اللجوء وتوفير الحماية للاجئين والأشخاص الآخرين من ذوي العلاقة إلى مضاعفة الصعوبات التي تواجهها الدول في التحكم بمسألة وصول وإقامة الأجانب وفي مواجهة تدفق اللاجئين والمهاجرين .

حركة النزوح الموسمي للسكان

يتميز المناخ سواء في المناطق الجليدية او الصحاري بشكل عام بصعوبة مناخها حيث تمارس مثل هذه البيئات ضغطا رهيبا على ساكنيها مما يضطر العديد منهم إلى النزوح لمناطق أخرى يقضون بها فصل الحرارة العالية او الانجماد، وعرفت هذه العملية انتشارا كبيرا في مناطق كثيرة من العالم كالصحراء الكبرى وسيبريا إلا أن طبيعتها وآلياتها تغيرت بفعل عدد من العوامل ، وسنقوم فيما يلي بالتحدث عن واقع الحراك الصيفي وخلفياته التاريخية ، والمقاصد وآليات التنقل .

تعد الحرارة إحدى عناصر المناخ الأكثر تأثيرا ودخولا في حياة الكائنات الحية ، ويجمع العديد بأنها ميقاتية الاستمرار والتطور لساكني المعمورة جمعاء ، ومحور دورة

الحياة، وما دامت ترتبط أساسا بالموقع الجغرافي والـدورة الشمسـية لمختلـف البيئـات فإنها بذلك تكون مساهمة في خلق الخصائص العامـة لهـا ونوعيـة الكائنـات وطبيعـة العيش، وبالرغم من كـون الحـرارة تمثـل عـاملا ضـروريا إلا إنهـا وفي أحيـان كـثيرة وبارتفاعها او انخفاضها إلى مستويات قياسية تكون عاملا سلبيا ، فيقضي على العديـد من النباتات والحيوانات ، ويقلص من النشاط الإنساني ولا يستثنى من ذلك الجماد ، فيتأثر العمران ، والماكنات ، ومختلف الأجهزة والمحركات والمركبات .

وقد جبل سكان المناطق المطرفة مناخيا ، على التأقلم مع أجواء هذه المناطق وفق مجموعة من العادات والممارسات، منها ما له ارتباط بالوضع المادي للأفراد والأسر، ومنها ما له صلة بنمط عيش السكان معتبرين الحرارة او البرودة كحتمية بيئية غير أن ذلك لم يثنيهم على العمل واستغلال المتاح للتخفيف من وطأتها، مما خلق عديدا من الممارسات والمظاهر تميزهم عن غيرهم وتشكل معالم الثقافة المحلية كأنواع متميزة من الأغذية والوجبات ، وأنواع اللباس والعمران التي تخلق كلها نمطا معيشيا متميزا

هوامش الفصل الأول

1. الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 2237، الرقم 39574.

2. Frank Laczko and Elzbieta Gozdziak, eds., *Data and Research on Human Trafficking: A Global Survey — Offprint of the Special Issue of International Migration Vol. 43 (1/2) 2005* (Geneva, International Organization for Migration, 2005).

3. Patrick Belser, Michaëlle de Cock and Farhad Mehran, *ILO Minimum Estimate of Forced Labour in the World* (Geneva, International Labour Office, 2005).

4. الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 96، العدد 1342.

5. Alexis Aronowitz, "Expert brief data on trafficking in women", prepared for the Division for the Advancement of Women, 2005.

6. Anna G. Korvinus and others, *Trafficking in Human Beings: Third Report of the Dutch National Rapporteur* (The Hague, Bureau Nationaal Rapporteur Mensenhandel, 2005).

7. Anna G. Korvinus and others, *Trafficking in Human Beings: Fourth Report of the Dutch National Rapporteur* (The Hague, Bureau Nationaal Rapporteur Mensenhandel, 2005).

8. --8 Guri Tyldum and Anette Brunovskis, "Describing the unobserved: methodological challenges in empirical studies on human trafficking", in *Data and Research on Human Trafficking: A Global Survey — Offprint of the Special Issue of International Migration Vol. 43 (1/2) 2005*, Frank Laczko and Elzbieta Gozdziak, eds. (Geneva, International Organization for Migration, 2005), pp. 17-34.

9. N. Qaba, "Prosecuting trafficking without trafficking laws", paper presented at the seminar entitled "Trafficking in human beings: national and international perspectives", University of the Free State, Bloemfontein, South Africa, 17 August 2007

10. United Nations Development Programme, "Victims of trafficking assisted in Armenia: booklet compiling data gathered by providers of victims assistance — October 2003-March 2007" (Yerevan, 2007).

11. وأسماء الأعاصير لها مواصفات خاصة، كما أن إصدار قائمة أسماء الأعاصير له معايير في مركز الأعاصير الأمريكي.. فالأسماء يجب أن تكون قصيرة وسهلة النطق ولها ترتيب أبجدي، وتتكون القائمة من 21 اسما وتوضع ست قوائم لست سنوات، ويعاد استخدامها

مرة أخرى بمعنى أن الاسم الواحد يتكرر مرة أخرى بعد مرور ستة أعوام.ويلاحظ أنه إذا ما كان الإعصار قويا ومدمرا لدرجة أنه يخلف وراءه خسائر فادحة، فإن اسمه يشطب من قائمة مركز الأعاصير الأمريكي مثل إعصار "كاترينا"، الذى خلف دمارا هائلا، حيث أن الأعاصير التي يعيشها الإنسان تترك لديه أضرارا نفسية وهذا ما تريد منظمة الأرصاد الجوية تفاديه من أجل ألا يتذكر الأشخاص أهوال الإعصار عند سماعهم هذا الاسم مرة أخرى، وبالتالي سيحل محل اسم "كاترينا" اسما جديدا لاستخدامها مرة أخرى.ولم تكن للأعاصير أسماء قبل ذلك بل كانت تسمى حسب التاريخ الذي وقعت فيه مثل إعصار (1898) وإعصار (1906)، أو بحسب المكان الذى ضربته مثل إعصارى) ميامي، وهيوسن)، أو بحسب فالمنطقة مثل إعصار (جالفستون، وميامي(، كما أن الأعاصير تسمي على أسماء رجال الدين والساسية مثل أعاصير (هرقل، وسانت بول، وسانت لويس، وسانتا ماريا.(وكانت هذه التسمية تتم بشكل عشوائي، لذلك قام عالم الأرصاد الإيطالي كلمنت وراغى بتسمية الأعاصير بأسماء الأفراد، فاختار أسماء ذات أبعاد متناقضة وكانت تطلق على سياسيين كان يكرههم ونساء كان يحبهن، بيد أن قوة اليد السياسية استطاعت أن تبعد نفسها عن التسمية وظلت ملتصقة بظهر العنصر النسائي الأضعف، فأضحت سنة متبعة.وبعد الحرب العالمية الثانية، طورت القوات الأمريكية المسلحة تسمية الأعاصير لمتابعتها ورصدها ولمنع تعدد الأسماء والاختلاف حولها، وأيضا لمنع التضارب الحاصل في وسائل الإعلام حينها، فقامت إدارة الطقس الفيدرالية ووضعت جداول الأسماء حسب الحروف الأبجدية النسائية.وقد أثار هذا الأمر حفيظة المجتمع النسائي الأمريكي، فأخذت حركات تحرير المرأة تطالب إدارة الطقس بخلخلة هذه الأسماء وإعادة صياغتها من جديد ورفض إلصاق الأسماء الأنثوية بالأعاصير المدمرة والعنيفة، كما طالبت بالمساواة مع الرجل في التسمية، فاضطرت إدارة الطقس الدولية المسئولة عن تصنيف الأعاصير إلى إدخال أسماء مذكرة في ثنايا القائمة.ويعتقد البعض أن أسماء تلك الأعاصير لها مدلول أو معنى، إلا أن الأمر أبسط من ذلك، حيث أن هذه الأسماء سهلة النطق وتمنع حدوث أي لبس إذا ما نشأ أكثر من إعصار في آن واحد، وقد أثبتت الخبرة في مجال الأرصاد الجوية أن الأسماء والتعبيرات القصيرة كوسيلة اتصال بين المئات من مراكز الأرصاد يقلل من إمكانية الوقوع في أخطاء قد يكون لها آثار لا تحمد عواقبها.وبدأ استخدام الأسماء الشخصية في الولايات المتحدة الأمريكية لتعريف أعاصير الباسيفيك عام 1950، وكانت بالترتيب الأبجدي إلا أن الاستخدام المتكرر لتلك الأسماء الأبجدية أحدث الكثير من الحيرة.

وابتداء من عام 1953 أصبحت الأعاصير تحمل أسماء نسائية، حيث أصدر مركز الأعاصير الوطني في الولايات المتحدة قائمة رسمية بتلك الأسماء واستمر الحال على ما هو عليه حتى نهاية السبعينيات، وبهدف ألا تكون أسماء الأعاصير قاصرة على الأسماء

النسائية تم وضع قائمة تتضمن أسماء نساء ورجال بالتتابع.وهناك ثلاثة أوجه لإطلاق أسماء النساء على الأعاصير، الأول هو وجود تقاطعات بين الأعاصير والنساء، فالمرأة يصعب التنبؤ بعنفها وصاحبة مزاج متقلب وذات بطش عندما تكره وتظهر غضبها ولا تكتمه كحال الإعصار، والثاني هو أن الأسماء النسائية تذكر تيمنا بأن تكون الأعاصير ناعمة ولطيفة غير مخربة كحال النساء، والثالث هو أن كلمة إعصار باللغة الإنجليزية (هيوريكين) مؤنثة، مثلها مثل "سفينة" مما جعل السياق اللغوي يحتم وضع أسماء أنثوية لجميع الأعاصير المتوقعة.

وتقرر في عام 1979 طرح قوائم جديدة كل ست سنوات تتضمن أسماء مذكرة ومؤنثة على التوالي فتوضع أسماء مسبقة للأعاصير المتوقعة، على أن تطلق هذه الأسماء تباعا وبحسب قائمة أبجدية، وغالبا ما تكون الأسماء المختارة مألوفة بين الناس في المناطق التي تمر بها الأعاصير شريطة ألا يكون الإعصار مدمرا.وإذا زاد تدميره يشطب الاسم من القائمة المستقبلة ويستبدل بآخر من النوع نفسه، ويبدأ بالحرف ذاته، وهذا ما انطبق على الإعصار "أندرو" الذي ضرب جنوب الولايات المتحدة في أغسطس 1992 مخلفا 23 قتيلا وخسائر بقيمة 21 مليار دولار، وكذلك إعصار "ميتش" الذي أهلك الحرث والنسل، وإعصارا "تشارلي، وإيفان" اللذان ضربا فلوريدا وكوبا بين شهرى أغسطس وسبتمبر 2004، فهذه أسماء أعاصير لن تتكرر مرة ثانية في القوائم المستقبلية

12. Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, *Combating Human Trafficking: Overview of UNHCR Anti-Trafficking Activities in Europe* (2005).

13. Bureau Nationaal Rapporteur Mensenhandel, *Trafficking in Human Beings: Seventh Report of the Dutch National Rapporteur* (The Hague, Bureau NRM, 2009).

14. Germany, Bundeskriminalamt, "Human trafficking: national situation report 2008", Press release summary (Wiesbaden, 2009).

15. "Selling hope and stealing dreams: trafficking in women and the exploitation of domestic workers", in *State of the World Population 2006: A Passage to Hope: Women and International Migration* (United Nations publication, Sales No. E.06.III.H.1), pp. 43-55.

16. Kathy Richards, "The trafficking of migrant workers: what are the links between labour trafficking and corruption?", *International Migration*, vol. 42, No. 5 (2004), pp. 147-168.

a. 17-المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتّجار بالأشخاص: تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي)E/2002/68/Add.1.(

17. United Nations Office on Drugs and Crime, *An Assessment of Referral Practices to Assist and Protect the Rights of Trafficked Persons in Moldova* (Chisinau, 2007).

18. United States of America, Government Accountability O *Human Trafficking: Better Data, Strategy, and Reporting Needed to Enhance U.S. Anti-trafficking Efforts Abroad*, GAO report GAO-06-825 (Washington, D.C., July 2006).

19. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص* (2009).

20. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار لعام 1982، المادة 98

21. هرسي جاما وآخرون، ضد. إيطاليا، طلب رقم 27765/ 09، مجلس أوروبا: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 23 فبراير/ شباط 2012.

22. عمليات الاعتراض البحري و معالجة مطالبات الحماية الدولية: المعايير القانونية والاعتبارات السياسية فيما يتعلق بالعمليات خارج الحدود الإقليمية، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، ورقة سياسة الحماية (2010).

23. أنطوني أوليفر سميث، "تنظير الكوارث: الطبيعة والقوة والثقافة" (Theorizing Disasters: Nature, Power, and Culture) في سوزانا م. هوفمان وأنطوني أوليفر سميث (محرران)، الكوارث والثقافة: أنثروبولوجيا الكوارث، الكلية الأمريكية لبحوث الصحافة، سانتافي، 2002، 32.

24. Anthony Oliver-Smith, 'Theorizing Disasters: Nature, Power, and Culture' in Susanna M Hoffmann and Anthony Oliver-Smith (eds), *Catastrophe and Culture: The Anthropology of Disaster*, School of American Research Press, Santa Fe, 2002, 32.

25. كوكو وارنر، "تقييم الاحتياجات المؤسسية والحكومية المتعلقة بالتغير البيئي والهجرة البشرية، فريق معني بدراسة الهجرة الناتجة عن التغيرات المناخية، صندوق "مشروع مارشال" الألماني الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو/ حزيران 2010،ص324

26. (Assessing Institutional and Governance Needs Related to Environmental Change and Human Migration)

27. See more at: http://www.fmreview.org/ar/crisis/mcadam#sthash.n5OnEQ3o.dpuf

28. صلاح مصطفي الفوال : علم الاجتماع البدوي ، الكتاب الأول ، دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة : مصر ، 2002.ص89

29. بن سالم بن الطيب بلهادف: سوف تاريخ وحضارة ، مطبعة الوليد ، الوادي ، الجزائر،2008ص167.

30. اوليفيادون و فرانسوا جيمين : تعريف الهجرة البيئية ، مجلة الهجرة والبيئة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ديسمبر 2008. ص23

الفصل الثاني

تصنيف النزوح على أساس الحدود السياسية

تشكل الحدود السياسية للدول مانعا بشريا يعيق تدفق وانتقال الناس عبرها الا وفق اشتراطات ومتطلبات يتوجب توافرها لدى القائم بعملية العبور قد تسهل او تصعب حسب نظام كل دولة وقوانينها النافذة غير ان هذه الحدود تفقد تاثيرها المانع في حالات الطوارئ والكوارث التي تخلف الاف بل ومئات الالاف من النازحين الذين كثيرا ما يجدون انفسهم مجبرين على تجاوز الحدود السياسية للدول هربا من خطر داهم اوطلبا للامان والرزق وعلى هذا الاساس فان الحدود السياسية اصبحت تشكل حدا فاصلا بين نوعين من النزوح الداخلي والخارجي لقد ادى كلا النوعين من النزوح إلى تقلبات هائلة في السكان .وعادة ينزح أكثر الناس فقرًا في مجموعات صغيرة في البلاد المكتظة بالسكان، ويُسمى النزوح بين مكانين في البلد الواحد النزوح الداخلي. أما النزوح الدولي فيكون بين بلدين أو أكثر، أما النزوح عبر القارات فيتم بين قارتين أو أكثر. ويحدث النزوح عندما يفر أناسًا من بلد أو من منطقة إلى أخر داخل البلد الواحد .والنزوح الخارجي يتميز عن النزوح الداخلي بوجود محددات للانتقال قد تعيق او تقلل من اعداد النازحين للخارج فقد بدأت الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية مثل هذه القيود في عام 1918، بسن قوانين وتشديد الرقابة على الحدود، حتى أصبح النزوح الغير شرعي مستحيل تقريبا بحلول عام 1928 (1) ومن أجل تعزيز هذا، أقاموا الرقابة على جوازات السفر الداخلية وتصاريح الإقامة الداخلية للفرد في المدينة (مكان الإقامة) وقد تكون هذه الصعوبات والمحددات موجودة حتى في النزوح الداخلي فبعض البلدان قد تعمل على تقييد حرية الحركة الداخلية التي تسمى غالبا 101 كيلومتر، وهى التي تقيد التنقل حتى داخل المناطق الصغيرة وتمنع السكان من الانتقال داخل البلد الواحد وبصورة عامة فان تصنيف النزوح وفقا للحدود السياسية وامكانية تجاوزها يقسم النزوح الى نوعين هما:

اولا- النزوح الخارجي

ويعني انتقال السكان النازحين واجتيازهم الحدود الدولية وتحدث عندما يشعر السكان بوجود اخطار جدية تهدد حياتهم ووجودهم سواء كانت تلك الاخطار طبيعية كالزلازل والفيضانات والبراكين والاعاصير ومن امثلتها نزوح سكان سكان جزيرة جاوة الاندنوسية بعد اعاصير التسونامي عام 2004 ونزوح سكان منطقة الجزيرة في السودان في اعقاب الفيضانات عام 1989م او بشرية كالحروب والصراعات الداخلية كالنزوح السوري الى لبنان ونزوح الليبيين الى تونس وربما لتوقع حدوث عمليات انتقامية او فراغ امني ذلك نتيجة لتغير نظام الحكم في بلده كنزوح بعض العراقيين بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003م ونزوح انصار الزعيم الليبي السابق معمر القذافي من ليبيا عام 2011م

وقد يضطر السكان إلى الفرار من أوطانهم لأن البقاء فيها لم يعد آمنا، فهم يفرون لأسباب عديدة، منها: الاضطهاد والقمع والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان، والحرب والصراع؛يحتاج النازحون إلى الحماية الدولية لأن حكومتهم عازفة أو عاجزة عن حمايتهم وقد تكون في الواقع هي نفسها التي تنتهك حقوقهم الإنسانيّة واتفقت الدول، كجزء من المجتمع الدولي على حماية من يأتون إلى حدودها التماسا للجوء، وهي تلتزم بالسماح للاجئين بالدخول إلى أراضيها وعدم إعادتهم. ويعرف هذا الالتزام بمبدأ عدم الرد ويعتبر جزءًا مهماً من النظام الدولي لحماية اللاجئين لأن أي دولة لا تستطيع أن تبرر إقفال حدودها بوجه اللاجئين الذين يلتمسون الملاذ إلا في حالات نادرة جدا وقاهرة؛في كل مرحلة من النزوح يكون اللاجئون عرضة لانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان ومن المهم التعرف على هذه الأنماط ووضع ما يناسبها من الاستجابات لاحتياجات الحماية؛يتم استخدام "تحديد وضع اللاجئين" لمعرفة إذا ما كان شخص ما يحتاج إلى حماية دولية. ويتعين اعتبار منح حق اللجوء تصرفا وديا من قبل الدولة المانحة له ويجب احترامه إلى حين إيجاد حل دائم؛إذا اضطر شخص إلى الفرار والبقاء ضمن حدود بلاده، فإنه يكون نازحا داخليا .وكثيرا ما تكون لدى النازحين داخليا احتياجات مشابهة جدا لاحتياجات اللاجئين، كما أنهم موضع انشغال متزايد من قبل المجتمع الدولي؛بعض ملتمسي اللجوء ليسوا أهلا للحصول على الحماية

كلاجئين بموجب الاتفاقية بسبب ارتكابهم جرائم أو أفعال أخرى جسيمة. وأساس استبعادهم محدد بدقة في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ويواجه العالم أزمة حقيقية تتعلّق بحجم النازحين واللاجئين الذين فرضوا أنفسهم بشكل قوي على أجندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية، فلم يكن متوقعاً على الإطلاق أن يصل عدد اللاجئين في العالم إلى أكثر من 50 مليون لاجئ، بحسب تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاسكوا"، للعام 2014.حيث بدأت ترتفع أزمة اللجوء مطلع الألفية الجديدة، بسبب الحروب والنزاعات بين الدول، لكن ارتفاع وتيرتها خلال السنوات الماضية، وخاصة بعد تصاعد أعمال العنف في العراق، والحرب المشتعلة في سورية،[2] جعلت أزمة اللجوء والنزوح تأخذ طابعاً آخر، وتشكل معضلة جديدة في وجه التنمية المستدامة .

في لبنان، أكثر من مليون ونصف المليون نازح سوري، وأكثر من ثمانية آلاف نازح عراقي، في الأردن، لجأ أكثر من نصف ميلون سوري، وأكثر من نصف مليون عراقي .

ربما الأرقام باتت لغة المنظمات الدولية والإقليمية، التي تحاكي هذا الملف، لكن داخل هذه الأرقام، ألف قصة يرويها النازحون، وألف قصة تحاكي واقعاً اقتصادياً ومعيشياً وصحياً صعباً. الأوضاع المعيشية صعبة للغاية: المساعدات الدولية لم تعد الحل الأنسب لمواجهة متطلبات الحياة .والأبرز والأهم، هو ما ولد من نتائج ارتدادية للنزوح من مناطق العنف: انتشار للفقر والبطالة، أطفال يتوجهون إلى العمل، جهل وأمية لا تليقان بالألفية الجديدة، ألفية العولمة والتطور التكنولوجي . و بدأت الأوبئة والأمراض بالتسلّل إلى أجساد النازحين، لترفع نسب الوجع من الضغط الاقتصادي والنفسي إلى الضغط الجسدي، وما لبثت أن انتشرت معلنة الحرب ضد أجساد الأطفال ولعلّ ما حدث أخيراً في مخيمات عكار، شمال لبنان، وإقليم كردستان، شمال العراق، من تسجيل حالات وفاة أطفال بسبب الأوبئة والأمراض، خير دليل على مدى الوجع الذي يعيشه النازحون .لم تعد مشكلة النزوح، خاصة بعد انتشار الأمراض والأوبئة داخل المخيمات، مشكلة عابرة تحتاج إلى مساعدات من هنا أو

هناك، بل باتت المشكلة تتعلق بالأمن الإنساني، الأمن الذي كرست الأمم المتحدة جهودها للحفاظ عليه، وها هي اليوم بدأت تفقده يوماً بعد يوم [3]

خصائص النازح الخارجي

يعرف النازح الى دولة اخرى والراغب باللجوء حسب معاهدة اللاجئين بانه هو الشخص الذي يفر من بلده:

"بسبب مخاوف حقيقية من اضطهاد بسبب العرق ، الدين ، الجنسية ، انتمائه الى طائفة اجتماعية معينة أو ذات رأي سياسي ، تواجد خارج البلد الذي يحمل جنسيته ،وغير قادر ، أو بسبب هذه المخاوف غير راغب في الاعتماد على حماية دولته أو العودة لبلده بسبب المخاوف من الاضطهاد 000" وفي الوقت الذي تم استخدام هذا التعريف الذي ورد في معاهدة اللاجئين من قبل المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، فإن هذا التعبير لا يزال غير مفهوم ولا يستخدم بطريقة ثابته ومستقرة في اللغة اليومية . فعلى سبيل المثال ، غالباً ما تخلط وسائل الإعلام بين اللاجئين وأولئك الذين يهاجرون لأسباب اقتصادية (المهاجرون الاقتصاديون) وبين المجموعات المضطهدة في بلدانها وغير القادرة على مغادرة حدودها الدولية الأفراد النازحين داخلياً تعزى أسباب الاضطهاد الى واحدة من خمس أمور وردت في المادة (1) فقرة أ فقرة فرعية (2) من معاهدة اللاجئين : العرق ، الدين ، الجنسية ، الانتساب الى مجموعة اجتماعية معينة أو ذات رأي سياسي . وأي اضطهاد لأسباب أخرى لا يتم اعتمادها. والعرق يستخدم بالمعنى الواسع ويشمل المجموعات ذات الأصل الواحد أو التي تنحدر بشكل مشترك من جهة واحدة. والدين كذلك له معنى واسع ، ويشمل الانتماء الى مجموعة تشترك في التقاليد أو المعتقدات ، وكذلك ممارسة الشعائر الدينية. وتشمل الجنسية الأفراد الجنسين . إن اضطهاد المجموعات ذات العرق ، اللغة ، والثقافة الواحدة ضمن مجمل الشعب يمكن اعتباره اضطهاداً بسبب الجنسية أن مصطلح مجموعة اجتماعية معينة يعني أولئك الناس الذي يشاركون في خلفية متماثلة ، عادات أو وضع اجتماعي معين . وهذا الصنف غالباً ما يتشارك مع المضطهدين للأسباب الأربعة الأخرى . وينطبق هذا على فئات مثل :العائلات الثرية ، أصحاب الأملاك ، ذوي الميول الجنسية لنفس النوع ، أصحاب المهن ، والعسكريون السابقون. ويعني

مصطلح الرأي السياسي حمل الأفكار التي لا تتساهل معها السلطات ، شاملاً أراء ناقدة لسياسات الحكومة وأساليبها . وتشمل أراء تعزى لأفراد (مثال ذلك، اعتقاد السلطات بأن شخصاً ما لديه رأي سياسي معين (حتى لو لم يكن الفرد فعلياً يحمل ذلك الرأي . والأفراد الذين يخفون رأيهم السياسي لحين بعد هروبهم من بلادهم يمكن أن يتمتعوا بوضعية اللاجئ إذا استطاعوا إثبات أن أراءهم قد تعرضهم للاضطهاد إذا عادوا لبلادهم تلعب التعاريف دوراً عندما تحاول الدول أو المنظمات تقرير أو تحديد من هو اللاجئ من غير اللاجئ . طالبو اللجؤ ، أي أولئك الذين يبحثون عن منحهم وضعية اللاجئ في دولة أخرى ، عادة ما يطلب منهم بشكل فردي إثبات أن خوفهم من الاضطهاد له ما يبرره وذلك من خلال الأساليب القانونية والتي من خلالها تقرر الدولة المضيفة فيما إذا يستحق هذا الشخص وضعية اللاجئ . وأما خلال هجرة جماعية ، فمن الصعب على الدولة المضيفة فحص حالات الأفراد وأحداً وأحداً . وفي هذه الظروف ، وخاصة إذا كان نزوح المدنيين لنفس الأسباب ، فمن الممكن إضفاء وضعية اللاجئين على المجموعة ، وعندها يعتبر كل فرد من المجموعة لاجئاً . في غياب إثباتات تدل على العكس(4)

كما يعرف النازحون خارج بلدانهم على انهم الأشخاص الذين يجبروا على ترك بيوتهم خوفاً من الاضطهاد ، سواءً بشكل فردي أو ضمن نزوح جماعي لأسباب سياسية أو دينية أو عسكرية أو لمشاكل أخرى . يختلف تعريف النازح الخارجي اعتماداً على الوقت والمكان ، ولكن الاهتمام الدولي بمعاناتهم أدى الى إجماع عام . وكما ورد في معاهدة الأمم المتحدة لعام 1951وبصورة عامة يتصف النازح الخارجي بالمواصفات والخصائص التالية:-

1. انه ذلك الشخص الذي يفر من بلده بحثا عن ملجأ،و مأوى بسبب الحرب والعدوان الخارجي،او كارثة طبيعية او اضطهاد حكومة او جماعة مسلحة داخل بلدع الاصلي
2. انه اضطر إلى ترك دولته بالجنسية، بالإقامة المعتادة، بسبب خوف/ خطر مؤكد.
3. شخص تنقصه الحماية الدولية، وليس مجرد الحماية الدبلوماسية.

4. انه شخص خائف من الاضطهاد بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي
5. الفقر والمجاعات والأمراض والكوارث الطبيعية.
6. فقدان الجنسية.

وقد صنف القانون الدولي حالات اللجوء، ووضع تصورا لحل مشكلة اللاجئ / اللاجئون عبر:

1. ضرورة عودة اللاجئ إلى موطنه الأصلي بعد زوال الظروف التي دفعته للجوء "إقامة مؤقتة."
2. منح اللاجئ جنسية دولة الملجأ "التوطين."
3. ونصت المادة الثامنة في النظام الأساسي للمفوضية، العليا لشؤون اللاجئين على حلول مشكلة اللاجئين فنصت على إن مهمة الحماية الدولية تشمل منع الإعادة القسرية للاجئين، والمساعدة على استقرار اللاجئ عبر تسهيل الإجراءات وتقديم العون والمشورة القانونية، والترتيبات التي تضمن السلامة والأمن، مع التشجيع على العودة الطوعية الآمنة حتى الاستقرار

المراحل التي يمر بها النازح الخارجي

يمر النازح للخارج اثناء اتخاذه لقرار الهروب والنزوح الى خارج بلده بعدة مراحل وغالبا ما تتسم تلك المراحل بمداها الزمني القصير اذ ان ظروف النزوح بطبيعتها الفهرية المفاجئة تجعل النازح في اغلب الاحيان مجبرا على اتخاذ قرارات لاختيار خيارات محدوده امامه ومن اهم المراحل التي يمر بها النازح للخارج :-

1. المرحلة الأولى : مرحلة التأزم والتحضير للهجرة واللجوء : وفي هذه المرحلة يلتم شمل العائلة الواحدة أو المجتمع الصغير، ويتم تدارس موضوع الهجرة والترحال، وتوضع خطة لتنفيذ ذلك ،ويتم جمع المصادر لتستفيد منها المجموعة ككل .
2. المرحلة الثانية :هي عملية الانتقال والترحال، وهذه قد تطول وقد تقصر وتختلف فيها المعاناة تبعا لذلك، وتبعا لوسيلة النقل والبعد المكاني إلى المهجر .

3-المرحلة الثالثة:هي مرحلة التأقلم حين توجه جميع الجهود نحو محاولة التعايش المبدئي في البلد الغريب، وهذه قد تأخذ فترة قصيرة تعد فترة شهر عسل مؤقت، وفيها ينشغل المهاجر أو اللاجئ بالتعرف على البلد الجديد وترتيب أوضاعه و أوضاع من يعول .

3. المرحلة الرابعة:هي مرحلة التأثر وفقدان القدرة على التحمل وبدء المعاناة في التكيف مع بلد غريب ومع أهله وظروفه وتقاليده، وأيضا مع غياب المسكن والمحيط والمجتمع الأصلي . وانشغال ذهن المهاجر واستعادة ظروف المأساة التي دفعته للهجرة وتبعاتها وملابساتها ومضاعفاتها .
4. المرحلة الخامسة:هي مرحلة التخلص من المشكلات الشخصية وترتيب الأوضاع، ولكن يعقب ذلك صراع الأجيال واختلاف وجهات النظر حول الموقف على المدى الطويل من موضوع اللجوء أو الهجرة [5]

آثار النزوح الخارجي للسكان :

إن للنزوح الخارجي للسكان آثارا متعددة ومتباينة في بعض الأحيان سواء على البلد مصدر النازحين أو البلد مستقبل النازحين أو على النازحين أنفسهم وحتماً على مستوى الإقليم أو العالم أجمع، وأن مشكلة اللنازحين تفرض أعباء على القدرات التنموية في البلد مستقبل الهجرة والبنى التحتية فيه. [6]

أولاً :آثار النزوح الخارجي على البلد مصدر الهجرة :

1. يؤدي النزوح إلى اختلال توزيع السكان في البلد مصدر الهجرة، حيث يلجأ الأفراد من الأماكن الخطرة التي تشهد حروباً ونزاعات إلى أماكن أكثر أمناً
2. قد يؤدي النزوح نتيجة الاضطهاد والإبعاد إلى إشاعة نوع من الاستقرار، حيث عادة ما يحاول البلدان أن يتخلص البلد من الأفراد غير المرغوب فيهم في المجتمع بسبب مناوئتهم للنظام السائد فيه.
3. يؤدي النزوح إلى هجرة العقول والأدمغة المتميزة من البلد مصدر الهجرة، وهذا ما لا يمكن تعويضه بسهولة.خاصة في حالة النزوح بسبب قمع السلطات الحكومية والجماعات المسلحة

4. ينخفض عدد السكان في البلد مصدر النزوح ،

ثانياً: آثار النزوح الخارجي على البلد المستقبل:

1. قد يستفيد البلد مستقبل النزوح من بعض العمالة النازحة التي تكون في العادة رخيصة الأجر مقارنة بالعمالة المحلية واستغلال توظيفهم في وظائف صعبة وغير مرغوب بها من قبل السكان الأصليين.
2. يزيد النزوح من أعباء الحكومات المضيفة للاجئين الذين يحتاجون إلى خدمات إضافية صحية وتعليمية واجتماعية وغيرها.
3. قد يجلب بعض النازحين معهم الأوبئة أو الأمراض إلى الدولة المستقبلة، وكذلك الأخلاق غير الحسنة التي قد تنشر الرذيلة والمشاكل الاجتماعية الأخرى.
4. يكوّن النازحون عادة أحياء فقيرة مزدحمة في البلد المضيف لهم، وهي أحياء قد لا تتوافر فيها الظروف الصحية المناسبة للسكن.
5. قد يسبب النازحون عادة تهديداً أيديولوجيا أو عرقياً أو عقائدياً للبلد المضيف أو خاصة إذا كانت أصولهم من نفس أصول بعض سكان المكان الذي لجأوا إليه، وقد يفرض النازحون أعباء جديدة كعبء تجنيسهم مثل حالة الفلسطينيين في الأردن أو أعباء سياسية دينية كما هو حال الفلسطينيين في لبنان.

ثالثا: آثار النزوح الخارجي على الأفراد:

أ. آثار اجتماعية ونفسية وإنسانية:

عادة ما يشعر النازح وهو بعيد عن وطنه بالغربة وبالوحدة وبالبعد عن الأهل، وبعدم القدرة على الاندماج في المجتمع المضيف أو ممارسة الحياة الطبيعية فيه، وعادة ما يشعر النازحون بإحساس فقدان الأمل بالعودة إلى ديارهم، أو حتى في رؤية أهلهم الذين بقوا في ديارهم.

ب. آثار اقتصادية:

لأن النزوح الخارجي يحصل فجأة في معظم الأحيان ، ودون تخطيط مسبق، يفقد الناس وسائل كسبهم ورزقهم في بلدهم و أموالهم المنقولة وغير المنقولة، حيث تصبح عملية العودة إليها سالمة أمراً شبه مستحيل، وعادة ما يتأثر اللاجئون في البلد

المضيف بمشكلة البطالة، حيث يُحظر عليهم العمل في معظم الوظائف، وبالتالي فهم يعانون من الفقر وارتفاع أعباء الإعالة وما قد يرافقه ذلك من مشاكل التشرد وسوء التغذية وغيرها.

رابعا :آثار صحية عامة :

هناك عوامل عديدة تؤثر في الصحة خلال النزوح عبر الحدود ربما أهمها يدور حول حقيقية أن الجيل الأول من النازحين، الذين هم في الغالب من دول نامية إلى دول الغرب، عادة ما يفرزون معدل وفيات أقل مقارنة بما هو عليه الحال في البلد المضيف، وهو ما ينتج خطأ إحصائي يعرف بـ «خطأ المهاجر الصحي» إذ عادة ما يتم اختيار المهاجر الأكثر صحة في عمليات النزوح والهجرة علماً بأن هذا النوع من الخطأ في التقدير عادة ما يكون مؤقتاًعلى الجانب الآخر عادة ما تكون الأمراض المعدية مستوطنة وشائعة في البلد الأم وتشكل عمليات النزوح وسيلة لنقل حزمة منها إلى حيث لم تكن موجودة أو كان قد تم استئصالها والقضاء عليها.في الوقت نفسه، تشكل الفترة الأولية للهجرة في البلد المضيف بيئة زمنية خصبة لتراكم عوامل خطر صحية ومعرضة لاعتلالات مثل أمراض نقص تروية القلب، أمراض السرطان، والسكر والجلطات الدماغية والربو الشعبي (ضم الشين).كما يبرز نوع آخر من الخطأ الإحصائي عندما تعاود نسبة من تلك الجاميع السكانية عندما تتقدم في العمر أو تصاب بمرض عضال إلى بلدانها الأصلية محدثة اختلال في المؤشرات الديموغرافية الحيوية خاصة معدلات الوفاة لدى البلد المضيف يعرف بـ «خطأ سالمون.«كما تجب الإشارة هنا إلى التباين الجيني في تلك المجموعات ما ينعكس على القابلية للتعرض للأمراض المختلفة وعلى المخرجات الصحية التي قد تختلف حتى فيما بين أفراد تلك المجموعات.(7)

كما ان النزوح عبر الحدود ايضا غالبا ما يفرز اثارا صحية تنجم عن الاختلال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الغذاء والعادات والسلوكيات الصحية والسكن والأبعاد النفسية. كما يعاني النازح عبر الحدود مما يعرف باعتلال قلق ما بعد الصدمة وهو ما يعرف اختصاراً باللغة الإنجايزية (بي تي إس دي) ومرض الاكتئاب، كون تلك أكثر ما يعاني منه النازحين من اعتلالات صحية مع ما يسبق ذلك من استشعار

القلق من المجهول وتحمل العبء النفسي الناتج من النزوح وحتمية الدخول إلى مجتمعات جديدة في نمط الحياة والتعايش معها، وهو ما يستدعي معه التعاطي مع مصادر الخدمات الصحية النفسية وخدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية وربما الثلاثية والأكثر تخصصاً.بعداً آخر هو ما يتعلق بصحة النساء والأطفال حيث يشكلون نحو 80 في المئة من النازحين بشكل عام، وهم معرضين على وجه الخصوص لصعوبات صحية ونفسية ولهم احتياجات رعاية فريدة من نوعها تتطلب إبداع وتصميم برامج رعاية إيجابية متخصصة على المدى الطويل، أما البعد الثالث الذي ألقت عليه الضوء مبادئ الأمم المتحدة في هذا المجال فهو الصحة الجسمية والأمراض المعدية التي تستوطن، كما سبق وأشرنا إلى زيادة معدلات الإصابة لذلك النوع من الأمراض بين النازحين أما بسبب طبيعة الظروف المعيشية التي يعيشها أولئك أو بسبب نقص المعرفة والتثقيف الصحي لديهم وتبرز هنا أمراض مثل الحصبة والملاريا والتهابات الجهاز التنفسى الحادة ونوبات الإسهال والتهاب السل الرئوي والتهاب الكبد الوبائى النوع «ب» ونزلات الأمعاء الطفيلية وغيرها من العوامل الفاعلة في زيادة معدلات الوفاة أضعافاً كثيرة إذا ما قورنت بمعدلاتها الطبيعية لدى البلد المستضيف، وهنا يكمن التحدي فهذه الفئة من المرضى أو السكان الجدد في حاجة إلى برامج مسح صحية تستكشف ما لديهم من اعتلالات قد تسبب مدخلًا محتملًا لإصابة السكان الآخرين مع الأخذ في الاعتبار إلى ضرورة أن تأخذ تلك البرامج البعد الثقافي والجدوى العملية والاقتصادية التي هي في حد ذاتها معضلة كبيرة تواجهها أنظمة الرعاية الصحية على اختلاف إمكاناتها. [8]

حق اللجوء للنازح الخارجي في القانون الدولي

ويعترف القانون الدولي بالحق في طلب اللجؤ ، ولكنه لا يجبر الدول على الموافقة . وتمنح الأمم أحياناً حماية مؤقته لدى مواجهتها لموجة نزوح جماعية وعدم قدرة نظامها المعتاد للهجرة على العمل . وفي هذه الظروف ، يمكن إدخال النازحين الى بلاد آمنه ، ولكن بدون ضمانات على اعتبارها نزوح دائم . وهكذا ، فإن الحماية المؤقته ، مفيدة للجهتين : الحكومات والنازحين من طالبي اللجؤ في حالات معينة . ومع ذلك ، فإنها تكمل ولكنها ليست بديلة عن إجراءات الحماية الموسعة التي تمنحها

معاهدة اللاجئين بشكل عام ، أن حماية اللاجئ ومنظمات تقديم المساعدة تسعى لتسويق ثلاثة حلول دائمة لمصير اللاجئين:

اولا- العودة الاختيارية

إمكانية النازحين الخارجيين على العودة لبيوتهم في أوطانهم بسبب أن حياتهم وحريتهم لم تعد مهددة وتمنع القوانين الدولية اعادة النازحين قسرا الى بلدانهم الاصلية و يدعى منع إجبار اللاجئ على العودة nonrefoulement وهو مصطلح فرنسي وهو أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي للاجئين . وهذا المبدأ موجودة في المادة 33 من المعاهدة الخاصة بوضعية اللاجئين ، والتي تقول بأنه لا يحق لأي دولة طرد أو إعادة اللاجئ بأي شكل مهما كان الى الحدود أو الأراضي التي يمكن أن تكون فيها حياته أو حريته معرضة للتهديد على أساس العرق ، الدين ، الجنسية أو الانتماء الى فئة اجتماعية معينة أو ذات رأي سياسي و تحدد المواد من 12 الى 30 من معاهدة اللاجئين الحقوق التي يحق للأفراد التمتع بها حال الاعتراف بهم كلاجئين وفقاً للمعاهدةاذ. يجب منح كافة اللاجئين أوراق إثبات هوية ووثائق سفر تمكنهم من السفر خارج البلد. ومعاملتهم بنفس معاملة مواطني الدولة التي تستقبل اللاجئين من حيث الحقوق التالية[9]:

1. حرية ممارسة الدين والتعليم الديني.
2. حرية الوصول الى القضاء والحصول على المساعدة القضائية.
3. الحصول على التعليم الابتدائي.
4. الحصول على الإغاثة والمساعدة.
5. الحماية عن طريق الضمان الاجتماعي.
6. حماية حقوق الملكية الفردية مثل الاختراعات والمعاملات التجارية.
7. حماية الأعمال الثقافية والفنية والعلمية.
8. المساواة بالمعاملة من قبل سلطات الضرائب .

كما و يجب حصول اللاجئين على أفضل معاملة ممكنة ، والتي يجب أن تكون على الأقل مساوية لتلك التي تمنح للأجانب بشكل عام في نفس الظروف وبخصوص الحقوق التالية:

1. الحق في تملك عقارات.
2. الحق في ممارسة مهنة.
3. الحق في ممارسة عمل خاص به.
4. الحصول على السكن.
5. الحصول على التعليم العالي .
6. الحق في اختيار مكان الإقامة.
7. الحق في الانتقال بحرية داخل البلد.
8. حرية ممارسة الدين والتعليم الديني.
9. الوصول الى القضاء والمساعدة القضائية.
10. الوصول الى التعليم الابتدائي.
11. الوصول الى مساعدات الإغاثة.
12. الحماية بواسطة الضمان الاجتماعي.
13. حماية حق الملكية الفردية مثل الاختراعات والعلاقات التجارية.
14. حماية الأعمال الثقافية والفنية والعلمية.
15. المساواة بالمعاملة من قبل سلطات الضرائب.
16. الحق بالانتماء الى اتحاد تجاري.
17. الحق بالانتماء لتنظيمات غير سياسية وغير ربحية.
18. الحق في الحصول على وظيفة مربحة.

ثانيا- الاندماج المحلي

سماح الدولة المضيفة للنازحين للاندماج في بلد اللجؤ الأول حيث تقوم بعض الدول باحتجاز طالبي اللجؤ حال وصولهم وخلال تقديم طلب اللجؤ أو بانتظار ترحيلهم . وطالبي اللجؤ من الممكن أن يكونوا قد تعرضوا أصلاً للمعاناة أو

السجن أو التعذيب في البلد الذين غادروه . ولهذا فإن عواقب الاحتجاز قد تكون خطيرة ، وتؤدي الى ضغط نفسي وعاطفي كبير . وتقول المادة 31 من معاهدة اللاجئين بأنه يجب أن لا يعاقب اللاجئين بسبب دخولهم الى بلد بطريقة غير قانونية ، إذا كانوا قد جاءوا مباشرة من مكان يتعرضون فيه للخطر وقدموا نفسهم بطريقة واضحة للسلطات المختصة . وبناءً عليه يجب عدم احتجاز طالبي اللجؤ بسبب امتلاكهم وثائق إثبات شخصية مزورة أو بسبب اتلافهم لهوياتهم الشخصية أو وثائق السفر(10).

ثالثا- إعادة التوطين في بلد ثالث

إعادة اللاجئين غير آمنه ورفض بلد اللجؤ الأول إدماجهم محلياً. ن معظم لاجيء العالم ينتظرون حلاً دائماً لوضعهم . وفي الوقت الذي يمنح فيه أغلبهم إقامة مؤقته أو وضعية هجرة مؤقته في البلدان المجاورة ، فإنهم غير قادرين على جعل وضعيتهم منتظمة أو الاندماج . أن حقوقهم بالحركة والعمل غالباً ما تكون مقيدة لدرجة كبيرة ، ولا يتوفر لهم بشكل عام فرص تعليمية أو ترفيهية أو أنها نادرة . وهؤلاء اللاجئون من للمكن تعرضهم لهجمات أما من قبل قوات الأمن المحلية أو من خلال قوات أو عناصر تعبر الحدود من الدولة الأصلية . ومع نهاية عام 2013م ، كان هناك حوالي 11,5 مليون لاجئ في أنحاء العالم والذين اجبروا على مغادرة بيوتهم لأسباب عديدة ، وأعداد حتى أكبر من فئة النازحين الداخليين ، ما بين 20-25 مليون ، تخلوا عن بيوتهم لأسباب مشابهة . وبشكل متزايد فإن غالبية الصراعات في العالم تشمل نزاعات بين مجموعات سياسية وعرقية داخل الدول وأقل من ذلك هو صراعات بين الدول . وفي ظل هذه المعطيات ، فإن أعداد الأفراد العالقين في هذه الحروب داخل بلدانهم والذين يضطروا لمغادرة بيوتهم في ازدياد[11]

جدول (2) أكبر عشرة مجموعات لاجئين في العالم عام 2013

لبلد الأصلي	لبلدان الرئيسية للهجرة	للاجئون
أفغانستان	إيران/ باكستان	3,809,600
العراق	الاردن/ ايران/ اوربا	2,554,000
بوروندي	تانزاينا	530,100
السودان	أوغاندا/ أثيوبيا/ جمهورية الكونغو الديمقراطية/ كينيا/ جمهورية أفريقيا الوسطى	489,500
انغولا	زامبيا/ الكونغو/ ناميبيا	470,600
الصومال	كينيا/ اليمن/ اثيوبيا/ المملكة المتحدة	439,900
سوريا	لبنان / الاردن/ تركيا/ العراق	2.426,000
جمهورية الكنغو الديمقراطية	تانزانيا/ الكونغو/ زامبيا/ روانده/ بوروندي	329,100
فيتنام	الصين/ الولايات المتحدة	353,200
اريتيريا	السودان	333,100
السودان	تشاد	345,000

المصدر:عبير نيسان،النزوح التلقائي،مكتبة طلحة،الجزائر،2014،ص413

أدوات ووسائل الحماية الدولية والإقليمية للنازحين عبر الحدود الدولية :

تأخذ الوسائل القانونية الدولية شكل الاتفاقيات (وتدعى أيضاً معاهدات أو برتوكولات) والتي يمكن أن تكون ملزمة للأطراف الموقعة عليها . وعندما تنتهي المفاوضات ، فإن نص الاتفاقية وبعد أن تأخذ الشكل المنقح والنهائي يتم التوقيع عليها من قبل ممثلي كافة الأطراف . وهناك وسائل عديدة التي يمكن من خلالها للدول الإعلان بالتزامها بالاتفاقية . وأكثرها شيوعاً هي المصادقة أو الانضمام إليها . والاتفاقية الجديدة يصادق عليها من قبل الدولة التي فاوضت عليها . والدولة التي لم تشارك في التفاوض عليها يمكن لها في وقت لاحق من الانضمام للاتفاقية . وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ عندما يصادق عليها أو ينضم إليها عدد من الدول تم تحديده مسبقاًوعندما تصادق دولة على الاتفاقية أو تنظم إليها ، يمكن لها التحفظ على واحدة أو أكثر من مواد الاتفاقية ، إلا إذا كانت الاتفاقية تنص على عدم جواز التحفظ على أي من موادها . ويمكن سحب هذه التحفظات بأي وقت . وفي بعض الدول ، تعلو الاتفاقيات الدولية على القوانين المحلية ، وفي بعضها الآخر فإن قانوناً خاصاً مطلوباً لإعطاء الاتفاقية الدولية صفة تنفيذية ، حتى لو تمت المصادقة عليها أو إعلان الانضمام لها .[12] وعملياً فأنه مطلوب من جميع الدول المصادقة والمنظمة لاحقاً إصدار إعلان ، تعديل القوانين المحلية أو تقديم قوانين جديدة حتى يمكن تنفيذ الاتفاقية الدولية وتطبيقها على أراضي الدولة تحوي العديد من الاتفاقيات الدولية على آليات لمراقبة تنفيذها . ولا يوجد في معاهدة اللاجئين هكذا جسم لمراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها وواجباتها تجاه طالبي اللجؤ. تحدد الاتفاقيات الدولية والإقليمية التالية المعايير لحماية اللاجئين والنازحين.: ومن اهم الاتفاقيات الدولية فيما يتعلق بالنازحين الخارجيين ما يلي:-

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) (المادة 14) وهي اول وثيقة دولية تقر بالحق بطلب والتمتع باللجؤ من الاضطهاد.
2. معاهدة جنيف بخصوص حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949) (المواد 44 و 70) وتحمي هذه الاتفاقية اللاجئين خلال الحرب . ولا يمكن معاملة اللاجئين كأعداء أجانب.

3. برتوكول إضافي لمعاهدات جنيف في 12/8/1949 ، بخصوص ضحايا الصراعات العسكرية الدولية (برتوكول 1) (1977) (المادة 73) وتختص بالأشخاص الذين ،كانوا قبل نشوب الأعمال العدائية ، يعتبرون بدون دولة أو لاجئين يجب اعتبارهم أفراداً محميين بكل الظروف وبدون أي تمييز" (13)
4. المعاهدة بخصوص وضع اللاجئين (1951) وهذه كانت اتفاقية دولية تغطي معظم الجوانب الأساسية من حياة اللاجئ . ونصت على مجموعة من حقوق الإنسان والتي تساوي تلك التي يتمتع بها الأشخاص الأجانب في الدولة على الأقل ، وفي أحيان كثيرة تساوي تلك التي يتمتع بها مواطنوا الدولة نفسها . وقد اعترفت بمشاكل اللاجئين في العالم والحاجة للتعاون الدولي بهذا الخصوص - بما في ذلك توزيع المسؤولية بين الدول - لمعالجة المشكلة . وكما هو في 1/10/2002 ، فإن 141 دولة صادقت على هذه المعاهدة.
5. الوثيقة (Covenant) الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية (1966) (المواد 12،2/) الوثيقة الرئيسية للحقوق المدنية والسياسية وتشترط على الدول ضمان الحقوق المدنية والسياسية لكافة الأفراد ضمن أراضيها والخاضعين لقوانينها (المادة 2) . تضمن هذه الوثيقة كذلك حرية الحركة وتمنع طرد الأفراد (14)
6. برتوكول بخصوص وضع اللاجئين (1967) تزيل القيود الجغرافية والزمنية المذكورة في معاهدة اللاجئين الأصلية التي في ضوئها تشمل الأوروبيين الذين كان لهم علاقة بأحداث حصلت قبل 1/1/1951 إذ يمكنهم طلب التمتع بوضعية اللاجئ.
7. معاهدة ضد التعذيب وأعمال القسوة ، المعاملة غير الإنسانية أو المعاقبة . (1984) (المادة 3) تنص المادة 3 فقرة 2 على أن الدولة وفي حال قرارها بالإبعاد أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الاعتداء على حقوق الإنسان . واللجنة الفرعية لهذه المعاهدة المناهضة للتعذيب ، أسست بعض المبادئ الأساسية بخصوص أبعاد أو عدم قبول طالبي اللجوء . وأعطت ضمانات لحماية اللاجئين وحقهم في عدم إعادتهم الى مكان يخشون فيه من الاضطهاد.

8. معاهدة حقوق الطفل (1989) (المادة 22) تشترط المادة 22 من هذه المعاهدة "على الدول الأطراف في هذه المعاهدة أن تأخذ كل الإجراءات لضمان أن الطفل طالب اللجؤ يجب اعتباره لاجيء وأن يتلقى حماية مناسبة ومساعدة إنسانية ضمن تمتعه بحق الحماية ومساعدة الاطفال والتفتيش عن ذويهم وأعضاء أسرة الطفل اللاجيء000 من أجل لم شمل العائلة . وفي حالات عدم إيجاد والديه أو أي من أعضاء أسرته، لا بد من منح الطفل الحماية كأي طفل آخر محروم من جو عائلته. (15)
9. إعلان إزالة العنف ضد المرأة (1994) يقر بخصوصية ضعف المرأة اللاجئة
10. كتيب (Hand book) حول الأساليب والمعايير لتقرير وضعية اللاجيء وكما في معاهدة 1951 وبرتوكول 1967 بخصوص وضعية اللاجئين. يعتبر هذا الكتيب مقبولاً لدى المختصين ولدى أغلب الحكومات كمرجع موثق لتفسير معاهدة اللاجئين
11. معاهدة حاكمة لنواحي معينة لمشاكل اللاجئين في أفريقيا (1969) بلت هـذه المعاهدة تعريف اللاجيء في معاهدة اللاجئين 1951 ووسعته ليشـمل أولئـك الأفراد الذين اجبروا على ترك بلادهم ليس فقط بسبب الاضطهاد بـل أيضـاً بسبب : اعتداء خارجي، احتلال ، هيمنة أجنبية أو أحداث خطيرة تؤثر على النظام العام . هذا التعريف أوسع مـن تعريـف معاهـدة اللاجـئين في الأمـم المتحدة ويطور التعريف ليتلائم مع الواقع في دول العالم الثالـث . أن تعريـف الاتحاد الأفريقي يعتبر المجموعات التي لا تحمل هوية دولة معرضين للاضطهاد وليس هناك حاجة للاجئين لإثبات أن هناك خطر عليهم في المستقبل . ويعتبر كافياً أن يعتبر اللاجيء أن الأذى الذي يتلقاه دفعه للتخلي عن بيته.
12. الوثيقة (Charter) الأفريقية حول حقوق الطفـل ورفاهيتـه (1990) (المـادة 13) وتشـترط هـذه الاتفاقيـة معاملـة خاصـة للأطفـال اللاجـئين الـذين لا يرافقهم إبائهم أو أوصياء عليهم.
13. المعاهدة الاوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1949) (المـواد 3/ 4/ 5/ 6/ 8/ 9/ 10/ 13/ 16،14) لا تحتوي المعاهدة الأوروبية لحقـوق

الإنسان أي حق لطلب اللجؤ ولا تشير مباشرة الى طالبي اللجؤ أو اللاجئين . وهناك حكم لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية في قضية مشهورة Soering) ، المملكة المتحدة ، 1989 (أسس سابقة بأن الدول مسؤولة ، في بعض الحالات، عن رفاهية الأفراد في دول أخرى . والقضية تختص بالمادة 3 من المعاهدة الأوروبية والتي تقول "بأنه لا يجوز أن يتعرض أحد للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية والمهينة أو العقوبة ."وفي السنوات الأخيرة أكدت المحكمة الأوروبية الطبيعية غير المشروطة لمنع المعاملة السئيه وأسست مبدأ بأن على الدولة الراغبة بإبعاد أي شخص حتى لو وجد مذنباً بجناية ارتكبها أو حتى لو تم اعتباره يشكل تهديداً للأمن الوطني ، أن تقوم أولاً بمراجعة وتقييم مستقل للظروف التي سيواجهها الشخص في بلده حال إعادته . وبالرغم من الاعتماد غالباً على المادة 3 لحماية طالبي اللجؤ واللاجئين ، فأنه يمكن تفعيل مواد أخرى لضمان أن حقوقهم الإنسانية يتم احترامها . وبشكل خاص فإن المادة 4 (منع عمل السخرة) والمادة) 5تقييد الحرية) ، والمادة 6 (الحق في الاستماع إليه بعدالة ومع وقت مناسب) والمادة 8 (احترام الخصوصية والحالة العائلية) ، والمادة 9 (الحق في حرية الفكر ، الوجدان والدين) ، والمادة 10 (الحق في حرية التعبير (، والمادة 13 (الحق في ضمان تقديم حلول فعالة من قبل السلطات)، والمادة 16)لا قيود على النشاط السياسي للأجانب) كلها يمكنها توفير حماية كافية[16]

14. معاهدة أمريكية (Inter-American) حول منع ، معاقبة ، وإزالة العنف ضد المرأة

15. معاهدة بيلم دو بارا) (1994) (Canvention of Belem do Para) المادة9) تأخذ بعين الاعتبار خصوصية ضعف النساء والفتيات أمام العنف لأسباب من ضمنها: عرقهم أو أصلهم أو وضعيتهم : كمهاجرين ، لاجئين أو نازحين.

16. مبادرة نانسن للتعامل مع النازحين عبر الحدود الدولية تهدف مبادرة نانسن التي أُطلقت في أكتوبر/تشرين الأول 2012 إلى بناء إجماع للرأي بين الدول

حول أفضل السبل للتعامل مع النزوح عبر الحدود في سياق الكوارث المفاجئة وبطيئة الوقوع.من بين الفاعلين الإنسانيين وأساتذة القانون الدولي، يُذكر فريدتجوف نانسن بشكل أساسي كأول مفوض سامٍ للاجئين الذي قدم برنامجاً باسم "جواز سفر نانسن" الذي منح درجة من الحماية الدولية لأعداد كبيرة من اللاجئين غير الحاملين لأي وثائق. وهو معروف على المستوى العام بأنه المستكشف القطبي الناجح. وخلال إحدى رحلاته الاستكشافية الجريئة التي استمرت بين أيلول 1893 إلى آب 1896، أبحر نانسن بسفينته "*فرام*" عبر الجليد الطافي بعيداً عن سيبريا وهو على ثقة بأن التيار القوي الحامل للثلج القطبي إلى الاتجاه الغربي سيساعده في عبور المنطقة القطبية، ولم تخب فراسته. وزودت رحلته الاستكشافية العلم بالمعرفة الجديدة المهمة حول علم البحار وعلم الأرصاد الجوية، كما ساهمت بشكل كبير في فهم الحركة المناخية في واحدة من أكثر البيئات صعوبة حول العالم. وأصبح نانسن أيضاً دبلوماسياً ضليعاً وناجحاً وقادراً على ترجمة المبادئ الإنسانية إلى أفعال على أرض الواقع وإقناع الأخرين بالانضمام إليه.

هذا التراث الفريد للإنسانية والدراسات البيئية والدبلوماسية ألهمت الاسم ليس لمبادئ نانسن فحسب وإنما أيضاً مبادرة نانسن التي أطلقتها النرويج وسويسرا في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2012. (17)

مبادئ نانسن

تعكس مبادئ نانسن العشرة، مع أنها لم تُتبنَّى رسمياً، نتائج "مؤتمر نانسن حول التغيرات المناخية والنزوح في القرن الحادي والعشرين" الذي استضافته حكومة النرويج في أوسلو في حزيران 2011 وتتضمن المبادئ مجموعة شاملة من التوصيات "لتوجيه الاستجابات لبعض التحديات العاجلة والمعقّدة التي يثيرها النزوح في سياق التغيرات المناخية والأخطار البيئية الأخرى" (الديباجة). ويلقي المبدأ الأول الضوء على الحاجة لقاعدة معرفية سليمة للتجاوب مع النزوح المناخي والمتعلق بالبيئة في حين تحدد المبادئ من 1 إلى 5 الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق أصحاب المصلحة المعنيين، ووفقاً للقانون الدولي بشكل عام، فإن تلك المبادئ تستذكر أن على الدول تحمل

المسؤولية الأساسية عن حماية السكان المتأثرين بالتغيرات المناخية وغيرها من الأخطار البيئية، بما فيها المجتمعات النازحة والمضيفة ومن يواجهون خطر النزوح. لكنها تؤكد في الوقت نفسه على أنَّ التحديات الناتجة عن التغيرات المناخية، بما فيها التحديات المرتبطة بالانتقال البشري، لا يمكن تناولها بصورة فاعلة دون قيادة وتضمين الحكومات والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وحيثما تكون الإمكانيات الوطنية محدودة ستظهر الحاجة لأطر العمل الإقليمية والتعاون الدولي للمساعدة في منع النزوح ومساعدة وحماية المجتمعات المتضررة جراء هذا النزوح وإيجاد الحلول المستدامة.

وفي هذا السياق، من المهم بصورة خاصة دعم المنع وبناء القدرةعلى مواجهة الظروف وفقاً للمبادئ الواردة في إطار عمل هيوغو (المبدأ الخامس) وبناء القدرات المحلية والوطنية للاستعداد للكوارث والاستجابة لها (المبدأ السادس). وتؤكد مبادئ نانسن على التوصية باستخدام المعايير الحالية للقانون الدولي والتصدي للفجوات المعيارية (المبدأ السابع). وعلى الرغم من أنَّ المعايير التوجيهية حول النزوح الداخلي تخص النازحين داخل بلادهم، فإنها تقدم إطار عمل قانوني سليماً، ولن يكون تنفيذه ممكناً دون وجود القوانين الوطنية والسياسات والمؤسسات الكافية (المبدأ الثامن). وفي الوقت نفسه، تقرّ المبادئ بوجود الفجوة المعيارية الخاصة بحماية الأشخاص النازحين عبر الحدود الدولية نتيجة للكوارث المفاجئة، وتقترح كذلك أن تُنشئ الدول العاملة مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إطار عمل أو صك إرشادي (المبدأ التاسع). أما المبدأ الأخير فيعيد التأكيد على أن ضرورة تنفيذ جميع السياسات والاستجابات، بما فيها إعادة النقل المنظّم على أساس المساواة والتراضي والتمكين والمشاركة والشراكات مع من تضرروا بصورة مباشرة، مع المراعاة اللازمة للجوانب المتعلقة بالعمر والجنس والتنوع، مع وضع أصوات النازحين أو المهددين بالنزوح في الاعتبار (المبدأ العاشر). ولا تعد مبادئ نانسن صكاً قانونياً ناعماً، بل إنها تبرز إطار عمل السياسات في العديد من المواضع من أجل التعامل مع النزوح الناجم عن الكوارث من خلال تحديد الفاعلين الأساسيين ومجالات النشاط ذات الصلة. وبذلك، فإنها تمثل خطوة مهمة في عملية وضع هذا النزوح على جدول الأعمال الدولي.[18]

وبعد الحشد من قِبل رؤساء منظمات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة، تبنت الدول الأطراف الحاضرة في مؤتمر كانكون للتغيرات المناخية في ديسمبر/كانون الأول 2010 الفقرة 14(و) من الاتفاقية الناتجة عن المؤتمر حول العمل التعاوني طويل المدى، داعية الدول إلى تعزيز العمل حول التكيُّف مع التغيرات المناخية عن طريق إقرار الإجراءات اللازمة لرفع مستوى الفهم والتنسيق والتعاون حول النزوح والهجرة وإعادة النقل المخطط لها الناجمة جميعاً عن التغيرات المناخية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ولتلك الفقرة المذكورة أهمية من عدة نواحي: فللأول مرة، يعترف المجتمع الدولي صراحةً بالتوابع الإنسانية للتنقلات السكانية المدفوعة بالتغيرات المناخية على أنها من تحديات التكيف. وثانياً، يتوقع أن يصبح النزوح جزءاً من خطط التكيُّف الوطنية التي تستشرفها الاتفاقية الناتجة عن مؤتمر كانكون، وبذلك تقدم نقطة انطلاق لقضايا الحماية والمساعدة. وهذا يتيح الاحتمال بأن يدعم صندوق المناخ الأخضر، المقام لتمويل إجراءات التكيُّف، الأنشطة في مجال النزوح التي تُنفَّذ في سياق التغيرات المناخية. وختاماً، تعترف الاتفاقية بضرورة أن لا يقتصر بذل الجهود على المستوى الوطني فحسب بل يجب أن تُبذل أيضاً على الصعيدين الإقليمي والدولي لأنَّ ذلك يضع على جدول الأعمال الدولي كلاً من مسألتي النزوح عبر الحدود بسبب المناخ والنزوح الداخلي. لكن الفقرة 14(و) لا تنوّه عن الكيفية التي يجب بها التعامل مع النزوح المدفوع بالتغيرات المناخية. وهذا هو السبب في إطلاق المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادرة لدعوة مجموعة من الخبراء للاجتماع في فبراير/شباط 2011 لمناقشة خيارات التعامل مع النزوح المرتبط بالمناخ، سواء أكان هذا النزوح داخلياً أم عابراً للحدود وكان مؤتمر نانسن في يونيو/حزيران 2011 الخطوة التالية التي كان يجب أن تؤدي بالدول إلى الالتزام بالتعامل مع القضية في الاجتماع الوزاري للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ديسمبر/كانون الأول 2011 للاحتفال بالذكرى الستين لاتفاقية اللاجئين والذكرى الخمسين لاتفاقية معدومي الجنسية. إلا أن البيان الوزاري المتبنى في تلك المناسبة لم يتضمن أي إشارة مباشرة للتنقلات عبر الحدود التي تنتج عن الكوارث المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية الأخرى. ولم يكن ذلك مصادفة، لكنه تعبير عن

غياب رغبة أغلب الحكومات، سواء لأسباب سيادية أم بسبب وجود أولويات أخرى لدى كل حكومة أو بسبب تولي المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدور قيادي في العملية. وللخروج من هذا الطرق المسدود، تعهدت النرويج وسويسرا "أن تتعاونا مع الدول المهتمة والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهم من الفاعلين المعنيين بهدف تحسين فهم مثل هذه التنقلات العابرة للحدود...... مع تحديد الممارسات المثلى وإيجاد إجماع للرأي حول أفضل السبل لمساعدة وحماية الأشخاص المتأثرين." وقد قطعت المكسيك على نفسها العهد ذاته.وبعد ذلك في أكتوبر/تشرين الأول 2012، أطلقت النرويج وسويسرا في جنيف ونيويورك ما أسمتاه "مبادرة نانسن" وهي عملية استشارية تملكها الدولة، بعيداً عن الأمم المتحدة، لبناء الإجماع بصورة تصاعدية بين الدول المهتمة حول أفضل السبل للتعامل مع النزوح عبر الحدود في سياق الكوارث المفاجئة وبطيئة الوقوع. وستتعدى هذه المبادرة نطاق الاتفاقية الناتجة عن مؤتمر كانكون حيث إنَّها لن تقتصر على بحث الكوارث المرتبطة بالمناخ فحسب بل الكوارث الجيوفيزيائية أيضاً.[19]

شكل (7) العالم النرويجي نانسن (1861-1930)



وبدأت المبادرة بسلسلة من الاجتماعات الاستشارية الإقليمية أو دون الإقليمية في المناطق التي تضررت بشكل خاص جراء النزوحات عبر الحدود نتيجة وقوع الكوارث الفعلية أو التوقع بوقوعها، بما في ذلك مناطق جنوب المحيط الهادئ وأمريكا الوسطى والقرن الأفريقي. وستجمع المبادرة الحكومات من تلك المناطق ومن الدول التي يتوجه إليها النازحون. كما ناقشت وجهات نظر الأكاديميين والمؤسسات المعنية بالقضايا الإنسانية والتنمية والتغيرات المناخية، إلى جانب ممثلي السكان المتأثرين. وستبني هذه المشاورات قاعدة معرفية سليمة مع إجراء الأبحاث لردم الفجوات في المعرفة والفهم علاوة على تحديد مجالات الاتفاق أو الاختلاف وإثراء المشاورات على المستوى الإقليمي.

وفي حين تركز المبادرة على حماية الأشخاص، سيكون لها نطاق أشمل لمعالجة قضايا خاصة بالتعاون والتضامن، ومعايير معاملة الأشخاص المتأثرين، من حيث قبول دخولهم وبقائهم في بلد النزوح وحصولهم على الحقوق الأساسية، والاستجابات العملية بما فيها آليات التمويل ومسؤوليات الفاعلين الإنسانيين والتنمويين الدوليين. كما ستركز أيضاً على الحماية والمساعدة خلال النزوح إلى جانب المرحلة الانتقالية إلى الحلول طويلة المدى فيما بعد الكارثة، لكنها ستراعي أيضاً التحديات التي تواجه الاستعدادية قبل وقوع النزوح. وفي حين تركز المبادرة على احتياجات الأشخاص النازحين عبر الحدود، فإنها أيضاً تلقي الضوء على الروابط مزدوجة الاتجاه مع القضايا ذات الصلة مثل الحد من مخاطر الكوارث أو النزوح الداخلي أو إدارة الهجرة كمعيار للتكيُّف.

وسينتج هذه العملية الممتدة لثلاث سنوات جدول أعمال للحماية يُتوقع منه ما يلي:

1. تقديم فهم مشترك بين الحكومات المشاركة للقضية وأبعادها والتحديات التي يواجهها أصحاب العلاقة المعنيون.
2. تحديد الممارسات والأدوات الجيدة لحماية النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث الطبيعية.

3. التوصل إلى اتفاق على المبادئ الأساسية التي يجب أن توجّه الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين في المجالات الثلاثة للتعاون بين الدول/ التعاون الدولي ومعايير حماية الأشخاص النازحين والاستجابات التنفيذية.
4. تقديم التوصيات حول الأدوار والمسؤوليات التي يجب أن يتولاها الفاعلون وأصحاب المصلحة المعنيون.
5. اقتراح خطة عمل للمتابعة بغرض تحديد المزيد من التطورات المعيارية والمؤسسية والتنفيذية اللازمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ومن النواحي المؤسسية، سيدير مبادرة نانسن مجموعة توجيه صغيرة تترأسها النرويج وسويسرا وستتألف من مجموعة صغيرة من دول الشمال والجنوب. وحتى الآن، انضم إلى اللجنة التوجيهية كل من أستراليا وكوستاريكا وكينيا والمكسيك والفلبين وستمثل المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومجلس اللاجئين النرويجي أدواراً فاعلة فيها. أما بالنسبة للإطار العام الفكري للمبادرة فسوف تقدمه لجنة استشارية مكونة من ممثلين عن مؤسسات ووكالات دولية إلى جانب الباحثين ومراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية التي يمكنها توفير المعلومات ورفد العملية بخبراتها. وختاماً، ستتلقى المبادرة الدعم من أمانة سر صغيرة ومبعوث للرئيس الذي سيمثل المبادرة في المحافل المرتبطة بها. وبدات الأنشطة في أوائل عام 2013.وسيساعد هذا التوجُّه الناعم الذي تقوده الدول من المستويات الأدنى إلى الأعلى في تنمية توجُّه أكثر ترابطاً وثباتاً على المستوى الدولي لتلبية احتياجات الحماية للأشخاص النازحين عبر الحدود في سياق الكوارث الطبيعية، ومساعدة المجتمع الدولي في بناء إطار عمل فاعل ومعياري ومؤسسي في هذا الشأن وفقاً لما ينادي به معيار نانسن التاسع. [20]

أمثلة للنزوح الدولي عبر الحدود

بانتشار الصراعات المسلحة والكوارث المرتبطة بالطبيعة تنتشر حالات نزوح السكان عبر الحدود في كافة أرجاء العالم مسببة أزمات إنسانية لا تنتهي وكنا في الجزء الاول من كتاب النزوح قد تناولنا حالات نزوح عديدة عبر فيها النازحين حدودا دولية سواء بسبب الاعمال العسكرية المسلحة ام بسبب الكوارث البيئية وفي هذا

الفصل ستقتصر امثلتنا على ثلاث حالات مهمة ومؤثرة تتمثل بنزوح اليهود العراقيين الى الكيان الصهيوني لما لهذه الحركة من اثار ديموغرافية غيرت التركيب الديني في العراق بعد ان افرغته تماما من مواطنيه اليهود الذين عاشوا فيه منذ ما يقارب الألفين وخمسمائة عام كما نتناول النزوح اللبناني لتفرده بكون لبنان الدولة الوحيدة في العالم التي يبلغ عدد سكانها الناحين خارجها حوالي ضعف سكانها في الداخل اما النزوح الليبي فسندرسه على اعتبار ان الحالة الليبية تتسم بالغرابة فليبيا التي كانت ولحد عام 2010 بلدا مستقطبا للنازحين من كل حدب وصوب اصبح بين ليلة وضحاها بلدا مصدرا للنازحين وهو الامر الذي يدعوا للعجب والتساؤل كما سندرس النزوح الفلسطيني على اعتبار انه يشكل اطول حالة نزوح حدثت خلال القرن الماضي

1- **نزوح يهود العراق الى فلسطين المحتلة عام 1950م**

يرجع وجود اليهود في العراق الى أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع قبل الميلاد، عندما تم السبي الآشوري لليهود إلى شمال العراق بحدود عام 626ق.م حيث تم توزيعهم على المدن الرافدينية انذاك طبقاً لسياسة الإمبراطورية الآشورية في تشتيت الأسرى الواقعين تحت سيطرتهم إلى عدة مناطق نائية منعزلة عن أي تجمع سكاني قريب آخر، وذلك لعدم إمكانيتهم التجمع والتكتل والتعاطف مع أي مجتمعات أخرى، خوفاً من تطبيعهم معها، وبالتالي إمكانية عودتهم إلى المناطق التي نزحوا منها وهم في الأسر. .وتزايد وجودهم مرة اخرى في عهد الملك سرجون الثاني الذي قام بنقل ما تبقى من يهود إسرائيل في مدينة السامرة التي احتلتها في الحملة الثانية ما مقداره 27.290 نسمة، كما أن سنحاريب يدعي في مدوناته أنه نقل من أسرى يهوذا 200150. نسمة إلى المنطقة نفسها (أي: آشور)، فمجموع هؤلاء يبلغ أكثر من أربعمائة ألف نسمة" [21] وبعد سقوط الدولة الآشورية، ومجيء الدولة البابلية، حدث السبي البابلي المشهور لليهود على يد الملك نبوخذ نصر الثاني، وهو أشهر ملوك هذه الدولة، حيث حكم البلاد 43 سنة بين سنة 605 وسنة 562ق.م وجاء السبي البابلي لليهود في حملتين: الأولى في سنة 597ق.م والثانية في سنة 586 ق.م،

بحوالي 50.000 نسمة"[22], (واستمر وجود اليهود في العراق طيلة العصور اللاحقة يعيشون باندماج وتالف مع بقية افراد الشعب العراقي حتى وصل عدد اليهود في بغداد وحدها عام 1836م وحسب ما يذكر الرحالة الإنكليزي "ولستد" حوالي سبعة آلاف يهودي، علماً أن رحلة السيد "ولستد" كانت في العام أما في مدينة السليمانية فقد قدر عددهم بـ(300) أسرة، وهم موجودون في مدينة عانة بنسب مختلفة في ذلك الوقت، ولهم جالية ومعبد في كفري، أما في الموصل فهم بحدود ألف نسمة. في إحصاء لجنة الأمم المتحدة في العام 1924م حول مشكلة الموصل ظهر أن في الموصل 3579 نسمة من ليهود، ويذكر يوسف غنيمة أن حكومة الاحتلال قامت بإحصاء لسكان العراق فكان عدد يهود العراق 87448 نسمة موزعين على خمسة عشر مدينة عراقية أكبرها مدينة بغداد، حيث كان يقطنها 50000 خمسون ألف يهودي، وأقلها مدينة كربلاء، حيث كان اليهود فيها لا يتجاوزون المائة وستون فرداً .أما في إحصاء عام 1947م، فلقد بلغ تعدد اليهود في العراق 117877 مائة وسبعة عشر ألف وثمانمائة وسبعة وسبعون نسمة، وخلال مدة ثلاثين عاماً أي من تاريخ تعداد الاحتلال 1917م وحتى تعداد 1947م كانت بغداد تضم أكبر عدد منهم، إذ وصل تعدادهم فيها حوالي 77524 سبعة وسبعون ألفاً وخمسمائة واثنان وأربعون نسمة، وكانت كربلاء والنجف المقدستين لا تحوي غير 39 شخصاً لا غيرهم، أما إحصاء عام 1957 فلم يكن من أبناء الطائفة اليهودية سوى بضعة آلاف من العوائل متمركزة غالبيتها في بغداد، وكان عدد أبناء الطائفة اليهودية بعد عام 1967م قدر ما بين 2500 – 3000 فرداً بينهم عدد كبير من الأغنياء وذوي الاختصاصات، وفي أواسط الثمانينات لم يزد عدد يهود العراق أكثر من 500 نسمة، وكان لليهود مقبرة خاصة بهم تقع في شارع الشيخ عمر." [23] وبعد أكثر من 2500 عام على أول وجود لليهود في أرض العراق القديمة، بدأت هجرات اليهود المنظمة تخرج من العراق باتجاه فلسطين المحتلة، عن طريق الحركة الصهيونية العالمية التي حاولت إغراق فلسطين المحتلة بالشتات اليهود من كل مكان في العالم من أجل صنع وطن لهم في أرض عربية مسلمة .على غرار عملها

في معظم دول العالم، حاولت الصهيونية، وتحاول، استدراج جميع اليهود الموجودين في العالم، وتوطينهم في فلسطين المحتلة، من أجل خلق وطن قومي لهم على أرض عربية، لن تتحقق بدون وجود العنصر البشري، وبأعداد كبيرة، تحقق لها نمواً سكانياً وعمرانياً واقتصادياً وعسكرياً..ومن بين الدول التي دأبت على استدراج اليهود فيها هي دولة العراق، والتي كانت تضم مئات الآلاف من اليهود، الذين يعيشون جنباً إلى جنب مع الشعب العراقي المسلم .ولم يبق اليوم من اليهود في العراق سوى أعداد قليلة لا تتجاوز العشرات من كبار السن، رغم أن عدد يهود العراق، كان يأتي في المرتبة الثانية من عدد اليهود العرب بعد يهود المغرب، وبلغ تعداد يهود العراق في منتصف القرن الماضي، أي بعد قيام إسرائيل نحو 120 ألف يهودي، وتراجعوا سنة 1958م إلى ستة آلاف، ثم تناقصوا سنة 1969م إلى ألفين وخمسمائة يهودي وقد استطاعت الحركة الصهيوني اجتذاب هؤلاء اليهود من العراق بطرق تحريضية وقسرية، حيث افتعلت بعض الأحداث بين اليهود، واستغلت أحداثاً أخرى .ومن هذه الأحداث ما أطلق عليه اسم أحداث فرهود[(24)] سنة 1941م.التي نهبت فيها املاك ومتاجر اليهود في بغداد وقتل بعضهم من جراء انعكاسات فشل ثورة مايس في العراق عام 1941م ولم تكن الحركة الصهيونية لتستطيع عن طريق هذه التفجيرات والأحداث الدموية أن تحقق هدفها الذي تطمح إليه إلا من خلال تعاون الحكومة العراقية نفسها، التي اصدرت قانون الهجرة اليهودية والذي تم تجريد اليهود العراقيين من الجنسية."..

شكل (3) صورة للفرهود عام 1941 اليهود العراقيين فوق بيوتهم ينظرون للمسلمين وهم يحملون الاسلحة للانقضاض عليهم



صورة نادرة للفرهود في بغداد عام ١٩٤١
اليهود من فوق في بيوتهم ينظرون للمسلمين وهم يحملون الخناجر واليوف والعصي التي فتكوا بها اليهود

عام 1950م، في زمن وزارة توفيق السويدي ، وكان صالح جبر وزيراً للداخلية، وأصدرت الحكومة قانون إسقاط الجنسية عن اليهود الراغبين في ترك العراق"!

و بعد أحداث المتفجرات التي وقعت في مناطق مختلفة من مدينة بغداد ، وجدت وزارة توفيق السويدي الوقت المناسب لإصدار قانون الهجرة اليهودية والذي بموجبه يحق لكل يهودي عراقي أن يترك العراق بإرادته، وذلك في خلال مدة معينة من تاريخ اعتبار القانون المذكور نافذ المفعول، وكان عدد اليهود العراقيين وقت اصدار القرار ما يقرب 120 ألف شخص، 108 آلاف منهم كانوا في بغداد وكان القانون يخير اليهود بالتنازل عن الجنسية العراقية ومن يتنازل عنها فله الحق أن يبقى شهراً في العراق وبعدها يجب أن يسافروا ويأخذوا معهم 25 دينار عراقي فقط وهو بالتاكيد مبلغ زهيد ورغم ان قانون سحب الجنسية الغي بعد ثورة تموز وسمح العراق لليهود

الذين نزحوا إلى إسرائيل بحق العودة.الا انهم استقروا في اوربا واسرائيل رافضين عرض العودة ومنهين اكثر الفان وخمسمائة عام من وجودهم على ارض العراق[25]

2- **ليبيا**

ادت اعمال العنف والصراعات المسلحة بين اطراف النزاع في ليبيا الى خلق مشكلة انسانية كبيرة تمثلت بتيارات النزوح عبر الحدود ؛ حيث فاق تدفق الآلاف من الناس الى دول الجوار خاصة الى تونس مما أدى إلى تكدس النازحين على الجانب الليبي من الحدود. واتجه مسؤولو الأمم المتحدة إلى تشييد مخيمات لإيواء أكثر من 15 ألف شخص يفدون يوميا، أكثرهم من العمال المهاجرين المصريين وإن كان هناك ليبيون وعاملون في مجال النفط وعمال في مهن دونية من تشاد والسودان ودول أخرى بعيدة مثل بنغلاديش والصين.وتجاوز عدد الوافدين إلى تونس، منذ اندلاع الصراع في ليبيا في 17 شباط2011 الى ، 75 ألف شخص، بينما تحذر تقارير دولية ،قدمها برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة من احتمال أن يؤدي استمرار أعمال العنف إلى عملية نزوح جماعي في المنطقة لأكثر من 2.7 مليون شخص خلال عام 2015. ومنذ اندلاع الحرب في ليبيا بدات حركة النزوح الليبي عبر الحدود تنشط و تشهد تزايداً مستمراً في تدفق النازحين الليبيين إلى الخارج مما تسبب في حدوث أزمة نازحين في دول الجوار، ويعود سبب النزوح بالاضافة الى الصراعات العسكرية بين الاطراف المتصارعة في ليبيا الى خوف الليبيين وخشيتهم من العمليات الإنتقامية بسبب الانتماء الفكري أو العرقي، حيث أن العمليات الإنتقامية لا تطال فحسب الشخص بحد ذاته وإنما قد تطال كامل أفراد الأسرة، فكان النزوح كبيراً والأزمة أكبر، ولم تتوقف أفواج النازحين من التدفق طيلة السنوات التي اعقبت اندلاع اعمال العنف عام 2011م بسبب نشوب الصراعات والمعارك داخل المدن وحولها مما تسبب في ولادة المزيد من الأحقاد وزيادة نسبة النزوح، وينزح الليبيون إلى دول الجوار خوفاً من القتل والإختطاف والإغتيال وبحثاً عن حياة آمنة وهم جلهم من الأطفال والنساء، بسبب النزاعات القبلية المتفرقة ولم تُرصد أي مخالفات في دول الجوار ضد النازحين رغم ما تعانيه هذه الدول من أزمات داخلية، ولكن غالبية الأسر الليبية تعيش في ظروف مادية صعبة بسبب عدم توفر فرص العمل وبسبب عدم منح السلطات في ليبيا

مرتبات لمساعدة النازحين، إذ أن البعض يفترش الشوارع والبعض يسكن المقابر، والبعض الآخر يضطر للعمل مقابل الغذاء، الوضع الصحي للنازحين غير واضح ولا توجد معلومات حول صحة الأطفال والتطعيمات المفترض تناولها، لا توجد قنوات اتصال مفتوحة مع النازحين المنتشرين داخل دول الجوار مما تسبب في حدوث الكثير من المآسي للنازحين تصل إلى حد التشرد والقهر بسبب الأواضع المادية، ومن هنا أحذر أن الوضع الإنساني للنازحين في تدهور مستمر ولا يحتمل التأجيل أو أنصاف الحلولولا يمكن ارجاع النازحين قبل معالجة اسباب نزوحهم، ، حيث أن الأطراف الممانعة لعودة النازحين كثيرة وذات مصالح متقاطعة مع استمرار أزمة النزوح، فهناك بعض الحزبيين يرفضون رجوع النازحين خوفاً من تغير الخارطة الانتخابية في ليبيا لصالح الخصوم، وهناك المتورطين ممن يخشون عودة النازحين خوفاً من رفع قضايا جنائية ضدهم بسبب أعمال انتقامية، وهناك أفراد من النظام السابق يستعملون هذا الملف للضغط على السلطات في ليبيا، ومما يزيد الأمر تعقيداً هو سياسة الحكومة المتبعة في توطين النازحين في دول الجوار ما يعرقل كل الجهود الفردية من أجل مشروع العودة، ولإطلاق (مشروع عودة النازحين) لابد للحكومة الليبية من البدء بالاجراءات العملية الكفيلة بتحقيق هذا الهدف والمتمثلة بالاتي :-

1. البدء في تجميع البيانات والإحصائيات الحقيقية حول أعداد وأوضاع النازحين وتشكيل فرق للعمل ولجان مختصة في الأوضاع الاجتماعية والأسرية،
2. التنسيق مع الفاعليات الإجتماعية وأعيان القبائل والسكان وتدارس قدرة استيعاب كل مدينة والتجهيزات السريعة الممكنة لإستيعاب النازحين،
3. تهيئة المدن الآمنة في ليبيا لإستقبال النازحين عبر المطارات والموانيء وتشكيل لجان الإستقبال وخاصة في مدن برقة وفزان التي تعتبر أقل كثافةً سكانية وأكثر أمنناً من مدن غرب ليبيا في الوقت الراهن، وأيضاً فإن أغلب النزوح تم من مدن غرب ليبيا وبالتالي يجب توجيه النازحين إلى مناطق غير مناطقهم الأصلية لضمان عدم تعرضهم للخطر،

4. العمل على حصر واحصاء كل النازحين حين وصولهم ومعالجة ملفاتهم وتسوية أوضاعهم الوظيفية والتنسيق مع الإدارات ذات الصلة والمصارف والبدء في صرف منحة تسيرية لهم،
5. إنشاء لجان دائمة لمتابعة أوضاع النازحين بعد وصولهم للوطن وتفقد أوضاعهم الإقتصادية والأمنية والإجتماعية،
6. التخطيط لمرحلة ما بعد الوصول والاستيعاب المبدئي وهي مرحلة الاستقرار المعيشي حسب وضع كل حالة، فبعض الحالات قد تعود لمسكنها الأصلي وبعض الحالات يستوجب الابقاء عليها وتسكينها.[26]

3- **لبنان**

يعتبر لبنان نموذجاً مخيفاً لبلد تعرض لعمليات مسمرة عبر الحدود حيث نزح منه من السكان الى خارجه ما يفوق الباقين فيه طيلة تاريخه بعد ان أضنته الحرب المشؤومة التي ابتدأت في 13 نيسان عام 1975، وانتهت في العام 1989 باتفاق الطائف. لقد بلغ عدد القتلى 150 ألفاً والجرحى 200 ألفاً، معظمهم من الأطفال والنساء. ومن البديهي القول أن هذه الحرب خلفت وراءها مجتمعاً مفككاً وممزقاً على مستوى العلاقات الإنسانية، وقد تسببت في تدهور مستويات المعيشة وقلصت الموارد ودمرت البنى التحتية. كما أنها فاقمت التفكك على مستوى الدولة والمجتمع، وأضعفت النسيج الاجتماعي وشجعت ميول الانكفاء إلى الانتماءات العرقية والمذهبية ."ولقد جاءت الحرب في العام 1975 ، وتراكمت الاختلالات السابقة على كل المستويات، حيث التقت الأزمة الاجتماعية وأزمة النظام السياسي الداخلي وتداخلات الصراعات الإقليمية والدولية، فأفضت الحرب والاحتلال الإسرائيلي، وموجة النزوح إلى الخارج إلى إحداث تغيير بنيوي جذري في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق اللبنانية، من أهم نتائجها بفعل الانتقالات القسرية كانت زيادة "التجانس" الطائفي لأحياء ومناطق عدة من لبنان. لقد تجلت نتائج الحرب على صعيد النزوح عبر الحدود من خلال دفق كثيف للنزوح نحو الخارج، حيث قدر عدد

النازحين ما بين العامين 1975 – 1991 بنحو 517 ألف مهاجر، أي ما نسبته 16.2٪ من السكان رافق ذلك آثار نفسية خطيرة ولدتها حركات النزوح في جيل كامل أو جيلين من الاجتماع اللبناني، تفوق الدمار المادي الذي أحدثته في العمران والاقتصاد. وقد ظهر ذلك على شكل أمراض نفسية وعصابات ومظاهر تكيف التوائية وانحرافات وإعاقات نفسية وجسدية ودمار معنوي وانحطاط سلوكي وحالات نكوص وحصر وخور وفقدان للذاكرة ورهاب وشذوذ واستحواذ واكتئاب وصولاً إلى الفصام والذهان والاختلالات العقلية ... الخ.[27] أي كل ما حواه علم الاضطرابات السلوكية من أعراض مرضية ولم تنتهي ازمة النزوح الخارجي اللبناني بانتهاء الحرب عام 1991، إذ أن بقاء الجيش الإسرائيلي في قسم من الأراضي اللبنانية أدى إلى استمرار عمليات المقاومة وتصاعدها مما دفع إسرائيل لشن اعتداءات متواصلة على لبنان كان أهمها عدوان 1993 تحت اسم عملية "تصفية الحساب" وعدوان عام 1996 تحت اسم "عناقيد الغضب" وفيه ارتكبت مجزرة قانا التي ذهب ضحيتها أكثر من مئة مواطن لبناني مدني معظمهم من الأطفال والنساء لجأوا إلى موقع القوات الدولية التابع للأمم المتحدة. وفي هذه العمليات كان النزوح الخارجي حاضرا اذ تدفق اكثر من 76 الف نازح نحو سوريا وإذا كانت الحرب قد انتهت عام 2000 بانتصار شعب لبنان على جيش الاحتلال الإسرائيلي وتحرير الأرض باستثناء مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، فان للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف العام 2006 أرغم مليون شخص على مغادرة ديارهم، نصفهم تقريبا نزحوا خارج لبنان وكان عدد النازحين خارج لبنان خلال الحرب الاهلية 1975-1991 قد وصل إلى 875 ألف نازحا جدول (3) ومرت حركة النزوح السكاني في لبنان خلال الحرب الاهلية اللبنانية للمدة 1975-1991 بعدة مراحل:

جدول (3) أعداد النازحين اللبنانيين خلال الحرب الأهلية اللبنانية 1975-1991

السنة	عدد المهاجرين	السنة	عدد المهاجرين
1975	400.000	1983	32.000
1976	297.000	1984	61.000
1977	38.000	1985	70.000
1978	76.000	1986	73.000
1979	49.000	1987	67.000
1980	32.000	1988	68.000
1981	33.000	1989	85.000
1982	34.000	1990(ستة أشهر فقط)	40.000
المجموع العام:			875.000

المصدر: نازلي احمد،الهجرات اللبنانية منذ العصر الفينقي الى الحرب الاهلية،مجلة الجيش،بيروت،عدد ايارو2014،ص24

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى أربعة موجات أو مراحل أساسية كالتالي:

أ ـ المرحلة الأولى: امتدت طوال حرب السنتين(1975 ـ 1976) وشملت مواطنين يسكنون على خطوط التماس بالدرجة الأولى، يرى البعض أنها طالت المسيحيين بنسبة كبيرة، وإن كان هذا الأمر لا يمكن الركون إليه لأنه ينطلق من تهويلات وحسابات طائفية بحتة للقول أن المسيحيين كانوا مستهدفين في مخطط أو مؤامرة لتهجيرهم من لبنان لتمرير مشروع توطين الفلسطينيين مكانهم.

ب ـ المرحلة الثانية: بدأت مع اجتياح لبنان في العام 1978 وتالياً في العام 1982 إذ لوحظ ارتفاع معدلات النزوح واللجوء السياسي لدى الشيعة من أبناء القرى الجنوبية على وجه الخصوص، إذ فتحت سفارات السويد والدانمارك والنروج بشكل خاص أبوابها أمام طالب اللجوء السياسي في إطار خطة تقضي بتخفيف وجودهم في لبنان. وقد أدى الاجتياح الإسرائيلي في بدايته إلى اهتزاز وتبدل في

المعادلات الديموغرافية في لبنان، إذ مقابل هجرة الشيعة والفلسطينيين سجلت موجة معاكسة تمثلت في عودة أعداد كبيرة من المسيحيين وخصوصاً في الفترة التي تم فيها انتخاب بشير الجميل ومن ثم شقيقه أمين رئيساً للجمهورية.

ب ـ الموجة الثالثة: وهي التي امتدت من نهاية العام 1983 حتى نهاية العام 1985 وشهدت إقبالاً واسعاً نحو الهجرة، خصوصاً لدى المسيحيين في مناطق الشوف وعاليه وشرق صيدا وإقليم الخروب الذي تربط أهاليه صلات قربى بلبنانيين في أستراليا وكندا.

ولاقى هؤلاء معاملة جيدة في السفارتين الأسترالية والكندية في دمشق وقبرص، ويقال أن أهالي إقليم الخروب كانوا يحصلون على تأشيرة دخول فوراً من السفارة الأسترالية من خلال مشروع جمع الشمل الذي اتخذته السلطات الأسترالية والذي يقضي بقبول إعطاء تأشيرة لأي شخص يكون له في أستراليا واحد على الأقل من عائلته(أب، أم، أخ، أخت، زوج...).

وكذلك كان يحصل أبناء منطقة الجبل على اللجوء السياسي من السفارة الكندية.

أما بالنسبة لأبناء شرق صيدا فقد لاقوا تسهيلات من سفارات الولايات المتحدة وأستراليا وكندا، وحصلوا على اللجوء السياسي.

وفي بعض الإحصاءات غير الرسمية أن ما يقارب 90 ٪ من أبناء منطقة الجية هاجروا إلى أستراليا وكذلك أبناء الرميلة والناعمة ومعظم قرى إقليم الخروب ولكن بنسبة أقل.

د ـ المرحلة الرابعة: والتي ابتدأت في العام 1986 والتي يصح تسميتها بالهجرة الاقتصادية، حيث بدأت الليرة اللبنانية بالتراجع أما كل العملات الصعبة، ما انعكس جموداً في الحركة الاقتصادية وشللاً في معظم القطاعات العاملة وركوداً في المشاريع الاستثمارية والانمائية.وجاءت المعارك والحروب العسكرية بين العماد ميشال عون والقوات اللبنانية أولاً وبينه وبين السوريين تالياً لتزيد من موجات التهجير بين مختلف الطوائف وخصوصاً من المسيحيين الذين تألموا كثيراً للقتال

الدامي بين أكبر جناحين عسكريين مسيحيين كان يعول عليهما.وفي السنوات التي تلت توقف الحرب الداخلية استمرت حركة النزوح وشهدت إقبالاً واسعاً وخصوصاً في السنوات الأخيرة لأسباب اقتصادية ومعيشية معروفة ولا تخفي على أحد.بعد انتفي تاثير الاسباب الامنية (28)

4- **فلسطين**

كانت فلسطين حتى العام 1914ضمن حدود الدولة العثمانية لتشكل الحدود الإدارية لمتصرفية القدس، وبعد أن دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى بجانب الألمان وخسرت الحرب خسرت معها كافة أراضيها في البلاد العربية لصالح بريطانيا وفرنسا بحسب معاهدة سيفر الموقعة عام 1920 ومعاهدة لوزان الموقعة عام 1923. وبدورهما وقع كل من بريطانيا وفرنسا اتفاقا لتقاسم الأراضي العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى فكانت فلسطين من ضمن الأراضي التابعة لبريطانيا بحسب الاتفاق البريطاني-الفرنسي وهكذا وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى خضعت فلسطين للانتداب البريطاني حتى العام 1940وفي عام 1947 قررت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين إلى دولتين ، أحداهما للعرب والأخرى لليهود في حين تبقى منطقة القدس منطقة دولية ووضعت تحت الأنتداب بأدارة الأمم المتحدة وقد شمل القرار على الحدود بين الدولتين الموعودتين وحدد مراحل في تطبيقه وتوصيات لتسويات اقتصادية بين الدولتين.حيث دعا القرار 181 إلى تأسيس دولة لليهود ، على مساحة 54٪ من ارض فلسطين في وقت كان اليهود اقل من الثلث ، من حيث عدد السكان ، أما من ناحية الأرض فكانوا يملكون حوالي 6٪ وقد رفض العرب والفلسطينيون منهم على وجه الخصوص هذا القرار باستثناء منظمة عصبة التحرر الوطني، وهي مجموعة إميل حبيبي، إميل توما وآخرين من العرب الذين تركوا الحزب الشيوعي الفلسطيني، والتي كانت الحركة العربية الفلسطينية الوحيدة التي دعت إلى قبول خطة التقسيم.كما رفضتها بعض الجماعات اليهودية .بينما رحب الصهاينة بمشروع التقسيم، . تصاعدت حدّة القتال بعد قرار التقسيم ،في بداية عام 1948، وتشكل جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي، وبحلول كانون الثاني 1948 كانت منظمتا الأرجون وشتيرن قد لجأتا إلى استخدام السيارات المفخخةوتم، تفجير مركز الحكومة في يافا مما أسفر عن

مقتل 26 مدني فلسطيني وفي اذار 1948 قام المقاتلون الفلسطينيون الغير نظاميين بنسف مقر الوكالة اليهودية في القدس مما أدى إلى مقتل 11 يهوديا وجرح 86. وفي 12 نيسان 1948 اقرت الجامعة العربية بإرسال الجيوش العربية إلى فلسطين وأكدت اللجنة السياسية أن الجيوش لن تدخل قبل أنسحاب بريطانيا المزمع في 15 ايار. (29)

وبعد الانسحاب البريطاني واعلان دولة اسرائيل اندلعت حرب 1948 بين الجيوش العربية والميلشيات الاسرائيلية المدعومة بريطانيا وشارك في الحرب جيوش كل من المملكة المصرية ومملكة الأردن ومملكة العراق وسورية ولبنان والمملكة العربية السعودية بينما تكونت المليشيات الصهيونية المسلحة في فلسطين من البلماخ والإرجون والهاجاناه والشتيرن والمتطوعين اليهود من خارج حدود الانتداب البريطاني على فلسطينوكانت المملكة المتحدة قد أعلنت إنهاء انتدابها على فلسطين وغادرت تبعا لذلك القوات البريطانية من منطقة الانتداب، وأصدرت الأمم المتحدة قرارا بتقسيم فلسطين لدولتين يهودية وعربية الأمر الذي عارضته الدول العربية وشنت هجوما عسكريا لطرد المليشيات اليهودية من فلسطين في ايار 1948 استمر حتى اذار 1949. والتي انتهت بموافقة العرب على الهدنة وانهاء العمليات العسكرية وبذلك بدات النكبة أو الكارثة التي حلت بالفلسطينيين - والتي أدت الى تفريغ وتدمير حوالي 531 مدينة وقرية وتهجير أكثر من 80٪ من الفلسطينيين العرب وبقي هؤلاء اقرب ما يكونون من المناطق التي اقتلعوا منها بقوة السلاح ، آملين العودة إليها .كانت عملية التحطيم التي تعرض لها الشعب الفلسطيني خلال نكبته كاملة فهي لم تكن عملية اقتلاع بل كانت عملية تحطيم للمقومات اللازمة لقيام واستمرار مجتمع ما . فالشعب الفلسطيني فقد خلال النكبة أرضه وممتلكاته وثرواته القومية وعاش الفلسطينيون وخاصة المخيمات محرومين من الأساس المادي الذي يشكل إنسانية الإنسان. و منذ الأيام الأولى لعمليات الطرد الجماعي للفلسطينيين قامت الهيئات الخيرية المحلية بمساعدة هؤلاء اللاجئين وبقيت على مدار سنتين تتكفل بتأمين الحاجيات الضرورية لهم، إلى أن أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثامن من كانون الأول عام 1949القرار رقم 302 والذي تقرر فيه تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.(الاونروا) وباشرت أعمالها بالإغاثة في أيار عام

1950. وتسلمت من الهيئات الخيرية وقتها قرابة (60 مخيما فلسطينيا)، بعضها لم يستمر بقاؤه والغالبية أخذت طابعها الحالي وتطورت ونمت وتغيرت معالمها مع مرور الزمن.[30] وقعت النكبة إذن، وآلت إلى ما آلت إليه من اقتلاع وتشريد لقرابة المليون فلسطيني من أراضيهم، من مدنهم وقراهم وبلداتهم، وتوزع اللاجئون الفلسطينيون عقب ذلك في خمس مناطق أساسية، لم تتجاوز في بعدها عن أماكن سكناهم الأصلية بأقصى حد (100 كم)، ويُردّ ذلك إلى الوعود التي قطعت لهم بالعودة إلى قراهم ومدنهم وبلداتهم بأقرب وقت ممكن، هذه الوعود قدمتها لهم الجيوش العربية التي جاءت للتحرير، والأمم المتحدة ممثلة بالقرارات الدولية الصادرة عنها.وتولدت موجتين رئيسيتين من اللجوء الفلسطيني، الأولى في نكبة عام 1948 (قيام دولة إسرائيل) وأخرى أعقاب حرب 1967، وتعرّف الأونورا اللاجئين الفلسطينيين:

«هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين حزيران 1946 وحتى أيار 1948، والذين فقدوا بيوتهم ومورد رزقهم نتيجة حرب 1948.» –[11]كما ويشتمل تعريف الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين نسل أولئك الذي يشملهم التعريف بغض النظر عن مكان سكنهم. وبحسب تعريف الأونورا، فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين إزداد من 711,000 عام 1950 ليصل إلى 4.7 مليون لاجئ مسجل لدى الأونورا عام 2010.

وتشتت اللاجئون الفلسطينيون في دول العالم المختلفة وفي دول الطوق بالاضافة الى المخيمات داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وشكلوا تجمعات أطلق عليها فيما بعد المخيمات الفلسطينية، التي وفي تعريف لها حسب وكالة الغوث الدولية بأنها قطع من الأراضي خصصت لبناء معسكرات من الخيام لتجميع اللاجئين الفلسطينيين، الذين ليس لهم مأوى وليس لهم قدرة على العمل وإعالة أطفالهم وتأمين لقمة العيش لهم، وهذه البقاع من الأرض تعود ملكيتها للحكومة المضيفة أو مستأجرة من أصحابها لمدد متفق عليها بين الطرفين و طبقاً لإحصائيات الأمم المتحدة بلغ عدد الفلسطينيين الذين اجبروا على مغادرة بلادهم حتى 14 أيار 1984 ما لا يقل عن 900 ألف فلسطيني وكان عدد اللاجئين وفي الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1948 صغيراً نسبيا لكنه تضخم واتسع نتيجة لمذبحة دير ياسين في نيسان 1948 وبعد حوالي عام تم تأسيس

"وكالة غوث وتشغيل للاجئين الفلسطينيين [الاونوروا] " وتم تسجيل اللاجئين في المناطق الخمس التي تعمل فيها هذه الوكالة وهي : الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان. ومن هنا نشأت المخيمات ، كانت البيوت في البداية خياماً استعيض عنها بعد ذلك بوحدات سكنية مبنية من الاسمنت وألواح الزينكو وقد أقيمت المخيمات أو معظمها في ضواحي المدن وكأنها جزء منها وقسم المخيم الى أحياء تضم وحدات سكنية متراصة بجانب بعضها البعض ولا يفصل الساكن عن جاره سوى متر او اقل ويفصل الأحياء عن بعضها البعض شوارع ترابية توحل في الشتاء تصبح مجاري للمياه الاسنة في الصيف ولا يتعدى عدد الغرف في الوحدات السكنية غرفتين او ثلاثاً تضم الغرفة ما بين 5-7 أشخاص[31] ويسبب هذا الزحام هناك مشاكل صحية واجتماعية ويؤدي الى تحلل الأخلاق وافتقاد التنشئة. ومن الظواهر الملاحظة في المخيمات أنها تضم مجموعات سكنية من نفس القرى والمدن الفلسطينية وتعيش نمط حياتها السابقة فعلى سبيل المثال نجد مخيماً كمخيم الجلزون في رام الله يضم أحياء باسم حارة "اللدادوة" نسبة الى مدينة اللد او "الرمالوة" نسبة الى مدينة الرملة او "اللفاتوة" نسبة الى قرية لفتا الملاحظ أن الشعب الفلسطيني تعرض لأكبر عملية استئصال تمت ما بين عام 47-1948 و 1967 أي في حوالي عشرين عاماً تم خلال هذه الأعوام اقتلاع ثلاثة أرباع الفلسطينيين من بيوتهم وديارهم ووزعوا على أربعة أركان المعمورة.(جدول 4)

جدول(4) يبين توزع الفلسطينيين في جميع إنحاء العالم

المكان	الفلسطينيون كافة	النسبة المئوية	كل اللاجئين	المسجلين
فلسطين المحتلة عام 1948	953 /497	٪12		
غزة	1 /004 /498		766 /124	766 /093
الضفة	1 /596 /554		652 /855	587 /454
مجموع فلسطين	3 /556 /550	٪46	1 /418 /979	1 /353 /547
الأردن	2 /328 /308		1 /741 /796	1 /472 /580
لبنان	430 /183		408 /008	393 /024
سوري	465 /662		444 /921	382 /969
مصر	48 /784		40 /468	
مجموع البلاد المجاورة	3 /272 /935	٪42	2 /635 /193	2 /248 /574
السعودية	274 /762		274 /762	
الكويت	37 /696		34 /370	
باقي الخليج	105 /578		105 /578	
مجموع الخليج	418 /037	٪5	414 /710	
العراق وليبي	74 /284		74 /284	
بلاد عربية أخرى	5 /544		5 /544	
مجموع البلاد العربية	3 /770 /779	٪48	3 /129 /731	3 /248 /574
البلاد الأجنبية	462 /836	٪6	393 /411	
المجموع	7 /788 /185	٪100	4 /942 /121	3 /602 /121
النسبة	٪100		٪53 /5	٪46 /3

المصدر: محمد عبد الحافظ: جدلية الترانسفير والاستيطان في المشروع الصهيوني مجلة صامد الاقتصادي العدد 111 / ص 146.

أما المخيمات فقد حوت عدداً قليلاً من الفلسطينيين وأقيمت كما ذكر على ارض دول الجوار او داخل فلسطين نفسها وتوزعت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الاردن وسوريا ولبنان وكما يلي:-

1- **الاردن**

يعيش في الأردن أكثر من 42٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين، ويشكلون ما نسبته 31,4٪ من مجموع سكان المملكة الأردنية. وفيها عشرة مخيمات هي: مخيم جرش، ومخيم عمان الجديد، ومخيم ماركا، ومخيم البقعة، ومخيم سوف، ومخيم الحصن، ومخيم الطالبية، ومخيم إربد، ومخيم الزرقاء، ومخيم جبل الحسين. وتؤوي هذه المخيمات ما مجموعه 280 ألف لاجئ، بما نسبته 18٪ من مجموع الـ 1,7 مليون لاجئ فلسطيني المسجلين لدى الأنروا في الأردن وأنشئت أربعة من المخيمات في الضفة الشرقية لنهر الأردن بعد حرب عام 1948، في حين أنشئت الستة الباقية بعد حرب عام 1967، إضافة إلى ثلاثة مخيمات غير رسمية تقع في عمان والزرقاء ومادبا، وتشرف عليها الحكومة الأردنية. ويعيش سكان المخيمات الثلاثة غير الرسمية في ظروف اجتماعية واقتصادية مشابهة لباقي المخيمات التي تشرف عليها الأنروا. ويشكل مجموع هذه المخيمات الثلاث عشرة ما نسبته 65٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. وقدر عدد اللاجئين إلى الأردن عام 1948 بحوالي 100 ألف لاجئ عبروا نهر الأردن وأقاموا في مخيمات مؤقتة وفي المساجد والمدارس المنتشرة في المدن والبلدات الأردنية. وقدمت اللجنة لدولية للهلال الأحمر مساعدات طارئة للاجئين حتى أيار 1950 حينما بدأت الأنروا عملها. [32]

تجمع العدد الأكبر من اللاجئين بالقرب من مدينة الزرقاء، حيث أسس الصليب الأحمر أول مخيم هناك عام 1949، ثم أقيمت ثلاثة مخيمات أخرى بين الأعوام 1951 – 1954، اثنان منها في عمان والثالث في مدينة إربد. وعقب احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، تدفقت موجة جديدة من اللاجئين إلى الأردن سجلت الأنروا منهم 140 ألفاً، وهم

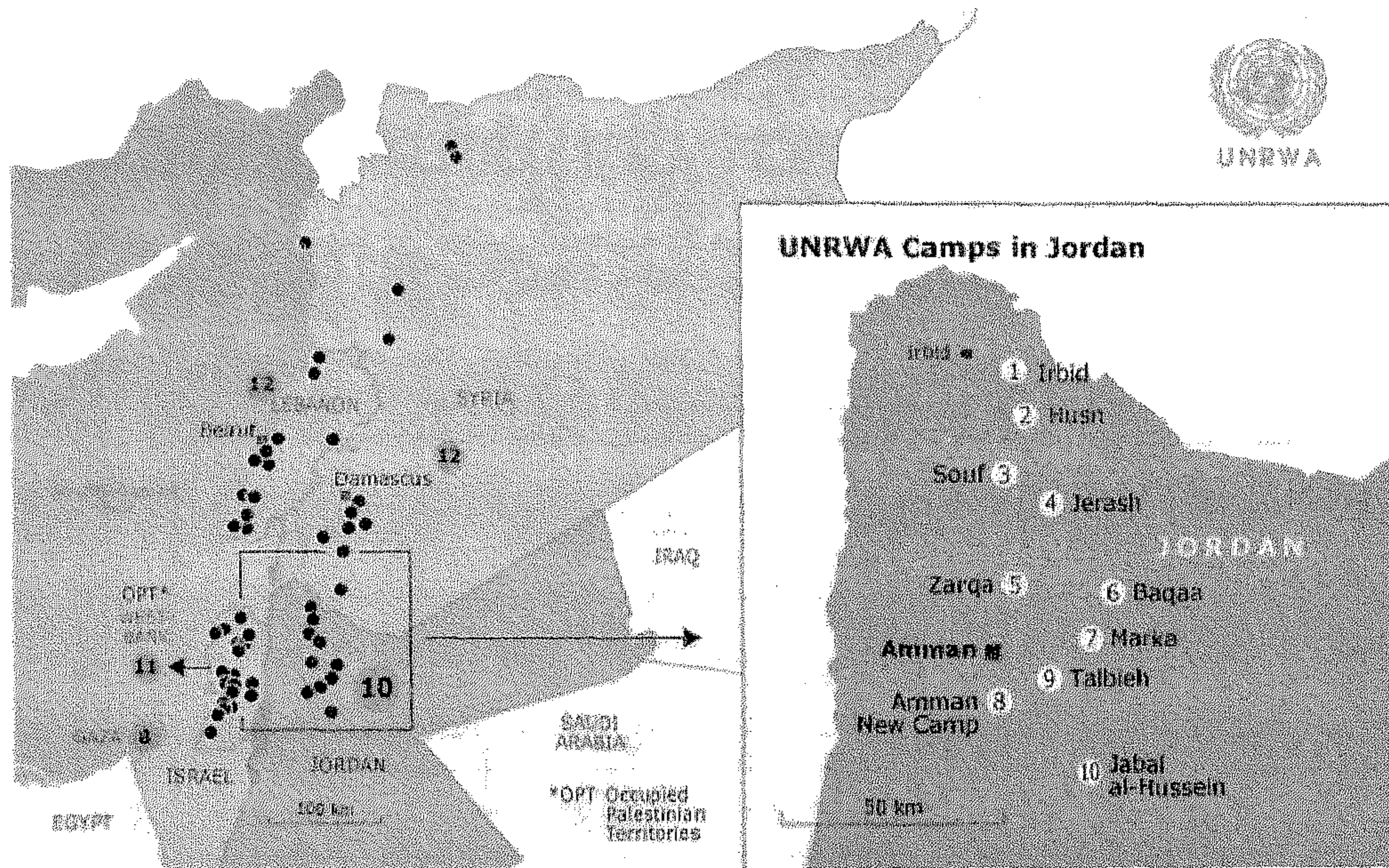
جزء من مجموع المهجرين الجدد الذين بلغ عددهم حوالي 240 ألفاً رحلوا عن الضفة الغربية وسموا بـ"النازحين". ويذكر أن الضفة الغربية في الفترة 1948 - 1967 كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية. وسكن اللاجئون الجدد في مخيمات مؤقتة تقع في وادي الأردن، ونقلوا إلى مناطق أكثر أمنا عقب احتدام الصدامات العسكرية في المنطقة. وفي بداية 1968 أنشئت ستة مخيمات مؤقتة لهؤلاء اللاجئين والنازحين، وفيما بعد استبدل بالخيام بيوت جاهزة التصنيع، ثم أقام اللاجئون بيوتا إسمنتية، وصارت المخيمات أحياء سكنية متداخلة بالمدن أو مجاورة لها، إلا أنها بقيت في مستوى أدنى، إذ يفتقر الكثير منها إلى البنى التحتية الأساسية والخدمات العامة، خصوصا تلك الواقعة في المناطق النائية

جدول (5)المخيمات الفلسطينية في الأردن

م	اسم المخيم	تاريخ الإنشاء	المنطقة	المساحة عند الإنشاء بالدونم
1	مخيم الحسين	1952	عمان	367
2	مخيم الوحدات	1955	عمان	488
3	مخيم الطالبية	1968	عمان	130
4	مخيم الزرقاء	1949	الزرقاء	180
5	مخيم ماركا (حطين)	1968	الزرقاء	917
6	مخيم اربد	1951	اربد	244
7	مخيم الحصن	1968	اربد	774
8	مخيم غزة	1968	جرش	750
9	مخيم سوف	1967	جرش	500
10	مخيم البقعة	1968	البلقاء	1400
	المجموع			5750

مصـــــدر الجـــــدول www.un.org/unrwa/arabic/index.htm الصـــــفحة الإلكترونية، أنروا / ، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنـى، ملف المخيمات ، مكتب الإعلام ، 2004 .

شكل (4) خريطة توضح توزيع المخيمات في الاردن



2- لبنان

انتقل بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان بعد نكبة عام 1948، وهم يشكلون ما نسبته 10 ٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين العام، وما نسبته 10,5٪ من مجموع سكان لبنان. ويوجد في الأراضي اللبنانية حالياً 12 مخيما فلسطينيا هي: المية مية، والبص، وبرج الشمالي، والرشيدة، وشاتيلا، ومار إلياس، وبرج البراجنة، وعين الحلوة، ونهر البارد، والبداوي، ويفل، وضبية. وكانت الأنروا تشرف على 16 مخيما رسميا، دمرت منها ثلاثة أثناء سنوات الحرب ولم تتم إعادة بنائها من جديد وهي: مخيم نبطية في جنوب لبنان، ومخيما دكوانة وجسر الباشا في بيروت. وهناك مخيم رابع

هو مخيم جرود في بعلبك تم إجلاء أهله منه ونقلهم إلى مخيم الرشيدية في منطقة صور. ويوجد إلى جانب المخيمات الرسمية المتبقية تجمعات سكنية منتشرة في عدد من المدن اللبنانية كالبقاع وبيروت وجبل لبنان وصيدا وصور. (33)ويعاني اللاجئون في لبنان من مشاكل كثيرة أهمها: ضعف البنية التحتية للمخيمات، والازدحام، والبطالة. ويوجد في لبنان النسبة الأعلى من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في فقر مدقع، والمسجلين ضمن برنامج حالات العسر الشديد (Special Hardship).كما يعاني اللاجئون في لبنان من انعدام الحقوق الاجتماعية والمدنية، وضعف خدمات وكالة الغوث في مجالات التعليم والصحة والرعاية والخدمات الاجتماعية.

جدول رقم (6)

المخيمات الفلسطينية في لبنان

الرقم	اسم المخيم	المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة عند الإنشاء بالدونم
1	مخيم صبرا وشاتيلا	بيروت	1949	37
2	مخيم برج البراجنة	بيروت	1948	104
3	مخيم مار الياس	بيروت	1952	6
4	مخيم ضبية	بيروت	1956	84
5	مخيم عين الحلوة	صيدا	1948	420
6	مخيم المية مية	صور	1955	54
7	مخيم الرشيدية	صور	1963	267
8	مخيم البص	صور	1949	80
9	مخيم البرج الشمالي	صور	1955	14
10	مخيم نهر البارد	طرابلس	1949	199
11	مخيم البدواي	طرابلس	1955	200
12	مخيم الجليل أو ويفل	البقاع	1949	44
	المجموع		-	1509

مصـــــدر الجـــــدول www.un.org/unrwa/arabic/index.htm الصـــــفحة الإلكترونية، أنروا /، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشـرق الأدنـى، ملف المخيمات ، مكتب الإعلام ، 2004

شكل(5) خريطة توضع توزيع المخيمات الفلسطينية في لبنلن



3- **سوريا**

يشـــكل اللاجئـــون في ســـوريا مـــا نســـبته 10,2٪ مـــن مجمـــوع اللاجـــئين المسجلين و2,3٪ من مجموع سـكان سـوريا، ويعـيش 25٪ مـنهم في عشـرة مخيمـات رسمية هي: النيرب، وخان الشيخ، ودرعا، وجرمانا، و سـبينة، والطـوارئ، وحمـص، وخان ذا النون، وحماة، وقبر الست. ويقيم في هذه المخيمات ما يزيد علـى 30٪ مـن مجموع اللاجئين الفلسطينيين إلى سوريا، ولا يعتبر مخيم اليرموك الذي يضم أكثـر مـن

100 ألف فلسطيني في عداد المخيمات الرسمية التابعة للأنروا على الرغم من انتشار خدماتها المختلفة فيه. وينتمي اللاجئون في سوريا إلى المناطق الشمالية في فلسطين خصوصا صفد وحيفا، ويشكلون 62٪ من إجمالي اللاجئين، أما الباقون فقدموا من يافا وطبريا وعكا ومدن أخرى. وفي عام 1967 هاجر أكثر من مائة ألف شخص من مرتفعات الجولان -بينهم لاجئون فلسطينيون- إلى أجزاء أخرى من سوريا. كما لجأ آلاف اللبنانيين إلى سوريا أثناء الحرب الأهلية التي مزقت لبنان عام 1982. وقدرت الأنروا أعداد اللاجئين المسجلين لديها عام 1995 بحوالي 334870، وارتفع هذا العدد إلى 381163 وفق إحصائياتها للعام 2000. (34)

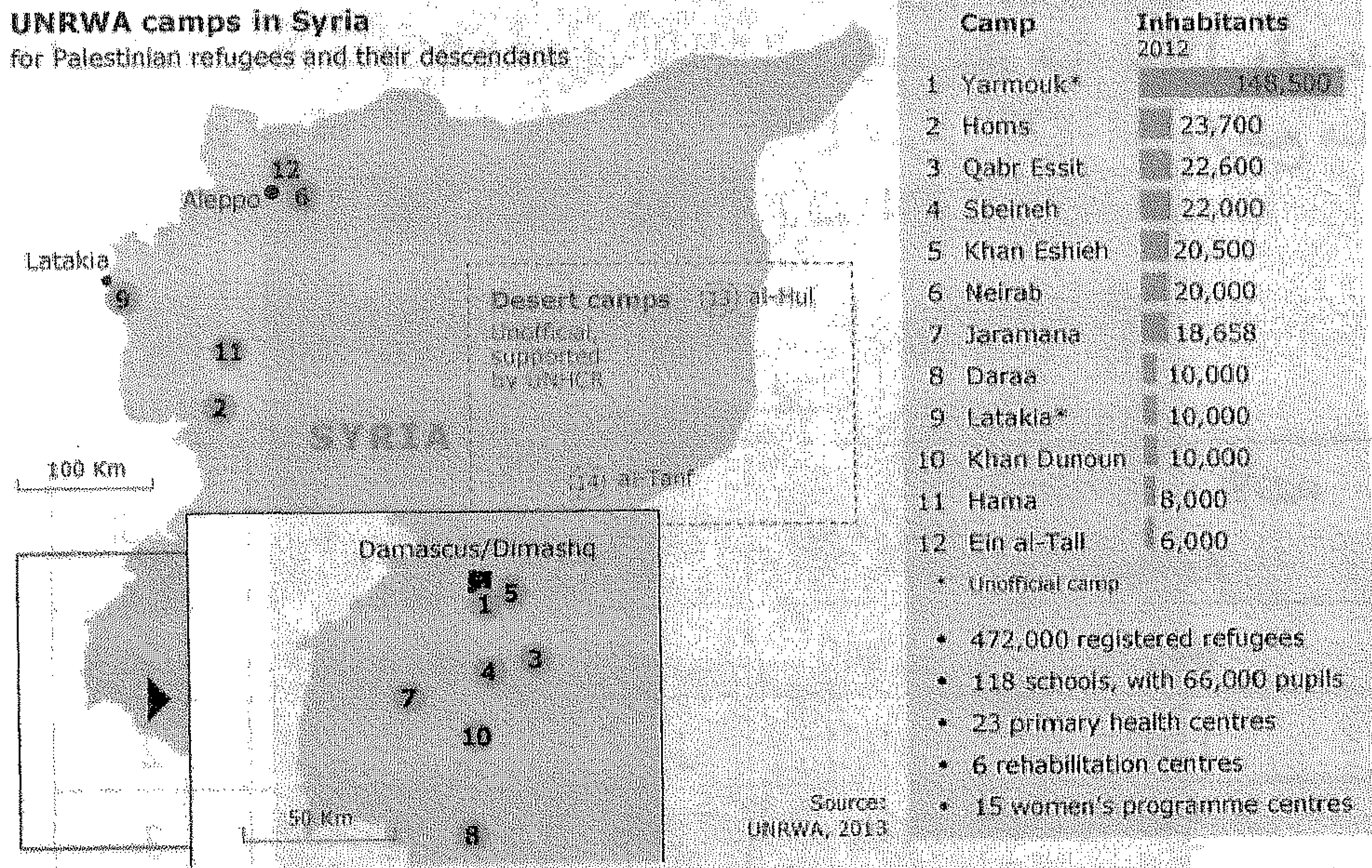
جدول رقم (7)

توزيع المخيمات الفلسطينية في سورية

الرقم	اسم المخيم	المنطقة	تاريخ الإنشاء	المساحة عند الإنشاء بالدونم
1	مخيم خان الشيخ	دمشق	1949	690
2	مخيم خان دانون	دمشق	1951	120
3	مخيم سبينة	دمشق	1948	27
4	مخيم الست زينب	دمشق	1968	23
5	مخيم جرمانا	دمشق	1948	30
6	مخيم النيرب	حلب	1950	1480
7	مخيم حمص	حمص	1949	150
8	مخيم حماة	حماة	1950	60
9	مخيم درعا رقم (1)	درعا	1948	39
10	مخيم درعا الطوارئ	درعا	1967	39
	المجموع			2658

مصدر الجدول الصفحة الإلكترونية www.un.org/unrwa/arabic/index.htm ،أنروا/، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ملف المخيمات ، مكتب الإعلام ، 2004 .

شكل (6) خريطة توضح توزيع المخيمات الفلسطينية في سوريا



	Camp	Inhabitants 2012
1	Yarmouk*	148,500
2	Homs	23,700
3	Qabr Essit	22,600
4	Sbeineh	22,000
5	Khan Eshieh	20,500
6	Neirab	20,000
7	Jaramana	18,658
8	Daraa	10,000
9	Latakia*	10,000
10	Khan Dunoun	10,000
11	Hama	8,000
12	Ein al-Tall	6,000

6- ايران

في العقود الأخيرة، شهدت إيران حركات نزوح كبيرة في الوقت ذاته. وفي حين أن نسبة هجرة العقول في إيران هي الأعلى في العالم، إلا أنها غالباً ما عرفت بكونها أكثر دولة تستقبل لاجئين في العالم .يبلغ عدد اللاجئين في إيران حوالي مليون لاجئ، وتعتبر ثاني أكبر دولة إضافة للاجئين بعد باكستان) المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منذ عام 2007). وتأوي إيران لاجئين من مختلف الجنسيات، ويقدّر أن 80٪ منهم من الأفغان و 10٪ من العراقيين .ويأتي اللاجئون الآخرون من طاجكستان والبوسنة وأذربيجان وإريتريا والصومال وبنغلادش وباكستان. وقد بلغ عدد اللاجئين حده الأقصى عام 1991، حيث كان يعيش في إيران حوالي 4 ملايين لاجئ: 3 ملايين أفغاني هاربين من الغزو السوفيتي و 1,2 مليون عراقي غادروا

العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)وأزمة الكويت (1990-1991) ومنذ الخمسينيات، بدا نزوح السكان لاسباب عديدة و على ثلاث مراحل:-

1- الموجة الأولى (1950- 1979)

بشكل رئيسي عن النكسة الإقتصادية التي تلت الحرب العالمية الثانية والتغييرات السريعة نسبياً نحو التحديث في المجتمع الإيراني، مما دفع عائلات الطبقة الوسطى على إرسال أولادهم إلى الخارج لتحصيل التعليم العالي حتى يضمنوا بذلك مكانتهم الاجتماعية وأمنهم الإقتصادي لدى عودتهم. في 1977 - 1978، بلغ عدد الإيرانيين الذين كانوا يدرسون في الخارج 100,000 تقريباً. في سبعينيات القرن الماضي، فرّ الكثيرون من معارضي نظام الشاه محمد رضا بهلوي الاستبدادي من الاعتقال (أو مما هو أسوأ من ذلك) باللجوء إلى بلدان أجنبية، بما فيها أوروبا الغربية. بعد الثورة، بقي الكثيرون في الخارج وانضمت إليهم عائلاتهم. كما شملت موجة المهاجرين الأولى أشخاصاً كانوا على علاقة وثيقة بنظام الشاه، ومن الأقليات الدينية خوفاً من الاضطهاد .(35)

2- الوجبة الثانية (1980- 1988)

التي بدأت بعد انتهاء الثورة مباشرة، فر معظم اليساريين والليبراليين من البلاد. وبعد اندلاع الحرب مع العراق عام 1980، هرب الكثير من الشباب من البلاد لتجنب الخدمة العسكرية. خلال هذه الفترة، هرب عدد من المتخصصين ذوي المستويات العلمية العالية، مما ساهم في هجرة العقول .

3- الوجبة الثالثة منذ عام 1995 تقريباً، ولا تزال مستمرة حتى اليوم؛

وتشمل مجموعتين: ذوي المستويات العلمية العالية، اختار معظمهم العيش والعمل في أوروبا وأميركا الشمالية؛ العمال المهاجرين واللاجئين الاقتصاديين، الذين غالباً ما سافروا إلى جنوب شرق آسيا والدول العربية في الخليج العربي قُدّر معدل صافي الهجرة بـ -3,28 مهاجر/ 1000 نسمة عام 2008، و -0,13 عام 2011 .

تتمثل أسباب النزوح الرئيسية بالأزمة الاقتصادية وانتهاكات حقوق الإنسان. ووفقاً للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(UNHCR) ، بلغ عدد

اللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم في إيران وخارجها، 111,684 شخصاً عام 2005. وفي هذا السياق، تأوي ألمانيا والولايات المتحدة أكبر عدد من اللاجئين الإيرانيين، حيث أن عددهم في ألمانيا يبلغ 39,904، بينما يبلغ 20,541 في الولايات المتحدة.

مع أن أعداد النازحين في تغير مستمر، إلا أن هجرة العقول لا تزال تعتبر مشكلة كبيرة. في كانون الثاني/يناير عام 2006، صرّح صندوق النقد الدولي أن إيران تحتل المرتبة الأولى من حيث هجرة العقول بين 91 دولة نامية ومتطورة. وتشير التقديرات إلى أن عدد ذوي المستويات العلمية العالية الذين يهاجرون سنوياً يتراوح ما بين 150,000 و 180,000. ووفق مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالبنك الدولي، ارتفعت التحويلات المالية السنوية للعمال الإيرانيين وتعويضات الموظفين إلى إيران من 536 مليون دولار عام 2000 إلى 1,2 مليار دولار عام 2003 .وفق التقديرات، يتراوح عدد النازحين الإيرانيين حول العالم 4-5 ملايين. ويعيش معظم الإيرانيين خارج إيران في أمريكا الشمالية وأوروبا ودول الخليج وتركيا وأستراليا والشرق الأوسط. كما تدّعي مجموعات كبيرة في الهند وباكستان الجذور الإيرانية. معظم الإيرانيين في الولايات المتحدة متمركزون في كاليفورنيا. ويقدّر مكتب الإحصاء الأمريكي لعام 2002 عدد أفراد المجتمع الإيراني الأمريكي بـ 330,000 تقريباً (من بينهم الأطفال المولودين في الولايات المتحدة من والدين إيرانيين مولودين خارج إيران)، ولكن مصادر أخرى تقدّر أعدادهم بين 691,000 و 1,2 مليون. ويعيش الكثير من الأمريكيين الإيرانيين في منطقة باتت تعرف بـ "طهرانجلس" الواقعة في الجزء الغربي من لوس أنجلس بين شارع بيكو وجامعة كاليفورنيا [36]

7- البوسنة

تمثل قضية اللاجئين والنازحين عن ديارهم، إحدى المشكلات الرئيسية التي خلفتها نزاعات منطقة البلقان، وبقيت من دون حل كامل، ما جعلها سبباً في عدم عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي وخطراً مؤثراً سلباً على استقرار دائم في المنطقة ومعاناة يشكو منها العديد من الدول الأوروبية، على رغم توقف القتال.وتعتبر البوسنة وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود وكوسوفو ومقدونيا، مراكز مشكلات

اللاجئين حالياً، سواء النازحين منها أو الوافدين إليها، ما يدل على أن الصراع العرقي لا يزال عنيفاً ويشكل عقبة من دون تمكن الذين بارحوا ديارهم قسراً من العودة إليها بسبب التهديدات التي يتعرضون لها.وتتحمل سلطات هذه المناطق المحلية والجهات الدولية التي تتولى أموراً إدارية وأمنية فيها، القسط الأوفر من المسؤولية في عدم حل مشكلة اللاجئين والنازحين، إما لتواطئها مع سكان عرق الغالبية فيها الرافضين لذلك، أو لضعف قدرتها في حماية العائدين وتوفير الأمن اللازم لهم.كما أن هيئات الاغاثة الدولية العاملة في المنطقة، والتي يتجاوز عددها 50 منظمة، اعتادت أن تقتصر مهماتها على ابقاء النازحين أحياء من خلال سد رمقهم بالخبز وبعض المواد الغذائية الضرورية واسكانهم إلى أمر غير محدود في الخيام والمباني العامة، من دون بذل جهد، سواء كانت راغبة في ذلك أم غير معنية، في ايجاد وسيلة لحل دائم لا يمكن أن يتحقق إلا بعودتهم إلى أماكنهم الأصلية.وعلى رغم عدم وجود احصاءات رسمية كاملة لعدد اللاجئين والنازحين الذين غادروا ديارهم في منطقة البلقان، بسبب الضغوط التي تعرضوا لها، وذلك لأن قسماً كبيراً من هؤلاء اللاجئين يقيم عند أقاربه أو وجد له عملاً يعتاش منه ولم يسجل لدى المنظمات الإنسانية لاجئاً، إلا أن المراقبين يتفقون على أن أقرب الأرقام المتداولة إلى الحقيقة هو حوالي مليون و800 ألف لاجئ ونازح في الوقت الحاضر، مقسمون كما يلي: أكثر من مليون من البوسنة ونصف مليون من كرواتيا و250 ألفاً من كوسوفو و22 ألفاً من صربيا والجبل الأسود و20 ألفاً من مقدونيا.وينقسم هؤلاء إلى فئتين: الأولى تلك التي غادرت مناطقها إلى بلدان أخرى وهم الذين يطلق عليهم "اللاجئون" والفئة الأخرى هم الذين انتقلوا من أماكنهم حيث كانوا أقلية عرقية أو بسبب اضطهاد شديد إلى مناطق أخرى داخل بلدهم نفسه حيث يشكل العرق الذي ينتمون إليه الغالبية السكانية، وهم "النازحون."وازاء هذا الوضع، سواء كانت المغامرة داخلية أم خارجية، فإن الأمور مهما اعطيت لها من مبررات ومسميات، لا يمكن جعلها واقعياً خارج إطار "التطهير العرقي" الذي طالما شهدته منطقة البلدان في عهود متعاقبة، وانه حالياً امتداد لتلك الممارسات غير الإنسانية التي سعت إلى جعل المناطق وحتى الدول مقتصرة على عرق واحد، والتي

نجحت حيناً وأخفقت حيناً آخر، لكنها في كل الأحوال كانت من أسباب النزاعات والحروب والحوادث الدامية[37].

في البوسنة توافر الأمل في عودة اللاجئين والنازحين البوسنيين، من الأعراق كافة، إلى ديارهم مع إعلان "اتفاق دايتون" الذي ابرم في ولاية اوهايو الأميركية برعاية الرئيس السابق بيل كلينتون وكبار مسؤولي إدارته أواخر 1995، وتم بموجبه وقف الحرب وتقسيم البوسنة - الهرسك إلى كيانين: الاتحاد الفيديرالي البوسني المسلم - الكرواتي 51 في المئة من الأراضي البوسنية والجمهورية الصربية كيان صرب البوسنة 49 في المئة من الأراضي، ورافق ذلك نشر قوات عسكرية دولية بقيادة حلف شمال الأطلسي إذ نص الاتفاق في صدارة بنوده على سرعة عودة النازحين واللاجئين كافة إلى أماكنهم الأصلية التي اضطروا لمغادرتها بسبب ظروف الحرب، باعتبار أن هذه العودة تمثل قضية إنسانية ملحة وسبيلاً لتجاوز إحدى مشكلات الصراع العرقي الرئيسية، وفاتحة عهد جديد من السلام والاستقرار والامان.لكن الذي حصل خلال الشهور الستة التي أعقبت وقف القتال، أن عدد الذين تركوا ديارهم ازداد بشكل كبير، فقد كان عدد الصرب من سكان المحيط الداخلي لمدينة ساراييفو 184 ألف شخص، بحسب الاحصاء الرسمي لعام 1991، يتوزعون على بلديات العاصمة الست: ساراييفو الجديدة، فوغوشتشا، اليجا، نوفي غرا، سينتر، المدينة القديمة، لم يبق منهم حالياً سوى حوالي أربعة آلاف صربي.وحدثت هجرة، سواء صربية أيضاً أو مسلمة أو كرواتية، من أماكن بوسنية أخرى في الوقت نفسه، إذ أن تقسيم الجمهورية إلى كيانين عرقيين، وسيطرة العرقين البوشناقي المسلم والكرواتي على أماكن منعزلة عن بعضها، أدى إلى أن تصبح البوسنة مجزأة إلى ثلاث مناطق عرقية متنازعة، أفرزتها الحرب، ما جعل السكان يتركون أماكنهم حين غدت خاضعة لعرق ليسوا منه، خشية تعرضهم للانتقام باعتبارهم أقلية سكانية شاركت في الحرب ضد العرق الذي أضحى مسيطراً، وما نتج عن تلك المشاركة، حتى لو كانت اضطرارية، من قتل وعداوة وثارات ويبدو أن الأحزاب ذات النزعات القومية التي خاضت الحرب بين 1992

و1995 وهي "العمل الديموقراطي - الإسلامي" بزعامة علي عزت بيغوفيتش، و"الديموقراطي الصربي" الذي استمر ولاؤه لقائده رودوفان كاراجيتش، و"الاتحاد الديموقراطي الكرواتي" الذي يضم غلاة المتشددين الكروات، شجعت هذا الفرز والتجميع العرقي، لأنه يلائم مصالحها القائمة على "التعصب"، كما أن قوات حلف شمال الأطلسي التي انتشرت في البوسنة بعد توقيع "اتفاق دايتون"، تساهلت مع هذا النزوح الجماعي لأنها اعتبرته تسهيلاً لمهمتها الأمنية نتيجة تخفيفه الاحتكاكات والتوترات العرقية، وكانت "الوسط" رصدت في آذار مارس 1996 جنوداً أطلسيين يحرسون قوافل النازحين حتى مغادرتها حدود الكيان الذي لا تنتمي إلى عرقه.وإلى ذلك، قال رئيس لجنة هلسنكي لحقوق الإنسان في البوسنة سرجان ديزداريفيتش، خلال مؤتمر صحافي في سارايفو في كانون الأول ديسمبر الماضي، إن الصلاحيات الواسعة التي أعطاها "اتفاق دايتون" بعد إبرامه للأحزاب القومية، باعتبارها الموقعة عليه والملتزمة به، وفرّت لها المجال لوضع العراقيل أمام عودة اللاجئين إلى ديارهم وتزايد صعوبة حل هذه المشكلة الإنسانية مع استمرار بقاء الحال على وضعها المأسوي وبحسب المحصلة التي كانت متداولة في النصف الأول من عام 1996، فإن حوالي مليوني بوسني أي نصف المجموع الكلي لسكان البوسنة البالغ بموجب احصاء 1991 الرسمي أربعة ملايين و355 ألف نسمة كانوا خارج مناطق ديارهم، أما نازحون إلى أماكن أخرى داخل البوسنة أو مهاجرون خارجها.ويشكل المسلمون القسم الأكبر من هؤلاء التاركين مناطقهم ويليهم الصرب ثم الكروات، كما أن معاناة المسلمين منهم كانت الأشد قساوة، لأنهم لا توجد لهم دولة أم قريبة توفر الرعاية لهم، كما هي صربيا بالنسبة للصرب المجاورة شرقاً للبوسنة، وكرواتيا بالنسبة للكروات المحاذية للبوسنة شمالاً وغرباً وجنوباً،[38] ولهذا فإنه كان أمام المسلمين أحد أمرين: إما الانضمام إلى القطاع الضيق وسط البوسنة الذي كان يدافع المسلمون عنه، والذي كان نفسه في وضع صعب حيث تحيط به من جميع الجهات أراض يسيطر الصرب والكروات عليها، وأصبح مسرحاً رئيسياً لعمليات عسكرية وقصف صربي وكرواتي

متواصل، إضافة إلى شحة المواد الغذائية والأساسية فيه التي كان وجودها مقتصراً على ما تجود به مساعدات المنظمات الإنسانية الدولية، أما القسم الآخر من النازحين المسلمين فقد فرّ إلى خارج البوسنة وتشرد في دول كثيرة قريبة وبعيدة.وتفاقمت مشكلة نزوح المسلمين خلال العامين الأولين للحرب، إذ أنه في عامها الأول بدأت في نيسان/ ابريل 1992 استخدم الصرب تحركات عسكرية سريعة لافراغ مناطق كاملة في شرق البوسنة وشمالها من المسلمين الذين كانوا يشكلون الغالبية السكانية في معظمها، منها بلديات فيشيغراد وبراتوناتس وروغاتيتسا وزفورنيك وفلاسينيتسا أكثر من 60 في المئة وفوتشا وتشاينيتشي وبرتشكو حوالي 50 في المئة ورودو وسوكولاتس وخان بيساك واوغلوفيك وبيلينا وموردريتشا أكثر من 30 في المئة.كما أن الكروات في عام 1993 ارغموا السكان المسلمين على مغادرة بلديات تشابلينا وبروزور وليفنو وتوميسلاف غراد وليوبوشكي وفيتز وكيسيلياك واوجاك واوراشيا التي كانت نسبة السكان المسلمين فيها بين 15 و40 في المئةووفقاً لاحصائية نشرتها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في كانون الأول ديسمبر الماضي، فإن نحو 800 ألف بوسني عادوا إلى منازلهم، وهذا يعني أن حوالي مليون و200 ألف بوسني، غالبيتهم من المسلمين حسب التقديرات أكثر من 850 ألفاً لم يستطيعوا استعادة منازلهم وممتلكاتهم، على رغم مرور 6 سنوات على وقف الحرب عند إعلان احصائية مفوضية اللاجئينوترجح منظمات الاغاثة الدولية، عدم عودة غالبية من بقوا من اللاجئين المسلمين إلى بيوتهم لأسباب عدة، بعضها مرتبط بتجاهل تطبيق بنود اتفاق دايتون وأخرى نتيجة الأوضاع الاقتصادية والأمنية الصعبة في البوسنة.ويرى المراقبون أن الجهات الدولية المشرفة على إدارة البوسنة عملياً، تخشى تنظيم احصاء سكاني، لأنه سيأتي بكثير من التغيير الديموغرافي الذي قد يثير ضجة بسبب التناقضات التي سيكشفها والمخالفة لاحصاء 1991، حيث كانت النسبة السكانية فيه: مسلمون 45، صرب 33، كروات 18 وأعراق أخرى 4.ويرجح أن تكون نسبة الكروات، في احصاء مقبل، باقية على ما كانت عليه عام 1991 [39]، في حين ستقل نسبة المسلمين وتزداد

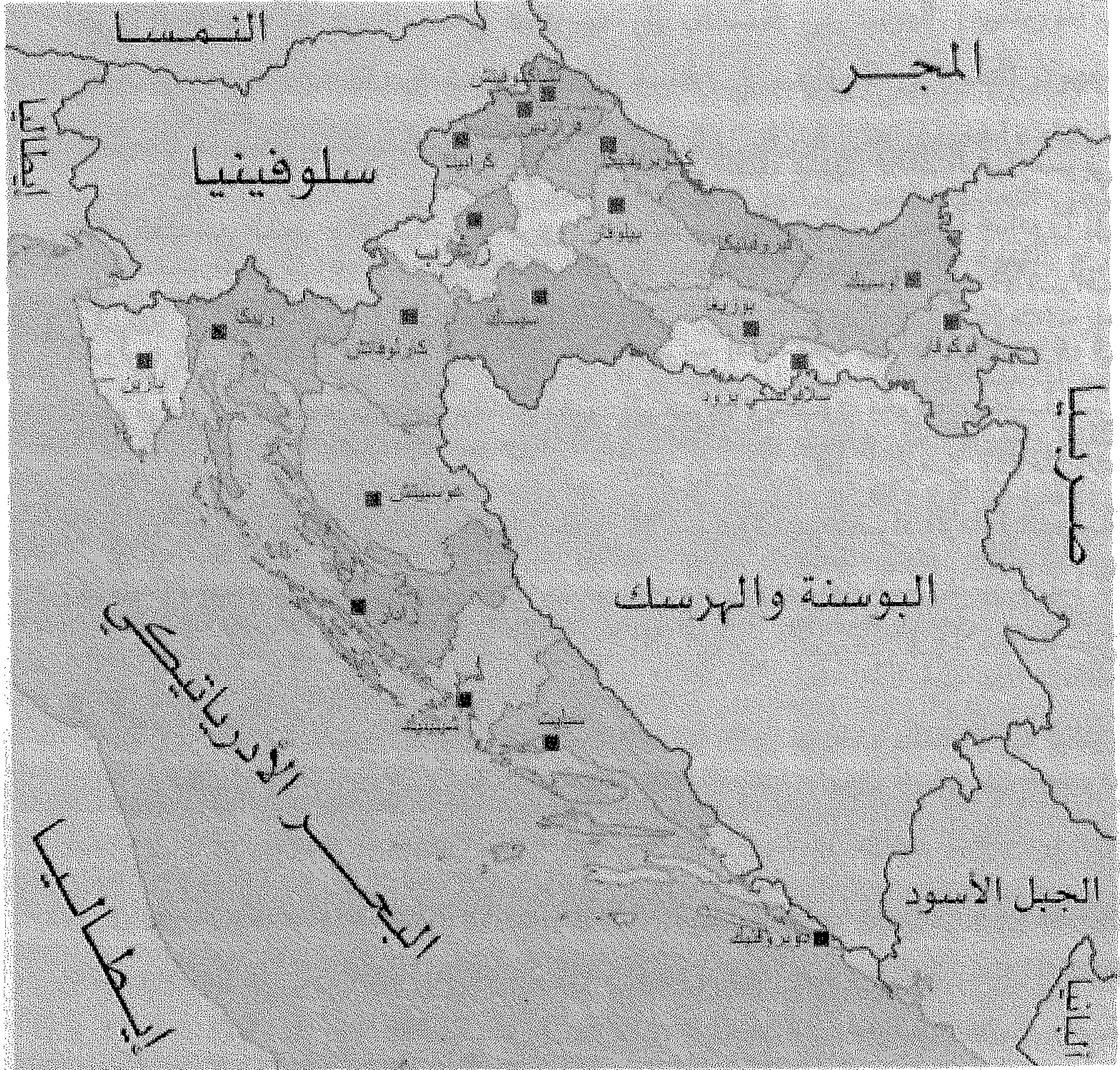
نسبة الصرب بشكل كبير.أما سبب قلة نسبة المسلمين فتعود إلى أن غالبية الذين غادروا البوسنة، بصورة شبه نهائية، ويقدر عددهم بحوالي 250 ألف بوسني، هم من المسلمين الذين حصلوا على اقامات دائمة وفرص عمل في الدول الأوروبية، في حين انتقل الكثير منهم إلى كندا والولايات المتحدة واستراليا، نتيجة التسهيلات التي قدمتها هذه الدول لهم، والتي وصفتها هيئات المسلمين البوسنية بأنها "عززت عملية تخفيض نفوذ السكان المسلمين، في مقابل تعزيز نفوذ الصرب والكروات، بسبب الامتيازات التي منحها الوجود الدولي لهم."ويعود سبب زيادة عدد الصرب إلى أمرين: الأول، ان اللاجئين منهم أقاموا في صربيا حيث عادوا إلى كيان صرب البوسنة حال وقف القتال من دون أن يحدث تشتيت لهم في دول أخرى، كما أن نحو 400 ألف نازح صربي من كرواتيا انتقلوا إلى شمال البوسنة وغربها، وأقاموا في بيوت المسلمين واستولوا على ممتلكاتهم، حيث أن اتفاق دايتون" سمح لهم بالعيش في البوسنة أسوة بسكانها الاصليين.

8- كرواتيا

كانت نسبة الصرب في كرواتيا، بحسب الاحصاء الرسمي لعام 1986 تبلغ 12 في المئة، ولما كان عدد سكان كرواتيا في الاحصاء نفسه يبلغ 4 ملايين و667 ألف نسمة، فهذا يعني أن عدد الصرب كان 560 ألف شخص، يتجمعون في ثلاث مناطق رئيسية في جمهورية كرواتيا: شمالها الغربي كرايينا وشمالها سيساك وشرقها سلافونياوشكل الصرب حركة انفصالية في مناطق تجمعاتهم، استمرت منذ إعلان استقلال كرواتيا أواخر عام 1991 وحتى آب 1995 حيث شنت القوات الكرواتية هجوماً شاملاً، بدعم من الولايات المتحدة والحلف الأطلسي، واتفاق بين الرئيسين في حينه: الكرواتي الراحل فرانيو توجمان والصربي سلوبودان ميلوشيفيتش، أسفر عن هزيمة حركتهم ونزوح غالبيتهم إلى البوسنة ولجوء عدد قليل منهم إلى صربيا، في حين بقي نحو 60 ألف صربي في شرق كرواتيا.ويبدو وجود تواطؤ دولي في عدم عودتهم

إلى ديارهم، حيث لم تمارس الدول الغربية أي ضغط على كرواتيا من أجل ذلك، ويرجح المراقبون أن الموقف الغربي ناتج عن الرغبة ببقاء هؤلاء الصرب في البوسنة من أجل التخفيف من النفوذ الإسلامي فيها "وذلك خشية أن يتطور هذا الوجود، ولو ظل كبيراً، إلى قيام دولة إسلامية وسط أوروبا."وفي الوقت نفسه، فإن الرئيس الصربي السابق ميلوشيفيتش، فضل تجميع الصرب في البوسنة، حيث لهم وجود قوي في إدارة الدولة، بدل بقائهم أقلية هامشية في كرواتيا مرهقة لصربيا.ويرجح بقاء هؤلاء الصرب "كابوساً على البوسنة، برضا الدول الغربية، وقطع علاقاتهم مع أماكنهم في كرواتيا، من خلال صرف الحكومة الكرواتية تعويض لهم عن أملاكهم.ولازال النازحين الصرب الكروات في البوسنة وتحول نزوحهم من مطول الى استيطان دائم وقد اثر نزوح السكان من كرواتيا على معدلات النمو السنوي للسكان ويعتقد علماء الديموغرافيا انخفاض اعداد السكان في كرواتيا خلال العقد الماضي يعود اندلاع حرب الاستقلال الكرواتية ففي خلال الحرب شُردت قطاعات كبيرة من السكان مع زيادة الهجرة. في عام 1991، في المناطق ذات الأغلبية الصربية، أكثر من 400,000 من الكروات والعرقيات الأخرى من غير الصرب هجّروا بإزالة منازلهم من قبل القوات الصربية الكرواتية أو فروا من العنف. وفي عام 1995، خلال الأيام الأخيرة من الحرب، أكثر من 120,000 وهرب حوالي 200,000 صربي من البلاد قبل وصول القوات الكرواتية أثناء عملية العاصفة en) وخلال العقد الذي تلا نهاية الحرب، عاد من اللاجئين الصرب حوالي 117,000 من 300,000 نزحوا من كرواتيا خلال فترة الحرب. معظم الصرب المتبقين في كرواتيا يعيشون في المناطق المحتلة في حرب الاستقلال الكرواتية. بعض الصرب استقروا في المناطق التي سكنوها سابقاً قبل الحرب، في حين أن بعض المستوطنات الصربية السابقة بكرواتيا تمت تسويتها بالأرض من قبل اللاجئين الكروات من البوسنة والهرسك، ومعظمهم من جمهورية صرب البوسنة.[(40)]

شكل (7) خريطة كرواتيا



9- **مقدونيا**

بلغ عدد النازحين في مقدونيا حسب بيانات مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة حوالي 17 ألف شخص، منهم 10 آلاف من العرق المقدوني السلافي و7 آلاف ألباني.وبحسب المعلومات المتوافرة لدى مفوضية اللاجئين ، فإنه نزح في أوج أيام الحرب التي قامت في مقدونيا العام الماضي حوالي 67 ألف شخص، توزعوا بين الأعراق المقدونية والألبانية والصربية والغجرية والتركية، حيث ذهب 38 ألفاً منهم

إلى كوسوفو و4 آلاف إلى جنوب صربيا، بينما انتقل 25 ألف شخص إلى مناطق أخرى في مقدونيا[41].

10- كوسوفو

يبلغ عدد النازحين من كوسوفو حوالي 250 ألفاً، بينهم 200 ألف صربي و20 ألف من الغجر والأقليات الأخرى و30 ألفاً من الألبان الذين كانوا غادروا إلى دول أوروبية والولايات المتحدة وكندا واستراليا، قبل وضع الاقليم تحت الاشراف الدولي، وآثروا البقاء هناك.وغالبية النازحين الصرب إما انتقلوا إلى أماكن أخرى في كوسوفو حيث التجمعات الصربية، أو ذهبوا إلى صربيا ويتلقون معونة منتظمة من منظمات الاغاثة الدولية.في حين أن نازحي الغجر ويسمون محلياً رومي والأقليات الأخرى، انتقلوا إما إلى مقدونيا أو إلى الجبل الأسود.وتتهم بلغراد الإدارة الدولية لكوسوفو، بعدم الرغبة في عودة النازحين من غير الألبان إلى ديارهم، وذلك لأنها لا تبذل الجهد المطلوب لمنع "العصابات الإرهابية الألبانية" من التعرض لهؤلاء النازحين الراغبين بالعودة.

وتمكنت المنظمات الدولية من إعادة نحو نصف مليون ألباني في غضون أسبوعين، كانوا غادروا كوسوفو أثناء الغارات الجوية التي شنها الحلف الأطلسي، عام

ويعتبر الصرب، أن عدم حل مشكلة اللاجئين يمثل عقبة رئيسية أمام تسوية دائمة ومقبولة من كل الأطراف لقضية كوسوفو، ويتهم الصرب الولايات المتحدة بممارسة ضغوط على الأمم المتحدة والمسؤولين الدوليين في محاولة "لتحقيق رغبة الألبان ببقاء اقليم كوسوفو نظيفاً مقتصراً على عرقهم."[42]

11- موريتانيا

ينقسم المجتمع الموريتاني عرقيا إلى مجموعتين؛ عرب وزنوج. وتنقسم المجموعة العربية إلى عرب بيض (البيضان) وعرب سمر (الحراطين)، وتضمّ المجموعة الزنجية ثلاثة مكونات هي؛ البولار والسونيكي والولف.وشهدت أواخر ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي أحداثا بدأت عادية، ولكنها سرعان ما تطورت بشكل لافت إلى »فتنة عرقية«، قتل خلالها الكثير من الموريتانيين من بين العرب والزنوج وهُجّر

عشرات الآلاف من الزنوج الموريتانيين إلى السنغال ومالي، كما هُجّرت أعداد مشابهة من الموريتانيين العرب من السّنغال إلى موريتانيا. يزعم السود في موريتانيا انهم يواجهون التمييز في التوظيف في الخدمة المدنية، وإقامة العدالة أمام المحاكم العادية والدينية، والحصول على قروض وتسهيلات من البنوك والشركات المملوكة للدولة، وفرص التعليم والتدريب المهني. قامت الجماعات المسلحة مثل FLAM المنفي الآن خارج التمرد على مستوى منخفض في الجزء الجنوبي من موريتانيا بسبب هذه الممارسات التمييزية المستمرة و تبين بيانات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان النازحون الموريتانيون السود الذين طُردوا خلال عمليات التطهير والتقتيل العرقي التي وقعت بين 1989 و1991.بسبب اعمال العنف جنوب البلاد بين الاقلية الزنجية والقبائل العربية ينتشرون في مناطق مختلفة من السنغال ومالي وان نحو 24 ألف منهم يقطنون مناطق مختلفة في السنغال و يريدون العودة إلى موريتانيا.[43] كما يرغب نحو 14 الف من اللاجئين الموريتانيين العودة من مالي. وأطلقت المفوضية نداءا لجمع 7 ملايين دولار لتمويل عملية توطين 38 ألفاً لاجئا موريتانيا من السنغال ومالي، وقد استطاعت المفوظية العليا لشؤون اللاجئين توطين نحو 7000 لاجئا في مناطق مختلفة على ضفاف نهر السنغال جنوب موريتانيا. وعاد ما يقرب من 25,000 لاجئ موريتاني- من الذين اتخذوا من السنغال ملجأ لهم على مدار عقدين من الزمان بعد فرارهم من العنف في عام 1989- إلى وطنهم منذ عام 2008. ولكن على الرغم من الجهود المكثفة لإعادة توطينهم في قراهم الأصلية، يفتقر العديد منهم إلى أوراق الهوية وفرص الحصول على مزارعهم القديمة .وكان عشرات الآلاف من الموريتانيين السود قد فروا من عمليات القتل العرقي التي نفذتها قوات الأمن في أوائل تسعينيات القرن الماضي. وقد فر البعض إلى مالي ولكن غالبيتهم فر إلى السنغال .وقد عاد عام 2008 ما يقارب ال 73 أسرة كانت تسكن قرية كانت تسمى "ويلينجارا" وتعني بلغتهم المحلية "مكان جميل للزيارة ."وتبعد مسافة ستة كيلومترات من روسو في جنوب موريتانيا بالقرب من الحدود السنغالية.قبل ان تنزح بالكامل الى السنغال ثم تعود عاد في عام 2008 حينما بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعادة اللاجئين إلى موطنهم.وتجد ان اسم قريتهم فد تغير

الى بي كيه 6 وتعتبر قرى النزوح في موريتانيا قرى مجزأة الى اقسام تتكون من غرف غير مكتملة البناء من طابوق احمر و منتشرة حول سوق بسيط يحوي عدد قليل من المحال وتكمن مشكلة النازحين العائدين في موريتانيا في أنهم لا يستطيعون الحصول على الأراضي التي كانوا يزرعونها في السابق حيث تم بيعها الى اشخاص اخرين ، كما أن العديد منهم لا يستطيع الحصول على أوراق الهوية المطلوبة لتقديم مطالبهم بصورة رسمية كما أن أحد المشكلات هي أن الأرض لم تكن تنتمي إلى أهالي القرية في المقام الأول. ففي الثمانينيات، كانت معظم الأراضي الزراعية مملوكة للدولة. وبعد مغادرة أهالي القرية تم إعادة توزيع الأراضي بين أهالي القرية الآخرين بشكل رئيسي من قبل قيادات القرية ومنذ ذلك الحين، تطورت حقوق ملكية الأراضي الخاصة في موريتانيا، وبدأ رجال الأعمال والمسؤولون في شراء الأراضي (يعيش العديد منهم في نواكشوط أو المدن الأخرى ويقومون بإدارتها عن بُعد). وقال كين أن 'الكثير من الاتفاقيات التي تمت كانت غامضة جداً. فنحن غير معتادين على الملكية الفردية للأراضي هنا .'وفي محاولة للتخفيف من حدة التوترات، حاولت الحكومة والهيئة الوطنية لدعم وإعادة توطين اللاجئين في بعض الحالات التوصل لاتفاق مع السكان المحليين لإعادة جزء من الأراضي إلى العائدين. لكن الهيئة الوطنية لدعم وإعادة توطين اللاجئين ليس لديها حق قانوني في التدخل في قضايا حقوق الأراضي- وكذلك الحال بالنسبة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ولكن تلك هي وظيفة وزارة الداخلية ومكتب الشؤون المدنية المسؤول عن تسجيل الأحوال الشخصية للناس، طبقاً لما ذكرته الحكومة.والعائدون الذين كان قد تم تسجيلهم كلاجئين عن طريق مفوضية الأمم المتحدة للاجئين تم أيضاً تسجيلهم على الجانب الموريتاني من قبل السلطات المدنية التي أعطتهم استمارة العودة الطوعية إلى الوطن وسمحت لهم بالتنقل بحرية. وقد تم التوصل إلى اتفاق مع الإدارة المدنية يتم بمقتضاه الاكتفاء بتلك الاستمارتين للحصول على بطاقة هوية .وينص اتفاق إعادة اللاجئين إلى موطنهم الذي وقعته ثلاثة أطراف هي السنغال وموريتانيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضرورة حصول الموريتانيين العائدين إلى وطنهم على وثائق الجنسية خلال ثلاثة أشهر من عودتهم[44]

ثانيا :النزوح الداخلي

وهي من اهم الحركات المكانية للسكان تعرف على انها تغير دائم لمكان الاقامة من بيئة الى اخرى يقصد الاستقرار في بيئة جديدة او انها تغير في محل الميلاد ومكان الاقامة الاعتيادية من منطقة سجل مدني الى منطقة سجل مدني اخر وتحدث بصورة خاصة نتيجة مظاهر العنف والاضطهاد الطائفي في بلدان ذات التنوع الاثني والعرقي والديني ويشكل النزوح الداخلي واحدا من اقسى التحديات الانسانية اليوم، فأثره الذي يصعب قياسه لا يقتصر على مئات الالاف من النازحين داخليا فحسب، بل وايضا يتعدى ذلك ليشمل الاسر والمجتمعات المحلية المضيفة.وتلبية احتياجاتهم من الحماية والمساعدة، التي كثيرا ما تتم في غيبة أي سلطات وطنية تنهض بمسؤوليتها في هذا الصدد، تتطلب جهدا هائلا ومنسقا من جانب الحكومة بالشراكة مع المنظمات الانسانية ومنظمات الامم المتحدة . وما من شك في ان درجة استضعاف المدنيين كثيرا ما تتفاقم عند النزوح، فهم سيحرمون بالتاكيد وبشكل مؤلم من بيئة معيشتهم العادية من حيث الامن والمأوى ومصدر الغذاء والمياه وسبل الرزق والمنظومة الاجتماعية التي أعتادوا عليها في مناطقهم الاصلية. ويعوق هذا الحرمان بشدة قدرة النازحين على تلبية احتياجات معينة اساسية للحياة . النزوح الداخلي له بلا شك أثر مختلف على الرجال والنساء والاطفال تبعا لاختلاف ادوارهم الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن الاسباب التي ادت الى نزوحهم. وعادة ما تكون النساء والاطفال هم الاشد تضررا، فقد تزداد النساء ضعفا بوجه خاص نتيجة لعومل مثل فقدان العائل الاساسي للاسرة وقلة فرص كسب العيش مقارنة بالرجل. ولكن لا ينبغي ابدا التقليل من قدرتهن على الاسهام كثيرا اجتماعيا واقتصاديا او نهوضهن بدور بارز في عمليات العودة أو اعادة التوطين .ولا بد من النظر عند تحديد احتياجات النازحين داخليا والاستجابة لها الى كامل السياق الذي حصل فيه النزوح وكذلك الى كافة المتضررين من هذا السياق فهناك من فروا من منازلهم وهناك من لم يستطع الفرار. فالمطلوب هو العمل على تلبية احتياجات المتضررين كافة بطريقة تتسم بالمرونة وامكانية التطويع تبعا للظروف المحيطة بالنزوح الداخلي. وبغض النظر عن وجهة نظر المرء والسياسة ازاء النازحين داخليا، فان هناك حقيقة لا يمكن انكارها، ألا وهي حجم تلك المشكلة وتعقيداتها. وما يزيد

الامر تعقيدا ويعتبر النزوح والتشرد الداخلي من أقسى انواع التشرد لان النازحون لايتمتعون بالمعايير الدنيا الاساسية للمعاملة التي يتمتع بها اللاجئون في المخيمات ويفتقد النزوح الداخلي في العادة الحقوق الاساسية التي يتمتع بها اللاجئون في المخيمات ، كا لحق في الغذاء والحق في المأوى والظروف المعيشية الملائمة ، الحق في الرعاية الصحية الحق في الحياة والسلامة الشخصية ،بالاضافة الى غياب برامج المساعدة وذلك لعدم امكانية وجودهم في مكان ديمغرافي محدد وصعوبات خاصة في جمع معلومات خاصة في جمع معلومات موثوقة عنهم..من حيث الجوهر يكون اللاجئ أو المسترد داخليا قد عانى بالفعل من سلسلة من انتهاكات حقوق الانسان واجبار شخص على مغادرة وطنه ينطوي في حالات كثيرة لانتهاكات لحقوق معينة، مثل حق المساعدة لحقوق معينة ، مثل حق الشخص في الامن على نفسه وحرية اختيار محل اقامته .المساعدة الغير منهجية ...الاعداد والصعوبات منذ أوائل عقد التسعينيات، أخذ مصطلح "النازحين داخليا، أو المهجرين في الداخل" يتبوأ مكانة بارزة في أوساط المحافل الدولية المعنية بقضايا اللجوء والهجرة القسرية وتقديم المساعدات الإنسانية. ورغم ان ظاهرة التهجير الداخلي ليست بالجديدة، إلا أن هذا العقد من الزمن، وما حمله من تطورات سياسية وأمنية كتفكك الاتحاد السوفييتي، واشتعال جملة من الحروب الأهلية، وخصوصا في أوروبا، واهتمام مباشر قامت عليه حكومات دول الشمال وخصوصا الإسكندنافية في هذا المجال، قد قاد الى طرح هذه القضية على جدول الأعمال الدولي. لم تكن الاعتبارات السياسية والإنسانية وحدها هي سيدة الموقف، فقد ساهم خبراء القانون والوكالات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية الى إضافة المزيد من المفردات القانونية الى قاموس اللجوء والهجرة ومنها القسرية، كـ طالبي اللجوء"، والمهاجر غير الشرعي، وهو ما قاد في المحصلة الى الخروج من ثنائية "اللاجئ مقابل المهاجر."لقد أدى بروز ملف التهجير الداخلي الى طرح العديد من الأسئلة والتحديات التي تواجه هذه الفئة بعينها، وخصوصا فيما يتعلق بتلقي الحماية والمساعدة وما هو الدور الذي يلعبه المجتمع الدولي للاستجابة لهذه القضية، وضمن أية صيغة تكون كفيلة بضمان توفير الحماية والمساعدة وسط التأكيد على مبدأ السيادة الوطنية للدولة، والتي هي في الغالب، غير قادرة أو غير معنية في حل مشكلتهم في الحد الأدنى، والسبب الرئيس في

تهجيرهم في الحد الأقصى، ومن هي الجهة الدولية المفوضة بتقديم مثل هذه المساعدة والحماية وبحق، فقد اعتبرت المبادئ التوجيهية للتشريد الداخلي للعام 1998، وثيقة هامة من حيث إبراز الحقوق المستحقة بموجب القانون الدولي للمهجرين في الداخل وتوصيفهم. وهي عبارة عن تجميع مجموعة من القوانين والحقوق الواردة أصلا ضمن نصوص القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدوليين. في ذات الوقت، فعلينا ألا نحمل المبادئ التوجيهية فوق طاقتها، فهي تظل محدودة جدا، إذا ما قورنت بنظام اللجوء الوارد أساسا في معاهدة اللاجئين للعام 1951، كما تظل غير ملزمة قانونا، إضافة الى عدم تحديدها لأدوار الوكالات المختلفة بشأن المهجرين في الداخل، وخصوصا، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، التي ساهمت مع المنظمات الإنسانية الأخرى في صياغة الأسلوب التعاوني والتنسيقي بين الوكالات تجاه المهجرين في الداخل. مع ذلك، فهنالك قسط كبير من الغموض تجاه عمل ودور المفوضية تجاه المهجرين في الداخل، وهو ما يقودنا الى أن على المفوضية أن تضع سياسة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالمهجرين في الداخل.عموما، تلعب الحدود الدولية المعترف بها ركنا أساسيا في الفصل بين اللاجئ والمهجر في الداخل كنتيجة حدوث هجرة قسرية. وبدون التطرق الى مجمل التعريفات والتوصيفات المختلفة لكلا الحقلين، فإن الحدود الدولية المعترف بها تأخذ أهمية قانونية صرفة فيما يتعلق بتعريف اللجوء، وما يترتب على ذلك من توفير نظم حماية ومساعدة دوليتين. ولكن، وبخلاف خبراء القانون والوكالات المعنية، يظل أمر هذه الحدود أقل تأثيرا ووقعا لدى علماء السوسيولوجيا والانثروبولوجيا الذين يعتبرون أن مبدأ النزوح عن الديار هو واحد ويقود بالضرورة الى اللجوء، بغض النظر عن التصنيفات القانونية، المرهونة بالخشية من الاضطهاد المبرر وعبور الحدود الدولية المعترف بها أو مكان اللجوء. وفي كلا وجهتي النظر (القانونية والاجتماعية)، فإن فئة المهجرين في الداخل تصبح أكثر فهما ووضوحا حينما تكون مرتبطة بمسببات النزوح، ان النزوح الداخلي يرجع إلى سببين رئيسين، كلاهما ناجم عن انعدام الأمن.:-

1. يفر الأشخاص من منازلهم بسبب ما تتعرض له حياتهم من تهديدات مباشرة، من قبيل النزاعات المسلحة أو العنف أو التمييز أو التخويف.

واختيار النزوح عن المنزل العائلي هو قرار مؤلم تكتنفه هالة من الشك حول ما يخبئه المستقبل. ولا يتخذ مثل هذا القرار ببساطة. فهو يعرض الأشخاص لأضرار بدنية والبؤس وفقدان سبل عيشهم العادية والانفصال عن أحبائهم

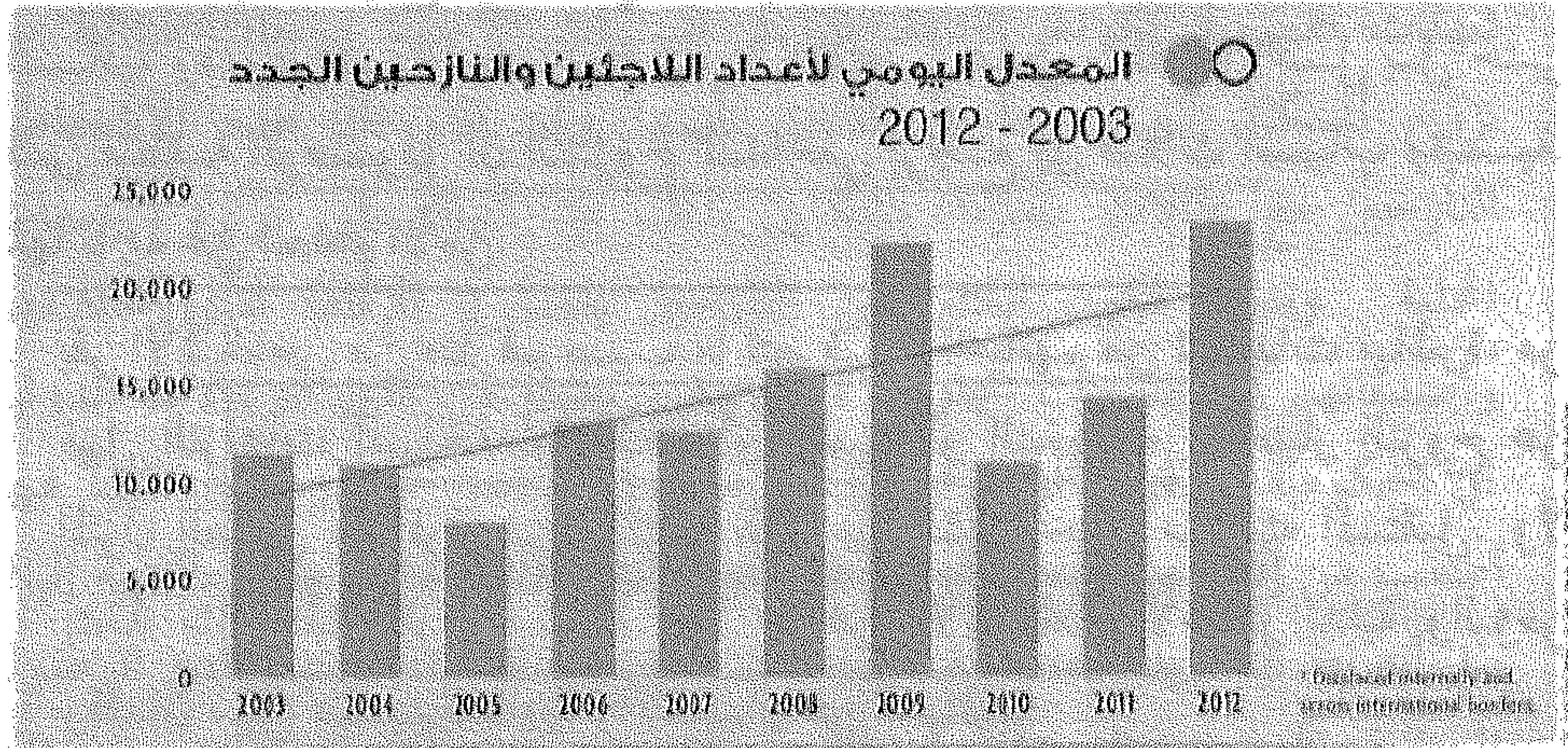
2. يهجر الناس منازلهم بسبب الأخطار التي تهدد أسباب كسب عيشهم .وقد يؤدي القتال وانعدام الأمن إلى استحالة سبل كسب الرزق أو حصولهم على الخدمات الأساسية، لكونهم لم يعودوا قادرين على العمل في حقولهم أو بيع منتجاتهم أو الوصول إلى الأسواق. ويمكن أن يعرقلا سبل حصولهم على الرعاية الصحية، وإمدادات المياه، والتعليم، وغيرها من الخدمات الأساسية .

كثيراً ما يعتقد معظم الأشخاص الذين يفرون من منازلهم أن النزوح إجراء مؤقت، وهم يأملون في العودة إليها في أقرب وقت ممكن. وقد يسعون إلى البحث عن مأوى لدى عائلاتهم أو أصدقائهم في المجتمعات المجاورة وللتقليل من آثار تعطل نسق حياتهم العادية إلى أدنى حد. وتستقبل هذه العائلات والمجتمعات المضيفة القادمين الجدد وتتقاسم معهم مواردها – التي غالباً ما تكون هزيلة -حتى قبل أن تعلم المنظمات الدولية وغير الحكومية بالمشكلة وقبل أن تبادر إلى تقديم المساعدة.وتتحمل العائلات والمجتمعات المضيفة في معظم الأحيان العبء الناجم عن النزوح الداخلي. فعلى سبيل المثال، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة موجات متتالية من نزوح للسكان أنفسهم داخل المناطق نفسها .وقد أقام ثلثا عدد الأشخاص النازحين مع عائلات مضيفة، مشكلين بذلك عبئا ثقيلاً على موارد المجتمعات المحلية. وهذا هو السبب الذي يجعل من ضمان حصولهم على المساعدة أمراً مهماً للغاية ونتيجة لكون الكثير من النازحين يفضلون الإقامة لدى عائلاتهم وأصدقائهم في المجتمعات المجاورة، فإنهم يبقون بعيداً عن أعين الوكالات الدولية أو الحكومية. ويكون الوصول إلى النازحين في المناطق التي وجدوا ملجأ فيها أصعب من إقامة مشاريع إيواء لهم قد تكون أكثر ملاءمة وأكثر يسراً بالنسبة إلينا. بيد أنه إذا كنا نريد حقاً تلبية احتياجات النازحين، فعلينا أن نجعل من الوصول إليهم في المجتمعات التي توفر لهم المأوى أولوية من أولوياتنا.[45]

وتشير تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الصادرة عام 2013 أن هناك الآن عدد أكبر من اللاجئين أو النازحين داخلياً من أي وقت مضى منذ عام 1994 ، وذلك مع بروز الأزمة في سوريا كعامل رئيسي جديد على خارطة النزوح العالمي. وتبين هذه التقارير أنه اعتباراً من نهاية عام 2012، كان هناك أكثر من 45.2 مليون شخص في حالات من النزوح مقارنة بـ 42.5 مليون في نهاية عام 2011. ويشمل هذا 15.4 مليون لاجئ، و 937,000 من طالبي اللجوء ، و 28.8 مليون شخص ممن أجبروا على الفرار داخل حدود بلدانهم.وبقيت الحروب السبب المهيمن في ذلك، إذ يأتي 55 في المائة من كافة اللاجئين المدرجين في تقرير المفوضية من خمسة بلدان فقط متضررة من الحرب، وهي أفغانستان والصومال والعراق وسوريا والسودان. كما يظهر التقرير حركات النزوح الجديدة الكبرى في كل من مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومن السودان إلى جنوب السودان وأثيوبيا.ويسلط التقارير الضوء على اتجاهات مثيرة للقلق في العديد من المناطق، منها المعدل الذي يرغم فيه الأشخاص اليوم على أن يجدوا فيه أنفسهم في وضع نزوح. ففي عام 2012، نزح ما يقرب من 7.6 مليون شخص عن ديارهم، 1.1 مليون لاجئ و 6.5 مليون نازح داخلياً، وهذا يعني أنه في كل 4.1 ثانية هناك لاجئ أو نازح داخلياً جديدومن الواضح أيضاً استمرار الفجوة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة عندما يتعلق الأمر باستضافة اللاجئين. فاللاجئون البالغ عددهم 10.5 والذين هم تحت ولاية المفوضية (إضافة إلى 4.9 مليون لاجئ فلسطيني في إطار ولاية وكالة الانروا الشقيقة)، يتم استضافة نصفهم من قبل بلدان يبلغ فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 5,000 دولار أمريكي. وفي المجمل، تستضيف البلدان النامية 81 في المائة من لاجئي العالم مقارنة بـ 70 في المائة قبل عشر سنوات.ويشكل الأطفال دون سن 18 عاماً 46 في المائة من عدد اللاجئين[46]. بالإضافة إلى ذلك، من بين طلبات اللجوء المقدمة خلال عام 2012 فإن ما مجموعه 21,300 طفل (رقم قياسي) هم من الأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، وهو أكبر عدد تسجله المفوضية للأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم.ويعتبر النزوح العالمي، لأي عام، حصيلة حالات النزوح الجديدة، وحالات النزوح القائمة والتي لم تحل، إضافة إلى

حالات النزوح التي تم البت فيها)وهو عدد أقل – (كالأشخاص العائدين إلى ديارهم، على سبيل المثال، أو من يسمح لهم بالعيش بشكل دائم خارج وطنهم من خلال المواطنة أو أي حل آخر. وتعمل المفوضية لمساعدة النازحين قسراً، بما في ذلك عن طريق تقديم المعونات والمساعدات الفورية العملية، وإيجاد حلول لمحنتهم .وشهد العام 2012 نهاية للنزوح لما مجموعه 2.7 مليون شخص، بما في ذلك 226 الف لاجئ و 2.1 مليون نازح داخلياً. ومن بين أولئك الذين تم العثور على حلول لهم هناك 74,800 شخص تم تقديم طلباتهم عن طريق المفوضية لإعادة التوطين في بلدان ثالثة.وشهد العام 2012 تغيراً طفيفاً عن عام 2011 من حيث التصنيف العالمي للدول الرئيسية المستضيفة للاجئين. فقد واصلت باكستان استضافة المزيد من اللاجئين أكثر من أية دولة أخرى (1.6 مليون)، تليها إيران (868,200 (وألمانيا (589,700.(وبقيت أفغانستان أكبر بلد مصدّر للاجئين في العالم، وهو تصنيف حافظت عليه على مدى 32 عاماً. في المتوسط، فإن واحداً من بين كل أربعة لاجئين في جميع أنحاء العالم من أفغانستان، 95 في المائة منهم يعيشون في باكستان أو إيران. أما الصومال، وهي من النزاعات الأخرى التي طال أمدها، فهي ثاني أكبر منتج للاجئين في العالم عام 2012، لكنه شهد تباطؤاً في معدل تدفق اللاجئين. ويحتل العراقيون ثالث أكبر مجموعة من اللاجئين (746,700 شخص(، يليهم السوريون (471,400(ويعتبر عدد النازحين داخل بلدانهم والذي وصل إلى 28.8 مليون شخص في عام 2012 الأعلى مستوى خلال أكثر من عقدين. ويشمل هذا العدد 17.7 مليون ممن يتلقون المساعدة من قبل المفوضية. ولا تعتبر المساعدة التي تقدمها المفوضية للنازحين تلقائية، بل إنها تأتي بناءً على طلب من الحكومات. وقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا أعداداً جديدة وملحوظة من النزوح الداخلي.[47]

شكل (8)المعدل اليومي لاعداد اللاجئين والنازحين الداخليين الجدد 2003 – 2012



بينما اشار تقرير اخر أعده مركز رصد النزوح الداخلي (وهو جزء من المجلس النرويجي للاجئين)، أن 63 في المائة من الرقم القياسي البالغ 33.3 مليون نازح داخلياً المبلغ عنه في جميع أنحاء العالم، جاءوا من خمس دول متضررة من النزاع فقط، هي: سوريا وكولومبيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وتضمن التقرير الذي يغطي النزوح الداخلي الذي حدث في عام 2013 أرقاماً عن نيجيريا قال إنها تكشف للمرة الأولى، وتؤكد عن نزوح عدد مذهل يبلغ 3.3 مليون نيجيري جراء النزاع.جمهورية إفريقيا الوسطى التي يقتل فيها المسلمون ويهجرون إضافة إلى سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية كشف التقرير، أنهم يعانون من أسوأ مستويات النزوح الجديدة وتشكل نسبة 66 في المائة من 8.2 مليون نازح جديد في السنة المشمولة بالتقرير. وسجل التقرير نزوح 9 ألف و500 شخص يومياً (حوالي عائلة واحدة كل 60 ثانية) من ديارهم داخل البلاد، وأن سوريا لا تزال هي أكبر أزمات النزوح في العالم وأسرعها تفاقماً [48]

اسباب النزوح الداخلي

ويعتبر النزوح الداخلي ظاهرة خطرة لما يترتب عليه من اثار اقتصادية وديموغرافية واجتماعية كبيرة لاتقتصر على منطقة الاصل بل حتى على منطقة الوصول أن النزوح الداخلي يرجع إلى ثلاث اسباب رئيسية، كلها ناجمة عن انعدام الأمن.

1. يفر الأشخاص من منازلهم بسبب ما تتعرض له حياتهم من تهديدات مباشرة، من قبيل النزاعات المسلحة أو العنف أو التمييز أو التخويف. واختيار النزوح عن المنزل العائلي هو قرار مؤلم تكتنفه هالة من الشك حول ما يخبئه المستقبل. ولا يتخذ مثل هذا القرار ببساطة. فهو يعرض الأشخاص لأضرار بدنية والبؤس وفقدان سبل عيشهم العادية والانفصال عن أحبائهم.
2. يهجر الناس منازلهم بسبب الأخطار التي تهدد أسباب كسب عيشهم .وقد يؤدي القتال وانعدام الأمن إلى استحالة سبل كسب الرزق أو حصولهم على الخدمات الأساسية، لكونهم لم يعودوا قادرين على العمل في حقولهم أو بيع منتجاتهم أو الوصول إلى الأسواق. ويمكن أن يعرقلا سبل حصولهم على الرعاية الصحية، وإمدادات المياه، والتعليم، وغيرها من الخدمات الأساسية.
3. يعود جزء كبير من النزوح الى الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. الامر الذي يدفع الناس والمجتمعات الى النزوح. كخيار وحيد فعندما تصل الضغوط التي تدفعهم إلى هجر منازلهم إلى حد لا يطاق، وعندما يكون السبيل الوحيد المتاح أمامهم للحفاظ على حياتهم وكرامتهم هو سبيل المغادرة، فإن التركيز على تجنيبهم النزوح سيكون خاليا من أي معنى. وكثيراً ما يعتقد معظم الأشخاص الذين يفرون من منازلهم أن النزوح إجراء مؤقت، وهم يأملون في العودة إليها في أقرب وقت ممكن. وقد يسعون إلى البحث عن مأوى لدى عائلاتهم أو أصدقائهم في المجتمعات المجاورة وللتقليل من آثار تعطل نسق حياتهم العادية إلى أدنى حد. وتستقبل هذه العائلات والمجتمعات المضيفة القادمين الجدد وتتقاسم معهم مواردها – التي غالباً ما تكون هزيلة حتى قبل أن تعلم المنظمات الدولية وغير

الحكومية بالمشكلة وقبل أن تبادر إلى تقديم المساعدة.وتتحمل العائلات والمجتمعات المضيفة في معظم الأحيان العبء الناجم عن النزوح الداخلي. فعلى سبيل المثال، شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية في السنوات الأخيرة موجات متتالية من نزوح للسكان أنفسهم داخل المناطق نفسها .وقد أقام ثلثا عدد الأشخاص النازحين مع عائلات مضيفة، مشكلين بذلك عبئا ثقيلاً على موارد المجتمعات المحلية. ونتيجة لكون الكثير من النازحين يفضلون الإقامة لدى عائلاتهم وأصدقائهم في المجتمعات المجاورة، فإنهم يبقون بعيداً عن أعين الوكالات الدولية أو الحكومية. ويكون الوصول إلى النازحين في المناطق التي وجدوا ملجأ فيها أصعب من إقامة مشاريع إيواء لهم قد تكون أكثر ملاءمة وأكثر يسراً بالنسبة إلينا. بيد أنه إذا كنا نريد حقاً تلبية احتياجات النازحين، فعلينا أن نجعل من الوصول إليهم في المجتمعات التي توفر لهم المأوى أولوية من أولوياتنا.وتعد الصومال مثالاً جيداً عن عملية كبرى من عمليات مساعدة المدنيين في مجتمعاتهم عوض تقديمها في المخيمات، وهي المجتمعات التي تضم أعداداً كبيرة من النازحين. وقد شرعنا في هذه العملية مع جمعية الهلال الأحمر الصومالي منذ بداية تسعينات القرن الماضي. ونحن نقوم بتوفير الخدمات الصحية، وتحسين خدمات المياه والصرف الصحي، وتوزيع البذور، والأدوات لتمكين السكان من استعادة اكتفائهم الذاتي.[49]

المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتصلة بالنزوح الداخلي

1- دليل مبادئ حول النزوح الداخلي

وهو مجموعة من 30 توصية لحماية النازحين الداخليين . ويحدد الدليل من هم النازحين داخلياً، ويكرر مجموعة من الحقوق التي أكدتها القوانين الدولية ومسؤوليات الدولة تجاهها . ويتضح أن الأشخاص النازحين داخلياً يحق لهم مغادرة البلد وطلب اللجؤ والحماية ضد إعادتهم الى بلده.

2- معاهدة حاكمة لنواحي معينة لمشاكل اللاجئين في افريقيا (1969)

ثبتت هذه المعاهدة تعريف اللاجئ في معاهدة اللاجئين 1951 ووسعته ليشمل أولئك الأفراد الذين اجبروا على ترك بلادهم ليس فقط بسبب الاضطهاد بل أيضاً

بسبب : اعتداء خارجي، احتلال ، هيمنة أجنبية أو أحداث خطيرة تؤثر على النظام العام . هذا التعريف أوسع من تعريف معاهدة اللاجئين في الأمم المتحدة ويطور التعريف ليتلائم مع الواقع في دول العالم الثالث . أن تعريف الاتحاد الأفريقي يعتبر المجموعات التي لا تحمل هوية دولة معرضين للاضطهاد وليس هناك حاجة للاجئين لإثبات أن هناك خطر عليهم في المستقبل . ويعتبر كافياً أن يعتبر اللاجئ أن الأذى الذي يتلقاه دفعه للتخلي عن بيته.

3- الوثيقة (Charter) الأفريقية حول حقوق الطفل ورفاهيته (1990) (المادة 13)

وتشترط هذه الاتفاقية معاملة خاصة للأطفال اللاجئين الذين لا يرافقهم إبائهم أو أوصياء عليهم.

4- معاهدة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1949) (المواد 14،16/13/10/9/8/6/5/4/3)

لا تحتوي المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان أي حق لطلب اللجؤ ولا تشير مباشرة الى طالبي اللجؤ أو اللاجئين . وهناك حكم لمحكمة حقوق الإنسان الأوروبية في قضية مشهورة (Soering ، المملكة المتحدة ، 1989 (أسس سابقة بأن الدول مسؤولة ، في بعض الحالات ، عن رفاهية الأفراد في دول أخرى . والقضية تختص بالمادة 3 من المعاهدة الأوروبية والتي تقول "بأنه لا يجوز أن يتعرض أحد للتعذيب أو المعاملة غير الإنسانية والمهينة أو العقوبة ."وفي السنوات الأخيرة أكدت المحكمة الأوروبية الطبيعية غير المشروطة لمنع المعاملة السئيه وأسست مبدأ بأن على الدولة الراغبة بإبعاد أي شخص حتى لو وجد مذنباً بجناية ارتكبها أو حتى لو تم اعتباره يشكل تهديداً للأمن الوطني ، أن تقوم أولاً بمراجعة وتقييم مستقل للظروف التي سيواجهها الشخص في بلده حال إعادته . وبالرغم من الاعتماد غالباً على المادة 3 لحماية طالبي اللجؤ واللاجئين ، فأنه يمكن تفعيل مواد أخرى لضمان أن حقوقهم الإنسانية يتم احترامها . وبشكل خاص فإن المادة 4 (منع عمل السخرة) والمادة 5 (تقييد الحرية) ، والمادة 6 (الحق في الاستماع إليه بعدالة ومع وقت مناسب) والمادة 8

(احترام الخصوصية والحالة العائلية) ، والمادة 9 (الحق في حرية الفكر ، الوجدان والدين) ، والمادة 10 (الحق في حرية التعبير (والمادة 13 (الحق في ضمان تقديم حلول فعالة من قبل السلطات)، والمادة 16)لا قيود على النشاط السياسي للأجانب) كلها يمكنها توفير حماية كافية.

5- إعلان كارتاغينا (Cartagena) حول اللاجئين (1984)

وبني تعريف إعلان كارتاغينا للاجئ على تعريف منظمة الوحدة الأفريقية ويضيف عليه حالات التهديد بعنف عام ، اعتداء داخلي ، واعتداء كبير على حقوق الإنسان . ومع ذلك ، وعلى عكس تعريف منظمة الوحدة الأفريقية فإن على اللاجئ إثبات الصلة بينه وبين الخوف الحقيقي من الإيذاء : على كل الذين يتقدمون بطلبات أن يثبتوا بأن حياتهم ، وأمنهم ، وحرياتهم قد تم تهديدها . وهذا المطلب مشابه لما ورد في معاهدة الأمم المتحدة للاجئين ، والتي تطلب من الأفراد إثبات أن الخطر من الاضطهاد خاص به شخصياً وليست كحالة عامة. وبالرغم من عدم كون إعلان كارتاغينا ملزم رسمياً ، لكنه أصبح يشكل القواعد الأساسية لسياسات الهجرة في المنطقة وتم تشريع قوانين محلية في بعض الدول مستقاة من الإعلان.

6- دليل المبادئ للإزاحة الداخلية

وهي سلسلة اصدرتها منظمة الامم المتحدة وتتكون من ثلاثين مبدأ في طور التعامل مع عمليات الإزاحة السكانية الداخلية منها ما يتعلق بمرحلة الوقاية من الإزاحة أو النزوح الداخلي أو الحماية أثناءها والمساعدات الإنسانية وكذلك مرحلة العودة والاستقرار، نذكر هنا ما يتعلق منها بتوفير الرعاية الصحية المناسبة وهو المبدأ رقم 19 الذى ينص ضمناً،

أولاً: يجب حصول جميع الجرحى والمصابين من النازحين الداخليين وأولئك المعوقين القدر الكامل والممكن من الرعاية والعناية الطبية التي يحتاجونها بأدنى قدر ممكن من التأخير ودون تمييز أيٍّ كان عدا ما لا تقتضيه المعايير الطبية.وعند الضرورة يجب توفير الرعاية النفسية والاجتماعية لهم متى ما دعت الضرورة.

ثانياً :أهمية الالتفات للاحتياجات الصحية للنساء بما فيها الوصول والحصول على خدمات الرعاية والصحة الإنجابية وكذلك بذل الرعاية لضحايا الاعتداءات المختلفة بما فيها الجنسية.

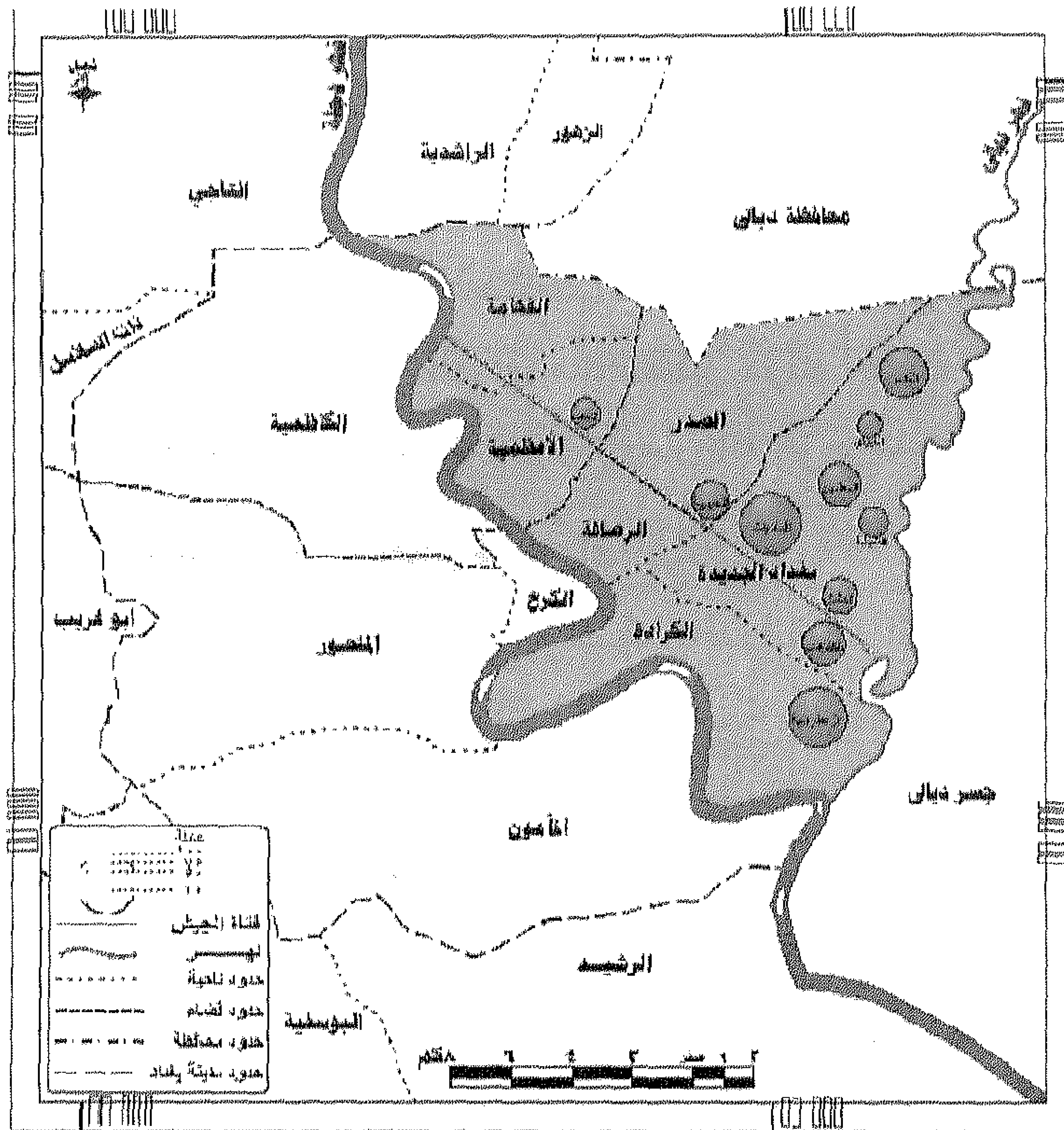
ثالثاً: بذل عناية خاصة للوقاية من الأمراض المعدية مثل مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بين النازحين.

النزوح الداخلي في العراق

لقد عانى سكان العراق من ظاهرة النزوح بعد عام 2003 حيث شهد العراق اكبر عمليات نزوح جماعي للسكان من مختلف المناطق الى داخل وخارج العراق عندما تعرض الشعب العراقي ،إلى أكبر حالة انتهاك لحقوقهِ مِن قِبل جماعات خارجه عن القانون لاتمتلك أيَ معاني للاسلام والإنسانية ولا حتى مراعاة و احترام كرامة و حرية الانسان وفي تلك المدة العصيبه سادت ظروف غير طبيعية عاشها العراق نتج عنها ظهور بوادر لاحتقان الطائفي والذي شهدتهُ محافظات القطر لاسيما المناطق للختلطة دينياً وطائفياً وأزداد ذلك الاحتقان ليتحول الى أضطرابات عنيفة و مواجهات بالسلاح في تلك المناطق وقد ازدآدت وتيرة هذا الاحتقان في اعقاب تفجيرات مرقدي الامامين الحسن العسكري وعلي الهادي (عليهما السلام) في شباط (2006)م، مما أضطر أعداد كبيرة من السكان الى مغادرة منازلهم و النزوح الى مناطق ربما تكون آمنة بالنسبة لهم في داخل العراق او خارجه الى الاقطار المجاورة ، وحركة النزوح هذهِ لم تكن الاولى في العراق إلا انها الاكثر و الاعنف في تأريخ العراق ، من حيث كونها عملية نزوح نتجت عن اسباب ايديولوجية طائفية مسيسه ، ذلك انَ العراق قد شهد حركات نزوح سكانيه عديدة عِبر مراحل زمنية مختلفة خلال القرن الماضي والتي كانت لاسباب أجتماعية أو أقتصادية أو طبيعية او سياسية فرضت قوتها وشأنها مما ارغمت السكان على النزوح من أجل تحقيق غايته والسعي لها .فقد شهد العراق حركات نزوح أبان أندلاع الحرب العراقية –الايرانية (1980 -1988) ، وحرب الخليج (1990 -1991)، أذ تركت أعداد كبيرة من السكان مساكنهم ومدنهم من جراء الغارات الايرانية والامريكية على هذه المدن وبنفس الاسلوب ترك العديد من السكان منازلهم خوفاً من الغارات والصواريخ التي قد تصيبهم في أيِ لحظة وخاصةً

المدن الحدودية. ولتوضيح حجم الاثار الكبيرة التي خلفتها حركة النزوح في العراق فقدى قام المؤلف بدراسة ميدانية على مناطق النزوح في مدينة بغداد في العراق وركز فيها طبيعة هذه الظاهرة وأسبابها ونتائجها والسبل الكفيلة بحلها أو التقليل منها و التعريف بالاسباب الحقيقية التي كانت خلف ظهور حركات النزوح السكانية التي شهدها العراق بعد عام 2003. .أما الاطار المكاني لدراستنا فكانت كل العراق بما فيها كردستان العراق بأعتبارها منطقة لجوء سكاني من الوسط والجنوب مع التركيز على عينة عشوائية لبعض للعوائل النازحة في جانب الرصافة في مدينة بغداد أنظر الشكل (9) .

شكل (9) نسبة العوائل النازحة من بعض احياء جانب الرصافة ببغداد للمدة 2006-2009م



المصدر : اعداد الباحث بالاستناد على الدراسة الميدانية ٢٠١٠ .

لمحة تاريخية عن النزوح الداخلي في العراق

إن ظاهرة النزوح السكاني قديمة قِدم الانسان وعادةً ما تحدث بفعل عوامل جاذبة أو طاردة . إن التركيز على هذهِ الظاهرة و خصائصها لاتفي بكل أبعاد ومتطلبات فهمها إلا من خلال البحث عن جذورها التأريخية وآثارها البنائيه المتعدده التي تعمقت بمرور الزمن . فقد تباينت الاسباب والظروف التي كانت وراء هذهِ الظاهرة من كونها حدثت لأسباب (طبيعية أو أجتماعية أو أقتصادية أو سياسية) ، وأيضاً أن طبيعة هذهِ الظاهرة هي الاخرى قد اختلفت من وقت الى اخر حيث أتسمت بعضها بالفردية و البعض الاخر بالجماعية من ناحية النزوح السكاني. أن ظاهرة النزوج في العراق قد مرت بمراحل مختلفة أرتبطت بالتطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العراقي حيث اجمع اكثر المؤرخين العراقيين بان تاريخ النزوح في العراق الحديث بدء مع بدء الاحتلال البريطاني للعراق [50] وتفاقمت بعد تشكيل الدولة العراقية عام 1921 عندما بدات قوافل النازحين من الفلاحين حركتها باتجاه المدن الكبيرة انذاك كبغداد والبصرة وتصاعدت تيارات النزوح هذه بعد تأسيس الجيش العراقي سنة 1921 [51] الذي استقطب الكثير من ابناء الريف الى صفوفه ومن تتبع ظاهرة النزوح السكاني في العراق منذ تشكيل دولته الحديثة نجد انها مرت بعدة مراحل زمنية اختلفت فيها مسببات النزوح ومبرراته نوجزها بالآتي :-

المرحلة الاولى :- حركة النزوح السكاني في العراق (1921 - 1957)م

في هذهِ المرحلة من العهد الملكي وتشكل الدولة العراقية الحديثة كانت هناك عدة أسباب دفعت بالسكان الى النزوح وخاصةً من الارياف باتجاه المدن منها ما تعود جذوره الى بداية الاحتلال البريطاني للعراق وتشكل قوة (الشبانه)التي تتألف من ابناء العشائر ولاسيما من العمارة والكوت والمنتفك (52) ، وتأسيس قوات الشرطة والجيش في المملكة العراقية وتحسن الوضع الاقتصادي لشيوخ العشائر من خلال تحويل جزء كبير من انتاج القبيلة الى بضاعة وعرضها في السوق، مما دفع الى دخول الاقتصاد النقدي ونشره بين العشائر العراقية، وبخاصة زراعة الشعير الذي تم تصديره الى فرنسا وانكلترا. عقب اصلاحات مدحت باشا (1869 ـ 1872) نشاط الملاحة بين الهند

واوربا عبر نهر الفرات . ورسوخ "قانون العشائر العراقية" الذي سنه الانكليز، والذي اعطى للشيوخ عدداً من الامتيازات واصبح لهم بعد سنوات قليلة نفوذ قوي في الحياة السياسية والاقتصادية.وانهى. نظام الملكية الجماعية للقبيلة في العراق بعد تسجيل الاراضي الزراعية في الطابو بأسماء الشيوخ وقد عمدت سلطات الاستعمار البريطاني بعد الانتهاء من الحرب العالمية الاولى الى مد سكك الحديد وتسيير السفن النهرية وفتح الطرق البرية خدمةً لإهدافها العسكرية مما سهل الاتصال بين المناطق المختلفة ولاسيما بين المناطق الريفية المنعزلة ومراكز المدن الكبيرة [53] .ساعد تقدم النقل من طرق ومواصلات ووسائط النقل على زيارة الاماكن المقدسة في مدن العراق (كالنجف،كربلاء،سامراء،الكاظمية) وغيرها من المدن وبالتالي أدت هذهِ الحركة الى احتكاك سكان الريف مع سكان المدن وإطلاعهم على الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتأثر سكان الارياف بمباهج المدن و المستوى المعاشي مقارنةً مع الريف مما حدا بالكثير الى الاقامة في مثل هذهِ المراكز [54] وقد كان لأنتشار الامراض والاوبئة في المناطق الريفية دافعٌ كبير لنزوح السكان فقد سجلت وزارة الصحة بالبصرة في شباط سنة (1924) أنتشار مرض الجدري في مناطق جنوب العراق و انتشار مرض الحصبة بدرجة واسعة ومؤسفة في (الرمادي – الفلوجة) حيث بلغت الوفيات 35٪ من نسبة السكان [55] كما انتشر مرض الملاريا في قضاء الشامية التابع للواء الديوانية في حزيران سنة (1932) مما دفع السكان الى النزوح بحثاًعن الرعاية و الخدمات الصحية المتوفرة التي تحميهم وكان لأنشاء سدة الكوت وناظم الغراف (1939) سبباً في قلة مياه الانهار الفرعية وإضعاف الزراعة السيحية مما أدى الى تبوير الارض [56] ،والتي أثرت بالتالي على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان جنوب العراق بشكل بارز فدفعتهم الى النزوح بأعداد كبيرة كما كان للكوارث الطبيعة ولا سيما الفيضانات التي حدثت في نهري دجلة والفرات من (1940 - 1954)م أثر على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي تعرضت لخطر الفيضانات ودفعتها للنزوح نحو

بغداد ، التي لم تكن هيَ الاخرى في مأمن من تلك الاخطار التي حدثت جراء توسعها ونموها في كل الاتجاهات مما أدى الى اضرار أصابت المزارع والمساكن الامر الذي أدى بالبعض إعتبار هذا التاريخ قمة النزوح السكاني [57] ، في المدة التي سبقت ثورة 14 تموز (1958) وهو الذي عرف فيما بعد بالنزوح البيئي.. ومنذ نهاية الاربعينيات من القرن الماضي بدأت موجات النزوح الريفي الى المدن الكبيرة وبخاصة العاصمة بغداد بحثاً عن أي عمل كان وبالتالي الانخراط في حياة المدينة والعمل في دوائر الدولة والخدمات وشركات البناء وغيرها وتبين الاحصائيات العلمية بان نسبة المهاجرين من سكان الارياف الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية هي اعلى بكثير من نسبة المهاجرين في المناطق العراقية الاخرى، وبصورة خاصة من ألوية العمارة والكوت والبصرة وتبين نتائج التعداد السكاني لعام 1965 ارتفاع عدد سكان المدن وانخفاض واضح في عدد سكان الالوية الجنوبية وبخاصة في العمارة والبصرة والناصرية والديوانية. وقد قدر عدد النازحين بين عامي 1957 ـ 1965 الى المدن الكبيرة بثلاثمائة وثلاثين الف نسمة تقريبا. وكانت اغلبية النازحين من محافظة ميسان (29,4 %)تليها ذي قار ثم ديالى ثم نينوى. كما سبب النزوح الريفي الى المدن ارتفاع نسبة (التحضر الشكلي) او ما يعرف بالتحضر الزائف فيها ووصل في العقدين الاخيرين الى اكثر من75% وامتداد العلاقات العشائرية والقيم والتقاليد الريفية، ذات الاصول البدوية، الى المدن وسيطرتها على العلاقات الحضرية وكما نزح الاكراد عام 1932 بعد فشل حركة الشيخ احمد البارزاني الى تركيا هربا من الحكومة العراقية ولكن بعد سنة من نزوحهم تم اعلان العفو عنهم وعادوا الى العراق ولكن سرعان ما تم ترحيلهم الى (الناصرية والحلة) مع عوائلهم ، وبعدها اجبروا بالترحيل الى محافظة السليمانية، والنزوح بوصفه ظاهرة (أجتماعية وأقتصادية وسياسية و نفسية معقدة) لايمكن إعادتها الى عامل واحد بل حدثت بتضافر عوامل مختلفة أدت بالسكان الى ترك مناطقهم وقطع صلاتهم بها إستجابة لتلك المؤثرات التي يمكن أيجازها بعوامل طاردة وأخرى

جاذبة [58] فان نزوح السكان من ريف العراق ابان تلك الفترة لا يعود الى الاسباب الطاردة الانفة الذكر وانما سببه عوامل اخرى جاذبة تتركز في المدن الكبيرة (على محدوديتها) تأتي في مقدمة هذه العوامل توفر الخدمات بسبب زيادة حصة العراق من عائدات النفط الخام المستخرج من قبل الشركات الاجنبية وتأسيس مجلس الاعمار الذي تبنى جملة من المشاريع في مجالات مختلفة الاقتصادية منها والاجتماعية ، أثر في زيادة حجم النزوح بشكل غير مباشر عن طريق زيادة النشاط الصناعي والتجاري وتوفير فرص العمل ، والحياة الافضل .فقد شجع ذلك كثير من السكان على النزوح والعمل في المراكز التي تتوفر فيها مجالات العمل كرجال شرطة أو عمال خدمات او عمال غير ماهرين في المؤسسات الصناعية التي تأسست في بغداد تحديداً و بشكلٍ كبير [59] .

اما العوامل الطادرة فكان في مقدمتها التعسف والظلم الاجتماعي السائد في الريف العراقي الذي خضع لسيطرة الاقطاع بشكل مطلق بفعل التشريعات القانونية التي أصدرتها الحكومات العراقية لصالح الاقطاع ولا سيما قانون حقوق وواجبات الزراع رقم (29) لسنة (1933) الذي قيد هذا القانون حركة انتقال الفلاح ومنع الملاكين والمؤسسات والشركات ودوائر الدولة من استخدامه ما لم يبرز وثيقة أذن من الملاك الذي يعمل لديه وأجاز للملاك أيضاً استخدام الفلاح بالعمل لتسديد الديون المترتبة بذمته وسجنه اذا امتنع عن ذلك وكان نظام الملكية الكبيرة طارئاً في العراق لانه لم يستمد قوته وشرعيته من حيوية داخلية بقدر ما استمدها من سلطة الاحتلال البريطانية مما جعل اكثر من نصف الاراضي الزراعية في ايدي عدد قليل من ملاكي الارض شبه الاقطاعيين من الشيوخ والتجار والعسكريين وافراد العائلة المالكة. وبسبب العلاقات الاجتماعية شبه الاقطاعية ووضعية الفلاحين المزرية وظروف عملهم المتخلفة وانعدام ادنى شروط السكن والصحة والنظافة والتغذية.

2- **حركة النزوح السكاني في العراق** (1957 - 1979)

كانت للاحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية وما رافقها من تشريعات وقوانين الاصلاح الزراعي بعد ثورة 14 تموز 1958 أثر في حركة النزوح من الريف

الى المدينة ، التي كـان يؤمـل منهـا أن تحـد مـن حجـم هـذهِ الظـاهرة الا أن الملاحـظ أستمرارها (60) ، بتأثير عدة عوامل ، منها قانون الاصلاح الزراعي وما احتـواه مـن جوانب سلبية وخاصةً فيما يتعلق بحجم الملكية الخاصـة بالاقطـاعي وحقـهُ في اختيـار ملكيتهُ في المنطقة التي يرغبهـا والـذي أدى بـدوره الى أسـتحواذ هـؤلاء علـى معظـم الاراضي الزراعية الجيدة والقريبة من المياه هذا من جهة ومن جهة اخرى سوء تطبيـق قانون الاصلاح الزراعي حيث اوكل الى الهيئات الادرايـة والتنفيذيـة والقضـائية الـتي كانت لاتزال متـأثرة بهيمنـة الاقطـاع [61] وأحتـدام الصـراع بـين كبـار الاقطـاعيين والفلاحين أصحاب الحقوق المغتصبة في الارض والانتاج.ويمكن إعتبار سنة (1970) م حداً لهذهِ المرحلة حيث أعيد سن قوانين الاصلاح الزراعي ،واتخاذ خطوات جديـدة تمثلت بتحسن ظروف الريف من خلال بناء القرى العصرية وتوفير الخدمات المختلفـة ومتطلبات الزراعة بهدف تشجيع النازحين الى المدن بـالعودة الى المنـاطق الـتي نزحـوا منها والحد من هذهِ الظاهرة .الا أن الاجراءات رغم جديتها لم تستطع الوقـوف أمـام أحداث 1974-1975 ، حيث أزمة مياه نهر الفرات بسبب حجز مياه النهر في سدي كيبان في تركيا والطبقة في سوريا و التي فتحت أبواب مرحلة جديدة أخـرى في تـاريخ النزوح من الريف الى المدينة والتي نجم عنها نـزوح اعـداد كـبيرة مـن سـكان حـوض الفرات الاوسط الى مناطق أخرى بحثاً عن فرص العمل وكسب العيش بسبب إنقطاع وشحة مياه نهر الفرات[62] .كل ذلك كـان في إطـار الجانـب الزراعـي امـا في الاطـار الصناعي ورجوعاً الى سنة (1960) كان مجلس الاعمـار مسـتمراً في إنشـاء مشـاريع جديدة وعديد ألا إن سوء توزيع المنشأت الصناعية في كافة محافظـات العـراق قـد زادَ من حركة النزوح نحو المناطق التي تشهد إزدهـار في الصـناعة .ومـن خـلال ملاحظـة الجدول(8) يظهر لنا تبايناً في عدد المؤسسات الصناعية الكـبيرة والعـاملين فيهـا علـى مستوى العراق ، ويظهر ذلك أكثر وضوحاً ودقة عند مقارنة عدد العمـال الصـناعيين العاملين في المؤسسات الصناعية في القطـر فقـد بـرزت محافظـة بغـداد مسـجلة أعلـى النسب للعمال أذ بلغت نسبة العمال (46,6٪) في سنة 1960 و (62,3٪)في سـنة 1965 ، يعزى هذا الى ارتفاع عدد المؤسسات وزيادة الخدمات التي كانـت متـوفرة آن ذاك مقارنةً مع المحافظات الاخرى وهناك سـبب أخـر وهـو كثـرة عـدد سـكان مـدن

العاصمة بغداد .اما المرتبة الثانية فقد حظيت بها محافظة البصرة حيث بلغ نسبة عدد العمال في المؤسسات الصناعية من نسبة المجموع الكلي للعمال هو (16,6٪) في سنة 1960 و (11,1٪) في سنة 1965 ويعزى ذلك الى إنها محافظة تتمتع بعدد كبير من المؤسسات الصناعية وكثافة سكانية عالية إضافةً الى كونها محافظة ذات موانىء تُسهل إنتقال المواد الخام والمواد المصنعه لداخل وخارج البلاد .

الجدول (8)

عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة والمشتغلين فيها حسب المحافظات للسنوات 1960 – 1965 م

المحافظات		عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة				عدد المشتغلين في المؤسسات الصناعية الكبيرة			
ت	المحافظة	1960	٪	1965	٪	1960	٪	1965	٪
1	بغداد	509	41,4	678	54.6	43202	46,6	51961	62,3
2	البصرة	190	15.4	159	12,8	15681	16.3	9229	11.1
3	نينوى	114	6.3	105	12.8	10175	11	8216	9.9
4	كركوك	42	3,4	36	2,9	2837	3,1	1655	2,0
5	اربيل	26	2.1	16	1.3	1438	1,5	610	0,7
6	السليمانية	35	2.8	6	1,5	4284	4.6	1382	1.7
7	ديالى	32	2.6	24	1.9	1917	2,1	1565	1.9
8	الانبار	18	1,5	21	1,2	942	1.0	559	0.5
9	واسط	25	2.0	16	6.3	1340	1.4	708	0.8
10	ميسان	21	1.7	25	2.0	1929	2.1	1156	1,4
11	بابل	140	8.4	40	3.2	3895	4.2	1934	2.3
12	كربلاء	52	4.3	67	5.4	1772	1.9	2415	2.1
13	القادسية	38	3,1	20	2,1	7562	2.7	1194	1.4
14	المثنى	–	–	–	–	–	–	–	–
15	ذي قار	25	2,0	24	1.9	1440	1.5	745	0.9
	المجموع	1232	100	1243	100	12789	100	83329	100

المصدر :- نتائج الاحصاء الصناعي لسنة 1960 -1965 ،وزارة التخطيط ، قسم الاحصاء الصناعي .

أما محافظة نينوى فقد أشغلت المرتبة الثالثة في عدد العمال العاملين في المؤسسات الصناعية فقد بلغت نسبة العمال المشتغلين (6,2٪)في سنة 1960 و (11٪) في سنة 1965 من النسبة الكلية للعمال المشتغلين في المؤسسات الصناعية لتلك السنوات ويعزى ذلك الى ارتفاع عدد المؤسسات الصناعية وارتفاع الكثافة السكانية وأيضاً كونها محافظة حدودية تسهل إنتقال المواد المصنعة للداخل وخارج القطر.الا إن هذهِ النسبة إنخفضت الى أقل من (3٪)(بين 0,5٪ - 3٪) بالنسبة لمعظم محافظات القطر وخاصةً ميسان ،واسط ، الانبار ،اربيل ، القادسية) أن الاستعمار البريطاني في إنشائه لسكك الحديد ومد الطرق أثناء إحتلاله للعراق خدمةً لاغراضه العسكرية سهل عملية الانتقال بشكل وآخر في (بغداد والبصرة والموصل) لانها كانت تمثل مناطق تتواجد فيها معسكراتهم وإستقرارهم فيها .ويجب التأكيدعلى إنَ تركز الصناعات في (بغداد ، البصرة ، الموصل) قد أوجد نوعين من فرص العمل هما فرص العمل في الصناعات نفسها وفرص متولدة عن الصناعة وهي فرص العمل في قطاع الخدمات وفي المهن التي لاتتطلب مهارات معينه وبشكل خاص في القطاع الانشائي (عمال بناء غير ماهرين) [63] .يعتبر تركز الاستثمارات في بعض المحافظات من أهم العوامل التي ساعدت النازحين على التوطن الدائم بهذه المدن عقب عملية نزوحهم اليها الى هذهِ المدن ، فالفجوه الواسعة بين دخل الفرد السنوي في القطاع الريفي (75) دينار ودخل الفرد السنوي في القطاع الحضري (151) دينار قد أوجدتها ضروف سوء توزيع الاستثمارات على انحاء القطر المختلفة حيث تركزت مشاريع مجلس الاعمار في مراكز المدن وبشكل خاص في بغداد علماً بأن معظم أوجه الانفاق كانت للاغراض العمرانية [64] .كما أن السياسات التنموية للخطة الخمسية (1970 - 1975) (خطة التنمية القومية) لم توزع الاستثمارات توزيعاً جيداً على انحاء القطر المختلفة كما يتبين ذلك من الشكل (1) سبب زيادة التفاوت في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وخلف بالتالي نزوح واسع من تلك المناطق الى المناطق التي

تتوفر فيها فرص الاستخدام فيما يتعلق بتوزيع استثمارات القطاعات المختلفة الصناعية _ الزراعية –الخدمات النقل و المواصلات والمباني .

3- **حركة النزوح السكاني في العراق** (1980- 2002)

في مرحلة الثمانينات كانت سياسة الدولة بأتجاه مشروع عودة النازحين الى مناطقهم تتخذ إتجاهين الاول منهُ تمثل بأعطاء القطاع الزراعي أهمية إستثنائية في مضامين خططها التنموية ، بهدف مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية داخل القطر ومواصلة أمكانية الاسهام في حل قضية الغذاء من خلال تكثيف الجهود من قبل كافة القطاعات واجهزة الدولة بوسائل متعددة من اجل تفجير الطاقات البشرية وتركيزها لتطوير الريف إقتصادياً واجتماعياً ،لتحقيق أقصى ما يمكن من التنسيق والتوازن في توزيع مقومات التطور بين قطاعات الاقتصاد الوطني ونتائجه الاجتماعية وبالتالي توفير فرص لتنمية سكان الريف والاسهام في رفع جدار الانتاج الزراعي فيها (65) .وبما ان العراق قد واجه مرحلة صعبة خلال عقد الثمانينات بسبب ظروف الحرب (العراقية – الايرانية) وانخراط عدد كبير من سكان الريف وتحديداً الفئات الشابة في الجيش ، مما أثر على حجم القوى العاملة بحيث أصبح الريف بحاجة الى المزيد من الايدي العاملة الزراعية ، وان لتوفير هذهِ القوى يتطلب النهوض بواقع الريف في جميع جوانبه الاجتماعي والاقتصادية والخدمية والتي بدورها زادت من حجم النزوح المعاكس ،ففي سنة (1987) بلغ عدد العائدين الى ريف القطر (271378) نازحاً (66) .أما الاتجاه الثاني فقد تمثل في وضع خطط تهدف الى زيادة التركيز والعناية بالمشاريع الزراعية الكبيرة منها مشروع (الدجيلة والمسيب الكبير والخالص) وغيرها لتوفير المحاصيل الزراعية الستراتيجية المطلوبة لاغراض التغذية وتلبية متطلبات الصناعة الوطنية من المواد الاولية عن طريق زيادة حجم الاستثمارات في هذهِ المرحلة ضمن خططها بشكل ملحوظ لم يشهد له مثيل في الخطط والمناهج الاستثمارية السابقة أذ بلغ مجموع التخصيصات المقررة لهذا القطاع بنحو(161،9) مليون دينار أي بنسبة (14،2 ٪) من حجم التخصيصات الكلية (67) ومع إستمرار الحرب العراقية –الايرانية شهد العراق نزوح أُسر كثيرة من مناطقهم التي كانت تمثل (مناطق حدودية) لتعرضها للعمليات العسكرية والقصف المستمر مثل منطقة (الفاو

– شلامجه –ام الرصاص – التنومه – حلبجه –زرباطية) وغيرها من المناطق التي اصبحت مناطق قتالية يصعب العيش فيها مما اضطر أهلها الى تركها والنزوح الى مناطق أكثر أمناً وإستقراراً من تلك التي نزوحوا منها . وفي أثناء الحرب العراقية الايرانية عملت السلطة الحاكمة في العراق على أغراق الاهوار بهدف إعاقة تقدم القوات الايرانية كسياسة في الحرب ضد أعدائها ، مما أثر بدورهِ على سكان الاهوار وتسبب في إغراق مساكنهم والحاق الدمار فيها بما فيها حيواناتهم التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لمعيشتهم مما سبب كارثة كبيرة لسكان الاهوار فأضطرهم الى النزوح وترك مناطقهم الى المناطق المجاورة ومراكز المدن .وما عمليات الترحيل والنزوح الا نتيجة لسياسات بنيت على تفاوت الاراء لما مر ذكرهُ سابقاً وأيضاً نتيجة لِحملة الانفال التي بدأت في اوآخر شباط سنة (1988) ،وما حدث في جبال كردستان صيف (1988) دفع مئات الالاف من سكان كردستان بالنزوح إلى الاقطار (المناطق الجبلية الوعرة على الحدود مع تركيا وايران) (68).وفي بداية التسعينات بدأت الحكومة العراقية عملية شاملة لأِنهاء مشروع تجفيف الاهوار ، وجرى حفر قنوات ضخمة في الاهوار بعرض بلغ أحياناً (100) متر وبطول مئات الكيلو مترات ولغرض تسريع العمل نفذت غارات على مستوطنات الاهوار[(69)] ،أما في سنة (1991) و بعد انتفاضة عام شعبان ، بعد ان اخرجت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة القوات العراقية من الكويت ثم قامت الجماعات غير الموالية للنظام الحاكم في العراق بحركات تجاه شمال البلاد وجنوبها على حد السواء ، وسرعان ما تصدت قوات العراقية لذلك بعنف ، وكان تاثير ذلك مدمرا للمدنين في مواجهة حملة عسكرية شنها عليهم الجيش العراقي انذاك حدثت اثرها موجة نزوح في كردستان العراق والجنوب فور إنتهاء حرب الخليج أذ هرب حيث نحو (1،5) مليون نازح عراقي بأتجاه الاراضي الايرانية والتي مع تدفق اللاجئين إلى اراضيها طلبت حكومتها مساعدة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين حيث استجابت المفوضية مطلب الحكومة الايرانية وقامت بمساعدتها للتصدي لهذا التدفق الهائل عن طريق فتح المخيمات وادارة شؤونها على اراضيها .

اما في تركيا التي نزح اليها قرابة نصف مليون عراقي فكانت عملية الاغاثة اشد تعقيدا ، حيث عمدت الحكومة التركية التي كانت هي نفسها تواجه عصيانا مسلحا كرديا كبيرا في جنوب الاناضول إلى اغلاق حدودها مع العراق لمنع الاكراد العراقيين بالدخول إلى اراضيها بحجة ان دخولهم سوف يزعزع الاستقرار في البلاد ، لذا تبعثر مئات الالاف من الاكراد العراقيين في ممرات جبلية مغطاة بثلوج قاحلة على امتداد الحدود العراقية التركية . وكان الكثير من هؤلاء النازحين على الحدود في ظروف بالغة السوء ينتظرون دخول هذين البلدين . وكان يموت منهم يومياً ما بين (20 -30) شخصاً جراء سوء الاحوال الجوية والمجاعة حيث قامت اطقم محطات الفضائية بتسليط الاضواء على معاناة الاكراد المعرضين لاقصى درجة من البرد والنقص في الغذاء والماوى ، فاضافت مزيدا من الضغط على المفوضية للامم المتحدة وعلى الحكومات بالاضطلاع بعملية الطوارئ الدولية للاغاثة،حيث نادراً ما لقيت ازمة انسانية مثل هذه التغطية الاعلامية المكثفة . كما اسهمت عمليات تجفيف الاهوار من قبل الحكومة العراقية عام 1993 الى نزوح البقية الباقية من سكان الاهوار العراقية الى اطراف مدن الناصرية والبصرة وبغداد والمدن العراقية الاخرى

3- **حركة النزوح السكاني في العراق بعد سنة** (2003)

نتج عن الحروب المتوالية والحصار الاقتصادي الذي فُرض في العراق على تهيئة مجموعة من الافراد كانوا نواةً لأِشعال فتيل الاقتتال الديني والطائفي الذي أوقدهُ الارهابيون بمساعدة المحتل ، وفعلاً إستطاعت هذهِ الجماعة المتطرفة أن تبادر بزرع الفتنه وأن تهتك حرمة أمن وإستقرار هذا الشعب الذي مازال يعاني ويلات الحروب والنزاعات الاقليمية [70] .

رغم تعلق العراقيون بتربة وطنهم إلا إن المؤشرات الحالية لعمليتي النزوح والتهجير القسري تشير إلى إنها اكبر موجه شهدها العراق مُنذُ نشوؤه بسبب تصاعد أعمال التطرف الديني والعنف الطائفي و المذهبي الذي تنفذهُ جماعات متطرفه وبدعم جهات معادية للعراق وشعبه ولأِسباب تنطوي على اغراض تتلخص بمحاولة تصنيع خطوط تماس عرقية وطائفية تعزل العراقيين فيما بينهم (مسيحيين ومسلمين عرباً وأكراداً) وهكذا ولتوفير المناخ المناسب لِحرب أهليه مستعره تحرق كل من يقف أمامها

وتمهد لتقسيم العراق الى مقاطعات وإمارات بعد ان كانوا يتعايشون مع بعضهم البعض منذ الازل دون إقتتال أو تمييز . وكان للاحتلال الامريكي الدور الرئيسي والفعال في عملية نزوح السكان في العراق ، فقد كان للحرب النفسية التي إستخدمها المحتل قبل البدء بالحرب وكذلك الحرب الاعلامية الاثر الاكبر في تهيئة الناحيه النفسية للمواطنين . فقد كان لعرض الحشود العسكرية والاساطيل البحريه والقوات الجويه على شاشات التلفزه تأثيرها الكبير على نفسية المواطنين وزعزعتها مما حدا بالكثير من السكان أن يفكروا بكيفية النزوح والخروج من العراق أو من مراكز المدن الى القرى والارياف وبالذات سكان العاصمة بغداد ، لما شاهدوه على شاشات التلفاز من حجم تلك الحشود التي يتوقعون من إنها ستأكل الاخضر واليابس الموجود في العراق بدأت عملية نزوح السكان قبل (9 / 4 / 2003 م) إذ بادر كل من لديه الامكانية المادية بالخروج من العاصمة بغداد تحديداً والهجرة الى خاج العراق عموماً ، تفادياً للاضرار والخسائر التي قد تحصل عند البقاء في مدنهم أو بلدهم في الاموال والحياة أن عملية النزوح بدأت تتزايد مع سقوط النظام للدولة العراقية وبتخطيط من المحتل فقد بادرت كثير من العوائل العراقية بترك مساكنها إما (بأيجارها أو بأسكان عوائل فيها للمحافظة عليها من السلب والنهب أو بيعها) ومغادرة مساكنهم الى خارج العراق ذلك لم يكن نتيجة الحرب فقط وإنما نتيجه لِمخطط ضمن مشروع تنظيمي وسياسة ستراتيجية لتقسيم العراق الى كانتونات [71] طائفية متصارعه .نُفذت المرحلة الاولى مِنهُ في سنة (1980 م)عندما أُستهلك إقتصاد العراق بحرب مع أيران ، اما المرحلة الثانية فهي حرب الخليج الاولى (أزمة الكويت) (1990-1991 م) وحرب الخليج الثانية التي أجهزت على ماتبقى من قوة العراق ثم المرحلة الثالثة هي مرحلة إسقاط النظام للدولة وإحتلالها (9 \ 4 \ 2003م) .لقد بذل الامريكان جهود كبيرة سواء قبل إحتلالِهم للعراق أو بعدهِ لكي يحفزوا عوامل التهيئة البنيوية ويطلقوا الرواسب الكامنة في العقل الجمعي على نحو يجعل العراقيين يفكرون بحاضرهم وتاريخهم ،لا لإستنطاقه على نحو يخدم مسيرتهم نحو المستقبل ، بل على نحو يوسع من مسافات التجنب الاجتماعي والنفسي بينهم كأفراد وجماعات ، ومع إنّ إزالة الطرف الاخر مستحيله ، فأنهُ يُحاول طره أو نفيهُ وإبعاده عن دائرة المحله الضيقة فأنهُ بذلك يُعيد رسم الحدود

الداخلية للمجتمعات المحلية في العراق على أساس طائفي كمقدمة لكي يتحول العراق الى كانتونات لاتملك مصيرها فيما بعد ، وهو هدف صهيوني قديم . يقول (أودينون [72]إن القوة العراقية هي مكمن التهديد الاكبر للكيان الصهيوني والهدف الهام هو تقسيم العراق الى طوائف .

أن الولايات المتحدة ومن حالفها شنت مع حربها العسكريه حربا اخرى مجتمعية تمثلت في تدمير مؤسسات الدولة لاسيما تلك المعنيه بالضبط الرسمي وأطلقت تلك المهيئات البنيويه من حالة القوة الى حالة الضعف وتعمدت قوى الاحتلال بعد تدمير مؤسسات الدولة العراقية الى تصنيع سلطه رخوه ذات مؤسسات مشلوله تستند الى المحاصصة الطائفيه [73]. فقد شُكل مجلس الحكم على أساس طائفي اذ يحكم كل (ممثل طائفه) لمدة شهر ثم تلتها بعد ذلك مرحلة الانتخابات التي كانت تمثل الكارثة الكبرى التي فككت النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي ، فقد اتخذ كل عضو في البرلمان أو كل قائمه من القوائم (التسميه الطائفيه) كأساس لأِنتخابها اذ قسمت الى قوائم كرديه وقوائم تركمانيه وقوائم شيعية وقوائم سُنية ....الخ فأصبح الشخص التركماني (كما تم تصنيفه) يذهب الى مركز الاقتراع لينتخب القائمة التركمانية كما يعتقد بأنها تمثله ويذهب الكردي لينتخب القائمة الكردية دون ان يعرف ما هو ماضي وحاضر ذلك الشخص الذي سينتخبه ظناً منهُ إنهُ سيكون المنقذ وكذلك القوائم الاخرى تلك الاجواء هيأت المواطن لأِن يكون إنتمائهُ طائفي [74]ان العراق لم يشهد في بداية سقوط النظام في نيسان سنة (2003م)

شكل (10) احد مخيمات النازحين في منطقة معسكر الرشيد ببغداد



أي نوع من انواع العنف السائد وبالتحديد النصف الاول من سنة (2003 م) أما في النصف الاخير من سنة سقوط النظام وبداية سنة (2004 م) بدأت هناك سلسلة من العمليات المسلحة (الغير منظمة) كنوع من المقاومة ضد الاحتلال التي تضمنت مجموعة من العراقيين من مختلف الديانات والطوائف والتي كان هدفها واحد ومشترك هو خروج المحتل .في تلك الاثناء أدركت قوات الاحتلال ان اتباع سياسة (فرق تسد) هي أنجح الحلول للتخفيف والتخلص من ضربات (الجماعات المسلحة)التي كبدتها الخسائر الجسيمة في قواتها ، كل هذهِ الاحداث تؤكدها الوثائق التي تشير الى تكوبنات العراق والتي ذُكرت في الكتب مثل كتاب الثورة العراقية (للسير أرنولد ويلسن) وكتاب تكوين العراق الحديث ل (هنري أ.فوستر) وغيرهم ممن تعاملوا مع العراق بوصفه شعب يتكون من (عشائر و قوميات واثنيات و طوائف كثيرة)فقد أكدت هذهِ الكتب ان التكوينات العراقية بمختلف انواعها توافقت مع

بعضها البعض واتحدت في ثورة العشرين لمواجهة الاستعمار البريطاني ونجحت في ذلك .عملت قوى الاحتلال على زعزعت الوضع الامني في معظم محافظات القطر وبالتحديد في العاصمة بغداد لأن نجاح مخطط الاحتلال في بغداد يعني نجاحهُ في العراق والعكس صحيح حتى اصبحت مركزاً للصراع الاقليمي والطائفي ومن المخططات التي كانت تقوم عليها سياسة المحتل منذُ بدأ الاحتلال ومازالت هي تفتيت النسيج الاجتماعي للعراقيين وترهيب السكان ودفعهم للنزوح بعد إشاعة التطهير العرقي وتقسيم الوطن الى اقليات وأثنيات متصارعه وقد أعتمد التوزيع الطائفي كأساس لسياسة المحتل ، أستمر مسلسل التهيئه لعملية النزوح في معظم محافظات العراق وبدأت أحداث ذلك المسلسل تتوالى بوتيرة متصاعدة بتفجير المرقدين الشريفين في سامراء مرقد (الامام علي الهادي والحسن العسكري)عليهم السلام في شباط 2006

شكل (11) أطفال عراقيون يتقاسمون بطيخا في مخيم للنازحين يضم 1200 شخص فروا من بيوتهم بسبب العنف الطائفي يقع خارج مدينة النجف (تاريخ الصورة: 16 يونيو 2007).



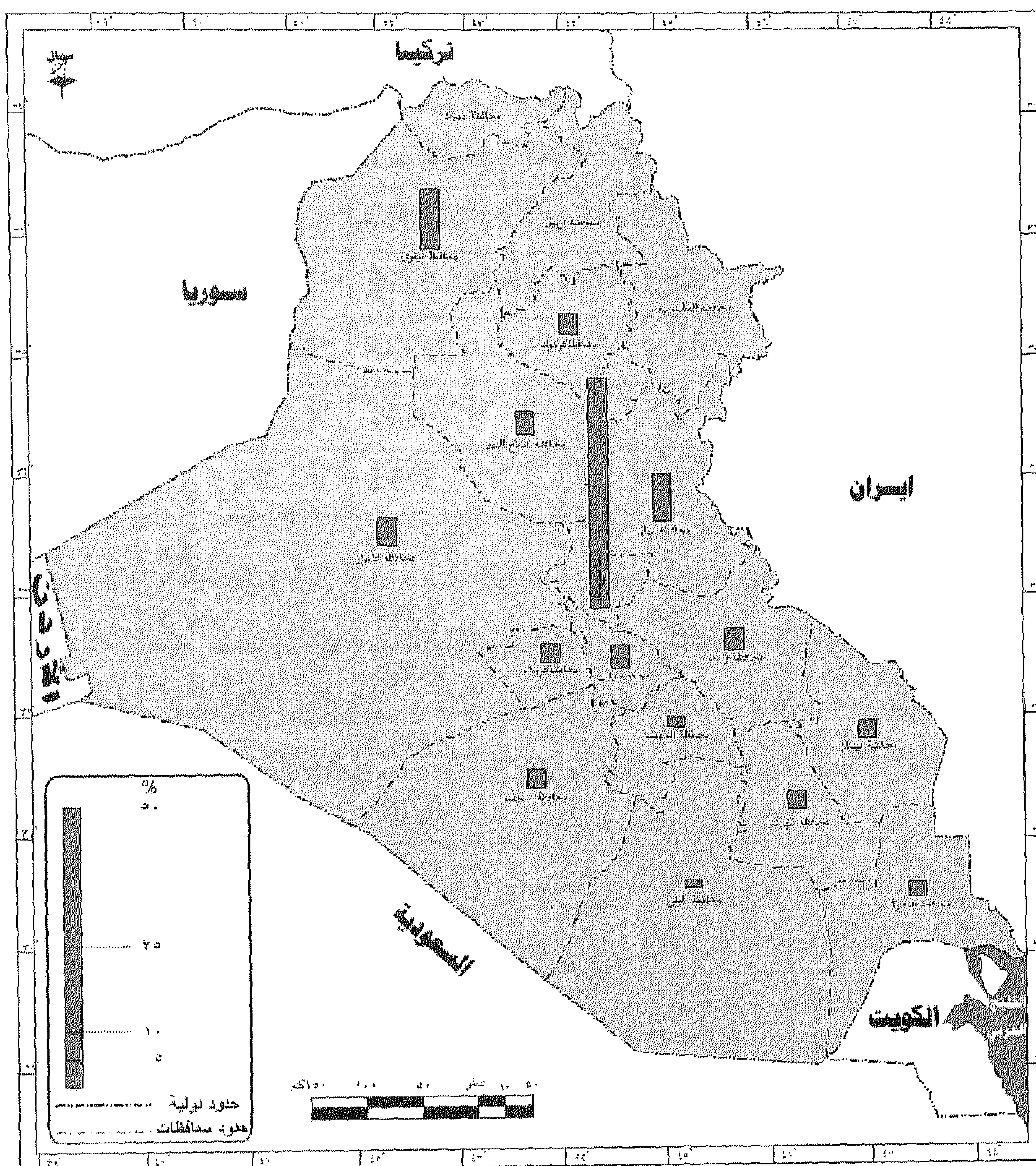
لقد ادى ذلك الى إشعال فتيل العنف الطائفي والتطهير العرقي بشكل لم يسبق لهُ مثيل من قبل مما حدا بالكثير من العوائل الى النزوح تاركه مساكنها وبساتينها وممتلكاتها وأشغالها ومحلاتها عرضة للسلب والنهب والحرق ، واجبرت على العيش في أوضاع سيئة وصعبه في مخيمات لا تتوفر فيها ابسط الشروط الصحية والخدمية الكافية التي تناسب المرضى والنساء والاطفال والشيوخ .وفقاً لما جاء في مقال للمفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة الذي نشر في صحيفة دار الحياة الصادرة في (6 \ 11 \ 2006م) أذ أشار الى انهُ في الاشهر الستة الاولى من سنة (2006 م) أحتل العراق المرتبة الاولى بين اربعين دولة في العالم بالنسبة الى أعداد النازحين من مناطق سكناهم وفي عدد طالبي اللجوء السياسي في الدول الاوربية بسبب الاوضاع الامنيه المترديه وسياسة المحتل التي تشهدها (خمسة عشر محافظة) عدا محافظات كردستان العراق .ومن خلال ملاحظة الجدول (9) والشكل (12) يظهر لنا التباين في نسب نزوح العوائل على مستوى محافظات العراق (عدا منطقة كردستان العراق)فقد برزت محافظة بغداد مسجلة أعلى النسب للعوائل النازحة ،اذ بلغت نسبة العوائل النازحة فيها (41,3٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة في العراق ، ويعزى هذا النزوح الكبير لأرتفاع عدد السكان فيها بأعتبارها عاصمة البلاد وأكثر تأثراً بظروف البلد المتمثلة بالعمليات العسكرية التي أوجدت مناطق ساخنة في بعض مناطق العاصمة بغداد وخاصةً تلك التي يفوق عدد سكانها لطائفه معينة على طائفة أخرى اقل سكاناً مما تسببت في نزوح الطائفة الاقل سكاناً خوفاً من القتل ، بالاضافة الى التهديد للشريحة المثقفة المتمركزه في العاصمة بغداد مما دفعها الى النزوح لمناطق اكثر أمناً وإستقراراً من تلك التي نزوحوا منها وهجرة بعضهم الى خارج البلاد مما أوجد ظاهرة نزيف الادمغه المتفاقمة التي تسببت بدورها في نقص ملموس في الكوادر (الطبية ، الهندسية ، التعليمية ....الخ) ، ومن الأسباب الأخرى

جدول(9) العوائل النازحة في العراق من مناطقهم الاصلية ما بعد شهر شباط 2006م

	المحافظة	عدد العوائل النازحة لغاية 20-6-2009	النسب المئوية	عدد افراد العوائل النازحة
1	الانبار	11612	5,2	70532
2	بابل	9795	4,3	60286
3	بغداد	95338	41,3	572783
4	البصرة	5647	2,5	35226
5	الديوانية	3721	1,7	24362
6	ديالى	19556	8,4	117628
7	كربلاء	7595	3.4	48038
8	كركوك	9049	3.7	52041
9	ميسان	6042	3.1	42525
10	المثنى	2185	1.2	15837
11	النجف	8068	3.3	46732
12	نينوى	27654	10,9	152881
13	صلاح الدين	9393	4.1	56449
14	ذي قار	6517	3.1	44188
15	واسط	8857	3.8	53238
	المجموع الكلي في العراق	231038	٪100	1392746

الجدول من عمل الباحث بالاستناد على :-وزارة الهجرة والمهجرين \ خلاصة نتائج تسجيل النازحين شباط 2006 لغاية حزيران 2009، الاصدار 11،(بيانات غير منشورة) ،ص5

شكل (12) التوزيع النسبي للعوائل النازحة في العراق



المصدر : اعداد الباحث بالاستناد على جدول(٢) .

الوضع الاقتصادي(حركة البيع والشراء) نتيجة لنزوح أصحاب رؤوس الاموال و التجار بسبب الخطف والتسليب الذي تعرضوا له لتردي الوضع الامني ووجود الجماعات المسلحة وإنتشارهم التي أثرت بشكل كبيرعلى نفسية المواطنين مما حدا بالكثير منهم النزوح للخلاص من تلك الاوضاع .

أما محافظة نينوى فقد شغلت المركز الثاني من حيث إرتفاع نسب العوائل النازحة في العراق أذ بلغت نسبتها (11,9٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة ويعود السبب في ذلك الى عدة أسباب منها الصراع الكردي العربي كمحاوله لضمها الى أقليم كردستان العراق ، بالاضافة الى ذلك كونها محافظة حدودية لعبت فيها دول الجوار الدور السلبي الذي تمثل في مساعدة الجماعات الارهابية في التسلل الى القطر لتصفية الحسابات وخلخلة الوضع الامني ، بالاضافة الى أن عدد كبير من سكان محافظة نينوى كان يمثل شريحة كبيرة في ادارة الدوله العراقية في النظام السابق والذين كانوا يسكنون محافظة بغداد ومحافظات أخرى بالقرب من دوائرهم لممارسة أعمالهم وبعد سقوط النظام في نيسان (2003م) كنتيجه للاوضاع السائدة نزحوا الى مناطق مسقط رأسهم او الى مناطق اكثر أمناً من تلك التي نزحوا منها ، وكونها محافظة ذات أكثريه من طائفه معينة تفوق عددياً على الطوائف الاخرى مما أدى الى نزوح الطوائف الاخرى خوفاً من ردود الافعال .

علاوة على وجود الجماعات المسلحة التي كانت السبب الحقيقي وراء نزوح معظم سكان محافظة نينوى فقد شمل التهديد للديانات والمذاهب على حدٍ سواء . في حين جاءت محافظة ديالى بالمركز الثالث من حيث أرتفاع نسب العوائل النازحة فيها اذ بلغت نسبتها (8 ،5 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحه في القطر ويعود ذلك الى سببين رئيسيين هما الاول تمثل في الدور السلبي لدول الجوار من خلال سماحها ومساعدتها للجماعات الارهابية بالتسلل الى القطر من خلالها وإشاعة الفوضى والارباك كما هو الحال في محافظة نينوى وبعض المحافظات التي أدت الى نزوح ساكنيها للخلاص من تلك الاوضاع .أما السبب الثاني فقد تمثل في انها المحافظة التي كانت تمثل الشريان المغذي للعاصمة بغداد بالمنتجات الزراعية والتي أُستخدمت معظم بساتينها كحصن للاختفاء فيها وحرق معظم المزارع والبساتين مما دفع ساكنيها الى هجرتها والانتقال الى مناطق اكثر امناً وإستقراراً ، بعد ان خسروا المصدر الرئيسي لمعيشتهم وأملاً في ايجاد عملاً اخر يعينهم على الحياة . وجاءت محافظة الانبار شاغلة المركز الرابع من حيث ارتفاع نسب العوائل النازحة في العراق اذ بلغت نسبتها (5٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة في القطر ويعزى ذلك لعدة اسباب تأتي في

مقدمتها ان محافظة الانبار محافظة حدودية وذلك اصبح ثقل عظيم على المحافظات الحدودية جراء ما تعرضت لهُ من الدول المجاورة ودورها السلبي الذي تمثل في السماح ومساعدة الجماعات الارهابية للتسلل الى القطر وإشاعة الرعب والفوضى وارهاب العوائل وتصفية الحسابات مع قوى الاحتلال في ساحات العراق ، علاوةً على ذلك ما أشاعته العمليات العسكرية في قضاء الفلوجه بين الجماعات المسلحه وقوات الاحتلال الامريكي وممارستها السياسة الصهيونية المتمثلة بسحق الشعب وإخضاعهِ لها وقصف الاحياء السكنيه والمذابح التي حدثت في الفلوجة أما منطقة الحبانية فقد كانت من المناطق الساخنة حيث كانت تمثل قاعدة عسكرية لجيش المحتل مما أثار في نفوس العوائل الساكنة بالقرب منها الخوف والرعب من وجودهم فيها كل تلك الاسباب كانت حافزاً كبيراً في دفع السكان الى ترك مساكنهم واعمالهم خوفاً من ان يصيبهم الدمار من جراء الاعمال المسلحة بين الجماعات المسلحة وقوات الاحتلال .

أما المركز الخامس فقد شغلته محافظة بابل بنسبة (4,3 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة في القطر ويعود ذلك الى عدة اسباب ولكن كان اهمها العمليات المسلحة التي حدثت بالقرب من شمال بابل في النواحي التابعه لبغداد (اللطيفية والمحموديه) التي طالت ايضاً الماره والساكنين بالقرب منهم مما حدا بالكثير من العوائل النزوح تاركه منازلها للتخلص من الارهاب والتعسف الذي قد يتعرضون اليه في أي وقت .

وجاءت محافظة صلاح الدين بالمركز السادس فقد بلغت نسبتها (4,1٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة في العراق ويعود ذلك الى اسباب عديدة منها أن وجود مذهب أو طائفة غالبة ساهم في نزوح المذاهب او الطوائف تحسباً لاي تهجير قسري او عنف قد يطولهم ، علاوةً على الظرف الامني فالمواجهات المسلحة المشتعلة في معظم الاحيان بين قوات الاحتلال أو القوات العسكرية وبين الجماعات المسلحة والتفجيرات المستمرة في عدة مناطق مثل منطقة (طوس خرماتوا) التي نتج عنها اضرار جسيمة تمثل في استشهاد احد افراد العائلة او أغتيالهِ أو خطفهِ كان ذلك عاملاً مهماً في تهيئة نفسية الموطن وكأشارة اليهِ للنزوح والتخلص من ذلك الوضع الغير

مستقر .أما محافظة واسط فقد جاءت بالمركز السابع بنسبة (3,8 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحه في العراق ويعزى ذلك الارتفاع الى الاوضاع الغير مستقرة والتي كانت في نفس الوقت تشهد الوضع ذلك معظم محافظات العراق فقد شهدت منطقة الصويرة عمليات مسلحة بين الجماعات المسلحة واهالي المنطقة والتي كان ضحيتها الساكنين في تلك المناطق بالاضافة الى ضعف الوضع الامني وعدم الاستقرار كل ذلك اثر سلباً على العوائل الساكنه بالتالي كان حافزاً بالنزوح من مناطقهم الى مناطق يشعرون فيها بالامان .ان الانسان بطبيعته يحب ان يعيش في اي مكان يتوفر فيه اهم عنصرين هما ألامن والامان .في حين جاءت محافظة كركوك في المركز الثامن من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة في العراق ويعزى ذلك الى عدة اسباب في مقدمتها الصراع (الكردي-العربي)من اجل ضم كركوك الى أقليم كردستان العراق، علاوةً على سوء الاوضاع الامنية وكثرة التفجيرات والاعمال الارهابية التي طالت المواطنين والتي أثرت سلباً على نفسيتهم وحفزتهم على النزوح وترك منزلهم للنجاة بحياتهم .فيما كانت النسب تتراوح ما بين (3 ،4٪ -2،1٪)من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة في العراق أذ بلغت النسبة في محافظة كربلاء (3 ،4 ٪)بينما كانت النسبة في محافظة النجف (3,3 ٪) أما محافظتي ذي قار وميسان فقد جائتا بنفس النسبة وهي (3 ،1 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة في العراق وسجلت البصرة نسبة (2,5 ٪) من المجموع الكلي لنسبة العوائل النازحة في العراق في حين أنخفضت النسبة في محافظة الديوانية فبلغت (1,7 ٪) وكذلك محافظة المثنى بنسبة (1 ،2 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة في العراق ، وكانت معظم اسبابها هي عدم استقرار الوضع الامني وانتشار الجماعات المسلحة فيها .ومن الجدير بالذكر ومن خلال التحليل السابق يتبين لنا أن الاسباب التي كانت خلف ظاهرة النزوح مشتركة الى حدٍ ما وفي مختلف محافظات العراق والتي أثرت سلباً على العراقيين فقد شملت مختلف شرائح المجتمع من (عرب ، اكراد ،وتركمان ، ومن مختلف المذاهب

والقوميات)ومن خلال كل ذلك نستطيع ان نؤكد ان معظم الاسباب الـتي ساعدت على هذا النوع من النزوح والهجرة هي كالاتي :-

1- العمليات العسكرية والعمليات المسلحة

وهو النزوح الذي حصل نتيجة الاعمال العسكرية او المسلحة التي تعرضت لها معظم المحافظات والمناطق فقد غادرها معظم ساكنيها طلباً للامان في مسقط رأسهِ او أي منطقة بديلة عنها يجد فيها ضالته .

2- التطهير الاثني (القومي –الديني):-

وهذا النوع من النزوح شمل (المسلمين والمسيحيين والعرب والتركمان .....الخ) فقد شمل الديانة و الطائفة التي كانت تمثل أقلية مع طائفة اخرى فساهمت في نزوح المذاهب والطوائف الاقل تحسباً لاي تهجير قسري او عنف قد يطالهم .

3- التوتر الامني

والذي حصل نتيجة لتردي الوضع الامني وتوتره وازدادت وتيرتة بعد تفجير قبتي الامامين (عليهم السلام) في شباط 2006 م .

الاثار الناجمة عن النزوح .

نتج عن عملية النزوح السكاني الآثار التالية :-

1. ازدياد نسبة البطالة بين النازحين ، خصوصاً من كان يملك منهم محالاً تجارية في المنطقة التي نزح منها أو موظفاًفي أحدى دوائرها الرسمية .
2. شكل النزوح عبئاً على النساء والاطفال والمسنين والمرضى بشكل خاص ، فهم يجدون صعوبة في الحصول على رعاية صحية متخصصة في مختلف مناطق العراق التي نزحوا اليها.
3. كما تعاني العوائل النازحة التي لايعيلها سوى النساء ، خصوصاً تلك التي ترملت ولها ثلاثة او اربعة اطفال أو اكثر ، ولعل من الصعب على هؤلاء النساء العثور على الوظائف وحماية عائلاتهن وسط ظروف من ابرز خصائصة ارتفاع

نسبة البطالة ، كما تعرض العديد من الاطفال لصدمات نفسية قاسية اثناء النزوح .

4. لتسرب من المدارس بسبب الاوضاع الغير مستقرة للعائلة النازحة او عدم وجود مدارس بالقرب من مسكنهم او قد تسبب موت الاب المعيل الى ترك الطفل المدرسة ليكون هو المعيل لأهلهِ
5. يشكل بعض هؤلاء النازحين والمهاجرين عبئاً اضافياً على اقاربهم الذين يكافحون سلفاً ليعيلوا انفسهم ، او ان معظمهم يكونون معرضين لخطر الطرد من قبل اصحاب الاملاك ويفتقرون الى الخدمات الاساسية ويعيشون في ظروف معيشية قاسية .

العينة المشمولة بالدراسة :-

مما تقدم في تم تعريف النزوح وآثاره ومسبباتهُ والنتائج التي ترتبت عليه وقد إعتمدنا في ذلك على البيانات الخاصة بالنازحين المستقاة من اجهزة الدولة المختلفة وبالاخص البيانات الصادرة من (وزارة الهجرة والمهاجرين) والبيانات التي أصدرتها منظمات الامم المتحدة العاملة في العراق ولكون موضوع النزوح موضوع حيوي والبعض الاخر يسمية بالموضوع (الشائك) يخضع لكثير من الاعتبارات السياسية والامنية والتي قد تجعل البيانات والارقام الخاصة بأعداد النازحين غير دقيقة تتأثر بالموافق السياسية والاعتبارات الشخصية للجهات التي أصدرتها وبالتالي تكون مصداقية هذهِ الارقام وصحتها محل جدل أرتأينا لتجاوز هذهِ المشكلة أن أقوم بأختيار عينة عشوائية للعوائل النازحة في عدد من مناطق بغداد الواقعة في جانب الرصافة وقد تم اختيار هذهِ الناطق بعناية فائقة آخذين بنظر الاعتبار مكوناتها السكانية التي حاولنا ان تكون صورة مصغرة لمكونات العراق وقد قمنا بطباعة أستمارة استبيان للعينة من تلك العوائل (ملحق 2) وقد تم جمع هذه الاستمارات وجدولتها ومن ثم بعد ذلك تحليل هذهِ الجداول .أذ تم اختيار (500) عائلة تتوزع في مناطق حي النصر (65)عائلة ، الزعفرانية لمجمعي الرحمة والرشيد (96) عائلة ، الكرادة مقابل المسرح الوطني [23]عائلة ، حي المعلمين / معسكر طيران الجيش السابق (60) عائلة ،

الاعظمية (24) عائلة ، الحبيبية (38) عائلة ، نـواب الضـباط (35) عائلـة ، امـا العبيدي فكانت العينة (16) عائلة ، واخيراً الشعب مجمع / (90) عائلة .

الجدول (9)

المناطق الجغرافية المشمولة بالعينة / سنة 2010 م

ت	اسم الرقعة الجغرافية (منطقة الدراسة)	عدد العوائـل المسـتخدمة في العينة
1-	حي النصر	65
2-	الزعفرانية / مجمع الرحمة 21 / مجمع الرشيد 75	96
3-	الكفاءات	50
4-	الكرادة / مقابل المسرح الوطني	23
5-	حي المعلمين/ معسكر طيران الجيش السابق	60
6-	الاعظمية	24
7-	بغداد الجديدة / نواب الضباط	35
8-	العبيدي	16
9-	الحبيبية	38
10-	الشعب / مجمع	90
	المجموع	500

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

من خلال الاستبيان وبالاستناد الى الجدول (10) وجدنا ان نسبة العوائل التي نزحت بسبب الشعور بعدم الامان بلغت اعلى نسبة فكانت (23,8 ٪) من المجمـوع الكلي لنسب العوائل المدروسة بينما كانت النسبة للعوائل التي نزحت بسبب التهديـد المباشر (6،8٪)، اما نسبة العوائـل الـتي نزحـت بسـبب التهديـد الغـير مباشـر بلـغ (6،15٪) ونسبة العوائل التي نزحـت لـدوافع اقتصـادية بلغـت نسـبتهم (5٪)مـن

المجموع الكلي لنسب العوائل النازحة ضمن العينة بينما بلغت نسبة العوائل التي نزحت بسبب مضايقات نفسية وأجتماعية (19،4٪) في حين بلغت نسبة العوائل التي نزحت بسبب الخوف من القتل والاعتداء الجسدي (15،2٪) واخيراًبلغت نسبة العوائل التي نزحت من جراء الخوف من الاختطاف والسلب (12,4٪) .

الجدول(10)

اسباب النزوح الرئيسية

ت	سبب النزوح الرئيسي	العدد	النسبة المئوية
1	الشعور بعدم الامان	119	23,8
2	تهديد مباشر	43	8,6
3	تهديد غير مباشر	78	15.6
4	دوافع أقتصادية	25	5
5	مضايقات نفسية واجتماعية	97	19,4
6	الخشية من القتل والاعتداء الجسدي	76	15,2
7	الخوف من الاختطاف والسلب	62	12,4
	المجموع الكلي	500	٪100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

بينما يوضح الجدول (11) نوع المسكن للعوائل المدروسة ما يلي :-

1. ان اغلبية العوائل النازحة تسكن في بنايات حكومية أذ بلغت نسبتها (50 ٪) من المجموع الكلي .
2. ان عدد غير قليل من العوائل يعيش في بنايات من طين او بلوك او عشوائيات اذ بلغت نسبتهم (30 ٪) من المجموع الكلي .
3. النسبة القليلة للعوائل التي تؤجر المساكن للعيش فيها أذ بلغت النسبة (20 ٪) من المجموع الكلي

الجدول (11) نوع مسكن العوائل النازحة

ت	الاجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	بناية حكومية	250	50
2-	بناء طين بلوك ،عشوائيات	150	30
3-	تأجير سكن	100	20
	المجموع الكلي	500	٪100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

ويتضح من الجدول (12)لمصدر الحصول على الغذاء ما يلي :-

ان النسبة الاعلى لمصدر الغذاء لهذهِ العوائل تعتمد على البطاقة التموينية أذ بلغت النسبة (84 ٪) ومن الجدير بالذكر ان هذهِ الحصة لاتكفي لمعظم العوائل لمدة (15 – 20) في حين اعتمدت بعض العوائل في توفير الغذاء على مصادرها الذاتية أذ بلغت نسبتها (6 ٪) من المجموع الكلي أما البعض الاخر فقد أعتمد على المساعدات من اصحاب الاعمال الخيرية او منظمات المجتمع المدني بالرغم من قلتها أذ بلغت نسبة تلك العوائل (10 ٪) من المجموع الكلي

الجدول (12)

مصدر الحصول على الغذاء

ت	مصدر الغذاء	العدد	النسبة المئوية
1-	بطاقة تموينية	420	84
2-	مصادر ذاتية	30	6
3-	مساعدات	50	10
	المجموع الكلي	500	٪100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

اما الجدول (13) للمنظمات التي زارت العوائل النازحة يبين مايأتي :-

ان معظم الزيارات لتفقد العوائل النازحة كانت لمجالس البلدية أذ بلغت نسبتها (54 ٪) من المجموع الكلي ، اما النسبة (27 ٪) فكانت للصليب ، فيما كانت منظمات المجتمع المدني لقل الجهات التي زارت تلك العوائل فبلغت نسبتها (19) من المجموع الكلي .

الجدول (13)

المنظمات التي زارت العوائل النازحة

ت	أسم المنظمة	العدد	النسبة المئوية
1-	منظمات المجتمع المدني	95	19
2-	الصليب الاحمر	135	27
3-	مجالس البلدية	270	54
	المجموع الكلي	500	٪100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

بينما يوضح الجدول (14) كيفية الحصول على المياه (مصادر المياه) مايلي:-

1. ان اعلى نسبة لمصادر الحصول على المياه للعوائل النازحة كانت أسالة الماء الحكومية أذ بلغت النسبة (94 ٪) من المجموع الكلي للعوائل المدروسة .
2. ان اقل نسبة لمصادر المياه للعوائل النازحة كانت لمصادر أخرى اذ بلغت النسبة (6٪) اذ تزود هذه العوائل بالماء بواسطة السيارات الحوضية (التناكر) .

الجدول (14)

كيفية الحصول على المياه (مصادر المياه)

ت	الاجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	أسالة الماء	470	94
2-	السيارات الحوضية ، الابار	30	6
	المجموع الكلي	500	100٪

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 / .

اما الجدول (15) فيبين كفاية المياه للعوائل النازحة أذظهر منه :-

أن نسبة العوائل التي أكدت على كفايتها من المياه بلغت (38 ٪) في حين بلغت نسبة العوائل التي اكدت على عدم كفايتها من المياه (62٪) مما يؤكد بأن كميات المياه غير كافية لتلك الاسر .

الجدول (15) كفاية المياه للعوائل

ت	الاجابة	التعداد	النسبة المئوية
1-	كافية	190	38
2-	غير كافية	310	62
	المجموع	500	100٪

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

في حين يوضح جدول (16) وجود الخزانات اذ بين مايلي :-

1. ان نسبة قليلة من العوائل تملك خزانات المياه اذ بلغت النسبة (40٪) ،.
2. نسبة قليلة من العوائل النازحة تمتلك الخزانات اذ ان اغلبية العوائل لاتمتلك الخزانات اذ كانت نسبتها(56٪) (اغلبية الخزانات التي تمتلكها الايـر تبلغ سعته (1000)لتر)

الجدول (16) وجود الخزانات وكفايتها للعوائل النازحة

ت	الاجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	موجودة	220	44
2-	غير موجودة	280	56
	المجموع الكلي	500	٪100

المصدر / الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

اما الجدول (17) فيبين وجود النفايات في مناطق تواجد الاسر النازحة كما يلي :-

1. ان غالبية المناطق التي تتواجد فيها الاسر النازحة تعاني من وجود النفايات أذ بلغت نسبتها (76) من المجموع الكلي .
2. ان اقل نسبة في هذهِ المناطق لاتعاني من وجودالنفايات اذ بلغت النسبة (٪24) من المجموع الكلي .

الجدول(17) وجود النفايات

ت	الاجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	موجودة	380	76
2-	غير موجودة	120	24
	المجموع الكلي	500	٪ 100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

بينما يبين الجدول (18) لمعالجة النفايات ما يلي :-

1. ان النسبة الاعلى من النفايات يتم معالجتها اذ بلغت النسبة (٪76) .
2. ان النسبة الاقل من النفايات لم يتم معالجتها أذ بلغت النسبة (24 ٪) .

الجدول (18 معالجة النفايات

ت	الاجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	تم معالجتها	380	76
2-	لم يتم معالجتها	120	24
	المجموع الكلي	500	٪100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

اما الجدول (19) لكيفية معالجة النفايات يبين ما يلي :-

1. ان اعلى نسبة سجلت للتخلص من النفايات لسيارات امانة العاصمة اذ بلغت النسبة (46 ٪) .
2. أما الطرق الاخرى التي تستخدم للتخلص من النفايات فهي بواسطةالطمر والحرق الغير الصحي لانة يسبب التلوث البيئي اذ بلغت نسبة التخلص من النفايات عن طريق الحرق (30٪) اما طريقة الطمر فقد بلغت (24 ٪) وتعتبر هذه الطريقة وطريقة الحرق من الطرق الغير صحية وتسبب كوارث لصحة الانسان وللبيئة

الجدول (19) كيفية معالجة النفايات

ت	الاجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	سيارات امانة العاصمة	230	46
2-	الحرق	150	30
3-	الطمر	120	24
	المجموع الكلي	500	٪100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

ومن خلال ملاحظتنا للجدول (20) لمعاناة هذه المناطق من انتشار الحشرات تبين مايلي.

مـن خـلال الجـدول وبدلالـة الجـدول (12، 13 ، 14) ان اغلـب المنـاطق الدروسة تعاني من وجـود الحشـرات اذ بلغـت النسـبة للمـانطق الـتي تتواجـد فيهـا الحشرات (84 ٪) من المجموع الكلي للاسر النازحة .

الجدول(20)

معاناة هذهِ المناطق من إنتشار الحشرات

ت	الاجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	موجودة	420	84
2-	غير موجودة	80	16
	المجموع الكلي	500	٪100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

اما فيما يخص الجدول (21) للامراض المنتشرة وبدلالة الجداول السابقة فكان مايلي :-

كثرة انتشار امراض والاوبئة في تلك الناطق أذ كان اكثر الامراض شيوعاً هو الاسهال فقد بلغت نسبته (3 ٪) من المجموع الكلي ، وسجلت امراض الالتهابات التنفسية نسبة (24 ٪) ، اما مرض التيفوئيد فقد كانت نسبته (14 ٪) من المجموع الكلي ، في حين سجل التهاب الكبد الفايروسي نسبة (12 ٪) من المجموع الكلي ، واخيراً سجل مرض جدري الماء نسبة (10 ٪) من المجموع الكلي وكل تلك الامراض كانت نتيجة لردائة معظم المساكن للعوائل النازحة وقلة المياه وانتشار النفايات

الجدول (21)

الامراض المنتشرة بين العوائل النازحة

ت	الحالات المرضية	التعداد	النسب المئوية
1-	الاسهال	300	30
2-	الالتهابات التنفسية	240	24
3-	التهاب الكبد الفايروسي	120	12
4-	جدري الماء	100	10
5-	تيفوئيد	140	14
	المجموع	500	٪100

المصدر :- الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

الجدول (22) لوجود مرضى مصابين بالامراض المزمنة فقد بين ما يلي :-

الاجابة بنعم عن وجود مصابين بالامراض المزمنة هي الاعلى أذ شكلت نسبة قدرها (74 ٪)من المجموع الكلي لنسب العوائل المدروسة .

الجدول (22)

وجود مرضى مصابين بالامراض المزمنة

ت	هل يوجد مرضى مصابين بالامراض المزمنة	التعداد	النسبة المئوية
1-	نعم	370	74
2-	كلا	130	26
	المجموع	500	٪100

المصدر : - الباحث / الدراسة الميدانية / 2010 م .

في حين بين الجدول (23) لكفاية الادوية للمرضى بالامراض المزمنة للعوائل النازحة ما يلي :-

ان اعلى نسبة من الامراض المزمنة لاتتوفر لهم الادوية بصورة كافية اذ بلغت نسبتهم (64 ٪) من المجموع الكلي للنسب في حين تلك الشريحة تحتاج الى رعاية خاصة وعناية اكثر لكون معظمهم يمثلون كبار السن .

الجدول (23)

كفاية الادوية للمرضى المصابين بالامراض المزمنة

ت	هل تتوفر لهم الادوية بصورة كافية	التعداد	النسبة المئوية
1-	نعم	320	64
2-	كلا	160	26
	المجموع	500	٪100

المصدر :- الباحث/ الدراسة الميدانية / 2010 م .

موجات النزوح الداخلي الثاني عام 2014

وشهد العراق في جزيران عام 2014 اكبر عملية نزوح داخلي للسكان حيث نزح ما يقارب ال 1800 000 شخص أو حوالي 4٪ من سكان البلاد، بسبب اندلاع العمليات العسكرية في المناطق الشمالية والغربية من العراق بعد سيطرة ما يعرف بالدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) على اجزاء كبيرة من العراق لقد تميزت حركة النزوح هذه عن سابقتها عام 2006 بانها شهدت عمليات نزوح غير مسبوقة لمات آلاف العائلات من أبناء الأقليات في مناطق سهل نينوى باتجاه إقليم كردستان، بعد سيطرة تنظيم «داعش» على معظم المدن والبلدات التي تقطنها هذه الأقليات في حدود المحافظات الشمالية العراقية.وتميزت هذه الحركة ايضا بالعنف الذي شابها تجاه النازحين من الاقليات الدينية والتي عمد الارهابيون الى سبي النساء وبيعهم فيما بعد او تزويجهم بالاكراه وقل الرجال من النازحين خاصة في منطقة جبل سنجار

شمال العراق. التي حوصر فيها اكثر من من 200 ألف نازح يزيدي وقد بدات ازمة النزوح هذه بعندما استولت الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على الكثير من مساحة شمال العراق، بما في ذلك مدينة الموصل، وهي التي كانت تسيطر بالفعل على أجزاء واسعة من الأراضي السورية. ومن متابعة الشكل (13) يتضح ان داعش،سيطرة حتى شهر ايلول عام 2014 على كامل محافظة نينوى واجزاء واسعة من محافظات صلاح الدين والانبار وديالى وكركوك مما ادى الى نزوح مئات الالاف من سكانها (75)

شكل (13) امتداد سيطرة منظمة داعش الارهابية في العراق وسوريا في حزيران عام 2014

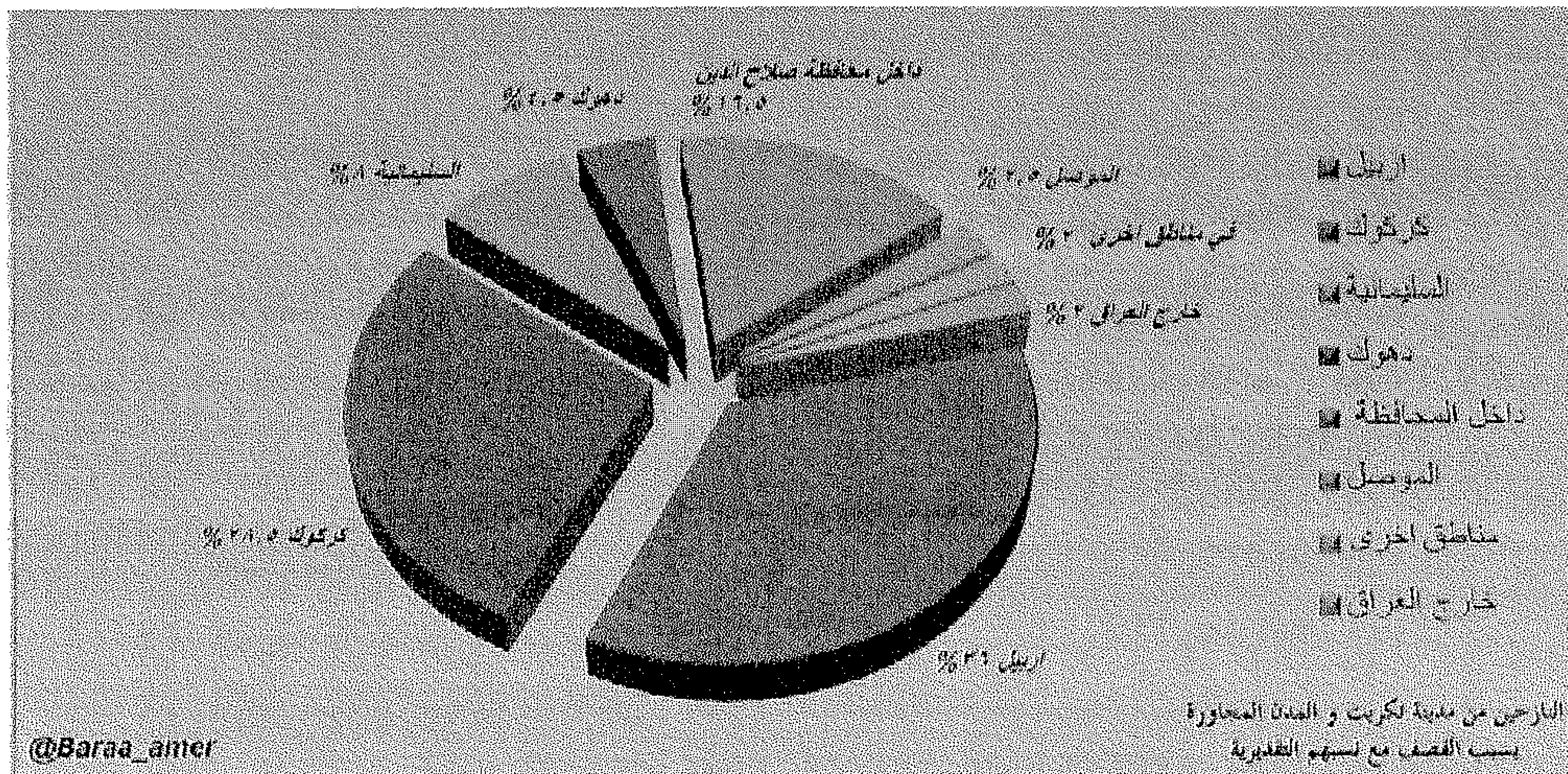
ففي صلاح الدين مثلا نزح ما يربو على ال500 الف شخص الى المحافظات الاخرى وبعضهم عانى من الانزوح المزدوج المتكرر وكانت أكبر نسبة للنازحين من صلاح الدين الى محافظة أربيل حيث بلغت : 36٪ بينما بلغت في محافظة السليمانية : 8٪ والى محافظة دهوك نسبة : 4.5٪ ليصبح مجموع النازحين لمحافظات أقليم كردستان 48.5٪ ..

"بدون أحصاء المتواجدين في المخيمات التي أقيمت حول مدن الأقليم"

اما نسبة النازحين من تكريت و المناطق المجاورة لمحافظة كركوك فقد بلغت : 28.5٪ منهم نسبة 4.5٪ في مناطق خارج سلطة الحكومة المحلية و المركزية ، أي في مناطق تخضع لسلطة داع شاما نسبة النازحين من تكريت لمحافظة نينوى بلغت : 2.5٪

نسبة النازحين الى مناطق داخل محافظة صلاح الدين فقد بلغت : 16.5٪ (و جميع هذه المناطق خارج سلطة الحكومة المركزية) وكانت نسبة النازحين الى مناطق اخرى حول العراق لمحو 2٪ وبلغت نسبة النازحين الى خارج العراق بحدود 2٪ ونزح ما نسبته 25.5٪ من مجموع النازحين خارج مناطق السلطة المحلية و المركزية او سلطة اقليم كردستان شكل (14).

شكل (14)نسب النازحين من مدينة تكريت و المدن المجاورة بسبب القصف مع نسبهم التقديرية



هوامش الفصل الثاني

1. United Nations: *Press Conference on 2009 Revision of World Urbanization Prospects* vom 25. März 2010.
2. U.S. Census Bureau - World POPClock Projection
3. Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, ed. (2009) (in German), *World Population Prospects. The 2008 Revision. World Population change per year (thousands) Medium variant 1950–2050*
4. "World Population Prospects: The 2008 Revision Population Database". Esa.un.org. 2009-03-11. 29-12-2010 اطلع عليه بتاريخ.
5. UNO-Prognose
6. http://www.interacademies.net/?id=3547
7. http://esa.un.org/unpp/p2k0data.asp
8. Major Religions of the World Ranked by Number of Adherents
9. المسيحية في العالم: تقرير حول حجم السكان المسيحيين وتوزعهم في العالم، مركز الأبحاث الاميركي بيو، 19 ديسمبر 2011) .إنجليزية
10. عبير نيسان،النزوح التلقائي،مكتبة طلحة،الجزائر،2014،ص413
11. المصدر نفسه ،ض452
12. https://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons/
13. سعدون ابو لينة،اليات عمل المنظمات الدولية،دار السنيوطي،الدار البيضاء،2009،ص37
14. المصدر نفسه،ص45
15. المصدر نفسه،ص48
16. كاظم عبد الكاظم،الحدود السياسية ونزاعاتها،مكتبة تيم،دمشق،2004،ص179
17. سعدون ابو لينة،مصدر سابق،ص56
18. كاظم عبد الكاظم،مصدر سابق،ص197
19. سرمد فارس الشمري،القانون الدولي دارسة في الجيبولتك،دار حنين،بغداد،2005،ص75
20. المصدر نفسه،ص81
21. أحمد سوسة ،(ملامح التاريخ القديم ليهود العراق) . الطبعة الثانية ص:57
22. المصدر نفسه ،ص:125-126

23. المصدر نفسه، ص: 14، 16- 17

24. لفرهود هي أعمال عنف ونهب نشبت في بغداد بالعراق واستهدفت سكان المدينة من اليهود في 1حزيران 1941 خلال احتفالهم بعيد الشفوعوت اليهودي. حدثت هذه الأحداث عقب الفوضى التي اعقبت سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني خلال انقلاب 1941 قبل أن تتمكن القوات البريطانية من السيطرة على المدينة. انتهت الحادثة في اليوم التالي لدى دخول البريطانيين بغداد وراح ضحيتها حوالي 175 قتيلا و1،000 جريحا يهوديا، كما تم تدمير حوالي 900 منزلا تابعا لليهود تركت هذه الحادثة أثرا عميقا لدى اليهود العراقيين وساعدت على سرعة هجرتهم إلى إسرائيل، فبحلول عام 1951 هاجر أكثر من 80٪ منهم إلى إسرائيل يسمى الفرهود أحيانا لدى اليهود بالهولوكوست *المنسي* حيث يعتبر بداية النهاية للوجود اليهودي بالعراق الذي امتد لأكثر من 2600 سنة منذ سبي بابل.انظر Abraham H. Miller. Remembering the Farhud, *Frontpagemag.com.*, June 01, 2006

25. كتاب (سيرة وذكريات) الدكتور عدنان الباجة جي، مزاحم الباجة جي،بغداد،2006 (ص:124

26. احمدة ساسي،ليبيا بعد الثورة،ملف السكان،مكتبة التواصل'تونس،2014،ص209

27. نازلي احمد،الهجرات اللبنانية منذ العصر الفينقي الى الحرب الاهلية،مجلة الجيش،بيروت،عدد ايارو2014،ص24

28. المصدر نفسه ةص32

29. مصباح الحافي، الهجرة القسرية واللجوء،ب.د،عمان،1977،ص79

30. المصدر نفسه،ص108

31. المصدر نفسه،ص143

32. راشد مشعل،مخيم اليرموك بعج 50 عام منفي،دار رؤيا،دمشق،2000موص168

33. المصدر نفسه،ص295

34. مصباح الحافي ،مصدر سابق،ص96

35. جمشيد زاده،الهجرة القسرية في ايران بعد سقوط الشاه،نشره اصدرتها منظمة مجاهدي خلق ،مكتب العراق،1989،

36. نفس المصدر

37. جميل روفائيل،البلقان الملتهب،جريدة الشرق الاوسط،لندن،عدد يوم12 تموز 1999،ص24

38. المصدر نفسه والصفحة نفسها

39. علي مروة،دور روسيا في انفاذ اتفاقية دايتون للسلام.جريدة الزحف الاخضر ،ليبيا،عدد4523 في 23/ 4/ 2009 ص4
40. صويلحة بلقاسم،الاسلام والمسلمون في اوربا،دار ابن تيمية،الرياض،2010،ص159
41. المصدر نفسه،ص178
42. علي مروة ،مصدر سابق،ص4
43. محمد ولد سلمة ،طبقات المجتمع الموريتاني.نواكشوط،2003،ص38
44. صيام ولد اباه،الرق في غرب افريقيا،مجلة شنقيط،2009،ص75
45. عبد الوهاب عبدالله،الاتفاقيات الدولية مسببات ونتائج،دار معارف،الاسكندرية'2009،ص184
46. المصدر نفسه،ص206
47. المصدر نغسه،ص212
48. محسن كردي،اللجوء في القانون الدولي،القاهرة،2000،ص47
49. المصدر نفسه ،ص58
50. سالم خلف عبد ،المجتمع الريفي ، الموصل ،دار الكتب للطباعة والنشر ،1992 ، ص 136.
51. وجدي شوكت ، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف في العراق ، مجلة الاقتصاد ، ص 9 .
52. صلاح داود سلمان الزبيدي ، الاتجاهات المكانية لنمو مدينة بغداد، أطروحة دكتوراء ،غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1998 ، ص134 .
53. رياض ابراهيم السعدي ، الهجرة الداخلية للسكان في العراق 47-1965 ،الطبعة الاولى -1976 ، مطبعة دار السلام ،بغداد ،ص 78 .
54. سالم خلف عبد ،المجتمع الريفي ، مصدر سبق ذكره ،ص136 .
55. دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي ، وزارة الداخلية ، بيانات غير منشورة .
56. سالم خلف عبد ، المجتمع الريفي ، مصدر سابق ، ص137 .
57. رياض ابراهيم السعدي ، الهجرة من الريف الى الحضر في العراق ،دوافعها ، أنماطها ،إتجاهاتها ، بحث القي في المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية المنعقد في الرباط بالمغرب للمدة من 6-11 \ 6 \ 1977 ، ص29 .
58. خطاب صكَار العاني ، جغرافية العراق أرضاً وسكاناً وموارد اقتصادية ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، 1990 ، ص 157 .
59. محمد مهدي الراوي ، رسول الجابري ، الهجرة الى بغداد 1947-1990 ،أسبابها- آثارها سبل علاجها ، تقرير تفصيلي ، ت1 ، 1975 - وزارة التخطيط ، التخطيط الاقليمي ، الدراسات الاقليمية ، رقم 2،ص45 .

60. حسن محمد حسن ، الهجرة المعاكسة في العراق دراسة تطبيقية على قضاء الخالص ، غير منشورة ،أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية الاداب ،1995 ،ص43 .
61. محمد مهدي الراوي ، رسول الجابري ، الهجرة الى بغداد 1947-1990 ،أسبابها- آثارها سبل علاجها ،مصدر سابق ، ص46 .
62. محمد مهدي الراوي ، رسول الجابري ، الهجرة الى بغداد 1947-1990 ،أسبابها- آثارها سبل علاجها ،مصدر سابق ،ص 46.
63. المصدر نفسه ، ص 35 .
64. حسن محمد حسن ، الهجرة المعاكسة في العراق دراسة تطبيقية على قضاء الخالص ، مصدر سابق ، ،ص49 -50 .
65. المصدر نفسه .
66. المؤتمر السابع لاتحاد الاقتصاديين العرب ،آفاق التنمية الزراعية العربية ، دمشق 18 -19- 20 ديسمبر ، 1979 ، ص 149 .
67. فؤاد العجمي ، قصر الاحلام ، فينتاج ، نيويورك ، 1998 ،ص8 .
68. تقارير المقرر الخاص لمفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان صدرت من 1992 - 2001 نقلاً عن التهجير القسري في العراق ،مصدر سابق ، ص 75 .
69. الانترنت .
70. (منتدى الموسوعة الجغرافية) w w w . Google . com
71. الانترنت :- شبكة النبأ المعلوماتية WWW. Annabaa . org
72. المصدر نفسه
73. كريم محمد حمزه ، التهجير القسري في العراق ، مراجعه سوسيولوجيه ، مصدر سابق ، ص3 .
74. فيصل محمد عليوي ،التهجير القسري وآثاره الاجتماعية على الاسر المهجرة ، مصدر سابق ، ص79
75. المصدر نفسه،ص156

الفصل الثالث

أمثلة للنزوح الداخلي في العالم

اذا ما اريد تسمية العقود الاخيرة من القرن العشرين والعقد الاول من الالفية الثالثة باسم فان عقود النزاعات الاهلية هو الاسم الاكثر واقعية بعد ان شهد العالم خلال هذه الفترة نزاعات طائفية وعرقية وجهوية اشعلت حريطة العالم بنيران التعصب الاعمى الذي قاد كثير من الدول الى دوامة عدم الاستقرار وبتتبع جغرافية الصراعات نجد انها تمتد لتشمل اغلب الدول الافريقية بل وامتدت في القرن الحالي لتشمل دول الشمال الافريقي المستقرة نسبيا كما ان النزاعات الاهلية امتدت الى قارتي اسيا واوربا .

لقد خلفت هذه الصراعات ملايين النازحين الذين خلقوا ازمات عالمية انسانية واقتصادية واجتماعية سواء في مناطق الاصل او في المناطق المستضيفة.

كما ان العقود الزمنية الاخيرة حملت لنا دخول مسببات جديدة للنزوح تتمثل بالمسببات البيئية التي ازدادت وتيرتها بسبب التغيرات المناخية التي طرات على الارض بسبب التلوث وبسبب ظاهرة الاحتباس الحراري وكنا في الجزء الاول من الكتاب قد تطرقنا الى امثلة لكلا النوعين من النزوح النزوح البيئي والنزوح بسبب العمليات العسكرية وكانت جميع الامثلة امثلة عن نزوح خارجي عبر الحدود وفي هذا الفصل سنتطرق لامثلة عن النزوح الداخلي في دول العالم المختلفة .

اولا :النزوح في قارة اسيا

أن قارة آسيا هي المنطقة الأكثر تعرضاً للكوارث في العالم. ففي الفترة الممتدة من عام 1975 إلى 2014، شهدت آسيا أكبر عدد من القتلى جراء الكوارث الطبيعية في العالم، حيث وصل عددهم إلى 1.5 مليون شخص. كما أظهرت الأبحاث أن أكثر من 130 مليون شخص في المنطقة يتأثرون بالنزاعات دون الوطنية .وعلى الصعيد العالمي، يعيش 89 بالمائة من الأشخاص المتأثرين بحالات الطوارئ في آسيا .تم تسجيل أكثر حالات النزوح الجديدة خلال العام 2013 في الفلبين، حيث اضطرّ 600,000

شخص إلى الفرار من منازلهم، هرباً من القتال الدائر بين الحكومة والجماعات المسلحة في الجنوب. كما سجّلت حركة نزوح واسعة النطاق لحوالي 6ملايين شخص أو أكثر في سبع دول أخرى وهي: سوريا وبنغلادش وسري لانكا والعراق وباكستان وافغانستان واليمن.كما شهدت منطقتا جنوب وجنوب شرق آسيا أكبر تغيّر نسبي في عدد النازحين داخلياً في العام 2013، مع زيادة بنسبة 13 في المائة عن نهاية العام 2012. [1]وفيما ياتي دراسة لبعض حالات النزوح الداخلي في دول اسيا

1. **ماينمار(بورما)**

تعيش ماينمار حالات نزوح داخلي واسعة بسبب الصراع الديني الدائر فيها بين اقلية الروهونجا المسلمة والاغلبية البوذية الامر الذي ادى الى نزوح عشرات الالاف من السكان داخل معسكرات النزوح التي توزعت على إثني عشر ملجأ على نظام الباركس، حيث يتسع كل ملجا إلى عشرة عائلات ممن شردهم الإقتتال العرقي الداخلي في ميانمار. حيث يُعد بناء الملاجئ المؤقتة على شكل براكسات (كرفانات او حاويات)واحداً من الأعمال التي تجري في ماينمار، وبالنسبة للروهينجا الذين لا يقطنون هذا المخيم فهم يجدون ملجأً لهم عند العائلات الروهنجية في القرى المجاورة التي نجت من أحداث العنف العرقي بين عرقيتي الروهنجا (المسلمة)والراخين (البوذية) المتناحرتين ونزح آلاف الروهنجيين الى الملاجئ المؤقتة في المناطق المجاورة،وتتوسع المخيمات الخاصة بالنازحين يوميا من جراء استمرار الصراع الدامي كما وينتشر الاف النازحين خارج مخيمات النزوح الرسمية ففي منطقة روزان يعيش بأقل تقدير أكثر من 5 آلاف من الروهينجا الفارين من ثلاثة قرىً دمرها العنف في حقل أرز جاف داخل هياكل مصنوعة من قطع القماش الممزقة وصفائح الحديد المثنى البالية والقصب، ومما يزيد الأمر سوءً عدم كفاية مرافق الصرف الصحي المشيدة هناك لهذا العدد الضخم من النازحين. لا يزال الوصول إلى برك جمع مياه الأمطار ممكناً، إلا أن هذه البرك آخذه بالنضوب. يتوجب على هؤلاء النازحين الإنتقال مع كل موسم مطر الى مناطق اخرى والعودة في فصل الجفاف اذ مع قدوم الامطار سيمتلئ حقول الأرز بالطين والمياه وتجعل الاقامة في هذه المناطق في غاية الصعوبة وقد بلغ اجمالي

النازحين في ماينمار عام 2013 حسب احصاءات المنظمات الدولية نحو 68 الف نازح داخلي استقروا في المناطق الحدودية المحاذية لبنغلاديش [2]

2. **اليمن**

يواجه اليمن المشاكل المترتبة عن النزوح الداخلي، حيث هرب عشرات الآلاف من المدنيين نتيجة للاشتباكات القبلية في الشمال والتي كثيرا ما تحدث لاسباب شتى منها ما هو سياسي او اجتماعي او اقتصادي او في بعض الاحيان تحدث بدون اسباب واضحة وكثيرا ما تجد الحكومة اليمنية نفسها في صراعات عسكرية مع هذه القبائل كما حصل في منطقة حرض، الواقعة في محافظة حجة شمالي اليمن . عام 2005وادت الى نزوح نحو 366 الف شخص عاد منهم 52 ألف شخص ؛ فيما لم يتمكن نحو 314 ألف نازح من العودة إلى منازلهم في محافظة صعدة .كما وساهمت الحرب والتمردات المستمرة في جنوب اليمن الى نزوح اكثر من 45 الف شخص عام 2011، لينظموا إلى أكثر من 150 ألف نازح في الجنوب نزحوا خلال حرب عام 1994 بين الشمال والجنوب، كما ادى النزاعات الخمسة بين الحوثيون في الشمال والحكومة اليمنية الى نزوح عشرات الالاف من النازحين ويشمل ذلك كامل سكان مدن زنجبار وخنفر والكود منذ بداية شهر أيار عام 2011 .وجد معظم النازحين قي جنوب اليمن عام 1994 ملاجىء لهم في مدينة عدن وبعض المدن الأخرى حيث يرتبطون بعلاقات عائلية أو قبلية وثيقة، فيما لجأ البعض الآخر إلى المدارس، حيث تكتظ 74 من المدارس الحكومية في عدن بما يزيد على 20 ألف لاجىء، جميعهم من أبين .غير ان التحدي الأكبر الذي يواجه منظمات الإغاثة الدولية هو المأوى، مشيراً إلى أن المدارس التي تؤوي النازحين في عدن بلغت حدها الأقصى، وهي مكتظة بالنازحين، كما أن التجمعات المستضيفة لم تعد هي الأخرى قادرة على استيعاب المزيد من النازحين واقد امتد النزوح الداخلي ليشمل بعض احياء العاصمة اليمنية صنعاء بعد امتداد المعارك بين الحوثيين وحزب الاصلاح اليمني وسيطرة الحوثيون في تشرين الاول عام 2014 على العاصمة صنعاء[3]

3.الفلبين

في الفلبين يدور قتال شرس بين فصيل الجبهة الوطنية لتحرير مورو والقوات الحكومية في زامبوانغا، وهذا الصراع يعود في تاريخه الى السبعينات وفي اهدافه الى المطالبة باستقلاق جزيرة مندناو ذات الاغلبية السكانية المسلمة والمضطهدة من الحكومة الفلبينية وتعتمد الجبهة الإسلامية في عملياتها العسكرية على استهداف الجيش الفلبيني، إلا أن الحكومة توجه لها الاتهامات بالوقوف وراء هجمات استهدفت المدنيين وكانت جبهة مورو (الاسلامية) هي من يتصدر هذا الصراع مع حكومة الفلبين ويتزعمه ومن يطالب باستقلال بمندناو الاسلامية التي كانت منطقة اسلامية مستقلة منذ دخول الاسلام في أوائل القرن الرابع عشر الى الفلبين على أيدي التجار والدعاة المسلمين، ونشأ حكم إسلامي في عدد من الجزر الجنوبية، وأدت مقاومة المسلمين للاحتلال الإسباني إلى الانحسار التدريجي للحكم الإسلامي، ثم قام الاستعمار الأمريكي بضم الجنوب المسلم إلى الشمال قبل أن يمنح الفلبين استقلالها عام 1946 وقامت الحكومة الفلبينية بتوطين الآلاف من المسيحيين في الجنوب؛ ما أدى إلى تحول المسلمين فيه إلى أقلية تمثل حوالي 20٪ من السكان بعد أن كانوا يمثلون 98٪ بداية القرن العشرين، هذا بالإضافة إلى فقدان عدد كبير من المسلمين لأراضيهم نتيجة لقانون صدر عام 1936 تملكت الدولة بموجبه أراضي المسلمين ثم وزعتها على المستوطنين، وهكذا بعد أن كان المسلمون يمتلكون كل أراضي ميندناو أصبحوا اليوم ينتشرون على 17٪ فقط من أراضي أجدادهم .كما كون المستوطنون المسيحيون في الجنوب تنظيمات مسلحة بدأت باستهداف المسلمين؛ ما أدى في النهاية إلى تأسيس المقاومة المورویة عام 1968 للمطالبة باستقلال شعب مورو عن الفلبين .ونجم عن الصراع في جنوب الفلبين نزوح قرابة مليوني مسلم فيليبيني إلى ولاية صباح الماليزية المجاورة، خلال القتال الذي استمر لعقود. كما وانشئت بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) في الفلبين مراكز لاعادة ايواء النازحين في الفلبين نفسها من اجل إعادة إيواء عدد من النازحين بنقلهم إلى مواقع مؤقتة في محيط مدينة ميندناو. بالاضافة الى وجود 17000 نازح، يعيشون في ظروف صعبة في مراكز الإجلاء على طول ساحل كاواكاوا وملعب إنريكيز جواكين، كما تعمل المنظمات الدولية على

تعزيز قدرة مجتمع النازحين على النهوض من جديد عبر برامج "المال مقابل العمل" ومنح نقدية غير مشروطة استفاد منها 50000 شخص تقريبا. في زامبوانغا "حيث يكافح هؤلاء النازحين يوميا لتدبير نفقاتهم. وهم يعانون الأمرّين لأنهم لا يعلمون متى سيستطيعون العودة إلى حياتهم الطبيعية، فضلا عن حالة الإجهاد التي يعانون منها أصلا". كما ووضعت المنظمات الدولية برنامجا غذائيا من أجل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ويعانون من سوء التغذية ومن أجل الحوامل والمرضعات بغية الحد من عدد حالات الوفاة التي يمكن تجنبها. ويخضع حتى الآن 225 طفلا و32 امرأة للرعاية في إطار هذا البرنامج. وعلاوة على ذلك، يجري بناء قاعات متعددة الاستخدامات في ثلاثة مراكز إجلاء بغرض القيام بالأنشطة الخاصة بتعزيز النظافة والتغذية والرعاية الصحيةومن المؤمل ان تنتهي مشكلة النازحين في الفلبين قريبا خاصة بعد عقد اتفاق السلام وفي 24 كانون الثاني 2014، بين مفاوضي الحكومة الفلپينية و مفاوضي جبهة تحرير مروو هذه الاتفاقية التي .ستفتح الاتفاقية الطريق لتأسيس كيان جديد للحكم الذاتي الإسلامي يسمى "باڠسامورو" بموجب قانون يصدق عليه الكونگرس الفلپيني. تهدف الحكومة إلى تأسيس المنطقة بحلول 2016. تدعو الاتفاقية لحكم ذاتي إسلامي في منطق جنوب الفلپين مقابل وقف نشاط قوات جبهة تحرير مورو. سيسلم مقاتلو مورو أسلحتهم لطرف ثالث تختاره الجبهة والحكومة الفلپينية. ستؤسس قوات شرطة محلية، وسيقلل جيش الفلپين من تواجد قواته ويساعد في تفكيك الجيوش الخاصة في المنطقة.(4)

شكل (15) خريطة تمثل منطقة كوتباتو حيث يدور الصراع المسلح في جنوب الفلبين



4. الصين

ادت التطورات السياسية في الصين خلال القرن الماضي الى نشوب الكثير من الانتفاضات ذات النزعة القومية او الدينية ادت الى نزوح السكان بشكل جماعي كما حدث عند نزوح الكازاخ من شينجيانج الصينية بالتدرج وعلى موجات خلال عقدي الخمسينات والستينات من قرن العشرين بعد انتصار الشيوعية في الصين. كان الكازاخ يقطنون في الحدود الغربية من الصين، بمنطقة شينجيانغ قبل مجيء الشيوعيون بزمن طويل. لكن بعد سيطرة الجيش الأحمر الشيوعي الكاملة عام 1949 على تلك المنطقة، بدأ النزوح الجماعي عام 1950، ولم يكن هناك من ضمان ولا تجريم لطريقة حياة الكازاخ وقبليتهم أو دينهم الإسلامي.من قبل الحكومة الصينية فالعائلات صوتت في باركول ثم بدأت بالانطلاق إلى سهوب كشمير كمنفيين لكي يحافظوا على نمط حياتهم.واجهت الرحلة الأولى إلى كشمير معارضة من الجيش الأحمر خلال عبورهم لحدود المقاطعة الصينية. فحصل التحرش الأول في باركول بمقاطعة كومول، ثم

الهجوم الثاني بالقرب من تيموريليك. ففر الناجون منهم إلى التبت للنجاة بأرواحهم. وعدا هجوم الجيش الأحمر عليهم، فقد عانى النازحون من الأمراض التي أعاقت هروبهم، وحصدت العديد من الأرواح، ففي فترة الهروب التي استغرقت الثلاثة أشهر عبر التبت حتى وصولهم إلى سرينغار بكشمير، نجا 350 شخص من أصل 400 عائلة هربت من الصين.بدأ النزوح الثاني من شينجيانج عام 1962. حيث هرب مع الكازاخ عرقيات أخرى إلى الإتحاد السوفييتي خلال أعمال الشغب والإضرابات العنيفة التي صاحبت فرض الشيوعيون إصلاحاتهم وتدخلهم بطريقة حياة الكازاخ التقليدية كما نزح الكثير من المسلمين الى المدن الصينية الرئيسية هربا من العمليات العسكرية التي كان يشنها الجيش الصيني الاحمر على المزارع والقرى في المناطق ذات الاغلبية المسلمة ابان تطبيق ثورة ماو سي تونغ الثقافية في الصين [5]

5.**لبنان**

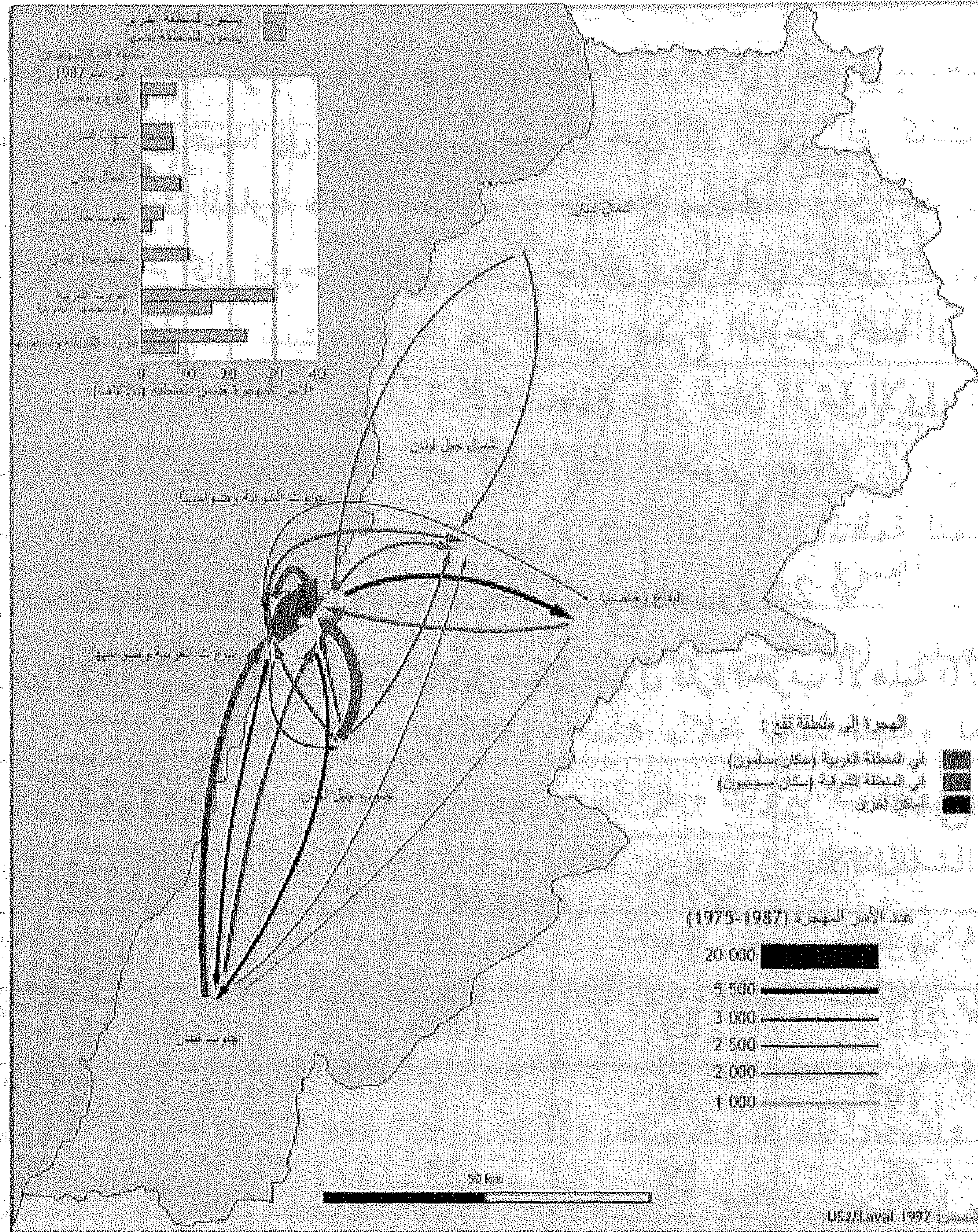
وشهد لبنان خلال تاريخه الحديث جركات نزوح داخلية كثيفه بسبب الحروب الاهلية والخارجية التي شهدها هذا البلد وانتقل السكان من مناطق الصراعات المسلحة نحو المناطق الامنة كما شهدت حركات النزوح هذه تشكل مناطق استقطاب داخلي طائفي ويمكن ابراز حالات النزوح الداخلي لسكان بيروت كما يلي :-

ا- **نزوح السكان خلال الحرب الاهلية 1975- 1990**

وبدا النزوح في هذه الفترة مع بداية الحرب اللبنانية في مدينة بيروت، عام 1975، والتي ابتدات بعمليات خطف عشوائية. ثم ارتبط الخطف برصاص القناصين، الذين انتشروا على سطوح الأبنية العالية، التي تتحكم في مداخل الطرق. ثم رُفِعت المتاريس، من أكياس الرمل والأسلاك الشائكة، في كل مكان. فالخطف العشوائي هو أفضل السبُل لإثارة الخوف، فيصبح كل فرد، مهْما كانت سلبيته، أو بُعده عن المشاركة في الأحداث، عرضة للخطف. ثم إن انتشاره يخلق الشك بين الناس، فلا يثق أحد بأحد، إلا في دائرة العائلة، التي تتسع لتشمل الحي، ثم الطائفة. وهكذا، يرتبط أمن المواطن بالعائلة والحي والطائفة. ويُحكَم إغلاق الدائرة بالمتاريس والقنص. والقناص

لم يكُن مجرد قاتل محترف، وإنما جزء من إستراتيجية حرب المدن، بتحويل الأحياء إلى جبهات قتال وما أن يتحقق ذلك، حتى تجري عملية تطهير الحي من الرافضين للحرب، كأسلوب للتعبير عن الخلاف في الرأي أو في المصلحة، سواء كانوا من الطائفة نفسها، أو من طائفة أخرى .فالتطهير يشمل كل رافض لمنهج القتل. وإثر تطهير المنطقة، يوضع لها نظام حُكم، بقوة السلاح، لغة الحرب الوحيدة.فجرت الشرارة الأولى للحرب الأهلية الأخيرة، عام 1975، فاتحة الباب على مصراعَيه، أمام الصراعات، الداخلية والإقليمية والدولية، في لبنان، إذ أسهم المناخ السائد، آنذاك، على كافة هذه الأصعدة، في تأجيج حدّة هذا الصراع ومن من أخطر النتائج التي ترتبت على هذه الحرب التهجير والفرز الديني والمناطقي. فخلال ما سمي «حرب السنتين» (1975 - 1976) نزح نحو 620 الف شخصاً من 189 بلدة وقرية مسيحية وإسلامية،(جدول) أي ما يعادل 21.8 في المئة من مجموع السكان. وفي العام 1977 وبعد اغتيال كمال جنبلاط، هُجر 20 ألف مسيحي من قرى الشوف، وبين 1977 و 1978 نزح نحو 75 ألف شخص من جنوب لبنان بسبب الغارات الإسرائيلية، وإثر قصف الجيش السوري لبيروت الشرقية العام 1978 نزح نحو 250 ألف شخص. أما الاجتياح الإسرائيلي العام 1982 فأدى الى نزوح 400 ألف شخص، وتسبب انسحاب الجيش الإسرائيلي (1983 - 1984) من جزء من الأراضي اللبنانية باندلاع «حرب الجبل» التي شردت 314168 شخصاً. كما أدت تداعياتها إلى تهجير أكثر من 150 ألف شخص من بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، ونحو 40 ألف شخص من منطقة الشّحّار الغربي[6]

شكل (16) خريطة النزوح في لبنان



وطاولت عمليات التهجير في لبنان خلال الفترة 1975 و1987 نحو ثلثي سكان لبنان، وقد اضطر عشرات الآلاف منهم إلى النزوح غير مرة من أمكنة وجودهم.و ابتداءً من عام 1984، أدت الفوضى التي سادت في بيروت الغربية إلى تدهور أوضاع المسيحيين الذين كانوا ما يزالون يقيمون في بيروت. وكانوا يمثلون قبل الحرب ما يقرب من نصف السكان في الجزء الغربي من منطقة بيروت الإدارية. ويفسر

هذا الهروب بعيداً عن العاصمة توسع الضواحي الشرقية والشمالية، وخاصة ولادة مناطق سكنية كبيرة في مراكز للاصطياف، في المتن وكسروان، في النصف الثاني من الثمانينات كما ادت حرب الجبل، بين عامي 1983 و1985، لهجرة المسيحيين من الشوف ومن شرق صيدا إلى بيروت الشرقية، في حين أن جزين، التي كانت تحتلها اسرائيل والميليشيات المعاونة لها، لم تفقد سوى جزء من سكانها. ومن الجدول ( ) يتبين لنا ان النزوح كان نزوحا كليا في بعض المناطق وجزئيا في مناطق اخرى حيث شكل النزوح الكلي ما نسبته 65,5٪ من اجمالي مجموع النازحين كما ان المناطق تباينت في نسب واعداد النازحين اذ احتلت منطقة جبل لبنان المرتبة الاولى في نسبة النازحين ب38٪ من اجمالي النازحين تلاها لبنان الجنوبي ب14 ٪ من اجمالي النازحين وكان السبب الرئيس لحركات النزوح هذه المداهمات المنظمة للمسلحين لمساكن هذه المناطق والتي دفعت اغلبية السكان للنزوح (جدول 24)

جدول (24) النزوح الداخلي للسكان في لبنان خلال فترة الحرب الاهلية 1976-1990

مكان النزوح	نوع النزوح		المجموع (بالالاف)
	كلي	جزئي	
بيروت	----	13	13
جبل لبنان	186	29	215
لبنان الشمالي	1	18	19
لبنان الجنوبي	27	19	46
البقاع	4	36	40
المجموع	218	115	333

المصدر:احمد خميس الشوكه،الحرب اللبنانية واثارها الاجتماعية على الشباب اللبناني،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)جامعة بيروت العربية،2009،ص419

جدول (25) النسبة المئوية للنازحين اللبنانيين اثناء الحرب الاهلية تبعا للمدن والاقاليم

موطن النزوح	المجموع(الاف)	٪
جبل لبنان	240	38,7
لبنان الجنوبي	250	20,1
البقاع	100	16,1
بيروت	125	20,1
لبنان الشمالي	30	5
المجموع	620	100

المصدر : احمد خميس ،مصدر سابق،ص،421

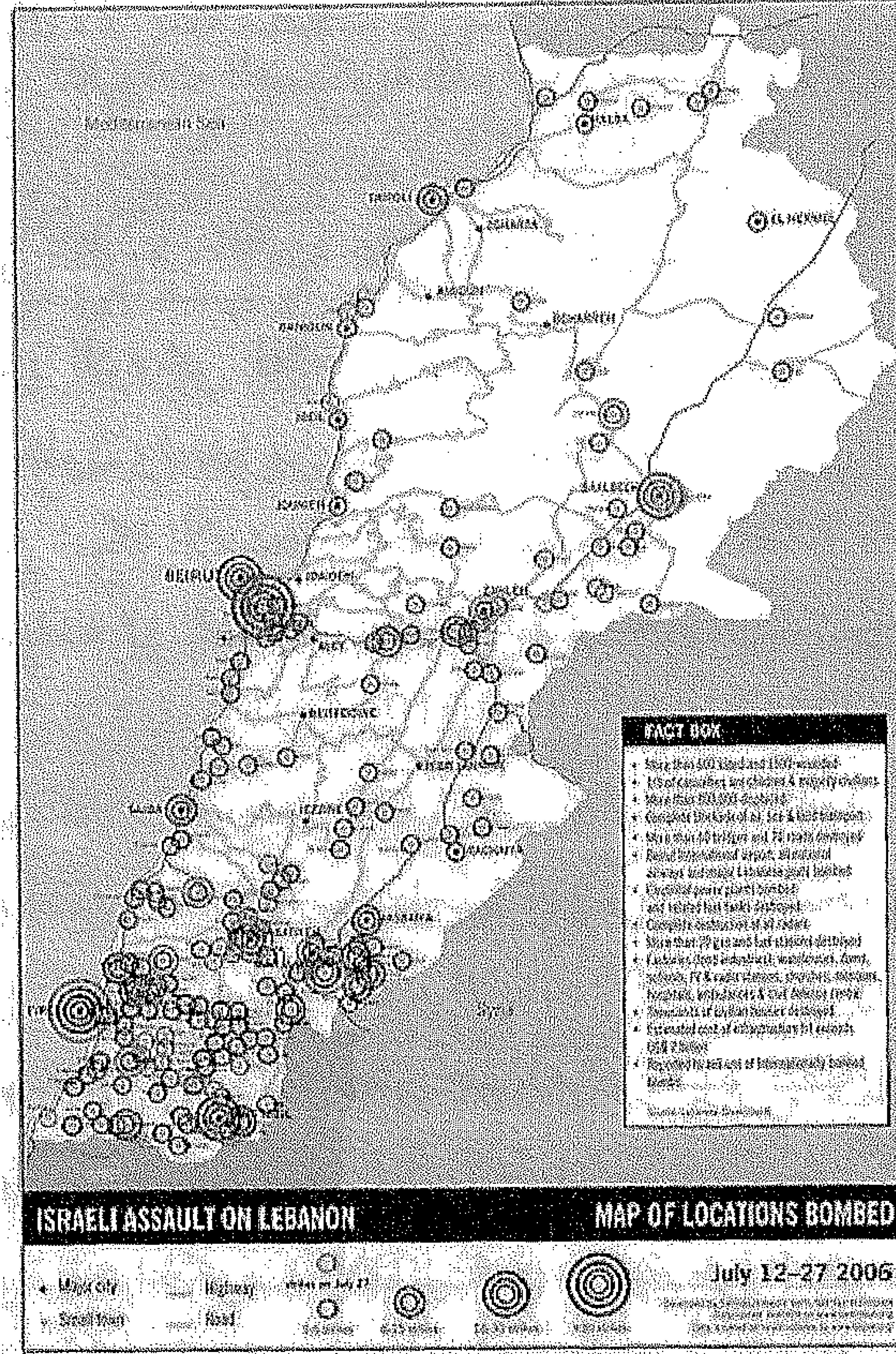
كما وشهد لبنان خلال هذه الفترة نزوح مئات آلاف السكان من المدن وضواحيها وخاصة بيروت وطرابلس وصيدا الى مناطق ريفية من البقاع والجنوب والجبل والشمال، مسببين نوعاً من اللامركزية الاقتصادية وخاصة في القطاع التجاري والمالي. ومن جهة اخرى، تسببت الحروب بتهجير مئات آلاف من اللبنانيين من اريافهم في محافظات الشمال وجبل لبنان والبقاع والجنوب الى مناطق ريفية اخرى، او الى مدن وضواحٍ. أضف الى ذلك، انّه حصل تدمير طاقات انتاجية كثيرة: من مزارع، وقطعان، وأشجار مثمرة، وتجهيزات وآلات زراعية خاصة في مناطق البقاع الأوسط والشمالي والغربي، وأقضية عاليه والشوف وبعبدا في جبل لبنان، وأقضية البترون والكورة وزغرتا والضنية وعكار في الشمال وأقضية صيدا وجزين وصور وبنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا في الجنوب.وكان محصلة هذا النزوح :تراجع المساحات المزروعة من حوالى 200.000 هكتار الى حوالى /110.000/ هكتار بين 1974 و1986 . وتراجع حجم الثروة الحيوانية كالآتي: 45٪ بالنسبة إلى الأبقار، 73 %بالنسبة إلى الماعز، 82٪ بالنسبة إلى الغنم، لكن قطاع الدجاج والبيض نما بنسبة 80 .% كما و تراجعت قيمة الإنتاج النباتي بنسبة 54٪ حتى آخر 1987 (وذلك رغم تسارع انتاج

الحشيشة والأفيون اللذين شكلا وحدهما 27.5٪ من الإنتاج الزراعي .(وتراجع انتاج الحبوب بنسبة 95٪ والبقوليات 92٪ والزراعات الصناعية 92 %والفاكهة بنسبة 60٪ والخضار بنسبة 25٪ والإنتاج الحيواني بنسبة 65٪. فإذا استثنينا الحشيش والأفيون يكون الإنتاج الزراعي «الشرعي» في أواخر 1987 قد تدنى حتى 39٪ من مستواه مطلع 1974. كما تراجع حجم القوى العاملة في قطاعي الزراعة والإنتاج الحيواني من / 147724/ في 1974 الى / 103400/ في 1985 أي بنسبة 30٪(7)

ب- النزوح خلال العدوان الاسرائيلي عام 2006

اندلعت في 12 تموز 2006 حربا اسرائيلية على لبنان اندلع القتال فيها بين قوات من حزب الله اللبناني وقوات جيش الدفاع الإسرائيلي و استمرت 34 يوما في مناطق مختلفة من لبنان، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية وفي العاصمة بيروت، وفي شمالي إسرائيل، في مناطق الجليل، الكرمل ومرج ابن عامر .وكانت الحرب تؤثر على منطقة هضبة الجولان أيضا. و أثناء الحرب نزوح أعداد كبيرة من اللبنانيين قدر عددهم بنصف مليون نازح لبناني من مناطق القتال بعد بداية المواجهة وجه الجيش الإسرائيلي تحذيرا لسكان جنوب لبنان بإخلاء المنطقة بالكامل والتوجه شمالا ، وقد أعلن في لبنان عن استنفار مؤسسات الدولية بما فيها المدارس لمساعدة النازحين واستقبالهم. بلغ عدد المهجرين في لبنان 600 إلفا، وقد توجه النازحين إلى مدينة صيدا التي استقبلت أكثر من مئة الف نازح توزعوا على المدينة وشرق صيدا.وكان من بين النازحين 7٪ مسنون و30٪ اطفال و6 %يعانون من امراض مزمنة و2٪ حوامل إضافة إلى 0.5٪ ممن يعانون من اعاقات مختلفة. وفي مدينة جزين المدينة المسيحية استقبلت أكثر من أربعة آلاف وخمسمئة نازح وفي مدينة بيصور القرية الجبلية التي تبعد نحو ثمانية عشر كيلومترا عن بيروت استقبل الأهالي أكثر من مئتين وسبعين عائلة. استقبلوهم في البيوت ".وفي مناطق الشمال اضطر الأهالي بعد امتلاء المدارس لتأمين غرف الفنادق مجانا للنازحين [(8)]

شكل (17) مناطق توزع النازحين في لبنان اثناء حرب عام 2006



6.افغانستان

النزوح الداخلي ظاهرة منتشرة ومستمرة في أفغانستان إذ يعاني ما يزيد على 76٪ من الشعب الأفغاني من النزوح، وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر. واعتباراً من نهاية شهر حزيران 2012، قُدر عدد النازحين داخلياً المُبلغ عنهم بحوالي 400000 شخص، وهو الرقم الذي يستعصي على التغيير والذي لا يتضمن كل من نزحوا جراء الكوارث الطبيعية والنازحين داخلياً المشردين في المناطق الحضرية والنازحين داخلياً الذين لا يمكن تقديرهم لأسباب أمنية أو نظراً لعدم الوصول إليهم، أما الأعداد الحقيقية فُنظر إليها على أنها أعلى من ذلك بكثير. والمعلوم أيضاً أن عدد السكان من النازحين داخلياً يتزايد تزايداً كبيراً، مما يعكس الزيادة المستمرة في انعدام

الأمن عبر المناطق الكبرى من الدولة. ومع دخول أفغانستان المراحل النهائية من التخطيط للمرحلة الانتقالية والمنتظر استكمالها بحلول عام 2014، مع ما يصاحب ذلك من انسحاب للقوات العسكرية الدولية، يُحتمل أن تزيد الشكوك حول التأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانتقال من وتيرة النزوح الداخلي، خاصة إذا لم تتحسن الظروف الأمنية على المدى القريب.

ويؤكد المجلس النرويجي للاجئين ومركز رصد النزوح الداخلي التابع له أنَّ النازحين داخلياً يشكلون واحدة من أكثر الجماعات استضعافاً في المجتمع الأفغاني، مع انفلات الكثيرين من شبكة الاستجابة الخاصة بالحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي نظراً لتعددية الحواجز المعقدة التي تمنع الاستجابة وتحقيق الحلول المستدامة. وقد اتضح ذلك بشكل كبير خلال أزمة شتاء 2011/ 2012 التي أثارت فيها وفاة مائة رضيع وطفل على الأقل في مستوطنات النازحين داخلياً غير الرسمية في كابول الاهتمام الإعلامي واسع النطاق. هذه الأسر من النازحين داخلياً الحضريين الواضحة للغاية، والتي تعيش على أعتاب مجتمع الإغاثة الدولية، تلقت الإغاثة والاهتمام في وقت غاية في التأخير وحثت الفاعلين الوطنيين والدوليين على حدٍ سواء لتقييم كيفية إنجاز الحماية المحسّنة للنازحين داخلياً في أفغانستان على وجه السرعة وضمان تلقيهم لأفضل مساعدة.(9)

وتقتصر مواقف الحكومة الافغانية في ما يخص النازحين داخليا على معارضتها للاندماج المحلي أو التوطين في مكان آخر، وكذلك على عزوفها عن الاعتراف ببعض جماعات النازحين داخلياً، خاصة من يعيشون في البيئات الحضرية. ومع تبني السياسات التي تمنع النازحين داخلياً من الحصول على المساعدة في أماكن لجوءهم، فإن هناك عجز جماعي عن حماية حقوقهم الواردة بالمعايير التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي وفي نفس الوقت، فان الطبيعة اللامركزية للدولة الأفغانية تجعل من الصعب على الحكومة مساعدة النازحين داخلياً في المناطق الريفية أو النائية من الدولة، هذا إلى جانب تسهيل الحلول المستدامة بالنسبة لهم. ومع اقترانها بالتحديات المستمرة في تصنيف النازحين داخلياً عبر أفغانستان نظراً للبيئة الأمنية التي ينحصر فيها، تندرج الاستجابة الوطنية والدولية على النزوح الداخلي ضمن المعايير الممثلة في المبادئ التوجيهية، ليُترك بذلك الآلاف من المعدمين دون مساعدة وحماية.

7.سوريا

منذ انطلاق الحرب الاهلية في سوريا منتصف اذار 2011، ومن ثم احتدام الوضعين الأمني والعسكري، بدأ السوريون رحلة النزوح القسري من مناطقهم إلى مناطق أكثر أمناً واستقراراً داخل سوريا حيث اضطر الكثير من الناس للفرار من منازلهم والبحث عن ملجأ لهم مع عائلات مضيفة أو في ملاجئ مؤقتة. ويقيم العديد منهم في المساجد والمدارس وبعض الاماكن التي تفتقد الى احد الادنى من الشروط والظروف الصحية فيما يتنقل آخرون من قرية إلى قرية هرباً من العنف.ان الظروف الاقتصاية والامنية وسرعة أمتداد وانتشار العمليات العسكرية وإتساع دائرة التوتر الامني والنزاع المسلح ، منعت الكثير من ابناء سورية الفرصة للهجرة والالتجاء الى خارج الحدود فعمدوا الى اللجوء الى المناطق الداخلية والبعيدة نسبيا عن العمليات العسكرية وتصدرت قائمة النزوح منطقة ريف دمشق، حيث تجاوز عدد النازحين عتبة 2.2 مليون نسمة، معظمهم من أحياء العاصمة الجنوبية التي كان لها النسبة الأعلى في النزوح بسبب الدمار الواسع والمنهجي الذي طال تلك الأحياء، ومن مدينة داريا والغوطة الشرقية في كل من دوما وحرستا وجوبر والقابون وبرزة على نحو خاص، والتي تعتبر مناطق شبه خالية نتيجة محاصرتها من قبل قوات الحكومة السورية واستهدافها بشكل مباشر.أما حمص فهناك العديد من أحيائها ما زالت تخلو من السكان بشكل كامل مثل أحياء القصور وبابا عمرو والإنشاءات التي تدمرت بشكل شبه كامل.وتعتبر محافظة الرقة من أكثر المحافظات احتضانا للنازحين، حيث يتواجد فيها ما لا يقل عن 1.4 مليون نازح، معظمهم من حلب وإدلب، تليها

شكل (18) خريطة توضح التوزيع الجغرافي للنازحين الداخليين في سوريا عام 2012م



مدينة دمشق باحتضان ما لا يقل عن 1.2 مليون نازح، معظمهم نزحوا من الأحياء الجنوبية ومن مدن الغوطة الشرقية وداريا ودوما وجوبر والقابون وبرزة، ومن منطقة القلمون بسبب المعارك التي تشهدها هذه المنطقة، واستقروا بدايةً، على وجه الخصوص، في منطقة التل ومساكن برزة، وضاحية قدسيا، وجرمانا، وصحنايا، ومخيم اليرموك، والشاغور، ومشروع دمر، والمزة، تليها محافظة حماة التي تحتضن ما لا يقل عن 650 ألف نازح، أغلبهم من محافظة حمص ومن مدينتي الرستن وتلبيسة وأحياء حمص المدمرة بشكل شبه كامل، تليها محافظة السويداء التي تحتضن ما لا يقل عن 300 ألف نازح أغلبهم من محافظة درعا، وبعضهم من غوطة دمشق الغربية وبطبيعة الحال، فإن هذه الأرقام الميدانية، التي استندت إلى موفدين مباشرين، لم يُقدر لها أن تعكس الواقع

بكافة تفاصيله المعقدة، لكنها تقدم صورة عامة للشكل الذي كان عليه هذا الواقع وخاصة لجهة التوزيع الجغرافي للنازحين. (جدول26)

جدول (26) اعداد السكان النازحين حسب المحافظات

الرقم	المحافظة	الرقم
1	ريف دمشق	2.2 مليون نازح
2	حلب	1.7 مليون نازح
3	حمص	1.210 مليون نازح
4	دير الزور	390 ألف نازح
5	اللاذقية	300 ألف نازح
6	درعا	245 ألف نازح
7	حماة	235 ألف نازح
8	إدلب	200 ألف نازح
9	دمشق	180 ألف نازح
10	الحسكة	140 ألف نازح
	المجموع	6.8 مليون نازح

المصدر: دراسة استقصائية للشبكة السورية لحقوق الإنسان2013 على الموقع الالكتروني الرسمي للشبكة

وارتفع عدد النازحين في الداخل بشكل ملحوظ وتعدى حدود الاستجابة والدعم والمواكبة من قبل المنظمات واللجان المحلية السورية،و تجد المنظمات والجهات المهتمة بنزوح السكان نفسها امام ضبابية في تقدير اعداد النازحين داخليا في سوريا فهناك صعوبات كبيرة تواجه القائمين على اعداد احصاءيات واضحة للنازحين لسببين اولا القائمين على عملية الاحصاءات يفتقدون الى البنية التنظيمية والخبرة والتجربة وضعف الامكانات وثانيا لايوجد مكان محدد لتجمع هؤلاء النازحين

وترفض الحكومة السورية اقامة مخيمات لهؤلاء و بلغ عدد النازحين بحسب إحصائية صدرت بدايات شهر تشرين الاول من عام 2012 إلى 4 مليون نازح وفقا لإحصاءات اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ليصل العدد أواخر شهر ايلول 2013 إلى ما لا يقل عن 6.800 مليون نازح وفق آخر إحصائية للشبكة السورية لحقوق الإنسان، فيما بلغت نسبة الأطفال 45٪ من النازحين، أي ما يقارب الـ 2.9 مليون طفل نازح، يعيش عدد كبير منهم في المدارس والمباني الرسمية المهجورة، أما اللاجئون الفلسطينيون الذين يبلغ عددهم قرابة الـ 550 ألف، فقد نزح منهم داخل الأراضي السورية وخارجها قرابة الـ350 ألف شخص.وكان أغلب النازحين في الأشهر الماضية من مناطق ريف دمشق وحلب وحمص، بسبب توسع العمليات العسكرية

8. ايران

أثناء الحرب مع العراق (1980 – 1988) نزح مئات الآلاف من الإيرانيين من منازلهم. وقد تسبب دخول الجيش العراقي الى مناطق غرب ايران بدمار كبير للمناطق السكنية في المنطقة الحدودية وادى استيلاء الجيش العراقي على مدن كبيرة كالاحواز والمحمرة وعبادان وديزفول والبسيتين وعيلام وقصر شيرين ومهران عام 1980 الى نزوح اغلب سكان تلك المناطق . وخلال تلك الفترة، تم إيواء 1,5 مليون لاجئ في شيراز وطهران وغيرهما من المدن. وحتى بعد انسحاب الجيش العراقي من هذه المناطق عام 1983، استمر القتال والغارات الجوية العراقية بتهجير المدنيين الباحثين عن الملجأ والطعام .ولم يعد السكان الى مناطقهم الا بعد انتهاء الحرب في اب 1988م كما ان كثير من المدن الكبرى مثل اصفهان وطهران وتبريز وقم اصبحت ابتداءا من عام 1987 تحت مرمى الصواريخ العراقية بعيدة المدى مما جعل كثير من سكانها النزوح نحو المدن الصغيرة والارياف[10]

9.باكستان

غالبا ماكانت باكستان تصنف على انها من اكثر الدول تعاونا مع المنظمات الدولية في استقبال النازحين خاصة من افغانستان المجاورة غير انها تعرضت خلال العقد الاول من الالفية الثالثة الى هزات امنية عنيفة نتيجة للصراعات العسكرية التي

نجمت عن مهاجمة الجيش الباكستاني لتنظيمات قبلية مسلحة اتهمت بإقامة علاقات مع جماعة طالبان الأفغانية مما ادى الى نزوح مئات الالاف من السكان في اقليم وزيرستان الباكستاني وقد حاولت الحكومة الباكستانية مرارا اعادة النازحين الى قراهم ومدنهم الا ان آلاف النازحين في جنوب وزيرستان شمال غرب باكستان يعارضون الجهود التي تبذلها السلطات لإقناعهم بالعودة إلى مناطقهم بدعوى أنها لا تزال غير آمنة. ويبدو أن البعض مستعد للبقاء بعيداً عن دياره لأشهر عدة أو حتى سنوات إلى أن يقتنع بأن الوضع قد أصبح آمناً للعودة.ووفقاً لتقرير صادر في نيسان 2014 عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، هناك 254,000 نازح مسجل في جنوب وزيرستان. كما أفادت بعض التقارير أن من بين النازحين من جنوب وزيرستان حوالي ثلاثون الف شخص من أفراد قبيلة محسود، وهو ما يدل على أن جميع أفراد القبيلة تقريباً غادروا منازلهم.(11)

شكل (19) خريطة لباكستان والمناطق المحيطة بها توضح شمال وزيرستان وجنوبه



10. بنغلادش

توجد في بنغلادش حالة من حالات النزوح المطول الغريبة حيث يتواجد هناك 300,000 مسلم من قبائل البيهاريين منتشرين في 116 مخيماً في بنجلاديش وقد جاء العديد منهم من ولاية بيهار الهندية، وانتقلوا إلى باكستان الشرقية (بنجلاديش حالياً) أثناء وبعد أحداث التقسيم في عام 1947 .وقد أدت معاملة حكومة باكستان الغربية التفضيلية للمتحدثين بالأوردو إلى خلق توترات بين البيهاريين والبنغاليين، والتي زادت شدتها عندما وقف العديد من البيهاريين إلى جانب الجيش الباكستاني الذي يتحدث الأوردية في حرب التحرير الدموية عام 1971 وفي أعقاب حرب عام 1971، اضطر العديد من البيهاريين إلى الفرار من ديارهم وترك ممتلكاتهم وقد أعيد إسكانهم بعد ذلك في 116 مستوطنة، يقبع كثير منها على أراض حكومية. وفي بعض المناطق، تم توفير ملاجئ مؤقتة لهم. وعلى الرغم من منحهم حقوق المواطنة في عام 2003، إلا أنه لم يتم إقرار أي حل دائم للأرض التي يعيشون عليها، كما تتسبب إقامتهم على الأراضي الحكومية بوضع البيهاريين تحت رحمة القادة السياسيين غير المتعاطفين معهم في الغالب .وعلى الرغم من اصدار المحكمة العليا في بنغلادش تاكيدا لمواطنتهم في عام 2008 من خلال القرار التاريخي باعتبار البيهاريين مواطنين في بنجلاديش، ولكن حقوق المواطنة ترجمت إلى حد أدنى من المكاسب، حيث لا يزال معظمهم يعيشون على أراض مملوكة للحكومة، وكثيرا ما يتعرض البيهاريين الناطقين بالأوردية في دكا، الى هجمات عنصرية فقد اندلعت اشتباكات في في شباط 2013 بين البيهاريين والبنغاليين، الذين يشكلون غالبية السكان في بنجلاديش، في ميربور على مشارف دكا، مما أدى إلى مقتل عشرة بيهاريين وإحراق عدد من المنازل؛ وتهجير المئات منهم حيث يتهم البهاريون الحكومة بالقيام باعمال الشغب ذلك للاستيلاء على الأراضي.اذ ان مخيمات أخرى تم احراقها في الماضي بنفس الطريقة للاستيلاء على أراضي البيهاريين ." كما انه و منذ عام 1995، أصدرت السلطات إشعارات للبهاريين بمغادرة الأراضي: "وانّهناك خوفاً حقيقياً بين سكان المخيمات من التعرض للطرد من المخيمات التي تقع في أجزاء مختلفة من البلاد وتدعوا المنظمات

الدولية الحكومة البنغالية الى إعلان المخيمات مستوطنات دائمة لزيادة الأمن إلى أن يتم التخطيط لعمليات إعادة التأهيل(12)

11. الهند

كثيرا ما تؤدي نزاعات مسلحة عرقية او دينية او صراعات قبلية على ملكية الاراضي الزراعية في الهند الى نزوح عشرات الالاف من السكان خاصة في المناطق الحدودية في الشمال الشرقي للهند حبث يسكن هذا الشطر المنعزل أكثر من مائة قومية وقبيلة و يعانى السكان ، من عدم وجود عوامل مشتركة تجمع فيما بينهم، إذ تنقسم المنطقة بين عدة قبائل منقسمة على نفسها، وتنفرد كل مجموعة من تلك القبائل، بنظام سياسى واقتصادى ولغة وتقاليد خاصة بها السياسية: بسبب تدفق موجات المهاجرين من شرقى الباكستان لأسباب قومية ودينية، وذلك في أعقاب تقسيم الهند عام 1947، وازدياد سيلهم خلال عام 1971 بعد حصول البنجلاديش على الاستقلال، إذ أجبرت الحرب ملايين البنغاليين والهندوس والمسلمين، على النزوح من أوطانهم والاستقرار في ولايات الهند الشمالية وخاصة ولايتى أسام وتريبورا وقد أدت الهجرة غير المحدودة، إلى تغيير طبيعة التركيبة السكانية لهذه الولايات وتهديد هويتهم السياسية والثقافية،ونشوب النزاعات المسلحة بعد أن بلغ عدد هؤلاء المهاجرين خمسة ملايين من المجموع الكلى للسكان، البالغ عددهم تسعة عشر مليونا ففي ولاية آسام الواقعة في شمال شرق البلاد أودى العنف هناك بحياة 12 شخصا وشرد 46 الف آخرين. بسبب صراع . اندلع عام 2009 حول الأراضى. بين ولاية اسام وولاية ناجالاند الصغيرة حيث تطالب كل منهما بالسيادة على مناطق حدودية بين الولايتين منذ اقامة ولاية ناجالاند قبل اربعين عاما (13) وتكررت الصراعات عامي 2012 و 2013 وادت الى نزوح 58 الف شخص كما ادى تفاقم، الحركة الانفصالية في ولاية أسام الى اثارة النزعات الانفصالية في كافة الأقاليم الشرقية الأخرى واندلاع اعمال عنف نجم عنها نزوح قرى باكملها بسبب الهجمات التي يشنها المتطرفون الهندوس في هذه الولايات ضد المسلمين البنغال الذين يصفهم الهندوس بالمهاجرين الغرباء حبث امتدت موجة الاضطرابات ضد المهاجرين الغرباء، من ولاية أسام، إلى بعض الولايات المجاورة، وخاصة ولاية مانيبور مما أتاح الفرصة للمتطرفين اليساريين هناك،

لتصعيد أنشطتهم الانفصالية كما تأثرت بها ولاية تريبورا، فقد عانت القبائل هنالك منذ الحصول على الاستقلال، من جراء ترك أراضيها والزحف نحو الغابات نتيجة لتدفق اللاجئين البنغاليين من شرق باكستان وأفضى تصاعد التيارات الانفصالية، إلى تنشيط حركة انفصالية أخرى تقودها جبهة ميزو القومية التي تواصل شن حرب العصابات ضد الجيش الهندى منذ الستينات، للمطالبة بمنح الاستقلال بولاية مزورام وأن كانت مشكلة الغرباء كلها يطلق عليهم سكان الولايات الشمالية الشرقية تستأثر بوضع خاص معقد فقد التزمت الحكومات الهندية المتعاقبة، بدءا من سلطات الحكم البريطانى، حتى حكومة انديرا غاندى، برعاية هذه الأقليات القبلية فالمادة (46) من الدستور الهندى، تنص على تعهد الدولة بحمايتهم من جميع أنواع الاضطهاد الاجتماعى والاستغلال الاقتصادى وفي عصر جواهر لال نهرو، وعدتهم الحكومة بمنحهم حرية العيش بطريقتهم الخاصة، وتطوير أساليب تعاملهم الاجتماعى بالأسلوب الذى يرونه ملائما وبمقتضى الاتفاقية التي عقدت بين الهند وحكومة بنجلاديش عام 1971، التزمت الهند بتوفير الحماية للمهاجرين من بنجلاديش داخل الولايات الهندية المتاخمة لها،(14) وهو ما يتعارض مع مطالب الجماعات المتطرفة من المتظاهرين الذين يطالبون الحكومة المركزية بإصدار قوانين بالنفي الجماعى لهؤلاء المهاجرين وقد نصت تلك الاتفاقية أيضا، على منح حق المواطنة الهندية لكل من هاجر إلى الهند قبل الخامس والعشرين من شهر مارس 1971، وبالتالى إلغاء الحق الانتخابى للأجانب الذين وصلوا بعد التاريخ المحدد في الاتفاقية، ولكن سكان ولاية أسام، يصرون على أن تكون سنة الحسم هى 1951 بدلا من 1971 هذه الالتزامات من جانب الحكومة الهندية والمطالب من جانب السكان المحليين، تضع العراقيل أمام سرعة التوصل إلى تسوية وإذا كانت التيارات الانفصالية التي تواجه الحكومة الهندية، مشكلة معقدة للغاية، فإن التدخل الأجنبى يعقد الأمور بشكل خطير كما انه يضعف من مجهودات الحكومة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في البلاد نتيجة لتشتيت هذا الجهد والخلاصة إن الحركة الوطنية في أسام، تتكور تدريجيا نحو التمسك بالحكم الذاتى، وهى في ذلك تتشابه مع الأحداث التي تحولت بها باكستان الشرقية عام 1969 إلى بنجلاديش عام 1971 والجدير بالذكر أن المشاعر العدائية بين أسام

وجيرانها قد تبدلت بحيث طرحت فكرة إقامة ولايات متحدة بين الوحدات السبع التي يتكون منها النطاق الشمالى الشرقى للهند فدائما ما كان الشمال الشرقي للهند، الذي يربطه ببقية البلاد شريط ضيق من الأرض، يشعر بأنه ليس في ذاكرة الحكومة. وقد ابتليت ولايات الشمال الشرقي السبع بحركات التمرد والصراعات، حيث تتصارع المجموعات المختلفة على السلطة.وكانت اعنف حركات النزوح قد وقعت عام 2012 وضطرت الحكومة الهندية على اثرها للتحرك لفرض الاستقرار في آسام، حيث قتل ما لا يقل عن 78 شخصا وترك أكثر من 300.000 شخص منازلهم باتجاه معسكرات اللاجئين. وبدأت موجة من الخوف تجتاح مجتمعات المهاجرين بعد تعرض العديد من أبناء ولايات الشمال الشرقي في بوني، التي لا تبعد كثيرا عن مومباي، للضرب. ونتيجة للنزوح الجماعي الكبير الذي وقع في ولايات الشمال الشرقي اضطرت الحكومة المركزية في الهند الى تعطيل خدمات الرسائل القصيرة و"ملتي ميديا" للهواتف المحمولة لمدة 15 يوما في محاولة منها للسيطرة على عمليات النزوح الجماعي نتيجة أعمال العنف بين المسلمين وقبائل "بودوس" من السكان الاصليين بولاية أسام الواقعة شمال شرقي الهند" حيث يهيمن البودوس في الوقت الراهن على الحكومة التي تشرف على مناطق الحكم الذاتي، على الرغم من كونهم لا يشكلون أغلبية السكان في المنطقة، حيث يشكلون نسبة 29 في المائة من السكان،[15] فيما تقسم النسبة الباقية بين المسلمين والمجموعات القبلية من السكان الأصليين، الهندوسية والآسامية .ويعتبر التنافس على ملكية الأراضي مصدرا للنزاع والاستياء، فحقوق الأراضي للمسلمين تخضع لقيود صارمة إلى حد بعيد داخل مناطق محددة على الرغم من تشكيلهم ثاني أضخم مجموعة عرقية في البلاد بعد البودو. واتخذت الحكومة الهندية هذا القرار بهدف ايقاف الرعب الذي انتشر بين المواطنين نتيجة تلقيهم رسائل تهديد عبر هواتفهم المحمولة تفيد أنهم سيقتلون إن لم يغادروا أراضيهم فورا وذلك بعد اندلاع المواجهات العرقية بولاية أسام والتي قتل فيها 80 شخصا".

واتهمت الهند الباكستان بأنها المصدر الرئيسي للتعليقات المنشورة على وسائل الإعلام الاجتماعية والرسائل النصية القصيرة التي هدّدت بأعمال عنف ضد العمال المهاجرين من شمال شرق الهند، مما أدى إلى فرارهم من المدن في الجنوب حيث هرع

الالاف من "تشيناي" إلي محطات السكك الحديدية ليعودوا إلي بلادهم بعد ان تردد أن الرسائل حذرت من أن أناسًا من شمال شرق الهند يعيشون في مدينة بانجلور سيتعرّضون للهجوم انتقامًا لمقتل مسلمين أثناء أحداث العنف العرقي بين قبائل بودو ومستوطنين مسلمين في ولاية أسام شمال شرقي البلاد في تموز من عام 2012 ووغادر العاملون المهاجرون المنطقة بأعدادٍ غفيرة بعد ان بدأت الشائعات الخاصة بأعمال العنف في الرواج

شكل (20) خريطة تبين موقع ولاية اسام الهندية

12. فلسطين

لم يقتصر نزوح السكان الفلسطينيون عام 1948 على دول الجوار فقط بل نزح الالاف منهم الى قطاع غزة والضفة الغربية التي كانت وحسب التقسيم الدولي لفلسطين تتبع العرب وتدار من قبل كل من الاردن(الضفة الغربية) ومصر (غزة) وشكل النازحون الفلسطينيون مخيمات كانت في البداية مؤقتة لايمانهم بحتمية العودة السريعة غير ان طول فترة النزوح حولت تلك المخيمات الى مدن كبيرة توزعت على امتداد الضفة الغربية وقطاع غزة وفي ادناه توزيع هذه المخيمات وعدد سكانها

أ- مخيمات الضفة الغربية

تضم الضفة الغربية ثلث مجموع المخيمات الفلسطينية، وإذا ما أضيفت مخيمات قطاع غزة إلى مخيمات الضفة، تخطى المجموع نصف هذه المخيمات. وفي الضفة، وحدها، عشرون مخيماً، 11 منها في محافظة القدس، و7 مخيمات في محافظة نابلس، ومخيمات في محافظة الخليل. وهذه المخيمات هي:-

1. مخيم عائدة (عايدة): يقع في المنطقة الغربية، بين بيت لحم وبيت جالا، على الناحية الغربية للطريق الرئيسي (الخليل ـ القدس). أُنشئ هذا المخيم، عام 1948، في محافظة القدس، وكانت مساحته عند الإنشاء، 60 دونماً، أصبحت، الآن، 115 دونماً، والمسجلون داخل المخيم، حسب إحصائيات "وكالة الغوث" لعام 1995، بلغوا 3406 نسمة. لا يمتلك المخيم أراضي زراعية، ويعمل معظم القوى العاملة في بيت لحم، وبيت جالا، في بعض الورش، والأعمال الحرفية، في مدينة بيت لحم
2. عقبة جبر: يقع جنوب غرب مدينة أريحا، على مسافة 3 كم من مركز المدينة. أُنشئ عام 1948، في محافظة القدس، وكانت مساحته عند الإنشاء حوالي 1689 دونماً، أصبحت، الآن، 689 دونماً، ويبلغ عدد السكان، حسب إحصائيات "وكالة الغوث" عام 1995، حوالي 3773 نسمة، وهو العدد المسجل لدى "الوكالة". وهناك حوالي 8043 نسمة غير مسجل. وكان يعتبر من أضخم التجمعات الفلسطينية، وقد أُقيم على أرض تعود ملكيتها إلى محيي الدين

الحسيني، بموجب اتفاقية وقعت بين صاحب الأرض و"وكالة الغوث"، وبعد حرب 1967، تقلص عدد السكان في المخيم، بسبب حركة النزوح الواسعة، التي شهدها المخيم. (16)

3. عين السلطان: يقع المخيم في الجهة الغربية من مدينة أريحا، ويتصل بها، وقد أُنشئ، عام 1948، على أرض مساحتها 708 دونمات، وبلغ عدد سكانه، عند إنشائه، حوالي 35000 نسمة، معظمهم من عائلات اللاجئين الذين هاجروا عام النكبة. ومن سكان الديوك، الذين تم نقلهم بواسطة بلدية أريحا. وبعد عدوان حزيران 1967، نزح معظم السكان إلى الضفة الشرقية، فأصبح عددهم حوالي 2800 نسمة، فقط، وعدد السكان المسجلين لدى "الوكالة"، في عام 1995، حوالي 1238 نسمة. ومن هنا أصبحت معظم بيوت المخيم فارغة، بعد أن تركها أصحابها، إثر عدوان 1967، مما أعطى سلطات الاحتلال المبرر لهدمها، وهو ما تم تنفيذه، عملياً؛ إذ قامت الجرافات الصهيونية، في 13/11/1985، بهدم جميع المنازل غير المأهولة بالسكان، وبحضور عدد من المسؤولين في "وكالة الغوث". جدير بالإشارة هنا أن مخيم عين السلطان يقع في مشاريع التوطين الصهيوني، ولذلك تم هدم المخيم، وإقامة وحدات سكنية جديدة، بدلاً مما كان موجوداً.

4. النويعمة: أُقيم المخيم على طريق بيسان ـ الجفتلك، على بعد 5 كم من مدينة أريحا، وبالقرب من الأماكن الأثرية، وكان ذلك عام 1948.بلغت المساحة، عند الإنشاء، حوالي 270 دونماً، وصلت إلى 276. وتعود ملكية الأرض للدولة الفلسطينية، وينخفض المخيم عن سطح البحر 140 متراً. بلغ عدد السكان عشية 1967، حوالي 25000 نسمة، ويمثلون حوالي 300 عائلة. وبعد العدوان أصبحت معظم وحدات المخيم آيلة للسقوط، فهجره سكانه، بعد أن منعت السلطات الصهيونية "وكالة الغوث" من ترميم أبنية المخيم.

5. الأمعري: يقع مخيم الأمعري جنوب غرب رام الله، وأُنشئ عام 1948، كانت مساحته، عند الإنشاء، حوالي 92 دونماً، أما المساحة الراهنة فبلغت حوالي 365 دونماً. يبلغ عدد السكان المسجلين لدى "الوكالة" حوالي 6598 نسمة. وهو

كسائر المخيمات يعاني نقصاً في الخدمات كافة، وكثرة في السكان، حيث تسكنه أعداد أكبر مما هو مذكور في إحصاءات "الوكالة". يذكر أن وفاء إدريس، أول فتاة فلسطينية تفجِّر نفسها في الكيان الصهيوني، هي ابنة مخيم الأمعري.

6. دير عمار: يقع المخيم إلى الشمال الغربي من قرية دير عمار، وجنوب شرق قرية جمالة، ويتبع، إدارياً، للواء رام الله، ويبعد عن المدينة، حوالي 32 كم. أُقيم عام 1948، وكانت مساحته، عند الإنشاء، 160 دونماً، أصبحت حوالي 145 دونماً. بلغ عدد السكان حوالي 3000 نسمة، فخفض إلى 1696 نسمة، على إثر عدوان 1967.

أقامت "الوكالة" مساكن لسكان المخيم من الطوب والأسمنت، ولا تتوافر في البيوت المقومات الصحية، أما المياه فتعتبر من أكبر المشاكل، وبالنسبة للكهرباء فيعتمد السكان على مولدات خاصة، ولا يزال 30٪ من بيوت المخيم تعتمد على وسائل الإضاءة البدائية. أما الوضع الصحي والتعليمي فكسابقهما، إذ لا توجد سوى عيادة واحدة، ومبنيين، يستخدمان مدرستين ـ ابتدائية وإعدادية ـ حيث يكمل الطلبة دراستهم في مدارس مدينة رام الله.

7. الجلزون: يقع إلى الشمال من مدينة رام، وإلى الغرب من الطريق الرئيس، الواصل بين رام الله ونابلس، وتحيط به من الشمال أراضي جفنا، وعين سينيا، وبلدة بيرزيت. ومن الشرق قرية دورا القرع. بلغت مساحته، عند إقامته، عام 1949، حوالي 240 دونماً، ثم امتدت إلى 337، عام 1988، منها 237 دونماً أراضٍ زراعية. بلغ عدد السكان، عام 1967، حوالي 3071 نسمة، وهم موزعون على 635 أُسرة، وبلغ عدد اللاجئين لدى "الوكالة"، عام 1995، 7160 نسمة. أما غالبية السكان فهم من اللاجئين، منذ عام 1948، ويشكلون ما نسبته 99٪ من مجموع سكان المخيم، بينما نزح الجزء الباقي عام 1967، من قريتي نوبا، وعمواس، بعد أن تم تدميرهما، وتشريد السكان. يقع المخيم في مشاريع التوطين الصهيونية، ضمن البند القاضي بهدم المخيم، لوجوده في ضواحي القدس ورام الله، ونقل سكانه إلى منطقة الأغوار، ورافق هذه العملية زحف استيطاني باتجاه المخيم، فقد أُقيمت مستوطنة (بيت أيل ـ أ)، في عام

1977، على أراضي قريتي بيتين ودورا القرع، القريبتين من المخيم، والواقعتين شمال رام الله، وهذه المستوطنة تابعة لحركة "غوش إيمونيم" الصهيونية المتطرفة.

8. قلنديا: أُقيم مخيم قلنديا عام 1949 شرق مطار القدس (قلنديا) لإسكان 3000 لاجئ فلسطيني كانوا يسكنون في تجمعات غير لائقة حول مدينة رام الله والبيرة، شُرِّدَ لاجئو المخيم من 49 قرية ومدينة عام 1948. يقع المخيم شرق وغرب الشارع الرئيس ما بين مدينة القدس ومدينتي البيرة ورام الله، في آنٍ، وسط قرى الرام من الجنوب، وأراضي مخماس من الشرق، وكفر عقب من الشمال، و قلنديا من الغرب. بلغت مساحة الأراضي التي أُقيم عليها المخيم، عند الإنشاء، حوالي 230 دونماً، ازدادت حتى وصلت 353 دونماً. سكن المخيم حوالي 3000 نسمة، ارتفع، عام 1967، إلى 4800 نسمة. ووصل ـ حسب إحصاءات 1995 ـ إلى حوالي 7097 نسمة، تعمل القوى العاملة بالمخيم في الضفة،

9. الدهيشة: أُقيم المخيم عام 1949، ويقع جنوب مدينة بيت لحم، ويبعد عنها حوالي 3 كم، على يسار الطريق الرئيس، بيت لحم ـ الخليل، ويبعد عن مدينة القدس 23 كم، يمتد بشكل طولي، بمحاذاة الشارع. يلتقي مع حدود قرية أرطاس، من الناحية المقابلة منطقة جبلية غير مستغلة. ويرتفع المخيم عن سطح البحر 800 م. بلغت المساحة، عام 1949، حوالي 258 دونماً، وصلت إلى 340 دونماً. كان عدد السكان،عند الإنشاء، حوالي 3200 نسمة، جاءوا من 53 قرية ومدينة، إثر نكبة 48. وبلغ عددهم، عام 67، حوالي 4200 نسمة، وفي عام 1995 حوالي 8694 نسمة. (17)

10. بيت جبرين (العزة): أُقيم مخيم بيت جبرين (العزة) عام 1949، بمحافظة القدس، جنوب مدينة بيت لحم، حيث كانت مساحته، عند الإنشاء، حوالي 24 دونماً، وصلت إلى 135 دونماً، وبلغ عدد السكان 1499 نسمة، حسب إحصاءات 1995.

11. الفارعة: يقع إلى الشمال من مدينة نابلس، على بعد 17 كم، عبر طريق ملتوٍ. يظهر مخيم الفارعة كقلعة فوق تل، محاط بسلسلة جبال، أُنشئ بعد النكبة، وذلك

عام 1949، فوق أراضي طوباس، وعائلة عبد الهادي، وفي قول آخر إنه أُنشئ سنة 1950. وتحيط به مجموعة من القرى، منها: طلوزة، والباذان، وطمون، وطوباس، وسريس. وبلغت مساحته، عند الإنشاء، 225 دونماً، تقلصت إلى 194 دونماً. ويعود أصل التسمية إلى عين الفارعة، المحاذية للمخيم، ونسبة للفارعة، أم الحجاج بن يوسف، التي يقال إنها شربت من هذه العين.

12. بلغ عدد السكان، عام 1967، حوالي 2544 نسمة، وفي عام 1995، بلغوا حوالي 5421 نسمة. وتعود أصول السكان إلى حوالي 60 قرية ومدينة من أراضي فلسطين عام 1948، حوالي 80٪ منهم قدموا من شمال فلسطين، من حيفا، والباقي من الوسط، والجنوب.

13. العروب: أُنشئ عام 1949 في منطقة "وادي الصقيع"، على بعد 15 كم إلى الجنوب من مدينة بيت لحم، ويقع على يسار الشارع الرئيسي (بيت لحم ـ الخليل)، ويبعد 35 كم إلى الجنوب من مدينة القدس. يحده من الشمال قرية بيت فجّار، وعين العروب، ومن الشرق أراضي بلدتي سعير، والشيوخ، ومن الجنوب أراضي بلدة حلحول، ومن الغرب بيت أُمّر. بلغت مساحة المخيم، عام 1949، حوالي 258 دونماً، تقلصت إلى 238 دونماً. وبلغ عدد السكان حوالي 6775 نسمة حسب إحصاءات 1995

14. بلاطة: أُنشئ عام 1950، في جنوب غرب محافظة نابلس، وكانت مساحته، عند إنشائه، حوالي 167 دونماً، اتسعت، لتصل لحوالي 460 دونماً، ويسكنه اللاجئون الفلسطينيون، الذين شُرِّدُوا من أرضهم، في عام 1948. ويبلغ عدد السكان حسب إحصاءات وكالة الغوث، لعام 1995 حوالي 16405 نسمة.

15. عسكر: أُنشئ عام 1950 في جنوب شرق نابلس، وكانت مساحته، عند الإنشاء، حوالي 163 دونماً، تقلصت إلى 162 دونماً. عدد سكان المخيم 10642 نسمة، وهم من اللاجئين الذين شُردوا من ديارهم، إثر النكبة، وهو كغيره من المخيمات يعاني نقص الخدمات، بكل صورها.

16. عين بيت الماء: أقيم مخيم عين بيت الماء شمال شرق محافظة نابلس، عام 1950، بلغت مساحته، عند الإنشاء، حوالي 28 دونماً، ولم تحدث أي زيادة أو نقصان على هذه المساحة. بلغ عدد السكان حوالي 5089 نسمة، وهم من لاجئي عام 1948. وتصل الكثافة السكانية إلى 181.8 نسمة لكل دونم، (18)

17. طولكرم: أنشئ عام 1950، في لواء مدينة طولكرم، وهو مجاور لها. وكانت مساحته، عند الإنشاء، حوالي 165 دونماً، زادت لتصل إلى 465 دونماً، وبلغ تعداد السكان حوالي 13113 نسمة يقع المخيم ضمن مخطط التوطين، خاضعاً للبند القاضي بهدم المباني كاملة، وإقامة وحدات سكنية جديدة في نفس موقع المباني، لتغيير طابع المخيم، دون الحاجة إلى ترحيل السكان. ويصبح بالتالي تابعاً إدارياً لبلدية طولكرم، وترفع "الوكالة" يدها عنه.(19)

18. الفوَّار: أقيم عام 1950، ويقع إلى الجنوب من الخليل، على بعد 8 كم في منطقة منخفضة، تحيط بها الجبال، ويرتفع عن سطح البحر، بمقدار 730 كم. يحده من الشرق: يطا، والريحية، ومن الغرب، دورا، ومن الجنوب بلدة الظاهرية، والسموع، ومن الشمال مدينة الخليل. بلغت مساحة المخيم، عند الإنشاء، حوالي 108 دونمات، وصلت إلى 238 دونماً، وعدد السكان 5048 نسمة. يعود السكان بأصولهم إلى القرى القريبة من الخليل، مثل الفالوجا، وجميل، وعراق المنشية، التابعة لقضاء غزة، وقرى بيت جبرين، وكوبر، ودير الدبان، والدوايمة، حيث أقاموا في منطقة مخيم الفوَّار، وكانت ينابيع المياه ما اجتذبهم للإقامة في هذه المنطقة، حيث ثمة 7 عيون، يستفاد الآن من 4 عيون، فقط. [20]

19. نور شمس: أقيم عام 1952، حيث يبعد عن حدود بلدية طولكرم بمسافة قليلة، وكانت مساحة المخيم، عند الإنشاء، حوالي 226 دونماً، وصلت إلى 230 دونماً، وبلغ عدد السكان حوالي 60483 نسمة، وهم من اللاجئين الذين شُردوا من أراضيهم، إثر النكبة عام 1948.

20. جنين: أقيم عام 1953، ويقع إلى الجانب الغربي لمدينة جنين، وفي أطراف مرج بن عامر. تحيط به مرتفعات، ويمر بوادي الجدي، إضافة إلى منطقة سهلية مكتظة، تعرف باسم "منطقة الساحل". مساحة المخيم، عند الإنشاء، 372 دونماً، اتسعت

إلى حوالي 473 دونماً. أما عدد السكان، فبلغ، عام 1967، حوالي 5019 نسمة، وفي عام 1995، ارتفع إلى حوالي 11447 نسمة.

21. شعفاط: أُنشئ في العام 1966، ليكون مأوى للاجئين، ويقع شمال مدينة القدس، ويبعد عنها حوالي 5.5 كم، وقد أقيم المخيم على جزء من أراضي بلدتي شعفاط، وعناتا. بلغت المساحة، وقت الإنشاء، حوالي 98 دونماً، وصلت إلى 198 دونماً، أما عدد السكان فبلغ حسب إحصاءات 1995 حوالي 7682 نسمة.

ب- مخيمات قطاع غزة

احتوى قطاع غزة ثمانية مخيمات، انتشرت في محافظة غزة (مخيمان)، ومحافظة دير البلح (أربعة مخيمات)، ومحافظة خانيونس (مخيم واحد)، ورفح (مخيم واحد).

1. جباليا: أُنشئ عام 1948، وهو يقع إلى الشمال الشرقي من مدينة غزة، وعلى مسافة كيلو متر عن الطريق الرئيسي (غزة ـ يافا). يحد المخيم من الغرب والجنوب قريتا جباليا، والنزلة، ومن الشمال قرية بيت لاهيا، ومن الشرق بساتين الحمضيات التابعة لحدود مجلس قروي جباليا ـ النزلة، وبيت لاهيا.

بلغت مساحة المخيم، عند الإنشاء حوالي، 1403 دونمات، وصلت إلى 1448 دونماً، وبلغ عدد السكان آنذاك، حوالي 37,800 نسمة، مقسمين على 5587 عائلة، ووصل التعداد في عام 1995، إلى حوالي 80,137 نسمة. وهم نسبة المسجلين لدى "الوكالة"، وحوالي 36884 نسمة، هم نسبة المسجلين خارج المخيمات. (21)

ويعود معظم السكان بأصولهم إلى أسدود، ويافا، واللد.

شكل (21) خريطة التوزيع الجغرافي لمخيمات النازحين الفلسطينيين في الضفة الغربية



2. النصيرات: أُنشئ عام 1948، وهو من المخيمات الكبرى في القطاع، من حيث عدد السكان والمساحة. ويضم أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم، إبان النكبة. يقع على بعد 8 كم جنوب مدينة غزة، وعلى بعد 6 كم شمال بلدة دير البلح. أما الوادي المعروف باسم "وادي غزة"، فيفصل بين شمال النصيرات وجنوبها. ويعيش السكان في بيوت متلاصقة، وأكثر من 25٪ من هذه البيوت متداعية، ومعرضة للانهيار، ففي موسم شتاء عام 1983، ونتيجة لهبوب العواصف، سقطت وتهدم عدد كبير منها، وبخاصة تلك الواقعة على مقربة من الشاطئ. بلغ عدد السكان، عام 1967، حوالي

17600 نسمة، ارتفع إلى 28200 نسمة، في عام 1987، ووصل إلى 41323 نسمة، عام 1995.

3. الشاطئ: أُنشئ مخيم الشاطئ في عام 1949، ويقع إلى الشمال الغربي من مدينة غزة، ويبعد عن وسط المدينة حوالي 4 كم، ويقع على شاطئ البحر من الجهة الشمالية. بلغت المساحة، عند الإنشاء، حوالي 519 دونماً، وصلت إلى 447 دونماً، وبلغ عدد السكان المقيمين داخل المخيم 63381 نسمة، أما المقيمون خارجه فحوالي 45835 نسمة، وهم اللاجئون المسجلون لدى "الوكالة"، عام 1995، والذين تعود أصولهم إلى أسدود، والجدل، وحمامة، ويافا، والجورة، وغيرها. وقد تقلص عدد السكان، بعد خروج الآلاف منهم للسكن في مشاريع التوطين، مثل مشروع "الشيخ رضوان"، وكان الشرط الأساسي للحصول على منزل في المشروع هو أن يقوم المواطن بتسليم منزله في المخيم.(22)

4. البريج: أُنشئ المخيم عام 1949 على مساحة قدرها 528 دونماً، تقلصت بعد ذلك حتى وصلت إلى 478 دونماً. يقع إلى الجنوب من مدينة غزة، وهو أحد المخيمات النائية في القطاع. يحده من الشرق خط الهدنة، ومن الغرب مخيم النصيرات، ومن الشمال وادي غزة، ومن الجنوب مخيم المغازي.

أقيم المخيم على أنقاض معسكر للجيش البريطاني، حيث بدأت "الوكالة" بإقامة الوحدات السكنية الأولية من الطوب، القرميد، والصفيح. ومع ازدياد النمو السكان، أخذ المخيم في التوسع، وسبب تسميته بهذا الاسم يرجع إلى البرج، الذي يقع بجوار المخيم. وبلغ عدد السكان، وفق إحصاءات 1995، حوالي 23820 نسمة داخل المخيم، و14990 نسمة خارج المخيم، ويرجع أصل السكان إلى قرى الجدل، وأسدود ويافا.

5. خانيونس: أُنشئ عام 1949، وبلغت مساحته، عند الإنشاء حوالي 549 دونماً، زادت بعد ذلك إلى 564 دونماً. ويقع شمال شرق مدينة خانيونس. يبلغ عدد السكان حوالي 49680 نسمة داخل المخيم، وحوالي 68792 نسمة خارج المخيم، حسب إحصاءات الوكالة لعام 1995،(23)

6. المغازي: أُنشئ عام 1949، ويقع في منتصف قطاع غزة، تقريباً وإلى الجنوب من مدينة غزة. يحده من الغرب قرية الزوايدة ومن الشمال مخيم البريج، ومن الجنوب دير البلح. بلغت مساحة المخيم، عند الإنشاء، 599 دونماً، تقلصت إلى حوالي 548 دونماً. وهذه المساحة تنقسم إلى قسمين: القسم الأكبر للزراعة، والآخر مساكن. وتعتبر الزراعة أهم الحرف التي يمارسها السكان.

يبلغ عدد السكان حوالي 16868 نسمة، وتعد الكثافة السكانية أعلى نسبة في القطاع، ويعاني المخيم نقص الخدمات، وأهمها عدم وجود صرف صحي، وسوء الطرق.(24)

7. 7- دير البلح: أُنشئ المخيم بعد النكبة، ولم يستدل على تاريخ إنشائه، بلغت مساحة المخيم، عند الإنشاء، حوالي 156 دونماً، تقلصت إلى 132 دونماً، ويقع شمال غرب مدينة دير البلح، ويعاني، كغيره من المخيمات، نقص الخدمات التعليمية، والصحية، والاجتماعية.

8. 8- رفح: أُنشئ عام 1949، وهو من أكبر مخيمات قطاع غزة، من حيث عدد السكان. يقع في قلب مدينة رفح، وهو أُنشئ من قبل "الوكالة" لإيواء اللاجئين، حيث أقامت لهم "الوكالة" وحدات سكنية بسيطة، من الطوب، والصفيح. بلغ عدد السكان، حسب إحصاءات 1995، حوالي 72729 نسمة، المسجلين داخل المخيم. وهناك حوالي 40563 نسمة خارج المخيم، حيث يشكل اللاجئون حوالي ثلث سكان رفح. يتحدر أهالي المخيم من القرى. والمدن العربية داخل فلسطين عام 1948، من اللد والرملة، ويافا، والقرى المحيطة بها. وتسمى أحياء المخيم بأسماء القرى الفلسطينية، التي هاجروا منها. يقسم الشارع العام، أو شارع البحر، المخيم إلى قسمين: القسم الشمالي ويضم الشابورة، والقسم الجنوبي، الملاصق للحدود، ويضم حي يبنا. وقامت سلطات الاحتلال بهدم العديد من المنازل، وشق الشوارع، واقتلاع الأشجار في منطقة المخيم؛ "لأسباب أمنية"! بدأت هذه الممارسات عام 1971، حيث شقت سلطات الاحتلال شارعاً، بعرض 250 م، وشارعاً آخر في حي يبنا، بعرض 150 م. يعمل معظم سكان المخيم في سوق العمل الصهيوني، بأجور زهيدة

قبل انتفاضة الأقصى والاستقلال. جدير بالذكر أن السلطات الصهيونية قامت بالعديد من المشاريع داخل المخيم، بهدف التوطين، فأقامت حي البرازيل ـ أتى اسمه لوقوعه في نفس موقع الكتيبة البرازيلية ضمن القوات الدولية ما بين 1957، 1967 ـ شرق مدينة رفح. ويقسم هذا المشروع إلى ثلاثة أقسام (أ، ب، ج). وأقامت سلطات الاحتلال حياً في تل السلطان في الجهة الغربية عام 1979، ويحتوي على أكثر من 1050 وحدة سكنية بمساحة ألف دونم، وزعتها سلطات الاحتلال بشرط هدم البيوت القديمة في المخيم، بهدف التوطين. [25]

المخيمات غير المنظمة:

1. قدورة: أنشئ عام 1948 وتبلغ مساحته (25 دونماً).
2. بيرزيت: أنشئ عام 1948 ومساحته (23 دونماً).
3. عناتا: أنشئ عام 1948 ولم يعثر على مساحته.
4. العوجا: أنشئ عام 1949 ومساحته (200 دونم).
5. جنيد: أنشئ عام 1949 ومساحته (27 دونماً).
6. سلواد (غزة): أنشئ عام 1970 ومساحته (5 دونمات).

شكل (22) التوزيع الجغرافي لمخيمات النازحين الفلسطينيين في قطاع غزة



ثانيا :قارة إفريقيا

وتاتي قارة افريقيا في المرتبة الأولى، من حيث عدد اللاجئين والمشردين داخلياً على مستوى العالم، وقال «حسب الأمم المتحدة يوجد قرابة عشرة ملايين لاجىء ومتشرد ينتشرون في 16 دولة أفريقية، من جملة 21 مليون لاجىء على مستوى العالم،

غير ان دراسات اخرى تقول ان هذا العدد في تناقص خاصة عدد اللاجئين بسبب الصراعات بين الدول او داخل الدولة الواحدة لأسباب سياسية. حيث يصل عدد السكان النازحين داخليا في القارة الأفريقية إلى حوالى 16 مليون نسمة، في حين يتراوح إجمالى الظاهرة في العالم ما بين 25 ـ 30 مليون نسمة، أى أن نسبتهم في أفريقيا تتراوح ما بين 53 ـ 64٪ وتعتبر السودان وليبيريا وسيراليون وأنجولا وبوروندى بمثابة النماذج الأبرز على هذه الظاهرة على المستوى الأفريقى ففي السودان، يوجد أكبر عدد من السكان النازحين داخليا في العالم، ويصل إلى حوالى أربعة ملايين نسمة وقد اتجه ما يصل إلى مليونى نسمة من هذا العدد من الجنوب إلى الخرطوم والشمال، ويقيم الكثيرون منهم في مخيمات خاصة بهم وحدهم أما في ليبيريا فقد هرب معظم سكانها من منازلهم مرة واحدة على الأقل نتيجة نشوب الحرب الأهلية هناك عام 1989 والصراع الذي دام وبشكل متقطع لفترة 14عاما. اما سيراليون، فأدت الحرب الأهلية دامت 11 عاما إلى نزوح ثلث السكان هناك نتيجة للصراعات الدامية ويقدر عدد الأشخاص النازحين داخليا في سيراليون بحوالى 800 ألف شخص في منتصف عام 1997 عقب الانقلاب العسكرى هناك وفي أنجولا، كان ما يصل إلى 12 مليون شخص ما يزالون نازحين في أنجولا في مطلع عام 1997، وليس في استطاعتهم العودة إلى مناطقهم الأصلية بسبب انعدام الأمن وقطع الطريق ووجود ألغام أرضية في تلك المناطق وأخيرا، كان عدد الأشخاص النازحين داخليا في بوروندى في منتصف عام 1997 يقدر بمليون شخص بسبب التوترات الأثنية بين الهوتو والتوتسى [(26)] كما أدت عمليات القتل التي تخللت الصراع في جمهورية غينيا- بيساو إلى خلق ظاهرة نزوج جماعي فيها وكان مجموع النازحين 1.2 مليون شخص في ساحل العاج مع نهاية شهر تشرين الثاني 2005 كما أدت الثورة التي اندلعت في مقاطعة كازامانس الواقعة في جنوب السنغال إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان هناك اعتقاد بأن الصراعات الدينية والعرقية وتلك المتعلقة بالسيطرة على الموارد الطبيعية كانت قد أدت إلى نزوح مئات الآلاف من مناطقهم في نيجيريا. نزح الآلاف من أماكن سكنهم نتيجة للأزمة السياسية التي اندلعت في توغو عام 2005 وفي ادناه بعض حالات النزوح في الدول الافريقية

1- كينيا

يمثل النزوح الداخلي في كينيا تحدياً منذ العهد الاستعماري . ويمكن تعقب النزوح في كينيا إلى عدد من المصادر التي أجبرت الكينيين على النزوح بعيداً عن مواطن سكنهم بحثاً عن السلامة وهي:

1. السياسات الاستعمارية وما تلاها من سياسات تكميلية انتقامية فمن الناحية التاريخية، يمكن القول إنَّ النزوح الجماعي للكينيين قد بدأ في عام 1951 عندما قررت السلطات الاستعمارية البريطانية أن تعهد جميع الأراضي التي كانت في حوزة الملك إلى الحاكم. وهكذا، جُرِّد كثير من السكان الأصليين من الأراضي وأُجبروا على العمل في المزارع المملوكة للأوروبيين.وبهذا السياق يجب أن نفهم قصة النزاعات العرقية التي نشبت في عامي 1992 و1997. فالعنف الذي شهدته البلاد على سبيل المثال عام 1992 كان نتيجة لإعادة إدخال سياسات تعدد الأحزاب، فقد استغل بعض السياسيون حالة عدم الرضا المخيمة على توزيع الأراضي آملين حرمان منافسيهم من قاعدة الدعم الانتخابية في عقر دارهم، وهكذا أوقدوا نيران الفتنة العرقية والحقد فأخرجت آلاف الكينيين من ديارهم التي لم يعرف بعضهم غيرها منذ الاستقلال عام 1963. وفي العنف الذي أعقب الانتخابات السياسية في عامي 2007 و2008، كانت مسألة إعادة توريد الموارد، وعلى الأخص منها الأراضي، عاملاً مهماً.[27]
2. نتيجة الكوارث الطبيعية والبشرية فالفيضانات البيوت وسبل العيش في مختلف مواقع كينيا. ففي أوائل عام 2013 ، أدت الأمطار الغزيرة المتساقطة في معظم مناطق البلاد إلى تهجير قرابة 18000 شخص.
3. الصراعات القبلية/العرقية التي كثيرا ما تحدث في كينيا بدوافع سياسية ، وكانت تلك المناوشات تحدث على الدوام في بعض أطراف كينيا. فترى مجتمعاً محلياً يثور ضد آخر ثم ما يلبث المعتدى عليهم أن يشنوا حملات انتقامية على المعتدين ثم تتأجج الأحداث في حلقة مفرغة من العنف التي لا تفضي إلا إلى الإصابات والوفيات والتهجيرات الجماعية.

4. أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات حيث ان النزوح بسبب عنف الانتخابات من الأحداث المعتادة في كينيا، حيث تتضرر آلاف الأسر من أحداث العنف كل خمس سنوات. وهو موعد اجراء الانتخابات ولكينيا تاريخ في تجربة النزوح،الانتحابي. ففي انتخابات عام 2008، شهدت كينيا أسوأ أعمال العنف الانتخابي لم تشهدها لسنوات، ما أدى إلى سقوط حوالى 1500 قتيل ونزوح 500,000 شخص– ما زال حوالى 1,500 شخص منهم يعيشون في مخيمات حيث يعيشون الآن في مستعمرة ماثاري غير الرسمية في العاصمة نيروبي. ومع كل حالات النزوح تلك، لم يكن في كينيا سابقا أي إطار قانوني أو سياساتي متماسك للتعامل مع مشكلة النزوح الداخلي. وحتى القوانين المتعددة التي كان يمكن استخدامها لمعالجة المشكلة لم تركز على حماية النّازحين والمجتمعات المتأثرة أو توفير المساعدة لها. ومن جهة الاستجابة الحكومية للنزوح فكانت انفعالية آنية. فعل سبيل المثال، أطلقت الحكومة خلال عامي 2007 و2008 عملية رودي نيومباني (حملة العودة إلى الديار) وقدمت هبات مالية للمتأثرين. ومع أنَّ سرعة التدخل الحكومي هذا ساعد في تخفيف وطأة الوضع المباشرة، لم يضع في الاعتبار ضرورة توفير حلول مستدامة للنازحين على ضوء المبادئ الإرشادية للأمم المتحدة أو اتفاقية كامبالا وفي هذه المرحلة، دخلت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لسد الفراغ والدعوة إلى توفير منهج حقوقي لتأمين الحماية والمساعدة للنازحين والمجتمعات المتضررة. ولكن مشروع القانون الذي تم تقديمه في البرلمان في 13 يونيو 2012 سيجعل المؤسسات الحكومية في كينبا مجبرة على حماية النازحين داخلياً. وهذا القانون سيساعد الحكومة والمنظمات الأخرى في حل مشكلة النزوح. حيث كانت تتم عمليات مساعدة النازحين في الماضي بدون أي توجهات قانونية. وهذا القانون سيضمن أن أي شخص يتعامل مع النازحين داخلياً لا بد أن يقوم بذلك ضمن حدود القانون ". ويدعو القانون إلى اعتماد نهج قائم على الحقوق في التعامل مع النازحين داخلياً فضلاً عن إنشاء صندوق لمساعدتهم. كما يشمل القانون فرض غرامات كبيرة على أي شخص يعيق توطين النازحين داخلياً– كمن يقوم باختلاس الأموال

وسـرقة الإمـدادات المخصصـة للنـازحين وغيرهـا مـن الأمـور الأخـرى أن هذهالإجراءات ستحد من آثار النزوح الطويلة الأمد على الناس وبالتـالي فـان ستتعزز الخبرة الكينية في إيجاد الحلول المستدامة للنزوح الـداخلي وتحقـق بعـض النجاح ولعل النجاح الرئيس يتمثل في إقرار قانون النازحين الـذي سُـنَّ رغـم التأخير في تبني السياسة. لكنَّ سن هذا التشريع، مع ذلـك، خطـوة إيجابيـة نحـو توفير الركيزة الأساسية لمنع النزوح الداخلي وحماية النازحين ضمن منـبر شـامل للسياسات. وجعل ذلك كينيا أيضاً واحدة من قليل من البلدان في المنطقـة الـتي تتمتع بقوانين محلية تعني بقضايا النزوح الداخلي[28]

2- الكونغو

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، خلفت الأزمة في الكونغو الديمقراطية نحو 1.8 مليون مدني على الأقل نازح ـ رابع أكبر تهجير داخلي في العالم ـ منهم 1.4 مليونا في شمال وجنوب كيفو، المتاخمة للحدود الرواندية. ر. في حين تقـدر الأمـم المتحـدة أن مليون نازحا عادوا إلى ديارهم في 2009، واضطر 1.2 مليـون شـخص للنـزوح مـن بيوتهم خلال العمليات العسكرية الثلاث المتتالية التي بـدأت في ينـاير/كـانون الثـاني 2009.و أثناء الثلاثة أشهر الأولى من العام 2010، فـر مـا لا يقـل عـن 115 ألـف شـخص مـن ديـارهم نتيجـة اسـتمرار العمليـات العسـكرية والخطـر في مقاطعـة كيفو.ويواجه.النازحون الكـثير مـن الانتهاكـات، بمـا في ذلـك الهجمـات الـتي تشـنها الجماعات المسلحة، والاغتصاب، والسرقة، أو يضطرون للبحث عن ملجـأ في مكـان آخر تحت ضغط الجوع وعدم وجـود مـأوى .حيـث عثـر مـا لا يقـل عـن 80٪ مـن النازحين على العيش في اماكن امنه نسبيا مع اقارب او اصدقاء، وتقف عقبات كـثيرة امام عودة النازحين إلى ديارهم: منها :-

1. الافتقاد الى الأمن بعامة في القرى البعيدة عن الطرق الرئيسية؛
2. الانتهاكات والتهديدات التي يمارسها مقاتلون من جميع أطراف النزاع ضدهم؛
3. الاتهامات بالتعاون مع جماعات العدو؛
4. نهب محاصيلهم وحيواناتهم

5. الابتزاز على أيدي مقاتلين غير ملتزمين؛
6. نزاعات على ملكية الأرض واحتلالها؛
7. تدمير الممتلكات.

كما توثق تقارير الامم المتحدة كيف أن السلطات، في بعض الأحيان، تركت الاعتبارات السياسية تحتل الأولوية بغض النظر عن احتياجات المشردين، وشجعت على ترك المخيمات رغما عنهم. على سبيل المثال، في سبتمبر/ أيلول 2009، ضغطت السلطات الكونغولية على 60 ألف شخص في مخيمات تديرها الأمم المتحدة في "جوما "وحولها كي يعودوا إلى ديارهم .

كما تقوم الشرطة وقطاع الطرق غالبا بمداهمة للمخيمات القريبة ونهبها، ومهاجمة هؤلاء النازحين المتخلفين عن مغادرة معسكرات النزوح. لكن النازحون لم يحاولوا حتى العودة إلى بلادهم؛ لأنهم يعرفون ان مناطقهم لا تزال غير آمنة، في حين حاول آخرون ذلك لكنهم اضطروا للنزوح على يد الجماعات المسلحة. لم ترصد أي من الحكومة أو وكالات الأمم المتحدة على النحو الملائم ماذا حدث للستين ألف شخص هؤلاء.قالت هيومن رايتس ووتش إن السلطات الكونغولية تملك سجلا فقيرا في حماية النازحين وغيرهم من المدنيين، كما أن وحدات الجيش الكونغولي كثيرا ما تسيئ للسكان الذين من المفترض أنها تحميهم". تعتمد السلطات الكونغولية على ما يقرب من العشرين ألف عنصر من قوات حفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية) للمساعدة في حماية المدنيين تحت التهديد القائم بالعنف البدني ومساعدة المدنيين النازحين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم.وقالت هيومن رايتس ووتش إنه يجب أن تحتل مسألة حماية المدنيين، بما في ذلك الأشخاص الذين اضطروا للنزوح الداخلي، الأولوية لدى الحكومة أثناء الإعداد والتحضير للاستقرار في مرحلة ما بعد الصراع وإعادة الإعمار.(29)

3- اوغندا

يوجد في أوغندا عددٌ هائلٌ من النازحين داخليا يقدر بأكثر من 1.7 مليون نازح، أي أكثر من 6٪ من تعداد السكان المحليين، ورغم أن أوغندا من بين الدول

القلائل التي لديها سياسة تجاه النازحين داخليا، إلا أن التطبيق غير الفعال لهذه السياسات يعني أن الكثير من النازحين داخليا لا يزالون يواجهون تهديدات أمنية، إضافة إلى وصول محدود للمساعدة الإنسانية، وصعوبات عند العودة إلى أوطانهم.لقد تعرض حوالي 90٪ من سكان شمال أوغندا للتشريد نتيجة للصراع الذي دار بين جيش الرب للمقاومة والحكومة، وتسبب المسلحون المغيرون على الماشية القادمين من منطقة كاراموجا الشمالية الشرقية في وقوع عمليات نزوح إضافية. لقد عاشت أغلبية النازحين داخليا في مخيمات قذرة ومهملة، عاش فيها بعضهم لعشر سنوات، حيث يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان والأمراض والحرمان.لقد تم تبني سياسية أوغندا تجاه النازحين داخليا في عام 2004 بعد زيارة فرانسيس دينغ، الممثل الخاص السابق للأمين العام للنازحين داخليا. وتعتمد هذه السياسة على المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي، وتلزم الحكومة على حماية مواطنيها ضد النزوح الاعتباطي وتضمن حقوقهم أثناء النزوح وتعزز الحلول المتينة من خلال تسهيل العودة الطوعية وإعادة التوطين والاندماج وإعادة الاندماج[30]

4- **ليبيا**

نزح حوالي 550,000 شخص من جراء القتال في ليبيا، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ولكن معظمهم عادوا إلى ديارهم الآن .لكن أهالي تاورغاء لا زالوا نازحين يعيشون في مخيمات أو مع أسر مضيفة، وكانت بلدة تاورغاء وسكانها البالغ عددهم حوالي 35,000 نسمةقد تعرضت لهجوم من كتائب مناوئة للقذافي أثناء نزاع عام 2011، معظمهم من بلدة مصراتة القريبة، التي تقع على بعد 40 كيلومتراً إلى الشمال على الرغم من وجود بعضهم في معسكرات الاحتجاز، التي لا تزال في كثير من الأحيان تخضع لسلطة الميليشيات المحلية .ويوجد حوالي 1,300 شخص من تاورغاء قيد الاحتجاز أو في عداد المفقودين، أو قضوا نحبهم، وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش،التي قالت في وقت سابق من هذا الشهر أن الجرائم المرتكبة ضد أهالي تاورغاء قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية ويمكن أن تحولها المحكمة الجنائية الدولية إلى دعوى جنائية ."ويواجه أهالي تاورغاء ذوي البشرة الداكنة بصفة عامة اتهامات من قبل الكتائب بالانحياز إلى جانب القذافي وبقتل سكان مصراتة واغتصابهم خلال

الثورة .ويسكن هولاء أكثر من 20 مخيماً معظمها في طرابلس وبنغازي بينما يعيش حوالي 1,000 شخص من أهالي تاورغاء في مخيم فلالة للنازحين في طرابلس داخل حجرات مؤقتة بالقرب من موقع بناء كبير، ويكتظون في غرف مساكن الطلبة، ويتلقون دعماً في صورة مواد غذائية من الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية، ودعم الرصد من قبل مفوضية الأمم المتحدة للاجئين .ويعد الطرد من مواقع مشابهة ومساكن الطلبة تهديداً متكرراً .وتحاول الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية، وهي ذراع الحكومة الإنساني التي تأسست عام 2006 والتي تعمل تحت إشراف نائب رئيس الوزراء، التفاوض مع الشركات كلما أمكن ذلك، وتقوم بالتنسيق مع الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية لتوفير الدعم المادي .وعلى الرغم من عدم وجود حل لمشكلة النازحين الليبيين، فقد شهدت الـ 12 شهراً الماضية إدخال عدد من التحسينات، من بينها الحد من توغل المسلحين في المخيمات .وعلى الرغم من أن أعداد النازحين مستقرة إلى حد ما، والحكومة لديها الموارد المالية اللازمة لدعمهم، إلا أن عودتهم ترتبط بشكل وثيق بنجاح أي عملية مصالحة .

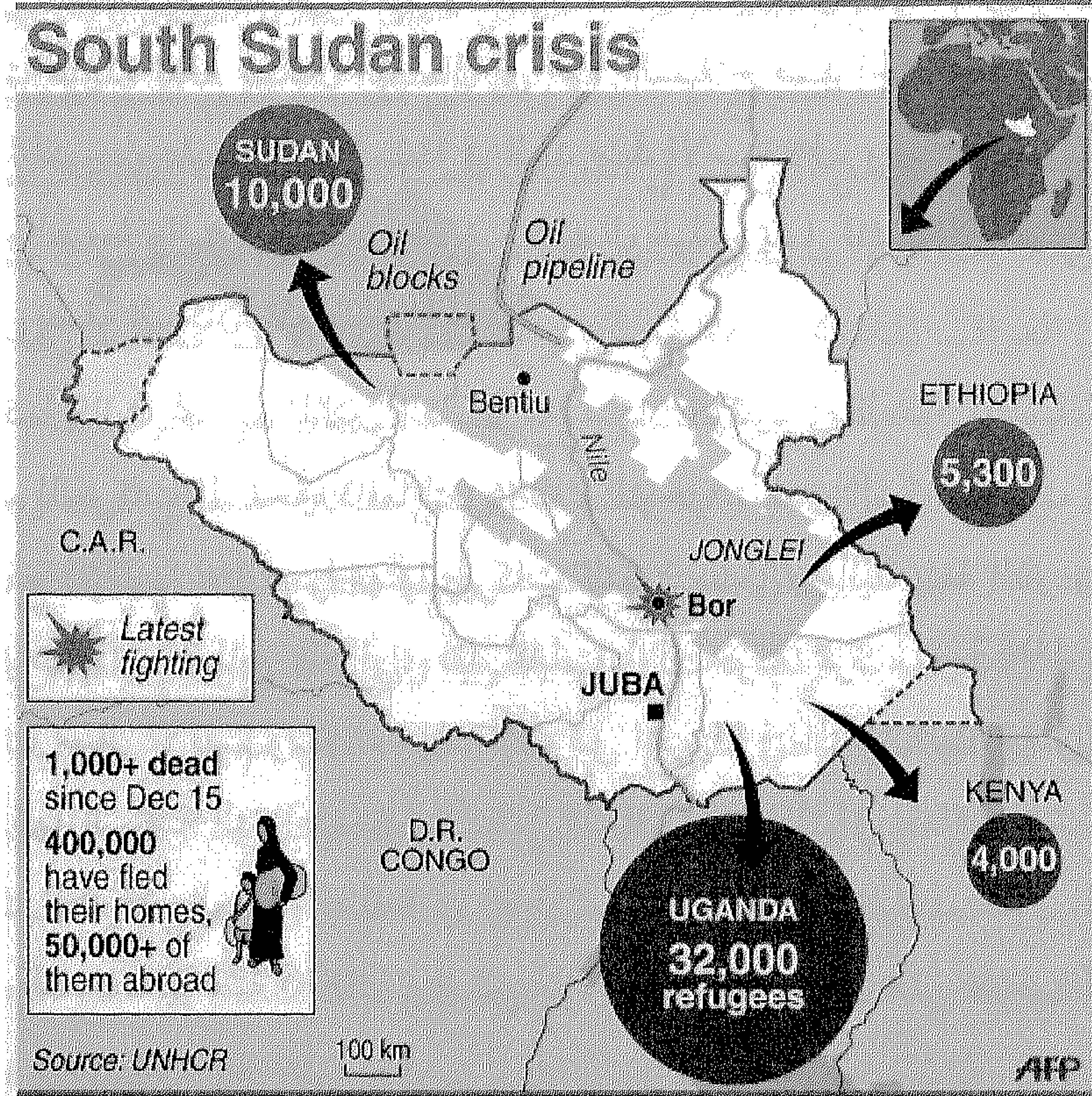
'إن القضية الرئيسية لا تتعلق كثيراً بالاستجابة لاحتياجاتهم الإنسانية إلى الأبد. القضية الرئيسية هي تشجيع وبدء حوار وعملية مصالحة من شأنها أن تؤدي إلى حل دائم لمشكلتهم،' كما أفاد شاربنتييه .وقد عقد مسؤولون في الأمم المتحدة اجتماعات منتظمة مع السياسيين والمجالس المحلية والعسكرية في مصراتة في محاولة لرسم خريطة طريق إلى الأمام وكجزء من خارطة طريق العودة، أصدر قادة مجتمع تاورغاء اعتذاراً رسمياً لسكان مصراتة والأمة في فبراير 2012، قائلين أنهم سيسلمون أي شخص متهم بارتكاب انتهاكات، ويساعدون السلطات القضائية .وعبر مسؤولو الهيئة الليبية للإغاثة والمساعدات الإنسانية عن تفاؤلهم بإمكانية تنظيم مؤتمر النازحين داخلياً الذي طال انتظاره في منتصف مارس، على الرغم من وجود درجة من عدم اليقين بشأن ما إذا كان على الحكومة أو المؤتمر الوطني العام قيادة جهود المصالحة

5- جنوب السودان

تعتبر جمهورية جنوب السودان من احدث دول العالم اذ انها اعلنت استقلالها عن السودان عام 2011 في اعقاب اتفاق سلام مع السودان الشمالي انهى حربا اهلية

دامت ثلاث عقود غير ان فرحة شعبها بهذا الحدث لم يدم طويلا فسرعان ما اندلعت صراعات عرقية على السلطة بين قبائل الشلك والنوير ادت الى نزوح نحو 355 ألف شخص داخل حدود جنوب السودان وينتشرون في أكثر من 170 موقعاً تلقائياً ومنظماً، مع وجود الزيادة الأعلى منهم في ولاية أعالي النيل.منذ اندلاع الصراع بين قوات الرئيس سيلفا كير والقوات الموالية لنائب الرئيس السابق رياك ماشار في كانون الاول عام 2013 كما أن ما يزيد على 923,000 شخص اصبحو في عداد اللاجئين في الدول المجاورة ويبحثون عن ملاذ في دول مجاورة ملتهبة بالصراعات أساسا كاوغندا وافريقيا الوسطى والسودان . بيد أن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.ولجا قرابة 60 ألف مدني داخل 10 قواعد تابعة لمنظمة الامم المتحدة بالبلاد، حسبما قال نزيركي، مضيفا أن البعثة تقيم موقعا جديدا في جوبا عاصمة جنوب السودان، حيث يسعى بالفعل 30 ألف شخص إلى اللجوء لمقرين تابعين للأمم المتحدة هناك. وأطلقت الامم المتحدة اليوم جسراً جوياً لنقل المزيد من إمدادات الإغاثة من دبي مباشرة إلى عاصمة جنوب السودان، جوبا، لمساعدة نحو 100,000 شخص من النازحين. وقد عملت المفوضية تكمن في إعادة توطين نحو 23,000 شخص من جنوب السودان في ولاية النيل الأبيض بعيداً عن مكانهم الحالي. في موقع اطلقت عليه اسم كيلو 10، وهو موقع يسبح غير قابل للوصول في مواسم الامطار الأمطاركما اقامت المنظمات الدولية معسكرا لاستيعاب النازحين من جنوب السودان في إثيوبيا، ليشمل حوالي 100,000 لاجئ وصلوا في منطقة غامبيلا في غرب البلاد. كما انشات المنظمات الدولية مخيم ليتشور. و مخيم كول. الذي استوعب 25,000 لاجئ مع قدرة استيعابية نهائية قوامها 30 الف لاجئ."بالاضافة الى انشاء مخيمات اخرى في جمهورية السودان لاستيعاب الاعداد المتزايدة من النازحين[(31)]

شكل (23) خريطة توزيع مخيمات النازحين الداخليين في جنوب السودان



6- **جمهورية مالي**

يشتد الصراع المسلح الطاحن بين السكان البيض (العرب والطوارق) الذين يشكلون اغلبية سكانية غي الشمال المالي(اقليم اوزاد) من جهة ، وبين السود، من فئة "السونغوي"، أو أبناء الأرض المنحدرين من الإرث التاريخي والاجتماعي لحضارة "الأسكيا" الزنجية والقبائل الزنجية الاخرى المتحالفة معها مثل قبائل اقليتي "البيلا" والبولح"و البمباره والفلان من جهة اخرى والذي نجم عنه طوال اربعين عام نزوح عشرات الالاف من السكان ومن المعلوم تاريخيًا أن إقليم أزواد ظل منذ استقلال

جمهورية مالي في بداية ستينات القرن الماضي عن فرنسا، مهدًا لحركات مسلحة تقاتل من أجل انفصال الإقليم عن مالي أو منحه حكمًا ذاتيًا، وليس تجنيًا القول: إن هناك اعتبارات عديدة تدفع بسكان الشمال إلى حمل السلاح ضد الجنوب، في مقدمتها سيطرة الجنوبيين على مقاليد السلطة في البلد منذ الاستقلال، واستئثارهم بمشاريع التنمية والصحة والبنى التحتية، وتعرض الشمال الذي يمثل ثلثي الأراضي المالية لتهميش يصفه السكان بالممنهج والمتعمد.

كما كانت تجارب الماليين القاسية مع سكان الإقليم في العقود الماضية، خلال تصديهم للحركات المسلحة، دافعًا لتعزيز تلك التوجهات لدى السكان، حيث تعاطت باماكو مع الإقليم خلال مواجهتها لحركات التمرد سابقًا وحاليًا، بلغة النار والحديد والتصفيات ذات الطابع العرقي؛ فقد قابلت أول حركة تمرد سنة 1963 بالقمع وانتهجت حيال الإقليم وسكانه سياسة الأرض المحروقة في المناطق الطارقية والعربية، وهي ذاتها السيلسة التي اعتمدتها الأنظمة المتعاقبة بعد ذلك في باماكو، في مواجهة الحركات الطارقة والعربية المسلحة في نهاية ثمانينات وبداية تسعينات القرن الماضي، ثم عاد التمرد ثانية سنة 2006، وفي كل مرة كان ينتهي باتفاق هش تفرضه أطراف إقليمية، ويبقى مجرد حبر على ورق.[33]

وتنشط حركات انفصالية عربية وطوارقية وتتزعم الحركة الازوادية جبهات الانفصاليين العرب والطوارق في اقليم اوزاد ومدنه الرئيسية ميناكا وتساليت، وآغلهوك حيث يعيش أزيد من مليون و500 ألف من السكان ذوي الأصول الطوارقية..وتساند الحكومة المالية المدعومة اصلا في كل حروبها مع البيض من الحكومة الفرنسية مدعومة من ميلشيات زنجية يتغير اسمها مع كل حرب ففي حرب 1995 كانت تسمى "الكوندا كوي" وفي حرب عام 2013 تسمى "الكوندا إيزو" ويعتقد سكان الشمال العرب والطوارق بان الحكومة المالية ، متهمة بعزل إقليم الأزواد عن المسار التنموي لسائر البلد بخلفية انتقامية، ومنها تركه لشأنه وحتى تحويل

المساعدات الأجنبية الموجهة للأزواديين إلى جهات غير إقليمهم ناهيك عما يعتبرونه تهاون حكومي في توفير وضبط الامن في مناطق شمال البلاد الصحراوية، ما أباح القدرة على اختطاف السياح الأجانب وبالتالي القضاء على أهم مصدر رزق للأزواديين الذين يشتغل أكثريتهم في الخدمات السياحية، خاصة بمنطقة كيدال. إن سكان وسط وشمال مالي الذين يعانون أصلاً معاناة شديدة من أزمات مستديمة يكابدون العواقب المباشرة الناجمة عن أي نزاع يحصل بين الاطراف المتحاربة وهو الامر الذي كثيرا ما يغذي حركات النزوح المستمرة للسكان ففي حرب عام 2013 نزح الى موريتانيا والجزائر وبوركينا فاسو 80٪ من سكان منطقتي "كونا" و"ديابالي" وبلغ عدد النازحين الماليين الى مدينة باسنكو الموريتانية فقط بداية عام 2013 نحو60 الف نازح وتعتبر مدينة لرنب ذات الغالبية العربية والتي تبعد نحو 60 كلم من الحدود الموريتانية، إحدى أبرز مناطق النزوح في شمال مالي، فغالبا ما يغادرها السكان مع كل عملية صراع تدور في مناطق شمال مالي ونتيجة للحرب فقد ارتفعت معدلات الجوع وسوء التغذية إلى مستويات الطوارئ في بلدة غاو وفي بوريم وأنسونجو. في شمال مالي فقد ساهم قطع طرق الطرق الرئيسية بسبب القتال إلى منع الرعاة في مختلف مناطق الشمال من الوصول إلى المراعي، كما يمنع انعدام الأمن بعض وكالات الإغاثة من الوصول إلى السكان المحتاجين في المناطق النائية .لقد اصبح الوضع من أكثر الأوضاع التي شهدتها مالي تحدياً.في تاريخها ففي المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المتمردين في الماضي (في كيدال) كان الموقف متقلباً للغاية. فقد نزح نصف مليون شخص أثناء النزاع، ويعاني 200,000 طفل من سوء التغذية الحاد بينما يعاني 1.3 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي ويعتمدون على توزيع المواد الغذائية ." وقد توصل تقييم للأمن الغذائي قامت به الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في يوليو 2013 إلى أن ثلاث من أصل أربع أسر في غاو وتمبكتو وكيدال وفي المناطق التي كانت محتلة سابقاً في منطقة موبتي تعتمد على المساعدات الغذائية للبقاء على قيد الحياة. وقد باع نصف سكان هذا المناطق أو رهنوا

أصولاً مهمة، مما يهدد الأمن الغذائي بصورة أكبر. وتنفق بعض الأسر ما يصل إلى 90 بالمائة من دخلها على الغذاء، بحسب ألكساندر بريتشر، المتحدث الرسمي باسم برنامج الأغذية العالمي في مالي وفي العام القادم، ومع استمرار عودة النازحين داخلياً إلى الشمال، قد يصل عدد الذين يواجهون الجوع في هذه المنطقة إلى 1.5 مليون نسمة، وفقاً لتقديرات التقييم وقد أدت هجرة التجار العرب من غاو وتمبكتو إلى الدول المجاورة إلى تعطل التجارة، كما ساهم في ذلك أيضاً اغلاق الحدود الجزائرية التي تعد مركزاً تجاريا أساسياً وقالت الحكومة الجزائرية قبل أسبوعين أنها ستقوم بفتح الحدود لفترات محدودة من الوقت[34]

شكل (24) خريطة مالي ويظهر فيها اقليم اوزاد



7- **الصومال**

يتمثّل أحد تجليات فشل الدولة في الصومال بالارتفاع القياسي لدرجة المخاطرة في البلاد، وانعدام الشعور بالأمن، والاحتمال المتزايد لدى المدنيين بفقد الحياة، إن على خلفية الطابع العنيف للصراع، أو غياب النظام العام، وازدهار تجارة السلاح .

وتشير تقارير المنظمات الدولية الإنسانية بشأن الصومال إلى حركات نزوح بشري واسعة، ومتعددة الاتجاهات، داخلياً وخارجياً. وأن كثيراً من النازحين وجدوا أنفسهم مضطرين لحركة نزوح ثانية أو ثالثة، إن بسبب الجفاف والمجاعة، أو بسبب امتداد المعارك والنزاعات المسلحة وفي غضون ثلاث سنوات، تسبب الصراع في الصومال في تشريد مليون وخمسمئة ألف شخص من منازلهم .وفي شباط/ فبراير 2013، أعلنت الحكومة الصومالية الجديدة عن خطط لنقل نحو 270 ألفاً من النازحين داخلياً، من العاصمة مقديشو، إلى ثلاثة مخيمات في ضواحيها .ولا يرغب العديد من النازحين في الانتقال من مقديشو إلى ضواحيها، أو العودة إلى ديارهم الأصلية، وذلك لأسباب أمنية ومعيشية ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يسكن حالياً ما يُقدر ب 369 ألف نازح، أو شخص يعيش حياة النازحين، في العاصمة مقديشو . ويُقدر عدد سكان مقديشو بما يزيد على المليون نسمة، نصفهم من النازحين، أو من هم في حكمهم وتشير التقارير الدولية إلى أن العاصمة الصومالية قد شهدت تدفقاً هائلاً للنازحين في الربع الثاني من العام 2012، يعيش جميعهم في ظروف إنسانية قاسية. ويموت بعضهم نتيجة الجوع، أو سوء التغذية الشديد، الذي يعاني منه بصفة خاصة الأطفال دون الخامسة من العمر؛ حيث لا تفي المساعدات المقدمة بالمتطلبات الأولية الضرورية وتشير تقارير المنظمات الدولية الإنسانية بشأن الصومال إلى حركات نزوح بشري واسعة، ومتعددة الاتجاهات، داخلياً وخارجياً. وأن كثيراً من النازحين وجدوا أنفسهم مضطرين لحركة نزوح ثانية أو ثالثة، إن بسبب الجفاف والمجاعة، أو بسبب امتداد المعارك والنزاعات المسلحة، أو نتيجة للأمرين معاً .ويشك المراقبون في أن تكون الحكومة الصومالية مستعدة لاستيعاب اللاجئين الصوماليين المقيمين في الخارج، والذين يصل عددهم إلى حوالي 600 ألف شخص، يعيشون، بصفة أساسية، في كينيا وإثيوبيا .وعلى الرغم من ذلك، تضع السلطات الصومالية خططا طموحة لإقامة مخيمات كبيرة داخل البلاد قرب الحدود الكينية.[35] وتأمل في نقل مئات الآلاف من اللاجئين إلى هذه المخيمات قبل نهاية العام 2013 .وتفيد

التقارير الدولية الخاصة بالنازحين الصوماليين، بأنهم يعيشون في ظروف صحية غير مستقرة في المجمل. وقد ضعف جهازهم المناعي نتيجة سوء التغذية الذي يتعرضون له. وبعضهم لم يتلق أي لقاح على الإطلاق طوال حياته. لذلك، فإن الأمراض المعدية كالكوليرا، والالتهاب الرئوي، وحمى الضنك والملاريا، منتشرة في مخيماتهم المتهالكة، والأحياء المهجورة التي لجأوا إليها، بحثاً عن مكان ينامون فيه، في وضع أشبه بمن يفترش الأرض ويلتحف السماء .ويوجد سبب اخر يجعل سكان المناطق الريفية في الصومال ينزحون عن اراضيهم حيث، يواجه النازحون الصوماليون تحدياً آخر غير مرئي، يتمثل في خطر الألغام الفردية المنتشرة في رقعة كبيرة من البلاد .وتشير التقارير الدولية إلى أن آلاف الألغام الأرضية، والذخائر غير المنفجرة الأخرى، المنتشرة في الصومال، بدأت بالظهور كتهديد أمني، في ظل غياب الخبرة الكافية لإزالة الألغام، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً للبلاد، بما في ذلك جموع النازحين .وتعتبر المنطقة الشرقية عند الحدود الصومالية - الإثيوبية من بين المناطق التي تتزايد فيها الذخائر غير المنفجرة، التي زرعت خلال حرب العام 1977 .كما تأثرت بهذه الألغام المدن التي شهدت اشتباكات عسكرية في الأشهر الأخيرة .ووفقاً لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تعاني معظم المجتمعات في جنوب وسط الصومال من درجة تلوث عالية من جراء مخلفات الحرب من المتفجرات، ويتمتع القليل من هذه المجتمعات بالقدرة على التعامل مع هذه التهديدات. وقد وقّعت الصومال في العام 2012 اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وتعهدت بتدمير مخزونها في غضون أربع سنوات، وإزالة الألغام من كافة أنحاء البلاد في غضون 10 سنوات

8- افريقيا الوسطى

تسبب العنف في افريقيا الوسطى عام 2014 في نزوح نحو مليون شخص اي خمس السكان جراء الصراع الديني الدائر بين مقاتلين مسلمين وميليشيات مسيحية في نزوح اكثر وبدأت جماعة سيليكا الاسلامية المتمردة موجة من القتل والنهب بعد

الاستيلاء على السلطة في اذار 2014 ولم ينجح نشر قوات فرنسية قوامها 1600 فرد وقوة حفظ سلام تابعة للاتحاد الافريقي تتكون من اربعة الاف فرد تقريبا في احتواء اعمال العنف بين الطائفتين.وقالت مفوضية الامم المتحدة إن اكثر من 510 آلاف نزحوا من العاصمة وحدها اي ما يساوي اكثر من نصف سكان المدينة. واكثر من نصف هذا العدد من الاطفال.ونزح بعض من سكان افريقيا الوسطى داخليا حيث من لجأوا لمخيم مؤقت في المطار الدولي بلعاصمة ووصل عدد النازحين لهذا المخيم حوالي 100 الف. بينما فر نحو 240 الف لاجيء الى دول مجاورة قالت مجلة "تايمز الأمريكية" إن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، قالت إن العنف في إفريقيا الوسطى تسبب في نزوح نحو مليون شخص، حوالي خمس السكان، ويعرقل جهود الإغاثة خاصة في العاصمة بانجي.وتسببت موجة من أعمال العنف بين مقاتلين مسلمين وميليشيات مسيحية في نزوح أكثر من 200 ألف شخص في الأسابيع القليلة الماضية ليصبح إجمالي عدد المشردين 935 ألفا.وبدأت جماعة سيليكا الإسلامية المتمردة موجة من القتل والنهب بعد الاستيلاء على السلطة في مارس الماضي ،ولم ينجح نشر قوات فرنسية قوامها 1600 فرد وقوة حفظ سلام تابعة للاتحاد الإفريقي تتكون من أربعة آلاف فرد تقريبا في احتواء أعمال العنف بين الطائفتين(36).وقالت مفوضية الامم المتحدة إن اكثر من 510 آلاف نزحوا من العاصمة وحدها اي ما يساوي اكثر من نصف سكان المدينة. واكثر من نصف هذا العدد من الاطفال.وقال المتحدث باسم المفوضية بابار بالوش "انعدام الأمن والفوضى حول الموقع يحول دون توزيع أي مساعدات، الوضع بشع، سمعنا كثيرا عن الهجمات الانتقامية التي تحدث داخل المراكز الصحية حيث هاجمت عناصر مسلحة المرضى".وقالت منظمة أطباء بلا حدود إنها ستخفض خدماتها إلى الحد الأدنى في عيادتها بالمطار بعد أن قتلت طلقات طائشة ثلاثة أطفال وأصابت 40 شخصا هذا الأسبوع.

8. السودان

يقدر عدد النازحين والمهجرين والمشردين من ديارهم داخل السودان اليوم بأكثر من أربعة ملايين نسمة وتعتبر أعلى نسبة من مجموع السكان في أي دولة أفريقية واعلى نسبة تشرد لمواطنيين داخل دولتهم (بعد سوريا)مقارنة مع اي دولة في العالم ويعزو محللون عديدون ودراسات بحثية ان أغلبية هذه النسبة العالية للمشردين والنازحين في السودان تعود بصورة استثنائية الى الحرب في الجنوب وجبال النوبة ودارفور وشرق السودان بجانب نسبة اقل فيها نتيجة للكوارث البيئية و للمجاعة والفقر في مختلف أنحاء البلاد وقد نتج من هذا المستوى الهائل للنزوح والتشرد الذي لم تشهده اي منطقة اخرى في العالم قضايا كثيرة متشعبة في السودان، وحتى يمكن إستيعاب هذه الظاهرة والوصول الى المسببات الاساسية في قضايا النزوح وظواهر التشرد الداخلية التي عصفت به مؤخرا تاريخيا بدأت هذه النزوحات والهجرات الداخلية لبعض القبائل،هروبا من حملات الاسترقاق والعبودية، وتلتها هجرات قسرية بسبب الحروب في فترة الحكم التركي والمهدية وبعد استقلال السودان عانى من الصراعات العسكرية الداخلية ومن الكوارث المتمثلة بالفيضانات والجفاف والتي ادت الى نزوح عشرات الالاف من المواطنين داخل السودان ونشرت المنظمات الدولية عام 2009، ان520000 شخصا نازحا من جنوب السودان يعيشون في الخرطوم وحولها . بينما قدرتهم حركة تحرير جنوب السودان الشعبية (الحركة الشعبية)بحوالي 2 مليون، بينما قدرت دراسة أنجزتها (مؤسسة تافتس -Tufts-IDMC - (مركز رصد النزوح الداخلي في عام 2011، ان عددهم ما بين 1.3 و1.7 مليون نازح معظمهم من الجنوب يعيشون في الخرطوم ومن الأهمية بمكان أن نشير الى ان الجنوبيين لايمثلون الا ثلث النازحين من اقاليم اخرى في الخرطوم كذلك ليس هنالك احصائية دقيقة لاعدادهم عبر السنوات في المناطق الاخرى من السودان، لذلك اعتمدنا على اخر احصائية لعدد المهجرين قسريا داخل السودان الذين تطعمهم الامم المتحدة ومنظمات الاغاثة العالمية.وبالاطلاع على الجدول (27) نجد ان اعداد النازحين في الداخل تقارب ال5 مليون نازح .

جدول (27) لأعداد النازحين داخليا في السودان التي تشرف عليهم في مخيمات اللجوء الداخلي (اعتبارا من كانون الثاني 2011)

المناطق التي تعمل بها منظمات الامم المتحدة	التقديرات حسب خطة عمل المنظمة لعام 2010 (الأرقام بالنسبة للولايات الجنوبية 10 هي تقديرات للفترة يناير حتى سبتمبر 2009)	تقرير تقديرات منظمات العمل الإنساني في جنوب السودان الصادر للفترة 6 الى 20 نوفمبر 2009	تقديرات النداء العالمي الذي صدر من مفوضية الاغاثة والمنظمة الدولية للهجرة في يناير 2010	المنظمة الدولية للهجرة ولجنة إغاثة وإعادة تأهيل جنوب السودان تقرير وتقديرات الحالة في قرى جنوب كردفان في يونيو 2009	تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقرير الربع الثالث في اكتوبر 2010	تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وتضم تقديرات اعداد اخرى للنازحين من نزاعات جديدة صدر في 30 نوفمبر 2010	التقديرات حسب خطة عمل المنظمة لعام 2011
شمال دارفور	508,499						
جنوب دارفور	1,410,704						
غرب دارفور	746,912						
مجموع النازحين والمهجرين في دارفور	2,666,115						1,9 (2,7) million
وسط الاستوائية	5,043	28,490				16.098	
شرق الاستوائية	1,692	13,900				0	
جونقلي	122,029	115,284				48,608	
البحيرات	24,691	32,345				32,674	
شمال بحر الغزال	700	0				5,784	

ولاية الوحدة	10,000	2,420				10,859	
أعالي النيل	58,367	58,367				10,722	
واراب	30,000	30,935				27,705	
غرب بحر الغزال	56,233	812				9,110	
غرب الاستوائية	81,378	76,726				59,513	
مجموع النازحين والمهجرين في جنوب السودان	390,133	359,279				221,073	212,000
ولاية جنوب كردفان (بما في ذلك أبيي)	غير محدد			60,261			
النيل الأزرق	غير محدد						
مجموع النازحين في المناطق الثلاث الانتقالية التي حددتها اتفاقية نيفاشا	n/a			60,261			80,000

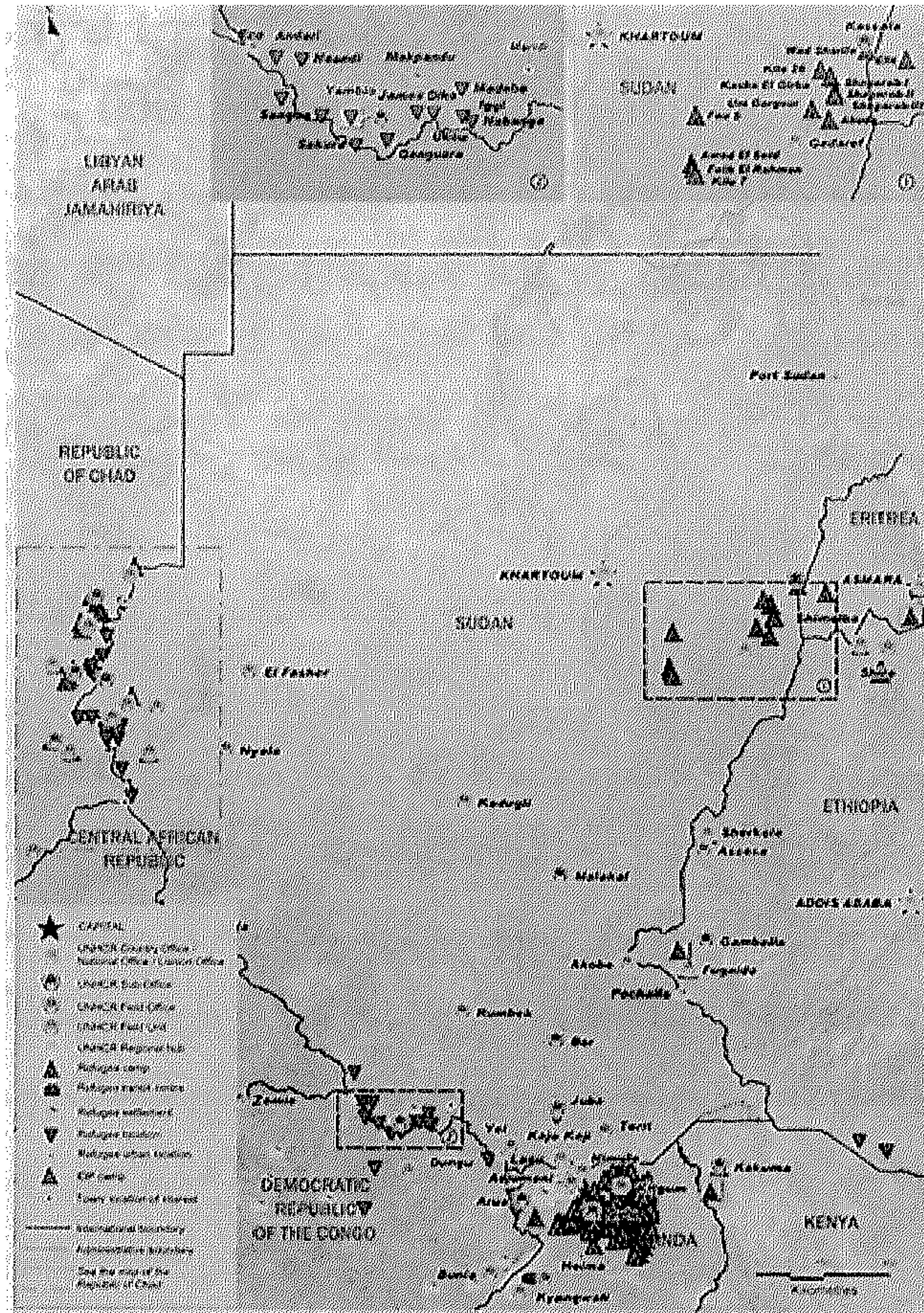
الجزيرة	غير محدد						
الخرطوم	غير محدد		1.7 million				1,5 million
الشمالية	غير محدد						
شمال كردفان	غير محدد						
نهر النيل	غير محدد						
سنار	n/a						
لنيل الأبيض	n/a						
مجموع النازحين في ولايات السودان الشمالية	n/a		1.7 million				
القضارف	n/a						
كسلا	n/a				68,000		
البحر الأحمر	n/a						
مجموع النازحين في شرق السودان	n/a						

-المصدر: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5yqfvb.htm

وهـذه الارقـام لا تعطينـا صـورة حقيقيـة عـن اعـداد النـازحين في غيـاب الاحصاءات الحكومية كما ان الحكومة السودانية لم تعلن عن اعداد النـازحين الـذين اعيد توطينهم او اعادتهم الى المناطق الـتي نزحـوا منهـا، كمـا نفتقـد اي آليـة تحصـر مستويات اعادة التوطين الناجحة او الفاشلة ,وقد انشرت بعض المنظمـات الحكوميـة عدة احصائيات الى عودة النازحين الذين فشلوا في الاندماج مرة اخـرى في مـواطنهم الأصلية ، إلى أماكن نزوحهم المخيمات والمعسكرات و(غالبا الخرطوم) أو إلى أمـاكن أخرى (معظمها في جنوب السودان)؛ مما يصعب تحديـد مـدى نجـاح او فشـل تلـك المشاريع باعادتهم الى موطنهم الاصلي ولاتوجد أرقام دقيقـة وتوافـق في الآراء بشـأن العدد الإجمالي للنازحين الذين يعيشون في الخرطوم وضـواحيها، بمـا في ذلـك تعـداد المعسكرات الأربعة التي تسمى ''مخيمات النازحين« التي تقيمها السـلطات للمشـردين قسريا (معسـكر السـلام ، وود البشـير ، و جبـل أوليـاء -ومـايو). وتـتراوح بعـض التقديرات فيها بين مليون و حتي 2 مليون نازح وهي تقـديرات لا تسـتند إلى دراسـة ميدانية وان معظمهم قد انصهر بين مواطني المنطقـة وتركـوا مخيمـات النـازحين وفي الجنوب والمناطق المتاخمة لحدوده رغم مرحلة السلام والعودة الطوعية في مناطق النيـل الأزرق وجنوب كردفان وفي مناطق الجنوب غـرب الاسـتوائية (بـالقرب مـن حـدود أوغندا واثيوبيا)، التي قدرتهم تقارير الامم المتحدة قبل توقيع اتفاقيـة السـلام بحـوالي 1.8 مليون من المقيمين في المعسكرات التي تشـرف عليهـا هـؤلاء نجـد انـه لم يحـدث توطين لهم وحلول نهائية لمصير الغالبية منهم حتى اليوم رغم انتهاء الفـترة الانتقاليـة المفترض فيها حل هذه القضايا وستكون من القضايا الشائكة للاقليم الجنـوبي الـذي اختار الانفصال مؤخرا ، [37] وكما اشرنا بنفس القدر كانت الامم المتحدة قد احصت نفس الرقم او حوالي نحو 1.8مليون نازح في مارس اذار 1999من جنوب السـودان و جبال النوبة يعيشون كـذلك في أربـع مخيمـات رسميـة للمشـردين والنـازحين وفي المستوطنات العشوائية حول الخرطوم من هؤلاء الـ1.8 مليـون نسـمة نجـد 820000 منهم من كبار السن والمرضى والمعاقين وهؤلاء ليس فقط يعانون مـن سـوء التغذيـة وبؤس الحياة فالغالبية منهم لايمتلكون قوت يومهم ويعتمدون تماما على اعانات الامم المتحدة بينما البقية بسبب عدم وجود للأراضي الزراعية حول الخرطوم لممارسة المهنة

الوحيدة التي يعرفونها قبل تشردهم من مناطقهم قد اضحوا عرضة للاعتماد على العمل المأجور والاستغلال البشع لهم،اوممارسة التجارة الهامشية والحرف الصغيرة بجانب ماقد يتلقونه من مساعدات الإغاثة ورغم ذلك نجد ان كل مايجنونه منها لايفي بتلبية او توفير نسبة 50٪ مما يحتاجونه لشراء الطعام وقد دفع الاطفال والنساء وكبار السن ثمن باهظ لهذه المعاناة بجانب معاناة النزوح فغالبية هذه الاسر التي هربت من اجل الامان بسبب الحروب او نزحت بسبب غيرها الى هذه المناطق تمزقت تماما وظاهرة تشرد اطفال هذه الاسر اليوم اضحت ظاهرة مخيفة في السودان

شكل (25)التوزيع الجغرافي لمخيمات النزوح للنازحين الداخليين في السودان



جاء في تقرير التنمية البشرية في السودان 2010 :- نتج عن سنوات الحرب الطويلة في السودان أعداد كبيرة من النازحين أجبرت مجتمعات بأكملها على ترك ديارها واللجوء للمراكز الحضرية الكبرى أو معسكرات النازحين داخل البلاد وقدرت أعداد النازحين في العام 2004 بواحد من كل خمسة سودانيين.

وتضافرت العديد من العوامل لإجبار الناس على ترك ديارهم وفي أعقاب توقيع اتفاق السلام الشامل العام 2005 عاد الكثير من النازحين إلى جنوب السودان وفي العام 2006 بلغ عدد النازحين 6 مليون بسبب الجفاف والتصحر والمجاعة في شمال السودان وبسبب الحرب والمجاعة والسيول والفيضانات في جنوب السودان وما تزال الحرب في دارفور وجنوب السودان ترغم الناس على النزوح من ديارهم فعلى سبيل المثال نزح 270,000 من دارفور العام 2010، وأن حوالي 220,000 شخص قد أجبروا على النزوح في جنوب السودان وبنهاية 2010 بلغ عدد النازحين 4,5 مليون في كل من دارفور والخرطوم الكبرى وجنوب كردفان وولايات جنوب السودان العشر [38]

هجر النازحون من جنوب السودان وجبال النوبة ديارهم بسبب الحرب الأهلية وهم يشكلون أغلبية النازحين في الخرطوم ويشكل الدينكا أكبر مجموعة اثنية في معسكرات النازحين خاصة معسكر جبل أولياء ثم يأتي بعدهم النوبة والمجموعات الأخرى من دارفور وكردفان وتشير التقديرات إلى أن 70٪ من النازحين أضطروا للنزوح بسبب الحروب والنزاعات في مختلف أجزاء البلاد. ويمكن أن تكون الحرب هي المسؤولة عن نزوح 90٪ من هؤلاء النازحين إذا أضفنا نازحي دارفور للمعادلة وقد أفرزت الحرب الأهلية في جنوب السودان 4 ملايين نازح خلال عقدين من الزمان إلا أن نزاع دارفور أفرز مليوني نازح خلال 3 أعوام فقط. والصورة العامة هي: للحرب الأهلية آثار متعددة على النزوح من حيث حدته ومدته وموقعه الجغرافي.

جدول (28) أعداد النازحين بولاية الخرطوم

المعسكر	عدد الأسر	إجمالي السكان
ود البشير	7,000	45,500
السلام	18,000	117,000
جبل أولياء	8,000	52,000
مايو	9,000	58,500
المجموع	42,000	273,000

تقرير التنمية البشرية في السودان –وزارة الرعاية والضمان الاجتماعى – المصدر:عسل 2008 عسل 2011 الصادر من منظمة الهجرة الدولية 2011

تشير تقارير مختلفة إلى ما بين 1.8 إلى 2 مليون نازح يعيشون في الخرطوم. يعيش 273,000 منهم في المعسكرات بينما تعيش البقية في عشش بنوها بأنفسهم في بعض المناطق السكنية في الخرطوم. يعيش في المعسكرات الأربع (ود البشير، والسلام أمدرمان، وجبل أولياء، ومايو) 55,500 و 117,000 و 52,000 و 58,000 على التوالي. تمثل النساء ثلث عدد النازحين في الخرطوم. يبلغ متوسط حجم الأسرة في المعسكرات 6-7 أشخاص. تعود أصول النازحين في هذه المعسكرات بالدرجة الأولى لأقاليم السودان الغربية والجنوبية، بما في ذلك كردفان الكبرى وبحر الغزال الكبرى ودارفور الكبرى وولاية الوحدة والولايات النيلية (جونقلي والنيل الأزرق وأعالي النيل) ومن الاستوائية الكبرى (39)

10- **افريقيا الوسطى**

تسببت الحرب الاهلية في افريقيا الوسطى في نزوح اكثر من 935 الف شخص.وقالت مفوضية الامم المتحدة إن اكثر من 510 آلاف نزحوا من العاصمة وحدها اي ما يساوي اكثر من نصف سكان المدينة. واكثر من نصف هذا العدد من الاطفال.وبلغ عدد من لجأوا لمخيم مؤقت في المطار الدولي الى 100 الف بينما نزح الى منطقة كاغا باندورو نحو أكثر من ثلاثة وعشرين ألف شخص،. كما نزح 1300

مسلما من مواطني جمهورية افريقيا الوسطى الاثنين من العاصمة بانغي الى مدينة بامباري هربا من تهديدات الميليشيات المسيحية ويقدر عدد المشردين داخليا بأنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى بنحو خمسمائة وستين ألفا، فيما لجأ أكثر من مائة وخمسة عشر ألف شخص إلى دول منها الكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتقترح الامم المتحدة وكحل اخير اجلاء كل الاقليات الدينية من العاصمة لكن الامم المتحدة تقول ان ذلك الحل لابد ان يكون "الحل الاخير" واكدا ضرورة استشارة المعنيين قبل اتخاذ قرار مماثل والتأكد من احترامه للمعايير الدولية.خاصة وان الحكومة في افريقيا الوسطى ترفض افراغ العاصمة من سكانها المسلمين

ويصعب الحصول على الغذاء والماء في مخيمات النزوح الداخلية في افريقيا الوسطى كما لا تستطيع منظمات الاغاثة الانسانية التحرك بحرية بسبب القتال العنيف في احياء مجاورة الامر الذي دفع كثير من المنظمات الانسانية مثل منظمة اطباء بلا حدود الى خفض مستوى خدماتها الى الحد الادنى في عيادتها في مخيم بالمطار بعد أن قتلت طلقات طائشة ثلاثة اطفال وأصابت 40 شخصا هذا الاسبوع.وتسعى الأمم المتحدة الى جمع 152 مليون دولار من اجل خطة طوارىء مدتها 100 يوم لمواجهة الاحتياجات الانسانية في جمهورية افريقيا الوسطى. وفر نحو 240 الف لاجىء الى دول مجاورة. وبدأت جماعة سيليكا المتمردة موجة من القتل والنهب بعد الاستيلاء على السلطة في اذار عام 2014ولم ينجح نشر قوات فرنسية قوامها 1600 فرد وقوة حفظ سلام تابعة للاتحاد الافريقي تتكون من اربعة الاف فرد تقريبا في احتواء اعمال العنف بين الطائفتين .

11- **تشاد**

تودي الهجمات العسكرية التي تقوم بها ميليشيات الجنجويد في شرقى تشاد الى حدوث المزيد من عمليات النزوح الداخلى من قبل السكان التشاديين المحليين. كما أن حالة انعدام الأمن المستمرة تشكل تهديدا لـ 213 ألف لاجئ سودانى من دارفور يقيمون في اثنى عشر مخيما تقوم المفوضية بإدارتها في هذه المنطقة النائية على الحدود مع السودان و يقدرعدد النازحين من التشادين داخل البلاد بنحو 50 ألف شخص نازح داخليا فروا من ديارهم وفي بعض الأحيان يفر الأشخاص خوفا من الهجمات

الوشيكة، وقد نزح الكثير منهم عدة مرات.وقد فر معظم السكان إلى الشمال الشرقى، عنده بلدة "دجدور" لينضموا إلى الأشخاص الآخرين الذين نزحوا مؤخرا. وتستضيف "دجدور" الآن ما يقدر بـ 9 آلاف تشادى نازح.وإجمالا، فإنه يوجد 213 ألف لاجئ سودانى في شرقى تشاد، علاوة على 50 ألف شخص نازح. كما يوجد 47 ألف لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى في جنوبى تشاد

ثالثا : النزوح الداخلي في قارة اوروبا

تتخذ اغلب حالات النزوح الداخلي في اوربا طابع النزوح المؤقت الناجم عن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والبراكين و أن "تحسين التخطيط الحضري والدفاعات ضد الفيضانات ومعايير البناء في اوربا كثيراً ما يخفف من تأثيرها". ففي العام 2014 مثلا قدرت السلطات في البوسنة أن نحو نصف مليون شخص تم إجلاؤهم أو تركوا منازلهم. كما وأجلي 25 ألف شخص على الأقل في صربيا. (لم تشهد البلاد إجلاء هذا العدد من السكان منذ الحرب بين عامي 1992 و1995.)بسبب الفيضانات التي غمرت أجزاء كبيرة من اوربا اما في ألمانيا عام 2013 تفاقم الوضع في البلاد حيث تجاوز منسوب المياه الأرقام القياسية التي سجلت في 2002 و1954 بسبب الفيضانات حيث يقع إقليم بافاريا على الحدود النمساوية الواقعة عند ملتقى أنهر دانوب و أين و أيلز وهو ما دفع السلطات إلى طلب تدخل الجيش للنجدة.وقد تم اجلاء اكثر من 12 الف شخص في مواقع اجلاء مؤقته قد شهدت اوربا في العقدين الاخيرين من ظهور حالات نزوح داخلية بفعل العمليات العسكرية وتتركز اغلب تلك الحالات في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي السبق كاوكرانيا وجورجيا وارمينيا او التي انفصلت عن الاتحاد اليوغسلافي السابق ككرواتيا والبوسنة وكوسوفو

1- **اذربيجان**

تواجه اذربيجان ازمة انسانية كبيرة تتمثل بالنازحين إذ يعيش نحو 600 ألف أذربيجاني نازحين داخل اذربيجان منذ أكثر من عشر سنوات بسبب النزاع الذي دار بين عامي 1991 و1994 بين الأرمينيين والأذاريين على إقليم ناغورني كارباخ،

الذي يقع داخل أذربيجان ومعظم سكانه من المنحدرين من أصل أرميني. ويُعد النزاع بشأن ناغورني كاراباخ واحداً من عدة نزاعات على السيادة بين جماعات الأقلية والأغلبية في بعض الوحدات التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق. وكانت منطقة ناغورني كاراباخ تُعرف في إطار الاتحاد السوفيتي باسم "منطقة ناغورني كاراباخ ذات الحكم الذاتي" وكانت تسكنها أغلبية من الأرمينيين ضمن أذربيجان السوفيتية. ومع بدء عملية التحرر السياسي في أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بدأ الأرمينيون من سكان ناغورني كاراباخ مساعيهم للانفصال عن أذربيجان والاتحاد مع أرمينيا. وتصاعد النزاع إلى حرب شاملة اندلعت في عام 1991، وانتهت في عام 1994 بانفصال ناغورني كاراباخ عن أذربيجان بحكم الواقع الفعلي. وفي الوقت الراهن، يوجد ناغورني كاراباخ كجمهورية لا تعترف بها أية دولة أخرى، بما في ذلك أرمينيا. وقد طرحت "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" عدداً من المقترحات لحل النزاع، إلا إنها لم تلق قبولاً من الأطراف المتنازعة حتى الآن. وكان من أبرز معالم هذا النزاع اضطرار أعداد من السكان للنزوح من ديارهم. وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن 400 ألف أرميني أصبحوا إما في عداد اللاجئين من أذربيجان إلى أرمينيا أو النازحين داخلياً في المناطق الحدودية. وقد أصبح ما يزيد عن 200 ألف أذاري لاجئين من أرمينيا إلى أذربيجان، بينما يوجد في أذربيجان حالياً أكثر من 600 ألف من النازحين داخلياً وبالرغم من أن حكومة أذربيجان، بمساعدة المجتمع الدولي، قد وفرت الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية الأساسية، فإن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن الإجراءات الأخيرة ليست كافية لإعمال حقوق الإنسان على نحو تقدمي في سياق النزوح الطويل الأمد. ويعاني النازحون داخلياً في اذربيجان من ارتفاع مستويات الفقر في أوساطهم بالمقارنة مع باقي السكان، ومن ثم يظلون معتمدين اعتماداً كبيراً على الإعانات والمساعدات. ولم ينتفع النازحون داخلياً من عملية الخصخصة في أذربيجان، ولم يكن نصيبهم سوى الإقصاء من المشاركة في مكاسب الطفرة الاقتصادية في البلاد، والناجمة عن عائدات النفط. وتبين إحصائيات رسمية نُشرت في عام 2005 اعتماد النازحين داخلياً بصورة متواصلة على إعانات الدولة باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل، حيث تبلغ نسبة الاعتماد في أوساطهم 8.5 بالمئة في مقابل أقل من 0.1 بالمئة

لدى باقي السكان. ويساهم الفقر بدوره في ارتفاع حالات فقر الدم والسل الرئوي وسوء التغذية ومشاكل الصحة العقلية في أوساط النازحين داخلياً بشكل لا يتناسب مع تعدادهم. ويعاني النازحون داخلياً بشكل غير متناسب من البطالة والعمل في مهن متدنية، وهو الأمر الذي يتضاعف من جراء القيود المفروضة على حقهم في التنقل بشكل قانوني في مختلف أنحاء البلاد بحثاً عن فرص عمل، وكذلك من جراء العزلة الاقتصادية في المستوطنات الجديدة. (40)

شكل (26)خريطة اذربيجان ووسطها يظهر اقليم كرباخ.



2- كوسوفو

كانت كوسوفا جزءا من جمهورية يوغسلافيا وعقب تفككها ضلت جزءا من صربيا ونتيجة لسياسات الحكومة الصربية التي فاز برئاستها المتشددين من الصرب فقد قادت الحكومة الصربية حملة تطهير عرقي في كوسوفو استخدمت فيها نحو ستين ألف جندي نظامي وغير نظامي منهم : أربعين ألف جندي صربي نظامي وعشرين غير نظامي بحوزتهم أربعمائة دبابة ومدرعة وجراء هذه الحملة ازدادت عمليات النزوح والفرار لسكان كوسوفو قس يوغسلافيا السابقة عبر الحدود الدولية ، فتعددت الملاجئ والمخيمات والمعسكرات لهؤلاء المهجرين بالقوة داخل كوسوفا ذاتها أو في دول الطوق المجاورة . ففي ألبانيا ، في الجنوب والوسط ، أنشأت عدة مخيمات جديدة لعشرات الآلاف من المسلمين المرحلين من كوسوفو من أبرزها) :كوكيس ، سوكدير، فايزي ، كوميه ، ديخار ، لايزخيه ، دوريس ، الباسان ، بيرات ، كورتشي ، فلوريه ، جيركا ستير) وفي الحزام المقدوني مخيمات) : براجدا ، رادوتشا ، نيبريستينو ، بوياني، سينوكوفتش ، نافروفو ..) أو المونتينيغري مخيمات (الجبل الأسود): (روازتش ، نوفي بازار ..) وترحيل المواطنين من سكان كوسوفا الذين في غالبيتهم من المسلمين الألبان . التهجير لمسلمي كوسوفو إتخذ نمطين أو شكلين أساسيين هما : الأول : تهجير داخلي : حيث بقي المهجرون داخل مناطق إقليم كوسوفو وبلغ عددهم أكثر من 700 ألف شخص ، مع ما يرافق من عذاب وتشرد وغربة في الوطن ذاته بسبب القمع العسكري والنفسي والاقتصادي الصربي .

الثاني : تهجير خارجي : خارج إقليم كوسوفا ، وهو التهجير الأكثر شمولا وفظاعة ، إذ بين ليلة وضحاها يصبح الإنسان الكوسوفي خارج وطنه دون ذنب اقترفه، بفعل عمليات الإرهاب الصربية العنصرية .على أي حال ، بلغ عدد المهجرين من كوسوفا منذ بداية عمليات التطهير العرقي ضد المسلمين والكاثوليك وفق بعض الإحصاءات الدولية نحو مليون إنسان والبعض الآخر قدر عدد اللاجئين بنحو (940 ألف شخص (توجهوا إلى عدة مخيمات خارج كوسوفو إقيمت خصيصا لاستقبال هذه الأفواج أو الأمواج البشرية المهجرة ، على النحو التالي

1. اربعمائة الف هجروا إلى ألبانيا وخاصة في المخيمات الشمالية ، أما المخيمات الجنوبية الألبانية فان المهجرين في معظمهم رفضوا التوجه لها بانتظار بقية أهلهم للحاق بهم
2. اربعمائة وعشرون ألف توجهوا باتجاه مقدونيا (وهي محطة تسفير وترحيل) للاجئي كوسوفا ، وفي مقدونيا البالغ عدد سكانها نحو 2.2 مليون نسمة منهم جالية ألبانية يقدر عددها ربع عدد إجمالي السكان هناك ، ويتم هنا استقبال المهجرين بشروط جافة الأمر الذي اضطر نحو 40 ألفا إلى ترك مقدونيا ثم توجهوا إلى قارتي استراليا وأمريكيا الشمالية وبعض البلدان الأوروبية مثل ألمانيا حسب إحصاءات شبه دقيقة حتى أواسط شهر أيار 1999

1- مائة وثلاث وعشرون ألف نسمة هجروا إلى قارة أوروبا ومعظمهم استقر في ألمانيا

3. اربع وعشرون ألف نسمة هجروا إلى الجبل الأسود أو مونتينيغرو من خلال سهولة المرور ورشوة حرس الحدود الصربي للقدوم إلى هذه المنطقة .
4. ثمانية عشر ألف نسمة توجهوا إلى البوسنة والهرسك ، وهم مجبرين مع العلم أن كثيرا من أهالي البوسنة المهجرين لم يتمكنوا من العودة لبلادهم بفعل الأعمال الإجرامية الصربية السابقة ضده
5. مائة وسبعون ألف نسمة هجروا إلى بلغاريا ورومانيا وتركيا واليونان

شكل (27) خريطة التقسيم الجغرافي في يوغسلافيا السابقة



3- **جورجيا**

حيث عانت جورجيا من صراع مسلح مع اقليم ابخازيا ادى الى نزوح مئات الالاف من السكان أبخازيا هي منطقة متنازع عليها تقع على الساحل الشرقي للبحر الأسود .أعلنت استقلالها عن جورجيا عام 1991مما تبعه الصراع الجورجي الأبخازي. تحكم من قبل جمهورية أبخازيا وهي جمهورية مستقلة عن جورجيا واقعياً، إلا أنها لا تحظى باعتراف دولي سوى من روسيا ونيكاراجوا وفنزويلا وناورو .في عام 1993 أجبرت الجيوش الجورجية على الانسحاب من المنطقة بعد حرب دامت لمدة عام مع الثوار الانفصاليين. ويقع إقليم أبخازيا وعاصمته سوخومي الذي يتمتع بحكم ذاتي، في شمال غرب جورجيا على البحر الأسود. وتعتبر أبخازيا نفسها دولة مستقلة عن جورجيا واقعيا ويقطنها غالبية من المسيحيين الأرثوذكس، وحوالي 10٪ من المسلمين.وكانت أبخازيا من قبل جمهورية تابعة لجورجيا منذ عام 1931. وقد طالبت الحركة الوطنية الأبخازية 'إيدجيلارا' وتعني الوحدة، عام 1989 بالانفصال عن جمهورية

جورجياومع بداية اتجاه جورجيا إلى الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي، تنامى الشعور لدى الأبخاز بخطر فقدان الهوية والذوبان في الجمهورية المستقلة، لتبدأ أول جولات الصدام والعنف بين الجانبين يوم 16 تموز سنة 1989 في سوخومي قتل أثناءها 16 جورجيا. عتد انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك جمهورياته ومناطق الحكم الذاتي للأقليات القومية طالبت أبخازيا بالاستقال عن جورجيا واقامة دولة مستقلة منفصلة تتمتع بكامل الحقوق القومية والدستورية .إلا أن جورجيا رفضت طلبها بحجة أن أبخازيا متعددة القوميات وفيها جورجيون لا يقل عددهم في بعض المناطق عن الأبخاز والروس معاً. حتى إن بعض أجزاء أبخازيا يقطن فيها نحو 97 بالمئة من الجورجيين . وعلى خلفية هذه الخلافات بدأت عمليات التصفيات الجسدية من قبل الجانبين ضد بعضهما البعض وهكذا اشتعلت حرب واسعة استمرت لحو 14 شهراً. حيث شن الجنود الانفصاليين الأبخاز هجوماً على سوخومي التي يسيطر عليها الجورجيين بهدف أسقاط النظام الجورجي. قاموا بحصار وقصف العاصمة بكثافة، وقد اجتاحت القوات الأبخازية بسرعة بقية أبخازيا و أدت الهزيمة الجورجية إلى فرار معظم أصحاب العرق الجورجي من المنطقة، هاربين من التطهير العرقي الذي بدأه المنتصرين. مات عدة آلاف - تم تقديرهم بين 10.000 و30.000 من الأصول الجورجية وهلك 3.000 من الأصول الأبخازية - ونحو 250.000 من الأشخاص)أغلبهم جورجيين) تم نفيهم[18][17]وجراء هذه الحرب المجنونة تغير الوضع الأثني الديموغرافي في أبخازيا وتحولت الأكثرية الجورجية الى أقلية قومية. اضافة الى نزوح أعداد كبيرة من الجورجيين من أبخازيا يقدر عددهم بنحو 200 ألف شخص، أما الجورجيون فيعطون رقماً أكبر من هذا ويقولون بأن عدد النازحين بلغ أكثر من 300 ألف جورجي. ومن اللاجئين الجورجيين، نحو 60،000 منهم عادوا بمحض إرادتهم إلى أبخازيا في مقاطعة غالي بين عامي 1994و1998، ولكن شُرد عشرات الآلاف مرة أخرى عندما استؤنف القتال في مقاطعة غالي في عام .1998ومع ذلك، من 40،000 إلى 60،000 لاجئ قد عاد إلى المقاطعة منذ عام 1998، بما في ذلك الأشخاص الذين قطعوا خط وقف إطلاق النار، وهؤلاء المهاجرون الموسميين وفقا للدورات الزراعية. وخلال الحرب، تم اتهام القوات الجورجية بارتكاب عمليات نهب وجرائم بهدف تخويف،

سرقة وإبعاد الأبخاز عن ديارهم. في حين اتهمت جورجيا القوات الأبخازية وحلفائها لقيامهم بتطهير عرقي مقصود للجورجيين في أبخازيا[41]

شكل (28) خريطة جورجيا وفيها يبدو اقليم ابخازيا

4- البوسنة

تقع مناطق جمهورية البوسنة والهرسك وسط أوروبا حيث يبلغ تعداد سكانها ما يقارب 5,5 مليون نسمة وتتكون التركيبة السكانية من 55٪ من المسلمين والصرب و 32٪ من الكروات و 13٪ من الأقليات الأخرى، وهي دولة جبلية زاخرة بالموارد الطبيعية والأنهار والأراضي الخصبة والمعادن والعديد من الثروات. وما تزال قضية اللاجئين البوسنيين تؤرق الجهات الرسمية والمنظمات الدولية نظرا للأعداد الهائلة من لأسر التي نزحت إلى مدن أكثر أمنا أو طلبت اللجوء الإنساني في الخارج ومكثت هناك بانتظار مساعدات المحسنين للعودة إلى ديارها.و تواجه جمهورية البوسنة والهرسك نقطة تحول بعد تدمير حرب 1992-1995م وبعد صراعات البلقان التي انتهى قبل 16 عاما، وفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة فلا يزال هناك 113000 من المشردين داخليا في حاجة إلى حل.وكشفت إحصائية حديثة صادرة عن للجنة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة في البوسنة أن الحرب التي استمرت ثلاث سنوات شردت مليونين ومائتي ألف شخص عاد منهم مليون و25 ألفا حتى منتصف

العام الجاري.ووفقا للإحصائية فإن مليونا و174 ألفا وخمسمائة مشرد لم يعودوا إلى منازلهم المدمرة أو التي استولى عليها الصرب في المناطق الواقعة في الجمهورية الصربية.كما دمرت الحرب 452 ألف وحدة سكنية تم إعادة بناء وترميم 260 ألفا منها وبقي نحو 192 ألف وحدة بحاجة إلى تمويل عاجل.(42)

رابعا :النزوح الداخلي في أمريكا الوسطى

1- **كولومبيا**

أدت المعارك الطاحنة في إقليم كاوكا بكولومبيا بين جماعات القوات المسلحة الثورية) والجيش الكولومبي عام 2010 إلى نزوح 6000 مواطن، بينهم أكثر من 3000 طفل.ومعظم الذين تأثروا من جراء هذه المعارك هم هنود الناسا (المعروفون أيضًا باسم البابيز)، وهم حاصلون على جوائز دولية لمقاومتهم السلمية لهذا الصراع المسلح في المنطقة. وهم يشكلون ثاني أكبر مجموعة عرقية في كولومبيا.ونظرًا لعدم قدرتهم على مواصلة التصدي لهذا العنف الضاري، فإن هنود الناسا يفرون الآن من المنطقة تاركين منازلهم. ومع ذلك، ما زال العديد منهم محتجزين في المناطق التي تحاصرها الجماعات المسلحة، بينما يرفض البعض الآخر ترك منازلهم التزامًا منهم بتقاليدهم الصارمة.وكرد فعل لأزمتهم الإنسانية، تقوم الآن مجموعة من الهيئات تتصدرها الأمم المتحدة وتضم اليونيسف بتقييم الخسائر التي لحقت بهم وتنسيق جهود الإغاثة الإنسانية للأسر النازحة، ولا سيما الأطفال. وساهم النزاع المسلح المستمر في كولومبيا منذ ثلاثين عاما بنزوح مئات الآلاف من السكان. وشكّل المدنيون الضحايا الرئيسيين للنزاع، حيث كان السكان الأصليون والمنحدرون من أصل أفريقي والفلاحون هم الأكثر تعرضاً للنزوح؛ وكانت جميع أطراف النزاع – قوات الأمن والقوات شبه العسكرية وجماعات حرب العصابات – مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات القانون الإنساني الدولي بشكل منظّم وعلى نطاق واسع ، وازدادت عمليات النزوح الداخلي حيث ارتفع من 191 الف شخص في النصف الأول من عام 2007 إلى270,000 في الفترة نفسها من عام 2008 وتضرر جنوب البلاد بشكل خاص من جراء النزاع المستمر بين قوات الأمن والقوات شبه العسكرية وبين جماعات حرب العصابات. وواجه المهجرون نتيجة للنزاع تمييزاً وتهميشاً عميقين، الأمر الذي جعل

إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية، من قبيل الصحة والتعليم، أكثر صعوبة . إن عمليات التهجير الممنهجة كانت تتم في بعض الاحيان بتواطيء من الحكومة وقواتها وهو الامر الذي كثيرا ما اعترفت به الحكومة وادت هذه الفضيحة إلى تسريح 27 ضابطاً في الجيش، بينهم ثلاثة جنرالات،وأرغم قائد الجيش الجنرال ماريو مونتويا، الذي رُبط اسمه بانتهاكات حقوق الإنسان، على الاستقالة.وازداد عدد النازحين داخل كولومبيا ليصل عام 2010 الى 130,000 شخص هجر اغلبهم على أيدي القوات شبه العسكرية ويدور في كولومبيا صراع طاحن بين القوات الحكومية مدعومة بجماعات محلية مسلحة وما بين «القوات المسلحة الثورية لكولومبيا «و«جيش التحرير الوطني» وفشلت اكثر من انفاقية سلام عقدت بين اطراف الصراع في انهاء العنف وبالتالي فان اعداد النازحين داخل كولومبيا مرشحة للتصاعد مستقبلا ففي كولومبيا، على سبيل المثال، وقبل تبني التشريع الخاص بالنازحين للمرة الأولى عام 1997، استجابت الحكومة الكولومبية للنزوح القسري على أساس مخصص غير فعال. وفي المجمل، أُوليت المشكلة أولوية منخفضة للغاية وأُعطيت القليل من الأهمية ضمن المجال العام الكولومبي. وعلى الرغم من وجود بعض أوجه القصور في تنفيذ القانون الكولومبي رقم 387 لعام 1997، عُدّ هذا القانون نقطة مهمة، حيث سلط الاهتمام اللازم على مشكلة النزوح الداخلي في كولومبيا وأقرّ بالاحتياجات الخاصة للمساعدة والحماية للنازحين داخلياً وقدم إطار عمل ثابت للحماية من خلال الإقرار بأهمية المنهج القائم على الحقوق تجاه الاستجابة للنزوح ووضع مقومات مؤسسية وطنية تناط بها مسؤولية مساعدة وحماية النازحين داخلياً. (43)

2- **هاييتي**

تعرضت هاييتي عبر قرنين من الزمن إلى صراع سياسي معقد وانقلابات متلاحقة وحكومات شمولية وتدخلات دولية خلفت وراءها مؤسسات ضعيفة غير قادرة إلى حد كبير على الاستجابة إلى حاجات السكان. .

وعندما ضرب الزلزال البلاد في يناير/كانون الثاني 2010 ، انهارت البنية التحتية الهاييتية في العاصمة بورت أو برانس و لم يتمكن آلاف من الفارين من البلاد

بحثاً عن السلامة والبقاء في ذلك الوقت من إيجاد ملجا في بلدان اللجوء ومثالان على ذلك فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين كانتا أكبر دولتين مانحتين مرتبطتين ارتباطاً كبيراً مع ماضي هاييتي وحاضرها. فقد اختارت الدولتان المذكورتان عدم قبول للمهجّرين قسراً في أراضيها على أساس أنهم لم يستوفوا الشروط القانونية ليكونوا لاجئين فيها وذلك بموجب اتفاقية اللاجئين لعام 1951. بل أبدت كلا الدولتين الحيطة والحذر في تجنب احتمال التدفق الجماعي للهاييتيين إلى أراضيهما. وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية إغلاقاً بحرياً على شواطئها وكذلك أغلقت فرنسا حدود غينيا الفرنسية التابعة لها.

تولدت هجرات هؤلاء الهاييتيين أساساً عن هشاشة الدولة الهاييتية وما تبع ذلك من عدم قدرتها على تأمين الحاجات الرئيسية لمواطنيها، وازداد هذا الواقع سوءاً بالكارثة الطبيعية التي تعرضت لها البلاد والتي يمكن اعتبار أنها سبب مباشر للتّهجير لكنه لم يكن الدافع الحقيقي غير المباشر لها.ورغم أنّ التعريف القانوني الدولي للاجئين لا يغطي الهجرة الهاييتية ما بعد الكارثة، فقد دعا إعلان قرطاجنة حول اللاجئين لعام 1984 إلى توسيع حماية اللاجئين في أمريكا اللاتينية وأوصى بإدماج "الأشخاص الذين فروا من بلادهم خوفاً على حياتهم أو سلامتهم أو حرياتهم أو تعرضوا للتهديد بسبب العنف العام أو بسبب الاعتداءات الأجنبية أو النِّزاعات الداخلية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو أي من الظروف الأخرى التي قد أخلت إخلالاً كبيراً بالنظام العام."ومع أنّ ذلك الصك ليس ملزماً بطبيعته فقد دأبت كثير من دول أمريكا اللاتينية على تطبيق هذا التعريف الواسع للاجئين في تشريعاتها الوطنية. وكانت البرازيل أول دولة في تلك المنطقة تسن قانوناً خاصاً حول اللاجئين وذلك عام 1997 حيث ضمّنت القانون أحكام اتفاقية قرطاجنة التي تنص على أنّ الانتهاكات الجسيمة وواسعة الانتشار لحقوق الإنسان تشكل أسباباً مشروعة لمنح اللجوء.وبما أنّ البرازيل كانت أيضاً من وجهات المهجّرين الهاييتيين بعد الزلزال، غير ان اللجنة الوطنية للاجئين (كورني) وهي الجهة الحكومية المخولة بإصدار القرارات بمنح صفة اللجوء في البرازيل توصلت إلى استنتاج أنّه لم يكن من الممكن منح صفة

اللجوء للمهجّرين الهايتيين. ولخصت أسباب رفضها بأنّ الهايتيين لم يكونوا قادرين على إثبات وجود تهديد على حياتهم أو أمنهم أو حرياتهم.

ومع أنّ اللجنة الوطنية للاجئين قررت عدم منح صفة اللجوء للهايتيين فقد رأت في الوقت نفسه أنّ الهايتيين يحتاجون إلى نوع من الإذن الخاص للبقاء في البرازيل نظراً للوضع الخطر الذي يعم بلادهم. ونتيجة لذلك، مُنح بعض الهايتيين ما يسمى "بالتأشيرات الإنسانية" ولقي ذلك ترحيب من بعض الفاعلين كمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وعدتها موقفاً يحتذى به، في حين انتقدت عدد من المنظمات القائمة على العقيدة والمنظمات غير الحكومية الحقوقية ذلك واصفة إياه بالموقف الخجول الذي لا يرقى إلى الحماية ذاتها التي تمنحها صفة اللجوء.

وفي يناير/كانون الثاني 2012، ونظراً لارتفاع أعداد الهايتيين الوافدين، بادرت البرازيل في تنظيم وضع قرابة أربعة آلاف هايتي ممن دخلوا البلاد قبل ذلك التاريخ في حين أدخلت نظاماً للحصص (الكوتا) لعدد المهاجرين الذي يمكنها استيعابه من هايتي. ونتيجة لذلك، وجد مئات الهايتيين أنفسهم عالقين على الحدود.

حتى لو لم يكن للمهاجرين الهايتيين بعد الكارثة حقوقاً وفقاً للتفسير الأوسع للحقوق الإنسانية والمساعدات الإنسانية، فهم مع ذلك يفتقرون عملياً إلى التغطية المناسبة لهم في الإطارات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين. فحالات التّهجير المرتبطة بهشاشة الدول ليست نادرة الوقوع في الوقت الحاضر. وإذا ما وضعنا في الاعتبار التعبئة الدولية الكبيرة في جهود الإغاثة وإعادة الإعمار إثر زلزال هاييتي والموقف الأقل كرماً تجاه الهايتيين الفارين من بلدهم المدمرة، علينا أن نبحث عن الطرق الكفيلة للمحاولة في مواءمة تعامل المجتمع الدولي مع أولئك المهجّرين من البلدان الهشّة وإحدى هذه الطرق التأكيد على الدور الذي قد يمثله هؤلاء المهاجرون عند خروجهم من بلدهم في تحسين وضع أهاليهم الذين تخلفوا عنهم في بلداهم. وفي تلك الحالة، يمكنهم من خلال الروابط العابرة للقوميات التي يقيمونها المساعدة في تخفيف الوضع في بلدانهم الأصلية. ويبدو هذا المنطق مناسباً على وجه الخصوص في حالية هاييتي التي اعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً جداً لعقود على حوالات المغتربين. وفي مثل هذه الظروف، سوف يتمكن المهجّرون من إرسال حوالاتهم إلى أسرهم.ومن

الاستراتيجيات الفعالة منخفضة التكاليف تلك التي تسعى إلى المساعدة في إعادة إعمار بلد هش تأثر بكارثة طبيعية قد تضم من بين أولى عناصرها تبني الدول المستقبلة لسياسة للهجرة تعترف بالمهاجرين الأكثر حاجة للحماية والتي تسمح لهم بالدخول إلى تلك البلاد والاندماج محلياً فيها. وما يجب أن تفعله البلدان المستقبلة المشارَكة في منهج تكميلي للمساعدات.(44)

3- غواتيمالا

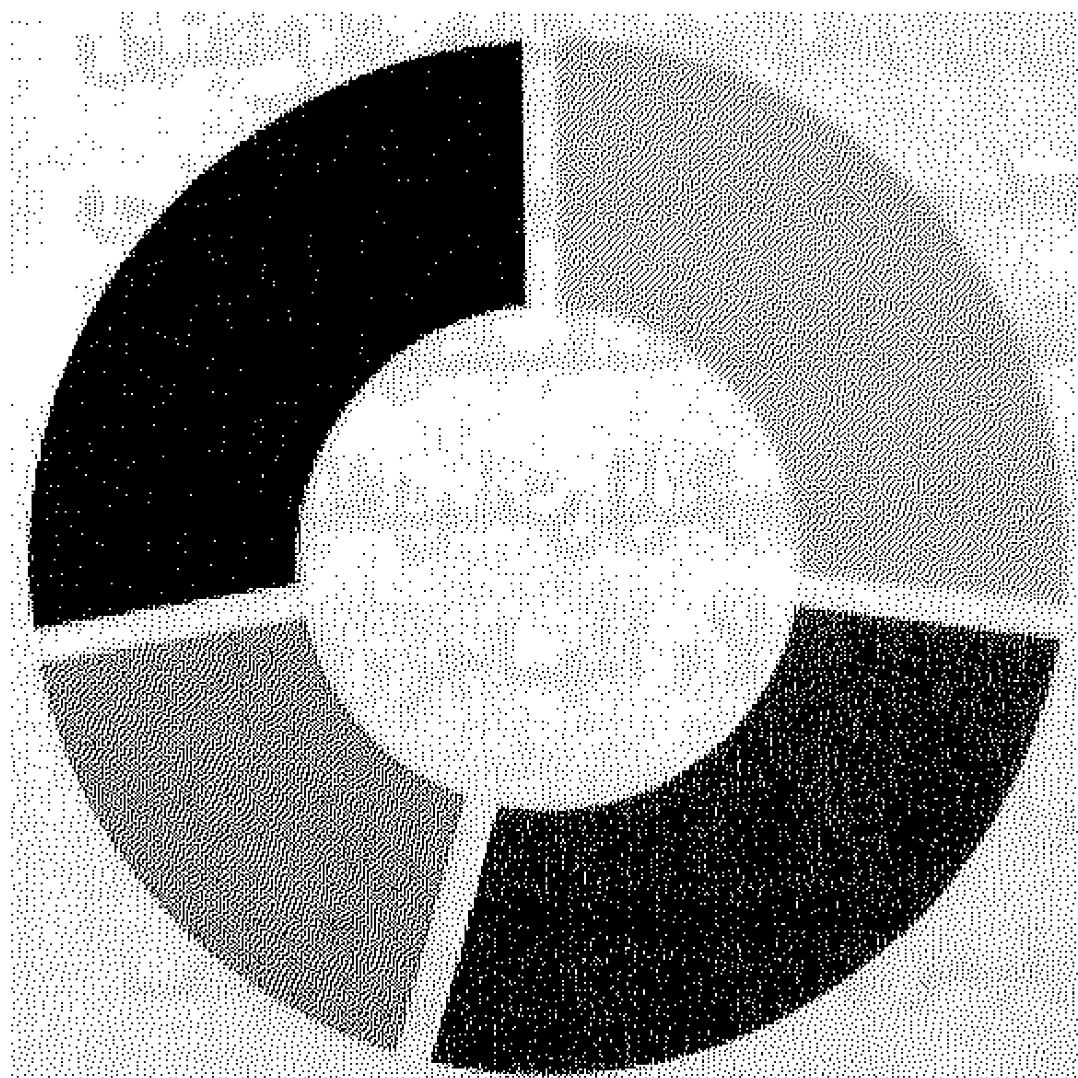
تتأثر غواتيمالا سنوياً بحالات الفيضانات أو الجفاف الشديدة واسعة النطاق. وفي عام 2012، ستواصل اليونيسف تقديم المساعدات الطارئة للسكان المتضررين من جراء فيضانات عام 2011 وزلزال سانتا روزا، فضلاً عن تقديم المساعدة لإنعاش المجتمعات المحلية المتضررة من ثوران بركان بكايا في عام 2010 وعاصفة أجاثا الاستوائية. وستقوم اليونيسف بتحسين فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي الآمن، والمياه والنظافة الصحية لنحو 35000 طفل، وتوفير فرص التعليم لنحو 26500 طفل، وتوفير بيئة واقية لنحو 19000 طفل و2800 يافع في 200 مأوى، وتقديم خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لنحو 12500 شخص. وستوفر اليونيسف الخدمات الصحية والتغذوية لنحو 6200 امرأة و25000 طفل، وذلك لمنع نقص التغذية بين الأطفال، حيث يؤدي عدم انتظام هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. وستواصل اليونيسف دعم المؤسسات الحكومية لتعزيز الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة بالنسبة للأطفال.فمنظمة اليونسيف انفقت الى 12 مليون دولار في سبيل تقديم الخدمات للنازحين عام 2012م

جدول (29)احتياجات اليونيسف لتمويل الأنشطة الإنسانية في عام 2012

دولار أمريكي	القطاع
3مليون	التأهب والدعوة ودعم القدرات الوطنية
3 مليون	الأنشطة المتكاملة للحد من مخاطر الكوارث
2 مليون	التأهب والاستجابة للطوارئ
3 مليون	الاستجابة للطوارئ في غواتيمالا
12 مليون	الإجمالي

المصدر:تقرير التنمية البشرية لعام 2013

شكل _ (29) احتياجات اليونيسف لتمويل الأنشطة الإنسانية في غواتيمالا عام 2012



UNICEF HUMANITARIAN NEEDS FOR 2012 (in US dollars)

	Preparedness, advocacy and national capacity building
3,000,000	Integrated disaster risk reduction
3,000,000	Emergency preparedness and response
3,000,000	Emergency response in **Guatemala**
$12,000,000	TOTAL

هوامش الفصل الثالث

1. قيس سكر. مواجهة الأزمات الانسانية: منظور إداري. المجلة العربية لدراسات النزوح ، المركز العربي للدراسات -بيروت.2009،ص23
2. القاضي، أحمد. حماد اسيا وافريقيا دراسة انثروبايلوجية . الأكاديمية العربية للعلوم الاجتماعية،مراكش،2006،ص412.
3. الطيب، حسن أيشر. إدارة الكوارث. الإدارة العامة، العدد 65 رجب 1410هـ- يناير 1990م.ص46
4. كريم مؤنس. الأمن المعاصر. دار الهاشم للنشر. بيروت- لبنان.2010'ص217
5. سليم إبراهيم "كيف يقوم النازح بأستكمال مسكنه بنفسه" مجله عالم النزوح العدد 2- شباط 2004،ص35
6. سهير زكى حواس "أحتياجات السكان ومدى تأثيرها على المشروعات السكنية القائمة" رساله ماجستير،جامعة القاهرة،2007،ص254
7. ليلى أحمد محرم "مؤشرات ومظاهر النمو العشوائى للمجتمعات العمرانيه" ندوة حمايه البيئة والسكن القانونى 1990،ص34
8. اسراء ملك "الأسكان والمصيدة – المشكلة والحل" دار المستقبل العربى – القاهرة.ص12
9. سيد حافظ "سكان العشش والعشوائيات – دراسه أعدتها نقابه المهندسين – مصر" مطابع روزاليوسف،2012،ص209
10. مرزوق سوكني "الهجرة الداخلية – " رساله دكتوراة،جامعة النيلين،2013،ص267
11. Goodman;William(ed.) Principles and Practice of Urban Planning. Washington
12. Keeble ،Lewis Principles and Practice of Twon and Country Planning. LondonPP231
13. 12- Phelps, Burton. Mcdonald, Edward. The model incident command system series. Pre- fire planning. Fire engineering January 2013.PP45
14. Phelps, Burton & Mcdonald, Edward. The model incident command system series. Fire fighter casualties. Fire Engineering, January 2013PP89.
15. Phelps, Burton & Mcdonald, Edward. The model incident command system series. Communication. Fire Engineering March 2014PP345.
16. Fadden, Tim and athers, Wildfires incident command system, fire international 104. April/May 2007PP12.
17. Gustina, Della. Establishment & management of fire services. Lecture, west virginia University. Summer 1993.PP276

18. Yeager, George. The art of incident command. Fire engineering January 1997.PP198
19. 18-Fire protection Hand book. Fourtent Edition. National fire protection Association (NFPA
20. -IPCC, 2007: New Assessment Methods and the Characterization of Future Conditions. Fourth Assessment Report. Chapter draft IPCC (2007). Fourth Assessment Report. Chapter draft.
21. 20-Sentini, G (1991) Implication of climatic changes for the Nile Delta in Environmental and Societal impacts of Climate changes and Sea level Rise in the Mediterranean Sea Region. L. Jefic, J.D. Milliman and Sestini, G. (editors), E. Arnold, Landon.
22. Strzepek K.M.; D.N.Yates and D.E.El Quosy; 2011; Vulnerability assessment of water resources in Egypt to climate change in the Nile basin; Climate Research, vol 6, 2,p(89).
23. Tolba, Mostafa and others, State of Environment Report 2012, Egyptian Environmental Affairs Agency, Cairo, Egypt
24. World Bank, (2013), "Arab Republic of Egypt Country Environmental Analysis (1992-2002)"
25. UNEP2009; High and Dry, Mediterranean Climate in the twenty-first century.
26. UNEP/WHO (2013). Draft country reports on pollution hot Spots and sensitive areas: Country Report for Egypt
27. UNEP/WHO (2014). Identification of priority pollution Hot Spots and sensitive areas in the Mediterranean. MAP Tech. Rep. Series No. 124. 86 pp. of Coastal and marine areas. UNEP Regional Seas Reports.
28. http://www.grida.no/climate/vitalafrica/english/16.htm
29. http://maps.grida.no/go/graphic/nile_delta_potential_impact_of_sea_level_rise
30. www.worldwatch.org/node/4839 -
31. Cities Key to Tackling Poverty, Climate Change- State of the World 2007:Our Urban Future by January, 2007
32. صحيفة الوسط البحرينية - العدد 4269 - الجمعة 16 مايو 2014م الموافق 17 رجب 1435ه

33. Janet N. Abramovitz, "Averting Unnatural Disasters," in Worldwatch Institute, State of the World 2001, forthcoming, January 2001.

34. طلبة مصطفي (2008) "قدمت 5 خطط لمواجهة الكوارث حتى عام 2035 "-جريدة الدستورالمصرية ، الصفحة3/ بتاريخ 24-11-2008

35. *http://www.elaph.com/Web/News/2014/4/898456.html?entry=world#sthash.3xOZI3Gs.dpuf

36. Janet N. Abramovitz, "Averting Unnatural Disasters," in Worldwatch Institute, State of the World 2001, forthcoming, January 2012<PP24.

37. Janet N. Abramovitz and Seth Dunn, "Record Year for Weather-Related Disasters," Worldwatch News Brief, 27 November 1998PP238.

38. International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, World Disasters Report, 1999 and 2013<PP89

39. Munich Re Group, topics 2000, Natural Catastrophes-the Current Position, Special Millennium Issue.

40. Brian F. Noble, Introduction to Environmental Impact Assessment, 1^{st} edition, Canada: Oxford University, press, 2006.PP453

41. BP Statistical Review of World Energy, June 2000 and Population Reference Bureau *2013 (World Population Data Sheet).PP4*

42. Charles Taylor, The Ethic of Authenticity, 11^{th} edition, Harvard University press, Massachusetts – London, 2012.

43. Darryl Macer, Bioethics is love of life, 2010 edition, Eubios Ethics Institute. P.19,78.

44. Darryl Macer, A cross-cultural Introduction to Bioethics, UNESCO: Eubios Ethics Institute, 2006P256.

45. David Jackson, "Is Nuclear Power Environmentally Sustainable", PP.161 – 172. International Journal of Green Energy, vol 4, No2, 2007, P.169.

46. D. Jackson, "Is Nuclear Power Environmentally Sustainable?" International Journal of Green Energy, 2007, Volume 4, PP 161 – 172, P.163.

47. E. Enger, & B. Smith, Environmental Science, 8^{th} edition, Ny: Mc Graw Hill, 2002.P34

الفصل الرابع

الآثار الناجمة عن نزوح السكان

مقدمة:

لا شك بأن هناك آثار ونتائج لتدفق البشر من منطقة إلى أُخرى، وانتقال البشر أمر طبيعي وقديم قدم الزمان، ولكن قد يكون لهذا الانتقال أثار ايجابية عندما يكون المهاجر من ذوي الكفاءات والخبرات المطلوبة في البلد القادم إليها، لكن الآثار تختلف لتتحول إلى أعباء ونتائج سيئة في حالة ما تكون الهجرة ناتجة عن الصراعات والحروب الدائرة، بحيث تتحول إلى تدفق كبير لكثير من البشر وعادة ما يكون هؤلاء القادمون من الأميين فالصراع وعدم الاستقرار لا يمكنهم من الحصول على التعليم، وبالتالي يكونوا عبئاً على المنطقة القادمين إليها، كما أنهم قد يجلبون معهم مساوئ باعتبارهم قادمون من مناطق تسودها الحروب والدمار ولا يوجد بها أي مقومات أو وسائل للحياة الصحية، فعندما تحدث عملية النزوح فإن خسائرها لا تتوقف عند مجرد فقد المنقولات والممتلكات وتدميرها بل تتجاوز ذلك بكثير إن حياة النازحين ونسيجهم الاجتماعي تتمزق بشكل كامل ، وكثيراً ما تؤثر ظروف المعيشة الجديدة ، وهي في أغلب الأحيان ظروف غير مألوفة ، على الأدوار والمسؤوليات الاجتماعية للرجل والمرأة ، كما تنهار هياكل الدعم السابقة ، وقد تذوق بعض الأسر مرارة الفقر لأول مرة في حياتها في هذه الظروف ، يصبح الرجال والنساء على حد سواء مقيدي الحركة على الرغم منهم، لأنهم يعيشون وفقاً لقوانين جديدة ويدخلون في علاقات اجتماعية جديدة قد تصطدم مع الروابط والقرابات القديمة إن للنزوح آثارا متعددة ومتباينة في بعض الأحيان سواء على البلد مصدر النزوح أو البلد مستقبل النزوح أو على اللاجئين أنفسهم وحتماً على مستوى الإقليم أو العالم أجمع، وأن مشكلة النازحين تفرض أعباء على القدرات التنموية في البلد مستقبل الهجرة والبنى التحتية فيه.

اولا :الآثار الديموغرافية

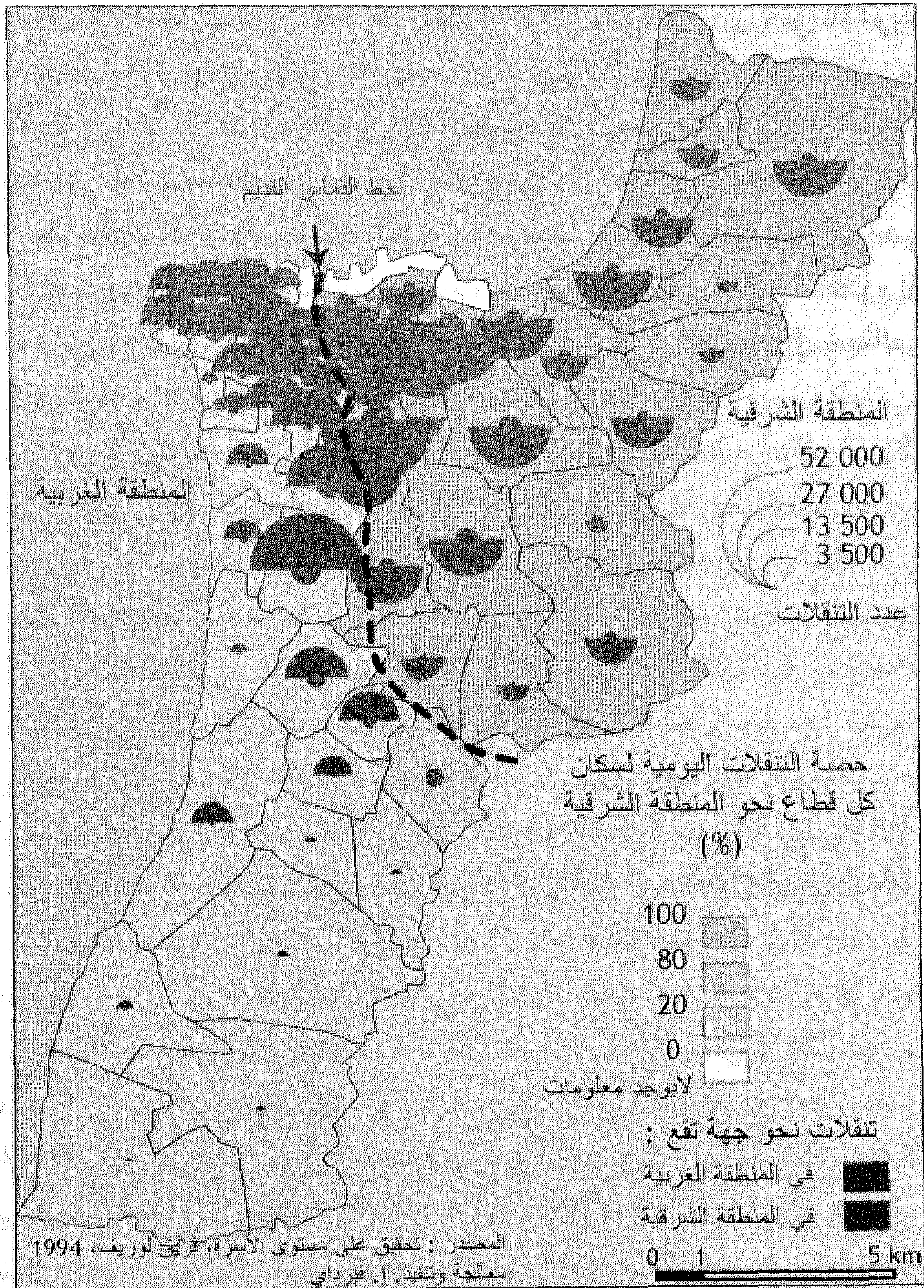
يعبر التغير الديموغرافي عن الدينامية المستمرة للمجتمع السكاني باتجاه الزيادة او التناقص وهو في الغالب باتجاه الزيادة وذلك بفعل حركة الولادات وحركة الوفيات وحركة الهجرة. والنزوح. ويساهم النزوح بدور كبير في التوزيع الجغرافي للسكان من خلال زيادة اعدادهم في المناطق المستضيفة وتقليل اعداد السكان في مناطق النزوح في البوسنة تشير الإحصاءات السكانية في عام 1991م أن عدد سكان البوسنة كان يبلغ 4.364.647نسمة، يتوزعون على مساحة 51.197 كلم 2، منهم 2.218.856 بوشناقياً مسلماً أي؛ 50.84٪، 1.389.883 صربياً أرثوذكسياً، أي 31.84٪ و 755.908 كرواتياً كاثوليكياً أي 17.32٪ [1]وكانت هذه الأعداد موزعة في كل أنحاء البوسنة بشكل متفاوت، بما لا يسمح بتحديد حدود طائفية بينها، وإن كانت هناك أغلبية لهذا الطرف أو ذلك في مدن وقرى البوسنة، ما لم يتم تنفيذ عملية إزالة عرقية بالجملة، وهو ما حدث فعلاً وفي السادس من نيسان عام 1992م انطلقت حرب الإبادة الجماعية في البلقان، وقامت تلك القوات بعدة مذابح وعمليات تهجير للبوشناق المسلمين واغتصاب مثلها مثل الصرب؛ رغم توقيعهم اتفاق صلح وتعاون مع المسلمين في عام 1994م..فإلى جانب 200 ألف ضحية قتلوا في الحرب ، من بينهم 22 ألف طفل، هناك 240 ألفاً جرحوا بعضهم معاقون من بينهم 52 ألفاً طفل ، بينما بلغ عدد المعاقين 160 ألف معاق؛ من بينهم 4 آلاف طفل، فيما بلغ عدد المهجرين 2.5 مليون نازح ، بينما بلغ عدد المهجرين داخل البوسنة 1.1 مليون حسب بعض المصادر بينما تقدرهم مصادر أخرى بـ 850 ألف مهجر .إضافة إلى 17 ألف مفقود، وقد انخفض هذا العدد إلى 12 ألفاً عام 2007 م، حيث تم معرفة مصير الكثير منهم من خلال الجثامين التي عثر عليها داخل المقابر الجماعية، ونجم عن تدمير 475 قرية، و 61 مدينة أثناء الحرب تغيير التركيبة الديموغرافية في البوسنة .وقد بلغت نسبة الدمار الذي لحق بالوحدات السكانية في البوسنة عموماً نتيجة العدوان 36٪ ، وتقدر تكاليف إعادة بناء المساكن التي دمرت في أثناء العدوان بـ 45 مليار دولار عند نهاية الحرب ولا يتسع المقام لذكر جميع التحولات الديموغرافية في البوسنة بعد الحرب، ولكن سنذكر أمثلة من بعض المناطق التي اختلت فيها التركيبة العرقية مع العلم أن

أرقام ما بعد الحرب تقريبية حيث لم تجر عملية تعداد للسكان منذ عام 1991م، كما أن حركة المهجرين في مد وجزر بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية، لكنها تبقى كارثية إذ إن من المفترض أن يزيد عدد السكان عما كان عليه قبل 18 سنة، ولاشك بأن إعادة المسلمين إلى ديارهم وضمان بقائهم يحتاج لجهود اقتصادية كبيرة.. وهناك مدن زاد عدد المسلمين فيها بشكل كبير، مثل ((سراييفو)) و((بيهاتش)) و((زينتسا)) و((توزلا))وغيرها ، سواء عن طريق هجرة المسلمين إليها من المدن الواقعة تحت الإدارة الصربية حالياً (الحكم الذاتي) حيث لا تتوفر لهم أي ضمانات أمنية أو اقتصادية أو غيرها أو بسبب نزوح البعض من القرى إلى المدن بحثاً عن العمل في بلد يزيد عدد العاطلين فيه عن نصف مليون نسمة . ووصلت حالة النزوح في بعض المناطق مثل أولوفو 40 كلم شمال سراييفو) إلى 50. % اما في لبنان فان النزوح السوري لهذا البلد ادى الى دخول 1.040.322 سوري بحسب المفوّضية العليا للّاجئين في 28/ 4/ 2014، أمّا العدد المسجّل لدى الأمن العام فقد بلغ 1.065 مليون.يضاف إلى هذا العدد 13 في المئة من الذين يدخلون خلسةً، و51000 فلسطيني نازح من سوريا و41000 لبناني عائد من سوريا[2] وكل ذلك ادى الى اختلال التركيب الديموغرافي لسكان لبنان بشكل قد يؤثر مستقبلا على التعايش السلمي الهش بين طوائفه وقومياته أيضاً.كما يوثر النزوح في نمو المراكز الحضرية حيث يصبح هناك عدم توازن بين الريف والمدن .خاصة بعد التطور الثقافي والحضاري الذي طرا على المدن في العقود الاخيرة ففي الماضي كان النازحون سرعان ما يعودوا لمناطقهم الاصلية بعد فترة وجيزة من نزوحهم أما الآن فغالباً ما يكون هناك استقرار مما يدفع باتجاه ظهور ما يعرف بالتحضر الكاذب في المدن بسبب نزوح سكان الريف نحو المدن دون الارتفاع بمستوى معيشتهم ومستواهم الثقافي وبالتالي يصبح النزوح مجرد تغير في محل الإقامة فقط . كما يودي النزوح الى الفرز السكاني والانكفاء على مناطق مغلقة ذات لون طائفي او عرقي واحد يهدد بانحسار الهوية الوطنية لاية دولة (تعاني من نزوح من جراء الصراعات العرقية بين السكان)الى مجرد هوية محلية او طائفية، ويصاحب هذا الانحسار فقدان مشاعر الانتماء والولاء للوطن الكبير وغياب السلطة المرجعية المركزية بكل وزنها القانوني والرمزي ما تشكله من اطار مواطني وترافق

هذه الحالة مع بروز مشاعر العصبية والتعصب وتفجر الميول الفاشية المميزة للانغلاق على الجماعة وتصعيد مشاعر العداء تجاه الجماعات الاخرى والمجالات الحيوية الاخرى والمناطق الاخرى مناطق معادية مناطق خطر مناطق تهديد ففي لبنان، أخطر ما فعلته الحرب هو تغيير خريطة التوزيع السكاني ودفع أعداد كبيرة من المواطنين للنزوح الى مناطق أخرى ليس لهم فيها تلك الشبكة من العلاقات الاجتماعية، ولا تستطيع أن تقدم لهم تلك الحميمية والخصوصية، لذلك فإن عملية الانسلاخ تمثل فعل بتر وإلغاء لمساحة أصلية من حياة الإنسان من الصعب ترميمها أو إعادة إنتاجها، كما أن الحرب تؤدي أيضاً الى التباس مفاهيم النزوح والهجرة وتداخلهما بشكل لا يعود من الممكن معرفة أيهما هو الآخر وأيهما يحمل فعلاً المعنى الذي التصق به على مر الأزمان، فالنزوح كما شهدته العديد من المناطق اللبنانية أثناء الحرب والذي استمر بعد انتهائها لا يمكن أن يكون بشكل من الأشكال نزوحاً مرتبطاً بمعنى جزئية الإقامة في المكان المنزوح إليه وعدم ديمومتها إضافة الى ذلك الطابع الطارئ والعارض والذي لا يسمح لممارسي مثل هذا النوع من الانتقال القيام بمشاريع تجارية واجتماعية وحتى عاطفية في هذا المكان الجديد.نزح الآلاف بل ومئات الآلاف من اللبنانيين من المناطق المعرضة للقصف الى مناطق اعتبرت اكثر أماناً لأسباب خاصة فقط لمن يعتبرها كذلك (خريطة).وقد امتاز النزوح في لبنان تاريخياً بأن له أسباباً معينة لعل أبرزها مركزية الخدمات التي تتخذ من العاصمة مقراً لها، وتالياً فإنه من الأفضل لطالبي العلم والاستشفاء مثلاً السكن مرحلياً في المناطق القريبة من العاصمة أو في العاصمة نفسها، مثل هذه الأسباب لم تعد قائمة الآن لأنه لا مركزية للخدمات، فقد أصبحت كافة أنواع الخدمات منتشرة في كافة المناطق مع تميز ما لبيروت وضواحيها في بعض أنواعها، لكن فكرة المركزية نُسفت، الأسباب الجديدة للنزوح التي برزت أثناء الحرب واستمرت بعدها تعود بشكل أساسي الى الرغبة في الحصول على الأمن وفي بعض الأحيان تكون الأسباب هي الرغبة في بناء حياة جديدة بعد تداعي كل مقومات الحياة في المناطق الأصلية، فبعض الناس لم يفقدوا منازلهم فحسب بل فقدوا أراضيهم ومعاملهم وورشهم، إذاً البحث عن أبسط مقومات الوجود وعن العمل، أي عمل، يشكل الدافع الأساسي للنزوح في صيغته المستجدة، إذ أن هناك نوعية معينة من

الأعمال في مناطق معينة دمرت بالكامل. كما ويؤدي النزوح الى رفع اعداد السكان في المناطق المستضيفة للنازحين وخفضها في المناطق الاصلية للنازحين ففي السودان مثلا سفرت الحرب الأهلية السودانية منذ قيامها عام 1983م وعلى مدى ما يقرب من العشرين عاماً عن وجود أكثر من خمسة ملايين لاجئ ونازح سوداني تقريباً.. نزح اغلبهم الى الخرطوم التي ينزح لها يومياً في حدود ألف نازح إلا قليلاً واستمر هذا العدد في ازدياد وادت معدلات النزوح بهذه الصورة خلال العقد الأخير من القرن العشرين إلى مضاعفة سكان الخرطوم من ثلاثة ملايين تقريباً عام 1990م إلى ستة ملايين مع نهاية عام 2000م.. كما أدى هذا النزوح الكبير إلى تغيير في خصائص التركيبة القبلية والاقليمية المكونة لسكان العاصمة السودانية

الشكل(30) الاستقطاب الطائفي بين بيروت الشرقية وبيروت الغربية في عام 1994.



في سوريا ايضا وبسبب نزوح السكان فقد ارتفع عدد سكان المناطق الساحلية المستقرة في سوريا بنسبة 50 في المائة عام 2012 مع تزايد أعداد النازحين الذين فروا من أعمال العنف المستمرة في بقية المحافظات السورية وادت موجة النزوح هذه إلى صعوبات لدى النازحين والمجتمعات المضيفة على السواء حيث انتقل إلى اللاذقية وطرطوس منذ بداية النزاع منتصف 2011، «نحو مليون شخص، مما أدى إلى تضخم عدد السكان المحليين بنسبة 50 في المائة .وتقع المحافظتان على الساحل السوري، وتعتبران من المدن الامنة وبقتا بمنأى عن أعمال العنف الدائرة في البلاد منذ اندلاع النزاع عام 2011، باستثناء بعض المناطق في الريف الشمالي للاذقية,(3),كما ادى النزوح الى تغير كبير بتوزيع السكان اثنيا في هذه المناطق فإذا أخذنا في الحسبان أن غالبية النازحين هم من المسلمين السنة، فإن هذا يعني أن هناك تغيراً على التركيبة المذهبية في المحافظة لصالح غلبة المسلمين السنة فيها. صحيح أن هذا التبدل طارئ ومؤقت على الأرجح، إلا أنه مرشح أيضاً إلى أن يكون دائماً أو شبه دائم، وذلك حسب التطورات السياسية .ويعاكس هذا الميل ويخفف من تأثيره على التركيبة السكانية في اللاذقية، عودة الكثير من الأسر العلوية اللاذقانية الأصل، من شتى المناطق السورية إلى اللاذقية. وتبدو هذه العودة أكثر ثباتاً من نزوح النازحين المسلمين السنة بمعنى أن التطورات السياسية اللاحقة ترشح عودة النازحين السنة إلى المناطق التي نزحوا منها أكثر مما ترشح عودة الأسر اللاذقانية إلى السكن مرة ثانية خارج اللاذقية وحسب الاحصاءات الرسمية السورية فان عدد النازحين الذين استقبلتهم اللاذقية يفوق عدد سكانها الأصلي، والذي تشير أرقام المكتب المركزي للإحصاء إلى أن عدد سكان اللاذقية في 2010 هو 983 ألف نسمة . وفي العراق ادى الصراع الطائفي الى تغير الخريطة الديموغرافية للسكان فقد ادت سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات العراقية في حزيران عام 2014 الى نزوح عشرات الالاف من المسيحيين والايزيديين العراقيين الى اقليم كردستان وتقول الامم المتحدة ان المعارك واعمال العنف ادت الى تهجير 1,2 مليون عراقي منذ بداية 2014. منهم 240 الف مسيحي وايزيدي وشن مسلحو «داعش» وتنظيمات ارهابية متطرفة أخرى هجوماً منذ في حزيران عام 2014 سيطروا خلاله على مناطق واسعة في شمال العراق وغربه

وشرقه تشمل مدناً رئيسية بينها الموصل (350 كلم شمال بغداد) وتكريت.كما افرغوا بلدتا الحمدانية وبرطلة من سكانهما المسيحين والشبك وطردوا الايزيدين والتركمان من مدينتي زمار وسنجار شمال غرب الموصل الامر الذي ادى الى اعادة رسم توزيع السكان في هذه المناطق عدديا واثنيا ومذهبيا والتغيير الديموغرافي،الذي يحدثه النزوح يكون اكثر وضوحا عندما يكون التغيير دوليا حيث يعمد النازحون إلى تكوين تجمعات تستقطب اللاجئين، وهذا ما يجعل هذه التجمعات تستمر في النمو. ففي اليمن يعمل التسيب والفساد المستشري في المؤسسات الرسمية المرتبطة بالأحوال المدنية مما يجعلها تتساهل في منح الوثائق الشخصية اليمنية للنازحين الاجانب واكتفائها في الإجراءات بإحضار شاهدين أن مقدم الطلب يمني ليحصل على البطاقة الشخصية والرقم الوطني ومن ثم الحصول على جواز السفر بموجبها، وعليه يحصل الأجنبي على الجنسية اليمنية حكما، خلافا للأصول التي حددها قانون الجنسية اليمني وهو الامر الذي يحدث نفييرات خطيرة في البنية الديموغرافية اليمنية وفي الباكستان ادت الحرب التي شنتها الحكومة الباكستانية على تنظيم القاعدة في عام 2007 الى نزوح حوالي نصف مليون شخص مما رفع عدد النازحين من المناطق القبلية في البلاد إلى 1.5 مليون شخص (منهم 930 ألف شخص نزحوا على دفعات فيما بعد عام 2009) وبحسب الإحصائيات الأخيرة التي أجرتها الحكومة، فرّ 435,429 شخصاً من بينهم حوالي 183 ألف طفل من مناطق الاشتباكات في وزيرستان الشمالية منذ منتصف عام 2007، ويتم تسجيلهم في سيدجاي وخورام وأليزاي في منطقة كورام الواقعة إلى الشمال الشرقي من وزيرستان الشمالية.وقد لجأت معظم العائلات إلى أجزاء مختلفة من مقاطعات بانو ولاكي مروات وديرا إسماعيل خان وتانك في إقليم خىبر بختونخوا، ووصلت بعض العائلات إلى البنجاب وبلوشستان. وقد احتضنت المجتمعات المحلية معظم هؤلاء النازحين الداخليين. وفي الصومال وبحسب تقرير صدر في كانون الأول/ ديسمبر 2011 عن مركز مراقبة التشرد الداخلي، نزح مليون ونصف المليون شخص في الصومال بسبب النزاع القائم بين الشباب والقوات المتحالفة مع الحكومة الصومالية[4]وقد فرّ الكثير من النازحين من المناطق الريفية التي تسيطر عليها حركة الشباب. وغالباً ما يتم إيواؤهم في مخيمات عشوائية مكتظة في العاصمة مقديشو كما

ادى نزوج السكان الفلسطينيين الى قطاع غزة عقب الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948 الى تضاعف اعداد السكان في القطاع وارتفاع عدد المخيمات في قطاع غزة الى 8 مخيمات أقيمت على مساحة من الأرض بلغت 1,813 دونم، ضمت في عام 1960 حوالي 154,837 نسمة، بكثافة حسابية تساوي 87,610 نسمة/ كم^2. وارتفع هذا العدد في عام 2005 ليصل إلى 426,740 نسمة بكثافة حسابية تصل إلى 62050 نسمة/ كم^2 . وفي عام 2008 بلغ عدد اللاجئين المسجلين في القطاع 1,059,584 نسمة، منهم حوالي 46.5٪ يسكنون في المخيمات والباقي يعيشون في المدن والريف في القطاع) .حيث انشات مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عقب نكبة فلسطين عام 1948 والتي أدت إلى تهجير السكان العرب من ديارهم، وقد تولت وكالة غوث اللاجئين (الأنروا) مهمة إقامة تلك المخيمات. ومن الملاحظ أن المخيمات قد أقيمت بالقرب من المدن، وذلك للإستفادة من الخدمات والمرافق المختلفة المتوفرة في تلك المدن، وتسهيل اندماج أبناء المخيمات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المدينة. وقد بدأت المخيمات على شكل مضارب من الخيام، ثم تطورت لتصبح وحدات سكنية إسمنتية صغيرة المساحة. وغالبا ما تتألف الوحدات السكنية من عدد قليل من الغرف تخصص لإيواء أسر تكون في الغالب كبيرة الحجم، وتفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات الضرورية والمتعارف عليها في الريف والمدينة. أما الشكل الخارجي للمخيمات، فهو يمثل أسرابا من البيوت المتلاصقة تفصلها أزقة ضيقة.في السبعينات من القرن الماضي أقيمت عدة مشاريع إسكان في القطاع من أجل توطين عدد من اللاجئين(5)، كان أهمهما:

أ) مشروع بيت لاهيا الذي يشتمل على 1300 وحد سكنية. وقد خصص هذا المشروع لتوطين قسم من اللاجئين المقيمين في مخيم جباليا،

ب) مشروع حي الشيخ رضوان، ويشتمل على 1807وحدات سكنية. وقد خصص لتوطين قسم من لاجئي مخيم الشاطئ،

ج) مشروع تل السلطان في رفح، واشتمل على 1050 وحدة سكنية،

د) مشروع حي الأمل في خانيونس، واشتمل على 1026 وحدة سكنية. وقد خصص لتوطين جزء من لاجئي مخيم خانيونس.

وهذا خلق نمط مختلف من الإسكان.حيث بلغت نسبة النازحين الى القطاع 67.9٪ من مجموع السكان كما ادت عمليات النزوح الى رفع معدلات الكثافة السكانية في قطاع غزة بشكل كبير، فقد بلغت حسب بيانات تعداد 2007 حوالي 3807,64 نسمة/كم كما وقد يؤدي تدفق اللاجئين داخل دولة الملجأ الي الاخلال بالتوازن الديموجرافي خاصة الإثني وهو ما قد يتسبب في صراعات جديدة في دولة الملجأ وبما يسهم في زيادة التوتر الداخلي وحالة عدم الاستقرار السياسي وهذا مايحدث في الكونجو الديمقراطية، كما ان ما يحدث في دارفور بالسودان يعد مثالا لهذه الحالة حيث مع مرور الزمن شكل اللاجئون والنازحون من الدول المجاورة قوة سكانية كبيرة وميليشيات عسكرية بدأت الصراع علي الموارد والمياه والرعي مع السكان الأصليين للبلاد مما تسبب في الحرب الدائرة هناك. وتوثر تيارات النزوح على البنية السكانية للدول المستضيفة من خلال ما تحدثهمن تغيرات ديموغرافية بالتركيب النوعي والعمري والاثني والديني للسكان وهذا ما عانت منه دول كالسودان الذي نزح اليه الكونغوليين منذ عام 1965 عندما قررت الحكومة السودانية حينها منح حق اللجوء للثوار الكونغوليين الذين دخلوا السودان عقب سقوط الرئيس باتريس لوممبا 1963 .. والاثيوبيون الذين لجأوا بعد سقوط الامبراطور هيلاسلاسي في عام 1974م والمتأثرين بالجفاف في منطقة الساحل الافريقي في سنة 1984م وكانوا حوالى 300,000 لاجئ اثيوبي و الأريتيريون الذين لجأوا للسودان منذ 1967 بعد ضم اريتريا لإثيوبيا واغلب تواجدهم في شرق السودان ووصل الرقم الكلي للاجئين الاثيوبيين والإرتيريون 830,000 (ثمانمائة و ثلاثون الف) لاجئ . و التشاديون في غرب السودان واليوغنديون الذين هاجروا للسودان في السبعينيات والثمانينات ومما فاقم الوضع هو حصول الكثير من هولاء النازحين على الجنسية السودانية وانتشارهم على الولايات السودانية والتاثير على التركيب الاثنوغرافي للبلاد كما توضحه الجداول (30) و(31)

الجدول (30)يوضح توزيع اللاجئين في السودان

الجنسية	العدد	النسبة المئوية
الاثيوبيون	97,300	٪13,6
الاريتريون	431,611	٪60
التشاديون	180,000	٪25
الكنغوليون	4,100	٪0,06
اليوغنديون	6,100	٪0,09
المجموع	719,411	100

تقرير ادارة البحوث والتوثيق والاحصاء – الصادر من معتمدية اللاجئين 2006

الجدول(31) يوضح توزيع اللاجئين على ولايات السودان

الولاية	العدد	النسبة المئوية
الولايات الشرقية	470,078	٪65,34
الولايات الوسطى	21,263	٪2,95
ولايات دارفور	168,593	٪23,43
ولايات الاستوائية	9,527	٪1,32
ولاية الخرطوم	50,000	٪6,95
المجموع	719,411	100

تقرير ادارة البحوث والتوثيق والاحصاء – الصادر من معتمدية اللاجئين 2006

كما ان حالات النزوح الناجمة عن الكوارث الطبيعية والجفاف والأمراض والصراع المدني وهزات الأسواق والظواهر المناخية المتطرفة كثيرا ما تترك أكبر أثر لها على سكان الريف الفقراء. وتدفعهم للنزوح نحو المدن المكتظة ففي خلال عام 2009، اعلنت الأمم المتحدة أن نحو 30 مليون شخص احتاجوا إلى

مساعدات خاصة .وقد يصاحب نزوح السكان اخلالا كبيرا في توزيع السكان بين الريف والحضر خاصة في حالات النزوح البيئي الناجم عن مسببات طبيعية اذ غالباً ما تتعرض المجتمعات الريفية لصدمة ويحدث دمار للنظم الزراعية، مما يفضي إلى حدوث اختلال في إنتاج الأغذية، وسبُل العيش، والرعاية الصحية، وإنفاذ القانون. وفهم الكيفية التي يتعرض بها الرجل والمرأة للأزمات ويستجيبان لها، وتقييم قدرتهما على الانتعاش، ويعاني جميع سكان الريف أثناء حالات النزوح،،ففي التسونامي الاسيوي عام 2004 فقد الرجال قوارب صيد الأسماك، مما دفع بكثيرين إلى الفقر وأرغمهم على الهجرة بحثاً عن العمل. وفقدت أيضاً النساء اللائي كن يقمن تقليدياً بتجهيز الأسماك سُبل عيشهن. ومع غياب أفراد الأسرة المعيشية الذكور، زادت حالات الاغتصاب، مما جعل النساء لا يسعين إلى العمل .ومن ثم حدث اختلال في توزيع السكان بين الريف والحضر(6)

ثانيا : الآثار الاقتصادية

هناك أثار اقتصادية كثيرة تواجهها دول العبور والدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين وسيتم الإشارة إلى أهم هذه الآثار فيما يلي:

1- **الاعباء المالية :**

تنفق الحكومات في الدول المستضيفة للنازحين مبالغ مالية طائلة سنوياً في سبيل تقديم الخدمات للنازحين ومتابعة وتوقيف من تسللوا إلى الأراضي البلاد بطرق غير مشروعة، فإضافة إلى تسخير رجال الأمن بمتابعة ذلك تتولى الحكومات الإنفاق على كل من تم إلقاء القبض عليهم بتوفير المأكل والمشرب حتى يتم توفير الإمكانيات المادية اللازمة لقطع تذاكر الطيران لهؤلاء ا النازحين واعادتهم لبلدانهم الاصلية كما ان وجود النازحين في البلدان التي وقعت على اتفاقية اللاجئين يحتم عليهم تحمل الاعباء المادية الناجمة توفير الخدمات التعليمية والصحية للنازحين ففي الاردن مثلا قدرت دراسة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة نزوح السوريين على الاقتصاد الاردني الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين 2011- 2012 بنحو(590.100.000) مليون دينار أردني وتشكل نحو 3%

من الناتج الاجمالي للاردن. وأن الكلف الإجمالية تتوزع على مستويين الأول هو القطاعات والثاني المستوى الكلي للاقتصاد وانعكاس ذلك على المديونية والمستوردات إضافة إلى تأثير تواجدهم على سوق العمل.وقد تبين أن عدد النازحين السوريين حوالي (220) الف سوري تركز (20)٪ منهم في المخيمات المعتمدة، في حين أن هناك ما يقرب من 80٪ منهم يتوزعون على محافظات ومدن الاردن الأمر الذي شكل ضغطا ديموغرافيا مفاجئا أدى إلى نمو سكاني مفاجئ نسبته 3٪ من عدد السكان.و أن كلفة استضافة اللاجئ الواحد تصل حوالي (2500) دينار اردني سنويا و أن تكلفة اللاجئين خلال العام 2012 بلغت (902.449)مليون دينار اردني، فيما قدرت الكلفة خلال العام 2011 بحوالي (140.28)مليون دينار.اردني [7] اما اليمن فإن النازح الواحد يكلف الدولة سنويا خمسمائة ألف ريال أي ما يعادل (2300) دولار مقابل إقامته ومعيشته وتوفير الجانب الصحي والتعليمي والسكن والتنقل .أي أن مليوني نازح صومالي وإفريقي سيكلف الدولة ما يصل إلى 4.6 مليار دولار وهو مبلغ كبير خاصة وأن أغلب هؤلاء لم يتم تسجيل أسمائهم في كشوفات مفوضية اللاجئين كي يشملهم الدعم الدولي وهو ما يعني أن تتحمل اليمن تكاليف مئات الآلاف من الصوماليين والأفارقة الذين لا يخضعون لتسجيل أنفسهم في المخيمات الرسمية التي تشرف عليها منظمات دولية كما ان الحكومة اليمنية تنفق سنويا ما يربو على ال60 مليون ريال يمني على خدمات تربتبط بشكل او اخر بالنازحين والجدول (32) يوضح المبالغ المصروفة للمدة 1998-2010م

جدول رقم (32) الأعباء المالية التي أنفقتها الحكومة اليمنية لترحيل بعض النازحين خلال الأعوام 1998-2010م

م	السنة	عدد النازحين المرحلين	التكلفة(ريال يمني)
1	1998	4344	2244300
2	1999	2152	14.262.375
3	2000	2028	7.327.151
4	2001	1296	54.630.346
5	2002	2538	29.663.846
6	2003	1756	24.496.894
7	2004	4446	32.208.660
8	2005	3420	55.331.267
9	2006	3267	87.890.225
10	2007	1730	45.653.935
11	2008	1305	36.261.938
12	2009	4214	50.768.797
13	2010	2514	157.980.808
الاجمالي		39015	598.720.542

المصدر :علي الصلاتني ،الاعباء المالية للهجرة غير الشرعية في اليمن ،مطبعة الكوثر ، عدن'2011،ص109

والجدول رقم (32) يوضح المبالغ المنظورة والتي أنفقتها الحكومة مقابل ترحيل بعض االنازحين وقد تم ترحيل (39.015) شخصاً من المهاجرين غير الشرعيين خلال 13 عاما من العام 1998-2010م، وقد بلغ إجمالي تكلفة الترحيل خلال هذه الفترة مبلغ وقدره (587.720.542) ريال، وهو مبلغ كبير لا يمكن الاستهانة به فهذا المبلغ

يمكن المساهمة به في مجال التنمية، خاصة مع ما تعانيه اليمن من أزمات اقتصادية متواترة، كما أن تكاليف الترحيل تتزايد سنوياً خاصة مع تراجع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، علماً بأن عدم وجود خط ملاحي بحري بين اليمن وإثيوبيا نظرا لكون إثيوبيا دولة حبيسة كان من الأسباب التي جعلت إجراءات الترحيل جميعها تتم عن طريق النقل الجوي، ولم تقم المنظمات الدولية بأي دور في هذا الشأن حتى بداية عام 2010م أما الدور الذي قامت به المنظمة الدولية للهجرة في سبيل ترحيل المهاجرين وتحت شعار العودة الطوعية فقد أنفقت عام 2010م، مبلغ وقدرة (1.600.992) دولار وبما يعادل مبلغ (344.213.366ري) بالريال اليمني في مقابل ترحيل عدد (3521)شخصاً فقط، وهو مبلغ كبير مقارنة بالنفقات التي تصرفها الحكومة في هذا المجال، وفي خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2011م، أنفقت المنظمة الدولية للهجرة ما قيمته(598.552) دولار وبما يعادل (128.688.680ري) ريال يمني ليصل إجمالي ما أنفقته هذه المنظمة منذ تدشين نشاطها في عام 2010م، وحتى ايار 2011م مبلغ وقدرة (2.199.544) دولار وبما يعادل (472.902.046) ريال مقابل ترحيل (4.837) شخصاً، ولا شك بأن هذا الإنفاق قد خفف على الحكومة عبئ كبير من النفقات، لكن لم تحل المنظمة الدولية للهجرة محل الدولة في هذا الشأن فما زالت الحكومة تتولى ترحيل من لم تستطع المنظمة ترحيلهم سواءً بسبب الإجراءات الطويلة والمعقدة التي تتبعها المنظمة عند القيام بهذه العمليات أو نتيجة عدم توفر التمويل اللازم لدى المنظمة عند الحاجة للترحيل في لبنان وحسب التقرير الذي أعدّه البنك بالتعاون مع الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي. قدّر الخسائر المترتّبة على الإقتصاد اللبناني من جراء الحرب في سوريا وتدفّق اللاجئين إلى الأراضي اللبنانية، بلغ نحو الـ 7,5 مليارات دولار، وذلك للفترة الممتدة بين 2011 و 2014 واشار التقرير الى ان الصراع بين 2012 - 2014، قد خفّض معدل النموّ الحقيقي في الناتج المحلي اللبناني بنحو 2.9 نقطة مئوية لكل سنة، ما ادى الى خسائر كبيرة في الرواتب، الأرباح، الضرائب، والاستهلاك الفردي، والاستثمار، ودفع نحو 170 ألف لبناني إلى ما تحت خط الفقر، فضلاً عن مليون يعيشون حاليًا دون هذا الخط، كما ادى نزوح السوريين الى لبنان الى تعرض

المالية العامة للبنان لضغط شديد، إذ يقدر اتساع عجز الموازنة بنحو 2,6 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2014، بعد نصف عقد من النمو المطرد.وقدر الأثر المالي للأزمة السورية على قطاعات الصحة، والتعليم، وشبكات الأمان الاجتماعي بما يراوح بين 308 و340 مليون دولار ويستلزم الأمر توافر مبلغ ما بين 1,4 و 1,6 مليار دولار (أي بين 3 و3,4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي) لأغراض تحقيق الاستقرار.(8)

وفي افريقيا الوسطى تتبنى مفوضية اللاجئين الاعباء المادية للنزوح بسبب عدم وجود موارد مالية لدى حكومة افريقيا الوسطى و تتوقع المفوضية وشركاؤها ارتفاع عدد السكان المتضررين من الأزمة الراهنة في جمهورية إفريقيا الوسطى في المنطقة إلى ما يقرب من 362,200 شخص بنهاية عام 2014. لذلك فهم بحاجة لدعم مالي بقيمة 274 مليون دولار أمريكي لتنفيذ خطة الاستجابة الإقليمية لجمهورية إفريقيا الوسطى لتمويل عمليات الإغاثة هذا العام ولكون جميع ا لهيئات التي تعمل في المنطقة إلى الدعم المالي بدرجة كبيرة. طلبت المفوضية الدعم من الولايات المتحدة الامريكية فهناك حاجة ملحة للحصول على الأموال لتغطية لوازم المعيشة الضرورية من مأوى وطعام وشراب وصرف صحي وخدمات صحية وتعليم وغيرها من الاحتياجات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك فإن الوكالات الإنسانية التي تطلب الأموال اليوم ستتولى فيما بعد إجراءات تسجيل وبناء مرافق استقبال ومخيمات في أنحاء المنطقة.كما ستحتاج اموال اخرى لتوطين اللاجئين او اعادتهم لمناطقهم الاصلية وهذه العمليات تحتاج لمبالغ ضخمة فعلى سبيل المثال يحتاج اللاجئون في دولة واحدة مثل بوروندي، الي600 مليون دولار لمواجهة مشكلاتهم وإعادتهم الي ديارهم الذين يصل عددهم الي مليون لاجيء و3 ملايين نازح. في حين أن ميزانية المفوضية ككل التي تخدم15 مليون لاجئ في العالم منهم في إفريقيا وحدها7 ملايين تقدر بـ850 مليون دولار!!.ولذلك لا تقتصر الاعباء المالية المترتبة عن نزوح السكان على الدول المستضيفة فقط او على مفوضية اللاجئين بل تتعداه لتشمل دول وحكومات اخرى يدفعها الدافع الانساني للمساهمة في المساعدة بجهود اغاثة النازحين فالولايات المتحدة

الامريكية على سبيل المثال قدمت عامي 2013 و2014 نحو 40 مليون دولار للنازحين في جمهورية افريقيا الوسطى (جدول 33)

جدول (33)التمويل الإنساني

إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في السنتين الماليتين 2013 و2014

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ مكتب مساعدات الكوارث الخارجية	8,403,479 دولارًا
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/ مكتب الغذاء من أجل السلام [2]	18,831,500 دولار
وزارة الخارجية/ مكتب مساعدات الكوارث الخارجية[3]	12,402,000 دولار
مجموع المساعدات المقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى	39,636,997 دولارًا

(1)الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب مساعدات الكوارث الخارجية (USAID/OFDA)

(2)الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/مكتب الغذاء من أجل السلام(USAID/FFP)

(3)وزارة الخارجية/ مكتب مساعدات الكوارث الخارجيةState/PRM)

كما ساهمت دول اخرى بالاعباء المالية للنازحين في افريقيا الوسطى كالاتحاد الاوربي والسويد وبريطانيا واليابان وفرنسا والمانيا وكندا والنرويج (جدول 34)

جدول (34)مجموع التمويلات الإنسانية للعام 2013(*)

حسب الجهة المانحة

الجهة المانحة	المبلغ بالدولار الامريكي
الولايات المتحدة	39639997
المفوضية الأوروبية	37657650
المملكة المتحدة	15271493
السويد	13125952
اليابان	8214591
صندوق الاستجابة المركزي للطوارئ(**)	7133080
النرويج	6593506
كندا	6026657
ألمانيا	5674941
فرنسا	3739010

(*)إن أرقام التمويل هي كما كانت في 19 كانون الأول/ ديمسبر 2013. جميع الأرقام الدولية تستند إلى هيئة التعقب المالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الجهود الإنسانية(OCHA) ، وتستند إلى الالتزامات الدولية خلال السنة التقويمية الحالية، في حين تستند أرقام الحكومة الأميركية وتعكس التزامات الحكومة الأميركية المستندة إلى السنة المالية 2013 والسنة المالية 2014، التي بدأت في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2013.

الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ(CERF)

وتساهم المنظمات الدولية بشكل مكثف بتحمل الاعباء المالية للتخفيف من معانات النازحين ففي سوريا عملت اليونيسف مع 40 شريكاً (بشكل مباشر وغير مباشر) لتقديم خدمات للأطفال في جميع المحافظات الأربع عشرة. من خلال تدخلات المياه والصرف الصحي، فتم تزويد 6,000 شخص بفرص الحصول على المياه النظيفة الصالحة للشرب وتم تحصين حوالي 285,000 طفل ضد مسببات الأمراض في نيسان. وفي الشهرين الأخيرين من العام، تم تنفيذ حملة تحصين وطنية تهدف إلى تطعيم 1.4 مليون طفل ضد الحصبة وشلل الأطفال. واعتباراً من نهاية شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، كان قد تم تطعيم 191,930 طفلاً ضد الحصبة و235,570 طفلاً ضد شلل الأطفالi.وتم تزويدحوالي 9,000 طفل من النازحين في المناطق الأشد تضرراً بالرعاية الصحية الأولية من خلال فرق متنقلة، وحصلت 30,000 أسرة نازحة على حصص غذائية. واستفاد أكثر من 27,000 طفل من النوادي المدرسية بالحصول على صفوف تقوية، ويتم حالياً إنشاء 70 فصلاً دراسياً جاهزاً، وتجري إعادة تأهيل في 100 مدرسة، وتلقى 10,000 سوري من المستضعفين الدعم المجتمعي للصحة النفسية. وبعتبر التمويل واحد من أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ برامج المنظمات الدولية العاملة في مجال اغاثة النازحين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تقييد حيز العمل الإنساني والوصول نظراً لتدهور الوضع الأمني. وعلى الرغم من محدودبة التمويل فقد، قامت اليونيسف والشركاء عام 2012 بتفيذ برنامج اغاثي مقبول قدمت فيه الدعم المالي للكثير من المشاريع الصحية والتعليمية وفي قطاعات الشباب والطفولة (جدول 35)

جدول (35)المبالغ المصروفة عام 2013 على القطاعات المختلفة للنازحين في سوريا

القطاعات	المبلغ بالدولار الامريكي لعام 2013
الصحة والتغذية	15,878,000
المياه والصرف الصحي والنظافة	22,477,078
حماية الأطفال والشباب	8,862,072
التعليم	13,610,400
تنسيق القطاعات	572,450
الإجمالي	61,400,000

المصدر:النزوح السوي احتياجات الصحة والتعليم،نشرة صادرة عن وزارة الصحة السورية 2014

2- **خلق أزمة في المساكن :**

إن توافد أعداداً هائلة من اللاجئين والمهاجرين إلى بلد ما ستكون تبعاته ملموسة في البلد القادمين إليه حيث يعني ذلك المزيد من الضغط على المساكن بهدف السكنى والعيش في مناطق الحضر، وهذا ما هو ملموس حيث يرفض الكثير من اللاجئين العيش في المخيمات ويسعون للعيش في المدن الحضرية والدليل على ذلك أن إجمالي عدد اللاجئين القاطنين في مخيم خرز في اليمن نهاية عام 2009م بلغ (15.747)لاجئاً أي ما نسبته 9.2٪ من مجموع اللاجئين البالغ عددهم (170.852) لاجئاً، أي أن 90.8٪ من اللاجئين يعيشون في المناطق الحضرية، وهناك مناطق معروفة سواءً في العاصمة صنعاء أو مدينة عدن أو مدن أُخرى، حيث يتركز اللاجئون في تجمعات سكانية بعينها مثل حي البساتين في عدن وأحياء الصافية والخافجي والحصبة بأمانة العاصمة(9). وفي لبنان وبسبب وجود النازح السوري الغني منه والفقير ارتفعت بشكل جنوني أسعار وإيجارات الشقق السكنية بحيث لم يعد المواطن

اللبناني العادي يستطيع ان يكفي قوت عائلته في ظل الغلاء ومزاحمة اليد العاملة السورية، ولم يعد الشاب اللبناني قادرا على ان يتمم زواجه والحصول على منزل الزوجية في مدينته فيلجأ الى الأرياف بعيدا عن عائلته وأهله او يلغي زواجه ويصبح يائساً وناقماً على السبب والمسبب، علماً ان هذا التغلغل العشوائي للنازحين يشكل خطراً مستقبلياً على التركيبة الاجتماعية والجيوسياسية والديموغرافية للمجتمع اللبناني وفي العراق فاقم النزوح من مشكلة السكن المتهرئة اصلا مما حدا ببعض المحافظات العراقية الى منع دخول النازحين اليها من المناطق التي احتلها تنظيم داعش في حزيران 2014 م , اعلنت اكثر من محافظة عراقية ايقاف استقبال النازحين من مناطق شمال وغرب العراق في اعقاب سيطرة تنظيم داعش الارهابي على هذه المناطق عام 2014 وعزت تلك المحافظات قرارها لحصول ازمة سكن فيها بسبب الاعداد الكبيرة من النازحين والتي فاقت إمكانات المحافظات وامتلأت جميع االمدارس والجوامع بهم ولم تعد هناك اماكن لإسكان النازحين ففي محافظة كربلاء العراقية مثلا وصل عدد النازحين اليها ايلول عام 2014 نحو 50 الف نازح ،كما اعلنت محافظة كركوك استمرار تقييد دخول النازحين الجدد في كركوك حيث زادت أسعار الايجارات إلى حد كبير في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من النازحين. ويضع سكان كركوك اللوم على أصحاب الاراضي لاستغلال نقص السكن، وضغط النازحين على السوق. وبحسب ما قال الكثيرون من المجتمعات المضيفة بإنه يفضل وضع النازحين داخل مخيمات بغض النظر عن ما إذا كانوا يستطيعون الاقامة بسبب الطقس أم لا. ونتيجة لمحدودية الوحدات السكنية في بعض المناطق فان النازحين قد يلجاؤا الى السكن في المناطق العشوائية وبالتالي. يؤدي النزوح الى اتساع الاحياء العشوائية في المناطق المستضيفة خاصة في حالات النزوح الناجم عن الحروب الأهلية أو الدولية التي ينتج عنها تدمير لبعض المناطق الأهلة بالسكان حيث يجد الذين تهدمت بيوتهم انفسهم بدون مأوى أخر سواء كان ذلك نتيجه حرائق أو قدم المبنى وعدم صلاحيته الأنشائية أو تهدم المبنى نتيجة لحدوث بعض الكوارث الطبيعية(10) مثل السيول أو الزلازل أو الأعاصير و أثرذلك يتجه الأفراد إلى بناء مأوى لهم باستخدام بعض المواد الأولية البسيطة المتوفرة في البيئة التي يقيمون فيها مثل الأخشاب أو الطين أو باستخدام

الصفيح والكرتون وأحياناً الأقمشة البالية وذلك طبقاً للحالة الأقتصادية حيث ان العشة المبنيه من الأخشاب أو الطابوق البدائي هي الأكثر تكلفة نتيجة لتدخل عامل محترف لبنائها بالأضافة إلى أرتفاع قيمة المواد الخام .ويتسم هذا النوع الهامشى من الأسكان بصغر المساحة الداخلية وذلك لعدم القدرة على تحمل التكاليف الأزمة للتوسع أو محدودية المساحة المبنى عليها حيث يتراوح متوسط المساحة الداخلية للعشة ما بين (5م إلى 9م) كما يصعب تقسيمها من الداخل إلى أماكن للنوم والمعيشة وحمام ومطبخ كما هو متعارف علية في نمط الأسكان العادى نظراً لضيق المساحة وكثرة الشاغلين من عدد أفراد الأسرة الواحدة كما يتسم هذا النمط الأسكانى بعدم وجود المرافق العامة وبخاصة مياة الشرب النقية أو الصرف الصحى ويستعمل هذا النوع الأسكانى للنوم فقط أو الحماية من الأمطار أما باقى الأنشطة الأخرى فيتم تأديتها في الأماكن الخارجية المفتوحة أو اللجوء إلى المبانى العامة أو دور العبادة ان وجدت للحصول على المياة النقية أو لقضاء الحاجة أما الأضاءة فأكثرهم يستخدم مواقد الأضاءة التي تعمل بالكيروسين أو سرقة التيار الكهربائى من أي مصدر متاح لهم. اما محتويات الكوخ الداخلية فهى في أغلب الأحيان تحتوى على سرير خشبى أو معدنى صغير الحجم لة عدة استخدامات منها النوم أو الجلوس علية وهو يتسع لعدد محدود من الأفراد وبخاصة الأطفال وعلى ذلك يلجاء باقى أفراد الأسرة إلى أفتراش الأرض للنوم أو الجلوس وعادة ما تكون الأرضية هي نفس التربة الطبيعية التي تم البناء عليها بدون تعديل أو تغطيتها بطبقة رقيقة من الأسمنت. أما الأسقف فهى من الأخشاب أو البوص التي يحرص السكان على تغطيتها بالمشمعات للوقاية من الأمطار. الخصوصية تنعدم الخصوصية في هذا النمط الأسكانى نظراً لأرتفاع معدل التزاحم داخل الوحدة والتلاصق الشديد بين الوحدات لدرجة ان بعضها تحيط بة العشش من ثلاثة جهات. الأمر الذي يجعل كل ما يدور داخل إحدى العشش مشاعاً لدى العشش المجاورة. والمسائلة لاتحتاج تطفلاً بين السكان فالفواصل الخشبية أو المصنوعة من الكرتون تسمح بنقل الصوت إلى العشش المجاورة ومع وجود فتحات أو ثقوب بين هذة الفواصل يجعل الرؤية امراً ميسوراً ..وتتشكل العشوائيات اجتماعيًا من مجموعات من العمال غير المنتظمين في عمل ما (عمالة سائبة)، والكثير منهم طردوا من أعمالهم،

والمهجرين قسرًا، والريفيين القـادمين بحثًـا عـن فـرص أفضـل، واللاجـئين وضـحايا الحروب والكوارث، والخارجين علـى القـانون والمهـربين .وارتفعـت نسـبة النـازحين الساكنيين في الاحياء العشوائية في العالم الى ارقام مخيفة (جدول 36) مما يشكل تحديا وخطر مستقبلي متعدد الاوجه(امني،اجتماعي،اقتصادي الخ.....)

جدول (36) نسبة الاحياء العشوائية الى الحضر في بعض دول العالم

البلد	نسبة العشوائيات إلى الحضر	العدد (بالمليون)
الصين	٣٧,٨	١٩٣,٨
الهند	٥٥,٥	١٥٨,٤
البرازيل	٣٦,٦	٥١,٧
نيجيريا	٧٩,٢	٤١,٦
باكستان	٧٣,٦	٣٥,٥
إندونيسيا	٢٣,١	٢٠,٩
إيران	٤٤,٢	٢٠,٤
الفلبين	٤٤,١	٢٠,١
تركيا	٤٢,٦	١٩,١
المكسيك	١٩,٦	١٤,٧
كوريا الجنوبية	٣٧	١٤,٢
بيرو	٦٨,١	١٣
الولايات المتحدة	٥,٨	١٢,٨
مصر	٣٩,٩	١١,٨
الأرجنتين	٣٣,١	١١
تنزانيا	٩٢,١	١١
إثيوبيا	٩٩,٤	١٠,٢
السودان	٨٥,٧	١٠,١
فيتنام	٤٧,٤	٩,٢

المصدر: دراسات برنامج الأمم المتحدة للموئل البشري(UN – HABITAT)

وتتشكل الاحياء العشواءية في بعض الدول عندما يقرر النازحون ترك مخيمات النزوح والانتقال للسكن في اطراف المدن المستضيفة وبناء اكواخ بدائية في ضواحي المدن كما هو الحال في احياء القش في نيودلهي والعشوائيات العائمة في جنوب شرق آسيا، وهي أحياء وتجمعات سكانية في القوارب،واكواخ الحدائق في بعض المدن حيث يعيش في بومباي الهندية وحدها حوالي مائة ألف نازح في الحدائق العامة والشوارع، ويعيش أكثر من مليون شخص في بومباي على الأرصفة وجوانب الطرق في خمسينات القرن العشرين عندما أقيمت مساكن للنازحين في افريقيا، ولكنهم رفضوا الانتقال إليها بسبب شكلها الموحد، وتحولت إلى مساكن للمستأجرين البورجوازيين،[(11)] وفي دراسة حديثة لوحظ بوضوح أن النازحين كانوا يفضلون بحماس أحياءهم العشوائية القديمة على الأبراج الجديدة، حدث ذلك في هونغ كونغ والجزائر وتونس ودلهي وبومباي وكلكتا؛ فقد فضل النازحون دائمًا البقاء في عشوائياتهم، وكان المستفيد من المساكن المدعومة الموظفون والطبقات الوسطى.ففي الفلبين -على سبيل المثال- تحولت مشروعات إسكان النازحين في جنوب البلاد والتي شارك فيها البنك الدولي إلى مصادر للربح الفاحش للمقاولين، وللسبب نفسه كرهها الفقراء إضافة إلى بعدها عن أماكن العمل والخدمات، وفي نهاية الأمر حولت الجهود البطولية للبنك الدولي معظم العشوائيات إلى أماكن متكدسة، وانتهت الأراضي المخصصة لإسكان الفقراء إلى موظفي الدولة والطبقات الوسطى، وانضم إليهما منتفع جديد هو المنظمات غير الحكومية.ولكن متوالية العشوائيات لم تقف عند الفقر والفجوة المتسعة بين الفقراء والأغنياء وغياب الأمان والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لنسبة كبيرة من الناس، ولكن هذا التهميش أنشأ متوالية أخرى من الإرهاب والتطرف وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر، وربما يكون أسوأ من استعباد البشر والدعارة ما يجري من اتجار بالأعضاء البشرية، وهو سوق ظهر في الثمانينات، وافتتح بجراحة نقل الكلى، والأعضاء البشرية القابلة للزراعة والتبديل، وامتد من الهند إلى أجزاء واسعة في

العالم!.. إنها حالة وصفها الرئيس الأسبق للكونغو /زائير »كل شيء يمكن بيعه، كل شيء يمكن شراؤه[12].«

3- **المساهمة في زيادة البطالة :**

إن وجود المهاجرون غير الشرعيون في بلد بحاجة إلى عمالة ماهرة يزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية ويساهم في زيادة البطالة نتيجة لقيامهم بالعمل بأقل الأجور مما يؤدي إلى الاستغناء عن العمالة الوطنية التي تحصل على أجر أعلى، فعادة ما يتم استغلال المهاجرون غير الشرعيون للعمل بأجر قليل مقابل توفير المكان المناسب لهم ليعيشوا بعيداً عن السلطات الأمنية. في اليمن مثلا فإلى جانب أن الدولة اليمنية تواجه صعوبات جدية في توفير فرص عمل لمواطنيها، حتى الحاصلين على مؤهلات علمية تخصصية عليا، فان اللاجئين بإعدادهم الكبيرة زادوا من حجم المشكلة بمنافستهم اليمنيين على فرص العمل المحدودة أصلا، وهذا ما يترتب عليه تدني المداخيل للأسر، واكتفي بعضها - بإعدادها الكبيرة - على دخل احد أفرادها إن وجد، وهذا ما يترتب عليه نتائج سلبية في أكثر من اتجاه. فقد ادى تدفق النازحين الى ارتفاع معدلات البطالة اما في السودان فان معدل البطالة كان في السبعينات 5٪، وازدادت بعدها بعد بدء تدفق تيارات النزوح من دول الجوار في الثمانينات والتسعينات إذ تراوحت ما بين 11٪ و 17٪ في الأعوام 1993م و1996م علي التوالي، وعلى حسب آخر تعداد للسكان 1993م بلغ عدد المشتغلين حوالي 5.7 مليون، أما آخر مسح للهجرة والقوى العاملة بلغ حجمهم 6.9 مليون ومعدل المشاركة الصافي للقوي العاملة 10 سنوات فأكثر حوالي 45.5٪.والجدول (37) يوضح معدلات البطالة في السودان عام 2008 م

الجدول (37)يوضح :البطالة في السودان

أسباب العطالة	العمر		
	10-14	15-19	20-24
عمل من قبل ويبحث عن عمل جديد	13	6	22
يبحث عن عمل لأول مرة	67	70	34
لا أمل لديه في إيجاد عمل	12	19	32
يحصل على دخل	8	5	12
الاجمالي	100	100	100

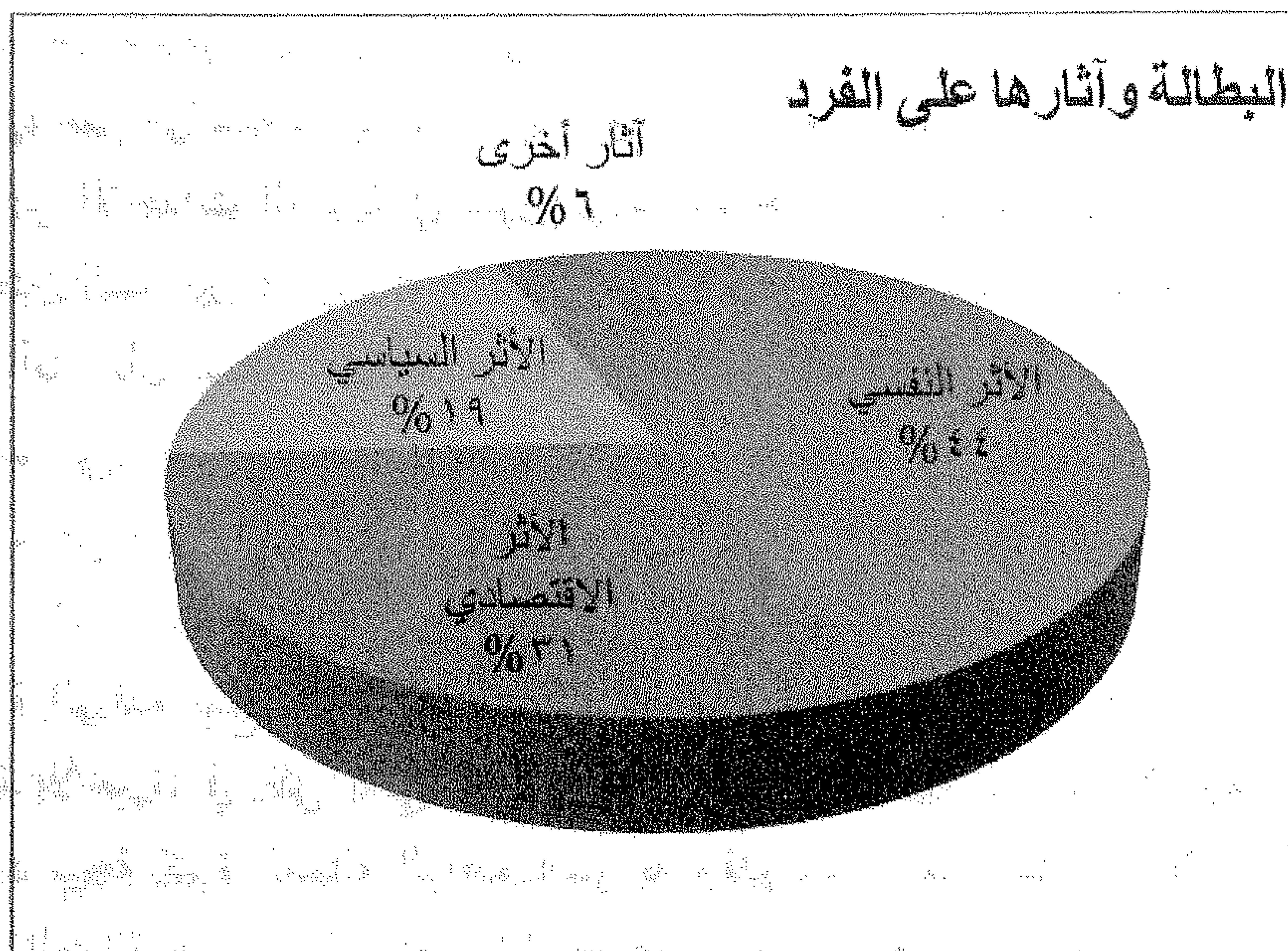
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء 2008، الجدول E1.

وفي لبنان تُظهر تداعيات النازحين على حالة البطالة بوضوح من خلال التزايد الملموس في نسب البطالة، ولا سيّما أن النازحين السوريين بدأوا يدخلون سوق العمل في جميع القطاعات الاقتصادية والمهنية من دون استثناء، وهم أصحاب كفاءة، بينما كان عملهم في السابق يقتصر تقريبًا على قطاعي الزراعة والبناء.السلطات اللبنانية في هذا الإطار أن سوق العمل اللبناني يدخله سنويًا نحو 24 ألف شاب وشابة لبنانية، بينما الإقتصاد اللبناني لا يمكنه توفير سوى 600 فرصة عمل، الأمر الذي يدفع إلى الهجرة، أو إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل. ووجود النازحين السوريين الذين يعملون برواتب أدنى من رواتب اللبنانيين ومن دون ضمان إجتماعي، يخلق منافسة غير مشروعة للبنانيين. لذلك على الدولة الممثّلة بوزارة العمل، التي أنشأت لجنة للمراقبة ولضبط العمل غير المشروع، زيادة عديد مراقبيها وموظفيها بغية تخفيف التوتّر والصراع القائم بين اللبنانيين والسوريين.[13] في سوريا وبسبب نزوح السكان لزدادت المصاعب الإقتصادية التي تثقل كاهل المواطن السوري نتيجة احتداد الأزمة السياسية في البلاد وتأثيرها على كامل مجالات الحياة. لا توجد إحصائيات سورية رسمية توثق التطورات الأخيرة في سوق العمل.لكن تقرير يعود

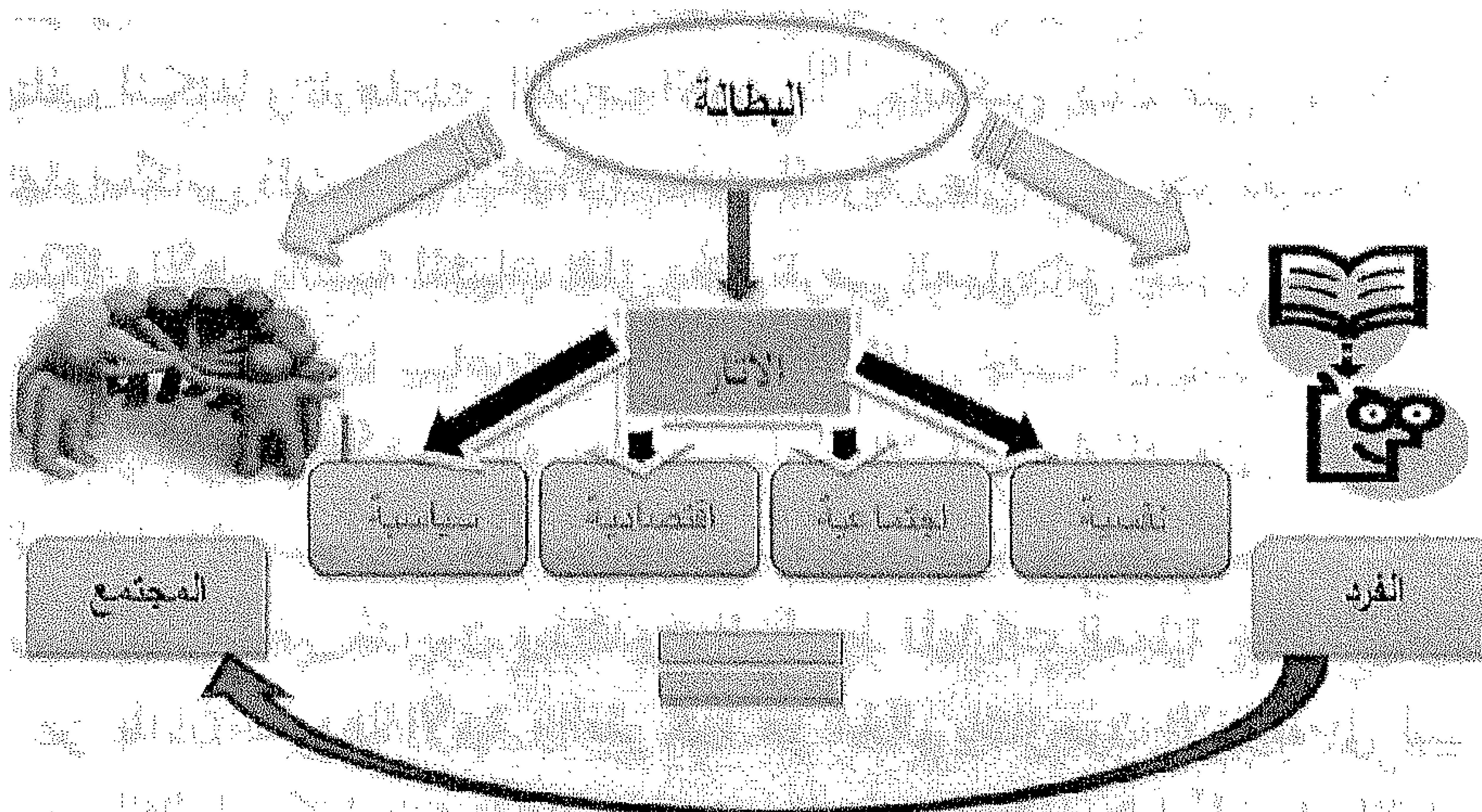
إلى عام 2012م أصدره كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل السورية يتناول واقع سوق العمل السورية ويذكر أنّ نسبة البطالة بلغت 8.4 ٪ في عام 2010 . إلا تقارير وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل تقول أنّ معدل البطالة في سوريا قد وصل إلى 14.8٪.ويعاني الكثير من السوريين من البطالة بسبب نزوح السكان داخليا وهجرهم لمحال عملهم واراضيهم الزراعية ويعتبر نزوح السكان في سوريا بعد عام 2011 من اهم اسباب البطالة فنزوح رجال الأعمال (رؤوس الأموال) إلى خارج سوريا أو إلى المناطق الأكثر أماناً. وتوقّف الكثير من الشّباب عن العمل ومشاركتهم بالاعمال العسكرية كما ادى تدمير المصانع وفقدان العامل وظيفته(سبب إجباريّ) ومن ثمَّ نزوحه إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة السورية وهذا أدّى إلى زيادة نسبة البطالة ممّا زاد الكثافة السّكّانيّة الّتي زادت بدورها نسبة الفقر، (14)وهذا يتطلّب خلق فرص عمل متزايدة باستمرار كما ادى انفصام الرّيف عن مراكز المدن، فالرّيف يخضع لسيطرة المعارضة في اغلب المحافظات وتقع مراكز المدن تحت سيطرة الحكومة، وهما متكاملان في مجال العمل. كما ان الإرباك الحاصل في قطّاع النّقل والمواصلات بسبب قلّة المحروقات نتيجة عدم سيطرة الحكومة والمجتمعات المدنيّة على آبار النّفط وحقوله ممّا أدّى إلى ارتفاع أسعارها. إضافة إلى الحالة الأمنيّة المترديّة والمضطربة في كلّ المناطق سواء التي يسيطر عليها النّظام أو المعارضة نتيجة القصف، وساعد على هذا تقطيع أوصال البلد بالحواجز فأصبحت كلّ منطقة عبارة عن كيان مستقل يتحكّم به مجموعة أشخاص أو كتائب أو مجتمع مدنيّ وظهرت آثار البطالة على الاقتصاد والمجتمع السوري ، وبدأت حركة نزوح الأدمغة السّوريّة إلى الخارج، وهجرة العمالة المحترفة ورؤوس الأموال، وظاهرة أطفال الشوارع نتيجة هربهم من المدارس وعملهم في سن مبكرة، وظاهرة الانتحار، وظاهرة العنوسة لكلا الجنسين بسبب الفقر، وظاهرة المخدّرات والفساد الأخلاقي، وانتشار الجرائم والسّرقة والقتل، والرّشوة والمحسوبيّة، وكلّ ذلك بسبب الفقر والانهيار الاقتصاديّ، فانقسم المجتمع السّوريّ ثلاث طبقات: طبقة لا تملك إلا قوت يومها

وهي الأغلبيّة، وطبقة متوسّطة تأتمر بأمر النّظام وتابعة له في كثير من الأشياء، وهي من صغار التّجار والمتعلّمين والحرفيّين، وطبقة عليا لا تشكّل أكثر من 3٪ كما ظهرت آثار جديدة للبطالة كشعور العاطل بالفشل نتيجة الحرمان وتدهور الحالة النّفسيّة وسيطرة الملل والكآبة وامتدّ هذا التّأثير النّفسيّ إلى العلاقة الأسريّة بشكل سلبيّ (أثر نفسيّ) وعدم الثقة بالوعود الّتي قطعها النّظام بتوظيف الشّباب وتأمين العمل، لأنّه كان يخطّط لتوظيف طائفته ويرخي عباءة الفقر على المسلمين ليبقوا تحت سيطرته، وهذا جعل الكثير يتّمرّد على المجتمع (أثر سياسيّ) وازداد حجم الفقر نتيجة للبطلة الّتي شجّعت على النزوح بسبب قلّة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، ليترك البلد وينزح فيكون معظم الشّباب السّوريّ قد فقد عمله (أثر اقتصاديّ). تمّ تمثيل هذه الآثار بشكل نسبة مئويّة تعطي فكرة عن الأثر الأكبر للبطالة بتأثيره على الفرد[15]، كما في الشّكل (31). ولم يقتصر تأثير البطالة على الفرد، بل طال المجتمع فاضطرّ ربّ الأسرة إلى النزوح من أجل العيش وبالتّالي بدأت الأسرة بالتّشتّت والضّياع بسبب عدم الحصول على فرصة عمل لعدم وجود من ينظم أمور الشّباب والأسر (الحكومة) وعدم وجود فرص عمل لمعظم الشّباب والنّساء، ممّا سبّب خسائر اقتصاديّة كبيرة، فكثر الفساد بمخيّمات اللّجوء، والمناطق المحرّرة، ولكن بنسبة أقلّ نتيجة ضبط الأمور من بعض الكتائب والتّجمّعات المدنيّة، وبالتّالي ازدادت نسبة الجريمة في مجتمع الشّباب ولاسيّما في مناطق النّزوح، فمنهم من لجأ إلى السّرقة أو التّسوّل ممّا يشوّه المجتمع (أثر اجتماعيّ) ، وهذا موضّح في الشّكل (32).

الشكل (31): آثار البطالة على الفرد في سورية.



الشكل (32): آثار البطالة على الفرد والمجتمع والترابط بينها.



وفي الاردن يجهد لاجئون سوريون يقيمون في قرى وألوية محافظة إربد في دخول غير قانوني إلى سوق العمل، من أجل تأمين شراء أبسط مستلزمات الحياة، والقدرة على مواصلة بقائهم في الأردن، والتي كانوا قد دخلوا إليها بطريقة غير شرعية هربا من الأحداث الدموية في سورية.وتصطدم محاولات البحث عن عمل من قبل اللاجئين السوريين في إربد بحملات الأجهزة المعنية التي تنفذها بين الفينة والأخرى، وسط آمال بأن تسمح هذه الجهات لهم بالعمل في المحافظة من أجل الإيفاء بالتزامات أسرهم التي دخلت إلى الأردن بطريقة غير مشروعة.ويعمل السوريون في محافظة إربد بالعديد من المهن الذي يعزف عنها العامل الأردني والمتمثلة بورش البناء ومحطات غسيل السيارات والمطاعم ومحطات بيع الوقود.وأصبح سوق إربد وأماكن تجمع العمالة الوافدة تعج بالسوريين، مقابل انخفاض أعداد المصريين بشكل ملموس في الآونة الأخيرة، في ظل تدني أجرة العامل السوري.وباتت العمالة الأردنية مهددة بالطرد نتيجة كثرة العمالة الوافدة السورية وقدرتهم العمل بشتى المجالات بأجور متدنية.العمالة السورية لم يقتصر تأثيرها على العمالة المحلية، بل تعدتها إلى العمالة الوافدة أيضا، كونها ملتزمة بتطبيق القانون والحصول على رخص عمل تكلفهم نحو (300 دينار). لقد ساهم النازحون السوريون في الاردن في ارتفاع معدلات البطالة على مختلف أشكالها وآثارها لدى الشباب الاردني[16] وانعكس ذلك على جو الاسرة وتماسكها وانعكاس ذلك على البناء الاقتصادي للدولة وعلى مستويات المعيشة العامة على المملكة والأهم بالنسبة للشباب على بعض فرص العمل، التي يجدون فيها منافسا جديدا مستعدا للعمل ربما بساعات اطول وبأجور أقل، خاصة أن بعض السوريين يملك الخبرة والمعرفة في الأعمال التي يتنافس بها مع الاردنيين؛ لذلك فإن وجود هذا العدد الضخم يؤثر سلبا على فرص العمل المتاحة بالنسبة للشباب كما ان بعض النازحين قد يكونوا غير مُدربون ويفتقدون إلى أبسط المهارات العملية خاصة وأنهم قادمون من بلدان تسودها الأمية والفقر كما هو الحال بالنازحون الافارقة الى ليبيا والجزائر، وبالتالي سيكونون عبئاً على الاقتصاد الوطني للبلد المستقبل لهم، إضافة إلى سعيهم للعمل في المجالات الخدمية وقد ربما الهدامة كما سبق ذكره، وبالتالي فهؤلاء ليس لهم عائد تنموي إنتاجي يساهم في الزيادة الحقيقية للدخل القومي.

وقد لا تنظر بعض الدول لعمل النازحين على اراضيها نظرة خوف من منافستهم لابناء البلد والمساهمة بزيادة معدلات البطالة بين المواطنين فأوغندا مثلا أتمتلك سياسة ليبرالية منفتحة نسبياً تجاه 387,000 لاجئ وطالب لجوء مقيم على أراضيها، فرّ معظمهم من النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.[17] ولا يوجد في أوغندا مخيمات للاجئين نتيجة لذلك، بل يعيش معظم اللاجئين في مستوطنات خاصة تضم أراض مخصصة للزراعة. ولكن يمكن للاجئين الحصول على إذن للعيش خارج هذه المستوطنات إذا كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون إعالة أنفسهم. ويوجد في كمبالا بشكل خاص عدد كبير من اللاجئين.

وتعدأوغندا حالة إيجابية نوعاً ما حيث تمنح اللاجئين حق العمل، وتسمح لهم بقدر كبير من حرية الحركة وهذا لا يعني أن الوضع قد وصل إلى مستوى الكمال، لكنه يصنف بالتأكيد على أنه على الجانب الإيجابي من الطيف و يقوم اللاجئون الكونغوليون بممارسة الأعمال التجارية في قطاعات الجوهرات والقماش المطبوع المعروف باسم "بيتينجي" حيث يقومون بشراء هذه البضاعة من تجار الجملة الأوغنديين في كمبالا وبيعها، ليس فقط في مستوطنات اللاجئين ولكن أيضاً للعملاء الأوغنديين في البلدات القريبة. كما يزاول بعضهم التجارة عبر الحدود، حيث يأخذون بضاعتهم إلى كينيا وجنوب السودان .وتظهر الصورة اقتصاداً "مترابطاً" بشكل كبير، حيث يستخدم اللاجئون شبكاتهم من الاتصال مع زملائهم اللاجئين وبلدانهم الأصلية للقيام بالأعمال التجارية. ولكنهم يقومون أيضاً بمزاولة التجارة مع جيرانهم الأوغنديين، والعمل في المؤسسات الأوغندية وعندما تتحسن ظروفهم يقومون بخلق فرص عمل لمواطنيهم وأعضاء المجتمع المضيف على حد سواء.[18] وهذه الصورة إيجابية عموماً، ولكن لا تسمح جميع الدول للاجئين بهذه الحرية الاقتصادية إذ تقلق الحكومات من أن يثني تحقيق اللاجئين لمعيشة جيدة في بلدان اللجوء عن العودة إلى موطنهم. كما يمكن للاجئين الناجحين أن يولّدوا الاستياء بين السكان المحليين. فقد ظلت أوغندا متسامحة عموماً، على عكس كينيا المجاورة، التي شهدت ردود أفعال عنيفة ضد اللاجئين الصوماليين في أعقاب سلسلة من هجمات حركة الشباب. وعانت أوغندا أيضاً من الهجمات الإرهابية، ولكن بيتس قال: "لسبب ما، على عكس كينيا، لم يتم

ربطها باللاجئين بالطريقة ذاتها، ربما لأن السياسيين في كينيا بدؤوا باستخدام قضية اللاجئين لتحقيق مكاسب سياسية ."

وبالتالي فإن الوضع في أوغندا يعتمد بشكل كبير على السياق المحلي [19]

4- **خلق أزمة في مجال التعليم**

يعمل التدفق الكبير للنازحين على خلق ضغط كبير على البنى التحتية للدول المستضيفة خاصة تلك المرتبطة بالتعليم من خلال اضطرار كثير من الدول الى اسكان النازحين في الابنية المدرسية والمؤسسات التعليمية وبالتالي تعطيل دوام التلاميذ في تلك المدارس كما حدث في العراق عام 2014 حيث اشار تقرير صدر عن منظمة الامم المتحدة صورة ماساوية لأوضاع التعليم حيث ان عدد النازحين في العراق وصل الى اكثر من مليون و800 الف نازح يتنافسون الان على الموارد والخدمات الاجتماعية المحدودة والمتفاقمة خاصة المؤسسات التعليمية.ويشير التقرير الى ان النازحين الاكثر ضعفا لجأوا إلى المباني غير المكتملة، وفي العراء أو في المدارس. وقد أدى وجود النازحين في المدارس إلى تأخير في بدء العام الدراسي 2014\2015. وتعتبر محافظة دهوك في إقليم كردستان العراق هي الاكثر تضررا، مع وجود 672 مدرسة تستخدم كمأوى من قبل النازحين. كما ان 40 مدرسة في قضاء الشيخان تم اخلاؤها من أصل 46 مدرسة مسكونة من النازحين دون توفير سكن بديل للنازحين وكما هو معلوم ان مناطق العراق كافة تعاني من تردي خدماتها التعليمية بشكل كبير، فعدد طلاب الصف الواحد، قد بلغ ارقاما قياسية، وان كثيراً من المدارس خفّضت ساعات دوامها؛ لتشارك اكثر من مدرسة في بناية واحدة، والبعض الآخر طالته صفقات الفساد؛ فهدِّم ولم يعمّر، اضافة الى تردّي خدماتها الصحية بشكل كبير. والبعض الآخر سكنه النازحون.. واليوم فان المؤسسة التعليمية امام تحدٍ جديد وكبير ألا وهو الطلبة النازحون. فهؤلاء الطلبة قد تركوا مدارسهم، ومن لديه امتحانات للدور الثاني، ومنهم لم يبق على تخرجه من الكلية إلا امتحانات الدور الثاني، وقد نزح وترك جامعته؛ فصار مستقبله في مهب الريح. ولعل مشكلة الطلبة الجامعيين قد يمكن – بطريق او آخر- استيعاب نسبة كبيرة منها. إلا ان الامر الصعب هو استيعاب مشكلة طلبة الثانويات والابتدائيات. وإن نقل النازحين من المدارس يمثل أولوية

بالنسبة للوكالات الحكومية والانسانية، وذلك لاتاحة الفرصة لاستئناف التعليم والتخطيط المنهجي مطلوب لضمان نقل النازحين من المدارس الى مساكن ملائمة وضمان إعادة تأهيل البنية التحتية قبل استئناف الانشطة التعليمية وقد يودي النزوح الى انهاك المؤسسات التعليمية بسبب الاكتضاض وبسبب قيام الدول المستضيفة للنازحين بتحمل نفقات دراسة النازحين التزاما بنصوص اتفاقية اللاجئين التي تقضي بتحمل دولة اللجوء السماح لأبناء اللاجئين بالالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي،ففي اليمن يتم قبول أبناء اللاجئون بالالتحاق بالمدارس التي أصلاً تعاني من شدة الازدحام نظراً للكثافة السكانية التي تعاني منها اليمن والناتجة عن ارتفاع معدلات الزيادة السنوية في عدد السكان بسبب الزيادة في معدل المواليد، ونتيجة لتركز اللاجئين في المدن الرئيسية _أكثر من 090٪ من مجموع اللاجئين -وهي المدن التي تعاني من الكثافة السكانية مقارنة بالمناطق الريفية وبالتالي فهناك أصلاً ارتفاع في عدد الطلاب في المدارس الحضرية، لذلك فأن توافد اللاجئين وإلحاق أبنائهم بالمدارس يشكل ضغطا مستمرا على المجال التعليمي.، [20]

وتتكرر الحالة نفسها في لبنان حيث اعلنت وزارة التربية بأن تعداد الطلبة السوريين النازحين في لبنان كان عام 2013 تقارب ال33 ألف يعانون من مشاكل كثيرة تتعلق بالدراسة حيث حجم المعضلة يزداد يوما بعد اخر والمعاناة التي تنعكس سلبا« على الواقع التربوي متنوعة ومتداخلة وهي تتناول:الإستهلاك،و الصعوبات اللغوية وخصوصا« في اللغات الأجنبية، والمشكلات الإجتماعية والنفسية الناتجة من طبيعة أزمة النزوح، وصعوبات بالإنخراط والإندماج، كما ان الأعداد الهائلة من النازحين اجبرت كثير من المدارس في لبنان لتنظيم دوامين، وتنويع في البرامج، والإضطرار للتعاون مع جمعيات تعمل ببرامج تعليم غير نظامي، وهذا ما ينعكس سلبا« على المستوى التعليمي، وإن عدم المساواة في تقديم الدعم للتلامذة، وعدم مساعدة النازح السوري، أدت إلى تهميش النازح من خلال الفوارق في المساعدات، وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في حجم المعاناة.إن المعطيات والتقارير الصادرة عن مراجع ومؤسسات رسمية ودولية، وخصوصا« المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والتي تؤكد بأن: « 9٪ من الأطفال النازحين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاما«

لا يزالون متسربين«. كما يضيف تقرير المفوضية ويشير إلى »محدودية قدرات المدارس على استيعاب المزيد من الأطفال«. هذه الأرقام تؤكد حجم المعضلة ومشكلات المعاناة والتي هي أكبر من قدرة لبنان على استيعابها، وتظهر تداعيات استقبال النازحين على المالية العامة في قطاع التعليم، بحيث يلحظ وجود أكثر من 400 ألف طفل سوري تقلّ أعمارهم عن 11 سنة، منهم 100 ألف يحتاجون إلى التعليم والدخول إلى المدارس، بالإضافة إلى من هم في مرحلة التعليم الجامعي

وفي سوريا قامت منظمة اليونيسف بتوسيع نطاق عملياتها في سوريا لضمان زيادة فرص الحصول على التعليم للنازحين الداخليين في سوريا من خلال تزويد مليون طفل بالمواد التعليمية الضرورية وتقديم 100 فصل دراسي جاهز جديد للمناطق ذات التدفق السريع للنازحين داخلياً. وبالإضافة إلى ذلك، قامت اليونيسف بإعادة تأهيل المرافق المدرسية، وتوفير المكاتب والكراسي والمواد التعليمية والتدريسية إلى 300 مدرسة على الأقل، وإنشاء النوادي المدرسية الملائمة للأطفال والتي توفّر دروس التقوية والأنشطة الترفيهية والدعم النفسي والاجتماعي وخدمات مرافق المياه والصرف الصحيإلى 150,000 طفل. وبالإضافة إلى ذلك، حصل حوالي 50,000 طفل دون سن السادسة على الدعم النفسي والاجتماعي في رياض الأطفال. وكذلك تلقى نحو 300,000 من الأطفال السوريين النازحين والمستضعفين واليافعين والأمهات خدمات الرعاية الصحية الأولية والدعم النفسي والاجتماعي والحماية من خلال الأماكن الملائمة للأطفال المجتمعية أو المتنقلة. كما تم توسيع نطاق برنامج المياه والصرف الصحي لتوفير المياه الصالحة للشرب واللوازم الصحية للمدارس الخاصة بالسكان النازحين والمستضعفين في جميع أنحاء البلاد. وستستهدف أنشطة المياه والصرف الصحي السكان المتضررين على مستوى البلديات، وكذلك الجماعات المحتمية في ملاجئ جماعية، بما في ذلك المدارس والمنازل. وستكون الأولويات هي تحسين مرافق المياه والصرف الصحي، ولا سيما في المدارس، للحفاظ على النظافة الجيدة والظروف الصحية للنازحين، وخاصة الأطفال. وشمل ذلك زيادة السعة التخزينية لخزانات المياه المستخدمة لأغراض الشرب والاستخدام المنزلي، وكذلك توسيع نطاق مرافق الصرف الصحي، حيث أن الموجود منها قد تجاوز طاقته

الاستيعابية. وبالموازاة مع ذلك، تم توزيع مجموعات من مستلزمات النظافة والمواد الصحية الأساسية مثل الصابون في المدارس، إلى جانب نشررسائل حول تعزيز النظافة. وعلى مستوى البلديات، ستقوم اليونيسف بشراء قطع الغيار اللازمة لصيانة وإصلاح الأضرار الجسيمة في شبكات إمدادات المياه وتوفير المنتجات الكيماوية اللازمة لمعالجة المياه وهي غير متوفرة داخل سوريا للتخفيف من مخاطر تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه.[21]

5- **رفع اسعار السلع والخدمات**

ويمثل تزايد استنزاف موارد الدولة واحدة من الآليات المسببة لهذه الظاهرة، ومثال ذلك في سوريا حيث سُجل في عام 2007 قرابة 1.2 مليون لاجئ عراقي ما أدى إلى ارتفاع أسعار كل شيء إلى درجات هائلة بدءاً بالمواد الغذائية إلى أجرة بيوت السكن، وكذلك تضخمت معدلات استهلاك المياه والكهرباء وتضاعفت أعداد العاطلين عن العمل والمدارس المكتظة وعدم استيعاب المستشفيات للمرضى وتدهور برامج الخدمات الاجتماعية الرئيسية، وكل ذلك كان من أعراض تدفق اللاجئين. وبالمقابل، انتشرت حالة من السخط في كل من البلد المضيف والفئات السكانية من اللاجئين وصولاً إلى تزايد حالات التوتر وظهور العنف. ثمّ تزايدت الضغوط على الحكومة السورية للقضاء على مختلف الأزمات لكنّها لم تتوافر إلا على قليل من الموارد يقابلها ارتفاع حاد في الطلب على الخدمات الرئيسية. وبالتفكير بتلك العوامل السابقة، يمكن وضع فرضية لها مسوغاتها القوية في أنّ السخط والاستياء الذين جاء بهما هذا الوضع ساهم في تفجر الأوضاع واندلاع العنف لاحقاً في سوريا في عام 2012.[22]

6- **أعاقة عملية التنمية.**

اذ يؤثر على خطط التنمية الوطنية والتنمية البشرية الفردية على حدٍ سواء. ويلقي بظلاله على الأمن الوطني وأمن الأفراد. وارتفاع معدلات البطالة ويؤثر على العلاقات بين الدول المتجاورة ومناقشات مجلس الأمن بالأمم المتحدة وعمليات السلام. بإيجاز، يمكن القول بأن فهم – وحل مشكلة

النزوح هما الركيزة الأساسية للتنمية والسلام والأمن.ففي أفغانستان مثلا ادى نزوح السكان الى انخفاض متوسط العمر المتوقع الى (49 سنة)وهذا يعني أنَّ 70٪ من السكان هم تحت سن 25 ووصلت نسبة البطالة في المناطق الريفية في افغانستان إلى مستوى 60٪. وتعتمد هذه الفئة الغالبة من سكان المناطق الريفية على سبل عيش في مجال الزراعة هشة للغاية، في بلد عرضة للجفاف وغيرها من الكوارث. فأكثر من 8 ملايين أفغاني يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن. ورغم المليارات التي أنفقت على المساعدات، لم يكن هناك أي استثمار يُذكر في مجال الاستعداد هناك لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك إدارة المياه. ودون إحراز أي تقدم في هذه المجالات، ستستمر حالات الطوارئ الإنسانية الناشئة عن الكوارث ذات النطاق الصغير والمتوسط، وستبقى الهجرة داخل البلاد وخارج حدودها لأن تكون استراتيجية التكيف والملاذ الأخير

اما في لبنان ونتيجة للنزوح السوري فان النمو الاقتصادي خسر خلال العامين 2013-2014 حوالى 5.8 في المئة من الناتج المحلي، أي ما قيمته 2.5 في المئة. وتطال هذه الخسارة بالدرجة الأولى القطاع السياحي، الذي تراجع خلال الأعوام الأخيرة أكثر من 30 في المئة، ويتوقّع أن يتراجع في العام 2015الى 14 في المئة، مما يعني أن لبنان يكون قد خسر أكثر من 800ألف سائح، أي بخسارة مداخيل تفوق المليارين والنصف مليار دولارأما الضرر الثاني فيطال القطاع التجاري، الذي من المتوقّع أن تتراجع مبيعاته في العام الحالي إلى نحو 30 في المئة، مع زيادة مشكلات المؤسسات التجارية ماليًا، وعدم قدرتها على سداد إلتزاماتها، مما يهدّد بإقفال العديد منها .وتشير عملية التقييم التي قام بها البنك الدولي/الأمم المتحدة حول لبنان عام 2014 إلى تسجيل انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.85٪ في السنة منذ بداية الأزمة. كما وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الإجمالية للأزمة في لبنان ستصل إلى 7.5 مليار دولار أميركي بحلول نهاية العام[23]

7- اضعاف المؤسسات السياسية والإدارية في البلاد

بسبب نزوح العناصر الكفوءة تتعرض مؤسسات الدولة المختلفة الى هزات ادارية كبيرة من جراء سيطرة الشخصيات غير الكفوءة على مقاليد الادارة وبالتالي فشل العملية الادارية وسريان الضعف في القطاعات الاقتصادية ومن ثم تحول الدولة الى دولة فاشلة ففي راوندا وبسبب الفساد ومعارك النفوذ والعداوات الشخصية السائدة تركزت السلطة في مكتب رئيس الدولة، في حين لا تزال الوزارات والهيئات تعاني من ضعف مزمن في الموارد البشرية والبنية التحتية وبالتالي المعطيات الناتجة. وإحدى النتائج الرئيسية لهذا الأمر بأنّه تقدر قدرة الحكومة على استيعاب التمويل الإنمائي المقدم كدعم مباشر للميزانية بنسبة لا تزيد على 40٪. وتتمثل نقطة الضعف الرئيسية للحكم في راوندا بضعف القدرة على المواءمة بين الإدارة المركزية، التي تؤدي دور المتلقي الرئيسي ومدير المساعدات الخارجية، والمؤسسات الإقليمية التي تتمثل مهمتها في تقديم الخدمات الأساسية للسكان. إنَّ عدم كفاءة الإدارة المترسخ في أذهان الناس بسبب نزوح الكفاءات الادارية بفعل الحرب الاهلية رسخ لدى الناس فكرة استحالة التغلب على الفساد في ضوء سيطرة عناصر غير كفوءة وفاسدة على مقاليد الادارة في البلاد اما في سيلاتليون فقد أدّت الحرب الأهلية إلى انهيار البنى التحتية الاقتصادية والصحية إلى الصفر خلال السنوات العشر، وقد دُمِّر الكثير من العيادات التي أسستها الحكومة بالكامل، وفرّ الكثيرون من الريف إلى المُدن والبلدات الرئيسية مما فاقم الحالة الصحية، وقد تابع نظام الرعاية الصحية العمل في المناطق التي سيطرت عليها الحكومة رغم أنّ جودة الرعاية كانت أقلّ مقارنةً بما كانت عليه قبل الحرب؛ فقد وُجدت على الأقل مرافق صحية تعمل بعدد قليل من العاملين الصحيين. أمّا في المناطق التي سيطر عليها المتمرّدون فقد كان الوضع صعباً جداً اذ كان المتمردون يستهدفون أيّ فرد يشتبهون بدعمه للحكومة، ، وغالباً ما كان أعضاء الصليب الأحمر هدفاً لفئات المتمردين، وقد بُترت أطراف العديد من المتطوعين، أو أُطلقت عليهم النار وقُتلوا. لقد عانى الكثير من الناس، : لقد ترك العديد من المهنيين الصحيين البلد بسبب الحرب بحثاً عن حالٍ أفضل في أماكن أخرى، وتحتل سيراليون المركز الثالث من الأسفل في مؤشرات التنمية البشرية بحسب برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، ؛ فمعدّل وفيات الأطفال والرضع هي الأعلى في العالم، ولذلك أسباب عديدة كأمراض الإسهال وأخماج الطرق التنفسية والملاريا وغيرها(24)

8- تدمير الزراعة

يودي نزوح السكان من المناطق الريفية من جراء الحروب الاهلية والصراعات المسلحة بين الدول الى تدمير القطاع الزراعي بشكل كامل مما يؤدي الى ضرب الاقتصادات الوطنية للكثير من الدول التي تعتمد على الزراعة بشكل رئيسي كمصدر لتوفير الغذاء لمواطنيها او للتصدير لاغراض الحصول على العملات الصعبة وتوفير الاحتياجات الطبية والتنموية للبلد في جنوب السودان ادى نزوح أكثر من 870000 من من سكناهم بعد اندلاع الصراع المسلح بين الاطراف المتصارعة في جنوب السودان الى عرقلة الدورة الزراعية بقوة وتفاقمت الحالة السائدة من انعدام الأمن الغذائي أكثر فأكثر بعد إن تخلف المزارعون عن بداية موسم الزرع الرئيسي وادى فوات موسم الزراعة الرئيسي الى تقويض إنتاج الأغذية وتوافرها في جنوب السودان عام 2014 كما واجه الإنتاج الحيواني تهديداً من تفشي الأمراض الحيوانية المحتملة، مثل حمى الساحل الشرقي وطاعون المجترات الصغيرة، إذ تختلط القطعان غير المحصنة بالماشية المحصنة. وتفاقمت الحالة من جراء الانهيار الجزئي لسلسلة التبريد، لتخزين لقاحات التطعيم بسبب النهب وأنشطة العنف المستمرة. وعلى اثر ذلك قامت منظمة "فاو" بمساعدة 545000 من الأسر، بتوفير دعم الطوارئ بسرعة، لمساندة موارد المعيشة في أشد الولايات تضرراً بجنوب السودان وعملت على حماية الإنتاج الغذائي في المناطق الأقل تضرراً.من خلال قيامها بتوزيع أربع مجموعات مختلفة من مساعدات الطوارئ لدعم سبل المعيشة، من بذور المحاصيل الغذائية والأدوات الأساسية، وبذور الخُضر الغنية بالمغذيات والأدوات الأساسية، وأطقم صيد الأسماك، وأطقم الصحة الحيوانية.كما قامت منظمة "فاو" بمساعدة السكان الأضعف في المناطق الحضرية باستخدام قسائم التغذية، وربط السكان بمنتجي إمدادات الحليب والخضروات والأسماك مباشرة؛ وتقديم الدعم اللازم لهم في زرع الخضروات بأي مساحات صغيرة من الأراضي المتاحة في نطاق البلدات والمدن.وفي المناطق الأكثر استقراراً، قامت المنظمة بالعمل عن كثب مع الشركاء والجهات الحكومية لضمان توافر البذور ذات

الجودة للمحاصيل الغذائية الرئيسية مثل الحبوب والبقول والجذور والدرنات، وكذلك إتاحة إمدادات الخضروات على المستوى المحلي.ولمنع انتشار الأمراض الحيوانية، عملت منظمة "فاو"على تزويد العاملين في الصحة الحيوانية بالأطقم الصحية الأساسية وتدريبهم، والمساعدة على استعادة سلاسل التبريد لتخزين اللقاحات وتوزيعها في عمليات الانتقال والنزوح [25]

ثالثا :الآثار الاجتماعية

1 - الآثار الصحية :

ان المخاطر الصحية التي تحف ظروف النازحين وتنقلاتهم تحمل تهديداً لحياتهم بشكل مستمر . إن أية حركة لجوء أو تدفق تحمل في ذاتها مخاطر عالية لحدوث الوفيات، ويزيد ذلك عند تدفق أعداد هائلة من اللاجئين في نفس الوقت . وأكثر الفترات حرجا في حركة اللاجئين، وتحمل مخاطر أكثر هي الأيام والأسابيع الأولى لحركة النزوح، ويقلل من ذلك الخطر الاستعدادات الكافية والتحضيرات اللازمة، وتقدير الأعداد المتوقعة قبل حصول حركة النزوح الفعلية .إن أكثر أسباب الأمراض والوفيات في صفوف اللاجئين هي نتيجة لأمراض معينة، وأهمها الحصبة وأمراض الإسهال والملاريا والأمراض التنفسية وسوء التغذية، وهذه الأمراض مجتمعة تشكل من 60 – 80 ٪ من أسباب الوفيات لدى اللاجئين والمهجرين، وتزيد مشكلة سوء التغذية لدى الأطفال أقل من عمر خمس سنوات . يشكل الأطفال ما نسبته 15 – 20 ٪ من اللاجئين والمهاجرين، وهم أكثر الفئات تأثرا وتعرضا للمخاطر .وأكثر الوفيات غالباً تكون بسبب نقص التغذية وأمراض الإسهال والأمراض الوبائية . وأما في صفوف النساء، فإن أكثر المعاناة هي معاناة نفسية واجتماعية . فالمرأة تعاني أكثر عاطفيا من حالات الفراق، وفقد الأقارب وعبء الرعاية اللازمة في ظروف اللجوء وعدم القدرة على التحمل - بعكس الرجل- على الظروف القاسية إلى جانب ما تتحمله من أعباء إضافية لرعاية الأطفال . و كثيرا ما يكون القادمون من مناطق الحرب والصراع مصابون بأمراض مختلفة سببها معاناة هؤلاء من الجوع والحرمان في ظل غياب الخدمات الصحية في مناطق النزاع وهذه الحالة التي وصل إليها اللاجئ ليس له يد فيها وهو ضحية من ضحايا هذا الصراع، إضافة إلى ذلك يتعرض

اللاجئون الذين يعيش أغلبهم في علب الصفيح والكرتون للأمراض المعدية والمستوطنة كالملاريا والتيفوئيد ..الخ فضلا عن احتمال إصابتهم بالأمراض المنقولة جنسيا فمع توافر خيارات أقل للبقاء على قيد الحياة، قد تضطر الأسر المعيشية التي تعيلها إناث إلى الرضوخ "لممارسة الجنس من أجل البقاء على قيد الحياة" مما يؤدي إلى زيادة التعرّض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وبأمراض أخرى .ان التبعات الصحية للاجئين تكون واضحة ومؤثرة ويكفي بشأنها الإشارة إلى ما انتهى إليه الأطباء المتخصصين في بعض أنواع الأمراض المستوطنة في بعض البقاع الجغرافية، وخلو أخرى منها واختفاء أمراض من بعض الدول، حيث أكد الأطباء والمعنيون بمكافحة الأوبئة في القطاع الصحي أن أغلب الأوبئة التي تتعرض لها محافظة الحديدة في اليمن – مثلا – تأتي عن طريق اللاجئين الذين يدخلون إلى البلاد بإعداد كبيرة، وعدم إخضاعهم لأي فحوصات طبية وقائية.(26)

وعن هذه المخاطر الصحية يقول الاطباء النزوح الذي غالبا ما تترافق معه تجارة المخدرات والدعارة وفقا للدراسات التي تمت بهذا المجال وهو ما يجعل الكثير من البلدان المستضيفة مهددة بالأمراض الجنسية كالزهري والسفلس أو الزهري والجنوريا – الايدز، وهي أمراض مثلاً يمنع النظام الصحي الكندي حاملها من الدخول للأراضي الكنديه كما يمنع النظام الصحي السعودي حاملي أمراض الكبد الفيروسية من الدخول إلى المملكة العربية السعودية، والأمراض المتوطنة في بلدان القرن الإفريقي كحمى الوادي المتصدع والايبولا إضافة لأمراض كالتهاب الدماغ الياباني والجذام وحمى الضنك والتي تم التخلص منها في معظم أنحاء العالم .

كما ان تجمع النازحين في مخيمات غير صحية يهدد بتحول نمط الأمراض المستوطنة لديهم إلى النمط الوبائي في المخيمات ويشكل خطراً على الجميع. فمثلا منذ الثمانينات صنفت اليمن على انها خالية من شلل الأطفال ولكن نزوح الصوماليون والافارقة اليها عمل على تبديد المنجزات الصحية بعودة الأمراض التي تم التخلص منها بما يسمى الحالات الوافدة من الخارج اما في لبنان فقد نتج عن حركة النزوح ظهور لحالات صحية كانت اعتبرت منقرضة في لبنان مثل الحصبة 9 حالات في 2012 من ثم ازداد هذا العدد الى 1456 حالة الى تموز 2013).أما مرض اليشمانيا

غير الموجود في لبنان فقد بدأ بالظهور و سجل 420 حالة حتى تموز 2013.وقد ازداد خطر انتشار الامراض المعدية والاوبئة بسبب ازدياد حالات الاكتظاظ السكاني للاجئينكما واسهمت حركات النزوح بعودة أوبئة كالملاريا مثلاً لبعض العواصم الأوروبية عبر ما يسمى بالحالات الوافدة، هذه المخاطر موجودة في دول تتمتع بنظام صحي قوي ومتكامل غما بالك في دول شبه فقيرة ونظامها الصحي متخلف لا توجد به أنظمة للمحاجر الصحية ولا يتبع نظم الوقاية الأولية لمواطنيه فما بالك بالوافدين عليه ففي اليمن تتحمل الدولة إمكانيات غير منظورة حيث يتم معاملة اللاجئ الحاصل على بطاقة اللجوء معاملة اليمني في كافة المستشفيات الحكومية التزاما منها بتعهداتها الدولية وفقا لاتفاقية عام 1951م وبروتوكول عام 1967م.ولا تقتصر الاضرار الصحية التي يسيها النازحون على الدول المستضيفة بنقل الأمراض فقط فالنازحون يشكلون ضغطا كبيرا على المنشات الصحية ففي لبنان يلاحظ ان احتياجات النازحين للطبابة والاستشفاء والأدوية،تزداد باطراد وخصوصًا أن عددًا كبيرًا منهم لديه أمراض مزمنة ومعدية، بينما اعتمادات وزارة الصحة في الموازنة لا تتعدى 600 مليار ليرة لبنانية. حيث سببت قضية النازحين وفق البنك الدولي بزيادة العجز في المالية العامة خلال العامين 2013-2014 بنسبة تقارب 6 في المئة من الناتج المحلي، وتقارب الخسارة في الإيرادات قيمة 1.5 مليار دولار مقابل زيادة في الإنفاق بحوالى 1.1 مليار دولار. ان زيادة الطلب على الخدمات الصحية أدّى الى إجهاد القطاع الصحي، وازدياد المستحقات غير المدفوعة إلى المستشفيات، والنقص في عدد العمال الصحيين، وازدياد حاد في الأمراض المعدية. ويقدّر التأثير النقدي بـ 38 مليون دولار في 2013 و 48 إلى 69 مليون دولار في 2014 . كما ادى النزوح السوري الى لبنان الى تدنى مستوى إدارة النفايات الصلبة وخدمات البلديات بشكل واضح وملحوظ نتيجة الارتفاع الحاد والمفاجئ في الطلب على هذه الخدمات واستخدامها من اللاجئين، ويبلغ التأثير المالي المتراكم (2012-2014)على إدارة النفايات الصلبة 71 مليون دولار أميركي، وحاجات القطاع البلدي من إجل مبادرات حفظ الاستقرار، ما بين 193 و206 مليون دولار..وقد اصبح الضغط على المستشفيات و المرافق الصحية امرا طارئا بحيث ان 40٪ من استعمال المرافق الصحية بات من قبل النازحين

السوريين مع انهم لا يتجاوزون بعد ال 33٪ من عدد السكان.(27)وقد سبب هذا الضغط بارتفاع في اسعار الادوية ب 34٪ ومن الممكن للنزوح أن يزيد من صعوبة حصول النساء على الرعاية الصحية النوعية .فعلى سبيل المثال، قد تجبر النساء على الهرب حتى وإن كن يحصلن على خدمات جيدة للرعاية الصحية، وهو ما يحرمهن من الحصول على المواد المانعة للحمل ويؤدي من ثم إلى ارتفاع حالات الحمل وزيادة الحاجة إلى خدمات للصحة الإنجابية. كما يمكن للنزوح أن يحرم النساء من نظم الدعم الخاصة بهن ويزيد من صعوبة تبادلهن المعارف بشأن رعاية الأطفال والصحة والنظافة الأساسيتين .ويمكن أن يؤثر ذلك على صحة أفراد العائلة كافة. ويمكن أيضا لفصلهن عن شبكتهن الاجتماعية أن يتسبب في ضغط وقلق كبيرين. وتحتاج النساء إلى وصول مستمر إلى نظام رعاية صحية يعمل ,ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى خطر الموت أو الإصابة بالمرض أو الإعاقة المقترنة بالحمل والولادة، لاسيما في البلدان الفقيرة. ويمكن للنزاعات المسلحة أن تؤدي إلى تعطيل نظم الرعاية الصحية الهشة أصلا وخلق بيئة لا تطاق بالنسبة للنساء الحوامل والأمهات المرضعات. فهن يحتجن إلى وصول كامل وفوري إلى الرعاية قبل الولادة وبعدها، بالإضافة إلى المساعدة الطبية خلال الولادة. وعلاوة على الأمومة الآمنة، تشمل احتياجات النساء المتعلقة بالصحة الإنجابية،الحماية من العنف الجنسي والوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة بواسطة الاتصال الجنسي وتجدر الإشارة إلى أكثر من نصف مليون امرأة يمتن كل سنة نتيجة تعقيدات مرتبطة بالحمل أو الولادة، بما في ذلك حوالي 70 الف فتاة وامراة شابة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة .والغالبية العظمى من البلدان العشرة التي تسجل أكبر خطر يتعلق بوفاة الأمهات، تشهد اليوم حالة حرب أو في حالة ما بعد نهاية النزاعات، مثل أفغانستان وسيراليون وتشاد وأنغولا ولبيريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.ويمكن للنزاعات المرافقة لحركة النزوح أن تزيد من ضعف صحة النساء الإنجابية من خلال الحد من توافر الأغذية الملائمة للنساء الحوامل والأمهات المرضعات ومن خلال تعطيل حملات التحصين الوطنية. كما يودي احتجاز النساء النازحات في مراكز الاعتقال او المخيمات المغلقة الى عدم حصولهن على الخدمات الطبية الاساسية فالمراءة تحتاج الى احتياجات طبية محددة تختلف عن

احتياجات الرجال. إذ يمكن أن يكن أكثر عرضة للمشاكل الصحية بسبب خصائصهن الإنجابية، ففترة الحيض تزيد من خطر الإصابة بفقر الدم ونقص المعادن، على سبيل المثال. وتحتاج أيضا النساء المحرومات من حريتهن إلى الفحوصات الطبية المنتظمة والأدوية والعلاج، بما في ذلك الرعاية الخاصة بأمراض النساء والتوليد والرعاية قبل الولادة وبعدها. ويمكن أن يصبح ذلك مشكلة إذا لم يكن هناك طاقم طبي يراقب الحصول على العلاج أو إذا كان ثمة نقص في الموارد يحد من توافر الرعاية الطبية النوعية. وتكون الأمهات والأطفال الرضع على السواء عرضة للخطر في الأيام والأسابيع التي تلي الولادة. فهذه فترة حرجة قد تعني خلالها الزيارات اللاحقة للولادة والنظافة الملائمة والاستشارة بشأن العلامات الخطرة لصحة الأم والمولود الجديد، الخيط الفاصل بين الحياة والموت. كما وقد يودي لجوء النازحين الى السكن في المناطق العشوائية خاصة بالنسبة للفقراء منهم الى انتشار الامراض ذلك ان مجتمع المناطق العشوائية وبخاصة الذي يتخذ شكلاً دائماً من التوطين يعتبر مرتعاً للأمراض فهو يعتبر بيئة صالحة لأنتقال العدوى نظراً لتوافر عدة أسباب منها :-

ا-ارتفاع معدلات التزاحم داخل العشة وخارجها مما يسهل عملية انتقال العدوى

ب- عدم توافر مصادر المياة النقية والصرف الصحى للمخلفات

ج- عدم الاهتمام بالنظافة العامة للمنطقة نتيجة اهمال المسئوليين لهذة المناطق وأعتبارها مناطق أسكان غير رسمية

د- لجوء بعض ساكنى العشش وبخاصة العائلات المحافظة بعمل حمام داخلى خاص بدلاً من اللجؤ إلى الأبنية العامة أو دور العبادة خوفاً من المضايقات أو التحرشات التي يواجهونها... الأمر الذي يؤدى إلى أنبعاث الروائح الكريهة داخل العشة نتيجة صغر الحجم وعدم وجود تهوية مناسبة

ونتيجة للضعف المادي الذي يعانيه هؤلاء حيث يعمل هؤلاء السكان في اعمال متدنية ذات دخول بسيطة جداً وغير ثابتة فهى لاتكفي لسد حاجات الأسرة الأساسية فيتجه كل الدخل لشراء الوجبات الرخيصة لسد جوع الأطفال الذين يكثر عددهم داخل الأسرة الواحدة.وهذا ما موجود بالفعل بالاحياء المحيطة بمدينة الخرطوم

السودانية حيث اصبحت الكثير من الامراض المتوطنة في هذه الاحياء مثل الشعور بالتعب والأرهاق وعدم كفاءة الصحة البدنية لدى الكبار والصغار على حد سواء و الأمراض الصدرية كالألتهاب الدائم للشعب الهوائية – السل نتيجة عدم وجود التهوية المناسبة و الأمراض الباطنية كالملاريا والأسهال والديدان المعوية نتيجة لسؤ التغذية واستخدام المياة الملوثة كل ذلك بالأضافة إلى الأمراض النفسية نتيجة لوجود ثقافة الفقر وعدم القدرة على مجاراة العالم الخارجى في الأمكانيات ومستوى المعيشة فيتولد لدى هؤلاء الشعور بالعدوانية وخلق شخصية غير سوية لديها أحساس بأتهام هذا العالم الخارجى بأنة سبب لما هم فية ويرجع ذلك إلى الأهمال الشديد لهذة الطبقة من المسئولين الرسميين أو من الجمعيات الأهلية الخيرية. فيتولد لدى هؤلاء(28)

وقد اظهرت دراسة اجريت على مجموعة من النازحين في احد المخيمات الكينية شملت اكثر من الف نازح صومالي ان الأحساس بالغربة الأجتماعية. الذي يتحول بعد ذلك إلى الأستعداد الكامل لاستخدام العنف ضد المجتمع الخارجى ومع الميل الشديد للأنحراف نتيجة الظروف الحياتية وعدم وجود توعية أجتماعية أو دينية.وهو بالفعل ما وجد بعد تفجيرات كينيا التي تبين ان بعض المنفذين والداعمين لها كانوا من النازحين الصوماليين وبالرغم من وجود هذا النمط الأسكانى المتدنى في العالم كلة وبخاصة دول العالم الثالث إلا أن محاولات أصلاحة أو ازالتة أو حتى الحد من انتشارة لاتصل إلى المستوى المطلوب فالكثير من مشاكل هذا النمط الأسكانى يتم مناقشتة في القاعات المكيفة مكتفيين بعرض المأساة التي يعيشها هؤلاء مع تقديم بعض الحلول النظرية التي لاترقى إلى محاولة التفكير في تنفيذها. الامر الذي سوف يزيد من تعقد هذة المشكلة نتيجة الزيادة الطبيعية لهذا المجتمع وتأثيرة على المجتمع ككل .وذلك بأفرازة لشريحة أجتماعية ذات مستوى أنتاجى وأقتصادى وأجتماعى متدنى جدآ لديها كل الأسباب للتوجه نحو تدمير المجتمع المحيط بهم نتيجة أحساسهم بالظلم الفادح الواقع عليهم[29]

2- ارتفاع معدلات الطلق والعنوسة

وتشيع في مناطق النزوح، ظاهرة ارتفاع معدلات الحرمان، وارتفاع سن الزواج في بعض المناطق، وارتفاع معدلات العنوسة وارتفاع نسب الزواج بالإكراه

واهتزاز ثقة الزوجات بازواجهن فعندما تم توجيه السؤال الى بعض اللاجئين في دراسة على مخيمات النزوح في الصومال عن التغيرات التي طرأت على العلاقات بين الجنسين بعد مجيئهم إلى المخيم وكان الانطباع العام لجانب من مسح شمل 464 لاجئاً فقد قال اللاجئون إن الأمور لم تعد على ما كانت عليه من قبل , فالنساء يتحولن إلى بغايا والرجل يتزوج أكثر من زوجة ونسبة الطلاق ترتفع وكان التعبير الأكثر تداولاً هو "أن الرجال لم يعد لهم سيطرة على نسائهن بمعنى أنهن لم يعدن يحترمن أزواجهن بعد فقدان ثقتهن بهم بأنهم أصبحوا لا يستطيعوا إعالة أسرهم بعد أن أصبحوا لا حيلة لهم وهو وضع لا يرضون عنه بالتأكيد" وقد يسود في بعض مناطق النزوح الزواج المبكر ففي مخيم جبل، في دارفور بالسودان على سبيل المثال، نوع الزواج السائد هو الزواج المبكر. "من الصعب إقناع الناس [في مخيم اللاجئين] أن هذا شكل من أشكال العنف القائم على أساس الجنس،" .كما ان الانجاب يزداد رغم النزوح لأن "تنظيم الأسرة هو نوع من المحرمات في مجتمعات النزوح المحافظة، والناس لا يتحدثون عنه. إنه أمر صعب لأسباب ثقافية وعدم مشاركة الذكور فيه .إنهم يريدون الكثير من الأطفال لأن هذا دليل على الخصوبة" كما تسود في مناطق النزوح ظاهرة الزواج البيعي وهي تقوم عائلات نازحة بتزويج بناتهم دون سن الثامنة عشرة بطريقة بيعية حيث يكون المعجل من النقد مالاً مقبوضاً بيد الوالد او شيخ العشيرة بدون ذكر لمؤخر الصداق وهذه الظاهرة شكلت زواجاً سهلاً لمن يملك المال. لان تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في الأسر النازحة يؤدي الى استهداف القاصرات النازحات من قبل الغرباء على مجتمع النازحين وذلك لاعتقاد هؤلاء الناس أنّ الزواج بتلك الفتيات غير مكلف الثمن. وأظهرت الدراسة المسحية أنّ 26.9٪ من أسر النازحين الافغان في الباكستان فيها على الأقل طفلة واحدة أُجبرت على الزواج وهذا الواقع قائم على وجه الخصوص في الأسر التي تقودها إناث وهي أسر تمثل نسبة عالية من سكان النازحين، وهناك من أسر النازحين من يعتمد على مهر العروس كاستراتيجية لكسب الرزق : وهذه الحالات اصبحت تمثل ظاهرة هامة تؤثر على مجتمعات اللاجئين والنازحين ، وتتطلب من برامج المساعدات أن تتعامل معها بطرق عملية كجزء من صلاحياتها للحماية . وبناءً على ذلك تم إيلاء الاهتمام إلى بعض

الأمور مثل تصميم المعسكرات وإضاءتها وتوفير الخدمات والدعم للنساء المغتصبات كما حدث للاجئين السودانيين والصوماليين في كينيا [30] وبالاضافة الى المشاكل التي سبق ذكرها فان النزوح يؤدي كما اسلفنا الى رفع معدلات العنوسة او تار الزواج لدى النساء ففي ابنان اصبحت ظاهرة التأخر في سن الزواج أو ما يعرف بـ"العنوسة" عند النساء في "ازدياد مضطرد" بين الفتيات بسبب النزوح السوري الهائل الى لبنان وسهولة الارتباط بالفتاة السورية "غير المتطلبة غالباً"، اضافة الى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية والغلاء المعيشي والارتفاع الجنوني بأسعار الشقق.أن نسبة كبيرة من النازحات السوريات اللواتي هربن من الحرب الدائرة في بلادهن، وتتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة أتين من الأرياف "حيث ينخفض مستوى التعليم"، و تزوجن من لبنانيين "من دون أي شروط كالسكن والمهر."كما أن المناطق اللبنانية الحدودية التي تضم تجمعات للنازحين السوريين، كمنطقة عكار شمالا وبلدة عرسال في البقاع شرقا، تشهد ارتفاعا في حالات زواج شبان لبنانيين من نازحات سوريات أن من أسباب ارتفاع معدلات "العنوسة" عند الفتيات اللبنانيات "كونهن يعتبرن أن التحصيل العلمي أولوية عندهن قبل التفكير في الزواجو هذا التفكير "هو عكس التفكير الموجود عند الفتاة السورية التي تبتغي الاستقرار في الغالب."وغالبا ما تسعى الفتاة "اللبنانية" الى المساواة مع الرجل، فترفض في البداية فكرة الزواج حتى تحقّق طموحاتها التعليميّة والوظيفيّة، وانطلاقاً من هذا الواقع، سُجِّلت زيادات في أعمار غير المتزوّجات وتفاجا الكثير من اللبنانيين بنسبة العنوسة بين الفتيات في لبنان بعمر الزواج التي وصلت إلى 85٪، بحسب دراسة أجرتها إذاعة هولندا استناداً إلى إحصاءات مراكز الأبحاث والمعطيات الخاصة بالمنظّمات غير الحكومية ونشرتها حديثا. [31]

3- التسيب الاسري الذي يصيب الاسر النازحة

اذ يعد النزوح من أخطر مشكلات الحروب والكوارث البيئية من حيث آثاره على الصحة النفسية والتكيف السلوكي والتماسك الاجتماعي وتدهور الحياة الدراسية والوقوع في الهامشية التعليمية والمهنية من بعده لو كان من أبرز اثار تفكك الاسرة وتأثر النمو النفسي للبناء حتى طرق مجالات الانحراف، ولا تجد المرأة في هذه

الظروف الفرصة لمواصلة كسب العيش ، وإن وجدناها فإنما تكون فرصة محدودة , وكثيراً ما يكون ذلك في ظروف غياب الذكور من الأسرة ، ومن ثم فلا تستطيع الحصول على عمل مجز، ومع ذلك يبقى عليها أن تعول أسرتها . ونظراً لانعدام فرصة تلك النساء في الحصول على معلومات عن وضع ذويهن تتزايد صدمتهن وإحساسهن الطاغي بعد الأمان .أي أنه لابد من استعادة الدور الفاعل الذي زُعم أن اللاجئات فقدنه بسبب كونهن ضحايا الحروب وتستند هذه الفكرة برمتها على تمكين اللاجئين وإشراكهم إلى نموذج حديث للمواطنة (الديموقراطية) والحقوق (المتساوية (إن النزوح يغير أدوار الرجل والمرأة في الأسرة والعلاقات بينهما أيضاً تحت ضغط التحولات الاجتماعية السريعة ,في هذا السياق يمكن ملاحظة بعض التوجهات العامة، منها نزوع المرأة نحو تولي مزيد من الأدوار الجديدة والمختلفة مثل إعالة الأسرة وحمايتها ، نحو استلهام الثقة والتصميم من تلك التجارب ، وتنمية وعي المرأة و دورها الأساسي . أما الرجل من ناحيته فكثيراً ما يجد نفسه في طريق مسدود بحيث لا يستطيع استرجاع مكانته كصانع قرار يتمتع بالاحترام.

4- تتزايد أعداد الأطفال النازحين داخل أوطانهم من جراء الصراع المسلح، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية.

إن الأطفال الذين يجبرون على الهرب من بيوتهم، هم الضحايا الأكثر تعرضا للعنف، والمرض، وسوء التغذيه، والموت. وفي أثناء فوضى الهرب من الحروب، والكوارث، يمكن أن ينفصل هؤلاء الأطفال عن أهليهم وعائلاتهم، ومن ثم يتعرضون لمخاطر أكبر بكثير، كالتجنيد الإجباري، أو الخطف، أو العمل في التهريب، أو الإستغلال .وبالنسبه للفتيات فإن العنف الجنسي والإغتصاب هما خطران ماثلان، وكلما طال أمد النزوح فإن الأطفال يمسون أكثر تعرضا للأخطار .وبالنظر للظروف الأسرية والاجتماعية للأطفال النازحين فهم يفتقرون لاشباع أهم متطلبات النمو الصحي في هذه المراحل (الطفولة الوسطى والمراهقة المبكرة والوسطى) والتي يعد اشباعها عاملا أساسيا للحد من تفاقم هذه الأعراض النفسية.خاصة اذا كان تعليم الاطفال متوضعا او معدوما اذ ان بنية الطفل الأسرية والاجتماعية والاقتصادية لم تساعده في تعلم المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب وفي تعلم المهارات

المعرفية والعقلية التي لا شك تساعد الطفل في التفاعل الايجابي مع كل جوانب الحياة وفي تحكمه في بيئته وتوافقه الاجتماعي والنفسي مع الواقع. هذا بالاضافة لافتقار هذه البيئة للمعينات التي تشجع الطفل لتعلم المعايير والقيم والاخلاق وقواعد الأمن والسلامة والمسئولية وضبط النفس والتوافق معها وقيم تقبل التغيرات الجسمية والفسيولوجية وتكوين الاتجاهات الايجابية نحو النفس والأسرة والمجتمع والوطن وتكوين المفاهيم الضرورية للفرد في جماعته والقيام ببعض المسئوليات الاجتماعية وإدراك الحقوق والواجبات والتحرر من الميول المضادة للمجتمع والبعد عن المشاجرة والانحراف والاستعداد للمهنة علميا وجسميا ونفسيا وخلقيا واكتساب السلوك المعياري المقبول والعادات التوافقية.وتزاد الاعباء النفسية على الاطفال النازحين عندما لا تتوفر في معسكرات النزوح الرعاية الأسرية كما ينبغي، فأسرته مع واقع ظرفها تمثل المركز المنوط به اشباع حاجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية والروحية وتمثيل القدوة، وهذا الحرمان في كل ابعاده بالاضافة للمرحلة العمرية للطفل يمكن أن تعمل على ظهور الأعراض النفسية وسط الأطفال النازحين يرى (ونكوت، 1984 أن مثل هذا الاضطراب النفسي وسط هذه الشريحة يعتبر محاولة من الطفل للبحث عن أمل خارج نطاق الأسرة التي عرضته لمجموعة من المطالب والضغوط التي لا تتناسب مع عمره وطاقته للتحمل. ويتفق مع هذا الرأى رأى مكولسكي، 1996 (McCloskey)الذى يقول بأن الأطفال الذين يتعرضون للحرب أو لخبرات ضاغطة يظهرون عددا من الأعراض النفسية السالبة مثل الانسحاب والعدائية والانحرافات السلوكية والمشاكل الدراسية والنشاط الحركي الزائد.كذلك بينت كوين، 1992 (Quinn)أن الأطفال يعتبرون مستقبلين سلبيين للخبرات الصادمة التي تمر بهم، بينما هم في نفس الوقت مستهلكين من الطراز الأول لكل التجارب التي تصادفهم سواء كانت جيدة أو سيئة، لذلك فإن التجارب الضاغطة في حياة هؤلاء الأطفال ربما ينجم عنها تغيير مفهوم الطفل عن الأمن النفسي والاجتماعي، وتشويش مفهوم الطفل عن نفسه وخلق جو من التوتر بين الأقران داخل الأسرة، هذا اضافة لضبابية التوجه المستقبلي لهؤلاء الأطفال.(32)

ان عدم وجود المأوى، يضطر هؤلاء الأطفال إلى البحث في المخيمات البائسة للنازحين الداخليين، الذين هم بدورهم فقراء مثلهم، ولا تتوافر في بيئاتهم الخدمات والمرافق الكافية. فإن هذا قد يؤدي إلى التمييز ضدهم، الأمر الذي قد يتمخض عنه العنف بكافة أشكاله، كالعمل القسري، والإنتهاك الجنسي، وإلى صور أخرى من صور الترهيب والإستغلال. ربما يكون قسم كبير من هؤلاء الأطفال قد فقدوا أسرهم، فيضطرون للعيش وحدهم وتدبير أمورهم بأنفسهم، أو للعيش في ظروف التبني غير المأمونة العواقب، أو الإتجار بالبشر أو كعمالة رخيصة أو إلى الإستغلال من قبل الجماعات الطفيلية كالمليشيات والعصابات الإجرامية.ان انعكاسات الحرب والتوترات المصاحبة لها عن غموض المستقبل وأزمات حياتية على جو الاسرة على شكل توتر صراع تبلد الجو الاسرى كآبة وضيق وفورات غضب بين الوالدين تعود فتنعكس على الاطفال على شكل احساس بالقلق والعجز وما يصاحبها عادة من اعراض صحية جسدية نفسية، وقد يكون من اصعب هذه الحالات وضعية الترقب والانتظار والقلق على المصير وغموض المستقبل مما ينعكس على تخطيط حياة الطفل كذلك القلق من الاخطار المفاجئة وما تؤدي اليه من تحديد حرية الطفل بشكل مرضي وتضيق مجاله الحيوي وانكفائه الى دائرة مغلقة تفتقر الى المثيرات الحياتية ،وقد يدفعهم ذلك الى الالتحاق بالجماعات المسلحة فلقد انخرط الكثير من الأطفال في سيراليون ابان عقد التسعينيات من القرن الماضي في نشاطات المتمردين، واشتركوا على نحوٍ فعّال في الحرب، وتأثّر العديد منهم لأنهم كانوا ضحايا، وفقد الكثيرون أهليهم. وقد وضعت حكومة سيراليون فيما بعد برنامجاً لإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين بالحرب، فبعض أولئك الأطفال لم يكن لديهم فرصة الالتحاق بالمدرسة، وقد اثمر البرنامج عن تدريب قرابة 1000 طفل منهم منذ انطلاق البرنامج في عام 2000، وأولئك الأطفال الذين التحقوا بالصليب الأحمر جرى تدريبهم، وزُوّدوا بالمهارات والدعم مدّة تسعة أشهر إلى سنة واحدة، وتم التاكد قبل إعادتهم إلى منازلهم من أنَّ أهليهم أو مجتمعاتهم استعدّت لتقبّلهم؛ لأن الحرب تسببت في افتراق الكثيرين،. ومنذ التسعينيات من القرن الماضي، تراكم كم كبير من الخبرات والمعارف، لدى المنظمات العاملة مع الأطفال، في

مجال الإزمات الإنسانية، والنزوح القسري ,عن كيفية التعامل مع احتياجات الأطفال النازحين، وتشمل قسمين:

أ) الحماية: تشمل القوانين، والصكوك، الموضوعة ضمانا لحقوق الأطفال، إلى جانب السلامة، والأمن البدني الفعلي، مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة. كما تم قبول عدد من البروتوكولات ,والقوانين، التي لها أهمية للأطفال النازحين داخليا، والتي تنص بين ثناياها صراحة، على الحماية في مثل هذه الظروف، إضافة إلى الحق في التدريب ,والتعليم.

ب) الإحتياج إلى المساعدات المادية: الصحة، والتغذية، والتعليم، والجوانب الفسيولوجية، وغيرها، من الجوانب البدنية، والمادية، تشكل جميعها احتياجات للأطفال، خاصة في ظروف النزوح. وقد تعاملت الوكالات المختصة مع هذا الجانب منذ القدم، من توفير الرعاية الصحية الأساسية، والطارئة، في ظروف النزوح ,منعا لإرتفاع معدلات الوفيات بين النازحين الأطفال، فقامت بالتطعيم ضد الأمراض السارية، والأوبئة، كالكوليرا، والملاريا، والجدري، والدوسنتاريا وغيرها، كما أن توفير الماء الجيد الصالح للشرب، هو من الأولويات، إضافة إلى برامج الرعاية الصحية، وتنفيذا برامج توليد الدخل Income Jenaration للنازحين، لمساعدتهم على إيجاد دخل لأسرهم (روبرتس، 2002 .(إن هذه القوانين والبروتوكولات تصطدم كثيرا بعقبات التنفيذ، فقد لا ترغب الحكومات ولا الجهات المعنية كالمليشيات المتحاربة أو تجار الرقيق بتنفيذها ,مما يلحق أضرارا كبيرة بالأطفال في ظروف النزوح كما ويؤدي النزوح الى تدهور قابلية الفهم والتركيز عند الاطفال النازحين فقد اوجدت دراسة قام بها د.محمد يوسف احمد على مخيمات النزوح في دارفور عام 2012 ان النزوح في دارفور ادى، إلى تدني مستوى التلاميذ وأحدث تغيراً مفاجئاً وتحولاً خطيراً في الطفل النازح من خلال ادخال وسائل لهو جديدة لم يالفها النازحون في معسكرات النزوح كصالات اللهو المغلقة وصالات الرقص وجود أشرطة الفيديو التي تعرض، وقد اتضح ان مستوى استيعاب وحضور الطلبة لاماكن الدراسة قد

انخفض بشكل كـبير بعـد النـزوح والإقامـة في المعسـكرات في أصـبح كمـا في جدول (38)

جدول رقم(38) يوضح الأوضاع بالمؤسسات القرآنية بدارفور أثناء وبعد النزوح

البيان	العدد	أثناء النزوح	بعد النزوح	ملاحظات
الدراسة في المساجد	91	91	34	سبب الضعف انزواء عدد من الأطفال إلى برامج صالات الترفيه.
دور المؤمنات	13	13	5	نفس السبب أعلاه(صالات الأفلام والفضائيات)
حلقات البيوت	8	8	7	انشغل جزء من هؤلاء ببرامج ارتبطت بالمعسكرات والمدينة.
دروس	16	16	16	هي ثابتة لأن معظم حضورها من الشيوخ كبار السن.

المصدر:محمد يوسف أحمد السنوسي أثر الصراعات والنزوح في تدني مستوى التربية القرآنية في دار فور مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية ، العـــدد الحادي والعشرون 1432هـ ـــ 2010م

وفي باكستان فان الأطفال أكثر من نصف السكان النازحين.من افغانستان وهم ضحايا الحرب الأكثر مأساوية، مع تأثر العديد منهم بشدة جرّاء تجاربهم وبقاء معظمهم خارج المدرسة طوال عامين أو عامين. لقد تمّ استنزاف قدرات استيعاب المدارس الرسمية في ولايات شرق باكستان ، مما يزيد من الحاجة إلى إيجاد حلول مدرسية بديلة. في حالات التسرب من المدرسة، يتعمّق الأسى وتتزايد مخاطر الاستغلال وتتضاءل الآمال بمستقبل أفضل. وبسبب تفاقم الفقر، تُضطر العديد من الأسر إلى الاعتماد على مساهمة الأطفال الذين غالباً ما يكونون متسربين من المدارس وعرضة في بعض الأحيان لظروف عمل استغلالية. يشير الرصد الميداني إلى أن حالات الزواج المبكر، باعتبارها آليات مواجهة، قد باتت أكثر شيوعاً[(33)]

5- **تاثير النزوح على المسنون** The elderly and the displacement :

"أنه عندما يتعرض جمع من السكان للنزوح بسبب صراع من الصراعات، أو يضطرون لمغادرة بيوتهم بسبب كارثة من الكوارث الطبيعيه، فإنهم غالبا ما يتركون كبار السن أو يهملونهم . إن المسنين لهم احتياجاتهم الخاصة بهم، ويجب عدم تجاهلها خاصة في ظروف النزوح، لأن المسنين نادرا ما يسألون عن احتياجاتهم، وفي بحث أجرته الشبكة الدوليه لمساعدة المسنين في 1999-2000 حول التعامل مع الطوارئ في ظل الكوارث والصراعات، خلصت إلى نتيجه أن كبار السن لهم احتياجات محددة. كما خلص البحث إلى أنه لا يوجد تناسب بين رؤية وكالات الإغاثه لإحتياجات المسنين، وما يعتبره المسنون أمرا مهما لهم. وقد رتب المسنون أقسى مشاكلهم ترتيبا تنازليا بدءا بالدخل، ثم فرصة الحصول على الخدمات الصحيه، فالمأوى فالغذاء والتغذية والعزلة/الإنفصال عن الأسرة. أما وكالات الإغاثة فترى أن المشكلة الأساسية لكبار السن هي الغذاء والتغذيه، فالعزلة/الإنفصال عن الأسرة، ثم الحصول على الخدمات الصحية. ولم تشرإلى الدخل ان من أهم المشاكل التي يتعرض لها المسنون النازحون، هي التكيف مع الأخطار الناجمه عن الطوارئ الطبيعية، أو الطوارئ الناجمه عن الصراعات، إذ يتأثرون بالطوارئ وتوابعها ويتكيفون معها يوما بيوم في شتى أنحاء العالم، إذ تجدهم يعيشون في الأطلال الباليه على هوامش المدن والريف المهمل، وبين قوافل اللاجئين الذين يرتحلون إلى مكان أكثر أمنا، كما أنه يوكل إليهم العنايه بالمرضى والمصابين، وحراسة الأملاك، مما يعرضهم لأخطار الهجمات

6- **آثار العنصر النازح:**

من المعروف أن العنصر النازح لأي دولة يحمل ثقافة مختلفة عن ثقافة البلد الوافد إليها وعادات وتقاليد قد تخلق في المستقبل أقليات عرقية أو دينية أو سلالية وغيرها من المشاكل التي قد لا تظهر إلا في الأمد الطويل، وكلما طالت فترة الأزمة قد يكون الاندماج الذي يحدث بين المجتمع المضيف من خلال التزاوج المتبادل قد ينتج عنه في المستقبل وجود أقليات مختلفة داخل البلد المستقبل لهم، كل ذلك قد يخلق عادات وتقاليد غريبة عن المجتمع وستكون أثارها دائمة ومستمرة، إضافة إلى ظهور

مشاكل وقضايا غريبة مثل الزواج العرفي والطلاق غير الرسمي وعدم القدرة على إثبات النسب، وقد ظهرت هذه الحالات بجلاء في مخيم البساتين بعدن، مما خلق أعباء على القضاء الوطني لمعالجة مثل هذه المشاكل خاصة وان المجتمع اليمني يعتبر من أكثر المجتمعات الإسلامية تحفظاً .ففي اليمن يعمد النازحون إلى التجمع في مناطق بحد ذاتها إلى حد انه أصبح يحلوا للبعض تسميتها "جمهورية اللاجئين الأفارقة". فقد تحولت مناطق بحد ذاتها في المدن اليمنية إلى عشوائيات يقطنها لاجئين، وأصبحت هذه العشوائيات تشكل قلقا للمواطنين والسلطات على السواء، ليس من النواحي الأمنية وحسب، بل ومن النواحي الاجتماعية، حيث تكثر في هذه العشوائيات العادات الغير مقبولة اجتماعيا، كما يصعب على رجال الأمن تتبع هذه الأعمال، ذلك أن سكان هذه العشوائيات يعملون على الحيلولة دون الدخول إلى تفاصيل حياة عشوائياتهم[34]

7- **انتشار ظاهرة التسول:**

مع مرور الزمن تصبح ظاهرة اللجوء والنزوح ظاهرة مألوفة إذا لم يتم السيطرة عليها بالتعاون بين الدول المصدرة ودول العبور والدول المستقبلة، وبالتالي تظهر آفة جديدة تتمثل في انتشار ظاهرة التسول في الشوارع والميادين العامة وقد تصل إلى البيوت وعادة ما يمارس هذه الظاهرة إما أطفال أو نساء وهم من الفئات الضعيفة في المجتمع، وبما أن أهم مبادئ ديننا الإسلامي الحنيف تقوم على فعل الخير وتقديم العون للمحتاج لذلك نجد الكثير من الأسر تغدق العطاء لمثل هؤلاء وهذا عمل جليل ومطلوب دينياً وإنسانياً وأخلاقياً، لكن قد تكون نتائجه الاجتماعية عكسية لتصبح دافعاً في انتشار ظاهرة التسول والاتكال وبالتالي عدم التفكير في العمل القائم على الجهد البدني. حيث يلحظ في المدن،المستقبلة للنازحين خصوصا الفقيرة، منها انتشار اسر تحمل أطفالها يقفون في تقاطعات الطرق ويتسببون في إرباك لحركة السير، كما يتسببون - أحيانا - في حوادث السيارات فيما بينها أو تجاه المارة، ويترتب على ذلك

خسائر في الممتلكات والأرواح، علاوة على المشاجرات وما يترتب عليها من تبعات آنية وممتدة.

8- ظهور العنصرية في المناطق المستضيفة للنازحين

الحقيقة ان للعنصرية اصولاً قديمة. ويمكن القول ان العنصرية كظاهرة تشير الى مختلف الأنساق العقيدية التي تزعم ان بني الانسان يمكن تصنيفهم مجموعات على اساس السمات الفيزيائية، وان هذه السمات هي التي تحدد قدرات أي مجموعة على الانجاز الفردي والثقافي. على سبيل المثال كان هناك مبدأ مسيطر في الولايات المتحدة في المرحلة التاريخية التي ساد فيه التميز ضد المواطنين الاميركيين السود مبناه ان الانسان الابيض اذكى بالطبيعة من الانسان الاسوداولم تكن هذه المعتقدات تشيع فقط بين العامة، أو تبني الحكومة الاميركية على اساسها سياساتها في التمييز العنصري، بل ان العلم الاجتماعي ذاته ممثلاً في علم النفس حاول جاهداً من خلال تطبيق اختبارات الذكاء على مجموعات من البيض والسود اثبات صحة هذا المبدأ العنصري البغيض وكلمة العنصرية ذاتها ظهرت في الثلاثينات في اللغتين الانكليزية والفرنسية. وقد أدى التوسع في استخدامها الى بلورة مشاعر العداء ضد بعض الجماعات والأفراد على اساس اختلاف القدرات بين البشر طبقاً لاصولهم العرقية. ووصل التمييز العنصري الى مداه في بعض البلاد حيث وضع البشر حسب اصولهم العرقية على مقياس واعطى لكل عرق موقع معين.ولعل هذه الممارسات التي شاعت في المانيا النازية تعد نموذجاً لهذه الممارسات العنصرية الفجة.وبناء على هذه المفاهيم العنصرية اقيمت انظمة للقمع المنهجي المنظم ضد بعض الجماعات العرقية، ربما كان أشهرها اليهود في المانيا النازية، والسود في جنوب افريقيا في ظل نظام الابارتايد".واذا كانت الخطابات العنصرية سادت في اوروبا منذ القرون الوسطى وأخذت شكل الصراع بين الأجناس، الا ان التحولات الكبرى في مفهوم العنصرية وممارساتها تمت إبان المرحلة الامبريالية الاوروبية. وذلك لأن اوروبا الاستعمارية كانت في حاجة الى غطاء أخلاقي يخفي عورات بشاعة استعمار الشعوب في آسيا وافريقيا، وما دار في الممارسة من مذابح بشرية وحروب إبادة صريحة، لذلك صيغت نظريات عن "عبء الرجل الابيض" وتعنى المسؤولية الواقعة على عاتق الانسان الابيض لتمدين الشعوب "البربرية".وقد

شهد القرن التاسع عشر - على الصعيد الفكري - محاولات شهيرة للتنظير للعنصرية وإثبات شرعيتها. ولعل كتاب آرثر جوبينو "مقال في عدم المساواة بين الأجناس البشرية" الذي صدر عام 1855 يعد نموذجاً لهذا الاتجاه. بل أن كلينغ الشاعر الانكليزي المعروف اشتهر بقصيدته التي يقول في أولها "الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب ولن يلتقيا، وهو نفسه الذي نظم قصيدة عام 1899 بعنوان "عبء الرجل الابيض". وهكذا وضع الشاعر نفسه في خدمة الامبراطورية البريطانية الاستعمارية!غير ان الكتّاب الغربيين لم يعدموا من بينهم من هاجموا العنصرية ولعل من أبرزهم الروائي الانكليزي الشهير جوزف كونراد الذي نشر روايته المعروفة"قلب الظلام" عام 1899 منتقداً فيها الاستعمار البلجيكي للكونغو والتي صدرت في السنة نفسها التي نشر فيها كلينغ قصيدته.غير ان الزمان دار دورته، وانتهت الحقبة الاستعمارية واستقلت غالبية البلاد في العالم الثالث في الخمسينات. وهكذا اختفت العنصرية القديمة ما عدا في بعض الجيوب القليلة، ومن أبرزها جنوب افريقيا التي استطاع شعبها الأسود بقيادة الزعيم التاريخي نلسون مانديلا ان يحطم نظام "الأبارتيد" العنصري.غير انه سرعان ما ظهرت في عصر العولمة على وجه الخصوص العنصرية من جديد، وإن كان ذلك بملامح وسمات جديدة. وهي إن احتفظت بجوهر العنصرية القديم إلا أن تجلياتها اختلفت في ضوء التحولات الجسيمة التي لحقت ببنية المجتمع العالمي.

ان العنصرية الجديدة ليست موجهة فقط ضد البشر ، ولكنها ضد الفئات الجديدة من النازحين من بلادهم والذين حرموا من ممتلكاتهم أو اقتلعوا من جذورهم. هؤلاء الذين يطرقون ابواب أوروبا التي ساهمت بسياساتها في اقتلاع جذورهم.(35) والعنصرية الجديدة ليست موجهة ضد غير البيض بل إنها موجهة أيضا ضد البيض الفقراء، وهي لذلك تتجاوز وصف انها تنطوي بالضرورة على كراهية الاجانب Xenophobia ومع ذلك فهي ما زالت تحتفظ بروح العنصرية الأصلية التي تميز بين البشر حسب أعراقهم او أصولهم الاجتماعية.وتؤكد الباحثة ليز فيكيت في محاولة منها لتأصيل ظاهرة العنصرية الجديدة ان ترد المسألة الى أصولها الحديثة حين راى الغرب ان حضارته ونظامه الاقتصادي باتا مهددين من العالم الشيوعي. والشيوعية - كما نعرف جميعاً - كانت العدو الايديولوجي الاول للولايات

المتحدة، كما كان شيوعيو شرق أوروبا الجيران الأعداء من وجهة نظر غرب اوروبا.ولكن اليوم يمكن القول إن التهديد الذي يمثله قرابة 125 مليوناً من البشر يعيشون بصورة موقتة او بشكل دائم خارج حدود بلادهم هو الذي حل محل الخطر الشيوعي القديم في نظر البلاد الاوروبية، والولايات المتحدة والتي تكافح بصورة يائسة ضد الهجرة غير الشرعية التي تتسرب اليها في موجات متدفقة.وهكذا يمكن القول إنه في عالم ما بعد الحرب الباردة لم تعد الايديولوجيا هي العدو ولكن الفقر!لقد تحركت مؤسسات الامن الغربية والهيئات المعولمة العابرة للقارات، والحكومات المختلفة ضد حركات الهجرة الآتية من الأقطار التي تتسم بكثافة سكانية عالية طاردة، او من الدول التي لا يسود فيها الأمن الاقتصادي. وهكذا برز خطاب مضاد للهجرة، وساد في الثقافة الشعبية وفي الاعلام وبين النخب السياسية. وهذا الخطاب يركز على عدم شرعية الهجرة، ويستند في ذلك الى اهمية الحفاظ على الأمن الاقتصادي والهوية الوطنية، مما مهد الأساس لظهور العنصرية الجديدة. وتحاول الدول الاوروبية تحت تأثير نظرية داروين في التطور، صياغة داروينية اجتماعية جديدة، مستندة في ذلك الى مبدأ من مبادىء نظرية التطور هو "البقاء للأصلح" لتشييد نظرية جديدة لإدارة ظاهرة الهجرة.

وتقوم هذه النظرية على حقائق سكانية عدة تم رصدها في العقود الخيرة، وأهمها ان المجتمعات الاوروبية تحت عوامل نقص معدلات الانجاب تتجه لتصبح "مجتمعات عجوز" تفتقر بشدة الى قوة عمل الشباب. ولذلك فهي مضطرة الى استيراد العمالة من الخارج، ولكن أهم شيء هو التركيز على "العمالة الماهرة". غير انه ترافق هذه السياسة محاولات تشريعية اوروبية لتقييد حقوق اللجوء السياسي التي نصت عليها معاهدة عام 1951 التي صاغتها الأمم المتحدة لتحديد وضع اللاجئين.وتفسير ذلك ان "الهجرة المدارة "عولمياً" ليست مجرد سياسة لاستيراد العمالة الماهرة فقط، وعلى أساس انتقائي، ولكنها محاولة لصد الآثار السلبية لتفكك العالم الشيوعي ودوله، وللتفاعل مع حقائق العولمة الاقتصادية التي تتمثل في فتح الاسواق ومجالات التجارة الدولية بلا حدود. وهكذا برزت تناقصات العولمة التي شعاراتها تدفق السلع والخدمات والاموال والبشر بغير حدود ولا قيود، مع محاولات اعتقال البشر داخل

حدود بلادهم، وعدم السماح بالهجرة بلا قيود.وهكذا برزت العنصرية الجديدة وأصبحت أحد معوقات حوار الثقافات[36]

رابعا: الآثار الأمنية

هناك مخاطر أمنية حقيقية وملموسة للقادمين من النازحين وتتمثل المخاطر الأمنية في

1- **تسلل الجماعات الإرهابية:**

حيث تلجا المنظمات الارهابية الى دفع بعض اعضائها للنزوح الى الدول الاخرى او تجنيد نازحين في المخيمات الداخلية والخارجية من جل دفعهم للقيام باعمال ارهابية او عمليات اغتيال او تركهم في تلك البلدان كخلايا نائمة يتم الاستعانه بهم في اوقات لاحقة ففي العراق فككت الجهات الامنية المختصة في ايلول 2014م خليتين ارهابيتين في بغداد وكربلاء ساهمت في تفخيخ خمس سيارات ببغداد وواحدة في كربلاء راح ضحيتها اكثر من 57 بين قتيل ومصاب وتبين بعد القاء القبض عليهم والتحقيق معهم انهم ينتمون لتنظيم ارهابي واختلطوا مع النازحين مستغلين التعاطف الشعبي معهم اما اليمن فهو يعاني من هذا الامر ايضا فاغلب النازحين اليه هم من مواطني دول القرن الافريقي كالصومال الذي تحول إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، وظهرت جماعات مختلفة مدعومة من دول الجوار الإقليمية والدول الكبرى كلا حسب أجندتها في المنطقة، وتحول الصومال إلى ملاذ آمن لجماعات القاعدة بعد التشديد عليها في باكستان وأفغانستان، وقد هددت جماعة شباب المجاهدي الصومالية اليمن اكثر من مرة كما انها تسهم بدعم جماعات القاعدة العاملة في اليمن وهذا دليل واضح وجلي على ارتباط الجماعات المتحاربة في الصومال بجماعات القاعدة، وبالتالي فإن تسلل الإرهابيين من القرن الإفريقي ومن الصومال خصوصا موضوع وارد الحدوث دون جدال، خاصة وأن الحكومة اليمنية تمنح حق اللجوء للنازحين الصوماليين آلياً، وهو ما يعني أن الصوماليون يدخلون الأراضي اليمنية دون أن يقوموا بتسجيل أنفسهم لدى السلطات الحكومية بما فيها الأجهزة الأمنية التي من المفترض أن يكون لديها قاعدة بيانات متكاملة لكل القادمين

إلى الأراضي اليمنية والتأكد من شخصياتهم، وقدوم الجماعات الإرهابية يُعد من المخاطر الأمنية الحقيقية التي يهدد الأمن القومي اليمني وأمن دول المنطقة بشكل عام، فمعلوم أن الساحة اليمنية تمثل بيئة حاضنة للإرهاب والأعمال الإرهابية بسبب الطبيعة القبلية للمجتمع اليمن الذي من عاداته حماية من يلجا إليه، ناهيك عن عادته في حماية أبنائه، ومن ثم فان تواجد الأجانب، ومنهم بعض اللاجئين، في أوساط الجماعات الإرهابية ظاهرة معلومة في اليمن، تحول العديد من العوامل، وفي مقدمتها العامل الاجتماعي، دون السيطرة على تواجد الأجانب بطريقة غير شرعية في اليمن، كما تحول دون منع من تواجد منهم بطرق مشروعة عن الانخراط في الأعمال الإرهابية لهذه الجماعات.

ومما يؤكد ما سبق قول، ظهور أعداد معتبر من الأفارقة في صفوف من يسمون أنفسهم بأنصار الشريعة، الذين يعتبرون احد مكونات تنظيم القاعدة والذي ارتكبوا خلال الفترة السابقة، أعمال وإمعانا في توضيح المخاطر الأمنية للاجئين فقد صور البعض الصوماليين الفارين من الحروب الداخلية في بلدهم إلى اليمن بأنهم أصبحوا جزء من الصراع في البلاد، وسيتحولون إلى أشبه بـ"مسدس للإيجار" تستخدمه الأطراف المتصارعة كل لمصلحته، موضحاً إن الحقائق التاريخية تؤيد ذلك، فالصومالي – حسب هؤلاء – يقاتل في إريتريا ضد إثيوبيا ويقاتل في كينيا والصومال ضد إثيوبيا، وقاتل ويقاتل اليوم مع جماعة الشباب المؤمن في مقديشو ومع أمراء الحروب أو مع الدولة، كما وجدناهم حراساً لزعيم تنظيم القاعدة بن لادن "يتضح مما سبق أن الأجانب، سواء تواجدوا على الأرض اليمنية بطريق مشروع أو غير مشروع، وأيا كان سبب تواجدهم، بما في ذلك اللجوء إلى اليمن، يتحركون في طول البلاد وعرضها في هيئة أفراد وجماعات، بما في ذلك المنخرطين في عصابات، دون أن يكون بمقدور السلطات اليمنية منع أو التحكم في حركتهم، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهما ما يلي

- الأطماع والمصالح المتعارضة لبعض القوى والحركات السياسية اليمنية، مع غياب أو ضعف الوازع الوطني لديها، وان بنسب متفاوتة، وهذا ما يجعلها تبرر لنفسها – خطا– اعتناق مبدأ الغاية تبرر الوسيلة التي ساقها ميكافلي في كتابه الأمير

- الانتهازية السياسية، وعدم التمييز بين ما يحقق مكاسب للطرف طالب التدخل، وما يمثل خسارة له على مستو الغاية، دون أن تعي تلك الأطراف أنها تحرق أوراقها السياسية وكل رصيدها الوطني بقبول جعلها من نفسها أدوات لهذه الأيادي والمشاريع الخارجية، ودون أن تعرف أن من ارتهن لا يمكنه الفكاك من ارتهانه – على فرض أن تفكير هذه الجهات ينصرف إلى أن لها مشاريع ومتى تحققت فإنها ستتخلص من التبعية – ومن ثم فان عليها أن تعي المبدأ السياسي الشهير القائل أنه لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة ولكن توجد مصالح دائمة" الأمر الذي يعني أن عليها أن تعي أن للقوى الخارجية أهداف محددة تسعى إلى تحقيقها – عبر أي طرف وأي وسيلة – فإذا ما حققتها أو يئست عن تحقيقا أو عنَّ لها أن هناك اعتبارات تستدعي منع تدخلها أو حدث للنظام الخارجي المُتَدَخِل أي تغيير أو تبديل أو تعديل في ذاته أو سياساته واستراتيجياته أو وجدت وسيلة أنجع، فان هذه القوى الداخلية التي ربطت مصيرها بالخارج ستصبح بلا سند خارجي أو رصيد وطن
- كون اليمن موضع لسياسات وليست فاعلا فيها بما يكفي.
- الصراعات الإقليمية التي تجعل من اليمن احد أهم ساحاتها بما قد يصل إلى حد خوض حروب بالوكالة.
- فتح بعض الدول باب التعامل المباشر مع بعض الجهات، وبعض الأفراد مباشرة، الأمر الذي قد يفضي أن ينفذ هؤلاء أعمالا لحساب الغير وان بعناصر أجنبية
- الموقع الجغرافي لليمن الذي يغري القوى المتنافسة على أن يكون لها موضع قدم فيه، حتى وان اقتضى الأمر التعامل مع غير السلطات الرسمية
- التنسيق بين الجماعات الدينية المتشددة.
- عدم قيام المنظمات الدولية المعنية باللاجئين في توفير الحدود الدنيا لضروراتهم مما يضطرهم للحث عن وسائل للتعويض عن النقص في احتياجاتهم
- الفساد المستشري في معظم مفاصل الدولة.

- الفوضى التي تعم كل أرجاء اليمن وكل مؤسساته، بما فيها مؤسستي الجيش والأمن
- اتساع الحدود، سواء البرية أو البحرية ومحدودية الإمكانات للسيطرة عليها.
- س-ضعف التنسيق الأمني داخليا وخارجيا.
- ص-المدارس والمنهاج الدينية المنتشرة في كثير من مناطق اليمن بعيدا عن تنظيم أو رقابة الدولة .

وللفئات السكانية النازحة أيضاً أثر امني على البلدان المستضيفة حيث تكون إقامتهم رغماً عنهم (وعادة ما تكون دول الجوار) وهناك قد يصبحون عبئاً على الموارد الشحيحة أصلاً ما يؤدي إلى التوتر والنِّزاع. وقد تبين أنّ أحد العناصر الرئيسية لمخاطر اندلاع الحرب الأهلية يتمثل في رزوح بلد الجوار تحت نزاع مدني. ومثال ذلك أنّ فريق العمل حول التزعزع السياسي قد حدد نموذجه العالمي للتنبؤ بزعزعة الاستقرار في أربعة متغيرات[37] هي:

1) نوع نمط الحكم
2) معدلات الوفيات بين الرّضع
3) التمييز الذي تقوده الدولة
4) دول الجوار التي تعيش نزاعاً (يشار إليها بمصطلح متغير 'الجيران السيئون').

وتوصلت نتائجهم إلى أنّ الدولة المجاورة لأربع دول أو أكثر من الدول التي تعيش في نزاع معرضة أكثر للوقوع في النِّزاع الداخلي. وفي حين أن معيار فريق العمل المذكور المسمى 'الجيران السيئون' هو متغير بنيوي لا يتغير بسهولة مع مرور الوقت فقد أوضحت بحوث أخرى أنّ التدفقات الكبيرة المفاجئة للسكان المُهجّرين يمكن أن يكون لها أثر سلبي على استقرار الدول. فاستضافة عشرة آلاف لاجئ إضافي في عام معين سيكون له على الأرجح أثر كبير على فرص اندلاع النِّزاع.

2- **الإتجار بالبشر** Human Trafficking and Displceament :

النزوح الخارجي والداخلي من أهم العوامل التي تساعد على الإتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، وليست الحاجة للجنس، والحاجة لوجود عمل لدى المهربين

هما الدافعان الوحيدان لهذه التجارة، فقد درست العلاقة بينهما من قبل إدارة البحوث بالكونجرس، ووزارة الخارجية الأمريكية، ووصلت لنتيجة مفادها أن هناك مابين مليون إلى مليوني شخص يتم الإتجار بهم سنويا على مستوى العالم، أغلبهم من آسيا (أكثرمن 150,000 من جنوب آسيا، و250,000 من شرق آسيا كما ان الاتجار بالبشر وتهريبهم من دول القرن الإفريقي التي تعد من أفقر دول العالم إلى دول الخليج التي تعتبر من أغنى دول العالم زاد بشكل ملحوظ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وخير دليل على ذلك هو وصول (44.744) إثيوبي إلى السواحل اليمنية خلال عام واحد فقط هو عام 2009م في حين تم منح (1.340) إثيوبي حق اللجوء في اليمن أي ما نسبته 3٪ من مجموع القادمين من إثيوبيا وهذا دليل على أن الاتجار بالبشر عبر مضيق باب المندب وخليج عدن هي تجارة رابحة [38]

تتمثل الأسباب الجذرية لظاهرة الإتجار بالبشر في حجم التباين المتسع على مستوى الثروات، وفي إزدياد الوعي على إمكانية الحصول على فرصة عمل خارج الوطن نتيجة للعولمة، وتغلغل وسائل الإعلام، وانعدام المساواة والمبالغ الخيالية التي يجنيها المتاجرون بالبشر .و يعرف محضر الأمم المتحدة الخاص بمنع، وحظر، ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر، وخاصة النساء، والأطفال، (وهو أحد "برتوكولات باليرمو" الثلاثة (الاتجار بالبشر بأنه:تجنيد، ونقل، وإيواء، أو استقبال الأشخاص، من خلال وسائل التهديد، أو استخدام القوة، أو غيرها من أساليب الإكراه، والاختطاف، والتزوير، والخداع ,وسوء استخدام السلطة، أو موقف ضعف، أو إعطاء، أو استلام دفعات مالية، أو خدمات للحصول على موافقة الشخص، على أن يسيطر عليه شخص أخر من اجل استغلاله. يتضمن الاستغلال في حده الأدنى، استغلال الأشخاص للعمل في البغاء، أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، أو الاكراه على العمل أو الخدمات؛ العبودية، أو ممارسات مشابهة للعبودية؛ الأشغال الشاقة الإجبارية، أو إزالة الأعضاء.تسيء الكثير من الدول فهم هذا التعريف، بالتغاضي عن الاتجار بالبشر الداخلي، أو تصنيف أي هجرة غير عادية بأنها تجارة بالبشر. يتطرق قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر إلى "الاشكال الحادة من الاتجار بالبشر" والتي تم تعريفها بأنها:

أ. الإتجار بالبشر لغايات جنسية، حيث يتم الإجبار على الجنس التجاري بالقوة، والخداع، والإكراه، أو في حالة كان الشخص الذي أجبر على القيام بمثل هذه الأفعال لم يبلغ سن الثامنة عشر.

ب. تجنيد، وإيواء، ونقل، وإمداد، أو توفير شخص للعمل، أو لتقديم خدمات من خلال القوة، والخداع، أو الإكراه، من أجل أن يقوم بأشغال شاقة غير طوعية , وللسخرة، ولضمان الدين، أو للعبوديةبلعت أعداد النازجات المسجلات من قبل السلطات الوطنية الإيطالية والمنقولين إلى إيطاليا فيما بين 1996 و2001 في نطاق يتراوح بين 25 ألفاً و50 ألفاً.حيث يتم اجبارهن غلى العمل في المنازل(استرقاق منزلي) او يكرهن على البغاء حيث تكون عذه الحالة أكثر ظهورا للعيان من غيرها ومن ثم فإن اكتشافها يكون أكثر سهولة. فمن الواضح أن ضحية للاتّجار بغرض الإكراه على البغاء تكون أكثر ظهورا من ضحية للاتّجار بغرض الاسترقاق المتزلي، فالأولى تخرج للعيان فيما تبقى الثانية قيد العزل. ومن ثم فإنَّ تطبيق ذات المعامل على هذين النوعين من أنواع الضحايا سيؤدي إلى الاستهانة بحجم الاسترقاق المنزلي. ففي عام 2005، استطاعت منظمة العمل الدولية أن تقدر الحد الأدنى لعدد النازحين المكرهين على العمل بالسخرة، بما يتضمن أولئك الذين كانوا ضحايا للاتّجار بالأشخاص، بما لا يقل عن 000 450 شخص مكرهين على العمل بالسخرة كنتيجة للاتّجار بهم في مدة زمنية محددة.إن هذه التعريفات لا تتطلب أن يتم نقل الشخص الذي تتم المتاجرة به من مكان إلى آخر. إنها تنطبق بشكل عام على التجنيد، والإيواء، والنقل، أو توفير أشخاص من أجل القيام بالأهداف المذكورة. (مكتب مراقبة الاتجار بالبشر.(2004 ,) وما زالت حادثة الأطفال التشاديون التي تناولتها كل وسائل الإعلام المختلفة ماثلة للعيان حين ثبت أن إحدى الهيئات الفرنسية العاملة في مجال رعاية الأطفال تقوم بتهريب الأطفال خارج بلدهم بغرض الاتجار بهم، وكذا حادثة تهريب الأطفال الهايتيين من قبل إحدى هيئات الإغاثة الأمريكية التي جاءت إلى هايتي بعد الزلزال الذي ضربها بداية شهر يناير 2010م، وهكذا يعمل تجار البشر في أوقات كثيرة تحت ستار العمل الإنساني،

فإذا كان ذلك يحدث في ظل دول ذات سيادة يسودها النظام والقانون، فما هو الحال في دولة تعيش في ظل قانون البقاء للأقوى تلاشى نظامها السياسي واضمحل وأصبحت منذ عام 1991م دون حكومة كالصومال، أو دولة فقيرة كإثيوبيا التي تعد في المرتبة الأولى في تجارة الأطفال في منطقة القرن الإفريقي.(39)

3- **الاتجار بالمخدرات:**

تجارة المخدرات تجارة عالمية، وتشير التقارير إلى أن هناك نشاطاً ملحوظاً لتجار المخدرات الذين اتخذوا من معسكرات النازحين ميدانا لعملهم مستغلين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفسية السيئة للنازحين في هذه المخيمات كما ويعتمد بعض المهربين وشبكات تهريب المخدرات على مخيمات النزوح كمناطق وسطية لتهريب مخدراتهم الى دول اخرى مستغلين النازحين وبعض العاملين في سلك الاغاثة لاتمام ذلك في اليمن مثلا الذي يعتبره المهربون ممرا لتجارتهم المتجهة إلى دول الخليج الغنية، ويستخدموه بشكل مكثف لنقل المخدرات من افريقيا الى دول الخليج وقد سبق وان قامت الأجهزة الأمنية اليمنية بإحباط الكثير من الشحنات أثناء تهريبها إلى دول الخليج، وقد ربما أن اللاجئون القادمون من الصومال لا علاقة لهم بتهريب المخدرات إلا إن تجار المخدرات يستغلون الأفواج اليومية من اللاجئين الفارين من الموت والتسلل معهم حاملين السم الأبيض الذي أضر بأمن البلد واقتصادها، وكثيرا ما ترتبط عملية تهريب المخدرات بعملية تهريب البشر، فقد جاء في النشرة الإعلامية لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية بعنوان (الإنتربول وتهريب المخدرات (والصادرة في فرنسا عام 2006م أنه كثيرا ما تكون عملية تهريب المخدرات متصلة بجرائم خطيرة أخرى مثل تهريب البشر والبغاء وتزوير وثائق السفر، وكثيرا ما يُشار إليها كأداة لتمويل نشاطات أشد عنفاً وتدميراً تضطلع بها منظمات إجرامية وإرهابية بسبب ما يدره الاتجار في المخدرات من مكاسب هائلة في وقت قصير وباستثمار بسيط نسبياً)

4- **خلق مشاكل أمنية داخلية:**

إن قدوم أشخاص عابرون للحدود قد يكون من ضمنهم مجرمين محترفين وخارجون على القانون وقد يكونوا هاربون من تنفيذ أحكام جنائية، كل ذلك يمثل

تحدياً للبلد ويساهم في انتشار الجريمة من قبل أشخاص مجهولين، كما يُعد ذلك اختراقاً لآمن البلد وسيادته، حيث أن النازحين عادة ما يعملون في أنشطة ومجالات تكون مجهولة أو ممنوعة أو محرمة ودوافعهم من وراء ذلك محاولة الكسب السريع مستغلين وجودهم غير الشرعي وعدم وجود بيانات شخصية لهم لدى الأجهزة الأمنية وأحيانا لا توجد لديهم وثائق ثبوتية أصلاً، مما يساهم في ازدياد معدل الجريمة وتهديد امن واستقرار المجتمع.

5- **تشكيل شبكات للتجسس :**

ليس من المستبعد أن يكون من ضمن المهاجرين غير الشرعيين جواسيس تم زراعتهم ليكونوا عيونا في البلدان التي يصلون إليها لصالح دول أجنبية من من التي تعيش حالة عداء مع تلك الدولة كما حصل في الحرب العراقية الايرانية عندما زرع جهاز المخابرات العراقي عدد كبير من الجواسيس مع النازحين الفارين الى ايران ابان الحرب العراقية الايرانية 1980-1988 ، وكما حصل بعد عام 2011 عندما استطاعت الحكومة السورية زرع موالين لها في مخيمات النزوح بدول الجوار حيث تتواجد مخيمات النزوح الخاصة بالنازحين السوريين فلكل دول العالم مصالح معلنه في الدول الاخرى بحكم الموقع .

6 -**تهريب السلاح :**

ياتي اغلب النازحين من مناطق تشهد صراعات عسكرية ويكون فيها السلاح مباحا ومنتشرا بشكل واسع كما سقوط الحكومات قد يؤدي الى سقوط مذاخر وثكنات الجيوش بيد العصابات المسلحة او افراد خارجين عن القانون وهو ما يجعلهم لا يتورعون في بيع هذه الاسلحة الى الاشخاص او المنظمات في الدول الاخرى ولعل ما حدث في ليبيا وانتشار السلاح الليبي في دول الجوار الا دليل على ذلك كما ان اليمن شهدت تدفق وتهريب للسلاح إلى الصومال مما جعل الحكومة اليمنية تقوم بتشكيل لجنة خاصة بمكافحة تهريب السلاح، وليس من المستبعد أن يكون تجار البشر والذين ينقلون القادمون من القرن الإفريقي إلى السواحل اليمنية يعودون محملون بالسلاح الذي يتم شراءه من السوق السوداء اليمنية إلى الجماعات المتصارعة في

الصومال، والذي ثبت أنه ليس للحكومة أي ضلع في ذلك حيث تقف الحكومة على الحياد وعلى مسافة واحدة من جميع الفصائل المتصارعة وهي تعي تماماً بأن أي تدخل مع أي فصيل ستكون نتائجه مزيد من الصراع، وبالتالي فالحكومة تسعى دوماً لمحاربة أي تهريب للسلاح مما يعني أنها تتحمل أعباء في سبيل مكافحة تهريب السلاح للفصائل الصومالية المتصارعة تنفيذاً لقرار مجلس الأمن وبذلك فقد مثل ذلك عبئاً جديدا تقوم به قوات الأمن المتمثلة في خفر السواحل والجهات الأمنية الاستخباراتية مما يعني المزيد من الأعباء الأمنية الاقتصادية. وهناك آلية أخرى قد تتسبب في زيادة هشاشة الدولة نتيجة النِّزاع المجاور وتتمثل في الانتشار الكبير للأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة بالتزامن المحتمل مع انتشار الأيدولوجيات المتطرفة. ومثال ذلك ما حدث مؤخراً في نزاع مالي عام 2012 الذي يقول البعض إنّه حدث نتيجة تدخل قوات حلف شمال الأطلسي في ليبيا التي أتاحت توفير الأسلحة للثوار بمن فيهم الطوارق، مع أنّه ما زال الوقت مبكراً لتحديد الآثار بعيدة الأمد لهذه الأزمة على الإنماء الاقتصادي والاجتماعي في مالي. ووقت كتابة هذه المقالة، كان هناك ما يزيد على 200000 نازح في مالي والعدد نفسه من اللاجئين في البلدان المجاورة علماً أنّ هذه الأرقام لا تضم الأشخاص غير المسجلين الذين لا تتوافر بشأنهم أي تقديرات دقيقة. لذلك، لو توافر فهم أكبر حول الوضع الهش في مالي وأثر النِّزاع في جارتها ليبيا لربما تمكن صانعوا السياسات من تحديد خيارات عملية لمنع أي ثورة لاحقة ومن ثمّ حماية السكان في المناطق الشمالية في مالي.و تتعدد الاثار السلبية التي تؤثر بها مشكلة اللاجئين علي الدول الفارين منها حيث ان اللاجئين الفارين غالبا ما يشكلون ميليشيات مسلحة يحاربون بها نظم الحكم في بلادهم كما هو حال متمردي الهوتو في شرق الكونجو الذين يهاجمون بشكل دائم الاراضي الرواندية، وثالثها فرار المزارعين والعمال مما يترتب عليه اهمال الاراضي الزراعية وانتشار التصحر والجفاف في تلك الاراضي وبما يسهم في حدة المشكلة الغذائية داخل تلك الدول، فضلا عن المرارات الاجتماعية والنفسية التي يتركها اللجوء في نفوس الناس وبما يدفعهم لارتكاب جرائم ذات طبيعة مسلحة تزيد من تهديد الأمن الداخلي لتلك الدول والاثر الخطير ايضا هو هجرة المثقفين والعلماء والمفكرين وهروبهم خاصة اساتذة الجامعات والمدارس

وموظفي الجهاز الاداري في الدولة والاطباء بما يشل قدرة تلك المؤسسات عن العمل ويعطل امكانيات التنمية الداخلية حتي بعد عودة الهدوء والاستقرار للبلاد وهذا الوضع تعاني منه حاليا كل من رواند وبوروندي مما يعطل مشروعات اعادة الاعمار التي تعتزم الحكومات القيام بها. علي الرغم من أن مشكلة اللاجئين تعتبر في الأساس مشكلة إنسانية بالنسبة للدول المضيفة إلا أنها تتسبب في الكثير من الحالات في نشوب مشكلات أمنية لهذه الدول فمن ناحية فإن معسكرات اللاجئين يمكن ان تكون منابع لتجنيد المقاتلين الجدد من جانب جماعات المعارضة أو حتي من جانب حكومات الدول المضيفة، ولأن اللاجئين يعيشون في ظروف إنسانية بالغة القسوة فإنهم يكونون محملين بمشاعر انتقامية من نظم الحكم في بلادهم وتوفر معسكرات اللاجئين للجماعات المعارضة مجالا ملائما في ظل توافر السلاح للتدريب والقيام بعمليات عسكرية ضد بلادهم، كما يحدث بشكل متكرر علي الحدود بين الكونجو الديمقراطية ورواندا وبما يسهم في حدوث حرب بين البلدين ودخول القوات الرواندية الأراضي الكونجولية لاكثر من مرة، كما قد يتسبب اللاجئون الحاملون للسلاح في مشكلات أمنية للدول المضيفة، حيث تتزايد معدلات الجريمة وقد تستخدمهم جماعات المعارضة الداخلية في مواجهة نظام الحكم.كما حدث في الكونجو الديمقراطية حيث ساعد بعض اللاجئين التوتسي لوران كابيلا في الاطاحة بنظام حكم موبوتو سيسي كو.(40)

ويبدو تأثير اللاجئين في انتشار الحروب الاهلية علي الصعيد الاقليمي واضحا بقوة في منطقة البحيرات العظمي وبالذات في رواندا وأوغندا، حيث كانت هناك ارتباطات مباشرة في الحروب الاهلية فيهما. فقد هرب عشرات الآلاف من اللاجئين التوتسي من رواندا في عقدي الخمسينيات والستينيات الي اوغندا وتنزانيا، وقام ابناء وأحفاد هؤلاء اللاجئين بتشكيل ميليشيات تسعي الي العودة بقوة السلاح الي رواندا وظلوا يحلمون بالعودة الي بلادهم وفي ظل عدم الاستقرار الداخلي في اوغندا وجد التوتسي اللاجئون أنفسهم طرفا في الصراعات الداخلية حيث استعان بهم عيدي أمين كأدوات لقمع المعارضة الاوغندية،

لذلك ما أن انهار هذا النظام فان ميلتون اوبوتي اتجه الي مطاردتهم وعقابهم، مما دفعهم الي التعاون مع يوري موسيفيني الذي تعود أصوله ايضا الي مجموعة عرقية

قريبة من التوتسي هي قبيلة الانكولي وضمهم موسيفيني الي قواته اثناء فترة الحرب الاهلية وأصبحوا العمود الفقري لقواته حيث كان معظم قادته منهم حتي امكنه السيطرة علي حكم أوغندا عام1986، ثم قدم لهم العون بعد ذلك فشكلوا الحركة الوطنية الرواندية عام1990 وحصلوا علي أسلحة من الجيش الاوغندي وخاضوا حربا ضد نظام حكم الهوتو في رواندا حتي استولوا علي الحكم في عام1994 وكانوا سببا في حرب اهلية طاحنة عاشتها رواندا وأدت الي مقتل مليون شخص وتشريد ولجوء أكثر من2 مليون آخرين.

7- **رفع معدلات الجريمة**

ومما يجدر ذكره أن ظروف النزوح تترتب عليها كثير من الأوضاع الشاذة مثل اختلاط النازح بجماعات عرقية وثقافية ودينية متباينة كما هو الحال في بعض المعسكرات التي تقطنها مجموعات مختلفة من الاعراق والثقافات مما قد ينتج عنه ضعف الضوابط الاجتماعية وقلة تأثر النازح بفكره الأصيل وتقاليده وأعرافه مما قد يزكى لديه روح التنافس والصراع مع المجموعات الأخرى والذي قد يؤدى بدوره لازدياد الجريمة أو لظهور أساليب توافقيه جديدة لمواجهة الضغوط الناجمة عن النزوح مثل الدعارة والإدمان والجنوح وبالتالي إحلال الضوابط الرسمية بالشرطة والسجون وأوامر لم يعتادها هؤلاء في مناطقهم الأصلية التي كانت تحكمها الضوابط الاجتماعية العرقية أكثر من الضوابط الرسمية في تنظيم السلوك الاجتماعي.

كما أن الانتقال من المجتمعات الأصلية والوطن الأم سمة تميز كل نازح مما يجعل لكل نازح القابلية لتلقى الصدمات والهزات النفسية الناتجة عن هذا الانتقال والتي تشمل الجيل الحديث من الأبناء وأجيال الأمهات والآباء، وتزيد طبيعة دواعي الانتقال من حجم هذا الأثر النفسي خاصة إذا كان هذا الانتقال بسبب الظروف الجغرافية والبيئية القاسية والقاهرة مما ينجم عنه مطالب التكيف مع الأوضاع الجديدة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا أو اللجوء لأساليب التكيف غير التوافقية كما ذكر سالفا، أم مما يترتب عليه في الموقف التشريعي من منع النازحين من فرص الحراك الاجتماعي، أو التعرض للخطر المتمثل في تدهور الخدمات الصحية وانتشار الأوبئة والأمراض والجريمة لبعد هذه المناطق من النقاط الأمنية أو للمصادمات القبلية أو لمشكلات

البطالة والفراغ.كما وساهم تواجد النازحين في المدن السودانية الى تصاعد نسب الجريمة حيث ارتفعت اعداد الجرائم بنسبة 278٪ خلال المدة من 1965-2008م وقد بينت سجلات وزارة الداخلية السودانية ان نسبة كبيرة من الجرائم قام بها نازحون من داحل وخارج السودان

جدول (39)معدلات الجرائم في السودان في الفترة من 1965 الى 2008

الاعوام	اجمالى	حجم السكان بالمليون	المعدل (في كل مائة الف من السكان)
1965	261245	12000000	2177
1985	416622	22000000	1811
2005	490297	25000000	1400
2008	687162	39154000	1755

التقرير الجنائي السودانى 2010- الصادر من وزارة الداخلية السودانية

اما في اليمن فان التهديدات الأمنية المرتبطة بتواجد، وتدفق، اللاجئين إلى اليمن ساهمت بانتشار ما يعرف بالجريمة المنظمة، سواء في النطاق المحلي أو عبر الحدود، وذلك من خلال إدخال وسائل جرميه غير معروفة في المجتمع اليمني، ويعمد اللاجئون إلى نقل خبراتهم تلك إلى المواطنين اليمنيين، رغبة في تسهيل المهام وتصريف المواد موضوع الجريمة.أما الجرائم الأكثر انتشار على المستوى الاجتماعي اليمني بفعل تواجد اللاجئين فهي ظاهرة السرقة، سواء من السيارات التي يعمل اللاجئون على تنظيفها أو من البيوت التي تستخدم عاملات منازل من اللاجئين، ولو قدر لأحد عمل إحصائية عن الجرائم المبلغ عنها في أقسام الشرطة لوجد أن اغلبها على الإطلاق هي لتلك الجرائم.كذلك من الأفعال الرمية التي يمارسها بعض اللاجئين، الترويج للمخدرات في أوساط المجتمع اليمني، ما يشكل خطرا على النشء، ويرفع نسبة خطر المتعاطين على المجتمع.كذلك من الأعمال التي تنسب إلى اللاجئين، انتشار الجريمة الأخلاقية في عشوائياتهم، سواء بين اللاجئين أنفسهم أو خارج نطاقهم الاجتماعي ومن أهم المسائل الأمنية التي انتشرت مع تفاقم ظاهرة اللجوء إلى اليمن، وتهدد بالتالي المصالح

اليمنية، العامة والخاصة، وتهدد أيضا الأمن القومي اليمن، ظاهرة القرصنة في المياه الإقليمية اليمنية، والمناطق المحاذية لها، وذلك - على ما يبدو - بتنسيق بين عصابات القرصنة في البر والبحر، حيث ينتحل بعضهم صفة اللجوء للإبلاغ عن السفن (الفرائس السهلة)، ثم يقوم أفراد العصابة في البحر بترتيب وتنفيذ اختطاف السفينة الهدف، ومن قبيل ذلك اختطاف السفينة اليمنية (سي برنسيس2) من قبل قراصنة صوماليين وهي في رحلة لها من ميناء عدن إلى ميناء نشطون بمحافظة المهرة(41)(كما اختطف القراصنة الصوماليين سفينة صيد يمنية تسمى (القناعة) تم اختطافها مع سفينة صيد أخرى تدعى (الفلوجة (أثناء وجودهما في منطقة ميط بالقرب من الساحل الصومالي. هذا ناهيك عن اختطاف سفن عدة من جنسيات مختلفة، ومحاولة اختطاف سفن أخرى، وهذا ما سوغ للعديد من الدول، وفي مقدمتها الدول الكبرى، إرسال قطعها البحرية إلى المنطقة بحجة حماية الملاحة البحرية الدولية.كما برزت في المجتمعات اللبنانية ظاهرة الدعارة عند بعض النازحات السوريات بشكل ملحوظ دون رقابة صحية وظهرت بعض عوارض حبوب في الوجه والجسم عند بعض الشبان في المدن وخصوصاً في الريف الذي يتصف مجتمعه بالمحافظ ويعاني شبانه من الكبت الجنسي، كما ان وجود الجبال والاحراج التي تشكل البيئة المناسبة والخلوة الآمنة وهذه الظاهرة لها من يسهلها ويديرها ويحميها من بعض القبضايات اللبنانيين.هي أخطر الظواهر على الاطلاق لأن بين هذا النسيج المتنوع من النازحين هناك العديد من الشبان والشابات السيئين وقد ساعدتهم ظاهرة النزوح العشوائي وانعدام الرقابة الأمنية عليهم لسلوك طريق الجريمة والسرقة. ولو استعرضنا الرزنامة الأمنية منذ بداية عام 2011 حتى اليوم لوجدنا ان 80 في المئة من أعمال الجريمة الفردية والمنظمة بكل أنواعها والسرقات وراءها مواطنون سوريون، وفي آخر إحصاء قامت به وزارة العدل بتاريخ 16-9-2013 أظهر وجود (977 سجيناً) سورياً في السجون اللبنانية دون الموقوفين في قصور العدل والمخافر في لبنان. ومن خلال متابعة يومية للأحداث الأمنية على كافة الاراضي اللبنانية نجد عشرات الحوادث يقف وراءها مواطنون سوريون، فقد أصبح هناك مجموعات وعصابات منظمة وخبيرة بكل أنواع الجريمة (...).إن هذه الظاهرة اذا ما تمادت أكثر ستجعل من النازح السوري شخصاً غير مرغوب فيه مع ما

يستتبع ذاك من إجراءات عملية سيضطر المواطن اللبناني لاتخاذها دفاعاً عن بلده وأمنه وكرامته.

8 - انتشار حالات التحرّش والاستغلال الجنسي للنازحين وسوء المعاملة

ويشكل العنف الجنسي أحد أكبر أشكال انتهاكات حقوق الإنسان خطرا على الأمن البشري، ففي كينيا تتعرض النازحات الصوماليات الى التحرش المستمر خاصة العاملات بقطاع الزراعة اذ، أنه لا يسمح لهن بفترة استراحة أو بشرب ماء أثناء العمل، وذلك لأكثر من 15 ساعة... إلا إذا نفّذن خدمات «غير ملائمة!«حسب افادات قدمتها النازحات لمنظمات الامم المتحدة العاملة في كينيا كما أشارت تقارير الامم المتحدة إلى ما يقدر ب 40 ألف جريمة اغتصاب وقعت أثناء حرب البوسنة والهرسك، بينما تعرضت ما يتراوح بين 23 ألف إلى 45 ألف إمرأة في كوسوفو للإغتصاب في العامين 1998و1999 عندما اندلع الصراع في صربيا. وفي رواندا أفاد مسح أجري هناك بأن 39٪ من النساء تعرضن للإغتصاب أثناء الإبادة الجماعية. وهذا بدوره يؤدي إلى خلل نفسي وإجتماعي، إضافة إلى الأمراض الجنسية كنقص المناعة والزهري، فقد أفادت دراسة بأن امرأتين من كل ثلاث أصبن بالإيدز في رواندا بعد تعرضهن للإغتصاب .كما تم تسجيل حالات من العنف الجنسي ضد النساء اللاجئات في شرق تشاد اللاتي يخرجن للبحث عن الحطب ولذلك. وأعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مبادرة لتوفير مصابيح تعمل بالطاقة الشمسية ومواقد تقتصد في استهلاك الوقود في بعض المخيمات على مدار السنوات الثلاث المقبلة، وذلك بهدف التصدي لبعض التحديات الأمنية والبيئية. وقالت أشتار في هذا الصدد: نُضطر للمشي طوال اليوم في بعض الأحيان [بحثاً عن الحطب]. وكنا نتعرض للاعتداء في عامي 2006 و2007 ولكن هذه الاعتداءات قد تناقصت. فمنذ عام 2011، تعمل قوات الأمن التشادية التي تحظى بدعم الأمم المتحدة، أو المفرزة الأمنية المتكاملة(DIS) ، على توفير الأمن في مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها، وحماية قوافل العائدين من النازحين. وقد أصبح وجود المفرزة الأمنية المتكاملة ضرورياً منذ انسحاب بعثة الأمم المتحدة في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى (مينوركات) في عام 2010 من أجل فرض احترام القانون، ومنع تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة،

وخفض عدد حوادث الاعتداء الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس في مخيمات اللاجئين والمناطق المحيطة بها.[42] وقد تم إبلاغ المفرزة الأمنية المتكاملة عن ما لا يقل عن 250 شكوى عامة من الاعتداء الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس في شرق البلاد خلال النصف الأول من عام 2010، وفقاً لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش عن عام 2011 . كما ان تقرير الهيئة الطبية الدولية (IMC) اشار إلى أنه "يمكن للاّجئين - وبخاصة النساء والأطفال - أن يتعرضوا لأعمال عنف خلال رحلتهم، فضلاً عن زيادة العنف القائم على أساس الجنس عندما يقيمون في مخيمات مزدحمة، كما ويتعرضون للضغط الناجم عن تجارب صعبة، وعدم وجود حماية أو موارد". وأضاف فادلامودي أن العنف القائم على أساس الجنس في خمسة مخيمات للاجئين تعمل بها الهيئة الطبية الدولية في شرق تشاد، حاز على نسبة 1.7بالمائة من مجموع المشورات النفسية المقدمة خلال الفترة من يناير 2011 إلى مارس 2012، بينما تم تخصيص 20 بالمائة من المشورات لحالات الزواج المبكر و35 بالمائة لحالات العنف الجسدي و33 بالمائة لحالات العنف المنزلي و11 بالمائة لحالات الاغتصاب .[43]

9- آثار النزوح على النساء

و بالرغم من زيادة أعباء النساء النازحات العملية جراء النزوح الا انهن يضهرن اغلب الاوقات قدرا من التوافق الجيد وربما نجم ذلك من أن هؤلاء النساء عشن حياتهن الباكرة في أمن وسلام، وأنهن تحصن جيدا في سنوات حياتهن الباكرة ضد الصدمات الانفعالية المتمثلة في الحرب وبشاعة النزوح وفقدان الأهل. ويمكن تفسير هذه النتيجة بالاعتماد على القاعدة النفسية التي تفسر تأثير الضغوط على الانسان وفق عاملين: العامل الأول : يعتمد على الظروف المؤثرة.العامل الثاني : يعتمد على قدرات الفرد الشخصية في مواجهة هذه الضغوط.والمعروف أن التكوين النفسي والجسمي يؤثران على خبرات التدريب التي يتعرض لها الفرد في ثقافة معينة، ولا يمكن أن نتجاهل أن لعمل المرأة تأثير واضح على صحتها النفسية واستعدادها لمواجهة مثل هذه الضغوط، وبالتالي فإن المرأة قد أثبتت جدارتها في وقت النزوح، فهي تتمسك بأسرتها وتقوم بإعالة أطفالها، ولا يمكن أن تتخلى عنهم في أحلك الظروف، فهي تجلب الحطب والماء والدواء، وتعمل بأجر مهما كان شحيحا من أجل

إعالة أسرتها، في الوقت الذي يتخلى عنها الرجل في ظروف النزوح الناجمة عن الحروب، التي كثيرا ما تؤدي إلى مقتل الرجال،أو إلى إلتحاقهم بصفوف المحاربين كما أن طول الفترة الزمنية قد يؤثر سلبا على الأعراض النفسية التي تظهر لدى المرأة.أوضح عدد من الباحثين (أحمد عكاشة، 1993، ومحمود حمودة، 1995، وعبد الرؤوف ثابت، 1995) أنه على الرغم من مقدرة المرأة على التعامل مع كارثة النزوح أى كان سببها، إلا أن الانسان بعامة لا يمكن أن يستمر في وضع متواصل من التوتر خاصة عندما ينجب أطفالا، عندها يمتد الاهتمام ليشمل الأطفال ومسئوليات البيت خاصة أن مقاومة الفرد للضغوط المتواصلة تقل بتقدمه في العمر. وتختلف عواقب النزوح على النساء والفتيات عن عواقبها على الرجال والصبية ,فكثيراً ما يحدث ارتفاع مفاجئ في عدد النساء اللاتي يعلن أسرهن، ويتحملن لذلك مزيداً من المسؤوليات عن تلبية احتياجات الأطفال وكبار السن من الأقارب ، لأن الذكور في تلك الأسر إما ينضمون إلى الجماعات المتحاربة , وإما يقعون في الأسر ومن أكثر أولئك الذين يتعرضون للأذى الشديد من جراء العنف وعدم الاستقرار الناجمين عن التشرد هم الفتيات والأرامل اللاتي تقدم بهن العمر والأمهات اللاتي لا أزواج لهن أي النساء والقاعدة الأساسية هي حوالي 75٪ من هؤلاء الأشخاص المشردين المعدمين هم من النساء والأطفال وتواجه النساء مطالب جديدة في سبيل إعالة أنفسهن وإعالة أطفالهن . وفضلاً عن ذلك فإن الصراع وانهيار القانون والنظام يجعل النساء والفتيات معرضات لتزايد خطر العنف الجنسي والاعتداء الجنسي ، وفي بعض الأحيان يصبحن هدفاً للهجمات المتعمدة التي تشنها الأطراف المقاتلة المختلفة بغرض الانتقام ، وعندما تستحضر المنظمات غير الحكومية ومفوضية شؤون اللاجئين صورة النساء والأطفال فإنها تستطيع دائماً أن تستثير روح التعاطف الإنساني في نفوسنا . النساء والأطفال يجسدون الحياة الإنسانية في أشد صورها بؤساً فالنساء يعتبرن حقاً لاجئات بمعنى الكلمة أكثر من غيرهن على أساس أنهن ضحايا الحرب والعنف لا مرتكبوها . إلا أن هذه الصورة تجعل المرأة اللاجئة في منزلة الطفل الرضيع وكأنها بلا دور أو مسؤولية وهذا مما زاد الوضع سوءاً وكنا دائماً نطالب بالمشاركة والتي هي في حد ذاتها تعزز الحماية فكثيراً ما تكون مشاكل الحماية الداخلية نابعة من الإحساس

بالعزلة والإحباط وعدم الانتماء إلى مجتمع سليم البنيان والافتقار إلى القدرة على التحكم في المستقبل ، إن مشاركة اللاجئين تساعد على غرس قيم الحياة الاجتماعية والإحساس بها وتسهم في تقليل المشاكل المتعلقة بالحماية وتدفع النزاعات المسلحة النساء في بعض الأحيان إلى ترك منازلهنّ وممتلكاتهنّ، نتيجة سياسة متعمّدة للنزوح القسري للمدنيين يتبنّاها أحد أطراف النزاع، أو لخوف من الزجّ بهنّ في القتال، أو خشيتهنّ من الاعتداءات، وتشير الإحصاءات في هذا المجال إلى أرقام مخيفة، حيث تشكّل النساء والأطفال «قرابة 80٪ من ملايين اللاجئين وغيرهم من المشردين في العالم، بمن فيهم المشردون داخلياً»(44). وقد كان للمعاناة الطويلة للمرأة المهاجرة أثرها في إصدار فقهاء القانون الدولي للاتفاقيات التي تضمن حماية المرأة اللاجئة، منها اتفاقيات جنيف لعام 1949م، والبروتوكولان الإضافيان لها لعام 1977م، حيث منعت أطراف النزاع المسلح من إجبار المدنيين على النزوح بشكل تعسّفي، كما جاءت أيضاً لتدعو إلى حماية اللاجئات، وضمان تلقيهنّ المساعدة الملائمة، وتقليل أخطار الإيذاء والاستغلال.

ويمكن للنزوح أن يزيد من صعوبة حصول النساء على الرعاية الصحية النوعية، فعلى سبيل المثال، قد تُجبر النساء على الهرب حتى إن كنّ يحصلنّ على خدمات جيدة للرعاية الصحية، وهو ما يحرمهنّ من الحصول على المواد المانعة للحمل، ويؤدي من ثم إلى ارتفاع حالات الحمل وزيادة الحاجة إلى خدمات للصحة الإنجابية، كما يمكن للنزوح أن يحرم النساء من نُظُم الدعم الخاصة بهن، ويزيد من صعوبة تبادلهن التوعية بشأن رعاية الأطفال والصحة والنظافة الأساسيتين، ويمكن أن يؤثر ذلك في صحة أفراد العائلة كافة، ويمكن أيضاً بسبب فصلهنّ عن شبكتهن الاجتماعية أن يتسبب في ضغط وقلق كبيرين.

إذا أخذنا المرأة الصومالية مثالاً لتجسيد المعاناة التي تتعرض لها المرأة النازحة؛ نجد أنها تتحمل الجزء الأكبر من معاناة اللاجئين الصوماليين في كينيا، فهي تعمل بكد لتأمين قوت أطفالها، وتشارك في شظف العيش العشرات ممن أجبرتهنّ المواجهات المسلحة في الصومال على النزوح إلى كينيا بحثاً عن ظروف أفضل، وتبدأ رحلة المعاناة

لدى النازحات الصوماليات من لحظة الوصول إلى كينيا، حيث يواجهن ضغوطاً نفسية واقتصادية وفقدان هوية[

10- **الاثار على الاطفال والطفولة**

أن عمليات النزوح السكاني غالبا وتظهر اثار قوية ضد الاطفال ففي الباكستان يشعر الأطباء النفسيون الذين يتولون علاج السكان في مخيمات لإيواء النازحين بالمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية (FATA) في شمال غرب البلاد بالقلق بشكل خاص إزاء الآثار الطويلة الأجل للصراع على الأطفال هناك. وفر أكثر من 60,000 شخص من منطقة شمال وزيرستان إلى مناطق أكثر أمناً في باكستان وأفغانستان المجاورة بعد أن شن الجيش الباكستاني هجوماً على المنطقة.عام 2012 وكان معظم الفارين من الأطفال، مما جعل خبراء الصحة العقلية يشعرون بالقلق من أنهم لن يحصلوا على الرعاية المناسبة لعلاج الصدمات النفسية.ويعيش الأطفال في مناطق مثل شمال وزيرستان وخيبر مع النزاع المسلح منذ ما يقرب من عقد من الزمان وقد شهدوا عمليات عسكرية والهجمات التي تشنها حركة طالبان والضربات التي توجهها الطائرات من دون طيار، فضلاً عن نتائج ذلك كله. كما نشأ العديد من الأطفال وهم لا يعلمون شيئاً سوى الحرب، ولذلك تثير الآثار الطويلة الأجل لما عانوا منه المخاوف لدى العاملين في مجال الصحة العقلية.وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 43 بالمائة من سكان المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية هم من الأطفال تحت سن 14 عاماً، وفقاً للأرقام الرسمية، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من السكان تعرف الحرب منذ نعومة أظافرها. وكثيراً ما يكون تأثير النزاع على الأطفال مضاعفاً، وفي كثير من الأحيان، لا يستطيع الأطفال اللجوء إلى البالغين في أسرهم - عادة الأم - طلباً للراحة والمشورة، نظراً لتعرض العديد من البالغين أنفسهم لصدمات نفسية جراء الحرب. أن »الأمهات يواجهن حالات حادة من اضطراب ما بعد الصدمة. ويشمل ذلك شعورهن بعدم الأمان والضياع في خضم الصراع، وهن يرسخن هذه المشاكل في وجدان أطفالهن."وفي السياق نفسه، فإن غياب الدعم يجعل فهم الأطفال للأوضاع السائدة خارج منازلهم أكثر صعوبة. في داتا خيل، وهي مقاطعة تقع غرب ميران شاه، على بعد حوالي 17 كيلومتراً من الحدود الافغانية، وممر مفضل لدى

المتمردين المتجهين إلى أفغانستان،حبث شنت طائرات أمريكية من دون طيار أكثر من 50 هجوماً، مما أسفر عن مقتل المئات من المسلحين والمدنيين. ويطلق الناس على هذه الهجمات وصف »غانغاي - (ghangay) "وهو مأخوذ حرفياً من الضجيج الذي تصنعه محركات الطائرات من دون طيار، الذي يسمعه السكان المحليون كلفظ غانغ غانغ (ghang ghang) ولكن اللفظ تتطور ليصبح غانغاي. والآن، يهرع الأطفال للاحتماء بالملاجئ كلما سمعوا أي صوت مماثل. وقد تم تدمير العديد من المدارس في المناطق القبلية، ولذلك لا توجد وسيلة تُذكر لإلهاء الأطفال عن الصراع. وتقول إدارة التربية والتعليم في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية أن أكثر من 1,183 مدرسة - أي ثلث مجموع المدارس في المنطقة - مغلقة لأنها تعرضت للتلف، أو لأن الناس يخشون الإصابة أثناء تبادل إطلاق النار بين الجيش وحركة طالبان. وحتى المدارس التي لا تزال مفتوحة فغالباً ما تعاني من نقص في المعلمين. ولا يوجد سوى معلم واحد لكل 74 طالباً في منطقة باجاور. ولا يذهب إلى المدارس سوى 33 بالمائة فقط من الأطفال في المناطق القبلية.وتمشياً مع الأفكار المستوحاة من أشرطة الفيديو التي ينتجها المتشددون، يتظاهر الأطفال بأنهم مفجرون انتحاريون أو مقاتلون. وتدور مناقشاتهم حول أحدث أنشطة طالبان وهجماتها وجرائم القتل التي ترتكبها. وتفتقر باكستان إلى موارد الصحة النفسية التي تحتاج إليها لعلاج كل الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة. وقد وجدت دراسة أُجرتها منظمة الصحة العالمية في عام 2009 أنه لا يوجد سوى 342 طبيباً نفسياً و478 أخصائياً نفسياً مقابل عدد سكان يبلغ 190 مليون نسمة، والنقص أشد حدة في شمال غرب البلاد، حيث يستمر الصراع. ولا تستطيع عيادات مثل تلك الخاصة بحسين مواكبة الطلب.(45)وفي عام 2011، عالج مستشفي سرهد للأمراض النفسية، وهو من أكبر المستشفيات في المنطقة، حوالي 90,000 مريض من المناطق القبلية، من بينهم حوالي 50,000 يعانون من اضطرابات ناجمة عن الصراع.ولا يوجد سوى عدد قليل من المستشفيات الحكومية التي تقدم العلاج النفسي لسكان المناطق القبلية، ولذلك يلجأ معظم المرضى إلى العيادات والمستشفيات الخاصة المكتظة، والتي توجد كلها تقريباً في بيشاور، كما أنها مكلفة، وتبعد مسيرة أربع ساعات بالسيارة عن شمال وزيرستان. وأكد حسين أن »وضع

الأطفال هو الأكثر إثارة للشفقة، لأن لا أحد يلاحظ قضاياهم والأطفال لا يستطيعون تفسيرها." والجدير بالذكر أن أحد الأماكن القليلة التي يتلقى فيها الأطفال العلاج هي مخيمات الإغاثة مثل مخيم جالوزاي خارج بيشاور، حيث يعيش أكثر من 12,000 طفل، ولكنهم جزء صغير من الفارين من الحرب. وقد نزح الملايين من سكان المناطق القبلية، ولكن السلطات تعتقد أن أقل من 20 بالمائة منهم أمضوا بعض الوقت في مخيمات الإغاثة.وفي أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، أنشأ تنظيم القاعدة معسكرات خاصة في شمال وزيرستان لتدريب الأطفال، وهي المهمة التي كانت تشرف عليها لسنوات عديدة القيادة العليا للجماعة. وتم تكوين مجموعة خاصة من الأطفال المقاتلين أطلقوا عليها اسم جيش الطفل. وتم إغلاق المعسكرات الأصلية الآن، وفر معظم المدربين العرب من باكستان، ولكن هذا التكتيك ألهم عدداً كبيراً من المجموعات الأخرى في شمال وزيرستان لبدء برامج خاصة بهم لتجنيد الأطفال وخلال الهجوم لاستعادة وادي سوات من مسلحي طالبان في عام 2009، ادعى الجيش الباكستاني أنه عثر بالصدفة على معسكر لتدريب الأطفال الانتحاريين واسترد نحو 200 طفل كانوا على استعداد لتنفيذ عمليات انتحارية. وأخبر الأطفال السلطات المحلية أن 1,200 طفل غيرهم كانوا في المعسكر قبل الغارة، وإما تم شراء العديد منهم بأسعار تتراوح بين 700 و 1400 دولار، أو أُخذوا عنوة من آبائهم لتدريبهم كمفجرين انتحاريين.ولقد ظهر أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً في أشرطة الفيديو الدعائية التي تنتجها حركة طالبان وهم يقطعون رؤوس السجناء.(46)

وفي العراق فاحداث النزوح التي شهدها العراق خلال المدة التي اعقبت احداث عام 2006 التي كان ضحيتها الآلف العوائل التي نزحت من مناطق سكناها تحت تأثير التهديد وعدم الوضع الأمني في تلك المناطق كانت له نتائج سلبية على حياة الطفل العراقي فكما لا يخفي على احد مدى حاجة الطفل على الاستقرار على الصعيدين العائلي والاجتماعي نجد أن (163574) مائة وثلاثة وستون ألف وخمسمائة وأربعة وسبعون عائلة في داخل القطر تعرضت للنزوح وان عدد أفراد هذه العوائل (999772) تسعمائة وتسعة وتسعون ألف وسبعمائة واثنان وسبعون فرد حسب الإحصائية الصادرة من وزارة الهجرة والمهجرين بتاريخ 21/ 11/ 2007 وان نسبة

كبيرة من هذه العوائل تمثل شريحة الأطفال إضافة إلى معاناة الطفل العراقي المهجر في الخارج . ونلمس الأثر الكبير للتهجير في خلق معاناة تمثلت فيما يلي :

1. الحرمان من التعليم : وقد بدئ ذلك واضحا من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها فرق الرصد التابعة لوزارة حقوق الإنسان حيث تم تشخيص حالة ترك الأطفال لمقاعد الدراسة لأسباب عدة منها العوز المادي وعدم قدرة الأهل على تحمل نفقات الدراسة وخشية الأهل من تعرض أطفالهم لأعمال الخطف والابتزاز لاسيما الإناث وعدم امتلاك بعضهم وثائق رسمية او دراسية بسبب فقدانها او صعوبة جلبها من قبل ذويهم ولجوء الكثير من الأطفال للعمل من اجل الأنفاق على عوائلهم ، كما لاحظنا بعض إدارات المدارس رفضت وبشكل قاطع استقبال أطفال العوائل المهجرة لأسباب واهية .
2. قلة المستلزمات الحياتية الأساسية كالغذاء والدواء الأمر الذي أدى إصابة كثير من الأطفال بأمراض سوء التغذية .
3. أن بعض العوائل النازحة استغلت الصغار من أبنائها بسبب الحاجة المادية لممارسة أعمال التسول لكسب عطف الغير وهذا بالتالي يعد انتهاكا خطيرا لواقع الطفولة ويؤدي إلى أن يكون الطفل وسيلة لكسب المال .
4. أن جميع ما أفرزته عمليات النزوح من نتائج سلبية أوجدت معاناة نفسية للكثير من الصغار بل جد البعض منهم نفسه امام أعباء مادية دفعتهم الى الاشتغال بأعمال لاتتناسب مع طفولتهم كل ذلك لأجل مواجهة تلك الظروف .

خامسا : الاثار البيئية

الاثار البيئية المترتبة على النزوح في البلدان المستضيفة تكون متنوعة كما ان الاضرار المترتبة عنها تتباين من مكان لاخر ومن وقت لاخر ففي لبنان ادى تدفق النازحين السوريين الى ضغط إضافي كبير على بيئة مأزومة اصلا فكمية النفايات الصلبة في لبنان ارتفعت حوالى 324,000 طن سنوياً بسبب زيادة السكان الطارئة كما ازادت نسبة انبعاثات ملوثات الهواء 20 بالمئة على المستوى الوطني كما أن كمية

النفايات الصلبة التي ينتجها النازحون السوريون سوف تصل إلى حوالى 324,000 طن سنوياً بحلول عام 2015م، ما يوازي 15,7٪ من النفايات التي كان ينتجها المقيمون في لبنان قبل بداية النزوح. وتشير النتائج الأولية لدراسة حول تقويم أثر الأزمة السورية على البيئة في لبنان وتتضمن الدراسة التي مولها الاتحاد الأوروبي جزءين أساسيين: أولهما يتمحور حول تحديد الأثر البيئي للأزمة السورية على لبنان ضمن قطاعات بيئية أساسية، فيما يتطرق الجزء الثاني إلى إعداد خطة إدارية بيئية تشمل التدابير التخفيفية اللازمة.وقد قدمت وزارة البيئة، أمس، النتائج الأولية للجزء الأول المتعلق بتحديد الأثر البيئي للأزمة السورية، على أن يتم نشر الدراسة الكاملة في نهاية شهر آب المقبل.وبحسب تقرير الأمم المتحدة السادس حول الاستجابة لحاجات الأزمة السورية، فإن عدد النازحين السوريين يتوقع أن يرتفع إلى 1,835,000 شخص مع نهاية هذا 2014، ما يمثّل زيادة عدد السكان في لبنان التي كانت متوقعة لعام 2044و هذا الازدياد في الكثافة السكانية يشكّل ضغطاً إضافياً كبيراً على البيئة، وتحديداً في قطاعات النفايات الصلبة، المياه والمياه المبتذلة، الهواء، واستخدام الأراضي والأنظمة الإيكولوجية.كما أن انهيار النظام الصحي البيطري في سوريا، قد ساهم في نقل العديد من الأمراض الحيوانية من خلال القطعان التي عبرت لبنان.ومن المعلوم أن التلوث الناتج من تزايد كميات النفايات الصلبة سينعكس سلباً على المياه السطحية والجوفية، كما يؤثر توسّع المكبات العشوائية على تلوث التربة وتدهورها، بالإضافة إلى تلوث الهواء من جراء حرق هذه المكبات _ وهي الممارسات التي غالباً ما يتم اللجوء إليها للتخلص من النفايات في المكبات العشوائية. ويؤدي ذلك إلى الإضرار بالصحة والسلامة العامة من خلال الملوثات السامة التي تطلق في الهواء، وتتسرب إلى باطن الأرض، بالإضافة إلى تكاثر الحشرات والقوارض. كما أن الأمراض الأكثر شيوعاً هي السل والتيفوئيد والإسهال والحساسية في العينين. وادت الظروف التي تحيط بالنازحين السوريين الى زيادة العبء على المراكز الصحية، ما يؤدي إلى ازدياد كمية النفايات الطبية المعدية التي تتطلب معالجة خاصة قبل التخلص منها. كما أن معدّل استهلاك المياه للنازح السوري يتراوح بين 64 و104 ليترات يومياً، ما يزيد الطلب على المياه بنسبة 8 إلى 12٪ على المستوى الوطني (وذلك بنسب مختلفة

وفقاً لكثافة وجود النازحين في المناطق)، ما من شأنه تسريع وتيرة النقص في المياه الذي يشهده لبنان هذا العام بشكل خاصوإن هذا الازدياد في الطلب على المياه دفع بمؤسسات المياه الى حفر آبار جديدة، ما يساهم في ارتفاع الكلفة التشغيلية للمؤسسات. وبحسب مؤسسة مياه البقاع، تقدر زيادة الفاتورة السنوية لاستهلاك الكهرباء على مستوى المؤسسة بحوالى مليار ليرة لبنانية في السنة ,وبالتالي فإن كمية المياه المبتذلة الناتجة من النازحين السوريين ستصل إلى 34ـ 56 مليون متر مكعب عام 2015، بما يوازي ارتفاعاً في مجموع المياه المبتذلة المنتجة على المستوى الوطني تتراوح نسبته بين 8 و 14.%ويؤدي ازدياد كمية المياه المبتذلة إلى طفح شبكات الصرف الصحي وانسدادها، ما يتسبب بارتفاع كلفة تشغيل هذه الشبكات وصيانتها، وذلك بنسبة وصلت إلى 40٪ و50٪ في السنتين الماضيتين، بحسب إفادات اتحادات البلديات في الشمال والبقاع والجنوب.هذا مع الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من المياه المبتذلة تنتهي في الأنهر والمياه السطحية والأودية، ما يزيد من نسب التلوث في المناطق الحساسة بيئياً، كحوض الليطاني.وتساهم الأزمة السورية في زيادة تلوث الهواء من خلال الانبعاثات الصادرة عن قطاعات النقل والطاقة والتدفئة والنفايات الصلبة. فعلى سبيل المثال، ازدياد بنسبة 20٪ في انبعاثات ملوثات الهواء على المستوى الوطني، من جراء الارتفاع الكبير في حركة مرور السيارات في المدن الرئيسية التي تستضيف النازحين السوريين وفي منطقة بيروت الكبرى.كما ان انبعاثات أوكسيد النيتروجين ازدادت بنسبة حوالى 10٪ من جراء لجوء عدد كبير من النازحين إلى المولدات الكهربائية لتأمين حاجاتهم . أما نسبة الزيادة في انبعاثات أوكسيد النيتروجين من جميع القطاعات المذكورة أعلاه فهي تصل إلى حوالى 20.%ومن المتوقع أن يشهد عدد من المدن، كبيروت وزحلة وبعلبك وطرابلس وصيدا، تدهوراً في نوعية الهواء، ما سيؤثر على الصحة العامة وخاصة لدى المسنين والأطفال وذوي الحالات المرضية الصدرية .[47]

سادساً :الاثار النفسية

1. يرى كثير من المختصين أن الحروب والمجاعات التي يشهدها العالم قد أفرزت وضعا غير طبيعي لإنسان هذه المناطق، خاصة وأنه أصبح يعيش في منطقة لا يعرف الكثير عن جغرافيتها وكيفية التعامل معها لتأمين المأكل والمسكن له ولأولاده هذا

لو وضعنا في الاعتبار عدم رغبته في الحرب وقابليته كانسان للتأثر بالضغوط التي من أهمها الحرمان مما تعود عليه من طعام ومصادر للمياه والملبس والمأوى والأمن والانتماء وقوة الظروف المناخية والتعرض للأوبئة وخطر الزواحف السامة والحشرات وأمراض المناطق الحارة .(Tropical Diseases) ويرى بلانك (1998((Blank) أن ظروف أي حرب تؤدى لصدمات انفعالية (Emotional Trauma) وتمثل أربعة مصادر للضغوط لا تختلف باختلاف الثقافة أو البيئة تتمثل في الآتي:

أ- الفشل في أن يعيش الفرد كما يتوقع.

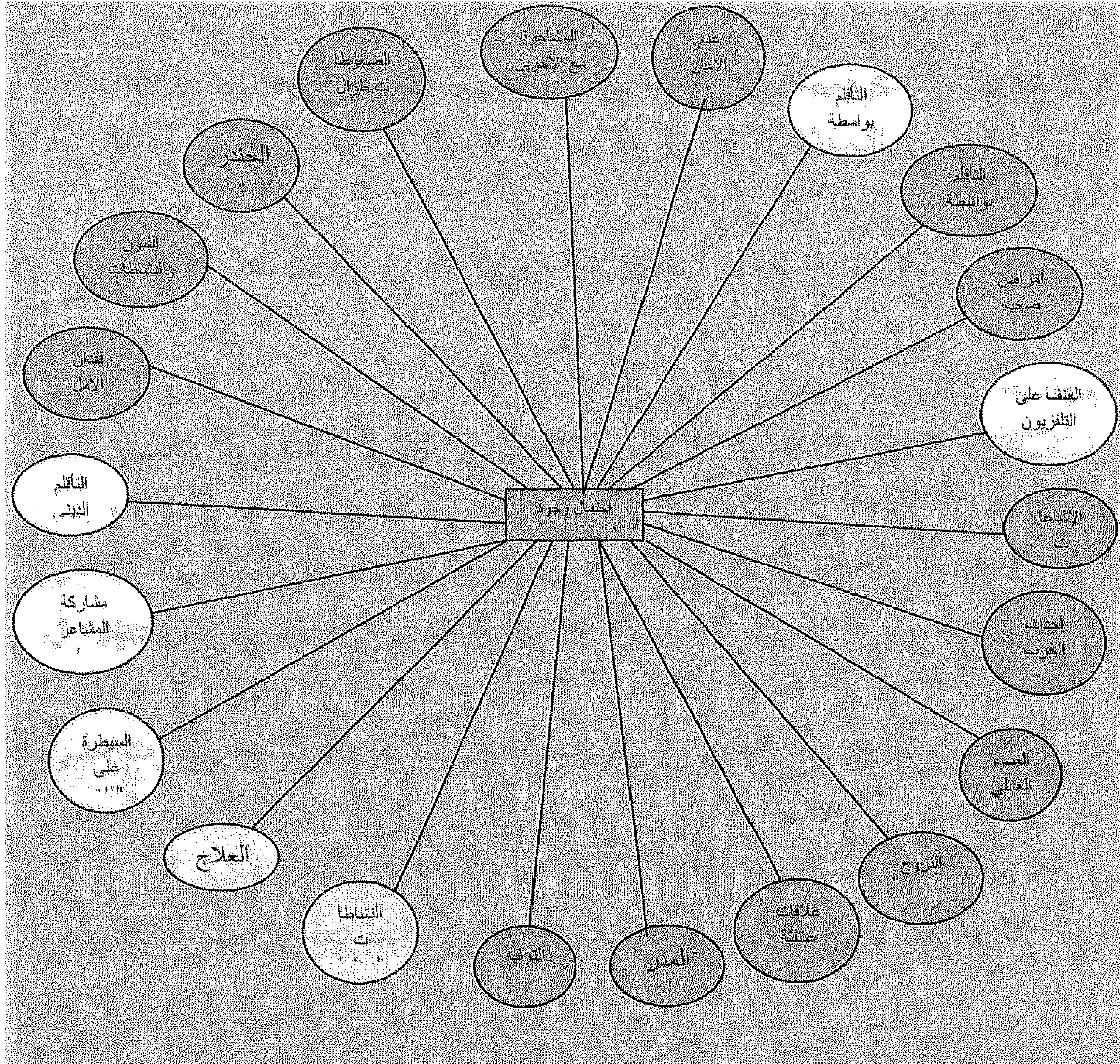
ب- الخوف الدائم والذي ربما أدى للرجفة والإسهال والقيء وبعض الأعراض النفسية الأخرى.

ت- فقدان القدرة على الحكم الموضوعي وقد يرتبط بعدم القدرة على اتخاذ القرارات أو تجنب اتخاذ القرار والانسحابية.

2. ترك أو عدم المبالاة بالروابط الأسرية والاهتمام بمن فقدوا من أفراد الأسرة والاهتمام بنظام وبناء الأسرة الذي كان سائدا من قبلففي مخيمات اللجوء في افغانستان وجد ان كثيراً من اليافعات والشابات النازحات من المناطق الحضرية الافغانية،يشعرن بكآبة شديدة، وغالباً ما يتحدثنّ عن تمنياتهنّ بالموت على الاستمرار في أوضاعهم الحياتية الحالية. بل ذكرت بعض النازحات أنّه لا يوجد هناك رعاية صحية نفسية، ولا يوجد أيٌّ فردٍ أو منظمة يمكن أن تساعد الأشخاص لعلاج اضطراب الإجهاد ما بعد الصدمة، أو غير ذلك من الاضطرابات النفسية بمن في ذلك الأفراد اللذين يفكرون في إيذاء أنفسهن.كما اظهرت دراسة اجريت على المراهقين الذين نزحوا من منازلهم خلال الحرب 2006 في لبنان تعرضهم لاضطرابات نفسية نتيجة لضغوطات النزوح اذ ان العديد منهم عانوا من صعوبات نتيجة هذا النزوح. اذ تبين ان ثلث المراهقين النازحين فقدوا أصدقائهم الذين انتقلوا إلى مكان آخر أو هاجروا خلال فترة الحرب (33.6 ٪). عدد ملموس من المراهقين أفادوا بأن أحد أفراد عائلتهم لم يكن معهم خلال فترة النزوح (19.9 ٪)، لم يستطيعوا اللعب أو التسلية (16.5 ٪) ولم يشعروا بالارتياح والأمان (15.5 ٪) خلال تلك الفترة. عدد قليل من

المراهقين مرّوا بتجارب أكثر صعوبة عند النزوح، منها فقدان للحاجات الأساسيّة (8.3٪) والتعرّض للعنف وممارسات مؤذية أخرى من خلال أشخاص آخرين خلال تلك الفترة (3.7 ٪). لقد أعربت الفتيات أكثر من الصبيان عن عدم إمكانيتهم للعب والتسلية خلال فترة النزوح. بينما يفيد العديد من المراهقين بأنّهم يعانون من عوارض نفسيّة متنوّعة لها علاقة باضطراب الاكتئاب، القلق واضطراب السيطرة على الانفعال، هناك مجموعة أساسيّة مؤلّفة من 5.9 ٪ لديها احتمال مرتفع و8.6 ٪ لديها احتمال معتدل لوجود اضطراب نفسي ستة أشهر ما بعد نهاية حرب تموز 2006. المجموعة المؤلفة من 5.9 ٪ مع احتمال مرتفع لوجود اضطراب نفسي هي مجموعة من المراهقين الذين أشاروا إلى التأثير السلبي الكبير لهذه العوارض على حياتهم. وبالتالي فهم بحاجة لعناية خاصة ومن الممكن أن يحتاجوا لتدخلات متخصّصة. بالإضافة، هناك مجموعة أساسية مؤلفة من 15.4 ٪ من المراهقين قد تعاني من اضطراب ما بعد الصدمة الذي يؤثر سلباً على حياتهم. وبالتالي هم أيضاً قد يحتاجون أيضاً لتدخّلات متخصّصة.[48]

شكل(33) العلاقة ما بين عوامل النفس-اجتماعيّة مختلفة و احتمال وجود اضطراب نفسي على مستوى ثنائي الفرو قات (bivariate level) (العوامل التي لها علاقة ذات دلالة إحصائية وضعت باللون الرمادي).



3. ظهور العوارض المرتبطة بالشعور بالاكتئاب مثل فقدان اللذة بالامور والاحساس الشديد بالحزن والوحدة والشعور بالتعب اكثر من العادة تبين آن الفئة العمرية بين 40-60سنة تميزت بالغضب السريع والشعور بعدم تفهم الناس والرغبة في العزلة انتشار بعض العوارض النفسية عند البالغين مثل التعصيب والنسيان تزايد انتشار المراض الحادة والمزمنة عودة انتشار المراض

المعدية السل اليرقان التيفوئيد ... ففي دراسة تتناول واقع الشباب السوري النازح الى لبنان،بينت انه يوجد نحو 185 ألف شاب سوري لاجئ، تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة، يعانون من ظروف عيش مأسوية ويواجهون كراهية شديدة من اللبنانيين ويتعرّضون لشتى أنواع العنف الجنسي والاستغلال أو المتاجرة .وهو ما يزيد لديهم الميول الانتحارية والسلوكيات الخطرة. . كما بينت دراسة اخرى «واقع الشباب المتأثر بالأزمة السودانية في تشاد»، ويمكن إيجازها بحصيلة أن 17٪ من الشباب النازحين فكروا (كثيراً) في الانتحار، و24٪ فكروا بإنهاء حياتهم أحياناً!كما ان الفتيات النازحات كثيرا ما يعانين من عزلة ، ولا يسمح لهنّ بالمغادرة إلى أماكن بعيدة عن بيوتهنّ، وهذا ما يحد كثيراً من نفاذهنّ للتعليم والرعاية الصحية وفرص كسب الرزق. وتبين من خلال استبيان في مخيمات اللجوء الافغانية في الباكستان أنّ ما لا يزيد على 40٪ من المشاركين في المقابلات قالوا: إنّ الشابات والفتيات كنّ قادرات على الحصول على إذن لمغادرة البيت لزيارة الأصدقاء، وذكر الثلث منهنَّ على الأقل أنّه في هذه الحالة كان من الواجب أن يكون ذلك بصحبة أحد أفراد العائلة الذكور. ويبدو أنَّ العوائق الثقافية أصبحت عاملاً دافعا لهذا التهميش والعزلة، خاصة بالنظر إلى المعايير المحافظة التي يبدو أنّها المتأصلة عميقاً في المستوطنات الحضرية غير الرسمية ايضا[49]

4. يرى كثير من علماء النفس بأن التغيرات في الأوضاع التي تنجم عن الحرب تصاحبها كثير من النتائج غير الإيجابية المتمثلة في تفكك الأسر والتوتر والجهد الجسماني والنفسي والضجر والاكتئاب والتمرد وقلة العطاء وحب النفس لتأمين كسب العيش والتي ربما فاقت طاقات الأفراد وتحملهم، وأن هذا الوضع النزوحي يفقد النازحين دعم المجتمع الأصلي الذي كان يعمل لامتصاص الصدمات الاجتماعية والثقافية والصحية والاقتصادية لأفراده وبالتالي يوفر لهم الحماية ويفي لهم بحاجاتهم.كما ان ظروف العنف المرافقة للنزوح كثيرا ما تقود الى وفاة معيلي الاسر وبالتالي فان غالبية النازحين الشباب يجبرهم وضعهم البيئي والعائلي على القيام بدور الكبار قبل الأوان، إذ تشير الدراسة إلى أن أكثر

من نصف الشباب أعربوا عن ازدياد المسؤوليات العائلية الملقاة على عاتقهم بسبب سوء الحالة الاقتصادية التي تجبر غالبيتهم على العمل بأجور منخفضة، إذ يبلغ معدّل الأجر الشهري للشباب اللاجئين العاملين، الذين يشكلون 22٪ من مجمل الشباب اللاجئين الافغان في الباكستان اقل من مائة دولار امريكي، أي ما يوازي 56٪ من الحدّ الأدنى للأجور. في حين أن معدّل الأجر الشهري للشابات أقل من معدل أجر الشباب بنسبة 30٪. وتشير الدراسة إلى أن معظم العاملين هم موسميون في قطاع الزراعة أو في مشاغل، فيما 6٪ فقط خضعوا لدورات تدريبية مهنية. وتلفت الدراسة إلى أن الشباب العاملين اعتبروا أن طلب المساعدة من معارف هي الطريقة الأكثر فعالية لإيجاد عمل.أما الشباب غير العاملين، فإن 90٪ منهم يبحثون عن عمل ويقبلون بأجر منخفض لقاء أي عمل، و80٪ مستعدون للقيام بعمل لا يتناسب مؤهلاتهم.كما وبينت احصاءات الامم المتحدة ان 25٪ تقريباً من الأسر تعيلها نساء، وذلك جرّاء فقدان عدد كبير من النساء لأزواجهن أو آبائهن في الصراع الدائر في الصومال. يتعرض العديد منهن للمضايقات والتحرش، كما أن بعضهن قد لجأن إلى ممارسة الجنس في سبيل البقاء على القيد الحياة وإعالة أسرهن. إن انعدام الخصوصية في الملاجئ الجماعية المكتظة وعدم كفاية الدخل أو المهارات يزيد من مخاطر التعرض للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وقد كشف تحليل جنساني جرى مؤخراً عن حدوث تغييرات على مستوى أدوار كل من الجنسين في أوساط النازحين: غير أن المعايير التقليدية أدت إلى المزيد من التقييد لحرية تنقل النساء ووصولهن إلى الموارد. (50)

5. ان واقع التهجير والهجرة، يبرز حجم المأساة التي تعيشها المرأة والرجل على حد سواء، فالحروب والكوارث البيئية تهجر ملايين السكان مع تدمير العديد من القرى والمدن، وإختفاء للسكان في مجازر جماعية يعد التهجير التهجير من اكبر صدمات الحرب من حيث الشعور بالاقتلاع وفقدان المجال الحيوي المطمئن والمألوف والوقوع في عالم غريب يفتقر الى مقومات الحياة العادية إن انعكاسات اللجوء والتوترات المصاحبة لها، و غموض المستقبل والأزمات الحياتية المصاحبة

لها من حيث المسكن (داخل المخيمات وخارجها)، وصعوبة تأمين العمل، وكيفية تعليم الأطفال وعدم توافر مدارس أو قلتها، صبغَ الجوَّ الأسريّ للأسرة اللاجئة بهالةٍ من التوتر الدائم، «صراع الأفكار حول العودة أو البقاء، تبلّد في الجو الأسري، كآبة وضيق، فورات غضب بين الوالدين تنعكس على الأطفال على شكل إحساسٍ بالقلق والعجز، وأخيراً القلق من الأخطار المفاجئة، وما تؤدي إليه من تحديد حرية الطفل بشكلٍ مرضي، وتضيق مجاله الحيوي، وبالتالي انكفاؤه إلى دائرةٍ مغلقةٍ تفتقر إلى المثيرات الحياتية». وكذلك اضطراب الضوابط الاجتماعية وتسيب السلوك وتدهور الخلق والاقبال على ممارسات جانحة وتصرفات غير متكيفة اجتماعيا واضطراب للمستقبل والتحول نحو الجماعات الجانحة سواء كانت مسلحة او غير مسلحة ولكن الرجل والمرأة يتأثران بها بطريقتين مختلفتين فاثناء كارثة التسونامي الآسيوي في عام 2004 كانت وفيات الإناث في العديد من القرى الساحلية في إندونيسيا 80 في المائة من جميع الوفيات، ربما لأنهن لم يكن قد تعلمن السباحة. وفي الإقليم بأكمله وأثناء حالات الطوارئ، قد تكون النساء والأطفال أكثر تعرضاً لخطر سوء التغذية لمحدودية حصولهم على الموارد من قبيل الأرض والحيوانات والمدخرات.. والرجال والصبية لهم أوجه ضعف معينة، مثلاً عندما يكونون أهدافاً للتجنيد في النزاعات المسلحة أو عندما يكون الصبية غير قادرين على إطعام أنفسهم نتيجة لافتقارهم إلى مهارات الطبخ .وقد تتيح حالات الطوارئ فرصاً للرجال الفقراء وللنساء الفقيرات للمشاركة بدرجة أكبر في اتخاذ القرارات والمساهمة في عملية إعادة التأهيل. وبالنظر إلى أن المرأة الريفية تكون مسؤولة عادة عن إنتاج الغذاء على مستوى الأسرة المعيشية وإعداده وتخزينه، فإنها ينبغي أن تُعتبر شريكة محتملة في التخطيط المتعلق بحالات الطوارئ بدلاً من اعتبارها مجرد "ضحية ." وبعد انتهاء الكوارث تظل المرأة أكثر عرضة للتأثر مقارنة بالرجل. فإلى جانب انخفاض إمكانية حصولها على الموارد، يتعين عليها أن تتأقلم مع مسؤولية متزايدة عن رعاية أفراد الأسرة المعيشية. وفي أعقاب إعصار مدمِّر في هندوراس، أدت الزيادة في الأعباء المنزلية للمرأة إلى استحالة عودة نساء كثيرات إلى العمل.

وقد تعاني أيضاً تغذية المرأة وصحتها مع زيادة عبء العمل عليها .وإذا كانت إمكانية حصول المرأة الريفية على الأراضي محدودة عادةً، فإن حقوقها قد تقل حتى أكثر في أعقاب حدوث كارثة طبيعية. ومع وفاة كثيرين من أصحاب الملكية وتلاشي الحدود، كثيراً ما لا تجد النساء الفقيرات والمهمشات والرجال الفقراء والمهمشون بديلاً سوى البقاء في مخيمات للاجئين، ولا يكون لهم أي صوت في برامج إعادة توزيع الأراضي وبالرغم من أن آثار الحرب على النساء والأطفال معروفة، إلا أنه من الصعب التفهم بعد كيفية التعامل مع البعد المتعلق بالمرأة في إطار المبادئ الإنسانية، لذا فقد قامت اليونسيف في عام 1999، ولجنة المرأة المعنية بنساء اللاجئين وأطفالهم بتنظيم مؤتمر حول الأبعاد المتعلقة بالمرأة في مسألة النزوح بهدف وضع استراتيجيات للتعامل مع البعد المتعلق بالمرأة .وتم التعامل مع مجالين يمكن التحرك فيهما لصالح المرأة، وهما، الحماية من الإغتصاب والإختطاف والإستعباد الجنسي القسري، والتعذيب، والقتل. والثاني كفالة حقهن في الفرص المتكافئة للوصول إلى إدارة معسكرات النازحين , والمشاركة فيها مشاركة كاملة. وحددت اليونسيف عدد من الأولويات، منها مايلي:كسر الحواجز، والنظر للمرأة باعتبارها ناجية لا ضحية، وإشراك الرجال والنساء منذ البداية في أنشطة بناء السلام وتسوية الصراع، ورفع الوعي بقضايا المرأة من أجل حمايتها، والوصول إلى المراهقين والشباب، ويجب أن يعمل السياسيون وممثلو المجتمع المدني معا في السعي للوصول إلى حلول لعقاب العنف الجنسي. والآن يجب أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات واسعة طويلة الأمد لمكافحة جريمة الإغتصاب أثناء الحروب الذي انتشر انتشارا واسعا (51)والتحرش الجنسي لا يقتصر على الشابات، ذلك أن 50٪ من الشباب أعربوا عن أنهم لم يشعروا قط بالأمان خلال وجودهم في كينيا، وحددوا الأسباب بانعدام الأمن عموماً والخوف من التحرّش الجنسي والجسدي وإجراءات السلطات المحلية والبلديات أو الأحزاب السياسية. وثلثهم يشعر بحاجة للمرافقة في حال الخروج من المنزل خلال النهار، وخصوصاً أن نصف حالات العنف الجسدي أو الجنسي التي أبلغ عنها الشباب حصلت في

الشوارع الجديد ذكره أن الشباب اللاجئين يتجنبون لفت الأنظار، وفق ما خلصت إليه الدراسة، ويشعرون بأن الكينيين يعاملونهم بأسلوب فوقي ويجدون أن سبب هذا الأسلوب هو صعوبة الوضع الاقتصادي في كينيا. وبسبب هذا الأسلوب، فإن أقل من ثلث اللاجئين لديه أصدقاء كينيون إن الإستغلال الجنسي لا يقتصر على السكان المستضيفين بل ويتعداه الى العاملين بمجال الاغاثة في ظروف النزوح، ، فلقد تبين من التحقيقات والدراسات التي قام بها مختصون، أن القائمين على شؤؤن الإغاثة للنازحين(الحماة) هم أيضا مدرجدين تحت القائمة السوداء إذ يستغلون إحتياجات الفتيات للغذاء والدواء مقابل الجنس، فقد أدلى عدد كبير من الفتيات النازحات بأقوالهن في هذا الصدد (Pattanaik, 2002)

6. لاشك أن التعرض للأزمات والحروب يحدث تصدعا وأثرا في النفوس . وتزيد المعاناة عند اللجوء والتحول عن الوطن والبيت والعشيرة، وهذه المعاناة النفسية قد تبدو في مظاهر من القلق والتوتر أو الاكتئاب والحزن والعزلة . ويزيد الأمر سوءاً عند الأطفال الذين قد يرون ويعايشون أوقاتا عصيبة ومآسي تحدث لأقرب الناس إليهم، وليس لديهم القدرة الكافية على فهم الأمور وتحليلها فتكون المعاناة أشد وتتمثل الأعراض لديهم في العزلة والخوف الدائم وربما العدوانية والعنف وأعراض جسدية أخرى مثل ألم البطن وألم العضلات والصداع .

وهناك حالة قلق ما بعد الصدمة أو ما بعد الإصابة ((Post Traumatic Stress وهذه الحالة شائعة، وتكثر في أوقات الأزمات سواء الجماعية أو الفردية . ويمكن تقسيم الأعراض فيها إلى ثلاث مجموعات :

- أعراض العيش في أجواء المصيبة أو الحدث، واسترجاع الأحداث وتذكرها بشكل قوي ومتكرر، وهنا يعيش المصاب في جو الأزمة وكأنها قريبة الحدوث، وتمر على ذهنه تفاصيل الحادث أو المصيبة وكأنه يراها لأول مرة، فيحدث ذلك في نفسه شعوراً بالتأثر

- ويتعلق بذلك الأحلام المفزعة والكوابيس التي يراها في نومه وتكون عرضا لصور من الحادث أو المأساة . كما أن المصاب تحدث لديه أعراض الخوف والرهبة وكأنه يعيش المأساة من جديد كل مرة، وإذا ما واجه ظروفا شبيهة بظروف المأساة، فإنه يصاب بالفزع والهلع من احتمال تكرار المأساة مرة أخرى .
- أعراض التجنب : وفي هذه المرحلة يحاول المريض تجنب أية أفكار أو مشاعر تذكره بالمأساة، أو أية متعلقات مرتبطة بالحادث، ومن ذلك عدم القدرة على تذكر تفاصيل رئيسة حول الحادث، والشعور بالعجز والعزلة عن الآخرين، والإحباط والتخوف من المستقبل .
- أعراض فقد الطمأنينة : ويدخل في ذلك قلة النوم والتوتر والعصبية، وضعف التركيز والحساسية المفرطة . (52)

هوامش الفصل الرابع

a. انتصار جابر كاظم ، المناطق العشوائية وأثرها على الخدمات في مدينة بغداد (الدورة – أبو دشير) حالة دراسية "رسالة ماجستير" بغداد / جامعة بغداد – كلية التربية – ابن الرشد / 2011، 159 صفحة .

2. Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie))

3. بوراس شهرزاد، إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري و التطبيقي، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن، معهد التسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 7-8-9 نوفمبر، 2006، ص 377

4. بن عطية محمد، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009.

5. المصدر السابق.

6. بوذراع أحمد، التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997، ص 209

7. المصدر السابق

8. مشنان فوزي، البناء الفوضوي و مشكلة التنمية العمرانية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/ 2009.

9. المصدر السابق

10. بوساني بافانا: المزارعات مفتاح الأمن الغذائي.. المرأة الإفريقية تزرع أكثر من 80٪ من الأغذية، وكالة الأنباء العالمية إنتر بريس سيرفس «آي بي إس»، انظر:
http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=2537

11. مسح يكشف عن وجود معدلات سوء تغذية مرتفعة بين النساء الحوامل في كينيا، موقع اليونيسيف:
http://www.unicef.org/arabic/emerg/kenya_33879.html

12. آفة الإيدز تقهر المرأة الإفريقية، كوفي أنان – الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة، جريدة الشرق الأوسط:

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=144112&issueno=879

13. المزارعات.. مفتاح الأمن الغذائي...، بوساني بافانا، مصدر سابق.
14. تقرير ضمن فعاليات «يوم إفريقيا»، بالمنتدى العالمي للمياه، بالعاصمة المكسيكية «مكسيكو سيتي»، الأحد 16 مارس 2006م، تم إعداد التقرير بالتعاون بين البنك الإفريقي للتنمية وبنك المياه الإفريقي ومجلس وزراء المياه الأفارقة.
15. د. محمد إسماعيل علي إسماعيل: الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، مصدر سابق.
16. انظر:

http://www.onislam.net/arabic/healthascience/health/9105020001102%20165000.htm

17. بن عطية محمد، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009/ 2010
18. بن عطية محمد، مرجع سابق.
19. بن عطية محمد، مرجع سابق.
20. عبد اللطيف بن أشنهو، ترجمة عبد الحميد أتاسي : الهجرة الريفية في الجزائر،المطبعة التجارية، دون ذكر سنة النشر، ص 152
21. سهام وناسي، النمو الحضري و مشكلة السكن و الإسكان، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/ 2009.
22. صالحة باجيي: حياة المرأة أخطر من حياة الجندي في الحروب، وكالة إنتر بريس سيرفس: http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=2273
23. عطية عيسوي: قارة العجائب والطرائف والمآسي، صحيفة الأهرام المصرية، الأحد 23 من ذي القعدة 1431هـ / 31 أكتوبر 2010م، العدد 45254.
24. مانع بن حماد الجهني: التنصير في إفريقيا، مجلة الجندي المسلم – العدد 99 – ربيع الأول
25. رياض تومي، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية – مدينة الحروش نموذجا– ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/ 2006.

26. المصدر السابق.

27. رياض تومي، مصدر سابق.

28. Bouraoui Ibtissem, croissance de petites villes algériennes – cas d'El Harrouch-, mémoire de Magister, université de Constantine, 2007.

29. رياض تومي ، مصدر سابق.

30. انظر: http://www.unicef.org/arabic/media/24327_49374.html.

31. انظر:
http://www.panapress.com/%20B21222422046lang1index.html

32. موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر:
http://www.icrc.org/ara/resources/documents/interview/womenhealthinterview010309.htm

33. نهى قاطرجي: الأوضاع السيئة للمرأة في العالم، موقع صيد الفوائد:
http://www.saaid.net/daeyat/nohakatergi/61.htm

34. اللاجئين الصوماليين في كينيا معاناة المرأة الصومالية في كينيا، موقع قناة الجزيرة:

35. http://www.aljazeera.net/news/pages/f197ac2bf9254c8882b443b5b0550901

36. نهى قاطرجي: الأوضاع السيئة للمرأة في العالم، مصدر سابق

37. محمد إسماعيل علي إسماعيل: الآثار الاجتماعية لانعدام الأمن الاقتصادي، مركز التنوير المعرفي، السودان:
http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=94

38. أحمد إسماعيل: المرأة الإفريقية والدور المنوط بها.. السودان نموذجاً، مجلة قراءات إفريقية - عدد 4 سبتمبر 2009م، ص 74.

39. محمد شريف بشير: الأمان الاقتصادي للناس (بتصرف)، موقع رسالة الإسلام، انظر:

40. http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=8859.

41. بقلم بيتر كاهاري: مأساة الجفاف والمجاعة في القرن الإفريقي.. تفشي جرائم الاتجار بالبشر للسخرة والاستعباد الجنسي، وكالة إنتر بريس سيرفس:

42. (*The hidden victims of the Syrian Crisis: disabled, injured and older refugees.)* www.helpage.org/download/537207495fe87

43. انظر أيضاً مقالة 'المسنون والتّهجير' بيرو كالفي-باريسيتي في العدد 43 من نشرة الهجرة القسرية.

44. www.fmreview.org/ar/fragilestates/calviparisetti
http://whqlibdoc.who.int/hq/2011/WHO_NMH_VIP_11.06_ara.pdf?ua=1
منظمة الصحة العالمية

45. Obeid, 2007, p.10)).
46. 44-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8C353AF1-7945-4877-A40D-
47. -United Nations. Data Exchange Platform for the Horn of Africa. *Post-election violence, Kenya.* DEPHA; 2008. Available from: http://www.depha.org/Post_election_Violence.asp [accessed 10 May 2009].
48. Gettleman J. Displaced Kenyans live in limbo as aid lags after election strife. *The New York Times.* 6 April 2008. Available from: http://www.nytimes.com/2008/04/06/world/africa/06kenya.html [accessed 3 May 2010].
49. Government of Kenya. *Geographic dimensions of well-being in Kenya: who and where are the poor?* Nairobi: Central Bureau of Statistics & The World Bank; 2003. Available from: http://www.scribd.com/doc/2224390/geographic-Dimensions-of-WellBeing-in-Kenya [accessed 12 April 2010].
50. Phillips-Howard PA, Nahlen BL, Kolczak MS, Hightower AW, ter Kuile FO, Alaii JA, et al., et al. Efficacy of permethrin-treated bed nets in the prevention of mortality in young children in an area of high perennial malaria transmission in western Kenya. *Am J Trop Med Hyg* 2003; 68: 23-9 pmid: 12749482.
51. Central Bureau of Statistics (Kenya) and ORC Macro. Kenya Demographic and Health Survey 2003: key findings. Calverton: CBS & ORC; 2004.
52. National AIDS/STI Control Programme. *2007 Kenya AIDS Indicator Survey: final report released September 2009.* Nairobi: NASCOP; 2009.
53. Amornkul PN, Vandenhoudt H, Nasokho P, Odhiambo F, Mwaengo D, Hightower A, et al., et al. HIV prevalence and associated risk factors among individuals aged 13-34 years in Rural Western Kenya. *PLoS ONE* 2009; 4: e6470- doi: 10.1371/journal.pone.0006470 pmid: 19649242.
54. Adazu K, Lindblade KA, Rosen DH, Odhiambo F, Ofware P, Kwach J, et al., et al. Health and demographic surveillance in rural western Kenya: a platform for evaluating interventions to reduce morbidity and mortality from infectious diseases. *Am J Trop Med Hyg* 2005; 73: 1151-8 pmid: 16354829.

الفصل الخامس

إدارة الكوارث والنزوح المرتبط بها

مفهوم الكارثة

تغير مفهوم الكوارث في السنوات الأخيرة عن المفهوم السابق نتيجة لحدوث العديد من الكوارث الطبيعية والصناعية تضمنت فيضانات خطيرة في الكثير من البلدان راح ضحيتها العديد من الأرواح ونزح من جرائها الاف اخرين وقد شملت كثيرا من البلدان المتقدمة ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلاد النامية .والكارثة هي حدث مفاجئ غالبا ما يكون بفعل الطبيعة او الانسان، يهدد المصالح القومية للبلاد ويخل بالتوازن الطبيعي للأمور ، وتشارك في مواجهته كافة أجهزة الدولة المختلفة . والإصابات أو تدمير الناجم عنه يكون شاملا للممتلكات العامة والخاصة تتجاوز إمكانات مواجهتها الإمكانيات والجهود العادية لخدمات الدفاع المدني والشرطة والإسعاف ، والأمر الذي يتطلب معونات خارجية .وكذلك تعرف الكارثة بأنها اضطراب مأساوي مفاجئ في حياة مجتمع ما . يقع بمنذرات بسيطة أو بدون إنذار ويتسبب في أو يهدد بوفاة أو إصابات خطيرة أو تشريد أعداد كبيرة من أفراد هذا المجتمع تفوق قدرة وإمكانات أجهزة الطوارئ المختصة والسلطات المحلية حين المتعامل معها في الحالات العادية ومن ثم تتطلب تحريك وحدات مماثلة لها من أماكن أخرى لمساعدتها في مواجهة الكارثة والسيطرة عليها .ويمكن التفريق بين الكارثة والأزمة ، حيث أن الأزمة اخلال مفاجئ ، نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطورات غير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية ، وغالبا ما تكون الإنسان . ويتجلى الفارق الجوهري بين الكارثة والأزمة ، في أن عنصر التنبؤ أو التوقع يكاد أن يكون مستحيلا بالنسبة للكارثة في حين يكون ممكنا بالنسبة للأزمة .[1]

سمـات الكـارثـة :

من سمات الكارثة يمكن ذكر ما يلي :

1. سرعة وتتابع أحداثها .
2. الدرجة العالية من التوتر .
3. الضغط النفسي والعصبي الهائل .
4. نقص البيانات وبالتالي المعلومات .
5. التحدي الكبير للمسئولين .
6. تستجوب ابتكار أساليب ، ونظم ومواجه مألوفة .
7. تستوجب توظيف أمثل للطاقات والإمكانات المتاحة .
8. تحتاج إلى درجة عالية من التنبؤ ، وبالتالي إلى أجهزة ذات قدرة تقنية عالية .[(2)]

أنـواع الكـوارث :

تقسم الكوارث إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي : -

اولا : الكـوارث الطبيعيـة :

وهي التي تتحكم فيها الطبيعة وليس للإنسان دخلا في أسباب وقوعها ولكن قد يتسبب في زيادة حجم الخسائر المترتبة على وقوعها بالإهمال وعدم اتخاذ الاحتياطات الملائمة لتفادي تلك الآثار الضارة أو التخفيف من آثارها .(وسبق ان فصلنا في فصل سابق اثار هذه الكوارث)ومن أمثلة الكوارث الطبيعية التي لا تدخل للنشاط الإنساني فيها :

1. الزلازل والبراكين والأعاصير والفيضانات .
2. غزو الجراد والحشرات الضارة .
3. الجفاف ونضوب المواد المائية .
4. الإنزلاقات الأرضية .

ونظرة ثاقبة على البلدان التي بها نسب مرتفعة من السكان الذين يعانون من النزوح، تبين أن أغلب هذه البلدان مازال يتضرر من تكرار الكوارث الطبيعية. فهناك 51 بلدا على الأقل من بين تلك البلدان التي تصنف على أن مابين 30-5 في المائة من سكانها أو أكثر يعانون من النزوح تعرض كل منها لعدد يتراوح بين أربعة وثمانية كوارث ضخمة خلال العشرين عاما الماضية .ومن بين هذه البلدان في آسيا، بنغلاديش التي تعرضت لثمانية كوارث أضرت بأعداد تتراوح بين 11.5 إلى 73 مليون نسمة. كما تعرضت كمبوديا لعشر كوارث، وتراوح عدد المتضررين فيها بين 0.3 مليون و3.4 مليون نسمة. وفي أفريقيا، تعرضت إثيوبيا لعشر كوارث وتراوح عدد المتضررين بين 3.8 و10.5 مليون، وتعرضت كينيا أيضا لثمانية كوارث ضخمة أضرت بعدد يتراوح بين 0.3 و6.5 مليون. وفي أمريكا اللاتينية، تعرضت هندوراس لأربعة كوارث وتراوح عدد المتضررين بين 0.084 و2.1 مليون، ونيكاراغوا لتسع كوارث أضرت بأعداد تتراوح بين 0.08 و0.87 مليون.[(4)] ،

الجدول (40):توزيع الكوارث في العالم (بحسب النوع والإقليم) - 1975-2013

النسبة المئوي	المجموع	أوسيانيا	أوروبا	آسيا	الأمريكتين	أفريقيا	نوع الكارثة
44.7							مائية – جوية
4.9	513	22	23	123	82	263	جفاف
0.6	64	0	2	16	1	45	مجاعة
18.0	1891	71	245	759	485	331	فيضانات
16.9	1780	163	228	738	538	113	عواصف
2.2	235	21	68	52	79	15	حرائق
2.1	224	5	85	76	50	8	موجات حرارة حادة
9.9							جغرافية – طبيعية
5.4	565	34	114	278	114	25	زلازل

براكين	11	43	48	7	8	117	1.1
موجات مد	0	2	13	1	2	18	0.2
انهيارات أرضية	19	82	167	53	13	334	3.2
أخطار بيولوجية							7.4
آفات	52	3	10	1	1	67	0.6
أوبئة	386	74	191	32	8	691	6.6
غير طبيعية							38.2
حوادث صناعية	60	149	360	134	4	707	6.7
حوادث نقل	645	451	1166	349	22	2633	25.0
حوادث متنوعة	92	112	365	101	11	681	6.5
النسبة المئوية	29.7	16.2	40.9	10.4	2.8	100	100

المصدر/: Data from EM-DAT http://www.cred.be

ويرتبط اتجاه الكوارث الطبيعية نحو التزايد بالحقيقة القائلة بأن أعدادا متزايدة من المجتمعات أصبحت معرضة بصورة متزايدة إلى هذه الظواهر، بسبب الأنشطة البشرية أحيانا. فانتشار الفقر والحروب على نطاق واسع يرغم السكان على النزوح، كما أنه يعتبر عنصرا من العناصر التي تساهم في كثرة حدوث الكوارث الطبيعية وزيادة حدتها. كما أن تدهور البيئة يساهم في الحد من إمكانية التخلص من نتائج الكوارث واستئناف الحياة الطبيعية(5)

ثانيا :كوارث من صنع البشر :

يلعب العنصر البشري دورا رئيسيا في وقوعها وهي أما أن تكون من صنع البشر عمدا أو سهوا بالإضافة إلى عوامل التقنية الأخرى نتيجة الإهمال والتراخي وسوء الاستخدام وتدعو الكوارث المصطنعة أو غير الطبيعية وهذا النوع يمكن تجنبه بالتحكم في أسباب وقوعه ومن تلك الكوارث على سبيل المثال لا الحصر :

1. التهديد بالغزو العسكري وما يسببه من ويلات .
2. عمليــات الإرهــاب بخطــف الطــائرات وأحتجــاز الرهــائن وزرع المتفجرات.
3. الإضطرابات العامة والفتن .
4. حوادث تلوث البيئة مثل تسرب الإشـعاع السـام الى الهـواء والأرض والماء .

ثالثا :كـوارث مهجنـة:

وهي نوع مهجن ومركب من النوعين السابقين وفيها تبدأ الكارثة بفعل العامل البشري ثم يكملها العامل الطبيعي ويتسبب سوء تصرف الإنسان في زيادة حجمها عما يجب أن تكون في الحالات المنفردة لكلا النوعين ومن الأمثلة الممكنة على ذلك (وأن كانت متداخلة مع الحالات السابقة) :

1. الإهمال التي يؤدي إلى أنهيار السـدود .
2. الحرائق الكبرى للمدن والغابات وغيرها .

أبـعاد الكارثـة :

يمكن وضع أبعاد الكارثة ضمن الإطار التالي :

1. مصدر الكارثة وأسبابها ، وهل هي تهديد خارجي أم عوامل طبيعية ، أم موقف طارئ داخلي .
2. ثقل الكارثة ، بمعنى مدى تهديدات للمصالح الحيوية للدولة .
3. تعقد الكارثة ، بمعنى مدى الخيارات المتاحة لمواجهتها .
4. كثافة الكارثة ، بمعنى مدى تلاحق أحداثها . المدى الزمني للكارثة ، الذي تستغرقة (قصير – متوسط – طويل) .
5. نطاق الكارثة ، وهو النطاق الجغرافي الذي تشمله بمعنى هل هي داخلية أم داخلية ممتدة للخارج ، أم خارجية[6]

أهميــة أنشــاء إدارة الكــوارث :

تتلخص أهمية أنشاء إدارة الكوارث للأسباب التالـــية :

1. تحقيق التناسق والتكامل بين مستويات الدولة والمحافظات وأجهزة الحكم المحلي، بحيث يتحدد دور كل منها تفصيليا في كل مرحلة من مراحل إدارة الكارثة .
2. تحقيق الإستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة ومنع الإزدواجية والتداخل الذي يبدد الطاقات .
3. تحقيق درجة عالية من الفعالية ، لما لها من أمكانيات وصلاحيات تمكنها من التنسيق بين جميع المستويات .
4. التنسسيق بين المناطق المختلفة وأجهزة الحكم المحلي بما يضمن تنفيذ الإجراءات الواجب إتباعها في كافة مراحل الكارثة .
5. ضمان السيطرة على زمام المبادرة في جميع مراحل الكارثة من قبل جهة واحدة مما يحد من كثرة الآراء والأجتهادات التي تضيع الوقت .
6. ايجاد مركز للمعلومات والخبرة ، بما يركز على الإهتمام بالتحديث المستمر للخطط والبدائل التي يمكن خلالها المواجهة الناجمة في مراحل الكارثة .

ولكي تباشر إدارة الكوارث عملها بجدية لا بـد لهـا مـن صـلاحيات وقـدرات تمكنها من تجاوز الإجراءات البيروقراطيـة الروتينيـة الـتي تتبعهـا أجهـزة في الظـروف العادية بحيث تكرس جهودها وأمكاناتها أثناء الكارثة بما يحقق التصدي لها ومواجهتها ، وأستبعاد كافة الأمور غير المتعلقة بالكارثة وكذلك أن تستمد سـلطتها وصـلاحياتها من أعلى سلطة في الدولة ، وبالإضافة إلى ذلك أن يكون تنظيمها بالقدر الذي يسـمح لها بالقدرة على المواجهة والتصدي بنجاح وأن يحقق أقصى قدر من المرونة والتكيـف السريع مع المتغيرات والمستجدات المتتابعة على أن يراعي وضع الأنشـطة والعمليـات التي تمثل واحدة في وحدة تنظيمية واحدة مما يحقق درجة عالية من التبسـيط ، وأخـيرا يجب أن يتم ربطها بشبكة اتصالات فعالة ، يمكن من خلالها بمنتهـى السـرعة .وتتجـه الأنظـار الى علـم لادارة الكارثـة والـذي أصـبح مـن العلـوم الـتي تناولتهـا كـثير مـن

الدراسات العلمية ، فهو عبارة عن مجموعة الخطط التي تستهدف المواجهة والتصدي للكارثة بما يقلل حجم الخسائر الى الأدنى ، بأقل جهد ، وفي أقل وقت بأقل تكلفة ، وذلك في حدود الأمكانات المتاحة .أما فريق إدارة الكارثة فهو أولائك الأشخاص الذين يديرون العمليات، عن طريق مجموعة من الموظفين على مستوى عالي من التدريب على مواجهة الكارثة . ويجب أن يدخل في اعتبار القائمين على ادراة الكوارث احتواء كامل اثار الكارثة وازالنها بشكل كامل واعادة الامور الى نصابها القديم قبل وقوع الكارثة و أن تتحقق درجة استجابة سريعة وفعالة ، تستهدف درء أخطار الكارثة بالإستعداد المسبق لها بما يخفف من أثارها التدميرية ، ويقلص من أضرارها ، ويوفر المساعدات والمعونات اللازمة لإعادة الحياة الطبيعية الى المناطق المنكوبة . فالكارثة لا ترد ولكن يمكن التدخل بما يخفف من حدتها .

مبادئ إدارة الكارثة :

يمكن وصف أهم المبادئ العامة والمشتركة فيما بين الكوارث بما ييلي :

1. مبدأ التخصص وتقسيم العمل حيث يؤدي الى تحقيق كفاءة الأداء .
2. مبدأ السلطة والمسؤولية ، التي يجب أن تمارس من خلال المركز أو الموقع الوظيفي ، وقوة الشخصية التي تقوم على الخبرة ، والذكاء والمظهر .. وذلك بقدر متساوي ومتوازي مع المسؤولية .
3. مبدأ الثواب والعقاب ، فإن أحترام أي نظام يجب أن يكون مقرونا بالجزاء الرادع لمن يخالفة ، والمكافأة المجزية لمن يحترمة .
4. مبدأ وحدة الأمر ، وإلا حدث التضارب الذي يشيع الإضطراب والفوضى .
5. مبدأ وحدة التوجية .
6. مبدأ إخضاع المصلحة الفردية للمصلحة العامة بمعنى الأهداف القومية لها أولوية على أي أهداف أخرى مهما كانت .
7. مبدأ المركزية ، بمعنى أن الموقف يقتضي أن يكون هناك جهة مركزية واحدة لها الصلاحية في إتخاذ القرارات .

8. مبدأ التسلسل الهرمي ، وتدرج السلطات ، ويراعي هنا أنه كلما كان خطة السلطة أسرع في توصيل التوجيهات ، والحصول على المعلومات كلما كانت الإدارة أكثر كفاءة .
9. مبدأ الترتيب ، أي وضع كل شئ في مكانة المناسب ، سواء كان أجهزة أو أفراد أو معدات أو مساعدات أو لآن تنفيذ ذلك يؤدي في النهاية إلى حسن الأداء وكفاءة العمل .
10. مبدأ المساواة معنى المساواة في معاملة المتضررين والعمال على ألا يكون هناك للوساطة أي أعتبار ، فيجب أن يحصل كل فرد متضرر من الكارثة على حقه في الأيواء والإعاشة والغذاء بنفس القدر الذي يحصل عليه زميلة ن ومنع المستغلين للمواقف من انتهاز الفرصة .
11. مبدأ أستقرار العاملين في عملهم بمعنى أن هذه الإدارة بالذات لابد أن يستقر أفرادها عملا على زيادة الخبرة والممارسة .
12. مبدأ المبادرة والأبتكار ، لأن هذا النوع من الأدارة بالذات لابد أن يتميز بابتكار أساليب جديدة متطورة ، تقوم على الفكر البناء .
13. مبدأ روح الفريق ، إذا ليس في صالح إدارة الكارثة أن يسودها غير روح الفريق الواحد ، وتكون هناك الإتصالات الشفهية أحدى الوسائل حيث تحقق روح الألفة والتعاون ، وتسهل العمل الجماعي .[7]

التخطيط الإستراتيجي للأزمات و الخطة الإستراتيجية للكوارث

وهي مجموعة من الترتيبات والتنظيمات والاستعدادات المتفق عليها للتعامل مع الكوارث قبل وقوعها وفي أثناء حدوثها وبعدها . ويمكن تطبيق عملية التخطيط الاستراتيجي للطوارئ على المؤسسات والمنظمات وخاصة الصحية منها متطلبات التخطيط للكوارث

1. الإدراك والاقتناع بوجود المخاطر
2. إدراك المؤسسات والمجتمعات وصانعي القرار بأهمية إدارة الأزمات والكوارث ووضع خطة الطوارئ.

3. ضمان تطبيق الخطة بقوانين مسنة لذلك
4. تحديد جهة أو لجنة محددة مسؤولة لوضع وتنفيذ عملية التخطيط.

ويمكن تطبيق عملية التخطيط الاستراتيجي للطوارئ على المؤسسات والمنظمات وخاصة الصحية منها كما انه لابد وجود عدد كاف من مراكز الدفاع المدني حيث إن التقسيم العالمي يعطي لكل 50.000 نسمة مركز دفاع المدني واحد تزداد في اوقات الازمات والظروف الطارئة كما في فلسطين التي وبسبب الحواجز الاسرائلية تحتاج الى مركز دفاع مدني لكل 10.000 نسمة حسب الدراسة التي قامت فيها منظمة OSHA لذلك نحن بحاجة لرفع مستوى الكادر التدريبي على ثلاث مستويات:

1. رفع الوعي الجماهيري للتعاون مع الحوادث والكوارث
2. تأهيل إفراد جهاز الدفاع المدني للقيام بمهامهم في الإنقاذ.
3. تدريب مختصين في إدارة الكوارث. ويتم في اغلب دول العالم العمل في مجال إدارة الكوارث على المستويات التالية:

1. الداخلية(الدفاع المدني)

- رفع كافة الكادر من خلال مديرية التدريب.
- رفع قدرات الدفاع المدني بالمعدات والآليات من خلال العمل مع مديرية التخطيط.

2. على صعيد الحكومات المركزية: العمل مع وزارة التخطيط ووزارة الداخلية وقسم التخطيط الاستراتيجي في وزارة الداخلية وبتالي مع رئاسة الوزراء
3. على صعيد العلاقات الدولية

- تكثيف وتوسيع مشاركتنا في كافة الندوات وورشات العمل والمؤتمرات الدولية التي تختص بالتعامل مع الكارثة
- تعزيز العلاقة مع المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة و الاتحاد الاوربي

- تعزيز العلاقة مع المؤسسات الدولية ذات الطابع الاغاثي والانساني مثل الجمعية العالمية لاغاثة اللاجئين و UNDP_KFW_GTZ وميرسي كور (8)

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الإطار المؤسسي لإدارة الأزمات والكوارث والحد من أخطارها في اي دولة لابد من ان يضم يضم العناصر الرئيسية التالية:

1. اللجنة الوزارية العليا لإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، برئاسة اعلى مسؤول في الدولة وعضوية
   - بعض الوزارات الرئيسية المعنية.
   - وممثلين لجميع (الإدارات المحلية للاقاليم).
   - ممثلي بعض الهيئات المعنية.
   - ممثلي المجتمع المدني والهلال الأحمر (او الصليب الاحمر) وممثل عن القطاع الخاص.
2. اللجنة الاستشارية لإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، وتضم في عضويتها مجموعة من أبرز الخبراء والعلماء والمتخصصين في مجالات متعددة ذات صلة بإدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها، وتُقدِّم هذه اللجنة المساعدة التقنية والعلمية للجنة القومية، ويرأسها رئيس قطاع إدارة الأزمات والكوارث والحدّ من أخطارها بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار من قبل السلطات العليا

حدود التعاون الدولي لمواجهة الكوارث

أن الجوانب المتعلقة بهذا التعاون لا تقتصر على التعاون الدولى في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية بعد وقوع الكوارث الطبيعية، ولكن تشكل جهود المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة في وضع هذه القضية على أجندة المجتمع الدولى، والسعى إلى الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، أمرا مهما وذلك من خلال تبنى استراتيجية دولية للحد من الكوارث تستند إلى دراسات علمية موثقة وقاعدة بيانات متجددة، تشمل كافة الظواهر الطبيعية المسببة لهذه الكوارث الطبيعية كما أن هذه الدراسات شملت العوامل والأسباب التي هى من صنع البشر، والتي تؤدى إلى زيادة مخاطر الكوارث

الطبيعية، وذلك من أجل التعامل معها وتحييد تأثيرها في هذا المجال وقد ساعدت هذه الجهود على إيجاد آليات للإنذار المبكر تساعد على التنبؤ بوقوع الكوارث الطبيعية قبل حدوثها بوقت ملائم، مما يساعد على اتخاذ الإجراءات الملائمة للحد من مخاطر هذه الكوارث والتقليل من الخسائر البشرية والمادية الناتجة عنها.

وفيما يلى، نقدم عرضا للجوانب المتعلقة بالتعاون الدولى في مواجهة الكوارث الطبيعية، وفقا للمفهوم المتقدم.(9)

أولا ـ الأمم المتحدة ووضع قضية الكوارث الطبيعية على أجندة المجتمع الدولى:

بذلت الأمم المتحدة جهودا واضحة في هذا المجال، وكان الإعلان عن العقد الدولى للحد من الكوارث الطبيعية (1990 ـ 1999) هو نقطة البدء في هذا الشأن، وهو ما ساعد على زيادة الوعى بشأن احتياجات التقليل من مخاطر الكوارث الطبيعية وترى المنظمة الدولية أن مسألة اتقاء الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها من الموضوعات العشرين، التي تمثل أهم المسائل العاجلة في القرن الحادى والعشرين فلقد تعاظمت هده المسألة، وتسببت في معاناة كبيرة لدرجة جعلت التدابير العالمية لاتقاء هذه الكوارث وتخفيف حدتها أمرا لابد منه، ولقد زاد نطاق وتكرار هذه الكوارث لدرجة جعلتها تدخل ضمن مسئوليات المجتمع الدولى ولقد أوضحت الوثيقة التي عرضت في هذا الشأن على مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة، الذى عقد في جوهانسبرج عام 2002، أنه يتعين تنفيذ سياسات وتدابير للحد من الكوارث الطبيعية لبناء مجتمعات محلية قادرة على التغلب على الكوارث، ويتكون هدفها من شقين، الأول الحد من مستوى المخاطر الناجمة عنها في المجتمعات، والثانى كفالة ألا تؤدى الجهود الإنمائية إلى زيادة خطر التعرض للكوارث بل تعمل بوعى على الإقلال من هذا الخطر ولقد استمرت جهود الأمم المتحدة في هذا المجال، فقد أشار التقرير ـ الذى أعده فريق رفيع المستوى بتكليف من الأمين العام للأمم المتحدة حول أهم التهديدات التي تواجه العالم والذى جاء تحت عنوان ـ عالم أكثر أمنا مسئوليتنا المشتركة، والذى قدمه الأمين العام للجمعية العامة في دورتها عام 2004 ـ إلى تغير شكل ومصادر ودرجة خطورة التهديدات التي تواجه النظام الدولى وأبرز في هذا السياق، التهديدات التي تواجه البشر ككل، وتفرضها قوى الطبيعة عليهم مثل الزلازل والبراكين

والأعاصير وغيرها وقد أعطى التقرير هذه التهديدات أولوية واضحة على بعض القضايا السياسية التي تمثل مصدرا للتهديد وتحظى بأولوية خاصة لدى بعض الدول الكبرى كقضية الإرهاب، الأمر الذى أدى إلى بروز الحاجة إلى مواجهة هذه الأخطار والتحديات ومن ثم، بدأ الحديث عن مفهوم جديد هو مفهوم الأمن الإنسانى، الذى يقوم على افتراض أن أمن البشر ـ أيا كان موطنهم أو عرقهم أو لونهم أو جنسيتهم أو عقيدتهم وليس أمن الدول فقط ـ قد صار مسئولية جماعية وتضامنية، تقع على عاتق كافة الفاعلين في العالم، دولا كانوا أو مجتمعات مدنية ، أن هذا المفهوم يمثل نقلة نوعية في مجال الدراسات المتعلقة بالأمن والعلاقات الدولية.(10)

ثانيا ـ الأمم المتحدة والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث:

تشكل الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث محور الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتخفيف من حدة الآثار الخطيرة والمتزايدة التي تحدثها الأخطار الطبيعية في المجتمعات والبلدان، وتسعى المنظمة الدولية إلى استخدامها في تنسيق وتوجيه الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة أخطار الكوارث ودمجها في جهود التخطيط والأنشطة الإنمائية وقد استعرض الأمين العام للأمم المتحدة، في تقريره المقدم للجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في ايلول 2004، ما تم إنجازه في هذا المجال، وقد تضمن التقرير استعراضا لاستراتيجية يوكوهاما لعام 1994 من أجل عالم أكثر أمنا، والمبادئ التوجيهية التي دعت إليها لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها والتخفيف من حدتها، هذا بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الأمانة المشتركة بين المنظمات المتخصصة واتصالها على الصعيد الإقليمى، وأنشطة الشركاء الآخرين للاستراتيجية، وسلط التقرير الضوء على مسألة الحد من الكوارث بوصفها أداة رئيسية من أدوات السياسة الرامية إلى دعم التكيف مع تغير المناخ، كما أشار التقرير إلى التعاون الدولى للتخفيف من حدة تأثير ظاهرة النينو وفي إطار هذه الاستراتيجية، عقد المؤتمر العالمى للحد من الكوارث في كانون الثاني 2005 في اليابان، وقد سيطرت على أجواء المؤتمر الآثار والنتائج المدمرة لتسونامى آسيا، والسلبيات التي وضحت من واقع الممارسة في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية والتعاون الدولى في هذا الشأن، إلا أن هذه الآثار قد أكدت على أهمية ما جاء في أجندة المؤتمر، والتي اشتملت على ما يلى.

- أ استعراض استراتيجية يوكوهاما وخطة عملها بهدف استكمال الإطار التوجيهى بشأن الحد من الكوارث في القرن الحادى والعشرين.
- تحديد أنشطة معينة من أجل ضمان تنفيذ الأحكام ذات الصلة من خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية للتنمية المستدامة بشأن قابلية التعرض للأخطار، وتقييم الأخطار وإدارة الكوارث.
- بناء أفضل الممارسات من خلال الدروس المكتسبة لتعزيز مسالة الحد من الكوارث.
- زيادة الوعى بأهمية سياسات الحد من الكوارث، مما ييسر ويعزز تنفيذ تلك السياسات، وزيادة موثوقية المعلومات المتصلة بالكوارث، وإتاحتها للناس، ووكالات إدارة الكوارث في جميع المناطق ولقد سعى المؤتمر إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة مستوى الوعى والتأييد السياسى بأهمية تنفيذ استراتيجية الحد من أخطار الكوارث، وحشد الموارد المحلية والوطنية والدولية لهذا الغرض، واعتماد مجموعة من الأهداف الواضحة على الأصعدة الوطنية والمحلية والإقليمية والدولية، واعتماد مجموعة من الأولويات المحددة لآليات العمل والمتابعة والتشجيع على تنفيذ مسألة الحد من أخطار الكوارث، وتقييم الممارسات وتحديد العوائق على ضوء الخبرات المكتسبة، خاصة في ظل ما حدث بصدد تسونامى آسيا وقد دعا المؤتمر إلى برنامج عمل محدد للحد من الكوارث عنوانه ـ بناء قدرة المجتمعات والأمم على مواجهة الكوارث دعما للتنمية المستدامة.[11]

ثالثا ـ التعاون الدولى لمواجهة الكوارث من خلال منظمات وبرامج الأمم المتحدة - :

في هذا الجزء، نعرض للتعاون في مواجهة الكوارث من خلال أنشطة المنظمات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة، وهو ما يوضح أن التعامل مع هذه الكوارث لا بد أن يأخذ في الاعتبار العديد من الأمور، بحيث يجعل من التعاون الدولى في هذا المجال ضرورة لها أسسها الموضوعية، حيث يتعذر على أى دولة منفردة أو حتى مجموعة من الدول أن تواجه هذه الكوارث دون الاعتماد على المجتمع الدولى ونبدأ بالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بوصفها صاحبة الاختصاص الأصيل من الناحية الفنية في هذا المجال

فقد اعتمدت المنظمة خطة عمل شاملة من أجل تنفيذ برنامجها الجامع المتعلق بالحد من الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها، وهى تعمل على تنسيق برنامج بحثى دولى مدته عشر سنوات، من أجل تحسين التنبؤات بأحوال الطقس الشديدة التأثير، واستخدامها في صنع القرارات ووضع نظام إنذار منافس من أجل المساعدة على تطبيق التنبؤات الموسمية في إدارة التعامل مع الكوارث الطبيعية وتعكف المنظمة على وضع مبادرات عديدة من أجل تحسين التنبؤات بالفيضانات وما يرتبط بذلك من ممارسات من أجل التخفيف من حدة الخسائر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الناتجة عن الفيضانات ـ ويمكن القول أن خبراء المنظمة قد طوروا برامج تقنية عالية المستوى تزيد من قدرة العالم على ملاحظة وتحليل والاستقراء والتنبؤ والتحذير المبكر، وتبادل المعلومات على أوسع نطاق، بشأن الكوارث الطبيعية المتعلقة بالطقس والمناخ والماء، وذلك عبر شبكة من المراكز العالمية والإقليمية والمتخصصة من ناحية أخرى، اعتمدت القمة الثانية للأرض التي عقدت بطوكيو في نيسان 2004 إطار عمل لخطة تنفيذية مدتها عشر سنوات، من أجل تحقيق عمليات رصد شاملة ومنسقة ومستديمة، وأطلقت لهذه الغاية نظاما عالميا للنظم المعنية برصد الأرض، يتمثل أحد أهدافه الرئيسية في خفض الخسائر في الأرواح والممتلكات الناجمة عن الكوارث الطبيعية، وتحسين تفهم الأحوال الجوية وتقلب المناخ وتغيره والتنبؤ به كما أكد مؤتمر القمة العالمى المعنى بمجتمع المعلومات، الذى عقد بجنيف في كانون الثاني 2003، بقدرة التطبيقات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الاتقاء من الكوارث ودعم الأهداف الإنمائية وينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة متعدد لزيادة الوعى بأهمية الروابط القائمة بين التدهور البيئى وأخطار الكوارث ومدى التعرض لها وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة فريقا للمجالات ذات الأولوية للإجراءات المشتركة بين الإدارات ليعمل من أجل منع الكوارث والتخفيف من حدتها، والتأهب لها، وعمليات الإغاثة والإصلاح فيما بعد الكوارث وأحرزت منظمة الصحة العالمية تقدما في تصميم إدارة الكوارث من خلال النظم التي تقوم على أساس التأهب والاستجابة للطوارئ، وتقوم العديد من الدول بإعادة بناء نظمها الوطنية للتأهب للكوارث والإنذار والاستجابة

السريعة لها وقد أنشأت الأمم المتحدة أمانة الاستراتيجيات الدولية للحد من الكوارث،[12] ويدور عملها في أربعة مجالات رئيسية هى:

- وضع السياسات والاستراتيجيات.
- الدعوة وزيادة الوعى العام بضرورة الحد من أخطار الكوارث الطبيعية.
- إدارة المعلومات ونشرها.
- تعزيز الشبكات والشراكات من أجل تطبيق تدابير للحد من مخاطر الكوارث، وتعمل برامج الاتصال بنشاط في أمريكا اللاتينية والكاريبى وإفريقيا وآسيا والمحيط الهادى ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى إسهاما علميا مهما في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وذلك بوصفها تمثل تحديا لعملية التنمية ويشير تقرير للبرنامج حول هذا الموضوع إلى أن مخاطر الكوارث الطبيعية ترتبط ارتباطا وثيقا بعمليات التنمية البشرية فالكوارث تعرض التنمية للخطر وفي الوقت نفسه، فإن اختيارات التنمية التي يتخذها الأفراد يمكن أن تولد خطر كوارث جديدة، غير أنه لا ينبغى أن يكون الحال كذلك، فالتنمية البشرية يمكن أن تسهم في الحد من مخاطر الكوارث بدرجة كبيرة ويوضح التقرير أن تكرار تعرض بعض البلدان للكوارث الطبيعية يجعل وضع مخاطر الكوارث في صدارة اهتمامات القائمين على تخطيط التنمية ويمكن التفرقة بين نوعين من أنواع إدارة الكوارث

الأول:ـ الإدارة الاستشرافية لمخاطر الكوارث، والتي يجب إدماجها في تخطيط التنمية المستدامة، فلا بد من استعراض البرامج والمشاريع الإنمائية لتحديد ما تنطوى عليه من إمكانات للحد من المخاطر أو لتفاقمها

الثانى:ـ الإدارة التعويضية لمخاطر الكوارث، والتي تقوم على التأهب للكوارث والتصدى لها، فتتواكب مع التخطيط الإنمائى وتركز على التخفيف من حدة أشكال الضعف القائمة والحد من المخاطر الطبيعية التي تراكمت خلال مسيرة التنمية في الماضى ويوضح التقرير أن السياسات التعويضية مطلوبة للحد من مخاطر الكوارث في الأجلين المتوسط والطويل، وأن الجمع بين الحد من مخاطر الكوارث والشواغل الإنمائية يتطلب اتخاذ ثلاث خطوات، هى:

1. جمع البيانات الأساسية عن مخاطر الكوارث وتطوير أدوات تخطيط لتتبع العلاقة بين سياسة التنمية ومخاطر الكوارث.
2. جمع ونشر أفضل ممارسات التخطيط الإنمائى وسياسات التنمية في مجال الحد من مخاطر الكوارث
3. تعبئة الإرادة السياسية لإعادة توجيه قطاعات التنمية والحد من مخاطر الكوارث على حد سواء وقد بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائى في وضع دليل لمخاطر الكوارث، من أجل تحسين تفهم العلاقة بين التنمية ومخاطر الكوارث وقد خلص هذا المشروع إلى نتائج تمكن من قياس ومقارنة المستويات للتعرض المادى وعوامل الضعف والمخاطر بين البلدان وتحديد مؤشرات الضعف وقد أوضحت الدراسات الميدانية، التي أجراها البرنامج، ضرورة تغيير سياسات التنمية والتخطيط لها إذا ما أردنا إدارة مخاطر الكوارث والحد منها، كما ربطت بين زيادة القدرة على الحد من مخاطر الكوارث والحكم الرشيد، حيث ذكرت أن أصول الحكم الرشيد تنطوى على عناصر اقتصادية وسياسية وإدارية فالحكم السياسى الرشيد يتمثل في عملية صنع القرار من أجل وضع السياسات العامة بما فيها السياسة الوطنية للحد من المخاطر والتخطيط لها، والإدارة الرشيدة تتمثل في وضع نظام لتنفيذ السياسات العامة، وهى تتطلب وجود مؤسسات تعمل بصورة جيدة على الصعيدين المركزى والمحلى وفي حالة الحد من مخاطر الكوارث، فإن ذلك يتطلب حسن إنفاذ قواعد بناء المبانى، والتخطيط لاستغلال الأرض، ورصد المخاطر البيئية وأشكال الضعف البشرى ومعايير العلاقة [13] ويوصى التقرير بعدد من التوصيات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث، أهمها ما يلى:

1. الحكم الرشيد المناسب عنصر جوهرى إذا ما أريد إدماج الاعتبارات المتعلقة بالمخاطر في التخطيط للتنمية، وإذا ما أريد النجاح في تخفيف أثر المخاطر القائمة
2. إدماج المخاطر في برامج الإنعاش والتعمير في حالات الكوارث.
3. الإدارة المتكاملة لمخاطر المناخ.

- معالجة ثغرة المعرفة في تقييم مخاطر الكوارث، وذلك من خلال.:
- تعزيز وضع دليل عالمى بالمخاطر وأشكال الضعف بما يتيح زيادة وتحسين المقارنات بين البلدان والمناطق.
- دعم الأدلة الوطنية والإقليمية للمخاطر للتمكين من إنتاج المعلومات اللازمة لصنع القرار على الصعيد الوطنى.
- وضع نظام متعدد المستويات للإبلاغ عن الكوارث.
- دعم تقييم الكوارث الذى يراعى السياق الذى تحدث فيه الكوارث.

رابعا ـ التعاون الدولى في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية للمتضررين من الكوارث الطبيعية:

يمثل التعاون في مجال تقديم الإغاثة الإنسانية للمتضررين من الكوارث الطبيعية، مختبرا مهما للعلاقات الدولية المعاصرة، ذلك لأنه يضع آليات هذا التعاون على المحك ويبرز مدى فاعليتها وأوجه الضعف والقصور فيها، الأمر الذى يضع مجمل جوانب هذا التعاون موضع الاختبار العملى وبداية، لابد أن نشير إلى أن عمليات الإغاثة الإنسانية في مثل هذه الحالات تشتمل على عدة مراحل، كل مرحلة منها تتطلب القيام بأنشطة معينة، وتختلف الأهمية النسبية لهذه الأنشطة من حالة إلى حالة، ومن منطقة إلى أخرى من المناطق التي وقعت بها الكارثة ويمكن تقسيم هذه المراحل استادا إلى الخبرة العملية من كارثة تسونامى على النحو التالى:

1. جهود الإنقاذ، وتتطلب هذه الجهود تحديد الأماكن التي يمكن أن يكون بها أحياء وخصائصها والاحتياجات البشرية والفنية اللازمة للقيام بعمليات الإنقاذ، كما أنها تتطلب سرعة في التحرك ونقل المعدات والكوادر البشرية المدربة على عمليات الإنقاذ
2. المساعدات العاجلة لتغطية احتياجات المتضررين الأساسية، وتشمل إقامة معسكرات للإقامة وتوفير المواد الغذائية ومياه الشرب والملابس والأغطية والعناية الطبية والدواء والأنظمة الصحية، وهو ما يتطلب القيام بتقدير أولى لعدد المتضررين واحتياجاتهم، وتعبئة المجتمع الدولى لموارده اللازمة لسد هذه

الاحتياجات بسرعة، وتوفير أداة نقل هذه المساعدات وإيجاد آلية لتوزيعها على المتضررين هذا بالإضافة إلى آلية للتنسيق بين الجهات المانحة.

3. المساعدات المتعلقة بإعادة الإعمار بعد انتهاء مرحلة الطوارئ، ويتطلب تقديم هذه المساعدات توفير موارد مالية ضخمة لتمويلها، وقيام الدول المتضررة بإيضاح خططها في إعادة الإعمار وأولويات هذه الخطط، كما تتضمن كذلك قيام الدول المانحة بالوفاء بوعدها، ووضع الآليات القانونية المنظمة لتلقى هذه المساعدات، هذا بالإضافة إلى قبول الدول المتلقية لإجراءات الرقابة التي قد تفرضها الجهات المانحة، والوفاء بشروطها والواقع أن كارثة تسونامى قد أوضحت أوجه قصور عديدة في مجال التعاون الدولى لتقديم الإغاثة الإنسانية للمتضررين من الكوارث الطبيعية بصفة خاصة، وفي الجوانب الأخرى للتعاون الدولى في مواجهة الكوارث الطبيعية، الأمر الذى يتطلب وضع منظومة التعاون الدولى في هذا المجال موضع المراجعة والتقييم وفيما يلى، نعرض لأهم الظواهر التي أبرزتها كارثة تسونامى في هذا المجال:

1. الظاهرة الأولى:تتعلق بعدم قيام الدول التي تملك وسائل رصد بحرية وجوية وبرية وأقمارا صناعية تجوب الفضاء بشكل متواصل في محيط الأرض بتوجيه التحذيرات للدول المعرضة لهذه الكارثة، بضرورة إنذار سكانها على الشواطئ المعرضة لأمواج تسونامى ولقد عبر عن هذه الظاهرة رئيس وزراء تايلاند الذى صرح بأنه سيجرى تحقيقا بخصوص غياب أى تنبيه عن قدوم تسونامى مشيرا إلى أنه من غير المعقول ألا تكون تلك الظاهرة قد رصدت من أى سفينة أو طائرة أو قمر صناعى.

2. الظاهرة الثانية:تتعلق بغياب آليات للإنذار المبكر في الدول التي تعرضت لتسونامى وفي النطاق الإقليمى المحيط بها يؤكد هذا ما أعلنته إندونيسيا بعد وقوع الكارثة عن اعتزامها إقامة منظومة للإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية بالتعاون مع جيرانها ويأتى هذا بالرغم من أن الجهود الدولية، السابق الإشارة إليها، كانت قد دعت إلى إقامة أنظمة للإنذار المبكر من الكوارث الطبيعية، وبصفة خاصة في المناطق الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية وإن كان هذا يدل

على شيء، فإنه يدل على غياب الوعى لدى صناع القرار السياسى في دول العالم لما تقترحه المنظمات الدولية المعنية بالكوارث الطبيعية في هذا الشأن وإن كانت الدول النامية يمكن أن تتعلل بضعف مواردها، فإن الدول المتقدمة لا تعطى الموضوع الأولوية التي يستحقها بالنسبة للأمن العالمى الإنسانى، يؤكد هذا إعلان عدد من هذه الدول بعد وقوع الكارثة عن استعدادها لتقديم العون والمساعدة في هذا المجال، وهو ما تمت مناقشته في عدد من المؤتمرات الدولية التي عقدت بعد الكارثة.(14)

3. الظاهرة الثالثة:تتمثل في غياب التنسيق الدولى بالنسبة لعمليات الإغاثة الإنسانية، الأمر الذى قلل من فاعلية تأثيرها، بل أدى إلى إيجاد مشكلات في المناطق التي تحتاج إلى هذه العمليات .
4. الظاهرة الرابعة:التسييس الواضح للجهود الدولية في مجال الإغاثة، وتتناول مبالغ الدعم المالى المعلن عنها من قبل الدول، ذلك أن بعض الدول أعلنت منذ البداية عن تخصيص مبالغ كبيرة كاليابان التي أعلنت عن تقديمها دعما يقدر بخمسمائة مليون دولار، إضافة إلى مساعدات أخرى عاجلة، في حين تلكأت دول أخرى كالولايات المتحدة التي أعلنت عن دعم مقداره 35 مليون دولار الأمر الذى أدى إلى انتقادات دولية شديدة لهذا الموقف الأمريكى، مما أدى إلى زيادة هذا الدعم إلى 350 دولار وقد بلغت المساعدات الدولية الحكومية لمنكوبى تسونامى أربعة مليارات دولار، وجاءت استراليا في المقدمة، حيث وعدت بتقديم 760 مليون دولار، فألمانيا 665 مليون دولار، واليابان 500 مليون دولار، والولايات المتحدة 350 مليون دولار وقد وجهت الولايات المتحدة انتقادات للدول البترولية الغنية، خاصة دول الخليج، بسبب ضعف المساعدات التي قدمتها، وأشار المتحدث باسم البيت البيض إلى أن واشنطن ستجرى اتصالات مع دول الخليج لكى تحثها على أن تكون سخية فيما تقدمه من مساعدات للدول المنكوبة إلا أن أبرز التصريحات في هذا الشأن جاء على لسان وزير الدفاع الأمريكى الذى وجه نقدا لاذعا للدول العربية التي لم تقدم المساعدات الملائمة للمنكوبين، خاصة الدول الإسلامية وقد رد عمرو موسى

الأمين العام لجامعة الدول العربية على تلك الاتهامات، نافيا إياها، حيث ذكر أن الدول العربية أعلنت عن تقديم معونات عاجلة وفورية للمتضررين من الكارثة، كما أنها ستشارك في المؤتمر الدولى الذى عقد بجاكرتا في 6 يناير 2005 والذى سينظر في آليات لتنسيق المساعدات المقدمة من المجتمع الدولى لضحايا الكارثة (15)

5. أثار حجم المساعدات الضخمة مخاوف العديد من المسئولين الدوليين، من حدوث عمليات اختلاس أو سوء استخدام لهذه المساعدات، فقد صرح جاك سترو وزير الخارجية البريطانية بأن الوعود بتقديم المال أمر سهل، ولكن الأصعب هو ضمان إنفاقها بحكمة كى تصل لمستحقيها في الوقت نفسه، وضع الاتحاد الأوروبى سلسلة من الإجراءات للمراقبة في الدول التي سترسل إليها المساعدات.

6. التشكك في وفاء الدول بوعودها في تقديم المساعدات، فقد حذرت منظمات تنمية مستقلة من أن التبرعات الحكومية لضحايا تسونامى قد لا تصل كلها إلى المنكوبين، نظرا لعادة تراجع الدول الغربية عن الوفاء بكل وعودها، بعد زوال التغطية الإعلامية عن الكوارث الطبيعية، وطالبت تلك المنظمات بتعهدات طويلة المدى لاستعادة سكان المناطق المنكوبة لظروف حياتهم وأشارت منظمة أوكسفام الدولية للتنمية والمساعدات إلى أن هذه التعهدات لا تنفذ إلا في حالة وجود ضرورة سياسية، أو اهتمام يرتبط بمصالح تلك الدول.

7. ازدياد حجم المساعدات الأهلية غير الحكومية، وازدياد المبادرات الإنسانية من جانب الشعوب فعلى سبيل المثال، أعلنت منظمات خيرية أن السويديين قدموا 34 مليون يورو كهبات لضحايا المد البحرى، وهو رقم قياسى بالنسبة لبلد صغير كالسويد، كما شجعت الحكومة البريطانية الجهود الإنسانية لأبناء الشعب البريطانى في هذا المجال كما أعلن الكونجرس الأمريكى موافقته على إعفاء التبرعات المقدمة من الضرائب، ويسمح هذا القانون الذى أقره الكونجرس لدافعى الضرائب بخصم التبرعات النقدية لجهود الإغاثة من إقراراتهم الضريبية لعام 2004 وبالرغم من كون هذه الظاهرة لها جوانب

إيجابية، فإن غياب جهة مسئولة عن التنسيق وإدارة هذه المساعدات يلقى بظلال من الشك حول إمكانية تحقيق الاستفادة الملائمة منها بالنسبة للمتضررين من هذه الكارثة.(16)

8. أوضحت كارثة تسونامى أن الأضرار والآثار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أكبر بكثير من التصورات التي أشارت إليها الدراسات المعنية بهذا المجال، وتفوق القدرات والإمكانات المتاحة من قبل المجتمع الدولى على إدارتها والتعامل معها، يؤكد هذا ما جاء على لسان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، من أن إعادة إعمار الدول التي ضربها تسونامى ستستغرق نحو عشر سنوات وستكلف مليارات الدولارات، موضحا أنها أكبر كارثة تديرها المنظمة الدولية وذكرت ايفيت ستيفنز، المتحدثة باسم وكالة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة، أن نظام المنظمة الدولية للإغاثة يواجه تحديا غير مسبوق، موضحة أن الأمم المتحدة غير قادرة على التعامل مع كوارث في هذا العدد من الدول، فهذا أمر غير مسبوق لم تواجه الأمم المتحدة مثله من قبل والواقع أن هذه الأمور تفترض تطوير آلية للتعاون الدولى للإغاثة وإعادة الإعمار من خلال الأمم المتحدة، كما أن مجمل الظواهر، السابق الإشارة إليها، توضح أهمية التعاون الدولى كإطار للتفاعلات الدولية، سواء بالنسبة لتلوث الطبيعة، أو غيرها من القضايا الجديدة، أو التي ازدادت أهميتها النسبية في نطاق العلاقات الدولية.

إعلان هيوجو.

اعتبرت الأمم المتحدة التسعينيات "حقبة تخفيض أضرار الكوارث العالمية" وتبنت « استراتيجية اتفاقية يوكوهاما وخطة عمل من أجل عالم أكثر أمناً » ، ومنذ 2001 عدّلت الأمم المتحدة استراتيجيتها مع تحديث هيكلية العمل الموجهة لتخفيض حجم الكارثة في القرن الحادي والعشرين اذ على الرغم من اهتمام جميع المحافل الدولية بالعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الكوارث، فإن مخاطر جديدة أخذت في الظهور، ولهذا قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر عالمى للحد من الكوارث وذلك بقرارها رقم 58/214 وقد قررت اليابان استضافة المؤتمر في

مدينة كوبيه بمقاطعة هيوجو،وكان هدف المؤتمر وضع التوجيهات لتخفيض حجم آثار الكوارث الجديدة وأضرارها, وتهدف اليابان من عقده على أراضيها المساهمة في التعاون الدولي لتخفيض حجم الكوارث ،ونشر الدروس والخبرات المكتسبة من زلزال هانشين - أواجي الكبير ، واعتماد النظام الياباني المتطور لتخفيض حجم الكوارث في العالم اما السبب باختيار غقده بمدينة كوبيه أنه في 17 كانون الثاني 1995 عصف زلزال هانشين ـ أواجى الكبير بمقاطعة هيوجو بما فيها مدينة كوبيه التي يبلغ عدد سكانها 15 مليون نسمة مما أسفر عن آلاف القتل ونزوج الاف اخرى ولقد كان هذا الزلزال هو أول زلزال رئيسي في مدينة كبيرة ببلد متقدم في الماضي القريب ، واحتفل أهالي مدينة كوبي وهيوغو في 17 يناير 2005 بالذكرى السنوية العاشرة لوقوع المأساة .وقبيل عقد المؤتمر بحوالى ثلاثة أسابيع وقع زلزال وأمواج تسونامى جنوب المحيط الهندى يوم 26 كانون الاول 2004 والتي ألقت بظلالها على المؤتمر. الذي عقد كما كان مقررا في مدينة كوبيه بمقاطعة هيوجو في اليابان، وبدأ اجتماعاته يوم 18 كانون الثاني 2005، حيث حضرت 154 دولة منها 12 دولة عربية الإمارات العربية المتحدة ـ تونس ـ ليبيا ـ سوريا ـ السودان ـ العراق ـ عمان ـ لبنان ـ مصر ـ المغرب ـ موريتانيا ـ اليمن) إلى جانب عدد من الوكالات الدولية ذات الصلة وفي جلسته الأولى، استمع المؤتمر لكلمة مسجلة للأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك كلمة إمبراطور اليابان، وتم اختيار وزير الدولة لشئون الكوارث اليابانى رئيسا للمؤتمر، وتم إقرار جدول الأعمال وانتهى المؤتمر بتبني خطة عمل للأعوام العشرة المقبلة تحت شعار « إطار هيوغو للعمل » والتوصل إلى إقامة نظام إنذارللتعامل مع تسونامي والكوارث الطبيعية الأخرى.وفي الجلسات المتتابعة، استمع المؤتمر لبيانات الدول كما تم عقد ثلاث موائد مستديرة رفيعة المستوى(ملحق 2) كانت موضوعاتها:

الأولى: خطر الكوارث: التحدى الإنمائى المقبل.

الثانية: تعلم العيش مع الخطر.

الثالثة :المخاطر الناشئة: ما الذى يخفيه الغد؟ ثم بحث المؤتمر كارثة المحيط الهندى تحت عنوان ـ الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمنا ـ وقدمت أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وثيقتها المعدة مسبقا بشأن خطة العمل المقررة وفي باقى

الجلسات، تم استعراض التقارير المتخصصة والموضوعية من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وفي يوم 22 كانون الثاني اعتمد المؤتمر وثيقة إعلان هيوجو، وكذلك إطار عمل هيوجو.[17]

ينقسم إعلان هيوجو إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول

استعراض لما سبق من أنشطة في مجال الحد من الكوارث:وذلك بدءا من العقد الدولى للحد من الكوارث (1990 ـ 1999) ومرورا بمؤتمر يوكوهاما (1994) وما تضمنته نتائجه من استراتيجية وخطة عمل ويوضح هذا القسم ما تراكم من خبرات وتجارب، ومع ذلك فإن القلق مستمر مما يلحق بالمجتمعات من خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وما يترتب على ذلك من نزوح جماعى، كما أن الكوارث تقضى على نتائج الاستثمارات الإنمائية في وقت قصير جدا، ولذلك فإن مواجهة الكوارث والحد منها يهدفان لجعل التنمية المستديمة ممكنة ولتحقيق ذلك، فإن التعاون والتضامن والشراكة على الصعيد الدولى أمر ذو أهمية بالغة، ولا شك في أن لمنظومة الأمم المتحدة دورا حيويا في الحد من مخاطر الكوارث.

القسم الثانى ـ ويشمل

1. استشراف المستقبل ـ أن الأساس هو الالتزامات والأطر الدولية ذات الصلة، وكذلك أهداف التنمية التي تم الاتفاق عليها دوليا، وفي مقدمتها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وذلك بغرض تعزيز الأنشطة العالمية للحد من آثار الكوارث في القرن الجديد، ذلك أن الكوارث تحدث أضرارا هائلة تحيق بما يبذل من جهود على جميع المستويات لتحقيق التنمية، وستظل الكوارث وآثارها الخطيرة تشكل دائما تحديا صعبا لتحقيق التنمية المستديمة.
2. مما لا شك فيه أن هناك علاقة جوهرية وقائمة دائما بين الحد من الكوارث والتنمية، ولابد من إشراك جميع الأطراف صاحبة المصلحة من حكومات ومنظمات إقليمية ودولية اقتصادية واجتماعية ومالية، وكذلك منظمات المجتمع

المدنى بما تضمه من منظمات غير حكومية ومتطوعين، والدور البارز للمؤسسات العلمية المختلفة.

3. ما يرتبط بذلك من أعمال لمرحلة ما قبل وقوع الكارثة، وهى وإن كانت مكلفة، فإنها يمكن أن تعتبر استثمارات في محلها ويجب دعمها وتعزيزها على جميع المستويات وفي هذا الإطار، فإن نظم الإنذار المبكر، التي تركز على إنذار التجمعات البشرية في المقام الأول، تمثل عملا استباقيا وخطوة مهمة في سياق الحد من الكوارث، والتي تتألف من:

أ ـ الوقاية والاستعداد.

ب ـ الاستجابة الطارئة.

ج ـ الانتعاش وإعادة البناء

4. أن الدول هى المسئول الأول عن حماية شعوبها وممتلكاتها مما قد يواجههم من أخطار في أراضى كل دولة، ولذا فإن كل دولة يجب أن تكون لها خطط ذات أولوية للحد من مخاطر الكوارث بما يتفق وقدراتها ومواردها، ويستتبع ذلك بالضرورة تعزيزا لقدرات المجتمعات المحلية للحد من أخطار الكوارث على مستوى كل مجتمع في المقام الأول، حيث أن ذلك سوف يمكن هذه المجتمعات من تقليل مدى تأثرها بالأخطار التي تمثل تحديا وتهديدا رئيسيين لها ومما لا شك فيه أن الدول النامية، خاصة أدناها نموا، إلى جانب الدول الجزرية الصغيرة، تحتاج أكثر من غيرها إلى تعزيز قدراتها على المواجهة من خلال جهود مجتمعاتها، إضافة إلى التعاون الثنائى والإقليمى والدولى بما يضمه ذلك من مساعدات فنية ومالية.

القسم الثالث ـ إطار عمل هيوجو

في هذا القسم، يشير الإعلان إلى الوثيقة الثانية والمهمة التي أقرها المؤتمر، وهى إطار عمل هيوجو للفترة من 2005 ـ 2015 تحت عنوان ـ بناء قدرات الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث ـ والذى تم اعتماده في نفس جلسة اعتماد "إعلان هيوجو "وما يستتبع ذلك من نتائج وأهداف وأولويات للعمل إلى جانب استراتيجيات

التنفيذ، وما يتصل بهذا الإطار من متابعة باعتباره إطارا إرشاديا للعمل في العقد القادم للحد من الكوارث أن ترجمة هذا الإطار إلى إجراءات ملموسة على جميع المستويات ضرورة ستقوم بمتابعتها الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، استهدافا لرفع مناعة المجتمعات في مواجهتها، ويلزم وضع مؤشرات لمتابعة التقدم في مجال الحد من الكوارث وسوف يتحقق هذا من خلال:

- تعزيز التفاعل التعاونى والتكاملى بين مختلف الأطراف صاحبة المصلحة.
- ضرورة دفع عجلة التقدم في مجال الشراكات الاختيارية.
- تطوير آليات تبادل المعلومات بشأن البرامج والمبادرات، وكذلك حول الأساليب الفنية والتكنولوجية، كما تم التأكيد على ضرورة توافر إرادة سياسية قوية تهدف إلى درء الخطر المتوقع عند حدوث الكوارث.

أن إطار عمل هيوغو لمواجهة الكوارث للفترة من عام 2005 إلى 2015، قد ركز بشكل رئيسي على"التدابير التي يمكن اتخاذها لمنع الكوارث، لكنها لم تركز بشكل كاف على كيفية التنفيذ".ومنذ ذلك الوقت، بدأت الدول في مناقشة الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها خطة المتابعة، إطار عمل هيوغو 2. ومن المقرر أن يتم عرض مخطط أولي لهيوغو 2 خلال الجلسة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث الذي بدأ أعماله في جنيف في 19 مايو.ومن المنتظر أن يتم استكمال المسودة الأولية بحلول نهاية عام 2014، وذلك تمهيداً لدراستها واعتمادها في المؤتمر العالمي للحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في اليابان في عام 2015. وينبغي أن يعمل إطار عمل هيوغو 2 على معالجة عدد من الأخطار والمخاوف الناشئة. وفي حين أن إطار عمل هيوغو قد ساعد الدول على تقليص الخسائر في الأرواح، إلا أن النتائج الاقتصادية للكوارث الطبيعية استمرت في الارتفاع. فعلى مدار ثلاث سنوات متتالية، كلفت المخاطر الطبيعية العالم أكثر من 100 مليار دولار سنوياً، وذلك بحسب البيانات الصادرة في اذار 2013 عن مركز أبحاث الأوبئة الناجمة عن الكوارث الذي يتخذ من بروكسل مقراً له.ويضاف إلى ذلك المخاطر المتغيرة للكوارث: فمن المتوقع أن تؤدي آثار التغير المناخي إلى حدوث ظروف طبيعية أكثر حدة وتكراراً، بما في ذلك الفيضانات وحالات الجفاف والأعاصير. كما أن سكان المناطق الحضرية في تنامي

ومن ثم الطلب على المواد الغذائية في ارتفاع، ما يزيد الضغط على الموارد مثل الأراضي والماء. (18)

إدارة النزوح المرتبط بالتغيرات المناخية

لقد اصبحت حركات النزوح السكاني محط اهتمام كثير من المنظمات الدولية ومراكز البحوث في دول العالم كافة لما لها من اثار ضخمة على الواقع العالمي والمحلي من كل الجوانب وقد حاول المتخصصون في ابحاث النزوح الوصول الى اليات وحلول تساعدهم في ادارة ملفات النزوح خاصة اذا ما علمنا ان النزوح الناجم عن التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية سيزداد مستقبلا بوتيرة سريعة ووفقا لذلك فانه، يتعين على المجتمع الإنساني العمل بصورة استباقية وفقاً الحلول القائمة على الأرض والتي قد تُتاح لهم مع المجتمعات المعرضة للخطر .فللمكان أهميته. ومع تزايد الاعتراف بفهم الأهمية المحورية لمكان الشخص والمأساة المرتبطة بإخراج الأشخاص من منازلهم، رغم تأخره، فقد نمت الحركة بشكل مستمر، مع التركيز على المعايير المتعلقة بمنع الأشخاص من فقدان منازلهم وأراضيهم.ومؤخراً، رأينا زيادة في ضبط القواعد المصممة لمنع النزوح القسري وعمليات الإجلاء وآليات الأمم المتحدة للتعامل مع هذه الممارسات ومشاركة المنظمات الأهلية في منع النزوح والاعتراف المتنامي بالضرورة القصوى لضمان إنفاذ الأمن في حقوق التأجير للسكان والمجموعة المتزايدة من الاختصاصات على جميع المستويات والتي تدين النزوح القسري (وتطالب بعلاجه). وباختصار، فإن للمكان أهميته ضمن الحقوق الأوسع المستحقة للجميع.لكن يبدأ المهتمون بحماية حقوق النازحين في مواجهة التحديات الجديدة والصادمة إلى حد ما نتيجة النزوح الناتج عن التغيرات المناخية. وخلال السعي للسلامة من كوارث التغيرات البيئية الشديدة أو الدائمة وعن المكان الذي يمكن فيه تأمين حقوق الأشخاص، خاصة السكن وحقوق الأرض والملكية، ان الدول المعرضة لاخطار النزوح السكاني في وضع حرج نسبياً لدعم إعادة نقلهم بصورة فاعلة.وفي العديد من الحالات، سيحتاج الفاعلون الإنسانيون إلى المساعدة في إيجاد موارد الأرض الحيوية وإشراك المجتمعات المضيفة المحتملة وتحديد خيارات كسب العيش والإقامة اللازمة لضمان الفرصة للجماعات النازحة جراء التغيرات المناخية حول العالم لإقامة

حياة كريمة مرة أخرى. وفي هذا الشأن، فإنه يمكن للفاعلين الإنسانيين منع النزوح غير محدد الزمن "والخالي من الحقوق". لقد تناسبت حلول النزوح الخاصة بالمنظمات الأهلية مع الجماعات المحلية في العديد من الأماكن للتعامل مع مضمونات النزوح المتعلقة بالتغيرات المناخية. وتشير جميع تقديرات النزوح الناجم عن التغيرات المناخية المستقبلية إلى احتمالية مواجهة القليل من الدول لنفس نطاق النزوح مثلما هو الحال مع بنجلاديش. ووفقاً لبعض الجماعات المناصرة للتغيرات المناخية، فإن هناك أكثر من ستة ملايين شخص غير قادرين بالفعل على العودة إلى منازلهم التي فقدوها بسبب أمواج البحر العاتية والإغراق الدائم. وتركز أغلب البيانات العامة حول هذه القضية على توسيع خيارات الهجرة الدولية للبنجلادشيين، مع تولية الاهتمام الأقل إلى المعايير اللازمة لإيجاد الحلول الداخلية القائمة على الحقوق لعدد كبير من الأشخاص النازحين نتيجة للتغيرات البيئية الهيكلية. كما تُبذل الجهود حالياً لتحديد المواقع التي قد تكون مناسبة لإقامة المستوطنات الجديدة لنسبة منهم على الأقل، ثم بعد إيجادها، سيُستحوَذ على المواقع ونقل ملكية الأرض أيما كانت وتحويلها إلى هياكل ائتمانية واضحة للمجتمع المحلي. وللأخيرة أهميتها من أجل المحافظة على إبعاد الأرض عن الحُمَّى المتوقعة التي قد تصاحب تدابير إعادة التوطين ولضمان قدرة المجتمعات الراغبة على إعادة التوطين.(19)

وفي نهاية المطاف، سيتعين على أغلب أو جميع سكان الجزيرة المرجانية من جزر كارتريت ببابوا غينيا الجديدة إلى إعادة التوطين. وللأسف، فإنَّ العرض الذي سهلته جهة مستقلة لبيع حوالي 2800 هكتار من الأراضي الخاصة إلى حكومة بوجانفيل المستقلة، شريطة أن تُخصص الأرض إلى ساكني الجزيرة، لم يكن جذاباً لأي دعم مادية من الحكومة المحلية أو الوطنية. فبيعت قطعة الأرض إلى مطوّر عقارات أجنبي خطط لاستخدام الأرض في السياحة وربما الزراعة مقابل مبلغ يقل عن المبالغ المخصصة ضمن مخصصات الموازنة الوطنية لإعادة توطين ساكني جزر كارتريت. لقد كان من شأن تلك القطعة أن تتسع بسهولة لسكان كارتريت بأكملهم لقاء نسبة بسيطة من السعر الذي ستتكلفه الآن للاستحواذ على الأراضي اللازمة للقيام بذلك. وقد فُقدت

الفرصة المثالية لتأمين الأرض لبعض أكثر المتأثرين في العالم من الأشخاص النازحين جراء التغيرات المناخية.

وقليل من مثل هذه الخيارات متاح لسكان كيريباتي وتوفالو في المحيط الهادئ. وتبقى المستويات الحالية لتمويل التكيُّف المكتسب من قِبل هذه الدول ضئيلة نسبة إلى الحاجة ولا يبدو أن الزيادة في التمويل المتاح ممكنة. وفي حين نرى أن السكن طويل الأجل لكيريباتي ميكرونيزيا وتوفالو بولينيزيا ممكناً إذا أمكن إيجاد الموارد للحلول التقنية الممكنة، وبذلك يتم تفادي النزوح، فنحن نرى أن الوقت قد حان لاتباع الأسلوب العملي الحكيم.

والسؤال الآن: إذا كان الفرار من كلتا الدولتين حتمياً، فكيف ستتم إدارة ذلك، وأين سيذهب المواطنون وكيف سيمكن تحديد وضعهم في بلدانهم الجديدة؟ هل سيُمنح السكان حق الانتقال *بالجملة* إلى جزيرة أخرى، وفي هذه الحالة، أين سيكون الانتقال؟ أم هل سيلزم تعزيز التوجه الفردي مع مخاطرة أن يتحمل البعض أفضل نتائج الهجرة، في حين يُترك الأخرون لإعالة أنفسهم بأنفسهم؟ أم هل سيتعين تشجيع الدول الأغنى في المنطقة لإيجاد مساحة لاحتواء هذه الفئة الجديدة من المهاجرين؟

وكما تكشف لنا هذه الأمثلة الأربعة المختصرة، فقد وضعت التغيرات المناخية الأشخاص المهتمين بالنزوح في وضع غير مألوف للبحث عن الحلول قبل حدوث النزوح، وأصبحوا باحثين عن الأراضي من أجل المجتمعات النازحة في المستقبل ومناصرين فاعلين لإعادة التوطين عندما لا يكون البقاء في المكان خياراً مناسباً.

وفي أحدى دراسات البنك الدولى أجريت مقارنة حول تأثير ارتفاع منسوب البحار والمحيطات على 84 دولةً من الدول النامية التي تقع أراضيها على سواحل بحرية- باستخدام خرائط الأقمار الصناعية موقع البيانات والمعلومات الجغرافية والطوبوغرافية والاقتصادية والزراعية والصناعية والبشرية- اتضح أن زيادةً مقدارها متر واحد في منسوب أسطح البحار والمحيطات سوف يكون من شأنها اجتياح مساحةٍ تُقدَّر بنحو 194000 كم2؛ مما سيتسبَّب في تحويل نحو 56 مليون مواطن في هذه الدول إلى لاجئين بفعل البيئة . وتبيَّن من الدراسة أن أكثر الدول تضررًا في شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي دول فيتنام- ومصر- وموريتانيا- وبنجلادش-

وسيريلانكا- وجوانا- وجوانا الفرنسية -وتونس- ودولة الإمارات- وجزر البهاما. وقدّرت الدراسة بنزوح نحو 10.5٪ من إجمالي عدد السكان في مصر وفيتنام من أراضيهم واعتبارهم في حكم اللاجئين، [Dasgupta et al, 2007] واذا كانت دول مثل بنغلاديش وغينيا الجديدة تجد خطر التغيرات المناخية قريبا منها وتحاول ايجاد حلول مستقبلية تقلل من اثاره فان دول اخرى تجد نفسها غير معنية بتلك الاخطار رغـــم التحذيرات المتصاعدة من الباحثين في العلوم المناخية واخطار التغيرات المناخية (20)

2- **اخطار النزوح في منطقة الشرق الاوسط والعالم**

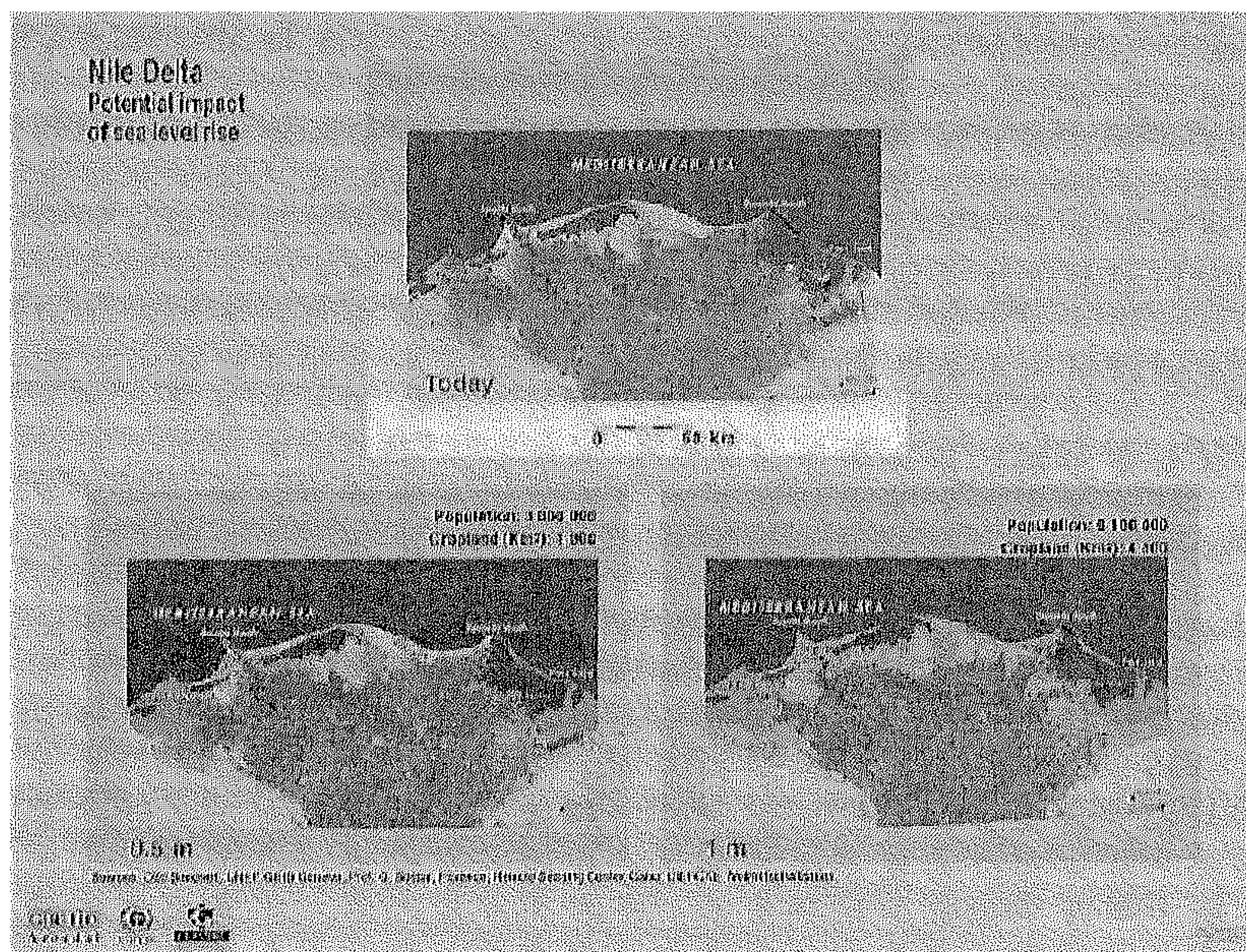
ونزوح السكان لا تقتصر على جنوب شرق اسيا فمنطقة الشرق الأوسط هي الاخرى تعتبر واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية تجاه التغيرات المناخية، وذلك وفقاً لأحدث التقارير التي أصدرها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC)، حيث انه من المتوقع أن يصبح المناخ أكثر حرارةً وجفافاً في معظم أنحاء منطقة الشرق الأوسط، كما يشير التقرير أنه بحلول عام 2025 سوف يعاني من 80 الى 100 مليون شخص من شح المياه، الأمر الذي من المرجح أن يؤدي إلى ضغط أقوى على موارد المياه الجوفية. وتشير النماذج العالمية إلى ارتفاع منسوب مياه البحر من 0.1 الى 0.3 متر بحلول عام 2050، ومن حوالي 0.1 الى 0.9 بحلول عام 2100. وعن أسوأ هذه السيناريوهات يشير التقرير انه حالة ارتفاع منسوب مياه البحر حوالي (0.5 متر) فمن المتوقع نزوح 12 مليون في مصر وحدها. مما سيشكل عبء على كبير الحكومات وتشير النماذج العالمية إلى ارتفاع منسوب مياه البحر من 0.1 الى 0.3 متر بحلول عام 2050، ومن حوالي 0.1 الى 0.9 بحلول عام 2100. وعن أسوأ هذه السيناريوهات يشير التقرير انه حالة ارتفاع منسوب مياه البحر حوالي (0.5 متر) فمن المتوقع نزوح 12 مليون في مصر وحدها. ومن الممكن تقود التغييرات المناخية إلى كوارث بيئية خطيرة .وقد تؤدي ضمن ما تؤدي إليه إلى غمر واختفاء المناطق الساحلية في دلتا نهر النيل بمياه البحر نتيجة ذوبان الثلوج في القطبين الشمالي والجنوبي الذي أدت إلى حدوثه ظاهرة الاحتباس الحراري.حيث أنة صار معتادا في الآونة الأخيرة أن تتداول منتديات وتقارير إعلامية وأحاديث لخبراء بالبيئة وتقارير دولية ومحلية

الخطر الزاحف باتجاه الدلتا المصرية العامرة بملايين السكان. وهو الخطر الذي يحمل بين طياته شبح اضطرار بعض هؤلاء الملايين إلى ترك مناطق إقامتهم التي استقروا فيها عبر مئات السنين والنزوح إلى مناطق جديدة..وقد قامت بعض المؤسسات البحثية العالمية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP –2002) بدراسة عامة لتأثير ارتفاع سطح البحر (المتوقع) على السواحل المصرية حيث قامت بدراسة الخرائط الطبوغرافية للمنطقة وتحديد المناطق الأكثر احتمالا لخطر الغرق في حالة ارتفاع سطح البحر 0.5م[21] حيث اتضح الآتي:

- ارتفاع نصف متر في سطح البحر سوف يؤدى الى غرق مساحة كبيرة من الأراضى الساحلية لدلتا النيل اذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة للحماية.
- أكثر المناطق تأثراً هى مناطق محافظتى الاسكندريةوبورسعيد والبحيرة وكفر الشيخ وجنوب البرلس وجنوب المنزلة على البحر المتوسط.

هذا ويتضح من دراسات طبوغرافية المناطق الساحلية على البحر الأحمر – أن مساحات غير قليلة سوف تتأثر أيضاً على البحر الأحمر نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر – وبخاصة في منطقة البحيرات المرة والسويس.

شكل (34): دلتا نهر النيل في الوضع الحالى والسيناريوهات المختلفة بحلول عام 2050 - في حالة زيادة منسوب سطح البحر بمقدار نصف متر أومتر.



المصدر: [Simonett & Sestini, 2002]

كما ان الخسائر والأضرار التي من المتوقع ان تنجم عن ارتفاع منسوب مياه البحر بمرور الوقت اعتبارًا من عام 2010 حتى عام 2050 في محافظة الاسكندرية فقط كما في جدول (النحو التالي :

جدول (41) الخسائر المتوقعة من ارتفاع منسوب البحر في مصر

الزيادة في منسوب البحر	العام	خسائر المساحة	الخسائر البشرية	عدد الوظائف المفقودة
18سم	2010	144كم2	252000	32509
30سم	2030	190كم2	545000	70465
50سم	2050	317كم2	1501200	195443

المصدر:دلشاد عبد الرزاق،البيئة المجنونة،مطبعة كوران،اربيل ،2013،ص256

أما في محافظة بورسعيد فتقدر جملة النازحين بنحو 28191 نسمة، والخسائر في عدد الوظائف 6759 وظيفة وخسائر المساحة بنحو 23 كيلو مترًا مربعًا بينما تتعرض دمياط إلى خسائر فادحة ما زالت تقديراتها محل الدراسة- إلا أن المؤشرات تجزم بغرق مدينة دمياط ورأس البر وجمصة وما حول بحيرة البرلس وبحيرة المنزلة وبحيرة البردويل خلال الفترة من عام 2040 إلى 2050. ونظرًا لعدم إستواء طوبوغرافية المنطقة الساحلية الممتدة بين دمياط ورشيد فإن هذه المنطقة ستتحول إلى مناطق أشبه بالجزر المنفصلة تحيط بها المياه من كل مكان.ويقدر إجمالي عدد المهجرين المحتملين في حالة زيادة منسوب سطح البحر 50 سم بنحو 3.8 مليون شخص منطقة شمال الدلتا بما في ذلك الصيادين في البحيرات الشمالية أضافة الى المهجرين من المناطق السياحية وخاصة على البحر الأحمر نتيجة تقلص السياحة بسبب أبيضاض الشعب المرجانية وزيادة درجة الحرارة والعواصف الترابية وتلوث الهواء.

إن زيادة الحرارة والرطوبة ستؤدي إلى زيادة تدهور أحوال المناطق الأثرية في مصر.

إن زيادة معدلات البطالة سوف يهدد النظام السياسي، كما أن نقص موارد المياه العذبة قد يدفع الى الاحتكاك بين دول المنطقة وهجرة بعض سكان جنوب الحوض الى الشمال نتيجة الجفاف والقحط.وعلى الرغم من أن مدنًا مثل الإسكندرية ودمياط وبورسعيد يمكنها التعايش في ظل ظروف بيئية شبيهة بالظروف الحالية لمدينة البندقية بإيطاليا إلا أن التأقلم على مثل هذه الظروف يستوجب المئات من المليارات لإعادة تخطيط وسائل النقل والانتقال والتجهيزات الكهربية ووسائل الصرف والتغذية بمياه الشرب في هذه المدن. والمشكلة لا تكمن في النشاط البشري فحسب، وإنما أيضًا في النشاط الزراعي بسبب زيادة ملوحة الأرض الزراعية؛ الأمر الذي سوف يؤدي إلى تلف ملايين الأفدنة الزراعية الخصبة في شمال الدلتا فإذا أضفنا إلى ذلك ثبات حصة مصر من مياه حوض النيل والذي يهدد بانخفاض حصة الفرد من المياه إلى النصف أو الثلث مع استمرار الزيادة السكانية بالمعدل الحالي فإن المشكلة تكون قد بلغت حدًا من الخطر لا يمكن تجاهله أو الصمت عنه. ولا يخفف هذا الخطر المشروعات التي اعتمدها المجلس المصري لآلية التنمية النظيفة في نيسان 2007 بغرض ترشيد استخدام

الطاقة وتحسين كفاءتها وتحويل الوقود التقليدي إلى الغاز الطبيعي بقصد تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون. فهذه المشروعات وإن كانت تعمل على تحسين فرص المعيشة من خلال استخدام التكنولوجيا النظيفة- إلا أنه لا تأثير لها فيما ستتعرض له مصر من تغيرات مناخية، وكوارث بيئية في شمال الدلتا خلال هذا القرن. فزيادة الاحتباس الحراري لا مفر منها و سخونة الأرض حاصلة لا محالة وهناك ملايين المصريين سوف يجبرون على ترك منازلهم إلى أماكن أخرى غير المناطق المهددة بالغرق في الدلتا بالأضافة الى من سيفقدون أعمالهم في مجالات السياحة المختلفة وذلك لأن أبيضاض الشعب المرجانية نتيجة لارتفاع درجة الحرارة سوف يقلل من عدد السياح في المناطق الساحلية ، مما يضطر الأفراد والمجتمعات التي تعتمد على السياحة إلى التخلي عن المستوطنات التي يعيشون فيها والبحث عن فرص عمل في أماكن أخرى.(22)

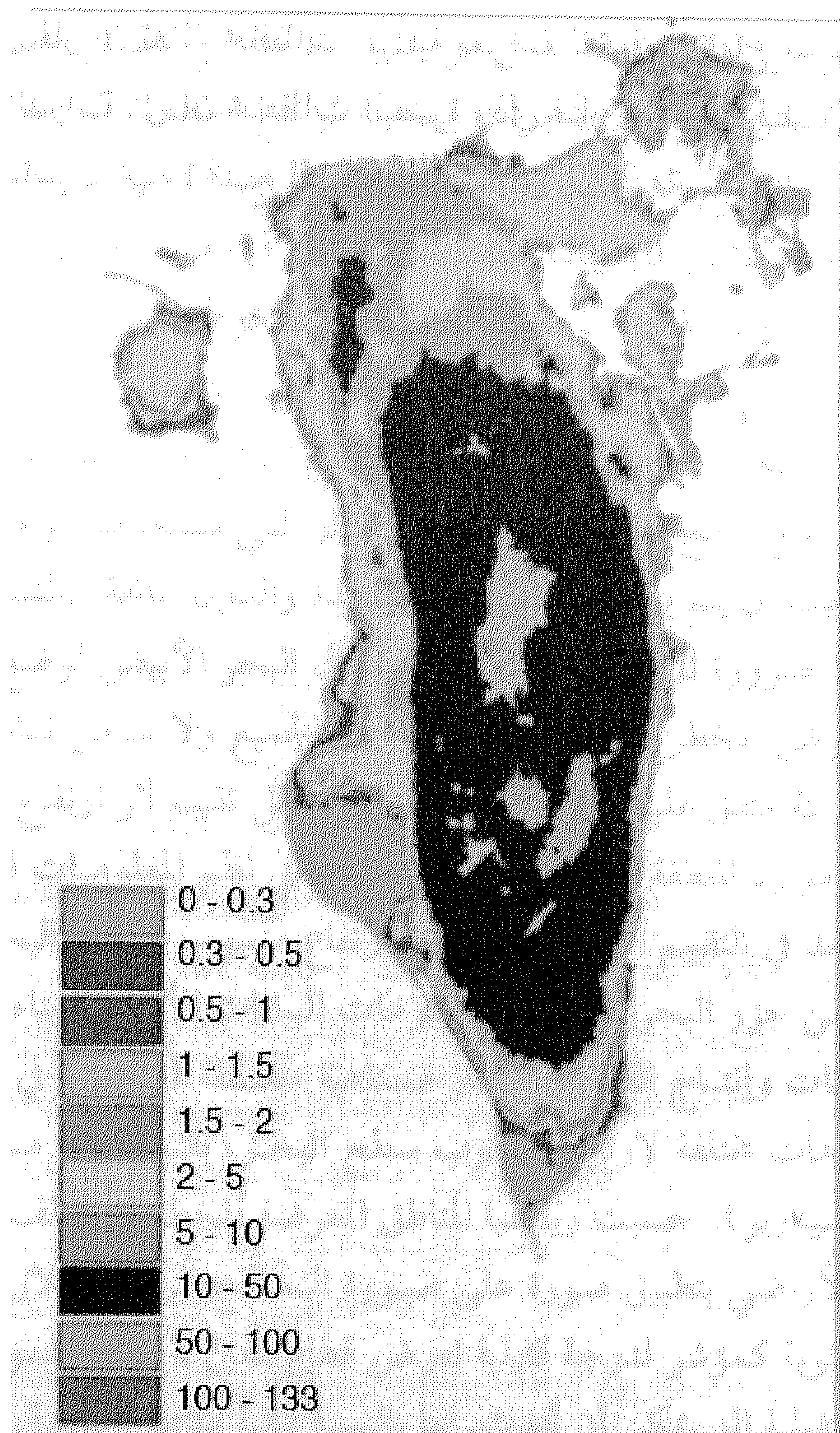
وكذلك العاملين في مجال صيد الأسمال في البحيرات الشمالية سوف يؤدي التغيرات في النظام الطبيعي "الأيكولوجي" للبحيرات إلى نقص الإنتاج السمكي بها الأمر الذي سوف يؤدى الى أن العديد من صائدي الأسماك وأسرهم سوف يهجرون مساكنهم إلى أماكن أخرى في الوادي المكتظ أصلاً بالسكان .

وتقدر الدراسات المصرية أن عدد النازحين من الدلتا والساحل الشمال بسبب فقد الأرض الزراعية نتيجة أرتفاع سطح البحر وتغلغل المياة المالحة تحت التربة بحوالى 4 مليون فرد. يضاف الى ذلك كل من يفقدون وظائفهم/أعمالهم نتيجة أثر الفيضانات على المنشآت الصناعية وأثر أرتفاع معدل الحرارة على السياحة بالأضافة الى الأعداد التي ستفقد مصدر رزقهم من مهنة صيدالأسماك. يعنى هذا اننا قد نواجة بنزوح 5-6 مليون نسمة لايوجد مكان في الوادى المكدس الآن لهولاء النازحين. الأمر يمكن أن يؤدى الى نزاعات شديدة بينهم وبين سكان المناطق غير المصابة واذا أضفنا الى هذا ان سكان مصر سوف يستمرون في الزيادة بأكثر من 30-35 مليون نسمة آخرين . نسطيع أن نرى حجم المشكلة التي ستواجه مصر في العقود القادمة.وحيث أن الساحل الشمالي للدلتا المصرية يعاني أصلا من عدة مشاكل بيئية خطيرة أهمها: ارتفاع الكثافة السكانية، ارتفاع معدل النمو السكاني، الهبوط الأرضي المستمر، ارتفاع معدلات

النحر، غزو المياه المالحة للتربة واختلاطها بالمياه الجوفية، تملح التربة، زيادة التلوث البيئي من مخلفات المصانع والقمامة. فأن هذا يغنى ضرورة بدء التخطيط لأين سيعيش كل هذا الكم الهائل من البشر في بلد يعانى من ضييق الرقعة التي يعيش فيها سكانة حاليا ،الأمر الذى يستوجب أتخاذ الأجرآت العاجلة لوضع الخطط والبرامج اللازمة لمواجهة كل مسببات النزوح الداخلي المتوقع نتيجة التغيرات المناخية وبالإضافة إلى ذلك فإن تغير المناخ قد يؤدى الى زيادة الجفاف والتصحر في الجزء الجنوبى من أفريقيا الأمر الذى يؤدي إلى زيادة الهجرة إلى الشمال مما يزيد الضغوط على شمال أفريقيا والبلدان الأوروبية. والحل الأمثل والصحيح هو بدء الإجراءات من أجل مقاومة هذه التغيرات المناخية خاصة في دول أفريقيا خاصة تلك التي تعيش على المطر أو المعرضة للجفاف المتتالى ووضع برامج قومية والتأقلم مع الآثار التي ستحدث نتيجة التغير المناخي كل ذلك يجب أن يتم بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول المانحة. بالنسبة لدول شمال أفريقيا هناك ضرورة للتعاون مع كل دول شمال البحر الأبيض لوضع سياسة مشتركة لدول الحوض .فخطر الهجرة الخارجية يداهم الجميع ولا بد من تداركه من خلال سياسة مشتركة متفق عليها . وفي البحرين ومن أجل تقييم أثر ارتفاع منسوب سطح البحر على موارد المنطقة الساحلية، استخدمت تقني نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد في التقييم الكمي لمدى تأثير ارتفاع منسوب سطح البحر على المناطق الساحلية من جزر البحرين. ضمت مجموعات البيانات الأساسية بناء النماذج الرقمية للارتفاعات وإنتاج الصور أقمار صناعية مصنفة (ملتقطة في 1995). افترضت سيناريوهات مختلفة لارتفاع منسوب سطح البحر، بقيم بدءا من 20 إلى 100 سم (أسوأ سيناريو). حسبت رياضيا المناطق المعرضة للخطر في مختلف قطاعات وفئات استخدام الأراضي بتطبيق صورة على صورة النماذج الرقمية للارتفاعات. وحسبت النسبة المئوية كمؤشر لدرجة قابلية تعرض قطاع معين لارتفاع منسوب سطح البحر والأثار المستقبلية التي يمكن أن تحدث. اما بالنسبة لبقية مناطق الشرق الاوسط فان البحرين معرضة ايضا لخطر الغرق وانغمار جزء كبير من اراضيها بمياه البحر وبالتالي ستعاني هذه الدولة الصغيرة من مشاكل مستقبلية خطيرة تتعلق بالتوزيع السكان وكثافتهم وهي التي تعاني اصلا من مشكلة الكثافة السكانية العالية ويعتقد

علماء المناخ ان ارتفاع منسوب المياه بمقـدار عشـرة امتـار سـيغرق اكثـر مـن نصـف اراضي الجزيرة كما مو ضح في الشكل ( ) اما في العراق فقد اكدت دراسة قدمت في جامعة ذي قار ان ثلاثة محافظات عراقية معرضة للغرق بارتفاع منسوب المياه 15 مترا واشارت الدراسة الى ان محافظات البصرة وذي قـار وميسـان قـد لا تكـون موجـودة بوصول مناسيب مياه الخليج العربي الى مستوى ال20 متر[23]

شكل (35) الاخطار التي تواجه مملكة البحرين من جراء ارتفاع مناسيب المياه عالميا



Al-Jeneid & Abido 2004، GCPMREW 2005

Al-Jenied, S. and Abido, M. 2004. Impact of Climate Change Vulnerability Assessment. General Commission for the Protection of Marine Environment and Wildlife. Kingdom of Bahrain. 46p.

وفي المكسيك توقع خبراء في مجال البيئة أن يؤدي استمرار تغير المناخ إلى نزوح عمال المزارع المكسيكيين إلى الولايات المتحدة بأعداد أكبر. وتوقع فريق الخبراء في جامعة مكسيكو أنه مقابل كل 10 في المائة من فقد المحاصيل الزراعية سيزيد عدد المكسيكيين الذين ينزحون 2 في المائة، وسيحاول معظمهم القدوم إلى الولايات المتحدة. وتتناول الدراسة قضيتين من القضايا شديدة الحساسية في السياسة الأمريكية وهما الهجرة وتغير المناخ .وقال الخبراء انه قد ثبت أيضا أن المزارعين يميلون إلى الهجرة عندما لا يسير عملهم بشكل جيد .وعكف فريق الخبراء على دراسة بيانات التعداد السكاني للمكسيك في الفترة من 1995 إلى 2005 مع إحصاءات إنتاج المحاصيل والبيانات المناخية .وقاموا بترتيب التغيرات المناخية وتغيرات إنتاج المحاصيل مع بيانات التعداد السكاني، الأمر الذي سمح لهم بأن يستنتجوا معدل الهجرة.نشر تقرير الفريق في دورية سجلات الأكاديمية الوطنية للعلوم وتوقعوا فيه أن يتسبب تغير المناخ في هجرة بشرية جماعية بما في ذلك الهجرة عبر الحدود الدولية. وتوقعوا أنه بحلول عام 2080 سيهاجر بين 1.4 مليون و6.7 مليون من البالغين المكسيكيين نتيجة انخفاض الإنتاجية الزراعية .وخلص فريق الخبراء الى أنه بالرغم من عدم امكانية استقراء النتائج ميكانيكيا إلى مناطق أخرى وفترات زمنية، إلا أن النتائج التي توصلوا إليها مهمة من المنظور العالمي، نظرا إلى أن عديدا من المناطق ولا سيما البلدان النامية من المتوقع أن تشهد انخفاضا كبيرا في المحاصيل الزراعية نتيجة ارتفاع درجات الحرارة المتوقع. و يبدو أن تغير المناخ قد يكون عاملا مهما في الهجرة في المستقبل..و يؤكد ذلك ضرورة التعامل مع الغازات المسببة للاحتباس الحراري . و لم تتطرق الدراسة إلى سبب تغير المناخ الذي أثر في المحاصيل المكسيكية. ولم تبحث إذا كان المهاجرون سينتقلون إلى الولايات المتحدة بطريقة قانونية.ام لا [24]

لقد اصبحت اخطار النزوح المستقبلية للسكان تورق حكومات ومؤسسات دول العالم ولا يقتصر ذلك على دولو دون غيرها وشمل ذلك الدول المتطورة والنامية على حد سواء ففي تقرير سري لوزارة الدفاع الامريكية كشف مضمونه موخرا يتوقع تبعات خطيرة لتغيرات المناخ والنزوح على الامن والسلم العالميين فقد ابرز التقرير ان افرازات التغيرات المناخية الجانبية سوف تفرض اوضاعا خطيرة على

الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد وقع وقوع اكثر من 400 مليون نسمةتحت ظروف معيشية متدهورة بسبب الجفاف واصبحوا مهددين بالنزوح عن بلدانهم ومناطقهم ،مما سيسبب ظاهرة التغير المناخي على ظهور وبروز مشاكل متعددة في اغلب قارات العالم خلال الفترة ما بين (2010 -2030) ، حيث يتوقع خبراء البيئة والمناخ بتعرض اوربالى جفاف مما ينعكس على شكل صدامات وصراعات مسلحة بين الدول في الاتحاد الاوربي حول الغذاء ،موارد المياه ومشاكل النازحين مما سيؤدي بدورها الى تفسيخ العلاقات الدبلوماسية بينها. اما في آسيا تتعمق النزاعات الحدودية بين بعض الدول ،لاسيما التي تعاني من مشاكل المياه ومن النزوح الجماعي من(الصين ، الهند)، قلاقل اقليمية في اسيا مما سيؤدي الى تطوير الامكانيات العسكرية في بعض الدول ، اما في قارة امريكا فيتوقع الخبراء بروز نزاعات سياسة حول المياه بين امريكا، كندا والمكسيك،،هجرات بشريةمن جزر الكاريبي بأتجاه أمريكا ، وستعاني دول منطقة الشرق الاوسط من مشاكل مزمنة ،حيث تعاني اغلب الدول من مشاكل الجفاف والتصحر وافرازاتها على الزراعي والري وفي نضوب مصادر المياه و تدعور مصادر المياه (كما ونوعا) ، اضافةالى التزايد السكاني وتردي الاوضاع الاقصادية اوالهجرات السكانية وفقدان الحريات والعدالية في اغلب دول منطقة الشرق الاوسط في ظل ضعف دور المراكز الاستراتيجية- التخطيط المعاصر التي تقوم بوضع الخطط العلمية المدروسة لمواجهة الازمات او التقليل من تأثيرها، ولذا يتوقع الخبراء الى بروز صراعا ت وزنزاعات حول مصادر المياه وحول مصادر الطاقة وتفعيل الازمات الحدودية بين الكثير من دول منطقة الشرق الاوسط، وتعاني العراق من اغلب تلك المشاكل و هذا ما تستوجب على الحكومة العراقية المقبلة في الوقوف بجدية من اجل حل او تخفيف الاثار التي تجمت وستنجم بفعل التغيرات المناخية (العوامل الطبيعية والبشرية) التي انعكس سلبا على تدهور مقومات مصادر الحياة في العراق وفي الدول المجاورة لها .و يشير التقرير اخر أعده فريق الخبراء الحكوميين في الحكومة الامريكية وهو الفريق المعني بالتغيرات المناخية الى ان قضية اللاجئين لأسباب مناخيةأو النازحين بسبب المناخ ستكون قضية شاملة ومن هنا قد يكون من الخطإ الإعتقاد بأن تأثيرات التغيرات المناخية المتوقع حدوثها في مجال الهجرة ستقتصر على

الدول الفقيرة فحسب فمن وجهة نظر الكثافة السكانية، تعتبر هـذه البلـدان في الخـط الأمامي، ويكفي أن نفكر بكل بساطة في الصين وفي ملايين الأشخاص الذين يعيشون على طول السواحل. وبإمكان بعض الكوارث العنيفة أو التي تعرف درجـات متتاليـة من العنف، وكذلك تغير النشطات الإقتصادية من فضاء الى فضاء آخر، أن تتسبب في تحركات للسكان في أوروبا وفي الولايات المتحدة، وهذا ما شاهدناه في إعصار كاترينـا في عام 2005وبودي التشديد على عنصر أساسي آخر، وهو أننا لاحظنا بـأن المنـاطق الأكثـر عرضـة للخطـر بسـبب ارتفـاع مسـتوى البحـار، هـي أيضـا المنـاطق الـتي تشهد زيادة سكانية كبرى. فالمدن الساحلية في الصين وفي إفريقيا، وعلـى الـرغم مـن تعرضها للخطر، لا زالت تستهوي الكثير من الناس، وهو أمر غير منطقي وقد يتحول الى ظاهرة خطيرة.(25)

قد يشعر المهاجرون في أغلب الأحيان بخطورة الأوضاع، ولكن ليس في مقدورهم التفكير على المدى الطويل أو المتوسط، لأن ما يهمهم بالدرجة الأولى، هو كيف يمكنهم الحصول على قوت لأفراد عائلتهم في الوقت الحاضر ولا يُولون اهتماما لمخاطر الغد أو لاحتمال أن تتحول القناة التي يُقيمون على ضفافها إلى سيل عارم بسبب الأعاصيروعلى هذا الاساس.من الممكن رؤية آلاف الأمريكيين يفرون في السنين القادمة من تأثيرات موجة مناخ قطبي ويحاولون اللجوء الى المكسيك، إذ يُتوقع أن يُضطر مئات الملايين من الأشخاص من هنا وحتى عام 2100 للنزوح من المناطق الساحلية، بسبب ارتفاع مستوى البحار، مثلما يؤكد ذلك فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتغيرات المناخية "GIEC" في تقرير صدر في 31 مارس 2014 وفي تقرير بريطاني من 237 صفحة، بعنوان «النزوح والتغير البيئي العالمي» على الموقع الإلكتروني «www.bis.gov.uk»، وصدر خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول)2013، عن مكتب الحكومة البريطانية للعلوم، عن دراسة أجراها مجموعة من الخبراء، ركز على تأثير الفيضانات والجفاف وارتفاع معدلات سطح البحر على أنماط الهجرة البشرية في الخمسين عاما المقبلة، وأفاد بأنه لا بد من بذل جهود كبيرة في التفكير في كيفية تخطيط المدن لمواجهة الهجرة المتزايدة بسبب التغيرات المناخية. وقال البروفسور سير جون بادنغتون، المكلف بإجراء الدراسة، أن «التغيرات البيئية سوف تضرب فقراء

العالم أكثر من غيرهم، وأن الملايين منهم سيهاجرون بشكل غير مقصود نحو المناطق الأكثر عرضة لهذه التغيرات، وليس بعيدا عنها، كما أنهم سوف يحاصرون في ظروف خطرة وربما لن يمكن نقلهم لأماكن آمنة». وأكد بادنغتون، على أهمية حسن إدارة الهجرة وإلا ستكون هناك كوارث إنسانية بمعدل غير مسبوق.(26)

وقال البروفسور ريتشارد بلاك من جامعة ساسكس البريطانية الذي ترأس مجموعة الخبراء التي أجرت التقرير، إن «التقرير يمد صانعي السياسات بقاعدة قوية يمكن من خلالها مواجهة تحديات الهجرة في المستقبل».(27)

وجدير بالذكر أيضا، أن دراسة حديثة أجراها باحثون من جامعة فلوريدا الأميركية، ونشرت مؤخرا في عدد 28 تشرين الاول 2013 في مجلة «ساينس» العلمية الأميركية الشهيرة، أشارت إلى ضرورة استعداد الحكومات حول العالم للهجرات الجماعية الناجمة عن الارتفاع العالمي في درجات حرارة الأرض أو احتمال مواجهة نتائج كارثية.

ويوضح البروفسور أنتوني أوليفر - سميث، أستاذ الأنثروبولوجيا المتقاعد بجامعة فلوريدا الأميركية والمشارك في هذه الدراسة، الذي بحث القضايا المحيطة النزوح لأكثر من 30 عاما، أن «الكثير من الناس، وأكثر من أي وقت مضى، بدأوا في النزوح من أماكنهم نتيجة للعواصف الشديدة والفيضانات والجفاف، التي تجعل الحياة مستحيلة في تلك الأماكن». وأضاف أن «توطين السكان وثقافتهم من مكان إلى آخر، عملية معقدة مثل عمليات جراحة المخ، فعمليات إعادة التوطين في أعقاب التغير المناخي أصبحت تشكل تحديا حقيقيا، وتتطلب التخطيط الذي يحتاج إلى مزيد من التدريب والمعلومات».

في مجلة «نشرة الهجرة القسرية» التي تصدر عن «مركز دراسات اللاجئين» في جامعة أكسفورد البريطانية، وفي عدد 31 (كانون الأول) عام 2008، وكان غلافه بعنوان «تغير المناخ والنزوح»، جاء في افتتاحيته، أنه، نتيجة للآثار الطبيعية الخطرة والحادة الناتجة عن الاحتباس الحراري في كافة أنحاء العالم، انتشرت التحذيرات المتعلقة بمعدلات النزوح المتزايدة للسكان عن أوطانهم، سواء بشكل مؤقت أو دائم، وقد يجادل الباحثون والسياسيون حول الأعداد المتوقع نزوحها، لكنهم يجمعون على

ضرورة التأهب والتكيف والحد من آثار تغير المناخ، إضافة إلى التعاون في هذه القضايا. يذكر أن «منظمة الهجرة الدولية»، ومقرها في جنيف بسويسرا، قد سبق أن حذرت من أن تغيرات المناخ ستجبر ملايين الأشخاص حول العالم على النزوح من مساكنهم، وتنبأت بأنه بحلول عام 2050، سينزح نحو 200 مليون شخص في أنحاء العالم أو سيجبرون على الهجرة ليصبحوا لاجئين نتيجة تغيرات المناخ. وأوضحت المنظمة أن، الكثيرين قد نزحوا بالفعل نتيجة الجفاف والتصحر في جنوب أفريقيا وارتفاع مستوى البحر في المحيط الهادي وظواهر بيئية أخرى تتعلق بالتغيرات المناخية.

كما يذكر أن منظمة السلام الأخضر العالمية «غرينبيس»، (Greenpeace) المعنية بشؤون البيئة، أعلنت أن هناك أكثر من 20 مليون شخص نزحوا نتيجة للآثار السيئة للتغيرات المناخية بشكل خاص في منطقة الساحل الأفريقي وبنغلاديش وعدد من جزر جنوب المحيط الهادي، وحذرت المنظمة من إمكانية ارتفاع عدد اللاجئين عالميا لأسباب تتعلق بالمناخ، إلى 200 مليون شخص خلال الـ30 عاما المقبلة، إذا استمرت التغيرات المناخية على هذا النحو. وقال أندريه بوهلينغ، خبير شؤون المناخ في منظمة «غرينبيس»، إنه «في الوقت الذي يتضرر فيه أكثر الأشخاص فقرا على الأرض بشكل قاس من جراء ظاهرة الاحتباس الحراري الذي ليس لهم فيه ذنب، تنكر الدول الصناعية التي تعد المسبب الأساسي لهذه الظاهرة، وجود صفة لاجئ بسبب التغيرات المناخية». وأضاف أن «قوانين اللجوء الدولية لا تعترف حتى الآن باللاجئين لأسباب تتعلق بالمناخ أو البيئة، حتى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين لا يوجد لديها هذا التعريف».

وفي مقال بعنوان «لعبة الأرقام» في عدد كانون الاول 2008 من مجلة «نشرة الهجرة القسرية»، يقول أولي براون، مدير برنامج البيئة والأمن في المعهد الدولي للتنمية المستدامة بكندا، بأنه من الضروري لإقناع صناع السياسات بضرورة التحرك، ضرورة الحصول على بيانات أساسية أفضل حول حركة الهجرة ووضع تنبؤات أكثر دقة، فالبيانات الأساسية عن حركة الهجرة الحالية في الكثير من الدول النامية التي يعتقد أنها أكثر الدول عرضة لأخطار تغير المناخ، تتسم بأنها بيانات منقوصة وغير موثوقة. كما أن الدول النامية أو المجتمع الدولي لا يملكون القدرة الكافية على جمع

هذا النوع من البيانات، خاصة التي تتعلق بالنزوح الداخلي، ونادرا ما تتضمن بيانات التعداد أسئلة من النوع الذي يعطي فهما دقيقا للأسباب وراء التحركات السكانية الداخلية، كما أن القدرة المحدودة الموجودة بالفعل مركزة على تتبع الهجرة عبر الحدود، وهي لا تعكس سوى جزء من الصورة الإجمالية، رغم أن غالبية المهاجرين قسريا بسبب تغير المناخ يميلون إلى البقاء ضمن حدود بلادهم. ويشير براون في مقاله، إلى أهمية الحاجة لدراسات حالة أكثر تفصيلا ودقة لطرق وأسباب وأماكن هجرة الناس، وكذلك أهمية فهم انعكاسات ذلك على رفاه ومستقبل المناطق التي يغادرونها والمناطق التي يذهبون إليها، ورفاه ومستقبل المهاجرين أنفسهم (بعد عام واحد، خمسة أعوام، وجيل واحد)، وكذلك احتياجاتهم في كل مرحلة من مراحل عملية إعادة التوطين، ولفهم كل ذلك، يتطلب الأمر نهجا متعدد التخصصات يجمع على الأقل بين وجهات نظر علم الاجتماع والاقتصاد والجغرافيا والنمذجة الحاسوبية وعلم المناخ.

هوامش الفصل الخامس

1. "الإيرادات والإصلاح: المشكلات الهندية في ظل السياسة البريطانية 1757-1773 ." *Cambridge University.*نيسان (أبريل)، 2002 .اطلع عليه بتاريخ November, 2012.

2. The world's worst natural disasters Calamities of the 20th and 21st centuries *CBC News'.' Retrieved 2010-10-29.*

3. ^ "NOVA Online | Flood! | Dealing with the Deluge". Pbs.org. اطلع عليه بتاريخ 11-08-2010.

4. "Top 10 Deadliest Earthquakes". *Time*. January 13, 2010. اطلع عليه بتاريخ May 8, 2010.

5. http://earthquake.usgs.gov/earthquakes/eqarchives/year/2010/2010_deaths.php

6. "The Worst Natural Disasters by Death Toll". National Oceanic and Atmospheric Administration. 2008-04-06. اطلع عليه بتاريخ 11-03-2011.

7. http://news.xinhuanet.com/english2010/china/2010-12/16/c_13652388.htm

8. http://www.ngdc.noaa.gov/nndc/struts/results?eq_0=64&t=101650&s=13&d=22,26,13,12&nd=display

9. Understanding Global Security, Peter Hough, 2008, chapter 8, page 192, table 8.1 'The ten worst natural disasters in history

10. بارتون ه (1969). المجتمعات المحلية في حالات الكوارث. والتحليل السوسيولوجي لحالات الإجهاد الجماعية. سمير : وارد قفل

11. كارثة والثقافة : والأنثروبولوجيا من الكوارث .M .سوزانا هوفمان وانطوني أوليفر سميث (صورة.. سانتا في شمال البحر الأبيض المتوسط : مدرسة الأمريكية للبحوث الصحافة، 2002

12. Bankoff G. ،G. Frerks، D. Hilhorst (eds.) (2003). خرائط لنقاط الضعف : الكوارث والتنمية والشعب. ردمك 1-85383-964-7.

13. .Dالكسندر (2002). مبادئ الإدارة والتخطيط لحالات الطوارئ : Harpended .تيرا النشر. ردمك 1-903544-10-6.

14. سماقه يي، ايوب انورحمد/ تحليل العلاقة بين البيئةوالتنمية المستدامة/ رسالة ماجستير/ كلية الادارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين 2006 اربيل.ص234

15. الجبان، رياض : البيئةوالمجتمع/ دراسة في علم اجتماع البيئة/ عبد الحميد احمد رشوان الطبعة الاولى- جامعة الاسكندرية - 2006 ص60.
16. الطراف، عامر : التلوث البيئي والعلاقات الدولية ط1 لبنان - بيروت 2008.
17. ابا الخيل ، قواس (عبدالرحمن المهنا ومحي الدين محمود): النظم البيئية والانسان/ المملكة العربية السعودية، ط1 2005 ص51.
18. . رزيق،كمال:دور الدولة في حماية البيئة.مجلة الباحث/ 2007 ص96.
19. دلشاد عبد الرزاق،البيئة المجنونة،مطبعة كوران،اربيل ،2013،ص256
20. المصدر نفسه،ص321
21. ابا الخيل ، قواس (عبدالرحمن المهنا ومحي الدين محمود): مصدر سابق،ص462
22. تعافي من الكوارث .أبحاث الحاسوب الادارية. ولج اليها 3 اغسطس 2012.
23. تعافي من الكوارث واستمرارية العمل، نسخة2011 .أي بي أم. ولوج 3 اغسطس 2012.
24. استمرار النظم والعمليات: التعافر من الكوارث .جامعة جورجتاون . أنظمة نظم الجامعة. ولوج 3 اغسطس2012.
25. http://vb.tgareed.org/t/366464 /
26. http://encysco.blogspot.com/2012/03/blog-post_12.html
27. https://www.google.iq/search?q=%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9٪+
28. https://www.google.iq/search?q=%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9+

الفصل السادس

الحد من النزوح

الحد من نزوح السكان

إن التعامل مع النزوح ومنعه على وجه الخصوص قضية حساسة بالنسبة للدول، ذلك أن المسؤولية الرئيسية لمنع النزوح وحماية النازحين داخلياً تقع على عاتق الدولة المعنيّة. ومع ذلك، هناك مجموعة من الأدوات والمنهجيات المتاحة تحت تصرُّف دول الطرف الثالث، مما يسمح لها بالتعامل مع هذه القضية الجدلية دون المساس بسيادة الدول الأخرى. وتزودها هذه الأدوات بفرص العمل على دعم إجراءات الحماية الحالية التي تستهدف منع النزوح، علاوة على وضع تدابير الحماية الجديدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمكن بل يجب من أجل هذا الغرض بناء الشراكات مع مختلف الفاعلين، مثل الدول النظيرة أو المقرر الخاص المعنيّ بشؤون النازحين داخلياً أو المنظمات الدولية. وبذلك، تكون الدول هي الفاعل الأساسي لمنع النزوح على أراضيها وعلى الساحة الدولية على حد سواء.وتلقي آلية تقليل الكوارث، المندرجة ضمن إطار عمل هيوجو، بمسؤولية تقليل المخاطر البيئية الطبيعية والبشرية وحماية السكان من خلال تقديم السياسات أو البرامج أو التشريعات الهادفة إلى تقليل الأخطار الطبيعية على عاتق الحكومات. ولم يتم تضمين مشكلة النزوح بصورة مبدئية في إدارة الكوارث. إلا أن الإستراتيجيات الموضوعة قد عززت من القدرة على الاستجابة لمثل هذه الأوضاع، ويمكن أن يكون لها أثر هام على نطاق النزوح.فعلى المستوى الوطني، ضُمّن هذا الالتزام في الأحكام الدستورية للعديد من الدول. فالدستور الإثيوبي لعام 1994، على سبيل المثال، ينص على أنه "يتعين على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية ضد الكوارث الطبيعية والبشرية. وفي حال وقوع الكوارث، فإن عليها تقديم المساعدة إلى الضحايا في الوقت المناسب". كما تبنت الحكومات الأخرى إجراءات وطنية. إذ يهدف قانون إدارة الكوارث في الهند لعام 2005 وقانون إدارة الكوارث الوطني في توفالو لعام 2008 وقانون إدارة وتقليل مخاطر الكوارث في الفلبين لعام 2010 إلى جعل المعايير الخاصة بتقليل مخاطر

الكوارث ذات طابع مؤسساتي من أجل زيادة مرونة المجتمعات المستضعفة وقدرتها على التعامل مع قضية النزوح.وعلى المستوى الإقليمي، فقد أكدت اتفاقية الأسيان لعام 2005 حول إدارة الكوارث والاستجابة إلى حالات الطوارىء وإطار عمل مادانج للأعوام 2005-2015 الخاص بمنطقة المحيط الهادىء على تقديم المعايير الإلزامية المتعلقة بالمنع. كما تتطلع الاتفاقية الأوروبية والمتوسطية للأخطار الكبرى 1987 [1]أيضاً إلى دعم التوجه الوقائي بالمنطقة نحو الكوارث الطبيعية والتكنولوجية. وعلى المستوى الدولي، يُطلب إلى مؤسسات الأمم المتحدة المختصة العمل على النحو الذي يدعم تنفيذ إطار عمل هيوجو.وفيما يتعلق بالنزوح نتيجة للحوادث الصناعية بشكل خاص، فليس نظام منع الكوارث الصناعية مقتصراً على الالتزامات الخاصة بإطار عمل هيوجو. وعلى الرغم من أن حادث محطة الطاقة النووية فوكوشيما باليابان في مارس 2011 قد نجم عنه نزوح 40000 شخص، فقد أعلِن عن تبني العديد من المعاهدات والاتفاقيات الوطنية والدولية المتعلقة بقضيتي المنع والمساعدة، مع إلزام الحكومات بتنفيذ السياسات الوطنية المناسبة لحماية البيئة والسكان من أي تهديدات.[2]

أولا: الحد من النزوح بسبب الصراعات العسكرية

تؤدي الصراعات العسكرية المسلحة عند اندلاعها الى احداث خسائر بشرية هائلة يتحمل اغلبها السكان المدنيين الذين يفقدون على الاغلب مساكنهم ومدتهم التي تتحول الى ساحات قتال مما يضطرهم للنزوح عنها0 ومنذ القدم كانت الحروب هي الوسيلة التي تلجا اليها الدول والاطراف المتصارعة داخل الدولة الواحدة لتصفية حساباتها بعد ان تفذ كل الوسائل الاخرى المتاحة لقد عانت البشرية من همجية الحروب كثيرا الامر الذي تطلب ان يجتمع العقلاء ليؤسسوا لاليات ويشكلوا مؤسسات ومنظمات دولية يقع على عاتقها ترتيب العلاقات الدولية بين الدول والتدخل لانهاء الاشكالات والصراعات بشكل ودي وبالطرق السلمية فكان و ان انشات منظمة عصبة الامم وويثتها منظمة الامم المتحدة التي تفرعت عنها العشرات من المنظمات الدولية التي تنظر بامور مختلفة كما ان طبيعة العلاقات الدولية شهدت هي الاخرى تغيرا ملموسا خاصة خلال الربع الاخير من القرن العشرين ومطلع

القرن الحالي وبالتالي تخلت كثير من الدول عن ترساناتها العسكرية وعدلت اديلوجيتها وتخلت عن عدوانيتها 0لقد كان لذلك التغيير الاثر البالغ في تقليل حدة النزاعات وتلافيها او تداركها قبل وقوعها وبالتالي تلافي اخطارها وماسيها والتي يقف في مقدمتها نزوح السكان وفي ادناه نورد طرق الحد من النزوح قبل اندلاع العمليات الحربية(3)

1- محاولة حل النزاعات بالطرق السلمية وتجنب الصراع العسكري :-

تعتبر النزاعات جزءً هاماً في العلاقات الإنسانية وقد قام البشر بتطوير آليات لاحتواء الصراعات من أجل الحفاظ على التماسك والاستقرار الاقتصادي والسياسي في حياة مواطني الدول .ويمكن تصنيف هذه الآليات ــ على نطاق واسع ــ إلى آليات رسمية وغير رسمية ، والآليات الرسمية هي الآليات المرتبطة بالمؤسسات القانونية الرسمية بينما الآليات الغير رسمية فهي تلك التي يمتد مداها من الآليات التقليدية مع الكثير من التغييرات إلى المجالات الأوسع من الدبلوماسية الوقائية والوساطة والأنشطة المختلفة ذات الصلة . ويعتبر التقاضي هو الأسلوب السائد لحل المنازعات بالآليات الرسمية وهو عملية حل المنازعات في المحكمة .ويمكن أن تكون المحكمة محكمة وطنية يتم إنشاؤها بالتشريعات الوطنية كجزء من منظومة العدالة في البلد او تكون دولية تنشأ بموجب قانون المؤسسات الدولية أو المؤسسات المتعددة الأطراف ــ ومثل هذه الأليات مفيدة في التعامل مع النزاعات الفردية الا أنها تكون مفيدة في معالجة الآثار المتعددة التي ربما تنشا كنتيجة للسبب الحقيقي للنزاع .وبسبب قصور النظام القضائي في تقديم حلول شاملة للنزاعات فإنه تم وضع وسائل بديلة لحل المنازعات وفي اشكال مختلفة ، ومن هذه الأليات البديلة لحل المنازعات المفاوضات والوساطة والتحكيم . ومن شأن هذه الأليات أن تحسم الخلافات في وقت قصير وبتكلفة أقل مقارنة مع الأليات القضائية الرسمية (4) .ويتم حل النزاعات بواسطة :-

ا-المفاوضات (أو التفاوض) :- هي عملية طوعية (اختيارية) وغير رسمية تتوصل اطراف النزاع فيها إلى اتفاق مقبول من الطرفين بمعنى أن أطراف النزاع تسعى إلى الخيارات الأفضل لبعضها البعض والتي تقضي إلى التوصل إلى اتفاق . وتنطوي هذه العمليات على اتصالات (جيئة وذهاباً) بين اطراف النزاع بهدف محاولة

ايجاد الحل المناسب ولا يتم اشراك طرف ثالث في هذه العملية وقد تتوصل أطراف النزاع ــ في النهاية ــ إلى ابرام اتفاق (عقد)ينهي المشاكل ويؤسس لعلاقات جديدة .

ب- الوساطة وهي تختلف عن التفاوض كونها تتطلب وجود طرف ثالث محايد أو مؤسسة للتوصل إلى اتفاق بالتراضي . كما تعتبر كذلك تدخل ودي لشخص محايد أو دولة محايدة الغرض منه الحفاظ على عملية السلام بين المتنازعين .وذلك عن طريق تذليل الصعوبات ألتي يواجهونها . بمعنى أن دور الوسيط لا يعني أن يقوم بإتخاذ القرار المناسب من جانب واحد للأطراف المتنازعة وإنما يعمل كميسر يوجه مناقشات الأطراف المتنازعة من أجل مساعدتها على فهم طبيعة المشكلة والمصالح الأساسية لجميع الأطراف وإيجاد البدائل المختلفة التي قد تكون موجودة والتي من شأنها أن تساعد في حل المشكلة برمتها أو جزءً منها وبذلك فإن الوسيط يكون في الغالب قادراً على مساعدة الأطراف المتنازعة في الكشف عن مصالحها وتحديد مواقف كل طرف وبالتالي مساعدة الأطراف في صياغة اتفاق تسوية جماعي يُرضي كل طرف وإلى أقصى حد ممكن.[5]

ج- التحكيم وهو آليه أخرى لحل المنازعات بطريقة سلمية ، والتحكيم هو عملية اختيارية (طوعية) لحل النزاع يقوم فيها طرف ثالث محايد (محكم) ــ بإصدار حكماً بعد سماعة للقضية من قبل الأطراف المتنازعة . وفي جلسة الاستماع يجب، اعطاء كلا الطرفين الفرصة لاسماع أصواتهم ، وتستطيع أطراف النزاع اختيار التحكيم الخاص بها مع منحها السلطة لتمرير القرار الملزم .

د- بإمكان أطراف النزاع الاتفاق اختير الآلية المناسبة لحل أي نزاع قد ينشأ بينها دون الرجوع إلى المحاكم .وهذا ينطبق على النزاعات المحلية والدولية وعلى أساس اتفاقية حاضرة أو مستقبلية للأطــراف بأن تلجأ إلى التحكيم عند وجود أي خلاف [6]

ه-بعثات تقصي الحقائق :- وهي أيضاً آليات داعمة لحل المنازعات عند نشوبها وذلك عن طريق تقصي الحقائق على أرض الواقع . وهي عملية غير رسمية يتم فيها اختيار طرف ثالث محايد من قبل المتنازعين للتحقيق في القضية محل النزاع

وتقديم تقريراً أو الأداء بشهادته في محفل آخر مثل المحكمة أو عند التحكيم والنتائج التي يتم التوصل أليها من قبل البعثة المحايدة لتقصي الحقائق لاتعتبر ملزمة إلا أنها تكون قابلة للاستخدام (مسلم بها) في المحاكمة إن طلب ذلك في أي منتدى آخر .وهذه الطريقة تكون مفيدة على وجه الخصوص في حل القضايا المعقدة سواءً العلمية أو الفنية أو الاجتماعية أو التجارية أو الاقتصادية . (7)

2- حالات من التجارب التي تم فيها تسوية المنازعات والصراعات السياسية عن طريق المفاوضات :-

أ- افريقيا

أحدثت الصراعات العنيفة التي شهدتها أفريقيا أضراراً فادحة ودماراً هائلاً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في القارة الأفريقية وبالتالي فقد أثر ذلك سلباً على الإمكانيات الديمقراطية وموارد التنمية وأما أسباب هذه الصراعات فهي معقدة بنفس قد التحديات لحلها . و لأفريقيا تجارب في إنهاء الحروب الأهلية من خلال التفاوض والاستفتاءات التي أشرفت عليها الأمم المتحدة . وكمثال على ذلك الاستفتاء الذى جرى في ارتيريا عام 1993م واستفتاء 2010م المتعلق بجنوب السودان . (8)

1- الاستفتاء الذي قام به الأريتيريون بمراقبة الأمم المتحدة :-

إن العلاقات التاريخية والسياسية بين أثيوبيا وأرتيريا طويلة الأمد ومعقدة وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى آجُبرت ايطالياً على التخلي عن الأراضي التي استعمرتها في أفريقيا وكانت اريتريا واحدة منها . وبناءً على توصيات الأمم المتحدة كانت اريتريا متحدة في تحالف مع أثيوبيا تحت سيادة الإمبراطورية الأثيوبية . ولكن في بداية الستينيات قامت أثيوبيا بحل الفيدرالية وضمت ارتيريا أليها كإقليم ، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب للاستقلال واستمر لمدة ثلاثة عقود . وفي الوقت الذي بدأ فية الأرتيريون بحربهم لنيل الأستقلال ، انضمت اليهم جماعات اثيوبية أخرى كان هدفها الرئيسي الأطاحة بالحكومة الأثيوبية القائمة وقد نجحت هذه الجهود المشتركة في عام 1991م عندما تم الاطاحة بنظام الحكم العسكري من السلطة وبعد الإطاحة بنظام

الحكم العسكري ، أشرفت الأمم المتحدة على عملية الاستفتاء المتعلقة باستقلال أرتيريا في عام 1993م . وبموافقة الحكومة الأثيوبية الجديدة وقد نتج عن هذا الاستفتاء تصويت أكثر من 99٪ لصالح الاستقلال ، وبناءً على ذلك أصبحت أرتيريا دولة ذات سيادة مستقلة . (9)

2- اتفاقية السلام الشامل والاستفتاء على جنوب السودان :-

عكس الصراع في السودان مدى الحقد والضغينة والتمييز العرقي بين العرب المسلمين في الشمال والمسيحيين الأفارقة وأصحاب العقائد الأخرى في الجنوب .وقد بدأت الأزمة منذ استقلال السودان من بريطانيا بما في ذلك العصيان المسلح من وقت لآخر .وقد بدأت الحرب الأهلية الثانية والتي تعتبر الأطول في عام 1983م واستمرت حتى تم اعتماد اتفاق السلام الشامل عام 2005م . وقد حصد هذا الصراع أرواح 2 مليون شخص من كلا الجانبين وشردت ما يقرب من 4 ملايين شخص من الجنوب (أحمد ، ابي ، جي ، أم ، 2008م) .في كانون الثاني 2011م أجرى جنوب السودان استفتاءً لتقرير أما البقاء مع حكومة السودان أو الاستقلال عنها بموجب اتفاق السلام الشامل ووفقاً للجنة الاستفتاء لجنوب السودان فإن 98,8 ٪ من الأصوات كانت لصالح الانفصال وفي فبراير 2011م ، وافق الرئيس السوداني عمر البشير رسمياً على قبول نتائج الاستفتاء . كما فعلت ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول أخرى وفي 19 تموز 2011م أعلن جنوب السودان استقلاله رسمياً. (10)

هناك ايضاً العديد من التجارب في أفريقيا تم فيها حل الصراعات بالوسائل السلمية حول ادارة واستخدام الموارد بين الدول ، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التنمية المشتركة التي أنشأتها نيجيريا وساوتومي للتطوير المشترك لموارد النفط البعيدة عن الشاطئ في الحدود البحرية المتنازع عليها ، وكذا للتطوير إنشاء ممر مابوتو لإدارة ميناء مابوتو والممرات التي تشترك فيها موزمبيق وجنوب أفريقيا وسوازيلاند .كما أن

مبادرة حوض النيل بين عشر دول الواقعة على ضفة نهر النيل تعتبر وسيلة مبتكرة لإدارة الموارد المائية المشتركة .

1- الحدود :

ا-منطقة التنمية المشتركة بين نيجيريا وساوتومو .

تعد التنمية المشتركة للموارد العابرة للحدود في المناطق البحرية واحدة من الاتجاهات الرئيسية الحالية للممارسات الدولية في قانون البحار .كما أن تعيين (ترسيم)الحدود أو تقسيم المناطق المتداخلة في الجرف القاري أو المناطق الاقتصادية الحصرية من قبل الدول الساحلية تعتبر سياسة بالغة الصعوبة وبالرغم من كل ذلك فإنه اذا توفرت الارادة لدى البلدان المعنية لوضع مسألة ترسيم الحدود جانباً لصالح جني الأرباح الاقتصادية المتوقعة نتيجة للحل المؤقت (حل وسط) فإنه يكون لهذه البلدان فرصة لوضع خطة التنمية المشتركة أو منطقة التنمية المشتركة . ومن الممكن كذلك نزع فتيل التوتر لمدة مؤقتة ألى أن يحين الوقت وتكون فيه الأطراف المعنية على استعداد لمعالجة المسألة المتنازع عليها بصورة شاملة .وكما أوضح فإنه يتم تأسيس مناطق تطوير (تنمية) مشتركة اما لأن الأطراف تجد أنه من الصعب ومن غير الممكن الاتفاق على حد منفرد بينهم أولان الموارد تمتد على الحد المتفق عليه بطريقة يكون فيها من غير الممكن استغلال الموارد بشكل فعال ومنصف من قبل الدول التي تعمل بمفردها ولوحدها . وبناءً على ذلك فإنه ينبغي على المرء أن يعترف بأنه يجب أن يتم التعامل مع المسائل التالية . تقاسم واستغلال الموارد العابرة للحدود (بين الحدود) من جهة ، وتسوية أو منع الجمود في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية من خلال اتفاق مؤقت من جهة أخرى .ان الاتفاقية الموقعة بين نيجيريا وساو تومي وبرينسيبي في مجال المطالبات المتداخلة يمكن اعتبارها كممارسة مثالية. فبعد عدد من المناقشات، اتفق رئيسا الدولتين في اب 2000 أنهما لن يسعيا للتوصل الى اتفاق بشأن حدود بحرية محددة. وبدلا من ذلك ومراعاة لمصلحة التعاون بين الدولتين، و للاختلافات التي لم تحسم ، فقد كان من المرغوب فيه إنشاء منطقة تنمية مشتركة في المناطق التي يدعي كلا البلدين السيادة عليها. وقد قام الرئيسان بتشكيل لجنة وزارية تقنية مشتركة لصياغة الشروط التفصيلية الخاصة بانشاء المنطقة . وبعد ثلاث جولات من

المفاوضات واللقاءات تم توقيع المعاهدة في ابوجا بنيجيريا في 21 شباط 2001 من قبل وزيري الخارجية في كلا البلدين. وتتضمن المعاهدة ذاتها 53 مادة حيث تحوي هذه المواد جوهر وروح المعاهدة وتتالف من مقدمة واثني عشر بابا. فعلى سبيل المثال تتناول المادة 3 من الاتفاقية "مبادئ التنمية المشتركة" التي تشمل ثلاثة مبادئ رئيسية تعرف باسم مبدأ السيطرة مشتركة لكلا الطرفين على استكشاف واستغلال الموارد في منطقة التنمية المشتركة الى جانب الاستغلال التجاري الامثل لهذه الموارد ومبدا تقاسم الفوائد بنسبة 60 لنيجيريا و40 بالمائة للطرف الاخر وهذا المبدا يصب لصالح نيجيريا. وتنص المادة 3 من الاتفاقية على ما يلي :يجب أن يكون هناك سيطرة مشتركة داخل المنطقة من قبل كلا الطرفين على استكشاف واستغلال الموارد، بهدف تحقيق الاستغلال التجاري الأمثل لهذه الموارد. وسوف تتقاسم الاطراف المعنية جميع الفوائد التي يتم الحصول عليها من خلال الانشطة التنموية التي يتم القيام بها في المنطقة وذلك بنسبة 60 بالمائة لنيجيريا و40 بالمائة لساو توم وبرينسيبي وذلك وفقا لهذه المعاهدة . [(11)]

علاوة على ذلك، تتناول المادة 17 من الباب السادس من الاتفاقية المسائل المالية،حيث تنص على ان تمول الهيئة من خلال إيرادات انشطتها. وتعتبر الهيئة مسؤولة عن إدارة الأموال والمؤسسات الخاصة بالمنطقة وتخضع لمراجعة سنوية من قبل مدققين خارجيين يتم الموافقة عليهم من قبل المجلس. وتتقاسم الأطراف المعنية عبء أي عجز يمكن أن يؤثر على الميزانية في أي وقت وذلك نسبة 60 بالمائة لنيجيريا 40و بالمائة لسان تومي وبرينسيبي. وينبغي د فع فوائض الإيرادات على النفقات والأموال الاحتياطية الى الخزانة الوطنية للأطراف المعنية وبنفس النسب السابقة

ب-الاتفاق على انشاء ممر مابوتو بين جنوب افريقيا وموزمبيق وسوازيلاند

ان ممر مابوتو يعتبر طريق مهم للاستيراد و التصدير ويربط المحافظات الشمالية الشرقية من جنوب أفريقيا مع العاصمة والميناء الرئيسي لموزامبيق.كما انه يربط أيضا محافظات ليمبوبو، مبومالانجا، وغوتنغ في جنوب أفريقيا مع سوازيلاند وجنوب غرب موزامبيق ويمر عبر بعض أكثر المناطق صناعة وانتاجا في جنوب أفريقيا مثل

جوهانسبرج وبريتوريا (الوكالة الامريكية للتنمية الدولية 2008).وقام كل من الرئيس مانديلا رئيس جنوب أفريقيا و الرئيس شيسانو رئيس موزامبيق بانشاء ممر مابوتو للتنمية كمشروع مشترك في عام 1996 حيث كان لكلا الرئيسين رؤية مشتركة لانشاء منطقة موحدة تقوم على التعاون والنجاح الاقتصادي، والوصول إلى الأسواق العالمية. وقد وجدا فرصة لإعادة بناء الثقة الوطنية وإعادة تنشيط المجتمعات التي كانت قد دمرت من قبل الاستعمار أولا ثم من قبل سياسات الفصل العنصري وعدم الاستقرار في جنوب أفريقيا ، فضلا عن ال 16 عاما من الحرب الأهلية الطويلة في موزامبيق والتي امتدت من عام 1976 حتى عام 1992. كما أنه يشمل أجزاء من سوازيلاند و يعتبر ضروريا أيضا لنقل البضائع من بوتسوانا وزيمبابوي والمركز الصناعي في جنوب أفريقيا والذي يعرف باسم غوتنغ. و هذا الممر لديه اهمية اقتصادية كبيرة ويعزى ذلك إلى حقيقة أنه يعتبر اقرب طريق إلى البحر ولدى الممر نظام نقل متعدد الوسائط يضم طرق مختلفة وخطوط سكك الحديد وخط أنابيب الغاز. وقد قامت شركة ممر مابوتو بادارة الممر في المراحل الاولى ولكن نتيجة عدم نجاح الشركة وعدم فاعليتها في ادارته قامت مبادرة ممر ماباتو للشئون اللوجستية بتولي هذه المهمة عام 2004.وقد تم اطلاق هذه المبادرة كشراكة بين القطاعين العام والخاص لغرض خلق الوعي باهمية اللمر واستغلاله الاستغلال الامثل وتقوم ادارة النقل في جنوب افريقيا بدعم المبادرة وفقا لمذكرة تفاهم. ويتم منح العضوية في المبادرة من قبل الشركاء الرئيسيين في أنحاء جنوب أفريقيا وموزمبيق وسوازيلاند (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في افريقيا، 2010). ومن هنا يمكن للمرء أن يستنتج أن حكومات جنوب افريقيا وموزمبيق وسوازيلاند قد شجعت على إحياء ممر مابوتو الإنمائي من خلال السياسات الثنائية واستثمارات كبيرة من قبل القطاعين العام والخاص والتي تهدف إلى تحفيز النمو والتنمية المستدامين في المنطقة. وتخطط مجموعة التنمية الجنوب افريقية (سادك) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) للاستفادة من هذه الممرات كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال التكامل الإقليمي. علاوة على ذلك بدا لاتحاد الأفريقي مؤخرا العمل على تعزيز محاور التنمية باعتبارها وسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.وفي عام 2008،

أدرجت الممرات في الاستراتيجية القائمة على الموارد و التصنيع والتنمية الأفريقية . وقد أيدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية في افريقيا هذا الاجراء كما ان وكالة التنسيق والتخطيط التابعة لنيباد تعكف حاليا على تنفيذ استراتيجية خاصة بالممرات في كافة انحاء القارة وذلك بالتعاون مع الاتحاد الافريقي ومصرف التنمية الأفريقي (12)

3- تقاسم الموارد المائية : مبادرة حوض النيل

هناك أكثر من 260 من الأحواض المائية الدولية،و التي تضم نحو 60 في المائة من إمدادات مياه الأرض العذبة وبالرغم من هذا فليس هناك قانون خاص بادارة المياه الدولية متفق عليه بحيث يتم وفقا له استغلال هذه الموارد الاستغلال الامثل.
ونهر النيل هو أطول نهر في العالم، ويبلغ طوله اكثر 6700 كيلومتر ويمر بعشر دول يبلغ مجموع سكانها 40 في المائة من سكان أفريقيا.أما الروافد الرئيسية لنهر النيل فهي النيل الأزرق والنيل الأبيض. وينبع النيل الأزرق الذي يشكل 86 في المائة من حجم نهر النيل، من إثيوبيا. ومن ناحية أخرى يتم تقاسم مياه النيل الأبيض بين تنزانيا ورواندا وبوروندي وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. و يخترق نهر النيل الدولتين ألاقل النهرية وهما ومصر والسودان حيث يلتقي النيلين الازرق والابيض في الخرطوم. ومع ذلك، و من الناحية التاريخية، كانت الاستفادة من مياه النيل حكرا على الدولتين ألاقل نهرية وهما مصر والسودان و قد ساهمت في ذلك الاتفاقات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية مثل اتفاق 1959 بشأن الاستفادة الكاملة من مياه النيل بين مصر والسودان (إبراهيم، 2005) وكعلاج للاتفاقيات والممارسات السابقة تم اطلاق مبادرة حوض النيل عام 1999 من جانب دول النيل وهي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا وجنوب السودان والسودان وتنزانيا وأوغندا.وقد تأسست مبادرة حوض النيل للاستفادة من المكاسب المحتمل الحصول عليها من الإدارة التعاونية والتنموية في حوض النيل. وقد اطلقت تلك المبادرة بناء على قناعة مشتركة مفادها انه با مكان الدول المعنية تحقيق نتائج أفضل لجميع شعوب حوض من خلال التعاون وليس من خلال المنافسة.والتحدي الرئيسي في هذا الاطار يتمثل في مسألة القضاء على الفقر. وعلاوة

على ذلك، فقد تم بناء الشراكة حول رؤية مشتركة من أجل تطوير حوض نهر النيل .و مع استثناء التحديات التي تواجهها مصر والسودان اللتان تقعان على الشواطئ السفلى لنهر النيل [13]، فضلا عن تحديات الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمل، فان أهداف هذه المبادرة تتمثل فيما يلي :

- تطوير الموارد المائية لحوض النيل بطريقة مستدامة ومنصفة لضمان الازدهار والأمن والسلام لجميع شعوبها .
- ضمان كفاءة إدارة المياه والاستخدام الأمثل للموارد
- ضمان التعاون والعمل المشترك بين الدول المتشاطئة وذلك لضمان الحصول على مكاسب.
- الحد من الفقر وتعزيز التكامل الاقتصادي (المرجع نفسه)

4- تجارب أفريقية جيدة في حل النزاعات المتعلقة بالانتخابات من خلال الوسائل السلمية :

يمكن أن تؤخذ الأزمات التي أعقبت الانتخابات في كينيا وزيمبابوي كأمثلة تقلل من الأضرار الناجمة عن عنف ما بعد الانتخابات وتعتبر العملية الانتخابية بديل عن العنف كوسيلة لتحقيق الحكم الرشيد.وعندما ينظر إلى العملية الانتخابية على انها غير نزيهة أو فاسدة وغير ملبية للطموحات، فان شرعيتها السياسية تكون محل شبهة وذلك من شأنه ان يغري أصحاب المصالح للخروج عن القواعد والمبادئ الرامية التي تحقيق أهداف العملية الانتخابية. وفي نفس الاطار ، أشار الاتحاد الأفريقي لهيئة الحكماء (تموز 2010) أنه إذا لم تتم إدارة الانتخابات بشكل بناء فان ذلك يمكن ان يؤدي الى تقويض نسيج الدول والمجتمعات. ولذلك، فقد ولدت الانتخابات الصراعات والعنف وسرعت عملية تشكل التحالفات العرقية والإقليمية التي تهدد في بعض الأحيان النظام الاجتماعي ، والتنمية الاقتصادية، والجهود الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي ومع التراجع المطرد لبعض الأسباب التاريخية للصراعات الأفريقية، ظهرت الانتخابات مؤخرا باعتبارها واحدا من الاسباب الرئيسية للصراع في جميع أنحاء أفريقيا. ومع ذلك، كانت هناك محاولات جيدة في إدارة مثل هذه المشاكل في كينيا وزيمبابوي ان تجارب حل النزاعات ذات الصلة بالانتخابات في كينيا

وزيمبابوي ة عام 2008 لها أثر إيجابي على الديمقراطية الأفريقية وهي اشارة جيدة نسبيا بالنسبة للدول الأفريقية الأخرى فيما يتعلق بإدارة المشاكل المتعلقة بالانتخابات (14)

كينيا

بعد إعلان نتائج الانتخابات الكينية مباشرة عام 2008 ، اجتاحت أعمال العنف البلاد على نطاق واسع وذلك بسبب خلفيات سياسية وحزبية وعرقية ، مما أدى إلى مقتل أكثر من الف شخص و نزوح مئات الآلاف من المدنيين وحدوث اصابات لا تعد ولا تحصى. ولاحظ العديد من المراقبين أن العملية الانتخابية الكينية اتسمت بسوء الإدارة أو النفوذ السياسي المفرط الذي خلق صراع اجتماعي أعمق وخطير ساهم في اعاقة تقدم التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009). ولم يتوقف القتال الا عند توقيع اتفاقية تنص على ذلك و بوساطة الأمين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان حيث وقعت من قبل حزب الوحدة الوطنية برئاسة الرئيس مواي كيباكي وحركة أورانج الديمقراطية بقيادة ريلا اودينغا وقد ادى ذلك الى تشكيل حكومة ائتلافية حيثبقي كيباكي رئيسا للبلاد بينما تم تعيين اودينغا رئيسا للوزراء وقد اعتبر اتفاق تقاسم السلطة بين الطرفين المتصارعين افضل وانجح تجربة بالنسبة للا اتحاد الافريقي (15)

زيمبابوي

قبل خمسة ايام من اجراء جولة الاعادة الثانية للانتخابات في زيمبابوي في يونيو 2008 انسحب رئيس حركة التغيير الديمقراطي مورجان تسفانجيراي من الانتخابات الرئاسية حيث قام باتهام أنصار الحزب الحاكم زانو بي اف وقوات الأمن بتهديد انصار حزبه وارتكاب اعمال عنف ضدهم . ومع ذلك،فقدبقي تسفانجيرايمرشحا رئاسيا وتم اجراء الانتخابات.و فاز الرئيس الحالى روبرت موجابى في السباق الرئاسي ، مماحدا بأنصار مرشح مورجان تسفانجيراي الى الثورة ضد نتائج الانتخابات (16)

وفي سبيل حل المشكلة، شجع الاتحاد الافريقي مجموعة جنوب افريقيا للتنمية على بذل جهود الوساطة الرامية الى حل النزاع.. وفي أعقاب ذلك، ، وقع الرئيس موجابي ومورجان تسفانجيراي الاتفاق السياسي العالمي في سبتمبر 2008 حيث أصبح رئيس جنوب افريقيا ثابو مبيكي ضامنا لتنفيذ الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2009، وتم أنشاء حكومة وحدة وطنية حيث بقى الرئيس موجابي في بينما تولى تسفانجيراي منصب رئيس الوزراء [17].

ويستنتج من الحالتين السابقتين لإدارة النزاعات المتعلقة بالانتخابات، ان كينيا وزيمبابوي قد اتبعتا اسلوب معين في حل النزاعات اعتمادا على جهود مؤسسات قارية و إقليمية تتمتع بنفوذ قوي مميز.و الأهم من ذلك انه من خلال آليات الاتحاد الافريقي ومجموعة جنوب افريقيا التنموية تمكن الساسة والزعماء الافارقة من لعب دوركبير وهام في توليد الزخم الخاص بحل الأزمات

5- الخبرات في مجال منع حدوث الصراع وآليات الإنذار المبكر

جاءت التحولات الأخيرة في هذا المجال بعد ان تحولت منظمة الوحدة الأفريقية إلى ما يسمى بمفوضية الاتحاد الأفريقي حيث توسعت صلاحيتها الامنية والسياسية اضافة الى تحول الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر الى الهيئة الحكومية للتنمية التي توسعت صلاحيتها فيما يتعلق بايجاد آليات جديدة لمنع نشوب الصراعات.ويعتبر كل من نظام الإنذار المبكر للصراع والخاص بالاتحاد الأفريقي و نظام الانذار المبكر للصراع و الية الاستجابة مثالا جيدا في هذا الصدد..

ا- آلية نظام الانذار المبكر للصراع و الية الاستجابة لمعالجة النزاعات الرعوية في منطقة القرن الأفريقي

ان نظام الانذار المبكر للصراع و الية الاستجابة هو عبارة عن نظام خاص بالدول الأعضاء السبع في الهيئة الحكومية للتنمية في مناطق القرن الأفريقي وهي (جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا) .وقد تأسست هذه الهيئة وفقا للبروتوكول الموقع من قبل الدول الأعضاء خلال اجتماع القمة التاسعة الذي عقد في الخرطوم، السودان، في عام 2000 (18). وتركز هذه الالية على

الصراعات الرعوية عبر الحدود. و تشمل أهم إنجازات هذه الالية منذ أن بدأت عملها في الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة ما يلي :

1. قاعدة بيانات موسعة تقدم معلومات ثابتة ودقيقة الوقت المناسب عن الصراعات الرعوية عبر الحدود .
2. محاولة التعامل مع دينامية الصراعات والجمع بين التحليل الكمي والنوعي للبيانات
3. تقارير تقدم أساسا جيدا لتطوير خيارات التدخل وآليات الاستجابة
4. بناء القدرات لمنع النزاعات وإدارتها ومواجهتها في المنطقة من خلال التدريب على مهارات الإنذار المبكر للصراع والاستجابة المبكرة في معاهد البحوث، والرصد الميداني ومن خلال أعضاء اللجنة المحلية في الدول الأعضاء في هيئة التنمية البين حكومية.
5. رفع مستوى الوعي بين الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشركاء الآخرين بشأن طبيعة وكثافة وحجم الصراعات الرعوية عبر الحدود .
6. محاولة وضع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في بوتقة واحدة للعمل معا واعتماد استراتيجيات معالجة الصراعات الرعوية العنيفة العابرة للحدود

ومن بين أمور أخرى قامت هذه الالية منذ عام 2004، بتتبع الحوادث المتعلقة بالنزاعات الرعوية في بعض الدول الاعضاء وخصوصا في كينيا وإثيوبيا وأوغندا، والجهات الحكومية المعنية وغيرها من الجهات التي لها القدرة على اتخاذ إجراءات لوقف تلك الصراعات

ب-نظام الانذار المبكر الخاص بالاتحاد الافريقي:

ومن النماذج الرئيسيةلانظمة الانذار الإقليمي المبكر والاستجابة المبكرة النظام القاري للإنذار المبكر في أفريقيا،الذي تم تأسيسه عام 2002 لغرض احتواء الأزمات والحيلولة دون تحول تلك الازمات الى صراع عنيف ذي نطاق واسع.

وقد تم إنشاء هذا النظام من قبل الاتحاد الأفريقي كجزء من آلية متكاملة لمنع نشوب الصراعات. ويتم جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها ويمكن للاتحاد الافريقي القيام بإرسال بعثات إضافية لتقصي الحقائق . بعد ذلك يمكن لمجلس الأمن و السلام انيتخذ قرارا بخصوص التدخل او عدمه و يتم الاستفادة من صندوق السلام الأفريقي والقوة الأفريقية الاحتياطية للقيام بالتدخل . وعلى الرغم من التحديات المالية التي يواجهها الصندوق فقد تم مؤخرا ارسال بعثات الى بوروندي (2003) ودارفور (2004-06)، والصومال (2007/ 08) وجزر القمر (2008) (19).

6- **دور الممثلين المنتخبين في منع نشوب الصراعات وبناء السلام**

ان الدور الاساسي للممثلين المنتخبين في اي بلد كان يتمثل في عملية سن القوانين والتشريعات. لكنه اصبح من المقبول الان وعلى نطاق واسع ان يكونوا هم الفاعليين الرئيسيين في مجال منع نشوب الصراعات وبناء السلام. اذ ان بامكانهم لعب دور حاسم في احتضان الجماعات المختلفة في بلد معين كما يمكنهم تعزيز بناء السلام ومنع نشوب الصراعات بنسبة من خلال وضع اطار تشريعي و مؤسسي للمساعدة في منع نشوب الصراعات. وبصرف النظر عن منع الذراع التنفيذي للحكومة من توظيف وسائل عنيفة لإدارة الصراعات، فانه يمكن للممثلين أيضا تنظيم جلسات استماع علنية في المناطق الجغرافية المختلفة حيث يقتضي بذل الجهود المتعلقة ببناء السلام .و هذامن شانه ان يجعلهم اكثر الماما ومعرفة باحتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والأفراد على حد سواء على الصعيدين الوطني والإقليمي (20). وهذا يدل على أن دور الممثلين المنتخبين يمتد إلى أبعد من ذلك، ويمكن أن يلعبوا دورا فعالا في تعزيز التسامح والمصالحة من خلال اعتماد القوانين التي تركز على التعليم من أجل السلام

ان اي ممثل منتخب لديه القدرة على المساهمة في بناء السلام من خلال المفاوضات والمناقشات البرلمانية في اللجان البرلمانية. ووفقا لذلك، ينبغي تشجيع الأحزاب السياسية المعارضة البناءة من اجل الحصول على نتائج مثمرة من خلال المناقشات والمفاوضات. وينبغي على الممثلين المنتخبين اعتماد سياسات التنمية

والحكم الرشيد،و نزع صفة المركزية عن السلطة مركزية وتقليص الشروط المسبقة التي يمكن أن يتم استخدامها من قبل الفاعلين عديمي الضمير للتحريض الصراع. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يلعب اولئك المثلون دورا لا غنى عنه في تعزيز سيادة القانون في بلد بعينه حيث ان مبدأ سيادة القانون لديه القدرة على المساهمة في بناء السلام ليس فقط من خلال بناء إطار القوانين القائمة على الأعراف الاجتماعية التي يلتزم بها المجتمع طواعية، ولكن أيضا من خلال توفير الاستقرار من خلال العدالة. وأخيرا، ينبغي على الممثلين المنتخبين تطوير العلاقات الإقليمية، لا سيما وان تخصيص الموارد الشحيحة اصلا لخدمة التنمية يمكن أن يختلف باختلاف اولويات التنمية و هذا من شأنه أن يساعد على منع الصراعات المحتملة على المستوى الإقليمي

ثانيا :- تقليل حدة اخطار الكوارث المسببة للنزوح السكاني

1. ان اهم خطوات يمكن ان تقوم بها اي دولة لتقليل حالات النزوح السكاني تتمثل بالاجراءات والاستحضارات التي تقوم بها تحسبا للكوارث سواء كانت تلك الكوارث طبيعية ام بشرية وعلى هذا الاساس تعتبر عملية تقليل حدة الكارثة من اهم الاشياء التي يتوجب على الاجهزة الحكومية لاي دولة ان تخطط لها وتشمل هذه الاجراءات للتنبؤ بحجم وتكرار الآثار المستقبلية بما فيها النزوح استناداً إلى آثار الكوارث الطبيعية المسجلة والتشبيهية على حد سواء (المبنية عادة على عدد الوفيات والخسائر الاقتصادية). ومع أنَّ النتائج الأولية لهذه النماذج أبدت بعض التحفظ مقارنة بالإحصاءات الموثقة للحكومات بشأن المهجرين نتيجة الزلازل، لكنها قد تقدم للسلطات فكرة عن عدد الأشخاص المحتمل نزوحهم بسبب الكوارث الطبيعية التي تقع في كل شهر أو سنة أو عقد، وتبيّن كيفية منع حدوثها والاستعداد لها. فالسلطات المحلية والإقليمية على سبيل المثال تعلم أنَّ الكوارث الصغيرة (وما يرتبط بها من نزوح) إن وقعت في أوقات متكررة لن تستقطب استجابة دولية إنسانية واسعة النطاق وأنَّ منع الكوارث أو الحد من مخاطرها قد يكونان من الخيارات الأكثر كلفة من الناحية المادية. يمكن عند الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية منع نزوح الناس لدرجة كبيرة، وفي حالة الكوارث الطبيعية التي يمكن التنبؤ بها، تتحمل السلطات التزام اتخاذ التدابير اللازمة للحد من مخاطر

الكوارث الطبيعية لحماية حياة الناس وممتلكاتهم وقد تنطوي تلك الاجراءات على الإخلاء أو بكلمة أخرى على النزوح. وبهذا السياق، يُلاحَظ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد روسيا حيث قضت المحكمة أنَّ الحكومة الروسية انتهكت حق الحياة بالنسبة لمن قضوا في حادثة انهيار للصخور وذلك لأنَّ السلطات مع أنها كانت تعلم بوجود الخطر المحدق لم تتخذ التدابير المتوافرة والفاعلة لحماية حق الحياة والممتلكات على حد سواء. وحددت المحكمة أربع واجبات رئيسية تنبثق عن حق الحياة هي: سن القوانين ورسم السياسات المتعلقة بإدارة الكوارث الطبيعية وإنفاذها واتخاذ التدابير الإدارية اللازمة كملاحظة مجالات الخطر ورفع الوعي لدى السكان بالمخاطر والأخطار وإخلاء السكان الذين يحتمل تأثرهم من المخاطر. فعلى سبيل المثال، اعتمدت خطط الإخلاء المطبقة إبّان إعصار كاترينا عام 2005 على توافر وسائل النقل الخاصة التي كانت تميز ضد شرائح الفقراء من الفئات السكانية التي لم تكن تمتلك سيارات والتي كانت تعيش في أكثر المناطق استخطاراً في نيو أورلينز. وفي موزامبيق في عام 2008، قررت السلطات أن تنقل مجتمعات كاملة تعيش على طول ضفة زمبيزي إلى المناطق المرتفعة نظراً لطبيعة الفيضانات في تلك المناطق. لكنَّ المناطق التي نُقل إليها أولئك السكان لم توفر لهم فرص كسب الرزق. أما النازحون، ومعظمهم كانوا من المزارعين، فلم يكونوا قادرين على الوصول إلى أراضي الرعي أو الماء أو غير ذلك من الممتلكات الزراعية الضرورية لتأسيس وسائلهم الجديدة في كسب الرزق.يجب على تدابير الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية التي تضم نزوح الناس كما الحال في عمليات الإخلاء والنقل أن تراعي حقوق الإنسان للمتأثرين. ومن العناصر التي تكتسب أهمية خاصة حساسة توفير المعلومات واستشارة المجتمعات المحلية وإشراكهم في التخطيط لتلك التدابير وإدارتها. ومن شأن ضم هذه الفئات السكانية المستخطرة بالطريقة المذكورة تخفيف خطورة عمليات الإخلاء وإعادة النقل القسرية وتجنيب وقوع انتهاكات حقوق الإنسان أثناء تنفيذها. وهنا يأتي دور المعايير الثمانية المحددة في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2010) حول الحلول الدائمة للنازحين داخلياً فلابد من

تطبيقها على إعادة النقل الدائم لتحديد ما إذا كانت عملية النقل تستوفي تلك المعايير أم لا. (21)

2. تجنب المخاطر. من خلال التحضير لحالات الكوارث قبل وقوعها ، والاستجابة للكوارث (على سبيل المثال ، الإخلاء في حالات الطوارئ ، والحجر الصحي ، وإزالة التلوث الشامل ، وما إلى ذلك) ، وتعتبر عمليات تخفيف حدة الكوارث ما هم المراحل لما لها من دور كبير في تقليل الاخطار وبالتالي تقليل عدد النازحين لأنها تركز على اتخاذ تدابير طويلة الأجل للحد من أو القضاء على الخطر.' يمكن أن تكون تدابير تخفيف الحدة هيكلية وغير هيكلية. التدابير الإنشائية تستخدام الحلول التكنولوجية ، مثل سدود الفيضانات. التدابير غير الهيكلية تشمل التشريع ، وتخطيط استخدام الأراضي (مثل تعيين الأراضي غير الأساسية مثل الحدائق لاستخدامها كمناطق الفيضانات) ، والتأمين. تخفيف الحدة هو الأسلوب الأكثر فعالية من حيث التكلفة للحد من أثر الأخطار ، غير أنها ليست مناسبة دائما. تخفيف الحدة لا يشمل توفير القوانين المتعلقة بالاخلاء ، وفرض عقوبات على اولئك الذين يرفضون الانصياع للقوانين (مثل عمليات الإخلاء الإجباري) ، ونقل المعلومات عن المخاطر المحتملة للجمهور. بعض تدابير تخفيف الحدة الهيكلية قد يكون لها آثار سلبية على النظام البيئي والنشاط السابق لتخفيف الحدة هو تحديد المخاطر. يشير تقييم المخاطر المادية إلى عملية تحديد وتقييم المخاطر. تجمع الكوارث محددة المخاطر (R_h) بين كل من احتمال ومستوى تأثير أخطار محددة. المعادلة أدناه تنص على أن الخطر مضروبا في تعرض السكان لخطر يعطى مخطط خطر الكارثة. مع ارتفاع حدة الخطر ، يزداد الإلحاح على أن يتم استهداف نقاط الضعف محددة الأخطار بواسطة جهود تخفيف الحدة والاستعداد الجيد. ومع ذلك ، إذا لم يكن هناك نقطة ضعف لن يكون هناك خطر ، على سبيل المثال وقوع هزة أرضية في صحراء ، حيث لا أحد يعيش هناك.

مخطط حظر الكارثة = (الخطر)*(تعرض السكان لخطر)

$$R_h = H \times V_h$$

وهناك فائدة من معرفة عدد الأشخاص الذين نزحوا في الماضي أو الكوارث الطبيعية المستمرة لكن ذلك ليس كافياً. فالحيلولة دون النزوح المستقبلي المرتبط بالكوارث الطبيعية يتطلب معرفة السلطات لعدد الأشخاص الذين يمكن أن ينزحوا في المستقبل. ويعني ذلك التفكير بالمخاطر وتكييف نماذج مخاطر الكوارث الطبيعية لتقييم كم وكيف يتعرض الأشخاص إلى مخاطر النزوح في موقع ما سواء أكان ذلك على المستوى الوطني أم الإقليمي أو المحلي. يمكن منع بعض (وليس كل) حالات النزوح المرتبط بالكوارث الطبيعية خاصة التي تتعلق بالمخاطر ذات الكثافة المنخفضة والمتكررة كثيراً كالفيضانات الموسمية والأعاصير ضمن الفئة 1 أو 2 أو الهزات الأرضية البسيطة. أما لمواجهة الظواهر الطبيعية القوية من زلزال وأعاصير وموجات بحرية زلزالية فغالباً ما تكون منظومات الإنذار والإخلاء المبكرة الاستراتيجية الأكثر فعالية. وبتقييم خطر النزوح يمكن للسلطات أن تحدد مقدار النزوح الذي يمكنها تجنبيه ومقدار الاستعداد اللازم لذلك. ويعد ذلك من المعلومات الحاسمة في التخطيط لمسارات الإخلاء ومراكزه ناهيك عن تخصيص الموارد للاستشفاء المبكر وإعادة الإعمار. والاستعداد للنزوح أيضاً يعني فهم الالتزام القانوني إزاء حماية حقوق الأشخاص النازحين بسبب الكوارث الطبيعية. وبمقدور الحكومات أيضاً تعزيز قدراتها في الوفاء بتلك الالتزامات عن طريق مواجهة النزوح في إطار إدارتها للتنمية ومخاطر الكوارث الطبيعية وكذلك في خطط التكيف مع التغيرات المناخية.[22]

3. ان عملية تقليل حدة الكوارث تتطلب ايضا تعبئة خدمات الطوارئ الضرورية وأول المستجيبين في منطقة الكارثة. هذا ومن المرجح أن تشمل الموجة الأولى من خدمات الطوارئ الأساسية ، مثل ليالي رجال الإطفاء والشرطة وطواقم الإسعاف. عندما أجريت في عملية عسكرية ، ووصف هو عملية إغاثة في حالات الكوارث (درو) ويمكن أن تكون متابعة لعملية إجلاء غير المقاتلين (الأجسام القريبة من الأرض). قد تكون معتمدة من قبل عدد من الخدمات في حالات الطوارئ الثانوية ، مثل فرق انقاذ متخصصة. وهناك خطة طوارئ مدروسة وضعت كجزء من مرحلة التأهب تمكن من التنسيق الفعال للانقاذ.. عند الاقتضاء ، والبحث والإنقاذ تبدأ الجهود في مرحلة مبكرة. اعتمادا على الإصابات التي لحقت بالضحية ،خارج درجة

الحرارة الخارجية ووصول المصاب إلى الهواء والماء ، فإن الغالبية العظمى من المتضررين من الكارثة يموت في غضون 72 ساعة بعد الأثرالاستجابة التنظيمية لأي كارثة كبيرة—الطبيعية أو الإرهابية تتحمل-مبني على وجودالنظم القائمة لإدارة الطوارئ والعمليات التنظيمية التنظيمية : رد الخطة الاتحادية (فرب) ، ونظام قيادة الأحداث (المركز). وطدت هذه النظم من خلال مبادئ القيادة الموحدة (جامعة كاليفورنيا) ، والمعونة المتبادلة (ماجستير) وهناك حاجة لكل من الانضباط ، وخفة الحركة في الاستجابة للكارثة. الجمع بين ذلك مع الحاجة إلى متن وبناء قيادة فريق عمل بسرعة عالية لتنسيق وإدارة الجهود لأنها تنمو خارج أول المستجيبين يشير إلى الحاجة إلى وجود زعيم وفريقه لصياغة وتنفيذ مجموعة منضبطة ومتكررة من خطط الاستجابة. هذا يسمح للفريق للمضي قدما مع ردود منسقة ومنضبطة والتكيف مع المعلومات الجديدة والظروف المتغيرة على طول الطريق في السنوات الأخيرة، بدات دول العالم باستخدام ، نظم المعلومات الإدارية في حالات الطوارئ (نظام إدارة معلومات التعليم) لتقليل حدة الكوارث وذلك لضمان استمرارية وجود التوافق بين أصحاب المصلحة لإدارة الطوارئ ، ونظم معلومات تدعم عملية إدارة حالات الطوارئ من خلال توفير البنية التحتية التي تدمج خطط الطوارئ على جميع المستويات الحكومية وغير الحكومية المشاركة من خلال استخدام وإدارة جميع الموارد ذات الصلة (بما في ذلك الموارد البشرية وغيرها) وللنجاح لابد من وضع خطة راسخة واختبارها بدقة. يجب أن هذه الخطة لن تكون معقدة للغاية ، ولكن التأكيد على البساطة وليس من أجل المساعدة في التصدي لها والتعافي. وكمثال على بساطة ،ينبغي على الموظفين القيام بمهام مماثلة في التصدي لها ومرحلة الانتعاش التي تؤديها في ظل الظروف العادية. وينبغي أن تتضمن أيضا استراتيجيات التخفيف مثل تركيب مرشات داخل المؤسسة. هذه المهمة تتطلب التعاون من جانب لجنة التنظيم بقيادة رئيس من ذوي الخبرة. الجمعيات المهنية العادية والجدول الزمني لورش العمل تركز على عقد جلسات المؤتمرات السنوية للحفاظ على الأفراد حتى الآن مع الأدوات والموارد من الناحية العملية من أجل تقليل المخاطر وتعظيم الانتعاش. ففي عام 2009، انشئت الوكالة الدولية للتنمية بالولايات المتحدة على شبكة الإنترنت أداة لتقدير السكان

المتأثرين بالكوارث. ودعا سكان مستكشف الأداة يستخدم البيانات السكانية Landscan ، الذي وضعه مختبر اوك ريدج الوطني ، لتوزيع السكان في القرار 1 كم 2 بالنسبة لجميع البلدان في العالم. المستخدمة في مشروع الوكالة الأمريكية للتنمية لتقدر الإنذار المبكر بالمجاعة وتقدير السكان المعرضين للخطر والأثر من انعدام الأمن الغذائي ، ومستكشف السكان يكتسب استخدام واسع في مجموعة من تحليل لحالات الطوارئ واتخاذ إجراءات ردا على ذلك ، بما في ذلك تقدير السكان المتأثرين بالفيضانات في أمريكا الوسطى والمحيط حدث التسونامي في المحيط الهادي في عام 2009. [23]

ثالثا- منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي

تشكل انتهاكات القانون الإنساني الدولي الأسباب الرئيسية المؤدية إلى النزوح في سياق النزاعات المسلحة. والقانون الإنساني الدولي الذي يضم على وجه الخصوص اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعام 1977 تسعى إلى حماية الأفراد من آثار الأعمال العدائية ومحدودية الأساليب الحربية التي تستخدمها أطراف النزاع المسلح. ومن الأمور التي تحظى بأهمية خاصة الأحكام الواردة في القانون الإنساني الدولي التي تحظر الاعتداءات والعمليات الانتقامية بحق المدنيين وتوجيه الهجمات العشوائية وتجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب وتدمير العناصر التي لا يمكن للمدنيين الاستغناء عنها في سبيل البقاء.كما أنَّ القانون الإنساني الدولي يحظر صراحةً على أي طرف من أطراف النزاع إجبار المدنيين على مغادرة ديارهم وتوفر للنازحين الداخليين الحماية ذاتها من آثار الأعمال العدائية وتقدم لهم الحق ذاته للمساعدة التي تقدمها إلى بقية الفئات السكانية. كما أنَّ الدول والأطراف المشاركة في النزاع ملزمة بتوفير المساعدات الضرورية لبقاء جميع المدنيين على قيد الحياة بغض النظر عما إذا كان أولئك المدنيين نازحين أم لا وتوفير المرور السريع لمساعدات الإغاثة.ومن هنا، فإنَّ منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي يعد سبيلاً رئيسياً لمنع وقوع النزوح في المقام الأول. ومن الواضح أنَّه إذا أبدت الأطراف المتحاربة احتراماً أفضل للقانون الإنساني الدولي فإنَّ كثيراً من النزوح والمعاناة التي يواجهها النازحون يمكن منعها. فمنع النزوح (إذا كان عدم النزوح حلاً أفضل لتحقيق

أمن الأشخاص) يمثل الحل المفضل لدعم أولئك المدنيين في أوقات النزوح. ومع ذلك، تشير الخبرات إلى أنَّ ضمان احترام القانون الإنساني الدولي يمثل تحدياً مستمراً. كما وما دامت حركة نزوح الناس مستمرة إزاء الكوارث الطبيعية فلابد للمجتمعات االمعرضة للخطر ومناصريهم من أن يروجوا حقوق تلك المجتمعات وهذا يعني أن تبرهن تلك المجتمعات لأصحاب الواجبات على فهمها وقدرتها على التصرف كما أن ذلك يعني إطلاع جمهور العامة على المخاطر بغية بناء الإرادة السياسية ومساءلة السلطات. كما أن هناك حاجة لتعزيز فعالية التنسيق بين الفاعلين في مجالات حقوق الإنسان والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والإنماء إذا ما أريد لهؤلاء الفاعلين تقديم العون في بناء الإرادة لسياسية والمساءلة كما ل بد من تشجيع الحكومات على توقيع الصكوك القانونية وتنفيذها بخصوص النزوح الداخلي ومخاطر الكوارث الطبيعية وحقوق الإنسان. وبالنسبة للمنهج القائم على حقوق الإنسان، تفرض توابع الأضرار البيئية على الحياة والصحة والممتلكات التزاماً على الحكومات الوطنية باتباع الإجراءات الوقائية لأجل تفادي، إلى أبعد حد ممكن، نزوح السكان واحترام حقوقهم الأساسية. وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قضية أونيريلديز ضد تركيا، أن للنع هو الواجب الأساسي للدولة وهو مشتق من التزامها الإيجابي لحماية الحق في الحياة. وظهر نفس الالتزام، في قضية بودايبفا وأخرون ضد روسيا، عندما أكدت المحكمة أن على الدولة التزام إيجابي بإقامة إطار عمل قانوني وإداري لغرض حماية حقوق الإنسان من عواقب الكوارث . كما أقرت اللجنة الأفريقية أيضاً، في قضية جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد جالية أوجوني، أن العجز عن تنفيذ الإجراءات الوقائية المستهدفة لحماية المجتمع من التلوث، والمنبثقة عن مصدر خاص، وتفادي النزوح، لهو انتهاك للحقوق بموجب الميثاق الأفريقي. وبالمثل، تزايد الإقرار بأنه قد وجب على الدول نشر المعلومات في حال وقوع خطر صناعي، مثل الحادث النووي في اليابان، وضمان المشاركة العامة في القرارات حول الإخلاء والتعويض، على سبيل المثال وللحقوق الإجرائية، مثل الحق في المعلومات والحق في المشاركة العامة في صنع القرارات، إلى جانب الحق في الحصول على العدالة، أهميتها في منع النزوح وبالنسبة للمنهج القائم على حقوق الإنسان، تفرض توابع الأضرار البيئية على الحياة والصحة

والممتلكات التزاماً على الحكومات الوطنية باتباع الإجراءات الوقائية لأجل تفادي، إلى أبعد حد ممكن، تهجير السكان واحترام حقوقهم الأساسية. وقد قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في قضية أونيريلديز ضد تركيا، أن المنع هو الواجب الأساسي للدولة وهو مشتق من التزامها الإيجابي لحماية الحق في الحياة. وظهر نفس الالتزام، في قضية بوداييفا وأخرون ضد روسيا، عندما أكدت المحكمة أن على الدولة التزام إيجابي بإقامة إطار عمل قانوني وإداري لغرض حماية حقوق الإنسان من عواقب الكوارث[24]. كما أقرت اللجنة الأفريقية أيضاً، في قضية جمهورية نيجيريا الاتحادية ضد جالية أوجوني، أن العجز عن تنفيذ الإجراءات الوقائية المستهدفة لحماية المجتمع من التلوث، والمنبثقة عن مصدر خاص، وتفادي النزوح، لهو انتهاك للحقوق بموجب الميثاق الأفريقي. وبالمثل، تزايد الإقرار بأنه قد وجب على الدول نشر المعلومات في حال وقوع خطر صناعي، مثل الحادث النووي في اليابان، وضمان المشاركة العامة في القرارات حول الإخلاء والتعويض، على سبيل المثال .وللحقوق الإجرائية، مثل الحق في المعلومات والحق في المشاركة العامة في صنع القرارات، إلى جانب الحق في الحصول على العدالة، أهميتها في منع النزوح [25]

رابعا :"حماية البيئة

يشتمل الالتزام العام بحماية البيئة على الواجب المفروض على الحكومات الوطنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع حدوث المخاطر البيئية المحتمل أن ينجم عنها النزوح. وفي نفس الوقت، ومع اضطرار الحكومات إلى تقديم برامج التكيُّف لإبطاء آثار التغيرات المناخية ومنع النزوح، اكتسب المبدأ الوقائي، إلى جانب المبدأ الاحترازي، درجة محددة من السلطة على المستوى الدولي. وتشهد العديد من القوانين واللوائح التنظيمية الدولية على الالتزام بخضوع الحكومات الوطنية إلى تنفيذ الإجراءات الوقائية المستهدفة لوقف المخاطر البيئية من أن تقع وأن تتسبب في النزوح. ويرتبط هذا الالتزام بشكل متزايد بمفهوم التنمية المستدامة، مما يستلزم التقييم الأفضل للمخاطر وشيكة الحدوث وتقليل تداعياتها على الأشخاص. ويتجلى هذا المنهج في معاهدة 1996 لمكافحة التصحر، والتي تؤكد على أهمية التنمية المستدامة في مكافحة المشكلات الاجتماعية الخطيرة "والمشكلات الناتجة عن هجرة ونزوح الأشخاص

وعوامل التغيير السكانية" . وعلى الرغم من أن الهدف الأصلي للحماية في بعض الحالات لم يكن الأشخاص النازحين بصورة مباشرة، فقد قُدمت مجموعة من النصوص المقننة المشتركة والتكاملية لحماية البيئة ولمنع وتقليل الكوارث، إلى جانب ضمان احترام حقوق الإنسان في جميع الظروف. وفي الواقع، تمثل هذه المجالات الثلاثة إطار عمل قانوني وتشغيلي شامل الذي لا يلقي بالضوء على الالتزامات الواجبة على الحكومات الوطنية لتقليل آثار الكوارث على الأفراد فحسب، بل يظهر بشكل أساسي أنها مسؤولية السلطات العامة لمكافحة الأسباب الفعلية للنزوح. لذلك، صار حتمياً ألا يُنظر إلى الالتزامات المتعددة والمفروضة من قِبل هذه المعاهدات والاتفاقيات على أنها مستقلة بعضها عن بعض. بل يجب تطبيق جميع الالتزامات الواجبة على الحكومات الوطنية والمنتشرة عبر مجالات القانون المختلفة كنظام موحد قائم بذاته للحماية من أجل ضمان تحقيقها للنتائج الملموسة. ولكي يحدث ذلك، فلا بد من زيادة التعاون الدولي عبر المجالات الثلاثة المذكورة. (26)

خامسا : توفير المأوى

في البلدان النامية المعرضة للأخطار، تمثل تدخلات توفير المأوى وسيلة مهمة في منع النزوح الناتج عن الكوارث الطبيعية والحد من وطأته. لكن لتحقيق فعالية هذه التدخلات لابد لها من أن تكون متعددة الجوانب ولا بد من تنفيذها بمشاركة المجتمعات المحلية المتأثرة. ويشهد كل عام تشريد ملايين من الناس من بيوتهم بسبب الكوارث الطبيعية التي تلم بهم، وغالباً ما يبقون نازحين بعد أن تعرضت منازلهم للأضرار أو الدمار. وتزداد ضرورة تحسين المأوى إلحاحاً مع احتمال استمرار تسبب التغير المناخي في رفع قوة العواصف ,والفيضانات وغيرها من الكوارث الناتجة عن الطقس وزيادة تكرارها. ولابد للحكومات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية أن تركز على الجمع بين التدخلات "الصلبة" والتدخلات "المرنة" للتكيف والحد من وطأة النزوح وذلك كله باستشارة المجتمعات المحلية.ويُقصد بالتدخلات الصلبة الهياكل الصلبة للمآوي المقامة وتتضمن تعزيز لدونتها من خلال إصلاح البنى الحالية أو تعديلها وتحديثها وبناء الهياكل القادرة على مواجهة الكوارث الطبيعية كما يتم استحدام التعديل التحديثي: عملية تعديل هيكل قائم بحيث يصبح أكثر قدرة على

مواجهة الكوارث الطبيعية. فعلى سبيل المثال يمكن تحسين المأوى عن طريق إضافة المواد المقوية والتسليحية لتحسين قدرتها على مقاومة الزلازل أو الرياح القوية أو عن طريق توفير أماكن تخزين ذات مقاومة كبيرة للماء لحماية المقتنيات من أضرار الفيضانات. وفي بعض الأوضاع، لن يكفي الإصلاح والتعديل التحديثي للمأوى في منع النزوح بل بدلاً من ذلك فإنَّ المجتمعات المحلية قد تحتاج إلى بيوتاً جديدة مقاومة للكوارث، ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تصميم المآوي المقاومة للفيضانات الذي نُفِّذ عام 2008على يد المنظمة الكاثوليكية للإغاثة بالتشاور مع المجتمعات المحلية في ولايتي "غرب البنغال" و"أوريسا" الهنديتين المتعرضتين للكوارث. وتضمَّن المشروع بناء 157 بيتاً شُيدت في أماكن تعلو منسوبات مياه الفيضانات باستخدام المواد المتوافرة محلياً مثل الخرسانة وأسلاك سياج الحظائر التي لا تجرفها مياه الفيضانات. وجميع تلك المآوي صمدت أمام إعصار أيلا في أيار2009. أما العوارض والجدران والسقوف والعمدان فقد بقيت على حالها باستثناء الجص (الذي انجرف بالماء بطبيعة الحال) فكان لا بد من استبداله.أما إصلاح المآوي وتحديثها وبناء المآوى الجديدة بحيث تقاوم الكوارث فإن من شأن ذلك إيقاف دورة النزوح بعدة طرق. فأولاً، عادة ما تتعرض المناطق المتعرضة للكوارث إلى كثير من الكوارث المتكررة تكاد تكون سنوية. ولا يتسبب ذلك فحسب بالنزوح المتكرر بل إنه أيضاً يقود إلى ظهور حلقة من الفقر التي تمنع بدورها الناس من حماية أنفسهم إزاء التعرض للتشريد والنزوح من جديد مستقبلاً. فعلى سبيل المثال، تبين المنظمة الكاثوليكية للإغاثة أنَّ ضحايا الفيضانات النازحين في أوريسا لم يجدوا سبيلاً سوى السعي وراء الحصول على قروض كبيرة من مقرضي المال المحليين بمدة سداد لا تقل عن عام واحد. لكن لأنه لم تكن لديهم المقدرة المالية إلا لشراء ما رخص ثمنه وقلت جودته من مواد البناء لإعادة بناء بيوتهم، فغالباً ما فقدت تلك الأسر بيوتهم في الفيضان التالي وقد أشار أحد المشاركين في المشروع إلى أنه فقد منزله ما بين 10 إلى 15 مرة. والأمر الثاني أنَّ البرامج التجريبية الصغيرة كتلك تشجع أفراد المجتمع الآخرين لبناء المآوي المشابهة بل يمكن أن تعزز من مستوى الوعي لدى المجتمع المحلي بشأن التكيف مع الكوارث وممارسات الحد من وطأتها والاستراتيجيات اللازمة. وتتضمن التدخلات المرنة رسم الخرائط وتنطيق الاستخدام ومراقبة الحت

والتعرية وتصريف المياه وتقييمات استخدام الأراضي والاستثمارات في إدارة مخيمات المجتمع المحلي وبرامج الصيانة والسياسة وكسب التأييد بخصوص حقوق الأراضي وامتلاكها.فعلى سبيل المثال، من شأن المشروعات التي تساعد الحكومات المحلية على رسم خارطة بالمناطق المعرضة للكوارث وتنفيذ القدر الأفضل من التنطيق ورسم الخرائط لاستخدام الأراضي أن تكون ذات فائدة خاصة في منع النزوح وذلك عن طريق تثبيط المجتمعات المحلية عن بناء المنازل في المناطق المحددة على أنها معرضة للمخاطر. وينبغي لمثل هذه المشروعات في المقام الأول أن تضم تحديد المخاطر والتخطيط للكوارث الطبيعة أيضاً. أما تعزيز حقوق الأراضي وملكيتها فيمكن أن تساعد المجتمعات المحلية وتمكنها من الاستثمار في التدابير الحمائية ضد النزوح (كالتأمين التجاري مثلاً) وتشجيع تلك المجتمعات على تحسين صيانتها لمنازلها. وبالإضافة إلى ذلك هناك الاستثمار في برامج التدريب المجتمعية على الإدارة والصيانة للمنازل القائمة ومثال ذلك التدريب على إصلاح الأسطح وصيانة حواجز التقوية والمفصلات فهي استراتيجية اقتصادية في جعل المأوى أكثر مقاومة للكوارث الطبيعية.(27)

سادسا : التدخلات التكميلية

إذا لم تُستَشر المجتمعات المحلية أو لم تُشرك في تنفيذ تدخلات المآوي فستكون الفرصة ضعيفة لاستدامتها في المجتمع على المدى البعيد. كما أنَّ عدم استشارة المجتمعات المحلية وإشراكها قد يقود إلى شيوع توقعات غير واقعية من جانب المجتمعات المحلية حول نتائج تدخلات المآوي وذلك ما قد يقوّض من الثقة بين المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية وقد يعيق بدوره وصول المنظمات غير الحكومية المستقبلي اللازم لتنفيذ تدخلات المآوى في المناطق المعرضة للكوارث البيئية.كما يجب أن يصاحب تدخلات المآوي تدابير الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية كمنظومات الإنذار المبكر والأرصاد الجوية وتحسين إدارة المياه والسيطرة على الفيضانات من خلال منظومات الخطوط الدفاعية ضد الفيضانات وحماية المستنقعات واستصلاحها وزرع أشجار القرم وغيرها من المنظومات البيئية الطبيعية.ولن تتمكن تدابير الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية من حماية الناس من النزوح إلا إذا نفذها المجتمع المحلي المتمتع

بالقدرات اللازمة. فعلى سبيل المثال، في أوائل عام 2012، توجهت منظمة اللاجئين الدولية إلى كولومبيا وقابلت الأشخاص الذين كانوا ما زالوا نازحين بعد 15 شهراً من سقوط الامطار الغزيرة وتسبب الفيضانات الناتجة عنها إلى تشريدهم قسراً من بيوتهم. وكان لدى كولومبيا حينها خطة لإدارة مخاطر الكوارث قبل وقوع الفيضانات عام 2012 بل كانت تعتبر رائدة في مجال إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية في منطقة أمريكا اللاتينية. لكن تلك الخطة أخفقت في تقديم الحماية الفعالة لثلاثة ملايين كولومبي فمنهم من فر بحياته فنزح ومنهم من فضل البقاء فتعرض للأضرار الكبيرة. وقد كشف نطاق النزوح الكبير ذلك ثغرات خطيرة في المنظومة تجسدت تحديداً في عدم إيكال عملية تنفيذ التدابير الحمائية للمجتمعات المحلية وعدم قدرتهم على ذلك أصلاً. (28)

سابعا :اختيار" البقاء بدلاً من الفرار غالباً ما لا يكون من الناحية الفعلية أمراً طوعياً.

في سياق منع المزيد من النزوح أو إعادة النزوح (خاصة منع اللاجئين العائدين من أن يكونوا لاجئين مرة أخرى)، تتضح أهمية عاملَين اثنين بشكل خاص: أنشطة الإعادة اللاحقة في دول وجهة العودة لضمان استدامة العودة الطوعية، والظروف الحياتية في دول العودة تلك. وعملياً، يصبح ذلك في الغالب سؤالاً حول ما إذا كان للعائدين حرية اختيار البقاء أو "الاضطرار" إلى فعل ذلك في غياب أي بدائل مناسبة.وستبقى التطوعيّة محددة بعوامل ضغط مثل الأمن والوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدولة الأصل التي يعودون إليها وعوامل الجذب مثل توافر الحلول المستدامة الأخرى واحترام حقوق اللاجئين في الدول الأخرى التي قد يسعون إلى اللجوء فيها.وفي أفغانستان، تبيّن بيانات صدرت حديثاً أنَّ حوالي 20٪ فقط من العائدين لديهم عمل منتظم و23٪ فقط منهم لديه المأوى المناسب وأقل من 20٪ منهم يحصل بشكل كامل على مياه الشرب النظيفة. كما يحصل نصف السكان العائدين فقط وبصورة جزئية على الخدمات الصحية الأساسية في حين يداوم نصف الأطفال العائدين على مدارسهم. وتساهم عوامل الضغط هذه، بالإضافة إلى تردي الأوضاع الأمنية العامة في أفغانستان في تقويض استدامة عودتهم. ويجب أن يؤدي الحصول الأفضل على هذه المرافق والخدمات إلى منع إعادة نزوحهم. وقد صارت

أكثر الدول المحتملة للجوء هؤلاء، أي إيران وباكستان، أقل ترحاباً بهم عما كانتا عليه في السابق.ويواجه العائدون إلى بوروندي انعداماً في الأمن الداخلي ونقصاً في الحصول على الفرص الاقتصادية الاجتماعية (مقارنة بالسكان غير النازحين)، إلا أن أكثر الدول للجوئهم، وهي تنزانيا، ليست احتمالاً مُرحّباً به. وقد أصرت الحكومة هناك على إعادة اللاجئين كالحل المستدام المفضّل في تسعينيات القرن الماضي. وبحلول عام 1997، نظرت تنزانيا للاجئين البوروندبين على أنهم تهديد أمني واتخذت ضدهم توجهاً صارماً، مقيدة تحركاتهم ومحددة وصولهم إلى الأنشطة الاقتصادية، موضحة للبوروندبين أنهم غير مرحب بهم.وبالنسبة للأفغان والبوروندبين، فلم يكن هناك أي عوامل جذب من الدول المضيفة المحتملة، لكن تظهر الكثير من عوامل الضغط في بلادهم الأصلية. وإذا كانت لديهم حرية الاختيار، فإنهم لن يبقوا في الدول الأصلية. وكما هو الحال، فإنهم "مضطرون" بشكل غير تطوعي للبقاء ضمن حدود أراضيهم.(29)

ثامنا : دعم القدرات الذاتية لمسؤولو المنطقة لحث الناس على عدم النزوح

يعمد المدنيون المستخطرون إلى عدد من الخيارات للبقاء على قيد الحياة وتتضمن تلك الخيارات تجنب النزوح لكنها أيضاً تتضمن السعي له. ومع ذلك، يتداخل الخياران ويتذبذب الشخص بين هذا الخيار وذاك سعياً منه للحد من المخاطر التي ينطوي عليها كل خيار على حدة.هناك إدراك بأنَّ النزوح يعني إخفاق الغرباء في الحيلولة دون دفع المدنيين من الخروج رغم إرادتهم عن بيوتهم ومواطنهم، لكنَّ ذلك الإدراك يقوم على افتراضات عدة تخضع للجدل من ثلاثة نواحٍ هي: أولاً أنَّ النزوح يجب منعه بدلاً من السعي له، وثانياً أنَّ أكبر تأثير قد يتعرض له النزوح هو من الغرباء وليس من السكان المحليين، وثالثاً وأخيراً أنَّ النزوح يتعلق بلحظة معينة يُجبر فيها الناس على الفرار.أما المدنيون فيسعون إلى الصمود أمام النزوح سواء أكان ذلك القرار حكيماً أم لا لأنَّهم يدركون أنَّ النزوح قد يقضي على معائشهم ومصادر رزقهم والقدرة على حصولهم على الخدمات كما أنَّه قد يمّزق نسيجهم الاجتماعي وعلاقاتهم الاجتماعية. لكنَّ الفرار من جهة أخرى قد يكون محفوفاً بالمخاطر وكذلك الأماكن التي ينزح إليها النازحون والتي قد يعتقدون في البداية أنها أكثر أمنا وسلامة فقد يتبين لهم أنها مصدر لهلاكهم. وفي الحالات التي يستوي فيها خطر خياري البقاء

والذهاب فقد يكون (أو لا يكون) لألفة الموطن الأصلي سبباً حاسماً للبقاء. يقول فريد كاني "أي استراتيجية تساعد على التخفيف من النزوح إنما هي عامل مهم في الحد من عدد الوفيات" فقد اكتشف أنّه بمقارنة معدلات الوفيات بين اللاجئين والباقين في مناطق النزاع يتبين أنَّ فرص الحياة تكون أفضل لدى من فضَّل البقاء في مناطق النزاع.لكن من ناحية أخرى، ينبغي للمدنيين (وهذا ما يفعلون في الغالب) الاستعداد لمواجهة الإخفاق في منع الفرار لأنَّ ذلك الاستعداد قد يحد من المخاطر. ففي مجال الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، يلاحظ أنَّ الجميع يخطط إلى النزوح الذاتي، ولكن ردة الفعل السياسية والاجتماعية والعاطفية العميقة على التهديد الذي تفرضه الرياح الموسمية تختلف عن ردة الفعل على تهديدات الخنجر والمدية.من جهة الجماعات المسلحة فإنهم يستغرقون في بعض الأحيان سنوات عدة لبناء جاهزيتهم العسكرية، أما المدنيين فمع انعدام بصيرتهم وعدم معرفتهم للعواقب فقد لا تتاح لهم سوى بضع دقائق محدودة. ومع ذلك، فإنَّ الوضع الأفضل لحماية الأرواح يتمثل في الاستعداد لمنع النزوح أو السعي له. ويمكن القول أنَّ للمدنيين الحق في البقاء أو المغادرة وفقاً لما يعتقدون أنه الأصوب لهم. وبالنسبة للأشخاص الذي يعانون من العنف فإن القضية تكتيكية أكثر من أن تكون قانونية في حين أنَّ معادلتنا الليبرالية-الديمقراطية لأصحاب الواجبات وأصحاب الحقوق لا تقدم أي مهارات تكتيكية لعيش تلك الحقوق واقعاً ملموساً عن طريق البقاء على قيد الحياة بعد موت القتلة. وكذلك فإنَّ عمال الإغاثة الإنسانية حتى عند توليهم دور مقدمي الحماية فهم على أرض الواقع غالباً ما يكونون أول المُهجَّرين.أنَّ وقوع الأحداث الجديدة المستمرة للنزوح الداخلي يشير إلى إخفاق المجتمع الدولي في أدائه لواجباته، وبالفعل فإنَّ الجهود المبذولة إلى التأثير على الفاعلين الخطرين والأحداث الخطرة أكثر عرضة للفشل والإخفاق أيضاً تاركة أمر تحديد العواقب مرهوناً إما بضبط النفس بين الجهات المتحاربة أو الحماية الذاتية للمدنيين. لكنَّ هناك علماء يؤكدون على أنَّ العوامل الثلاثة المحددة لبقاء المدنيين على قيد الحياة ممن يواجهون العنف في مكان النزاع أو في أثناء الفرار تتمثل في أفعال كل الأطراف المتحاربة والأطراف الأخرى والمدنيين المعرضين للخطر أنفسهم، لكن ما يلاحظ في الحوارات والسياسات المتعلقة بالمدنيين المستخطرين أنها تستثني هؤلاء المدنيين من

المعادلة والحقيقة أنَّ الجهود التي يبذلها الغرباء لمنع النزوح قد يحفزها في بعض الأحيان رغبة الغرباء في احتواء التدفقات السكانية وفي بعض الأحيان لا تخفق هذه الجهود فحسب بل إنها تجعل السكان المحليين عرضة للخطر الأكبر فتشجيعهم على البقاء حيث هم قد يؤثر على الاستراتيجيات المتبعة محلياً للبقاء على قيد الحياة بما في ذلك استراتيجية النزوح.وفي حين أنَّ المجتمع الدولي غالباً ما لا يكون في وضع السيطرة الذي يمكنه من تحديد الخيار الأمثل من حيث منع النزوح أو السعي له، فإن السكان المحليين قادرون على ذلك. ومن هنا فإن مصطلح "الهجرة القسرية" قد لا يحيط بدرجة استقلالية القرار ولا بعدد الخيارات المدروسة في سياقات الظروف القاهرة. ولذلك يتطلب إبصار هذه الاحتمالية ودعمها تواضعاً من جانب الغرباء ودراسة لأنماط الخطط البديلة التي قد يبدأ السكان المحليون في رسمها.وفكرة دعم القدرات المحلية على المحافظة الذاتية ليست جديدة، فهناك كثير من الأمور التي بمقدور منظمات المساعدة الإنسانية عملها للاستناد إلى الاستراتيجيات التي توظفها المجتمعات بهدف "صون ممتلكاتهم والفرار من العنف والحد من المخاطر" وتقترح لجنة الأمم المتحدة الدائمة بين الوكالات تعزيز الإدارة عن بُعد بواسطة إعمال الشراكات مع مقدمي الخدمات الأهليين الذين أثبتوا قدراتهم والتركيز على استخدام الأساليب الإبداعية في تقديم النفاذ المحلي للخدمات الإنسانية. كما أنها ترى أنَّ "الحماية العملية تُقدم أولاً وقبل أي جهة أخرى من جانب المجتمع المحلي." وأياً كانت الآليات المختارة لتوفير الدعم فإن الركيزة الأولى تتمثل في الاستشارات.ويتخذ المدنيون قرارهم باختيار منع النزوح أو السعي له ويحددون الطريقة المثلى للحد من مخاطر أي من الخيارين وفقاً لحسابات يجرونها على ضوء السلامة وكسب الرزق والخدمات الحياتية الأساسية، وغالباً ما يكون المجتمع الدولي مدركاً للخيارات الصعبة التي تواجه السكان المحليين خلال الشهور والسنوات السابقة للنزوح المادي فوضع عدداً من الحلول منها وجودها المادي ومصاحبتها لهم ودعمها للجهود المحلية في الوساطة والحوار وغير ذلك من مناهج متبعة لتحويل مسار النزاع أو إدارته. وفي بعض الأحيان يشجع المجتمع الدولي المجتمع المحلي على تنظيم أمور الشرطة ومؤسسات الإنذار المبكر ورسم خطط الطوارئ وغالباً ما تدعم سبل كسب الرزق في خضم حالة عدم الاستقرار المزمنة على أمل

إبقائهم في مكانهم. كما أنّه يزيد من تطبيق أدوات الرقابة عن بُعد لتمكين استمرارية المشروعات القامة من خلال الكوادر المحلية النظيرة والشركاء الأخرين حتى بعد رحيل تلك الكوادر.ومع ذلك، هناك إجماع عالمي على أنَّ هذه الجهود المدروسة جيداً لا تحقق النجاح الكافي في الغالب ولذلك يعد من الأمور الحيوية النظر في ظاهرة غالبة هي انفصام العلاقات الملحوظ بين كيفية سعينا لمنع النزوح أو الحد منه من جهة وتوجهات السكان المحليين لهذا الأمر من جهة أخرى.[30] ومن أمثلة ذلك ما يلي:

قد يكون لدينا ميل أكبر لـ...		في حين أنَّ السكان المحليين قد يكونوا أكثر ميلاً إلى....
تعزيز الحوار مع أصحاب النفوذ والسلطة	«	قطع العلاقات مع أصحاب النفوذ والسلطة
إرسال التحذيرات المبكرة إلى أصحاب الواجبات	«	إرسال التحذيرات المبكرة للأشخاص المستخطرين
إبقاء العائلات جنباً إلى جنب بأي ثمن كان	«	تقسيم العائلات وفقاً للحسابات التكتيكية
دعم نموذج "شرطة المجتمع المحلي" وفقاً للنمط الغربي	«	استخدام الشركة لمهاراتهم التي لا تناسب فحسب إنفاذ القانون لكن الانخراط في النزاع المسلح أيضاً.
توفير دعم كسب الرزق على أساس الإغاثة ثم استشفاء الإنتاج والأسواق	«	اتخاذ خطوات كسب الرزق على أساس عودة العنف وانهيار الاقتصاد الرسمي
التركيز على تحسين الزراعة والمحاصيل التي يمكن تسويقها للحصول على النقود بدلاً من إهمال ممارسات الزراعة ونهب المؤن للحصول على كسب الرزق والتي تقاوم النزاع.	«	السعي وراء كسب الرزق من خلال الزراعة ونهب المؤن واللجوء إلى تكتيكات الاستطلاع والتنقل الآمن وإخفاء الحصص الزراعية لتأمينها.
دراسة مبادرة معارضة لكل من نزع الممتلكات ومناهضة الإنماء	«	نزع الممتلكات وتحويلها لحماية المُقدَّرات الأسرية وإزالة المصادر التي قد تغري المعتدين والإبقاء على الممتلكات بعيداً عن متناول المجرمين والعناصر المتحاربة ووضع تلك الموارد في أياد المستجيبين الأوائل الأمينة لتعزيز تلك الشبكات.
التنديد بالأسواق السوداء وتجنب وكلاء تحويل الأموال غير الرسميين.	«	استخدام كلتا الوسيلتين لدرجة كبيرة جداً
المساعدة في تجهيز الكوادر المحلية والشركاء المحليين لتقديم المساعدات الملائمة بأنفسهم	«	السعي لحو تكتيكات وبنى أكثر سرية والسعي للمساعدات المتنقلة.

تاسعا :استخدام بعض التكتيكات لتقليل نزوح السكان

غالباً ما يطلق على انعدام الأمن وانهيار سبل كسب الرزق وزوال الخدمات (خاصة الرعاية الصحية) "ببؤرة النزاع" فهي العوامل الأكثر قدرة على دفع الناس إلى مغادرة مواطنهم. ومع انحسار العنف، تسعى العائلات والمجتمعات المحلية إلى تعزيز سلامتها الجسدية والتأقلم مع سبل كسب الرزق وتعدل من الطرق الأهلية لتوفير المساعدات. ويشير النازحون من خلال تجربتهم إلى أنَّ النزوح لا يقتصر تعريفه على النأي عن مكان ما فحسب بل إنه يعني أيضاً تفكيك كثير من الممارسات الأساسية وإعادة تركيبها. وحتى لو بقي الناس في مواقعهم فإنَّهم غالباً ما يكون لقراراتهم تبعات مضاعفة أكثر من تبعات النزوح ذاته. و فيما يلي بعضاً من التكتيكات التي تساعد النازحين *للنجاة من العنف:* .

ا-لتعزيز السلامة فقد يقنعون الفاعلين الدوليين أنهم قادرون على المساعدة أو أنهم مسالمين وقد ينتحلون شخصيات غير صحيحة وقد يقنعون أفراد المجتمع المحلي بالبقاء مسالمين على الحياد وقد يقطعون العلاقات مع الفاعلين المثلين لمصدر الخطر لهم وقد يحسنون من مهارات جمع المعلومات وتقييمها وتزييفها وقد يقسمون العائلة حسب الاعتبارات الأمنية والاقتصادية وقد يتنقلون بين البيت والمزرعة ومستوطنات الظل وقد يؤسسون أو يبنون مجموعات مستضعفة أو مهددة تتبنى اجراءات السلامة الشخصية وقد يساعدون العائلات والشبكات الاجتماعية الأخرى على إعداد خطط الطوارئ للتصدي للعنف وقد يسعون إلى إقامة العلاقات المفيدة مع المؤازرين من أصحاب النفوذ وقد يتسلحون أو يتحالفون مع الحماة المسلحين.[31]

ب-لتعزيز سبل كسب الرزق فقد ينوّعون من ممارسات كسب الرزق التقليدية وقد يستبدلون بها أساليب أخرى كالتقليل من الاستهلاك والمصروفات والاستثمار وحشد الممتلكات أو بيعها أو السعي وراء كسب الرزق بالزراعة أو نهب المؤن أو الدخول إلى الظل (السوق السوداء) واقتصادات التكيف. ودعماً لهذه التكتيكات فقد يسعون على سبيل المثال إلى تقديم المكافآت أو الرسوم أو الضرائب أو الرشاوى سعياً لمنع مضايقة أحد لوسائل كسب أرزاقهم.

ج-وبالإضافة إلى ذلك، فقد يسعون إلى البحث عن دعم خارجي وذلك عن طريق شبكات المؤازرين التي غالباً ما تكون على صورة مؤسسات دينية أو تجارية أو سياسية أو مسلحة. وقد يوسعون من شبكات المال كالاقتراض الشخصي والتجاري والحوالات الخارجية. وأخيراً، وبصورة "نزوح مادي" مقصود قد يستخدمون تكتيكات "انزع وحوّل" لغايات استعادة المال أو التفكيك أو التسييل أو توفير النقد أو الإيداع أو مصادرة المال أو انتهاج سياسة الأرض المحروقة.

د-لحماية الخدمات الأهلية فقد يتكيفون أو يتبنون مهارات توفر لهم الخدمات على أساس النزاع مع التركيز على جمع المعلومات وتقييمها والاتصالات الحساسة والتنقل الآمن. وغالباً ما تتعرض بنية الخدمات إلى التعديل باستخدام ممارسات عن بعد مع تجنب تسليط الأضواء عليهم وإعادة هيكلة الخدمات لتكون أكثر سرية وذات أشكال متنقلة وتخفيض استخدام البنى التحتية وتوزيع المؤن والكوادر والمستفيدين وتوزيع مهام الأعمال.

ه-إنَّ تحسين مستوى الاستشارات يكشف عن قدرة مقدمي الخدمات المحليين والسكان على إجراء حساباتهم الحكيمة والخاصة بالمخاطر بطريقة تختلف عما يفعله الغرباء. وفي تقرير *دعم الجاهزية*، يسلط مركز كاني الضوء على واحدة من عمليات الاستشارة تلك. ودعم الجاهزية يعتمد على قدرات النظراء المحليين والمجتمعات المحلية على المحافظة الذاتية وعلى قدراتنا في مساعدتهم على الاستفادة من قدراتهم وتقصير المدة التي يستغرقونها في تعلم الظروف المهددة للحياة. هذه الجاهزية تعتمد على الإصغاء إلى ما يعرفون ودعم الممارسات التي ثبت نجاحها وربما تقديم المشورة لهم حول التكتيكات الإضافية التي يمكن لهم من خلالها الاختيار ثم الحشد. والسكان المجليون يستحقون هذا الدعم.[32]

عاشرا : الحد من دور الفيضانات في نزوح السكان

في كثير من البلدان في جميع أنحاء العالم، الأنهار المعرضة للفيضانات غالبا ما تدار بدقة. الدفاعات مثل السدود ،الموانع والخزانات، والهدارات تستخدم لمنع اندفاع الأنهار عن مجراها. وعندما تفشل هذه الدفاعات، تستخدم تدابير للطوارئ مثل

أكياس الرمل أو الأنابيب المحمولة والقابلة للنفخ .الفيضانات الساحلية وقد تم التصدي لها في أوروبا والأمريكتين مع الدفاعات الساحلية، مثل جدار البحر، وتغذية الشواطئ، وحاجز الجزيرة.ففي لندن تمت الحماية من الفيضانات عن طريق حاجز ميكانيكى ضخم عبر نهر التايمز، والتي أثيرت عندما يصل منسوب المياه نقطة معينة اما في مدينة البندقية الايطالية ففيها ترتيب مماثل، على الرغم من أنها بالفعل غير قادرة على مواجهة المد العالي جدا. الدفاع في كل من لندن والبندقية سيكون غير كافي إذا كانت مستويات البحار أخذة في الارتفاع. اما أكبر وأشهر وضع دفاعات الفيضانات يمكن العثور عليها في هولندا، حيث يشار إلى اعمال دلتا مع سد اوستريتشلد حيث الإنجاز الأكبر. وقد بنيت هذه الاعمال استجابة لفيضان بحر الشمال لعام 1953 من الجزء الجنوبي الغربي من هولندا. الهولندية قد تم بناء واحد من أكبر السدود في شمال البلاد(Afsluitdijk : اغلق في 1932). وفي النمسا، الفيضانات لأكثر من 150 سنة، كانت تسيطر عليها بمختلف الأعمال لتنظيم فيينا لنهر الدانوب، والتجريف من الدانوب الأساسي خلال 1870-75، وإنشاء لنهر الدانوب الجديد في الفترة من 1972-1988.نظام اخر لدفاعات الفيضانات يمكن العثور عليها في كندا مقاطعة مانيتوبا .إن النهر الأحمر يتدفق شمالا من الولايات المتحدة، ومرورا عبر مدينة وينيبيغ) حيث يلقى نهر اسينبون(، ويصب في بحيرة وينيبيغ .كما هو الحال في كل الأنهار المتدفقة للشمال في المنطقة المعتدلة من نصف الكرة الشمالي، فان ذوبان الثلوج في الأجزاء الجنوبية قد تسبب ارتفاع منسوب النهر قبل ذوبان الجليد تماما في الاقسام الشمالية. هذا يمكن ان يؤدي إلى حدوث فيضانات مدمرة، كما حدث في وينيبيغ خلال ربيع 1950 .لحماية المدينة من الفيضانات في المستقبل، تعهدت حكومة مانيتوبا بناء منظومة ضخمة من التحويلات، والسدود، ومجارى الفيضانات(بما في مجرى الفيضان قي النهر الأحمر وتحويل مرور البضائع .(جعل هذا النظام وينيبيغ آمنة خلال فيضان 1997 الذي دمر العديد من المجتمعات من عكس مجرى النهر وينيبيغ، بما فيها غراند فوركس، داكوتا الشمالية ومدينة اجاثا ومانيتوبا. وفي الولايات المتحدة، ومنطقة مدينة نيو اورليانز والتي يقع منها 35 ٪ تحت مستوى البحر، يتم حماية مئات الكيلومترات من السدود وبوابات الفيضانات .هذا النظام شهد فشل كارثي، في

العديد من الأقسام، وخلال اعصار كاترينا في اجزاء من المدينة وأجزاء شرقية من منطقة مترو مما أدى إلى غمر حوالي 50 ٪ من منطقة العاصمة، وتتراوح ما بين بضعة سنتيمترات إلى 8.2 متر (بضعة بوصات إلى 27 قدما) في المجتمعات الساحلية(32)، في عمل من الأعمال الناجحة للوقاية من الفيضانات، الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة عرضت شراء العقارات المعرضة للفيضانات في الولايات المتحدة، من أجل منع الكوارث المتكررة بعد فيضان عام 1993 على جميع أنحاء الغرب الأوسط. يقبل العديد من المجتمعات المحلية والحكومة، في شراكة مع الدولة، واشترت 25،000 من الممتلكات التي حولت إلى الأراضي الرطبة هذه الأراضي الرطبة بمثابة إسفنجة في العواصف وفي عام 1995، عندما حدثت الفيضانات مرة أخرى، لم تعد الحكومة تنفق الموارد في تلك المناطق وفي الصين تم انشاء مناطق تحويل الفيضانات وهي المناطق الريفية التي تغرق عمدا في حالات الطوارئ لحماية المدن. (33) وفي مصر، كلا من سد أسوان(1902) (والسد العالي في أسوان (1967) كان يتحكم في كميات مختلفة من الفيضانات على طول نهر النيل. كما يمكن ان يتم تقليل اخطار نزوح السكان بعد الفيضان من خلال أجراءات التنظيف بعد الفيضانات التي غالبا ما تشكل مخاطر على العاملين والمتطوعين المشاركين في هذا الجهد. الأخطار المحتملة تشمل ما يلي : عن طريق المياه الملوثة والاختلاط بالمجارى والمخاطر الكهربائية، والتعرض لأول أكسيد الكربون، وأخطار الجهاز العضلي الهيكلي والحرارة أو البرد الشديد، والمخاطر المتعلقة بالسيارات ومخاطر الحرائق، والغرق، والتعرض لمواد خطرة .ونظرا لان المواقع المعرضة لكارثة الفيضان غير مستقرة عمال التنظيف قد تواجه حطام حاد خشن، والمخاطر البيولوجية في مياه الفيضان، والتعرض للخطوط الكهربائية، والدم أو سوائل الجسم الأخرى، والبقايا الحيوانية والبشرية. في مجال التخطيط والاستجابة للكوارث الفيضانات يزود المديرين العاملين بقبعات صلبة، نظارات واقية وقفازات العمل الشاق، وسترات النجاة، وحذاء للماء مع الصلب الأباضي والنعال.[(34)]

احد عشر :النشاطات الحمائية

دائما ما يسعى عمال الإغاثة الإنسانية إلى اعتبار النزوح ظاهرةً سلبية (مشكلة حمائية) ويحاولون منعه بأي ثمن، فإنَّ الأشخاص المعنيين مباشرة بالنزوح قد ينظرون

إلى النزوح على أنه إستراتيجية من إستراتيجيات الحماية الذاتية أو وسيلة من وسائل المحافظة على سبل كسب الرزق ناهيك عن أنَّ القوى العسكرية قد تعمد إلى إخلاء مناطق محددة إن اعتبروا هذا الأمر ضرورياً لأسباب عسكرية أو لأجل حماية السكان لكنَّ منع النزوح يجب ألا يعيق حرية التحرك ولا حق الوصول إلى بر السلامة. وفي ظروفٍ محددة، كملاذٍ أخير، تُخلي اللجنة الدولية للصليب الاحمر الناس المتعرضين للخطر على وجه الخصوص. ولكنَّ منع وقوع المشكلات والتقدم لتوفير الدعم أمران لا يستبعد أحدهما الآخر. فقد يكون بمقدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر اتخاذ الإجراءات اللازمة للمساعدة في منع مسببات النزوح حتى في أثناء عملها مع المجتمع المحلي لدعم أنظمة الإنذار المبكر، ما يتيح لهم التخطيط المسبّق لأي نزوحٍ محتمل. ويعتمد تحديد المُحاورين المناسبين ومعايرة الرسائل المنقولة إلى السلطات اعتماداً كبيراً على ما تعده المنظمات الإنسانية أسباباً خاصة في حدوث النزوح. فالنزوح الداخلي الناتج عن أوامر عسكرية مباشرة يختلف تماماً عن النزوح الذي يعمد إليه أبناء المجتمع المحلي كتدبيرٍ وقائي إمّا بناءً على الإشاعات (سواء أكانت صحيحة أم خاطئة) او الخوف الناتج عن أحداث سابقة، وكل منهما يتطلب استجابة خاصة به. ولذلك، تهدف كوادر اللجنة الدولية للصليب الأحمر استخدام طرق مختلفة مثل القدرة على إقناع السلطات مع حشد الفاعلين الآخرين وتقديم الدعم للأشخاص الذين هم بحاجة للمساعدة. ومن المهم أخذ خصائص أي نزوح معين في الاعتبار. فهل ينتقل الناس كعائلات أم في مجموعات؟ وإلى أين يذهبون؟ ومتى يذهبون –ما نقطة اللاعودة؟ هل تذهب العائلات الميسورة إلى المكان نفسه الذي تذهب إليه العائلات الأفقر؟ وهل التحركات تتوجه من مناطق حضرية إلى مناطق حضرية أخرى أم من مناطق ريفية إلى مناطق حضرية؟ إنَّ المعرفة بأنماط النزوح أمر حيوي للغاية فهذه الأنماط لا تقتصر على تقديم معلومات إضافية حول مسببات النزوح فحسب، بل إنها تقدم أيضاً معلومات مستنيرة عما إذا كان ضرورياً توفير الدعم لمنظومات الإنذارات أو إجراء الإخلاءات المبكرة.وفي معظم الحالات، وضع الناس أنظمة إنذار مبكرة جماعية أو فردية في مجتمعاتهم المحلية وتتضمن تلك المنظومات استخدام وسائل خاصة للاتصال لغاية تحذير المجتمع المحلي ولتحضير الغذاء

أو أي مواد أخرى في حالة تبين أنَّ النزوح أمر ضروري ولـدفع المال لقاء الحصول على معلومات حول هجمات محتملة ان مساعدة المجتمعات المحلية في بناء خطط الطوارئ وتحديد التهديدات وتحليل المخاطر وتحديد الوقت المناسب للنزوح. وتشكل التقييمات الاعتيادية للمخاطر والحاجات مع المجتمعات المحلية المفتاح الرئيسي للحصول على لمحات عامة وسريعة عن الوضع الذي غالباً ما يكون متغيراً فتقييم الحاجات يحدد التهديدات المعينة في سياقٍ محدد وفي وقتٍ محدد، كما أنه يحدد مسبباتها وكذلك الإدراكات العامة المتنوعة حولها، بينما تركزّ تقييمات المخاطر على مدى احتمالية حدوث هذه التهديدات في المستقبل. وتساعد كلّ من هذه التقييمات على كشف ما إذا كانت المجتمعات المتأثرة ترى النزوح على أنه تهديد أم على أنه تبعة أو سبب أو على أنه إستراتيجية لمواكبة الوضع كما أنها يمكن أن تساعد عمال الإغاثة الإنسانية على توقع التطورات.وتوقع تحركات النزوح ينصب في جوهر المنهج الحمائي الذي تتبعه اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مرحلة ما قبل النزوح. ويساعد هذا المنهج على ضمان أخذ العوامل المحددة بالسياق في الاعتبار، ويمكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر من العمل بالتوازي مع المجتمعات المحلية من أجل منع مسببات النزوح وتقديم الدعم لمنظومة أفضل للإنذار المبكر وخطط الطوارئ. وختاماً، يمكّن ذلك المنهج اللجنة الدولية للصليب من اتخاذ الإجراءات اللازمة مبكراً لمنع بعض المسببات المحتملة للنزوح.[35]

اثنا عشر : التنبؤ بالكوارث الطبيعية

لكي نتمكن من منع النزوح المدفوع بالكوارث الطبيعية أو الحد منه، علينا أن نعالج بعض الثغرات الواضحة في كل من جانبي المعارف والقدرات وذلك عن طريق تحسين البحوث حول مخاطر الكوارث وحقوق الإنسان المرتبطة بها ورفع الوعي بها والقدرة على معالجتها.يؤثر النزوح المدفوع بالكوارث الطبيعية على ملايين البشر في كل عام[36] ويحدده عوامل متعددة منها حجم الخطر وكثافته وعدد الأشخاص والمنازل المتعرضة للكوارث ودرجة الاستضعاف التي تؤثر على قدراتهم في التكيف مع الظروف الجديدة ولُدُونَتِهم. ويمكن بإعداد البحوث حول مخاطر الكوارث مساعدة السلطات على تحديد مخاطر النزوح ومنع حدوث النزوح المدفوع بالكوارث

الطبيعية.عندما يصدر الأمر بالإخلاء وعند إعادة نقل الأشخاص إلى أماكن أكثر سلامة قبل وقوع الكارثة الطبيعية قد يُلجأ في بعض الأوقات إلى النزوح كأداة للحد من بعض مخاطر الكوارث الطبيعية ومنها خطر الموت. وبالنسبة لعمليات الإخلاء وإعادة النقل التي تعد من الأمور الضرورية لحماية سلامة الناس وصحتهم فإنَّ امتثالها للمعايير القانونية تعني أنه لا يجب أن ترقى إلى النزوح العشوائي وألا تكون من النوع الذي يحظره القانون الدولي. ومع ذلك، فإنَّ سوء تنظيم وإدارة عمليات الإخلاء وإعادة النقل تثير مخاوف كبيرة في حقوق الإنسان.ومع كل هذه التطورات في مجال رفع الوعي ما زال هناك ثغرات معرفية لا يستهان بها تتطلب المعالجة. والحاجة الأكثر إلحاحاً تتمثل في فهم معنى النزوح الداخلي في سياقات الكوارث الطبيعية ذات البدايات البطيئة وكذلك المناهج التي يمكن لها أن تقدِّر مدى ونطاق وأنماط النزوح المرتبط بالجفاف وغيره من الأخطار الأخرى (كسقوط الرماد البركاني) التي لا تتسبب دائماً في إحداث الخطر المباشر على قطاع الإسكان بل يتسبب بدلاً من ذلك في النزوح غير المباشر عن طريق تقويض فرص كسب الزرق. وفي المرحلة الأولى من مراحل الجفاف، تميل المجتمعات المحلية إلى الهجرة كشكل من أشكال التكيف، ومع ذلك عندما لا يكون لدى تلك المجتمعات أي خيار آخر عدا مغادرة أراضيهم وبيوتهم فإن رحيلهم لا يعد حركة مهاجرة بل نزوحاً.

ويجب على فهمنا وتحليلنا أن يضعا في الاعتبار أنَّ هناك في العادة عدداً من العناصر المتعددة التي تؤثر على النزوح نتيجة الكوارث الطبيعية بطيئة البدء. فعلى سبيل المثال، لابد من إيلاء الاهتمام إلى العلاقات البينية التي تربط الجفاف والنزاعات والتي قد تظهر نتيجة ندرة الموارد ولابد من أن ندرك أن المجاعة قد تكون نتيجة للجفاف.

ثلاثة عشر : تفعيل برامج المساعدة في مرحلة ما قبل النزوح

لا يقتصر الأمر على ردة فعل الناس الفورية تجاه العنف والتهديدات، بل إنهم أيضاً يتأثرون بعوامل أخرى غير العنف والتهديد كالفقر وتأثيرات التغير المناخي وندرة المصادر وتفاقم الأزمات الاقتصادية، فتلك العوامل قد تشكل محفزاً للنزوح الناتج عن النزاع. كما قد يُجبَر الناس على النزوح إذا ما فقدوا سبل كسب أرزاقهم

أو وصولهم إلى الخدمات الأساسية على سبيل المثال.تهدف برامج المساعدة إلى ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية وصون المرافق الطبية وتوفير المأوى والمياه المأمونة والإصحاح الكافي وحماية الناس من ذخائر الحرب غير المنفلقة والحفاظ على الدخل ووسائل الانتاج. وقد يتطلب تحقيق هذه الأهداف المشاركة المباشرة لكوادر المنظمات الانسانية للعمل مع السلطات المحلية الموجودة والاستناد إليها. وقد ينطوي ذلك على تشجيع السلطات وغيرها من الفاعلين للوفاء بمسؤولياتهم، أو ربما يتطلب استخدام المنهجين معاً. فتقييم السياق والتشاورات القريبة عن كثب مع المجتمعات المتأثرة من الأمور الأساسية لصياغة الاستجابة.وبضمان الوصول إلى مياه الشرب المأمونة إما مباشرة ، قد تُزال إحدى الأسباب المحتملة للنزوح . وكذلك الأمر بالنسبة للرعاية الصحية. أما برامج دعم كسب الرزق فقد تساعد الأسر على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل تعرضهم للنزوح. وتزويد الناس بالوسائل لإنتاج غذائهم مجدداً أو توليد الدخل المنتظم لهم من شأنه أن يحسن مباشرة المستوى المعيشي لدى الأسَر. وهذا بدوره يساعد الناس على التعامل مع التهديدات المختلفة التي يفرضها أي نزاع مسلح أو أي من أحداث العنف الأخرى. ففي كولومبيا، بالنسبة لـ 2000 طفل في 14 مدرسة، كان للترميم وإعادة بناء المدارس وتوفير الدروس المتخصصة بالصحة والنظافة الشخصية دور في ارتفاع معدلات الحضور وتخفيض التعرض إلى التلوث الناجم من الأسلحة وتجنيد الأطفال وإشراكهم في القتال وتحسين مستوى النظافة الشخصية. وفي غضون ذلك، تمتّعت المجتمعات المحلية في منطقة ألتو غوابي بخدمات المياه المحسنة بفضل مشروع الصليب الأحمر الكولومبي/اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذي انتهى في شهر حزيران 2011. وبهذه الطريقة، يمكن لدعم الأمن الاقتصادي أن يمنع الفقر الذي يعد واحداً من أسباب النزوح.وفيما وراء "عوامل الدفع" المذكورة آنفاً، فإنَّ أحد المسببات المهمة للنزوح في الأزمات يتمثل في "عامل الجذب الناشئ عن التركيز المحلي للخدمات التي تقدمها المنظمات الإنسانية (حيث تقدمها في أماكن معينة كالمخيمات) على مستوى أعلى بكثير مما تُقدم في المناطق الأخرى. ويشيع ذلك الأمر أيضاً في مختلف الأقاليم التي يشكل فيها نقص حاد للفرص الاقتصادية والخدمات متلازمة تميّز البيئات التي يعصف فيها العنف المسلّح.

وغالباً ما يكون المستوى الأساسي للمعيشة حتى بالنسبة للذين لم يتأثروا مباشرةً بالعنف منخفضاً إلى حد ذريع. أما المعونة المقدمة للأشخاص الذين يعانون من آثار العنف وفقاً للمعايير المقبولة دولياً فغالباً ما تتجاوز الحد المتاح للسكان المقيمين، ونتيجة لذلك، تصبح مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً عامل جذب مهم.تهدف المساعدات الإنسانية غالباً إلى تلبية الحاجات الناتجة عن الأزمة الإنسانية الفورية دون تلبية الحاجات الناتجة عن التأخر الاقتصادي. ومع أنَّ هذه المعضلة المعقدة للغاية تتطلب حلولاً تمتدّ لأبعد من النطاق الإنساني فإنَّ الإجراءات المتخذة لمواجهة "أثر الجذب" للمساعدات الإنسانية (خاصة في مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً) يجب أن تؤخذ في الاعتبار ضمن تصميم أي مشروع كان. ومع أن الفاعلين الإنسانيين أصبحوا أكثر وعياً بعامل الجذب المحتمل الذي قد يلازم مساعداتهم المقدمة فقد تكون هناك أسباب أمنية أو تحديات لوجستية أو قرارات سياسية تحول بينهم والوصول إلى المجتمعات المحلية المتأثرة. لذلك، أقيمت مراكز الإغاثة في أكثر المناطق التي يمكن الوصول إليها. ولكن من المهمّ تقديم المساعدة على أقرب درجة ممكنة من منطقة أصل السكان المتأثرين ودعمهم بالإغاثة المرنة بما يكفي لتسهيل العودة وإعادة البدء بالنشاطات الاقتصادية. كما أنَّ استعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء والتعليم المدرسي والرعاية الطبية قد يكون له دور في منع النزوح طويل الأجل.ان كسب موطئ قدم في المجتمعات المحلية المستضعفة يمثل عاملاً رئيسياً لمنع النزوح. وقد ذكرت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تقرير لها حول تطبيق سياستها على النزوح الداخلي أنها تبينت وجود عدد من التحديات أمام مختلف مكوّنات الحركة في منع النزوح وفقاً لتفويضها. فغياب فهم وتنفيذ القواعد المنظمة لحماية السكان المدنيين والثغرات القائمة في معرفة القوانين الوطنية والسياسات المكيفة مع قضايا النزوح وغياب تحليل أثر التدابير التمييزية بشأن الإسكان وفرص العمل وحقوق ملكية الأراضي كلها عوامل تزيد من تعقيدات توقع النزوح. وقد تبين لجميع مكونات الحركة الدولية ضرورة بذلها لجهود محورية في تحسين مستوى اطلاعها على الوثائق ذات الصلة كسياسة الحركة حول النزوح الداخلي التي تتصدى لتلك المسائل. ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة ترجمة المبادئ على أرض الواقع في اتفاقيات عملية أو

إدخالها في الحوار العملي على جميع المستويات مع جميع الفاعلين. فالعمل معاً على نحو أفضل وبشراكة أفضل سيكون من شأنه تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمجتمعات المعرضة للخطر.(37)

اربعة عشر :- الحد من الجوع كعامل من عوامل النزوح

وفيما يلى أربع طرق من خلالها يمكن العمل على تلافي الجوع وبالتالي الحد من النزوح :

1. دعم السكان الحاليين من خلال البرامج التي، يقوم بها برنامج الأغذية العالمى والحكومات والمنظمات الانسانية والجمعيات الخيرية بتوجيه المواد الغذائية للأسر الأكثر عرضة للخطر في المناطق المهددة، باخطار الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية الاخرى
2. مساعدة العائدين من النزوح و مدهم بالمساعدات الغذائية التي تكفيهم لمدة ثلاثة أشهر على الاقل كجزء من خطة إعادة إدماجهم في المجتمع.
3. تجهيز الإمكانيات بشكل مسبق لتلافي حالات الجوع ففي عام 2011، أعد برنامج الأغذية العالمي أكثر من 100 موقع استراتيجياً بما يلزم من المواد الغذائية.في مناطق متعددة من العالم تكفي لإطعام مليون شخص لمدة ستة أشهر. وذلك استعداداً لتدفق محتمل للعائدين وإمكانية نزوح بعض السكان.
4. استنفار الدول المجاورة يجري إعداد الإمدادات الغذائية مسبقاً في الدول المجاورة للمناطق المهددة بالمجاعات تحسباً لاستخدامها في تقديم المساعدات للاجئين إذا ما أدى عدم الاستقرار إلى نزوح بعض السكان عبر الحدود

خمسة عشر : "مجموعة الأدوات لمنع النزوح الداخلي حسب وجهة نظر سويسرية

يصعب على دول الطرف الثالث إدانة أو مواجهة الأفعال الضارة التي تلوح نذرها ولم تحدث بعد. إلا أن هناك عدداً كبيراً من الإجراءات والمنهجيات الموجودة تحت تصرُّفها والتي تساعدها في المساهمة في منع النزوح و بما أنَّ النزوح الداخلي يحدث ضمن حدود الدولة، يكون منع النزوح وحماية الأشخاص النازحين داخلياً

الواجب الأول والأساسي للدولة المعنيّة. لكن بعض الدول الأخرى التي لا تواجه النزوح على أراضيها، مثل سويسرا، تتحمل التزاماً أخلاقياً وقانونياً للمساهمة في ضمان احترام اتفاقيات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي صادقت عليها. وتلك قضية حساسة ومسيّسة بدرجة كبيرة، ذلك أن حماية النازحين داخلياً بالأساس مسؤولية وطنية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسيادة الدول المعنيّة التي قد ترى أن إجراءات الدول الأخرى بخصوص النزوح الداخلي تدخلاً لا داعي له.[38]

ويزداد إلحاح هذا التحدي في حالة منع النزوح الداخلي. وعند اختيار الصكوك المناسبة، فمن النافع لدول الطرف الثالث التمييز بين نوعين من التدخلات: تلك الهادفة إلى منع النزوح القسري لأول مرة وتلك المتعاملة مع منع تكرار النزوح الداخلي. لكن في كلتا الحالتين، هناك ضرورة في معالجة المقومات الأساسية مثل قضايا العدالة والأمن والتنمية وفيما يلي مجموعة من "الأدوات" التي تستخدمها سويسرا للمساهمة في منع نوعَي النزوح المذكورين.

١- الترويج للصكوك الحالية والتعامل مع الثغرات القانونية

تعد الصكوك الحالية مثل المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي وبروتوكول البحيرات العظمى واتفاقية كامبالا صكوكاً أساسية لمنع النزوح الداخلي. إلا أنَّ الفائدة منها لن تتحقق إلا بقدر الاعتراف بها وتطبيقها، على سبيل المثال، من خلال ترجمتها إلى قانون وطني. ويمكن أن يكون لدعم الدول في هذا السياق قيمة كبيرة تتخذ في الغالب مظهرين:

أولاً: قد تساهم الدول بشكل غير مباشر في الترويج لهذه الصكوك ونشرها من خلال دعم تفويض المقرر الخاص المعنيّ بحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً. وقد يكون هذا الدعم مادياً أو من خلال كسب التأييد حول تهديدات النزوح. وفي الحالة الثانية، تقدم المحادثات التفاعلية مع المقرر الخاص في إطار عمل الجمعية العمومية

للأمم المتحدة في نيويورك أو مجلس حقوق الإنسان في جنيف منبراً مفيداً لتحديد تهديدات النزوح الوشيك.

ثانياً، بإمكان الدول الاستجابة مباشرة في بعض القضايا المحددة. ففي عام 2011، على سبيل المثال، بدأت سويسرا مشروعاً في نيجيريا بالتعاون مع مركز رصد النزوح الداخلي للمساهمة في المصادقة على معاهدة كامبالا وتنفيذها. وتمخض المشروع عن برنامج لتنسيق الفاعلين في المجتمع المدني العاملين على قضايا النزوح. وفي نهاية عام 2012، تتحقق المرحلة الثالثة من المشروع المنفّذ "لتدريب المدربين" حول قضايا النزوح الداخلي، خاصة معاهدة كامبالا.ويمكن للدول أيضاً التعامل مع الثغرات القانونية المتعلقة بمنع النزوح وتنفيذ الحماية. وحالياً، تعمل سويسرا مع النرويج وغيرها من الدول المهتمّة على وضع التدابير الخاصة بمنع النزوح عبر الحدود في سياق الكوارث الطبيعية والاستجابة لها. ونتج عن ذلك إطلاق "مبادرة نانسن" في جنيف في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2012 التي تتعامل بشكل خاص مع فئة الأشخاص غير المشمولين باتفاقية اللاجئين وبالمبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي، وبذلك يُتركون دونما حماية. وحتى مع انطباق قانون حقوق الإنسان على هذه الحالات الخاصة، مثل الدخول والإقامة المؤقتة أو الدائمة، لا يتم تغطية الحقوق الأساسية [(29)]

ب- الترويج للامتثال للقانون الدولي في النزاعات المسلحة

من أجل منع النزوح المتعلق بالنزاعات، تتمثل الأداة الأساسية المتاحة لتصرُّف دول الطرف الثالث في الترويج للامتثال للقانون الدولي. وحتى عند السماح بالنزوح القسري تحت ظروف محددة (مثل حماية الأشخاص من تهديدات العمليات العسكرية) بموجب القانون الدولي، فإنه يحدث في الغالب بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لانتهاكات القانون الدولي. ويعد ضمان معرفة جميع أطراف النزاع بمن فيهم المدنيون المهددون بالنزوح بحقوقهم وواجباتهم التي كفلها لهم القانون الدولي أداة فاعلة لمنع بل الحد من النزوح، على أقل تقدير. لذلك، تعمل الحكومة السويسرية دائماً على

مناصرة تحسين تنفيذ القانون الدولي، كما هو محدد في إستراتيجيتها الخاصة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة

وكوسيلة لمساءلة منتهكي القانون الدولي في مواقف النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، وبذلك لمنع الانتهاكات المستقبلية للقانون الدولي، اكتسبت آليات الرصد والإبلاغ وتقصي الحقائق أهمية كبرى خلال السنوات القليلة الماضية. لكنَّ الفاعلين المشاركين في آليات المراقبة والإبلاغ وتقصي الحقائق كانوا يعانون من قلة البحث والتوجيه حول هذا الموضوع. لذلك، تدعم سويسرا حالياً مشروع الأبحاث والسياسات على مدار العديد من السنوات ويديره برنامج أبحاث السياسات الإنسانية والنزاعات الذي يستهدف تنمية إجراءات بناء القدرات وفرص التدريب والتوجيهات العملية للممارسين المشاركين في آليات الرصد والإبلاغ وتقصي الحقائق.(40)

ج- إجراء المباحثات مع الجماعات المسلحة لتحسين حماية المدنيين

وتتألف مجموعة أخرى من التدابير من تضمين الجماعات المسلحة، التي تشكّل في الغالب جزءاً من المشكلة المتسببة في النزوح، ولذلك يلزم تضمينها من أجل إيجاد الحلول. وبالإضافة إلى الحوار المباشر مع بعض من هذه الجماعات، غالباً في سياق وساطة السلام، تدعم سويسرا عدداً من مشروعات السياسات الهادفة إلى زيادة إعداد المشاركين في المباحثات الإنسانية مع الجماعات المسلحة. ويتضمن ذلك مشروع "قواعد المشاركة" الذي تنفّذه أكاديمية جنيف للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان التي تستكشف المشاركة مع هذه الجماعات حول الامتثال للمعايير الدولية. وكذلك، فوّضت سويسرا مؤخراً إحدى المنظمات غير الحكومية، وهي منظمة "نداء جنيف" "Geneva Call"، للتحقيق بالتفصيل في دور الجماعات المسلحة خلال المراحل المختلفة من النزوح، إلى جانب دورها المحتمل في منع النزوح. وصدرت النتائج في منتصف عام 2013.

د- دعم المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية والحكومات

تعد الحكومات الأخرى المحتاجة للمساعدة الفنية حول الجوانب الخاصة بالنزوح ، شركاء مهمين. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، تساعد سويسرا وزارة

الزراعة في تطبيق "أسلوب تفادي الضرر والإضرار" في تنفيذ قانون تعويض الضحايا واسترداد الأراضي الذي تم تفعيله في 2011 ويهدف هذا القانون إلى المساعدة في إعادة النازحين داخلياً وإيجاد الظروف التي تساهم في تفادي المزيد من النزوح في المستقبل. ومن خلال استخدام هذا الأسلوب، فإنه يمكن تحديد الآثار غير المقصودة الناجمة عن تنفيذ القانون والتي قد تثير مزيداً من النزوح وتفاديها. ويمكن إكمال هذا التعاون بالدعم المخصص للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. لذلك، دعمت سويسرا أيضاً جمعية الصليب الأحمر الوطنية في كولومبيا لاتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الاستعدادية في حالة الكوارث الطبيعية، وبذلك تساهم في منع النزوح القسري في هذه الظروف.[41]

هـ- أسلوب "التعامل مع الماضي" لمنع تكرار النزوح

هناك منهجية أخرى لمنع تكرار النزوح بشكل خاص، هي "أسلوب التعامل مع الماضي". ففي حالة التكرار المحتمل للنزوح ، فإنه يجب على إستراتيجيات المنع المحلية أن تمتنع عن معاملة النازحين داخلياً على نحوٍ منفصل، بل أن تعمل على تضمين الجهود الخاصة لمنع المزيد من النزوح في أسلوبٍ أكثر عمومية والذي ينطبق أيضاً على كافة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. ولهذا الأسلوب، الذي يجمع بين حقوق الضحايا والمجتمعات وواجبات الدول في مجال الحق والعدالة والتعويض وضمان عدم حدوث الانتهاكات، أهميته بالنسبة للدول الراغبة في وضع إستراتيجية وطنية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي. وقد شكلت سويسرا فريق عمل "التعامل مع الأعمال الوحشية الماضية ومنعها" ومن خلال هذا الفريق تقدم سويسرا الإرشادات للدول الأخرى حو كيفية دمج مظاهر التعامل مع الماضي في سياساتها وإستراتيجياتها. وقد ساهمت أيضاً في الدراسات الخاصة بالعلاقة بين النزوح الداخلي والعدالة الانتقالية. وسيسعى فريق العمل إلى دعم العلاقات والتعاون بين تفويض المقرر الخاص المعنيّ بحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين داخلياً وتفويض المقرر الخاص المعنيّ بالحق والعدالة والتعويضات وضمانات عدم تكرار الانتهاكات.

ستة عشر "منهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الحد من النزوح

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ضمن أولوياتها العمل على منع إثارة الأحداث المسببة للنزوح قدر الإمكان لأنَّ خبرتهم حول العالم في العمل في مرحلة ما قبل النزوح المتمثلة في منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وإنجازاً للنشاطات الحمائية وتقديم المساعدة تؤكد على تعقيد التحديات من جهة وكذلك على الدور المحوري للعمل مع الشركاء في خدمة المجتمعات المحلية المعرضة للخطر من جهة أخرى.تهدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى تقيم حاجات الناس في جميع مراحل النزوح سواء أكان أولئك الناس نازحين أم باقين في مكانهم أو مستضيفين لأشخاص نازحين. ومن شأن التحليل الدقيق لعملية النزوح إضافة إلى التمكن من توقع ما يرجَّح أن ينكشف عنه النزوح المساعدة في تحديد الزمان والمكان والكيفية الأفضل للتدخل بل تحديد ما إذا كان التدخل مطلوباً أصلاً أم لا. ومع أنَّ النزوح غالباً ما يشكل عملية دينامية غير مستقرة ونادراً ما ينكشف عن تسلسل متتابع منظم للمراحل فلأغراض التقييم والتحليل تنظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أربع مراحل أساسية هي:

1. مرحلة ما قبل النزوح
2. النزوح الحاد
3. النزوح المطوَّل
4. الحلول الدائمة.

وفي مرحلة ما قبل النزوح يحرص اللجنة الدولية للصليب الاحمر على منع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وتنفيذ النشاطات الحمائية وتوفير المساعدات واللجنة الدولية للصليب الأحمر بحكم التفويض الممنوح لها من اتفاقيات جنيف تُذكِّر الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي الذي يفرض عليها تسمية ممثلين رسميين وغير رسميين للتحقيق في الأحداث المزعومة ورفع الوعي بالقانون الإنساني الدولي في أوساط السلطات المعنية وحَمَلة السلاح. وعلاوة على ذلك تساعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول على أن تُدخل في تشريعاتها

لوطنية الالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بالنزوح، كما أنها تعمل بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية على منع النزوح في أوقات النزاع المسلح لتعزيز حماية النازحين.وفي اتفاقية حماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (المعروفة باتفاقية كامبالا) التي تبناها الاتحاد الأفريقي عام 2009 هناك عدد من الأحكام المهمة من أحكام القانون الإنساني الدولي التي تضع التزامات على كل من الفاعلين من الدول وغير الدول. ولا يقتصر هدف تلك الأحكام على حماية النازحين داخلياً فحسب بل إنها تمنع أيضاً التهجير القسري وتحظر التهجير العشوائي. والتحدي الماثل الآن أمام تلك الاتفاقية وأمام القانون الإنساني الدولي على العموم هو ضمان إدخال الدول الأعضاء لتلك الأحكام في تشريعاتها الوطنية ومنظوماتها التنظيمية وبناء الخطط الوطنية لتنفيذ الاتفاقية ورصدها على نحو فعال وقد يتمثل دعم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بنقل الدروس المستفادة من مجتمعات أخرى في أوضاع مشابهة، [42]

هوامش الفصل السادس

1. إجلال رأفت، سياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2001م.ص66
2. حمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001م)، ص 25، وقد قدمت الدراسة العديد من التعريفات لظاهرة الحروب الأهلية كما وردت في الأدبيات السياسية
3. اسماعيل صبرى مقلد، "العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع"، أسيوط: جامعة أسيوط، الطبعة الأولى، 2001. ص178
4. جان زيغلر: "سادة العالم الجدد: العولمة، النهابون، المرتزقة، الفجر" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003. ص79
5. جمال الأتاسى، "حول التطورات في النظام العالمى الجديد:، المستقبل العربى، السنة الرابعة عشرة، المجلد (14)، العدد (153)، نوفمبر 1991:ص 124- 135،
6. حسنين توفيق، النظام الدولى الجديد في الفكر العربى، عالم الفكر، المجلد 23، العددان الثالث والرابع، يناير/ مارس، إبريل/ يونيو 1995: 45-96.
7. زكى أحمد، "النظام العالمى الجديد في تصور الإسلاميين العرب"، المستقبل العربى، السنة الرابعة عشرة، المجلد (14)، العدد(157) مارس 1992: 136-142،
8. سيد أبوضيف أحمد، "الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمى الجديد"، عالم الفكر، العدد 5، المجلد 31، يناير-مارس 2003: 7-34.
9. سيف عباس عبدالله (مراجعة كتاب)، "أزمة الخليج والنظام العالمى الجديد"، تأليف: مارسيل سيرل، ترجمة: د. حسن نافعة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى والعشرون، العدد الأول/ الثانى، ربيع/ صيف 2001: 189-196.
10. عبد الله عبد الدائم، "العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات"، في "الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل"، سلسلة كتب المستقبل العربى (29)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003: 173-193.
11. عبد الخالق عبدالله، "التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية"، المستقبل العربى، السنة (8)، العدد (83)، كانون الثانى، يناير1986: 61- 23
12. عبدالله هديه" "الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربى في ظل العولمة"، مجلة العلوم التجارية، كلية التجارة، بورسعيد، ج.م.ع.: السنة الأولى، العدد الاول، يناير/ يونيو 2000: 10- 38.

13. عبدالمنعم سعيد، "حرب الخليج والنظام العالمى الجديد"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول والثانى، ربيع/ صيف 1991: 153- 173.

14. عدنان محمد حسين الهياجنة، " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية: تحليل إمبريقى"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثانى، صيف 2001: 7- 30.

15. *http://haras.naseej.com/Detail.asp?InSectionID=406&InNewsItemID=52578
16. 16-Beah, Ishmael (2007). *A Long Way Gone: Memoirs of a Boy Soldier*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
17. Bergner, Daniel (2003). *In the Land of Magic Soldiers: a Story of White and Black in Africa*. New York: Farrar, Straus and Giroux.
18. Campbell, Greg (2004). *Blood Diamonds: Tracing the Deadly Path of the World's Most Precious Stones*. Boulder: Westview.
19. Denov, Myriam S (2010). *Child soldiers: Sierra Leone's Revolutionary United Front*. New York: Cambridge University Press.

20. إبراهيم: حسن ، الاستشعار عن بعد و تطبيقاته ، المجلة العربية للعلوم ،المنظمة العربية للتربية و الثقافة ، العدد 24 ،تونس ، 1994. ص23

21. ونوس :ناديا ، دراسة حول معضمية الشام ، بلدية المعضمية ، محافظة ريف دمشق ، 1991 ص145.

22. *Pearson, Raymond(1998),The Rise and Fall of the Soviet Empire ([[:The Rise and Fall of the Soviet Empire|]]), Macmillan, ISBN 0312174071*
23. *Thackeray, Frank W.(2004),Events that changed Germany ([[:Events that changed Germany|]]), Greenwood Publishing Group, ISBN 0313328145*

24. الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع 2004، وزارة الفلاحة و التنمية الريفية.ص231

25. United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP), Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008.
26. Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53,GENEVE, 1953), pp 48-49.l'office national des statistiques ,l'emploi et le chômage, (données statistiques, nr226, éditions ONS), algerie, 1995

27. سامح الغرايبه ويحيى الفرحان (1998) المدخل الى العلوم البيئيه ـ دار الشروق للنشر والنوزيع عمان – الاردن ص56

28. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول تنمية المهارات في استخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية الزراعية ، الخرطوم ، 2000 .ص4

29. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدورة التدريبية القومية في مجال استخدام الاستشعار عن بعد في إدارة الموارد الطبيعية ، الخرطوم ، 2000 .ص54

30. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدورة التدريبية القومية حول استخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في إنتاج الخرائط الهيدرولوجية ، الخرطوم ، 2001 .ص6

31. سن نجمي وعبد الكريم الجويطي، أنطولوجيا الهجرة في الرواية العربية، الرباط، مرسم للنشر بدعم مجلس الجالية المغربية بالخارج، 2011.ص24

32. *http://www.ribatalkoutoub.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=266:2012-01-19-22-09-05&catid=208:lecture&Itemid=24

33. دكتور أبشر الإمام الأمين، الموقع الجغرافي للصومال، وأثره في بنائه السياسي، ص : 3 ـ 8

34. http://www.alarab.co.uk/?id=26759

35. حمدي عبدالرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2009م.ص78

36. نيفين حليم، التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، في: صلاح سالم زرنوقة (مشرف)، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، عدد 18، 2014م.س452

37. حمدي عبدالرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد 144، يناير 2011م، ص 192 - 193.

38. حمدي عبدالرحمن، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 147، يناير 2011م، ص 111 - 113.

39. إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2011م، ص 8 - 23.

40. أحمد ثابت، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجهات الأمريكية إزاء السودان" في حمدي عبدالرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، 2004م.ص437

41. هانئ رسلان، أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، يوليو 2012م.ص80

الفصل السابع

إجراءات ما بعد النزوح

بعد حدوث حركات النزوح السكاني ينبغي تقدير وتحليل حاجة السكان النازحين إلى المأوى والمسكن بالتشاور مع السلطات المعنية والسكان أنفسهم (وإعداد خطة لتوفير المأوى والمسكن بالتنسيق مع السلطات المعنية ومنظمات الإغاثة والسكان النازحين بحيث يتم منح الأولوية لعودة العوائل النازحة إلى مساكنها الأصلية أو إلى موقع سكنها الأصلي،ان امكن ذلك ودعمها حيثما أمكن ومساعدة الأشخاص الذين يتعذر عليهم العودة إلى مساكنهم الأصلية أو الذين لا يودون العودة إليها على إيجاد أسر أخرى تستضيفهم، أو إيواؤهم في مستقرات جماعية مؤقتة مع.ضمان الحصول على اللوازم غير الغذائية وحلول الإيواء (كالخيم أو عدة الإيواء)، ومواد البناء والنقود والمساعدة أو المعلومات التقنية أو تشكيلة منها حسب الاقتضاء على ان يتم ضمان إقامة المساكن أو مخيمات النزوح على مسافة مأمونة من أي تهديدات فعلية أو محتملة، وتقليل الأخطار التي تمثلها المخاطر القائمة إلى أدنى حد ممكن وضمان إزالة الأنقاض الناجمة عن الكارثة من المواقع الرئيسية، بما فيها مواقع المنازل التي لحقت بها أضرار أو المنازل المدمرة، والمستوطنات البشرية الجماعية المؤقتة، والمباني العامة الأساسية والطرق ووضع الخطط الكفيلة بتامين الوصول إلى خدمات الماء والمستشفيات ومرافق الصحة والمدارس وأماكن الترفيه والعبادة، وإلى الأراضي أو الأسواق أو الخدمات المستعملة لمواصلة الأنشطة المعيشية أو تنميتها وغالبا ما يتم ذلك بخطوات متتابعة ومنتظمة وكما يلي :-

1. التقدير والتشاور والتنسيق: يُعد إجراء تقدير أولي للحاجات أمراً أساسياً لتحديد حاجات السكان النازحين في مجالي الإيواء والتوطين، وبيان أخطار ما بعد الكارثة، ومواطن الضعف والقدرات، وفرص معالجة موضوع الانتعاش منذ البداية، والحاجة إلى إجراء تقدير أكثر تفصيلا، بما في ذلك تقدير الوقع البيئي. وينبغي إشراك السكان المتضررين من الكارثة (وبالأخص الفئات المستضعفة ذات الحاجات الخاصة)، إلى جانب السلطات المختصة، في عمليات التقدير المذكورة.

2. العودة: إن الهدف الرئيس لغالبية السكان النازحين هو العودة إلى أرضهم ومنازلهم. إن ترميم السكان أنفسهم لمساكنهم أو تحسينهم لحلول الإيواء المقترحة، استراتيجيات المواجهة الجماعية، ويحافظ على أنماط السكن الراسخة، ويتيح إمكانية استعمال البنى الأساسية القائمة وقد يتأخر موعد عودة السكان، أو قد تحول الظروف دون عودتهم، الأمر الذي يحملهم على الإقامة في مخيمات النزوح لفترة من الزمن. وهناك جملة عوامل تؤثر في العودة منها استمرار الكارثة، كالفيضانات أو الانجرافات الأرضية أو الهزات الأرضية التالية للزلازل، والمشاغل الأمنية، مثل احتلال العقارات أو الأرض، وضرورة استرجاعها، أو استمرار نزاع دموي، أو وجود توترات عرقية أو دينية، أو الخوف من الاضطهاد، أو انتشار الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة. ومن المهم إعادة بناء المدارس لتمكين السكان النازحين من العودة. وقد تُعرقل قوانين الأرض والملكية أو التقاليد العرفية غير المناسبة عودة الأسر التي تترأسها النساء، أو النساء اللاتي ترملن، أو من تيّتموا بسبب الكارثة، أو الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أن تعذر اضطلاع السكان النازحين بالبناء يمكن أن يثنيهم عن العودة أيضا.

3. استضافة النازحين في الأسر والمجتمعات المحلية: كثيرا ما يفضل السكان النازحون الذين لا يستطيعون العودة إلى مساكنهم الأصلية المكوث مع أفراد أسرتهم الآخرين من الأسرة، أو مع أشخاص يشاطرون نفس الأواصر التاريخية والدينية وغيرها من الأواصر ويمكن أن تشمل مساعدات الإيواء في مثل هذه الحالات كل ما يتيح توسيع أو تحسين منزل الأسرة المستضيفة أو مرافقها بغية تحسين ظروف إقامة الأسرة النازحة، أو إقامة مأوى إضافي منفصل بجوار منزل الأسرة المستضيفة. وينبغي تقدير آثار ارتفاع الكثافة السكانية وزيادة الطلب على المرافق والبنى الأساسية الاجتماعية والموارد الطبيعية والتخفيف منها.

4. المستوطنات البشرية الجماعية المؤقتة: لا ينبغي أن تحل المخيمات المؤقتة المخططة محل الحلول الفعلية الدائمة. غير أنه يمكن استعمالها لإيواء السكان النازحين غير القادرين على العودة إلى موقع مسكنهم الأصلي أو غير الراغبين في العودة إليه، والذين يرون أن استضافتهم لدى أسر أخرى ليس حلا مقبولا. وقد يكون هذا

النوع من الحلول ضروريا في المناطق التي ترتفع فيها التهديدات الأمنية على السكان المعزولين أو حيث تكون إمكانيات الحصول على الخدمات الأساسية كالماء والطعام ومواد البناء المحلية محدودة. ويمكن للإيواء الجماعي في مبانٍ قائمة أن يوفر حماية مؤقتة سريعة من الظروف الجوية. وقد يلزم تكييف أو تحسين المباني المستعملة لهذه الغاية، كإقامة فواصل داخلية ومدارج من أجل الأشخاص الذي يواجهون صعوبة في التنقل. وقد درج العديد من البلدان على استعمال بعض المباني المختارة مسبقا لتقوم مقام المراكز الجماعية، لمواجهة أنواع معروفة من الكوارث، مع ما يصاحب ذلك من مسؤوليات إدارية وفي مجال توفير الخدمات. وعلى الرغم من أن المدارس كثيرا ما تستخدم لإيواء الأسر المنكوبة، فلا بد من البحث عن مبانٍ بديلة حيثما أمكن لكي يستطيع الأطفال مواصلة دراستهم. ويجب، عند تخطيط المستوطنات البشرية الجماعية المؤقتة، مراعاة انعكاساتها على السلامة الشخصية لساكنيها، وخصوصيتهم وكرامتهم، وإمكانية وصولهم إلى المرافق الأساسية. كما يجب الحرص على ألا تتحول المستوطنات البشرية الجماعية بدورها إلى هدف للهجوم أو أن تطرح خطرا أمنيا على السكان المجاورين، أو تستتبع استغلالا غير مستدام طلبا غير مستدام للبيئة الطبيعية المحيطة.

5. أشكال مساعدات الإيواء: قد يلزم توفير تشكيلة من مختلف أنواع المساعدة لتلبية حاجات السكان المنكوبين إلى المأوى. ويمكن أن تشمل المساعدة الأساسية اللوازم الشخصية، كالملابس والأفرشة، أو العدة المنزلية العامة، كالمدافئ والوقود. ويمكن أن تضم مواد دعم الإيواء، الخيم وقطع المشمع وعُدة الأدوات ومواد البناء والمآوي المؤقتة أو الانتقالية المكونة من مواد يمكن إعادة استعمالها في المآوي الدائمة لاحقا. كما قد يلزم الاستعانة بعمالة يدوية أو متخصصة تطوعية أو تعاقدية، بالإضافة إلى توفير مشورة تقنية بشأن أساليب البناء المناسبة. ويجب التفكير في استعمال النقود أو القسائم لتشجيع استعمال قنوات وموارد الإمداد المحلية رهنا بأداء الاقتصاد المحلي. كما يمكن استعمال النقود لاستئجار المساكن. ويمكن تكميل المساعدات الموفرة في شكل سلع بمعلومات أو نصائح يجري توفيرها

عبر الحملات العامة أو المراكز المحلية، فيما يتعلق بكيفية الحصول على المنح والمواد أو غيرها من أشكال مساعدات الإيواء.

6. المأوى الانتقالي: يمثل توفير المأوى المؤقت أو الانتقالي نهجاً وليس مرحلة من مراحل الاستجابة، ويستجيب لحقيقة مفادها أن السكان المنكوبين كثيرا ما يبحثون عن حلول الإيواء بعد الكوارث بأنفسهم، وينبغي دعم هذه الإدارة الذاتية إن إمكانية إعادة استعمال حلول الإيواء التالية للكوارث جزئيا أو كلياً في هياكل أكثر ديمومة، أو تغيير موقعها من أماكن مؤقتة إلى أماكن دائمة، يمكن أن يشجع انتقال السكان المنكوبين إلى مساكن أكثر ديمومة. وبالنسبة إلى السكان غير النازحين الذين ظلوا في موقع سكنهم الأصلي، يمكن للإيواء المؤقت أن يوفر مسكنا أساسيا أوليا يمكن تحسينه أو توسيعه أو استبداله على مر الزمن إذا سمحت الموارد المتاحة بذلك. أما بالنسبة إلى السكان النازحين، فيمكن أن يوفر لهم الإيواء الانتقالي مسكنا مناسبا يمكن تفكيكه وإعادة استعماله عندما يصبح بوسعهم العودة إلى موقع سكنهم الأصلي أو الاستقرار في مواقع جديدة. ويمكن توفير الإيواء الانتقالي أيضا للسكان المنكوبين الذين تستضيفهم أسر أخرى تملك مساحة تتيح تركيب مأوى مجاور أو متاخم لمنزلها. ويمكن تفكيك هذه الهياكل وإعادة استعمالها حالما يستطيع السكان المنكوبون العودة إلى مواقعهم الأصلية أو الانتقال إلى مواقع أخرى.

7. تقدير الأخطار والضعف والمخاطر: من المهم إجراء تقدير شامل للمخاطر والضعف. وينبغي أن يشمل هذا التقدير التهديدات الأمنية الفعلية أو المحتملة، والأخطار وحالات الضعف الناجمة عن السن ونوع الجنس، والإصابة بعجز، والمركز الاجتماعي أو الاقتصادي، واعتماد السكان المنكوبين على موارد البيئة الطبيعية، والعلاقات بين السكان المنكوبين والمجتمعات المضيفة . وينبغي مراعاة المخاطر التي يطرحها وقع مصادر الخطر الطبيعية كالزلازل أو النشاط البركاني أو الانجرافات الأرضية أو الفيضانات أو الرياح العاتية عند تخطيط حلول الإيواء والإسكان. وينبغي أن تكون مواقع المستوطنات البشرية في مأمن من الكوارث أو التلوث أو التعرض لأخطار نواقل الأمراض. ويمكن للمواد والسلع التي تمثل

مصدر خطر أن تترسب أو تنكشف في أعقاب الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والمد العالي. كما يمكن أن تكون هناك ألغام وذخائر غير متفجرة نتيجة لنزاعات سابقة أو جارية. وينبغي أن يقوم اختصاصيون تقنيون بتقدير مدى ثبات هياكل المباني في المناطق المأهولة المتضررة من الكارثة. وفيما يتعلق بالمآوي الجماعية، ينبغي تقدير قدرة هياكل المباني الحالية على تحمل أي وزن إضافي، والخطر المتزايد الذي يطرحه احتمال سقوط بعض مكونات البناء، كالأرضيات والجدران الفاصلة الداخلية والسقوف وغيرها.

8. المدارس والمرافق الصحية والبنى التحتية المجتمعية: ينبغي تأمين الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها المدارس والمرافق الصحية وأماكن اللعب والتجمع الآمنة. وينبغي استعمال هياكل الخدمات القائمة أو المرممة مع توفير خدمات أو مرافق إضافية مؤقتة حسب الحاجة. وفي الحالات التي يخضع فيها ترميم المباني العامة أو بناؤها لوضع تصاميم بمستقرات جديدة أو لإجراءات تنظيمية أخرى، قد يلزم إقامة هياكل مؤقتة لتوفير مرافق للأجل القصير فورا. وعند توفير مثل هذه الخدمات باستعمال هياكل مؤقتة أو دائمة، لا بد من الالتزام بالمعايير المتفق عليها

9. تعزيز سبل المعيشة: ينبغي، قبل مباشرة توطين السكان المنكوبين، معرفة النشاط الاقتصادي الذي كانوا يمارسونه قبل وقوع الكارثة، وفرص المعيشة المتاحة لهم في الظروف التالية للكارثة

10. معرفة السمات الاجتماعيّة لسكّان مخيمات النازحين لكلّ الناس أدوار اجتماعيّة وعلاقات في مجتمعاتهم وتختلف احتياجات مساعدتهم وحمايتهم تبعاً لذلك الدور وظروف نزوحهم، فضلاً عن التغيّرات في البنى والعلاقات الاجتماعيّة التي ربما خلقتها الحالة الطارئة. يجب تقييم الخصائص الاجتماعيّة والاقتصاديّة لسكّان مخيمات النزوح من أجل تحديد احتياجاتهم ومواردهم. وغالباً ما تُنتقى الأسر كوحدات للتحليل من أجل القيام بمثل هذه التحديدات. ومن الضروريّ في مثل هذه الفحوص التعرّف إلى الأدوار الجنوسيّة (الجندرية) والجيليّة ضمن الأسر فضلاً عن علاقات القوّة ضمن الأسر وفيما بينها. ومن

الخصائص الأسريّة المهمّة التي تجدر دراستها: نوع العائلة وحجم الأسرة والتكوين العمريّ والجنسيّ والمهارات والتعليم والطبقة.

يؤثّر التمايز الجنوسيّ (الجندري) والعمريّ على أعضاء الأسرة ولا يسع المرء أن يفترض بأنّ الأسر وحدات اجتماعيّة اقتصاديّة يسعى أعضاؤها للوصول إلى غاية مشتركة ويشتركون بمواردهم ومداخيلهم بشكل متساوٍ. ويجب الإقرار بالعلاقات الاجتماعيّة الجنوسيّة والعمريّة وما يصاحبها من انعدام المساواة في الوصول إلى الأرض والإنتاج والدخل. ويجب أن تصمّم برامج المساعدة الإنسانيّة لدمج النساء والإقرار بالاختلاف بين الأدوار الاجتماعيّة والاقتصاديّة للنساء والرجال بطرق تدعم تطوّر قدرات الجميع إذا أريد أن تفيد المساعدة والحماية الإنسانيّة كلّ أعضاء سكّان الحالة الطارئة.المعرّضون للأذى في سكّان مخيمات النزوح هم الأكثر تعرّضاً للعنف والاستغلال، فضلاً عن غير القادرين على التعامل مع أخطار الكارثة وصدماتها وضغوطها. ويكون بعض الأشخاص أكثر تعرّضاً للأذى من غيرهم وقد يتطلّبون مساعدة إضافيّة. وغالباً ما يكونون الأشخاص أنفسهم الذين يعتبرون معرّضين للأذى في الظروف العاديّة ـ النساء والأطفال والمسنّون؛ والمرضى أو المصابين أو المشكوك بصحّتهم العقليّة أو النفسيّة؛ والمحرومون اجتماعيّاً أو المعزولون عن المجتمع الأوسع الذي ينتمون إليه. وقد تكون الرضّة النفسيّة والأسى الذي مرّ به من تعرّضوا للأعمال الوحشيّة والعنف المستشري سبباً مقعداً أو يؤدّي إلى انهيار في المعايير الاجتماعيّة. لذا يجب في كلّ مجتمع مقتلع تحديد المجموعات المعرّضة للأذى واحتياجاتها إذا أريد أن يشملها توفير الحماية والمساعدة الإنسانيّة

إيــــواء النازحين

عرف الإيواء بعدد من التعاريف ومنها:الإيواء هو إعداد وتجهيز الأماكن الآمنة بالمستلزمات الضرورية.كما عرف الإيواء بأنه: إيواء المتضررين في أماكن آمنة تتوفر بها جميع المستلزمات الضرورية لاستمرار الحياة لحين عودتهم إلى أماكنهم الأصلية بعد إعادة الوضع لحالته الطبيعية.ومن خلال ما سبق ذكره، يمكن تعريف الإيواء بأنه :عبارة عن إيواء المتضررين أو المحتمل تضررهم في أماكن آمنة تتوفر بها جميع المستلزمات

الضرورية لاستمرار الحياة لحين عودتهم إلى أماكنهم الأصلية إن أمكن ذلك بعد السماح لهم، وبعد عودة الأوضاع لحالتها الطبيعية أو للأفضل.

تصنيف مخيمات النزوح

يعرف مخيم النازحين Refugee camp، بانه المكان الذي يأوي سكاناً لجؤوا إليه لأسباب قسرية. وعادة ما يكون سكّان هذا المخيم من الملاحقين سياسياً أو الهاربين من حروب أو يكونون ضحايا لعمليات تهجير أو تفاديا لعمليات تطهير، وتنطبق تسمية مخيّم لاجئين على المأوى الذي يلجأ إليه أيضا ضحايا الكوارث الطبيعية والمجاعات (ضحايا بيئة) وعادة ما تقوم مؤسسات إنسانية ببناء هذه المخيمات. من ضمن تلك المؤسسات :الأمم المتحدة والصليب الأحمر .ويمكن لمخيم لاجئين واحد أن يستوعب أحيانا مئات الألوف أو حتى الملايين من اللاجئين .ومع أن فكرة مخيمات اللاجئين تقضي بأن يكون المخيم مأوى مؤقت لسكانه ليعودوا إلى ديارهم حالما سنحت لهم الأوضاع بعد زوال أسباب اللجوء، لكننا نرى أن هناك مخيمات قد طال وجودها لمدة عقود كمخيمات اللاجئين الفلسطينيين .تختلف مخيمات ايواء النازحين من جراء المخاطر المختلفة ومستوطناتهم عن معسكرات الجيش. فهي تخطط لإيوائهم في حالات الكوارث لإبقائهم مدة طويلة، وكبار السن وهم أناس عاديين شردتهم ظروف الحرب أو غيرها. والهدف من مساعدتهم هو حماية أرواحهم ووحدتهم والسعي لإعادتهم إلى أوضاعهم الطبيعية بقدر الإمكان .وتوصي منظمة الصحة العالمية والمندوب السامي للاجئين بأن تكون المساحة الكافية لإيواء الفرد الواحد هي ٣،٥ متر مربع للتحرك، إذ يؤدي الزحام الزائد أيضًا إلى مشاكل صحية وأمنية وتعتبر الخيام عادة الحل الأول للإيواء المؤقت. ويتطلب احتساب الظروف المناخية في استخدامها، ففي المناطق الجبلية والمناخ البارد تطلب المواد السميكة وإدخال مرافق التدفئة، بينما في المناطق الصحراوية الحارة يطلب تظليل الخيام والممرات التي بينها من الشمس وتعمل السلطات المختصة عند تخطيط المعسكرات بأن يبقى اللاجئون بهذه المعسكرات لآجال طويلة تحت ظروف مناخية مختلفة وإبدال الخيام بمواد إسكان صلبة، وإعطاء العائلات الخصوصية والراحة المطلوبةوالأمر الثاني هو توفير منزل أو مهجع لكل أسرة واضعين في الاعتبار العادات المحلية وملاءمتها مع الواقع، وأن يحتوي كل سكن حوالي 35شخصًا

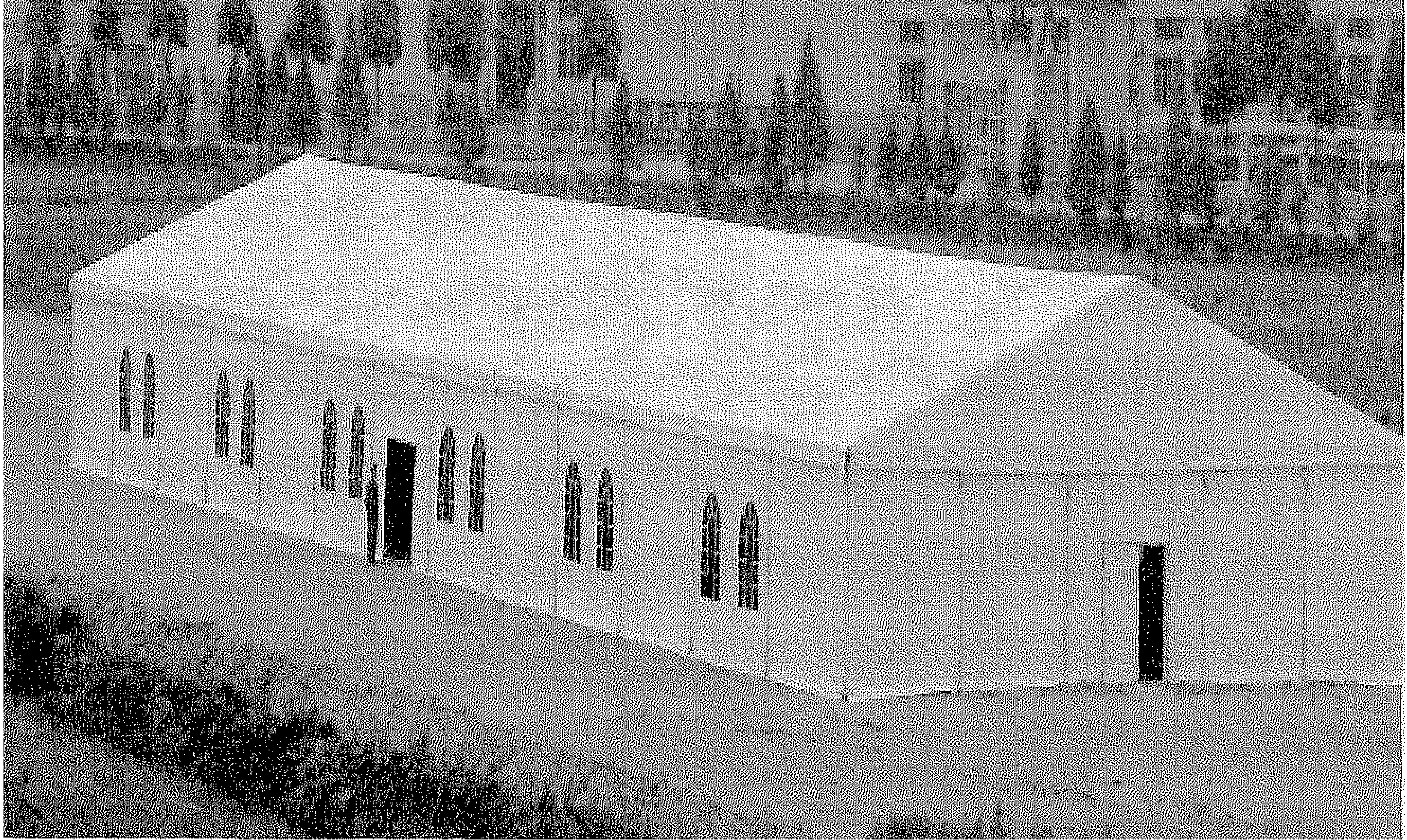
في مثل هذه الظروف. كما وتعتبر المياه الضرورة الأولى لمواقع الإيواء المختلفة والعامل الذي بواسطته يقرر اختبار الموقع الخاص به. وتقدر احتياجات المياه بمقدار 20 لترًا للشخص الواحد في اليوم تقريباً 50 لترًا من المياه لكل -إضافة للمراكز الصحية ومراكز التغذية التي تتطلب ما بين 30مريض يوميًا.كما يجب أن توفر مرافق تخزين المياه الأحتياط الكافي منها، وأن تسهل طرق الوصول لمصادر المياه وأن تكون نقاط التوزيع على مسافات قريبة من مواقع السكن. كذلك يجب الاهتمام بمنشآت المياه المستخدمة للأغراض الصحية .كما و يجب إصدار اللوائح الخاصة بمرافق المراحيض ونظم رمي النفايات والأوساخ والصحة العامة قبل مجيء الفوج الأول للاجئين ووضع القيود والأنظمة المستخدمة فيها، كما أنه يطلب مشورة مهنيي واختصاصي الصحة العامة في تخطيط وتطبيق التدابير المذكورة وإدراج مسألة المياه ونظم الصحة العامة في التخطيط، لأن المياه ومرافق الصحة العامة تؤثر بدرجة كبيرة ليست فقط على المعسكرات ولكن أيضًا بالمناطق المحيطة بها، لأن أغلب الأوبئة والإصابات تنشأ من معسكرات االنازحينوتصنف حسب الحجم والسعة الى مخيمات كبيرة ومتوسطة وصغيرة كما تقسم من حيث المدى الزمني لكن التنوع في المخيمات يكون اكثر اتساعا عندما تصنف اعتمادا على نمط البناء ومواد البناء المستخدمة حيث يمكن تصنيفها الى ماياتي:

1- **مخيمات الخيام**

ويتم استخدام الخيام على نطاق واسع خاصة في حالة النزوح المؤقت القصير حيث تفضل لسهولة نقلها ونصبها الا انها لا تتوفر على المتانة الكافية مما يجعلها عرضة للظروف الجوية ففي مخيم الزعتري للنازحين السوريين في الاردن اقتلعت السيول 2000 خيمة بالكامل عام 2014 مما اضطر عددا من اللاجئين المتضررين للمبيت داخل المطابخ الجاهزة ومواقع المؤسسات والمنظمات الدولية والمستشفيات الميدانية للاحتماء من البرد والسيول التي دهمت خيمهم. وادت الى وفاة أكثر من عشرين نازحا سورياً، غالبيتهم أطفال ما دفع الجهات المعنية إلى البحث عن بديل لإيواء اللاجئين في اماكن اكثر أمنا. وحاليا بدات الدول والمنظمات الدولية باستخدام انواع من الخيام ذات مواصفات دقيقة لتكون مضادة للأمطار والصخور ومواجهة

الحرائق لحفظ الامن السكني للنازحين مرفقة بالخدمات والمرافق والممرات و بمقاسات مختلفة (1)

شكل (36)خيمة كبيرة في احد مخيمات النزوح في البوسنة



2- **مخيمات البيوت المتنقلة "الكرفانات"**.

وهذه المخيمات تتميز بتكاملها لكون الكرنافات أي (ما تعرف بالبيوت الصغيرة المتنقلة)تشبه الى كبير البيوت الدائمية من حيث الاتساع وتوفر وسائل الرفاهية وغالبا ما يكون استخدامها محدودا ومقتصرا على الدول المتقدمة اقتصاديا لتكلفتها الباهضة حيث يتراوح سعر الكرفان الواحد بين 6-10 دولار امريكي ويتم وضع الكرفانات في "Camp" مخيم صغير، و توفر لهم الخدمات الاساسية كالكهرباء والصرف الصحي، ان سبب تفضيل الكرفانات على الخيام يعود لعدم جدوى الخيام في ظل الظروف الصحرواية ، او الطقس الممطر وتصنع الكرفانات بمختلف القياسات والاحجام وهي تكون اما ثابتة او متحركة.

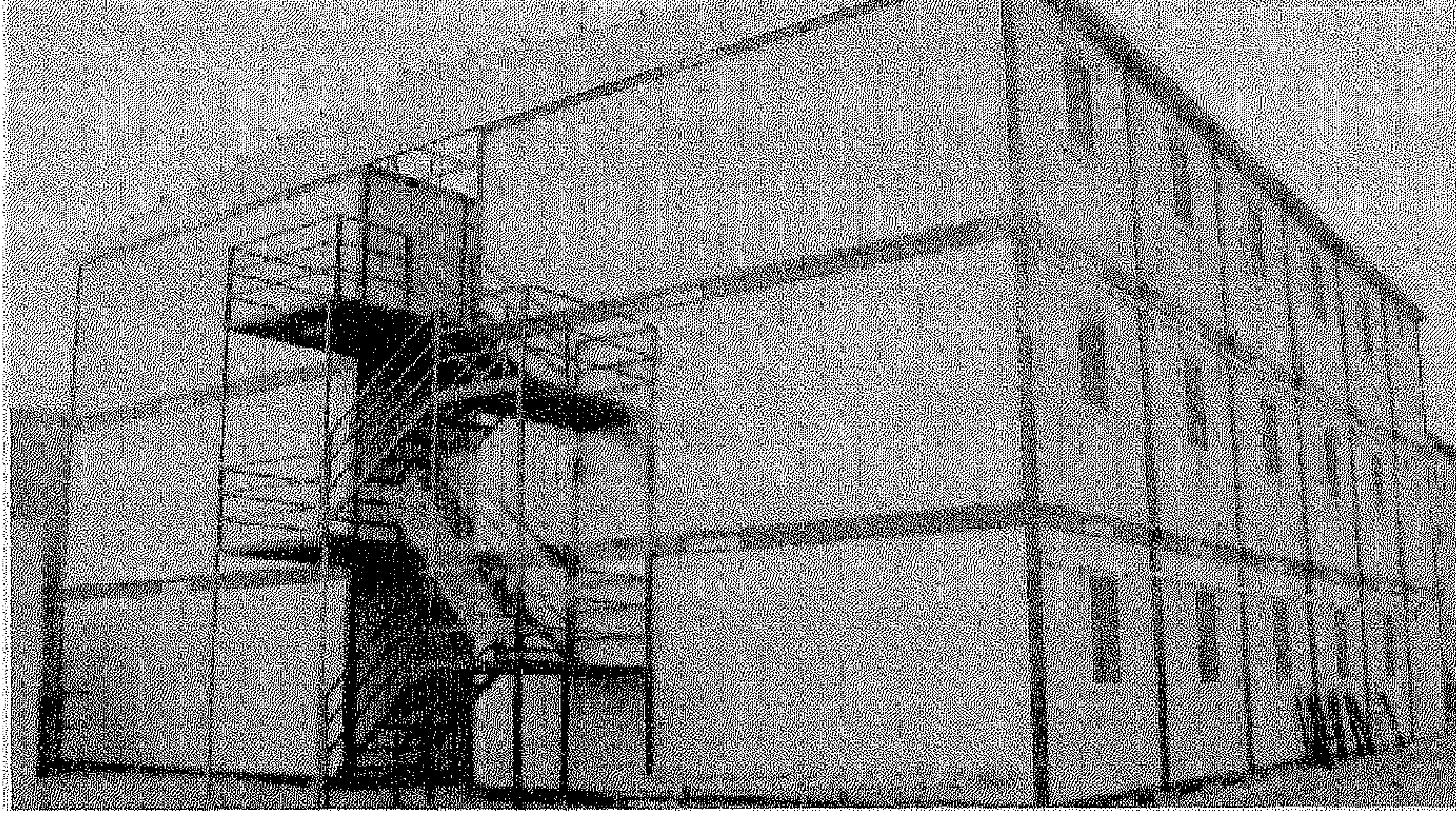
شكل (37)كرفانات في طريقها الى النصب في احد مخيمات النزوح في غزة



3- المجمعات متعددة الطوابق

وتتسع هذه المخيمات لاعداد كبيرة جدا من النازحين كما توفر للنازحين حياة مستقرة تتوفر فيها كل المقومات الضرورية للامن والراحة والحماية من الاخطار وغالبا ما تكون هذه المجمعات مجهزة مسبقا لحالات الطواريء والكوارث ويتم فيها استيعاب النازحين بشكل مؤقت وقد تتحول اقامتهم فيها الى دائمية عندما تطول مسببات النزوح وغالبا ما تبنى هذه المجمعات بتمويل من المنظمات الدولية في المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية وتتميز بارتفاع تكلفتها المادية كما انها يمكن ان تفكك وتنقل لاماكن اخرى بشكل سهل ومرن.

شكل (38) مجمعات متعددة الطبقات



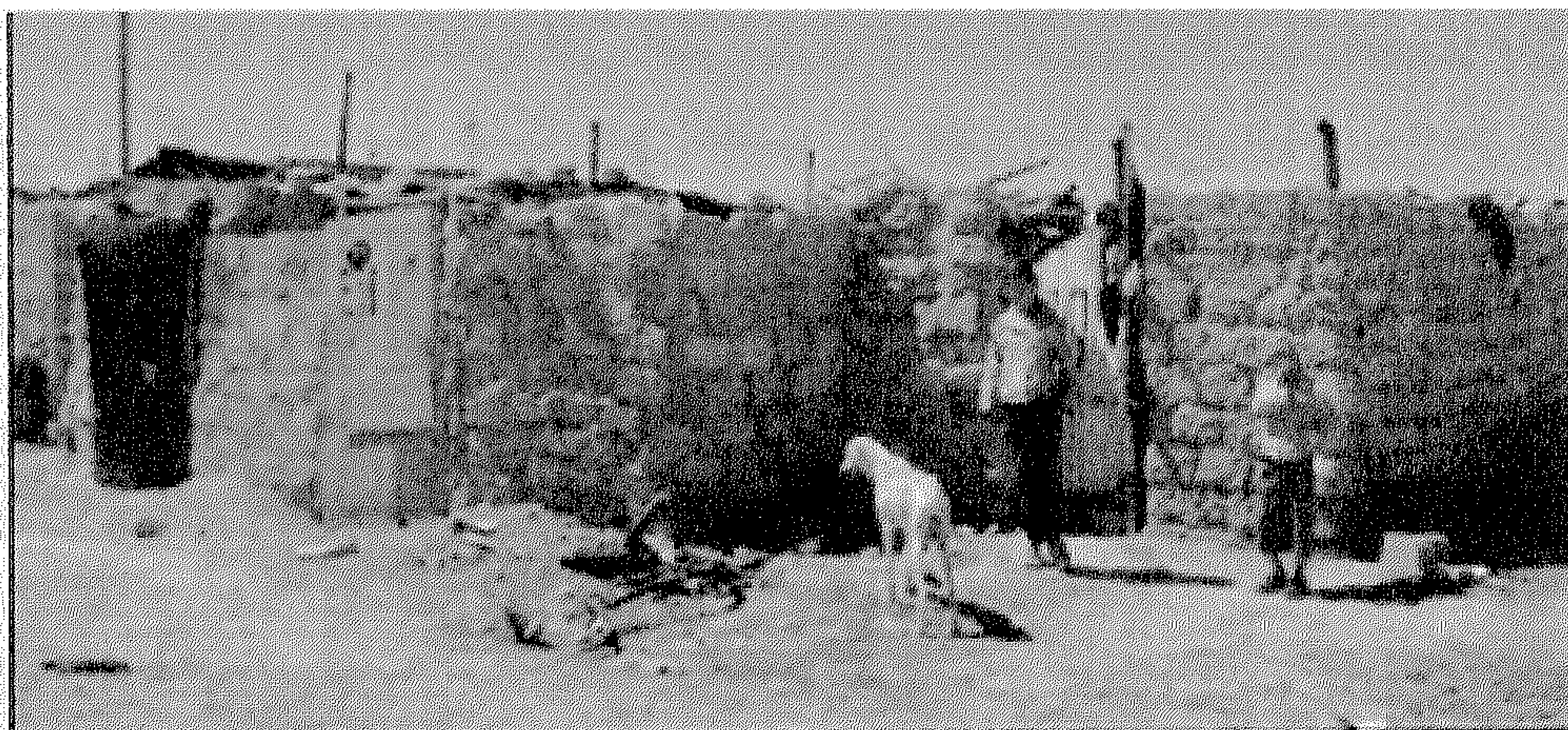
4- **مخيمات الأكواخ البدائية**

وغالبا ما تكون هذه المخيمات في المناطق التي يصعب الوصول اليها في الغابات او تلك المناطق التي لا تلاقي اهتماما دوليا وغالبا ما تبنى هذه المخيمات من مواد محلية او بيقايا المنازل المدمرة ققي مخيم سيتوي في ماينمار بنى النازحون مخيمهم على شكل أكواخ مستطيلة الشكل من القصب او على هيئة اكواخ بدائية يستعمل في بنائها اغصان الاشجار او القش او علب الصفيح او من الخشب وورق الكرتون كما تتواجد بعض الاكواخ المشيَّدة من قضبان حديدية وأقفاص دجاجاو اطارات سيارات مستعملة غُطِّيت بالقماش وألواح الصفيح وسلال القمامة. ومساحتها غالبا ما لا تتعدى ال 10 أقدام مربعة،وقد تكون الأكواخ صغيرة ومصنوعة من البلاستيك، والعيدان التي تجلب من الغابات البرية القريبة كما . في مخيم «بدبادو» (النجدة) وهو أوسع المخيمات في العاصمة مقديشو حتى الآن ويصنع النازحون من هذا البلاستيك (قطعة يبلغ طولها نحو 3 أمتار وعرضها مثل ذلك) والعيدان، ما يشبه الكوخ الدئري الذي لا يزيد ارتفاعه عن المتر ونصف المتر، وقطره مثل ذلك أيضا، حيث يتم الدخول إليه راكعا أو حبوا أحيانا، ولا يتسع لأن يمدد الإنسان العادي البالغ رجليه عندما يريد أن ينام. أرضية الكوخ خالية من أي فراش إلا من بعض الأسمال التي يفترشها

الأطفال والكبار، وبعض المحظوظين حصلوا على كراتين فارغة التقطوها من الطريق ويستخدمونها كفرش

شكل (39) اكواخ بدائية





5- **مخيمات البيوت الطينية**

وهذا النوع من المخيمات يقسم الى نوعين الاول يتم فيه بناء البيوت بشكل بدائي من قبل النازحين انفسهم او السكان في المناطق المستضيفة او من قبل الجهات الرسمية وتكون البيوت الطينية هنا اقرب الى الاكواخ منها الى المساكن اما النوع الثاني وهو الذي تلجا اليه المؤسسات الانسانية عندما لاتتوافر مواد البناء او يصعب ايصالها لمنطقة النزوح كما حصل فب غزة الفلسطينية عندما قامت الامم المتحدة عام 2007 ببناء اكثر من 100 منزل للعوائل الفلسطينية التي دمرت منازلها في الهجوم الاسرائيلي على غزة ذلك العام.واضطرت الامم المتحدة لبناء هذه المنازل من طابوق من الطين المضغوط لأن السلطات الاسرائيلية لم تسمح لمواد البناء كالحديد والاسمنت من الدخول الى غزة.حيث ادعت اسرائيل إن مثل هذه المواد قد تستخدم من قبل حماس لصناعة اسلحة او تدعيم بناها ومنشآتها العسكرية.وقدرت كلفة بناء البيت الواحد ب 10 الاف دولار ويبنى خلال ثلاثة اشهر.

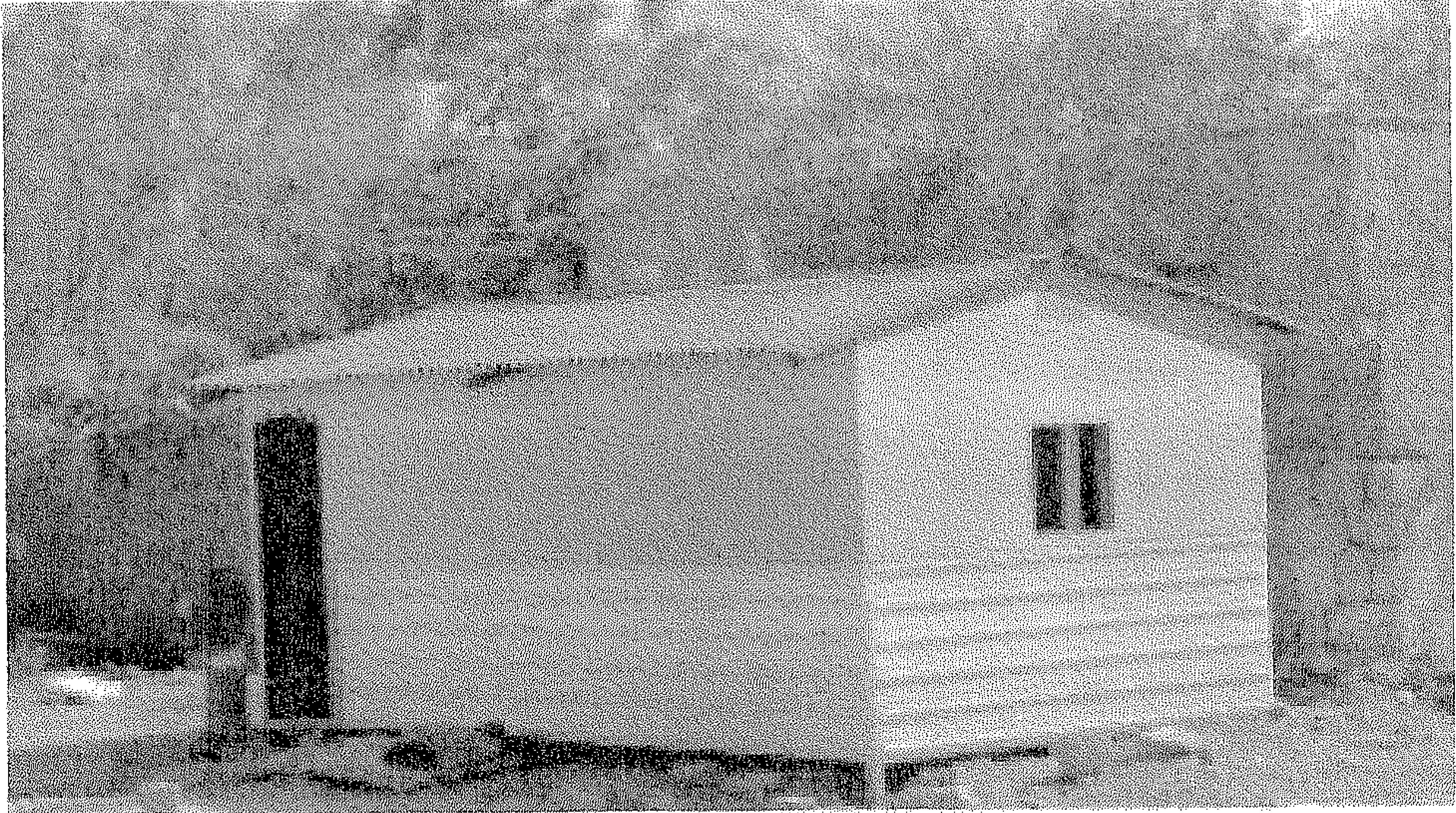
شكل (40)كوخ طيني في غزة بفلسطين



6- **مخيمات الاكواخ الخشبية**

وهي عبارة عن أكواخ خشبية مساحتها (3×6 متر) تحوي على غرفة معيشة ومطبخ ومرافق صحية وهي غالبا ما تقوم المفوضية السامية لشئون اللاجئين وبالتنسيق مع المنظمات المحلية والدولية بتوفيرها كملاجىء مؤقتة في ظل تزايد النازحين كما في مخيم ابين في اليمن الذي انشا عام 2013و غطت جمعية التكافل الإنساني اليمنية في هذا المشروع ما يعادل 71٪ من إجمالي المشروع إي عدد (925) كوخ خشبي من أصل (1300) كوخ خشبي، في مديريتي زنجبار و خنفر بمحافظة أبين . .(2)

شكل (41)كوخ خشبي



7- **مخيمات البناء الثابت**

وهي غالبا ما تنشا في البداية على شكل خيام يتم الاستعاضة عنها بعد ذلك بوحدات سكنية مبنية من الاسمنت وألواح الزينكو عندما تطول فترة النزوح كما هو الحال في المخيمات الفلسطينية في داخل وخارج فلسطين ومخيمات الصحراويون في تندروف بالجزائر ويقام هذا النوع من المخيمات أو معظمها في ضواحي المدن وكأنها

جزء منها ويقسم المخيم الى أحياء تضم وحدات سكنية متراصة بجانب بعضها البعض ولا يفصل الساكن عن جاره سوى متر او اقل ويفصل الأحياء عن بعضها البعض شوارع ترابية توحل في الشتاء تصبح مجاري للمياه الاسنة في الصيف ولا يتعدى عدد الغرف في الوحدات السكنية غرفتين او ثلاثاً تضم الغرفة ما بين 5-7 أشخاص ويسبب هذا الزحام مشاكل صحية واجتماعية ويؤدي الى تحلل الأخلاق وافتقاد التنشئة من الظواهر الملاحظة في هكذا نوع من المخيمات أنها تضم مجموعات سكنية من نفس القرى والمدن في مناطق النزوح وتعيش نمط حياتها السابقة فعلى سبيل المثال نجد مخيماً كمخيم الحسين في عمان او الجلزون في رام الله يضم أحياء باسم حارة "اللدادوة" نسبة الى مدينة اللد او "الرمالوة" نسبة الى مدينة الرملة او "اللفاتوة" نسبة الى قرية لفتا

شكل (42)صورة فضائية لمخيم اليرموك للنازحين الفلسطينيين في العاصمة السورية دمشق



اما من حيث مداها الزمني فهناك نوعان رئيسان لمخيمات النزوح هما:

1. مخيمات مؤقتةهي تلك الوسائل التي تتسم بسهولة التركيب والإنشاء والفك مرة أخرى مع مرونة عالية وقابلية للتعديل. وذلك من خلال بساطة وسهولة التقنية

المستخدمة والنظام الإنشائي المستخدم والوحدة النمطية التكرارية مثل الخيام الزنك والحديد ألواح الخشب

2. مخيمات ثابتة:هي تلك الوسائل التي تتسم بالثبات للمنشأة. الذي قد ينتج عن مجموعة من الخصائص منها صعوبة أو استحالة فك المنشأة مرة أخرى أو الثبات في التشكيل وعدم قابلية التعديل بيسر. وذلك نتيجة لتعقيدات التقنية المستخدمة أ النظام الإنشائي المستخدم أو الوحدة النمطية التكرارية. مثل البيوت والمنازل المبنية من الحجر، الطين، البلوك، الخرسانة المسلحة، الملاجئ الجماعية أو العائلية، والأقبية الأرضية .. الخكما تقسم مخيمات النزوح الى نوعين من حيث مدى الحرية الممنوحة لجركة النازحين داخل وخارج مخيمات النزوح وهي كما يلي:

1. مخيمات مغلقة:هي المخيمات التي لا يسمح فيها للنازحين بالخروج خارج المخيم ويجبرون على البقاء داخل المخيم، مع توفير كامل ما يلزمهم من المتطلبات الحياتية اليومية، مثل أسرى الحرب.
2. مخيمات مفتوحة:هي مخيمات النزوح التي يسمح فيها للنازحين بالدخول والخروج بدون قيد، مع توفير المستلزمات والخدمات الضرورية حسبما يتطلبه الموقف، مثل المخيمات العادية. وهذا ما ينطبق على أماكن ومواقع الإيواء الأخرى حسب نوع وظروف المتضررين.

متطلبات ايواء النازحين:

تتطلب عمليات الإيواء توفر الآتي:

1. التنسيق مع مسئول الإخلاء والترحيل لمعرفة عدد المتضررين، وبناء على ذلك يتم الاستعداد وتجهيز ما يلزم وحسب العدد الحقيقي أو التقريبي بقدر الاحتياج وتحديد نقاط تجمع وسائل النقل.
2. توفير الأماكن المناسبة لإيواء المتضررين مثل المدارس، النوادي، الفنادق، الشقق المفروشة .. الخ، بالتنسيق مع الجهات التابعة لها.
3. إنشاء معسكرات إيواء إذا تطلب الوضع ذلك في أماكن مناسبة تتوفر فيها شروط الأماكن المعدة لمواقع الإيواء.

4. مراعاة ترقيم مواقع الإيواء المختلفة ليسهل الوصول إليها ومعرفتها بسهولة في أي وقت.
5. إيجاد مركز استقبال واستعلامات لخدمة المتضررين وخدمة أقربائهم ومن يعرفهم..
6. إيجاد قسم توعية ورعاية اجتماعية لرفع الروح المعنوية.
7. توفير قسم إسعافات أولية ورعاية صحية لتقديم الخدمات الإسعافية والعلاجية.
8. توفير مركز أو فرقة إطفاء من أجل إخماد أي حريق قد يحصل.
9. توفير المواد الإغاثية (الخيام، المخيمات، البطاطين، الأغطية، الغذاء، الشراب والكساء
10. توفير مياه صالحة للشرب والمياه المستخدمة للغسل والتنظيف.
11. توصيل التيار الكهربائي أو توفير مولدات كهرباء متنقلة.
12. توفير خدمات الأمن والحراسات وحفظ النظام في مواقع الإيواء المختلفة.
13. توفير الخدمات التعليمية عندما تكون مدة الإخلاء طويلة.
14. إعداد النماذج الخاصة بعملية الإيواء.

المنشات الواجب توفرها في مخيمات النزوح

يمكن إجمال مرافق مخيمات اللاجئين كالتالي:

1. المقرات الرئيسية الادارية لخدمات التنسيق
2. مرافق النوم (خيام كثيرة)
3. مرافق النظافة(أماكن الغسيل والمراحيض)
4. العيادات، والمستشفيات ومراكز التحصين
5. توزيع الغذاء ومراكز التغذية العلاجية
6. معدات الاتصالات (مثل الإذاعة)
7. لأمان، ويشمل الحماية من اللصوص مثل الحواجز ونقاط التفتيش الأمنية وقوات حفظ السلام لمنع العنف المسلح .
8. دور عبادة
9. المدارس ومراكز التدريب إذا سمح البلد المضيف

10. أسواق ومتاجر إذا سمح البلد المضيف

أسباب إنشاء مخيمات النازحين

يودي نزوح السكان بصورة مكثفة وغير منظمة الى تدفقهم مكان واحد ثم استيطانهم مؤقتا لحين زوال الخطر وغالباً ما تكون القوى لتي تخلق سكّان الحالات الطارئة مترابطة ولا يمكن الفصل فيما بينها. وتتّصل الشروط الاقتصاديّة والبيئيّة عادة بالسياسات السياسيّة والممارسة. وتؤثّر العوامل الاقتصاديّة على الظروف البيئيّة في الغالب. وتكون القوى التي تسبّب الكوارث مباشرة وعنيفة في بعض الأحيان. وفي أوضاع أخرى قد تكون الكارثة ناتجة عن استمرار الصراع المنخفض الحدّة أو تدهور الأوضاع الاقتصاديّة بثبات أو القمع السياسيّ المتدنّي المرتبة أو الإهمال. وتحدث القوى المتنوّعة التي تجبر السكّان على النزوح رضّات نفسيّة عند الناس بطرق مختلفة وتخلق احتياجات مختلفة. وعند تحديد الأولويّات وتقديم الحماية والمساعدة، لا بدّ أن تستند الاستجابات إلى الاحتياجات. ويمكن أن يسهم إدراك الأسباب المتنوّعة للاستيطان الطارىء، وبعضها يتطلّب اهتماماً أكبر من الأخرى، في تصميم استجابات المساعدة الإنسانيّة الملائمة.[3]

وتكون حركة نزوح السكان لا إراديّة، حيث يُجبر الناس على الانتقال استجابة لحركيّات متنوّعة تعمل في موطنها الأصليّ. وفي أوضاع كثيرة تسود المسائل الاقتصاديّة، وفي أوضاع أخرى، تسود القوى المحرّكة السياسيّة والدينيّة والعرقيّة والإثنيّة وغيرها من القوى المحرّكة الاجتماعيّة.

1- القوى المحرّكة السياسيّة

إنّ القوى المحرّكة للأوضاع السياسيّة التي تسبّب النزوح وسكّان الحالات الطارئة هي:

- الصراع الأهليّ والحرب
- أعمال الطرد الجماعيّ والإكراه على النزوح
- قمع الدولة
- انتهاكات حقوق الإنسان

- إساءة معاملة الأقلّيّات

ويزعزع الصراع المتدنّي الحدّة التوازن الاجتماعيّ ويؤدّي إلى تآكل البنية التحتيّة وقدرة الناس والمجتمعات على البقاء. وتعتبر العمليّات العسكريّة، التي يمكن أن تشمل غزو منطقة أو اجتياحها أو الاحتلال أو التجنيد العسكريّ القسريّ، الأحداث الرئيسيّة التي تقتلع السكّان من جذورهم. وربما تؤدّي السياسات الحكوميّة التي تنتهج التمييز ضدّ مجموعات معيّنة أو تحرمها إلى نزوح السكّان. وينشأ بعض سكّان الحالات الطارئة عن قيام الحكومات بإعادة توطين مجتمعاتها. وربما تشمل الجهود المبذولة لتعزيز السلطة أو ترسيخ الحكم السيطرة على مجموعات ذات لغة أو إثنيّة أو دين أو ثقافة أو معتقدات سياسيّة أو مكانة اجتماعيّة مختلفة أو استثنائها أو قمعها أو طردها أو محاولة إزالتها. وغالباً ما توقد الاختلافات الإثنيّة أو العرقيّة أو الدينيّة الصراع المدنيّ وتلهبه. نقلت إثيوبيا في سنة 1985 التغريّين والأريتريّين مبرّرة عملها بتعابير اقتصاديّة وبيئيّة، غير أنّ معظم المراقبين اعتبروا ذلك نقلاً مدفوعاً باعتبارات سياسيّة وفي إندونيسيا، نقلت الحكومة السكّان من جزيرة جاوا المزدحمة إلى جزر إيريان جايا المتناثرة، ما أدّى إلى نزوح الإيريان جيانيّين داخل موطنهم وإلى بابوا نيو غينيا المجاورة.

2- القوى المحرّكة الاقتصاديّة

غالباً ما ترتبط القوى المحرّكة الاقتصاديّة التي تسبّب فقدان أيّ من العناصر الأساسيّة للاستقرار بظروف الصراع المستمرّ، حيث تتآكل الاقتصادات المحلّيّة أو القوميّة أو تنهار تحت وطأة الدمار العسكريّ. وعندما تُحدث الحرب اضطراباً في الإنتاج الزراعيّ وتسويق الغذاء وتوزيعه، ينشأ عن ذلك نقص في مداخيل منتجي الغذاء وموزّديه فضلاً عن نقص الموارد الغذائيّة. وقد يؤدّي الحرمان الاقتصاديّ إلى عدم القدرة على شراء الغذاء الذي يكفي الناس في منازلهم. وقد تؤدّي مثل هذه التأثيرات على النظام الزراعيّ إلى المجاعة، بل وحتى إلى نزوح كبير للسكّان. وتؤثّر الصراعات عادة أيضاً على القطاع الصناعيّ للبلد وتدمّر البنية التحتيّة للنقل والمواصلات اللازمة لمعاودة الحياة الاقتصاديّة. وعندما تدمّر المصانع، تزداد البطالة ويصبح العيش أكثر صعوبة. وقد يكون لانهيار الأسواق العالميّة (مثل الذهب والفولاذ والمعادن والسلع الزراعيّة) تأثيرات سلبيّة مهمّة على الاقتصادات القوميّة.

وفي سياقات الفقر أو اقتصادات شبه الكفاف، قد تزيد محاولات الحفاظ على الوضع الاقتصاديّ لمجموعة ما مقابل الأخرى، أو محاولات تجنّب اللوم عن الأوضاع الاقتصاديّة أو إلقائها على الآخرين، من انعدام الاستقرار وتفاقم الصراعات.

العوامل المؤثرة في اختيار اماكن انشاء مخيمات النزوح

وثمة عدد من العوامل التي تحدّد أين يتمّ الاستيطان. ويمكن تجميعها تحت العناوين التالية: جغرافيّة واقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة وطبوغرافيّة.ومن النواحي الحاسمة التي تؤثّر في سياق الاستيطان الطارئ درجة الإكراه في خيار استيطان السكّان في الحالات الطارئة.وثمة عوامل عديدة تؤثّر على سكّان المستوطنات الطارئة. فنادراً ما يكون النازحون واللاجئون عملاء يتمتّعون بالحرّيّة في اختيار المكان الذي يستوطنون فيه في الحالات الطارئة. وغالباً ما لا يتمّ استشارة المجتمعات المضيفة التي يستوطنون بينها. وغالباً ما تكون العوامل اللوجستيّة والسياسيّة والاقتصاديّة هي العوامل الحاسمة التي توجّه تدفّق سكّان الحالات الطارئة وترسم تصميم وتطبيق الحماية والمساعدة التي توفّرها الوكالات والمنظّمات. فيما يلي العوامل التي قد تحدّد مكان الاستيطان:-.

1- العوامل الجغرافيّة

قد يكون الموقع الجغرافيّ للسكّان في الحالات الطارئة في موطنه الأصليّ أو داخل البلد أو ضمن الإقليم الأصليّ. عندما يكون السكّان مجتمعاً يحاصره الصراع في موطنه، يكون الاستيطان في الموطن الأصليّ. وقد يضمّ سكّان الحالات الطارئة النازحين فضلاً عن المقيمين المحلّيّين. وقد تنشأ عمليّات عبر الحدود وممرّات هادئة أو ممرّات آمنة لتوفير المساعدة الإنسانيّة لمثل هؤلاء السكّان الذين يحتاجون إلى معونات طارئة. وقد تمّ تقديم المساعدة في السودان ولبنان وكمبوتشيا والسلفادور وأماكن أخرى باستخدام هذه الطرق. وفي عهد قريب، حدّدت الأمم المتحدة والجهات الدوليّة المقدّمة للمساعدات الإنسانيّة "ملاذات آمنة" كوسيلة للاستجابة إلى احتياجات الحماية والمساعدة للسكان المحاصرين في منازلهم في الحالات الطارئة.والاستيطان الطارئ في البلد هو الذي يحدث ضمن البلد الأصلي. وقد أجبر الملايين على الفرار من منازلهم

والنزوح داخليّاً ضمن أراضي بلدهم نتيجة للصراع المسلّح أو النزاع الداخليّ أو الانتهاكات المنهجيّة لحقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعيّة أو الناشئة بفعل الإنسان أو مشروعات التنمية. وفي سياقات الصراع حيث تكون المناطق الحدوديّة موضع نزاع، وحيث تتبدل السلطات الحاكمة، لا يكون ما يشكّل "داخل البلد" واضحاً دائماً. كما أنّ العديد من اللاجئين والنازحين ينتقلون جيئة وذهاباً بين منطقة استيطانهم الطارئ وموطنهم الأصليّ.ويحدث الاستيطان الطارئ الذي يشتمل على الانتقال عبر حدود دوليّة ضمن إقليم جغرافيّ بشكل عامّ. فعندما يُقتلع الناس من جذورهم نتيجة لأعمال الحكومة، أو عندما لا تكون حكوماتهم قادرة على حمايتهم أو غير راغبة في ذلك، أو عندما لا يتمكّن الناس من إيجاد مكان يلجؤون إليه ضمن بلدهم الأصليّ أو يصلون إليه، فسوف يعبرون الحدود الدوليّة. كما أنّ السكّان المقتلعين الذين عبروا الحدود قد يتنقّلون بين منطقة استقرارهم الطارئ ومسقط رأسهم.

2- العوامل الاقتصاديّة

إنّ الظروف الاقتصاديّة في مجتمع الاستيطان عامل مهمّ يؤثّر على عمليّة استيطان السكّان في الحالات الطارئة. فعندما تكون الأوضاع الاقتصاديّة آخذة في التحسّن والموارد وفيرة، تكون السياسات تجاه الاستيطان الطارئ أكثر كرماً في العادة. وعندما تكون الأوضاع فقيرة أو البطالة مرتفعة أو الاقتصاد متدهوراً، تتراجع الضيافة وقد يصبح الغرباء كبوش فداء.ففي البلدان الفقيرة بالموارد أو النامية، قد تفاقم احتياجات سكّان الحالات الطارئة أوضاع الفقر القائمة وتسهم في انعدام الاستقرار الاجتماعيّ والسياسيّ.إنّ توفّر الأرض والماء عاملان حاسمان يؤثّران على استيطان السكّان في الحالات الطارئة. فقد يشجّع نقص الأرض والماء أيضاً على الاستيطان الحضريّ حيث يسعى النازحون إلى العمل وإيجاد طرق بديلة لإعالة أنفسهم. ويعتبر التوفّر المتوقّع للأعمال عاملاً حاسماً أيضاً يؤثّر على استيطان المقتلعين من جذورهم. يضمّ سكّان الحالات الطارئة مجموعة واسعة من المهارات أيضاً. ويمكن أن تُحدث مهن المقيمين وخبراتهم ومهاراتهم، إلى جانب الموارد المتاحة والظروف القائمة في مكان الاستيطان، اختلافاً في درجة اتّكال السكّان أو اعتمادهم على النفس.

3- العوامل السياسيّة

إنّ العوامل السياسيّة التي تؤثّر على الاستيطان الطارئ عديدة ومتنوّعة ومعقّدة. وتتسم الحالات الطارئة المعقّدة اليوم بالصراع الناشئ عن عوامل سياسيّة متنوّعة، ويجب أن تأخذ الاستجابة إلى الحالات الطارئة الأبعاد السياسيّة للوضع في الحسبان. فإلى جانب الحاجة إلى معرفة موارد سكّان الحالات الطارئة، تحتاج الجهات المقدّمة للمساعدة إلى معرفة من هم اللاعبون الفاعلون، ومن يسيطر على المناطق، وما هي التحالفات التي قد تكون قائمة أو لا تكون، ومن هم المستفيدون من جهود الإغاثة ومن هم الخاسرون. ويؤثّر مدى المعارضة السياسيّة التي تواجهها سلطة حاكمة محليّة أو حكوميّة أو حزب على موقفه واستجابته إلى سكّان الحالات الطارئة. وفي الدول المتعدّدة الأحزاب وحكومات الحزب الواحد على السواء، يرجّح أن تتبنّى الحكومات غير المستقرّة سياسة متشدّدة تقييديّة تجاه سكّان الحالات الطارئة. وتخشى السلطات الحاكمة غير المنيعة تآكل دعمها المحلّيّ إذا رحّبت بالغرباء وقدّمت الخدمات إلى السكّان المحتاجين. بالمقابل، يرجّح أن تستجيب الحكومات والمجتمعات غير المتجانسة والتي لديها تاريخ من الهجرة إلى السكّان المقتلعين وأن توفّر لهم الاستيطان الطارئ يؤثّر التشكيل الإثنيّ لبلد الاستيطان أو منطقته وعلاقته بالسلطة السياسيّة على معاملة اللاجئين والنازحين. وتؤثّر أيضاً التباينات الإقليميّة والسياسة داخل البلدان وفيما بينها على مواقف المجتمعات والبلدان المستقبلة وسياساتها تجاه سكّان الحالات الطارئة.إذا اعتبرت الحكومة المضيفة أنّ سكّان الحالة الطارئة فريق منشقّ يمكن أن يزعزع العلاقات بين البلد المضيف والبلد الذي ينتمي إليه النازحون أو العلاقات بين السكّان ضمن البلد، وربما يؤدّي إلى توسّع الصراع والعنف إلى داخل البلد المضيف، فمن المرجّح أن تطلب السلطات الحاكمة مخيّمات مغلقة يضبط أمنها بشكل صارم.

4- العوامل الاجتماعيّة

تؤثّر العديد من العوامل الاجتماعيّة على أنماط الاستيطان الطارئ، ومنها الهويّة الإثنيّة للمقتلعين والسكّان المضيفين، والتنظيم الاجتماعيّ للمقتلعين، وتوقيت هربهم، ومهاراتهم وخبراتهم. ويميل المقتلعون إلى التوجّه إلى مناطق يوجد فيها أفراد من العائلة أو مناطق للمجموعة الإثنيّة نفسها. وعندما ينتقل الناس قبل حدوث

الأزمة أو الكارثة، غالباً ما ينتقلون كأفراد أو أسر ويميلون إلى الاستقرار الذاتيّ مع الأقارب أو في ملكيّات عقاريّة صغيرة أو في مناطق حضريّة يستطيعون فيها إعالة أنفسهم أو الاعتماد على دعم أقاربهم في البداية. ويكون الذين ينتقلون في وحدات صغيرة أكثر مرونة، ومن ثم تزداد خيارات الاستقرار أمامهم.عندما ينتقل اللاجئون استجابة إلى أزمة، من المرجّح أن يكونوا معرّضين للخطر وجزءاً من تدفّق أكبر للاجئين. ربما يكونون قد فقدوا مواردهم وعانوا من العنف والصراع وفقد الأحبّة. وإذا كانت الأعداد كبيرة، تبرز الحاجة إلى برنامج واسع للإغاثة وتصل الأموال إلى المخيّمات في النهاية. وإذا كانت الحركة الجماعيّة للمقتلعين تتكوّن من أشخاص من المجتمع أو المنطقة نفسها، قد يكون لهم شكل من أشكال البنى القياديّة والعلاقات التي يمكنهم الاستمرار في الاعتماد عليها. وإذا كان السكّان منقسمين، يجب تقييم نقاط الضعف والمهارات والموارد الفريدة للناس، وربما يكون من الضروريّ تقديم مزيد من خدمات الدعم المؤقّت الإضافيّة. وإذا تكاثر السكّان عند انتقالهم من منطقتهم الأصليّة إلى مكان استيطانهم، فقد يتطلّب تكوين الجماعة وتشكيل القيادة بعض الدعم.

5- العوامل الطبوغرافيّة والبيئيّة والمناخيّة

بالإضافة إلى العوامل الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة التي تؤثّر على استيطان السكّان في الحالات الطارئة، يمكن أن تتمايز المستوطنات بالبيئة الطبيعيّة. فقد تكون الأرض جبليّة أو تلاتاً أو منبسطات. ويجب دراسة الموارد الزراعيّة: منطقة حرجيّة أو أرض للرعي أو أرض للمحاصيل، ونوع التربة والنباتات. ويعتبر القرب من الماء عاملاً حاسماً. وتؤثّر التقلّبات المناخيّة على خيارات الإسكان والمعيشة. وللتدرّك البيئيّ تأثيرات خطيرة. كما أنّ القرب من طرق المواصلات وحلقات الاتّصال يعتبر حاسماً في توفير المؤن إلى أي مستوطنة وضمان حصول النازحين على الخدمات والعمل والموارد الأخرى.

يكون انتقاء الموقع مقيّداً بتوفّر الأرض. ويجب استثناء أرض المستوطنة من حقّ الملكيّة أو الاستخدام من قبل أناس آخرين. كما يجب أن تكون المواقع موجودة على بعد آمن عن أي أهداف عسكريّة وعلى بعد آمن من البلد الأصليّ للحؤول دون

وقوع هجمات عدائيّة ضدّ اللاجئين أو ضدّ البلد الأصليّ. وربما يحصر نقص الأراضي توفّر الأرض بملكيّات هامشيّة مشكوك بصلاحيّتها للسكنى. وتتطلّب مثل هذه المواقع مساعدة خارجيّة إضافيّة. ويجب الوفاء بمعايير طبيعيّة وتخطيطيّة دنيا عند إنشاء مواقع للسكّان في الحالات الطارئة.

الأغذية والخدمات التموينية:

وفي الطوارئ وعند وصول اللاجئين يتم توفير خدمات التغذية ووضع النظم لتوزيعها حتى تتمكن العائلات من إعداد الوجبات بأنفسهم بعد إعطائهم معدات الطبخ والوقود وغيره.

وفيما يلي بيان بمتوسط النسب الغذائية التي أوصت بها منظمة الأغذية العالمية لكل شخص يوميًا:حبوب 500 جرامًا / يوميًا - بروتين 50 جرامًا (لحوم، سمك، فول .. شحوم، وزيوت 20 جرامًا- حليب مجفف 40 جرامًا -سكر 10 جرامات-ملح 10 جرامات شاي وقهوة 2وتعادل هذه النسبة 2000 سعرة حرارية في اليوم وهي كافية لكل الأعمار، والنسب المقدرة لحياة الإنسان هي 300جرام من الحبوب، 60 جرامًا من البروتين و30 جرامًا من الشحم يوميًا. (4)

شروط ومواصفات معسكرات الإيواء:

بعد أن يجري التقييم الأولي وجمع المعلومات عن تركيبة المتضررين وجمع المعلومات الخاصة بهم، بعد هذا يتم تقييم الموقع لإقامة معسكرات الإيواء فيه، ويجب أن يتمتع الموقع بالشروط والمواصفات التالية:

1. المساحة الكافية التي تسمح باستيعاب أعداد المتضررين وتوسعة المعسكر عند اللزوم.
2. أن يتم تصميم المعسكر بدقة واهتمام مع الأخذ في الاعتبار عدم الازدحام، الذي يؤدي غالبًا إلى مشاكل إدارية وصحية وتنظيمية لسوء العلاقات بين المتضررين.
3. مدى مناسبة الموقع لامتصاص مياه الأمطار ومياه الاستعمال اليومي للمتضررين.

4. أن يكون سطح الأرض منحدرًا بدرجة مناسبة لضمان التصريف الصحي.
5. ارتفاع منسوب أرضية الموقع عن منسوب الفيضانات ومياه الأمطار.
6. أن يكون الموقع قريبًا من الخدمات الأساسية كالطرق ومصادر المياه والطاقة والمرافق الصحية.
7. أن تكون منطقة الموقع خالية من الأمراض والحشرات الضارة الناقلة للأمراض.

التصميم العام لمعسكر الإيواء:

يفضل التصميم العام للمعسكر على هيئة مجمعات سكنية أو قرى صغيرة، تفصل بينها مسافات مناسبة، وتحتوي كل منها على الخدمات الضرورية اللامركزية دورات المياه، المغاسل، ساحات الاستراحة والاستجمام) بحيث تحيط هذه القرى بمنطقة الخدمات المركزية (الصحية، التغذية، التعليم، ومصادر المياه ... الخ ويمكن اقتراح تصور لكيفية تصميم معسكر الإيواء على النحو التالي:

1. قسم خاص بالعوائل + مواقف سيارات.
2. قسم خاص بالعزاب + مواقف سيارات.
3. قسم خاص للخدمات العامة (صحة، تعليم، نوادي مختلفة ... الخ.(
4. قسم خاص بإدارة المعسكر والجهات الحكومية وغير الحكومية المشاركة.
5. قسم خاص بالأسواق التجارية من مواد غذائية وملابس ومستلزمات منزلية
6. قسم خاص بالتموين العام للمعسكر.
7. عمل مخارج طوارئ يمكن استخدامها عند الحاجة.
8. عمل سياج أو شبك حول المعسكر وتحديد مدخل خاص بالعوائل وآخر للعزاب لضمان الحماية الأمنية للمتضررين
9. توفير صالة طعام تستخدم لتناول وجبات الغذاء عند الحاجة وحسب الظروف.
10. تخصيص موقع كمطبخ عند الحاجة لذلك مع توفير وسائل السلامة اللازمة
11. تخصيص موقع للعبادة في الوسط أو أكثر من واحد عند الحاجة.

12. يجب أن توضع علامات الدفاع المدني الدولية على المعسكر، وذلك حسب الاتفاقات الدولية في جنيف عام ١٩٧٧م لتمييز المعسكر حتى لا يعتقد أنه أحد معسكرات الجيش الذي ربما يكون هدفًا للأعداء)عند الحاجة (5)
13. يتطلب تخطيط المعسكر بصورة دقيقة استشارة الجهة المختصة ذات العلاقة المشاركة في عملية الإيواء

الأسس والاعتبارات الضرورية لإقامة معسكرات الإيواء:

هناك العديد من الأسس والاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند إقامة معسكرات الإيواء ويمكن حصرها بالنقاط التالية:

1. أن يكون المأوى ذا سقف آمن للأسرة، ويوفر لها الحماية من الحر والمطر والثلج والمخاطر والخصوصية الشخصية، وأن يكون صالحًا لكل الفصول.
2. يفضل أن تكون مواد البناء المستخدمة من المصادر المحلية المتوفرة.
3. عدم اعتبار الخيام هي المأوى الأنسب إلا في حالات معينة كعدم توفر مواد أخرى، وذلك لكونها غير فعالة في التقلبات الجوية المختلفة، وكذلك في حالة التسرب الإشعاعي أو المخاطر الكيميائية .. الخ.
4. تجنب استخدام المدارس والمباني والإدارات الحكومية كمراكز للإيواء ما أمكن، نظرًا لما يترتب على ذلك من تأخير مصالح السكان الأصليين بسبب توقف سير العمل الحكومي في تلك المواقع.
5. ضرورة توفير مسافات بين الوحدات السكنية نفسها وبينها وبين مواقع النشاطات ومراكز الخدمات الأخرى.
6. ضرورة توحيد عدد الوحدات السكنية في كل مجموعة، وكذلك مساحتها، وأن يكون تنظيم المأوى والتنسيق العام له يعزز الترابط الاجتماعي بين المتضررين.
7. ضرورة عمل أرضية المستشفيات والمرافق العامة والمطابخ بطبقة إسمنتية ملساء كي يسهل غسلها وتنظيفها.
8. ضرورة توفير وسائل المواصلات وفتح الطرق وتوسيع القائم منها لمواقع الإيواء.

9. تحديد أفضل وسائل النقل سواء داخل موقع الإيواء أو خارجه مع تحديد المواصفات والعدد المطلوب.
10. توفير أماكن التخزين المناسبة حيث السعة والتهوية وتوفير وسائل السلامة الأخرى الضرورية لذلك والقرب من المخيم والابتعاد عن الأماكن الخطرة وأماكن تجمع الحشرات.
11. وضع برنامج أو جدول زمني لنقل وتوزيع الأغذية والمواد الإغاثية الأخرى.
12. عمل السجلات والنماذج اللازمة لعملية التخزين والتوزيع المختلفة مع حفظها، وأن تكون جميع العمليات من صرف وخزن ذات تواريخ واضحة.
13. يجب توفير احتياطي من المواد الغذائية والتجهيزات الضرورية الأخرى لحين وصول الإمدادات الجديدة.
14. يجب عمل الترتيبات اللازمة للإعانات الدولية القادمة والاستعداد لها وإعطائها الأولوية في الهبوط والإقلاع بالنسبة للطائرات، والتفريغ مع تسهيل كل ما يجب تسهيله مثل الإعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى، وكذلك الأمر بالتنسيق لوسائل النقل البري والبحري.
15. الإسراع في فتح الطرق إلى المخيم وتوسيع القائم منه
16. وضع الترتيبات اللازمة لتأمين نقل الأغذية واللوازم المحددة.
17. توفير وسائل السلامة في المعسكر بصفة عامة وللمخازن بصفة خاصة.

بما سبق يتضح أن عملية تأمين المأوى ومستلزماته المختلفة من غذاء وماء وصحة وغيرها تعتبر عملية ومتشعبة ولكنها أساسية ولابد منها. لذلك لابد من التخطيط والاستعداد اللازمين لمواجهة حالات الطوارئ المختلفة والمحتمل حدوثها.

فعالية مخيمات النزوح:

يمكن أن يتحقق هذا العامل في حالات معسكرات الإيواء ذات الفترة الزمنية الطويلة غالبًا، أو ما يزيد عن السنة، لهذا يستوجب الواقع أن يشغل فراغ هؤلاء المتضررين بما يعود بالنفع والفائدة من جهة وما ينسيهم ما لحق بهم من ضرر، سواء كان في الأرواح أو الممتلكات من جهة أخرى، ويمكن أن يتم تحقيق ذلك بعدة طرق يمكن إيجازها في التالي:

1. تحديد أصحاب الحرف والمهن المختلفة والهوايات الأخرى، ومن ثم إعداد برامج تدريبية لهم مع تشجيعهم بالمحافظة على مهاراتهم المختلفة من خلال السماح لهم بممارستها أثناء فترة النزوح .مثل: (التجارة، النجارة، الحدادة، الزراعة، الخياطة، الحياكة، وصناعة السجاد .. الخ.
2. إقامة المعارض الخاصة بالمعسكر والمشاركة في المعارض المحلية أو الدولية وغيرها، وإعطاء الجوائز للبارزين من هؤلاء والمحافظين على تلك الحرف والمهارات.
3. إقامة الأمسيات الثقافية والأدبية وغيرها لإشغال وقت فراغ هؤلاء بما يعود بالنفع عليهم.
4. عمل المسرحيات التشكيلية والفرق الرياضية المختلفة.ولا يكون هذا في جميع الأحوال ولكن يكون فقط في حالة المتضررين الذين يبقون لفترة طويلة في الإيواء تزيد عن السنة وخصوصاً عندما يكونون:
   - لاجئين أو أسرى حرب أو فئات عرقية لا يسمح لهم بالخروج خارج المخيم أو يكون خروجهم محددًا.
   - متضررين بعيدين عن المدينة وعن نطاق الخدمات وعن مواطنهم الأصلية وأملاكهم المختلفة مما يتطلب الأمر توفير وسائل الترفيه وإشغال وقتهم بما فيه الفائدة.

الإرشادات في مخيمات النزوح

هناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أخذها في الاعتبار منها:

1. يجب إتباع التعليمات الرسمية والمعمول بها في موقع الإيواء من أجل الحفاظ على مصلحة الجميع.
2. المساعدة في توزيع أو تقديم مواد الإغاثة المختلفة وغيرها عند الاستطاعة في موقع الإيواء.
3. البقاء في موقع الإيواء حتى يطلب العودة إلى الموقع الأصلي.
4. التعاون مع الجهة المسئولة عن إدارة موقع الإيواء في الحفاظ على الأمن.

5. التعاون مع الجهة المسئولة عن صحة البيئة ونظافة موقع الإيواء في المحافظة على صحة بيئة الموقع وعدم تلوثه وغيرها من الأمور التي تستوجب التعاون.
6. الحفاظ على التقاليد والعادات داخل موقع الإيواء وعدم استغلال الفرص لمخالفتها والإخلال بها ما أمكن ذلك.
7. الحرص على الهدوء وتبادل الاحترام بين الجميع (المتضررين) في مواقع الإيواء من أجل توفير الراحة النفسية وإيجاد المناخ المناسب الذي يساعد على امتصاص الضغط النفسي والعصبي الهائل الناتج عما تخلقه الكوارث من خسائر في الأرواح والممتلكات.
8. الحرص على إيجاد علاقات جيدة مع الآخرين في موقع الإيواء حتى تستطيع أن تمضي هذه الفترة المؤقتة بدون مشاكل نفسية.
9. إشغال وقت الفراغ بما فيه النفع والابتعاد عن التفكير بما حدث قدر الإمكان.

مهام مسئولي مخيمات النزوح

1- المسئول العام عن إدارة موقع الإيواء:

هناك العديد من المهام التي توكل للمسئول القائم بإدارة مواقع الإيواء يمكن حصرها بالمهام الرئيسة التالية:

- يعتبر المسئول الأول والمشرف على إدارة موقع والمرجع لكافة الجهات المشاركة في عمليات الإيواء في الموقع، والمنسق العام مع الجهات ذات العلاقة داخل وخارج المعسكر.
- الإشراف على عملية الإيواء والتأكد من قيام كل جهة مشاركة في المعسكر بمهامها على الوجهة المطلوب.

2 -مسئول الإعاشة:

يمكن ذكر مهام مسئول الإعاشة في النقاط التالية:

- حصر عدد الموجودين بمواقع الإيواء من عاملين ومتضررين.
- اختيار بعض المتضررين للقيام بعملية التوزيع كمتطوعين.

- التأكد من أن التوزيع يتم حسب بطاقات تنظيمية لذلك.
- مراعاة توزيع الواجبات أو أوقاتها المحددة.
- معرفة نوعية الغذاء الذي يجب تقديمه للموجودين بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الإشراف الصحي بمساعدة الأطباء على المواد الغذائية المقدمة.
- الإشراف على المواد الغذائية التي يتم تجهيزها بموقع الإيواء.
- العمل على توفير البرادات اللازمة لحفظ الأطعمة.
- التأكد من توفير مياه الشرب النقية.
- ملاحظة توفير متطلبات التغذية الخاصة بالمتضررين (أطفال، مرضى، حوامل، ومرضعات
- التأكد من صلاحية المواد الغذائية.
- الإشراف على توزيع الوجبات الغذائية في مواعيدها.

3- المسئول عن موقع الإيواء:

هناك العديد من المهام التي يقوم بها المسئول عن مواقع الإيواء يمكن حصرها بالنقاط التالية:

- معرفة نوعيات المستلزمات المطلوبة لعملية الإيواء.
- عمل حصر للاحتياجات والكميات اللازمة للمعسكر من مواد غذائية وتجهيزات مختلفة وآليات ..الخ.
- التنسيق مع الجهات المختصة بتقديم مواد الإيواء والمواد الإغاثية الأخرى.
- معرفة استيعاب المعسكر وتحديد احتياجاته.
- العمل على إنشاء مخزن مؤقت لمواد الإيواء بالمعسكر.
- وضع استعلامات بالمعسكر لتوجيه وخدمة المتضررين ومساعدتهم في أي وقت.
- معرفة العاملين لديه وتوزيع العمل عليهم.
- التأكد من توفير جميع الخدمات بموقع الإيواء بحيث يؤدي خدماته بشكل كامل.

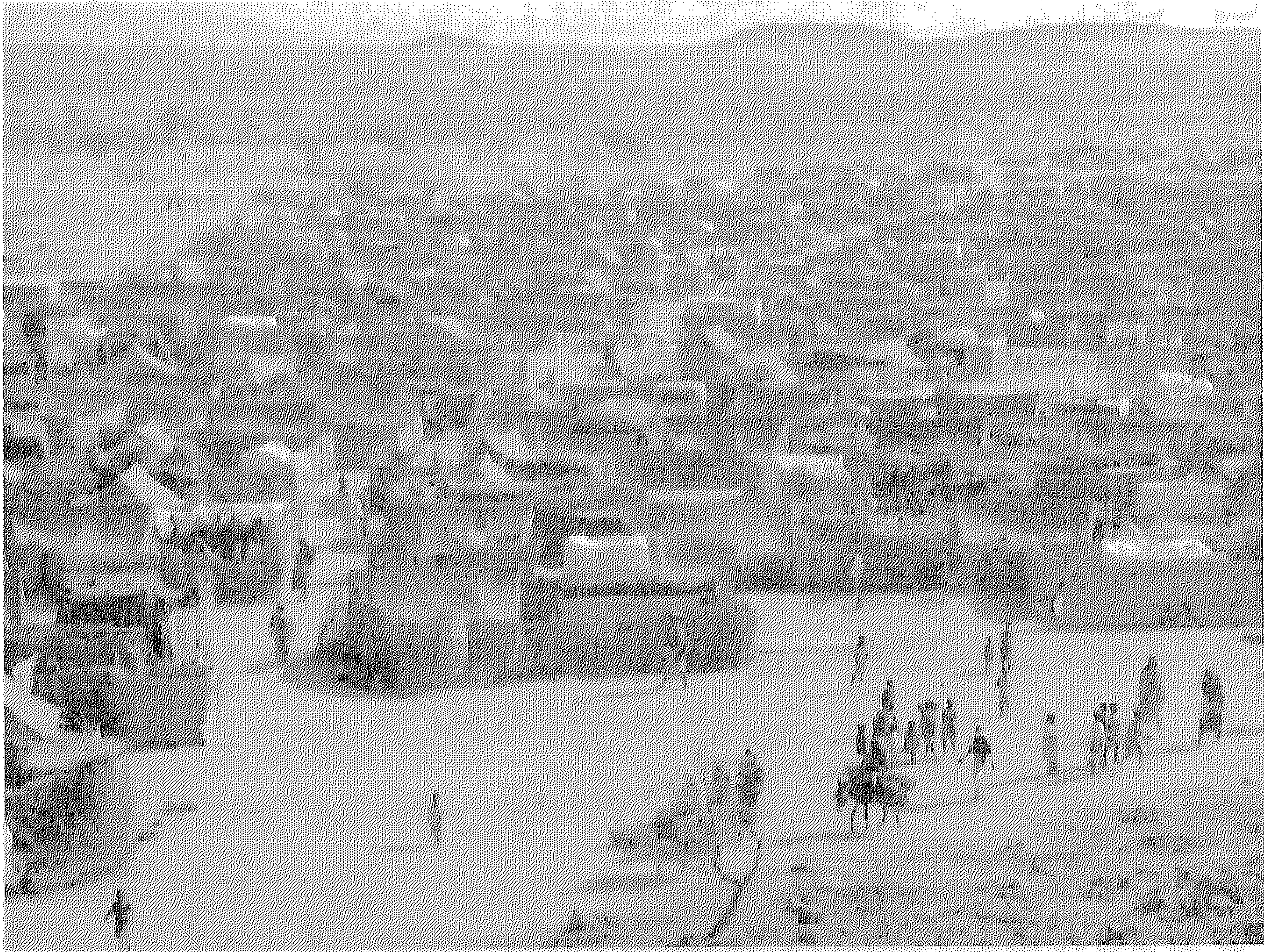
- معرفة استيعاب المعسكر حتى لا يستقدم أكثر من طاقته.

اهم و اشهر مخيمات النزوح في العالم[6].

1. مخيم اللاجئين السوريين في كردستان العراق، ويشمل دوميز في محافظة دهو، عربات في السليمانية وقشتابة، بسيرما، جاويلان، كاورجوسك وداراشاكران في محافظة أربيل.
2. مخيمات في شرق تشاد، مثل مخيم بريدينگ، والذي يأوي حوالي 250.000 لاجئ من منطقة دارفور في السودان (منذ 2002)
3. مخيم الزعتري للاجئين في الأردن، ويأوي 144.000 لاجئ سوري منذ تموز 2013، بالرغم من أن عدد اللاجئين بالمخيم قد تراجع في تشرين الثاني 2013 إلى حوالي 112.000 لاجئي مع استمرار الحرب الأهلية السورية
4. مخيم Buduburam refugee camp, في ليبيريا يستوعب 12 الف نازح افتتح عام 1990
5. 5المخيمات في جنوب تشاد، تأوي حوالي 50.000 لاجئي من جمهورية أفريقيا الوسطى
6. مخيمات داداب للاجئين (إفو، داگاهالي، هاگادرا) شمال شرق كنيا، أنشئت عام 1991 وتأوي حالياً أكثر من 400.000 لاجئ صومالي
7. مخيمات اللاجئين الفلسطينيين(فتتحت عام 1948 ومابعدها)
8. المخيمات على الحدود الكمبودية التايلاندية بين 1979 و1993: نونكاسامت، نونكجان، سا كايو، الموقع 2، كاو-إي-دانگ
9. مركز معالجة اللجوء في الفلپين للاجئين الڤيتناميين، اللاوتيانيين، والكمبودين الفارين من الحروب في الهند الصينية .
10. مخيم اللاجئين الصحراويين، بالقرب من ندوف، جنوب غرب الجزائر، افتتح (ح. 1976) .
11. مخيمات للتاميل السريلانكيين، أنشئ في الهند عام 1983، كان يأوي ما يزيد عن 110.00 لاجئي في 1998

12. مخيم المهاجرين إسرائيل (1947-1950) ومخيمات معبروت المؤقتة (1950–1963) لإيواء اللاجئين والمهاجرين اليهود في إسرائيل .
13. مخيم نياتاك للاجئين الافغان في إيران .
14. مركز لامپدوسا لاستقبال المهاجرين للاجئين وطالبي حق اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين على جزيرة لامپدوسا الإيطالية .
15. مخيم رأس أجادير للاجئين على الحدود الليبية-التونسية، يأوي أكثر من 30.000 اللاجئين الليبيينا(فتتح 2011)
16. مخيمات محافظة هاتاي(تركيا) للاجئي الحرب الأهلية السورية (افتتح 2011 .)
17. مخيم دزالكا للاجئين في مقاطعة دوا بملاوي
18. مخيم هال في مالطا لإيواء المهاجرين الغير شرعيين الأفارقة

شكل (43)مخيم نازحين دارفورفورين في تشاد



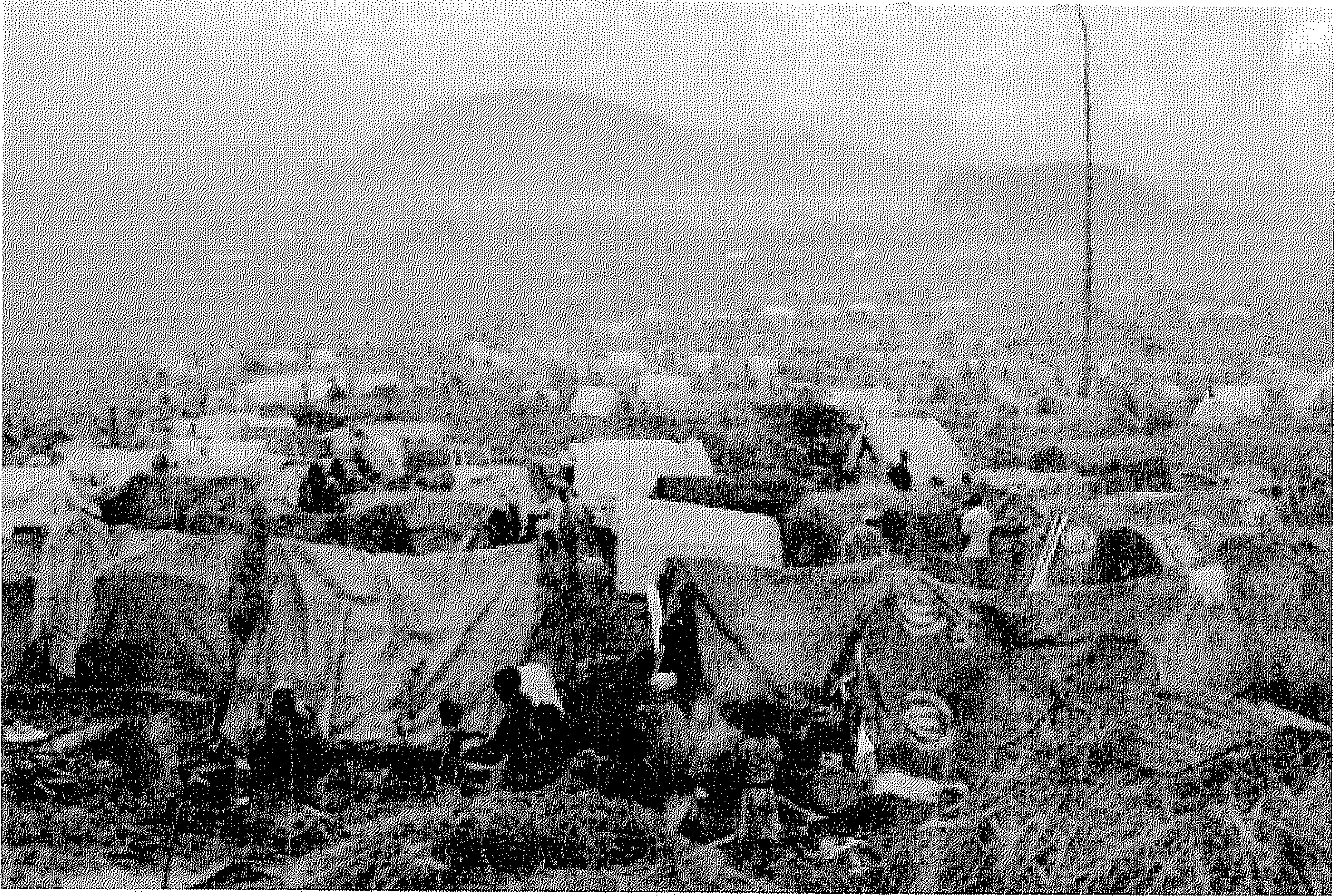
شكل (44) صورة جوية لمخيم الزعتري في الأردن، 18 يوليو 2013.



شكل (45) خيم نونگ سومت للاجئين على الحدود التايلاندية الكمبودية، مايو 1984.



شكل (46) مخيم لاجئين راونديين في شرق زائير



المشكلات المترتبة عن النزوح في مخيمات الايواء

ينجم عن حالات النزوح مجموعة واسعة من المشكلات التي يعيشها الأفراد والأسرة والجماعات المحلية والمجتمع. وعلى كل مستوىً، تجرف حالات النزوح أشكال الدعم الوقائي التي تكون متوافرة في العادة، وتزيد من مخاطر المشكلات المتنوعة، كما تميل إلى تضخيم المشكلات الموجودة أصلاً. وفي حين أن المشكلات الاجتماعية والنفسية تصيب معظم المجموعات، إلا أنه من المهم الإشارة إلى أن كل فرد يختبر الحدث ذاته بشكل مختلف عن الآخر كما تكون له موارده وقدراته المختلفة على التغلب على الحدث. وتتداخل المشكلات النفسية الاجتماعية ومشكلات الصحة النفسية بشكل وثيق في حالات النزوح. ومع ذلك فقد تكون في الأغلب إما اجتماعية أو نفسية بطبيعتها. وتشمل المشكلات ذات الطابع الاجتماعي بالدرجة الأولى ما يلي:

1. مشكلات اجتماعية موجودة أصلاً،قبل حالة النزوح (كالإنتماء إلى مجموعة تعاني من التمييز أو التهميش، القمع السياسي)
2. مشكلات اجتماعية ناجمة عن حالات النزوح (تشتت الأسرة، السلامة، الوصمات، تدمير سبل العيش، وتدمير الشبكات الاجتماعية والهيكليات المجتمعية المحلية، والموارد والثقة، التورّط في أعمال جنسية)،
3. مشكلات اجتماعية ناجمة عن المساعدات الإنسانية (مثل الاكتظاظ وانعدام الخصوصية في المخيمات، أو تقويض الهيكليات المجتمعية أو آليات الدعم التقليدية، التبعية للمساعدات).

وبالمثل، تشمل المشكلات ذات الطابع النفسي بالدرجة الأولى ما يلي:

1. مشكلات موجودة أصلاً (مثل اضطراب نفسي حاد، الإكتئاب، الإدمان على الكحول)،
2. ومشكلات ناجمة عن حالات طوارئ (مثل الحزن، الضيق غير المَرَضي، الإدمان على الكحول والمواد الأخرى، الاكتئاب واضطرابات القلق بما في ذلك اضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD)،
3. ومشكلات ناجمة عن المساعدات الإنسانية (مثل القلق الناتج عن الإفتقار إلى معلومات عن توزيع المساعدات الغذائية).

لذا، فإن المشكلات النفسية الاجتماعية ومشكلات الصحة النفسية في حالات الطوارئ تشمل ما هو أكثر بكثير من اضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD) أو الإكتئاب الناجم عن الكوارث. إن التركيز الانتقائي على هاتيْن المشكلتين فحسب غير مناسب لأنه يتجاهل العديد من مشكلات دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارىء، كما يتجاهل الموارد التي يتمتع بها الناس . فالرجال، والنساء، والفتيان، والفتيات يتمتعون بقدرات أو موارد تدعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. إن تجاهل هذه الموارد والتركيز فقط على نقاط عجز المجموعة المصابة - كالضعف، والمعاناة، والأمراض- هو خطأ شائع عند العمل على دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. ومن المهم معرفة المشكلات،

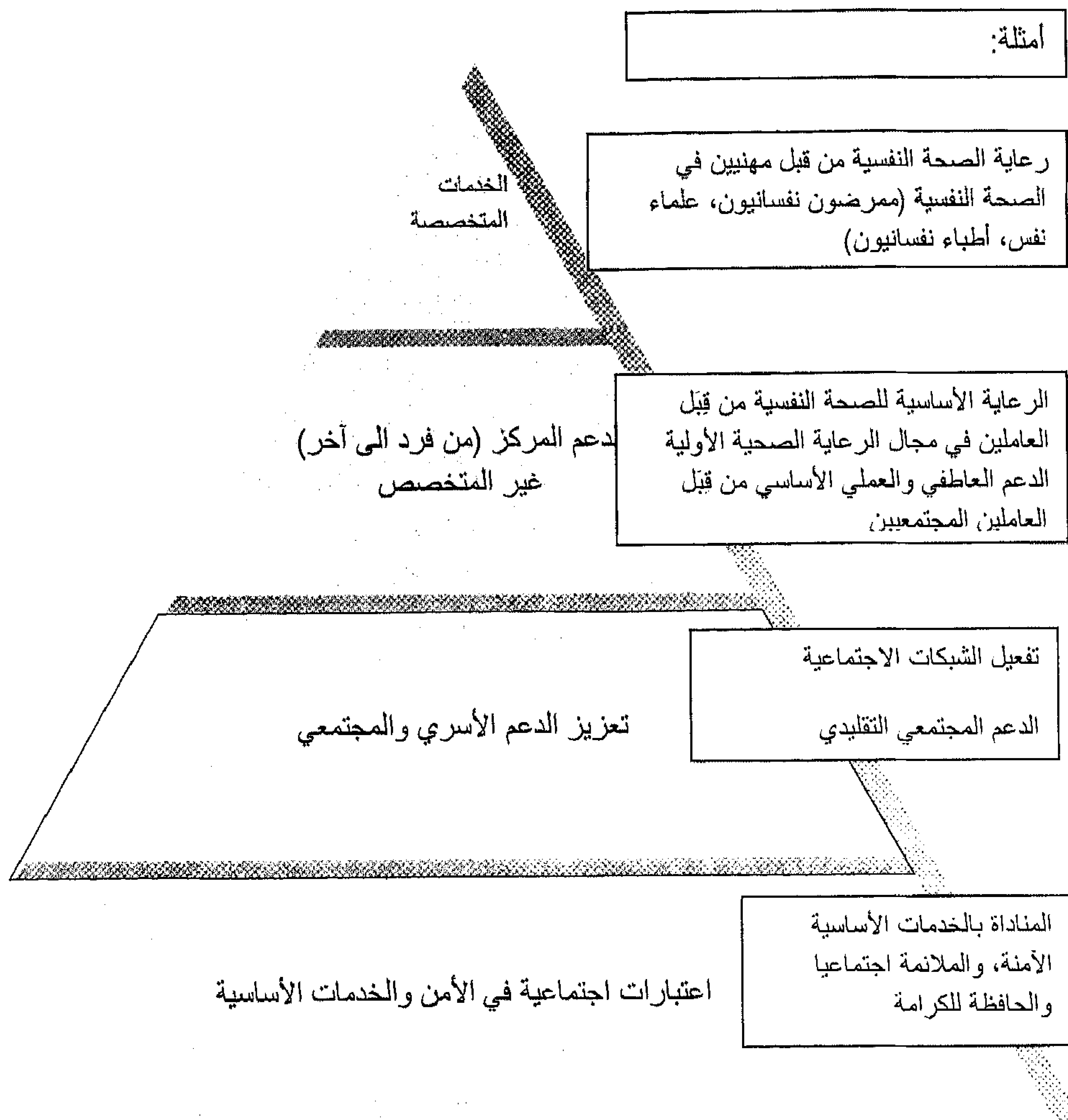
وفي الوقت ذاته معرفة طبيعة الموارد المحلية وما إذا كانت مفيدة أم مؤذية، ومدى قدرة الأشخاص المتأثرين على الوصول إليها. (7)

اولا:- المبادىء

ومن خلال الشكل (47). هرم التدخلات اللازمة لدعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات النزوح. نجد ان :-

1. يتأثر الناس في حالات النزوح بطرق مختلفة ويحتاجون بالتالي إلى أشكال مختلفة من الدعم. ومن المبادئ الضرورية عند تنظيم دعم والصحة النفسيةوالدعم النفسي الاجتماعي تطوير نظام مكوّن من عدد من المستويات المكملة لبعضها البعض والتي تلبي احتياجات المجموعات المختلفة (الشكل). وتعتبر جميع المستويات أو الطبقات الموجودة في الهرم ضرورية ويجب، مثالياً، أن يتم تنفيذها بشكل متزامن.
2. ومن المبادئ الرئيسية الأخرى التي يجب أخذها في الاعتبار ضرورة بناء قدرات محلية، ودعم المساعدة الذاتية، وتعزيز الموارد الموجودة أصلاً، حتى في المراحل المبكرة من حالات الطوارئ. وبالتالي، لا بدّ للعاملين في مجال الإغاثة الإنسانية من بناء قدرات الحكومة والمجتمع المدني في هذا المجال حيثما أمكن. وعند كل مستوى من المستويات، فإن المهام المفتاحية تشمل تحديد وتجنيد وتقوية المهارات والقدرات عند الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل.
3. يجب دمج النشاطات والبرمجة في أنظمة أوسع (مثل آليات الدعم المجتمعي الموجودة، الأنظمة المدرسية الرسمية وغير الرسمية، خدمات الصحة العامة، خدمات الصحة النفسية العامة، الخدمات الاجتماعية إلخ...). إن توفير خدمات متخصصة منفصلة تتعامل فقط مع مجموعة مستهدفة واحدة، كضحايا الاغتصاب أو الأشخاص الذين يجمعهم تشخيص معين، هي مسألة إشكالية، إذ من شأنها أن تؤدي إلى تشتيت أنظمة الدعم القائمة. فالنشاطات المدمجة في أنظمة أوسع تصل إلى عدد أكبر من الأشخاص، وهي عادةً ما تكون أكثر استدامة وتحمل وصمات أقل.

شكل (47) هرم التدخلات



ثانيا:- جدول دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي:

من الضروري تنفيذ جملة من استجابات الحد الأدنى. هذه التدخلات يلخصها الجدول (42).إن النشاطات الأساسية، أو النواتية، في مجال القطاع الصحي يشار إليها في الجمل المطبوعة *بالحرف الأزرق المائل*. وحيث أمكن، يمكن أن يشارك القطاع الصحي في أعمال أخرى لا سيّما في مجالات الحشد والدعم على الصعيد المحلي.

الجدول (42): إرشادات "اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات" في مجال الحد الأدنى من الاستجابات في حالات الطوارئ

المجال	أ. الوظائف المشتركة
1. التنسيق	1. 1 تنسيق جهود دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي عبر مختلف القطاعات
2. التقدير الأوليوالمتابعة والتقييم	2.1 إجراء تقديرات للقضايا المتعلقة بدعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي 2. 2 إطلاق أنظمة تشاركية للرصد والتقييم
3. معايير الحماية وحقوق الإنسان	1. 3 تطبيق إطار لحقوق الإنسان من خلال دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي 2. 3 تحديد ورصد التهديدات والإخفاقات المتعلقة بمجال الحماية والحد منها والتصدي لها من خلال الحماية الاجتماعية 3. 3 تحديد ورصد تهددات الحماية والإساءات والاعتداءات المتعلقة بها، والحد منها، والتصدي لها من خلال الحماية القانونية
4. الموارد البشرية	1. 4 تحديد وتوظيف العاملين وإشراك المتطوعين الذين يفهمون الثقافة المحلية 2. 4 تطبيق مواثيق السلوك والإرشادات الأخلاقية للعاملين 3. 4 تنظيم تعريف وتدريب للعاملين في مجال الإغاثة في مجال دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي 4.4 الوقاية من المشكلات المتعلقة بدعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للعاملين والمتطوعين وإدارتها

ب. الجهود الأساسية، أو النواتية، في مجال دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي	
5. الحشد والدعم في المجتمع المحلي	1. 5 تيسير الظروف الملائمة لحشد المجتمع المحلي وتملكه الاستجابة لحالات النزوح في جميع القطاعات، وتحكمه بها 2. 5 تيسير المساعدة الذاتية في المجتمع المحلي والدعم الاجتماعي 3. 5 تيسير الظروف الملائمة لأداء ممارسات الشفاء الثقافية والروحية والدينية المحلية 4. 5 تيسير الدعم للأطفال الصغار (0 – 8 سنوات) والقائمين على رعايتهم
6. الخدمات الصحية	1. 6 تضمين اعتبارات نفسانية واجتماعية واجتماعية محددة في توفير الرعاية الصحية العامة 2. 6 توفير القدرة للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية حادة على الوصول إلى الرعاية 3. 6 حماية ورعاية الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية حادة وإعاقات عقلية وعصبية أخرى الذين يعيشون في مخيمات النزوح 4. 6 التعلم عن الأنظمة الصحية المحلية والتقليدية والتنسيق معها حيث يكون ذلك ملائماً 5. 6 الحد من الأذى المرتبط بالإدمان على الكحول والمواد الأخرى
7. التعليم	1. 7 تعزيز القدرة على الوصول إلى تعليم آمن وداعم
8. نشر المعلومات	1. 8 توفير المعلومات للمجموعات السكانية المتأثرة بحالات النزوح، إضافة إلى المعلومات عن جهود الإغاثة والحقوق القانونية 2. 8 توفير القدرة على الوصول إلى المعلومات عن أساليب التكيف الإيجابية
ج. الاعتبارات الثقافية في القطاعات	
9. الأمن الغذائي والتغذية	1. 9 إدخال اعتبارات اجتماعية ونفسية اجتماعية محددة في توفير الغذاء والدعم الغذائي (تقديم المساعدة للجميع بشكل يحفظ

	الكرامة ويأخذ في الاعتبار الممارسات الثقافية والأدوار بين سكان البيت الواحد)
10. تخطيط الملاجئ والمواقع	1 0.1 إدخال اعتبارات اجتماعية محددة (مساعدة آمنة، تحفظ الكرامة وملائمة ثقافياً واجتماعياً) في مجال التخطيط للموقع وتوفير الملجأ بطريقة منسقة
11. المياه والصرف الصحي	1 1.1 إدخال اعتبارات اجتماعية محددة في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي (الوصول الآمن والملائم ثقافياً للجميع والمحافظ على كرامتهم)

ثالثاً: التنسيق والتقييم

أ- التنسيق

ينبغي أن يجري التنسيق بين جميع القطاعات والتكتلات في ما يتعلق بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وعلى آلية التنسيق أن تكون ملائمة للسياق. يجب إنشاء آلية للعاملين من مختلف القطاعات والتكتلات ليجتمعوا دورياً لتنسيق خطط وأنشطة الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وتنطوي الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي على نشاطات تحتاج إلى مناقشة ودمج في خطط عمل مختلف القطاعات أو التكتلات المعنية، إذ أن هذه النشاطات هي من المكونات النواتية في القطاعات أوالتكتلات الأساسية (مثلاً، في الصحة والحماية والتعليم). وتقع المسؤولية عن نشاطات معينة على عاتق التكتل المعني. ومن الضروري أن يجري تضمين مشاريع الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في الفصول ذات الصلة (كالصحة والحماية والتعليم) من وثائق النداء العاجل (Flash Appeal) ووثائق عملية النداء الموحد (CAP). ويجب ألاّ يكون هناك فصل منفصل عن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في هذه الوثائق، كما يجب ألاّ يتم إنشاء الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي كتكتل منفصل.(8)

كما يوصى بإنشاء مجموعة تنسيق واحدة للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي بين القطاعات. ويعتبر من المناسب إنشاء هكذا مجموعة في حال وجود حضور كثير من العاملين في هذا المجال. ويجب أن تحظى مجموعة التنسيق بشروط

مرجعية. كما يجب على مجموعة التنسيق المشتركة بين التكتلات تلبية المسائل العملية الأساسية بين التكتلات أينما وجدت. وفي حضور عدد قليل من العاملين في مجال والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي يصبح من غير الملائم وجود مجموعة تنسيق مشتركة بين القطاعات.. في هذه الحالة من المهم تنظيم اجتماعات دورية بين الفاعلين في الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من مختلف القطاعات أو إنشاء نظام من مراكز التنسيق في الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي من مختلف التكتلات/القطاعات التي تلتقي بانتظام. والجدير ملاحظته أنه من الناحية السياسية والعملية من الأفضل أن يتشارك رئاسة مجموعة التنسيق كل من منظمة صحة ومنظمة حماية (أو كل من منظمة صحة ومنظمة خدمات مجتمعية في حالة مخيمات اللاجئين). ويجب أن تكون المنظمات القيادية على دراية تامة بالصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي وتملك المهارات في التنسيق الجامع (مثلاً، تفادي هيمنة قطاع أو نهج معين). وينبغي على مجموعة التنسيق العمل مع مختلف القطاعات/التكتلات للتأكد من أن نشاطاتها تُطبَّق بطريقة تعزز الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.

ب- التقدير

التقدير السريع المشترك بين الوكالات: نموذج التقدير الميداني (IRA) الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هو أداة معيارية تستخدمها التكتلات، عبر القطاعات، لتقدير الوضع الإنساني في الأسابيع الأولى من حدوث أزمة كبرى مفاجئة. وفي ما يخص الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في قطاع الصحة، فإن السؤال الملحّ الذي يتطلب إجابة هو عما إذا ما جرى نسيان الأشخاص في المستشفيات النفسية أو المؤسسات الأخرى (دور رعاية المسنين أو دور الأيتام)، أو التخلي عنهم، أولم تؤمّن لهم المياه النظيفة والغذاء والرعاية الصحية البدنية أو الحماية من العنف والإساءة. من الضروري أن يقوم الذين يجرونالتقدير الميداني بزيارة هذه المؤسسات عند إجراء التقدير السريع المشترك.[9]

ويعتبر *"نظام خارطة توافر الموارد الصحية"* (HeRAMS)، التابع لتكتل الصحة العالمي، أداة لدعم جمع وتحليل البيانات بهدف تعزيز ودعم الممارسة الجيدة في وضع خارطة بالموارد والخدمات الصحية. ويوفر نظام الخارطة هذا قائمةً تستخدم في

الخدمات الصحية لتفقّد التدخلات في المراكز الصحية / المستوصفات المتنقلة/ التدخلات المرتكزة إلى مشاركة الناس، عند كل نقطة من نقاط توصيل الخدمات، وذلك بحسب مستوى الرعاية وكذلك بحسب قطاع الصحة الفرعي. وتوجد في قائمة التفقد بنود محددة تتعلق بالصحة النفسية تحت عناوين الرعاية المجتمعية ومستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية.

علاوة على ذلك، توجد نسخة اختبارية تجريبية في الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لتحديد "من يفعل ماذا وأين وحتى متى". وتعتبر هذه الأداة مفيدة لجمع مزيد من التفاصيل حول جميع نشاطات "الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي" بما فيها تلك التي تقوم بها القطاعات الأخرى. يمكن ربط الأداة - المتاحة عند الطلب من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات- مع "نظام خارطة توافر الموارد الصحية".

يجري تنفيذ معظم عمليات التقدير في "الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي" في فترة أسابيع أو أشهر قليلة بعد حدوث الأزمة المفاجئة. ويجب أن تقوم التكتلات بدمج الأسئلة في التقديرات حيثما أمكن. وكما في مناطق تقديم الإغاثة الأخرى، يجب تنسيق عمليات التقدير. ويجب أن تحدّد المنظمات عمليات التقدير التي نُفذت ومن ثم تقوم بتصميم المزيد من تقديرات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، إذا دعت الحاجة لذلك فقط. وفي معظم حالات الطوارئ، تقوم فرق مختلفة (دوائر حكومية ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلخ...) من مختلف القطاعات بجمع معلومات عن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في طيف من المناطق الجغرافية، لذا تدعو الحاجة إلى التنسيق لتحديد أين ونوع المعلومات التي يجب على كل فريق جمعها. ويكون على المسؤولين عن التنسيق التأكد قدر الإمكان من أن جميع المعلومات الملخصة في الجدول رقم (43)أدناه متوافرة بالنسبة للمنطقة المتأثرة.

الجدول (43) ملخص معلومات أساسية لعمليات التقدير

نوع المعلومات	بما في ذلك:
معلومات ديمغرافية عن السياق [1]	▪ حجم السكان (أو مجموعة السكان الفرعية) ▪ الوفيات وتهديدات الوفاة ▪ الوصول إلى الحاجات الجسدية الأساسية (مثلاً، الغذاء والملجأ والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية) والتعليم ▪ انتهاك حقوق الانسان وأطر الحماية ▪ البنى والديناميات الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية ▪ التغيرات في نشاطات المعيشة والحياة الاجتماعية اليومية ▪ معلومات إثنوغرافية أساسية عن الموارد الثقافية والمعايير والقواعد والمواقف.
عيش الأزمة	▪ خبرات السكان المحليين عن حالة النزوح (تصوراتهم عن الأحداث وأهميتها والأسباب المفهومة والنتائج المتوقعة)
مشكلات الصحة النفسية والنفس اجتماعية	▪ علامات الضيق النفسي والاجتماعي، وتشمل المشكلات العاطفية والسلوكية ▪ علامات على عجز في الوظائف الحياتية اليومية ▪ تقطّع التضامن الاجتماعي وآليات الدعم ▪ معلومات عن الأشخاص المصابين باضطرابات عقلية حادة
مصادر الرفاه النفسي الاجتماعي والصحة النفسية الموجودة	▪ الطرق التي تكّمن الأشخاص من مساعدة أنفسهم والآخرين من خلالها ▪ الطرق التي يمكن أن يكون الأشخاص قد استخدموها سابقاً للتعامل مع الصعوبات ▪ أنواع الدعم الاجتماعي ومصادر التضامن الاجتماعي
القدرات والنشاطات التنظيمية	▪ البنية والمواقع وفرق العمل والموارد الخاصة بالصحة النفسية في قطاع الصحة (أنظروا أطلس الصحة النفسية الصادر عن منظمة

	الصحة العالمية (WHO Mental Health Atlas) وتأثير الأزمة على الخدمات ▪ البنية والمواقع وفرق العمل والموارد الخاصة ببرامج الدعم النفسي الاجتماعي في التعليم والخدمات الاجتماعية وتأثير الطوارىء على الخدمات ▪ رسم خارطة بالمهارات النفسية الاجتماعية للعاملين في المجتمع المحلي ▪ رسم خارطة بالشركاء المحتملين وبمدى وجودة/ محتوى التدريب السابق على الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي ▪ تحديد برامج الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات النزوح
حاجات البرمجة وفرصها	▪ توصيات من المعنيين ▪ مدى تطبيق الأعمال الأساسية المذكورة في إرشادات "اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات" ▪ مدى نجاح أنظمة الإحالة في ما بين قطاع الصحة وقطاعات اجتماعية وتعليمية ومجتمعية ودينية أخرى في أداء وظيفتها

تطبَّق المبادىء العامة للتقدير التشاركي السريع عند جمع المعلومات التي يلخصها الجدول ( ). وتشمل الطرق النوعية المناسبة لجمع المعلومات المراجعات في الأدبيات والنشاطات الجماعية (مثلاً النقاشات في المجموعات المركّزة، أو البؤرية) والمقابلات مع فاعلين أساسيين، والمشاهدات، وزيارات المواقع. ويمكن أيضاً أن تكون الطرق الكمية مفيدة، وهي تشمل الاستبيان والبيانات في النظم الصحية. (10)

وعلى الرغم من شعبية المسوح التي تهدف إلى قياس معدل انتشار الاضطرابات النفسية الناجمة عن الطوارىء، إلا أنها تشكل تحدياً كبيراً وتستهلك الموارد وغالباً ما تثير الجدل. وقد أظهرت الخبرة أن القيام بمسح الاضطرابات النفسية بطريقة سليمة وسريعة نسبياً يتطلب خبرات معينة إذا كان لها أن تؤثر بطريقة ملحوظة وجوهرية في البرامج في خضم حالات النزوح. وعلى الرغم من أن المسح الجيد في مجال الصحة النفسية يشكل جزءاً من استجابة شاملة فإن مسحاً كهذا، بحسب إرشادات اللجنة

الدائمة المشتركة بين الوكالات، يتخطى الاستجابة الدنيا التي تُعرَّف على أنها ضرورية وذات أولوية كبيرة ويجب تطبيقها سريعاً في حالات الطوارئ. للمزيد من النقاش المفصل حول مسألة المسح والصعوبات في التمييز بين الاضطراب والألم انظروا الصفحة 45 من إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

رابعاً :معلومات أساسية عن الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المرتبطة بقطاع الصحة

1- الحشد والدعم في المجتمع

تتشارك جميع القطاعات، بما فيها قطاع الصحة، مسؤولية تسهيل الحشد والدعم في المجتمع المحلي. ويشير مصطلح "الحشد المجتمعي" في هذه الوثيقة، كما في إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إلى الجهود الذي يهدف إلى انخراط أفراد المجتمع المحلي (مجموعات من الناس والعائلات والأقارب والأتراب والجيران أو آخرين ذوي اهتمامات مشتركة) في النقاشات والقرارات والأعمال التي تؤثر فيهم وفي مستقبلهم. وتميل المجتمعات إلى ضم مجموعات فرعية متعددة ذات حاجات مختلفة والتي غالباً ما تتنافس على النفوذ والسلطة. ويتطلب تسهيل مشاركة الناس الحقيقية فهم بنية السلطة وأنماط الصراعات المحلية بالإضافة إلى العمل مع مختلف المجموعات الفرعية وتفادي تفضيل مجموعات معينة على غيرها. وينطوي تسهيل المساعدة الذاتية والدعم الاجتماعي في المجتمع المحلي على تحديد أنواع الدعم النفسي الاجتماعي التي تحدث بشكل طبيعي، ومصادر التكيف والمرونة الذاتية وذلك باستخدام طرق التقدير الريفي التشاركي وطرق تشاركية أخرى. وهذا ينطوي، حيث يكون ذلك ملائماً، على دعم المبادرات المجتمعية القائمة وخصوصاً تعزيز تلك المبادرات التي تعزز الدعم العائلي والمجتمعي لجميع أفراد المجتمع المحلي المتأثرين بحالة الطوارئ بمن في ذلك الأشخاص الذين يواجهون مخاطر المشكلات النابعة من الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وبالإضافة إلى دعم المبادرات المحلية العفوية يجب التفكير في مبادرات إضافية مناسبة لجميع أفراد المجتمع المحلي المتأثرين بالأزمة وخصوصاً الأشخاص الأكثر تعرضاً للمخاطر مشكلات. عموماً، يعتبر نهج المساعدة الذاتية حيوياً لأن تمتع الأشخاص الذين مرّوا بتجارب غامرة بقدرٍ من التحكم ببعض نواحي حياتهم إنما يعزز الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي.[11]

ب- اعتبارات نفسية في الرعاية الصحية

يجب أخذ الأفعال التالية بعين الاعتبار عند تقديم خدمات الرعاية الصحية العامة:

1. التواصل مع المريض وإعطاؤه معلومات واضحة ودقيقة عن وضعه الصحي وعن الخدمات ذات الصلة في القطاع الصحي وخارجه. ويمكن لتنشيط التواصل أن يتضمن معرفة أساسية حول كيفية إيصال خبر سيء بطريقة داعمة وكيفية التعامل مع المرضى الغاضبين أو القلقين أو ذوي الميول الإنتحارية أو مرضى الذهان والانسحاب، كما يمكن أن يشمل التواصل كيفية الاستجابة لتشارك أحداث بالغة الخصوصية والعاطفية.
2. دعم القدرة على إدارة المشكلات والتمكين من خلال مساعدة الأشخاص على توضيح مشكلاتهم والتفاكر معاً (العصف الذهني) لإيجاد طرقٍ للتغلب على المشكلات وتحديد الخيارات وتقييم قيمة الخيارات وعواقبها
3. الإحالة إلى الخدمات الاجتماعية والقانونية وخدمات اقتفاء آثار المفقودين
4. إحالة الأطفال المصابين بقلة التغذية إلى برامج التحفيز للحد من فرص إصابتهم بإعاقات النمو وتحسين نموهم
5. احتواء الشكاوى الجسدية التي ليس لها تفسير طبي غالباً بطرقٍ لا يستخدم الدواء فيها
6. الإسعافات الأولية النفسية التي تنطوي على الدعم النفسي الأساسي العملي الذي لا يقحم نفسه، مع التركيز على الاستماع من دون إجبار الشخص على الكلام، وتقدير الحاجات والحرص على تلبيتها، والتشجيع على مجالسة آخرين من دون ضغط، وتأمين الحماية من الأذى. بذلك، تشمل الإسعافات الأولية النفسية إستجابةً إنسانيةً وغير سريرية داعمةً لإنسان زميل يعاني وقد يحتاج إلى الدعم فور التعرض لحدث شديد الوطأة للغاية. ويختلف هذا الأمر اختلافاً كبيراً عن التفريغ النفسي من حيث أنه لا يتضمن بالضرورة مناقشة الحدث الذي سبب الشدة. التفريغ النفسي هي تقنية شائعة ولكنها مثيرة للجدل (وتكون في أحسن الأحوال غير فعالة) ويجب عدم تطبيقها. ينبغي أن يتمتع مقدّمو الإغاثة

كافةً، وخصوصاً العاملون الصحيون منهم، بالقدرة على تقديم الإسعافات الأولية النفسية الأساسية.

7. في حالات قليلة، عندما يتسبب الكرب الحاد الذي تسببه حالات الطوارىء بتعطيل وظائف أساسية، أو عندما لا يمكن احتماله، فالأرجح أن تقوم الحاجة إلى التدابير السريرية

8. عند معالجة الكرب الحاد معالجةً سريرية يبالغ الأطباء في وصف أدوية البينْزودِيازيبيْن في معظم حالات الطوارىء. غير أن هذا الدواء يمكن وصفه بشكل ملائم ولفترة زمنية قصيرة جداً لمشكلات سريرية معينة (كالأرق الحاد). وينبغي توخي الحذر إذ أن استخدام أدوية البينزوديازيبين يؤدي إلى الاعتماد بشكل سريع.

9. وفي حالات قليلة قد تتطور لدى الفرد حالة مزاج مزمنة أو اضطراب مزمن من القلق. إذا كان الاضطراب حاداً فيجب أن تتم المعالجة من قبل طبيب مدرّب كجزء من الحد الأدنى للاستجابة (أما إنْ لم يكن الاضطراب حاداً (أي أن الشخص يستطيع تأدية وظائفه ويتحمل المعاناة)، فيجب تقديم الرعاية المناسبة له كجزء من استجابة دعمٍ أشمل. وحيث من الملائم، يقدم الدعم عاملون صحيون محليون مدربون وملحقون بالخدمات الصحية (مثلاً، كالعاملين الاجتماعيين والمستشارين النفسيين) تحت إشرافٍ عيادي. [(12)]

ج- رعاية الأشخاص المصابين باضطرابات نفسية حادة في الرعاية الصحية الأولية)

الاضطرابات النفسية قد تسبق الحادة وقوع حالة طوارئ، إلا أنها قد تنجم أيضاً عن حالات الطوارئ. غالباً ما يكون المصابون بهذه الاضطرابات معرَّضين للأذى وكثيراً ما يجري التخلي عنهم في حالات الطوارئ. تصف ورقة العمل 6.2 كيفية تنظيم تقديم الرعاية للمصابين بمشكلات نفسية وتتضمن نماذج الخدمات لتنظيم الرعاية الصحية النفسية في الرعاية الصحية الأولية ما يلي:

1. ربط المهنيين في الصحة النفسية بفرق الرعاية الصحية الأولية الحكومية وغير الحكومية.

2. تدريب العاملين المحليين في مجال الرعاية الصحية الأولية والإشراف عليهم لدمج الرعاية الصحية النفسية في الممارسة العادية وإيلائها الوقت الكافي.
3. تدريب عضو واحد من فريق الرعاية الصحية الأولية (طبيب/ة أو ممرضة) والإشراف عليه لتقديم الرعاية الصحية النفسية بدوام كامل إلى جانب خدمات الرعاية الصحية الأولية.

د- الأدوية النفسية

يجب الحرص على تأمين كميات كافية من الأدوية النفسية الأساسية في خدمات الرعاية الصحية الأولية والخدمات الصحية . وعلى العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية أن يكونوا على علم بما يلي:

1. عموماً، يُنصح باستخدام الأدوية الجنيسة (الجينيريك) غير المسجلة بأسماء تجارية، إذ تكون في معظم البلدان أقل ثمناً من تلك المسجلة تجارياً فيما تتمتع بنفس الفعالية. وعلى الرغم من أن الادوية الجديدة تميل إلى أن تمتلك صورة أفضل من ناحية الآثار الجانبية إلا أنها ليست أفضل إلا بقدرٍ هامشي.
2. الحد الأدنى من هذه الأدوية الذي يجب توفيره للمركز يتضمن دواءً واحداً مضاداً للذهان (anti-psychotic)، وواحداً مضاداً لمرض الباركينسون (لاحتواء آثار جانبية إضافية خارج الهرم)، وواحداً مضاداً للاختلاج/الصرع، وواحداً مضاداً للاكتئاب، وواحداً مضادً للقلق (anxiolytic) (للاستخدام في الحالات الحادة من تعاطي المواد المخدرة والاختلاجات)، وجميعها على شكل أقراص من قائمة الأدوية الأساسية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية (أنظروا الملحق أ). تتوافر هذه الأدوية في الحقيبة الصحية لحالات الطوارئ بين الوكالات 2010."

ه- أنظمة المعلومات الصحية في الرعاية الصحية الأولية

توفر الرعاية الصحية الأولية في حالات الطوارىء فرصة هامة لدعم الأشخاص الذين يعانون مشكلات في الصحة النفسية. ويجب تدريب الموظفين على توثيق مشكلات الصحة النفسية من خلال استخدام فئات أو تصنيفات بسيطة. ويتطلب العامل العادي في الرعاية الصحية الأولية إرشاداً بسيطاً في استخدام الفئات

السبع (إنظر الملحق ب في تعريف الحالات بحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين):

1. النوبات/ الصرع
2. اضطراب استخدام الكحول أو المواد المخدرة الأخرى
3. التأخر العقلي/ الإعاقة الذهنية
4. اضطرابات الذهان (psychotic)
5. الاضطرابات العاطفية الحادة
6. شكاوى نفسية أخرى
7. شكاوى جسدية ليس لها تفسير طبي

و- الأشخاص الموجودون في مراكز العلاج

كثيراً ما جرى نسيان الأشخاص الموجودين في مستشفيات الصحة النفسية والمؤسسات الأخرى أو التخلي عنهم في حالات النزوح ما جعلهم ضحايا العنف والإهمال وانتهاك حقوقهم الإنسانية. يجب على القادة في المجال الصحي أن يتفقدوا هؤلاء الناس في المؤسسات طوال فترة الأزمة، وأن يسعوا إلى تلبية حاجاتهم الطارئة وتوفير الحماية والرعاية لهم.[13]

ز- الكحول والمواد الأخرى

قد يكون على العاملين في قطاع الصحة وبالتعاون مع القطاعات الأخرى العمل على تخفيف الأذى المرتبط بتعاطي الكحول والمواد الأخرى في حالات الطوارىء حيث يؤدي استخدامها إلى مشكلات في الحماية أو مشكلات طبية أو اجتماعية - اقتصادية. توجز إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خطوات أساسية لتخفيف الأذى المتعلق باستخدام الكحول والمواد الأخرى في حالات الطوارىء. وتتضمن هذه الخطوات أعمالاً لتقدير الوضع (والتدخلات المجتمعية، وذلك لمنع الاستخدام المؤذي والاعتماد وخفض الأذى وتدبّر الانسحاب.

ح- الربط بأنظمة الشفاء الأخرى

كثيراً ما يكون من المهم تعلّم طرق الشفاء الطبيعية التي يستخدمها السكان المحليون والتعاون، حيث يكون الأمر مناسباً، مع أنظمة الشفاء التقليدية. وسواء كانت طرق الشفاء التقليدية فعالة أم مؤذية (وهي تتفاوت في ذلك) فالحوار مع المعالجين التقليديين يمكن أن يؤدي إلى طيفٍ من النتائج الإيجابية تشمل، في ما تشمل، زيادةً في فهم العالم الروحي والنفسي والاجتماعي للأشخاص المصابين وتحسين أنظمة الإحالة. وقد يتفادى بعض المعالجين التقليديين التعاون. وفي الوقت ذاته قد يكون العاملون الصحيون غير متعاطفين أو حتى عدائيين بالنسبة للممارسات التقليدية أو ربما كانوا يجهلونها. وعلى الرغم من إن إبقاء بعض المسافة قد يكون الخيار الأفضل

5. تحديات العمل: "نفعل" و"لا نفعل"

تشير الخبرة في حالات الطوارئ المختلفة إلى أن هنالك بعض الأعمال التي يُنصح بها فيما يجب تجنب غيرها في العادة (وا الجدول 44). وعلى مدير برنامج الصحة أن يكون على دراية بما يجب القيام بها (نفعل) وما يجب الامتناع عنه (لا نفعل)، ويمكنه أيضاً استخدامه قائمة للمراجعة في تطوير البرنامج، وتنفيذه، ورصده.

جدول (44): "نفعل" و"لا نفعل"

نفعل	لا نفعل
نؤسس آلية أو مجموعة تنسيق واحدة وعامة للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي	لا ننشئ مجموعات منفصلة للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي لا تتواصل في ما بينها ولا تنسق.
ندعم استجابة منسقة ونشارك في اجتماعات التنسيق ونضيف قيمة من خلال التكامل مع عمل الآخرين.	لا نعمل بمعزل عن الآخرين أو دون التفكير في كيف يتناسب عملنا مع عملهم.
نجمع ونحلل المعلومات لنقرر ما إذا كانت هناك حاجة للاستجابة أم لا، وما الاستجابة اللازمة في حال وجود تلك الحاجة.	لا نقوم بإجراء تقديرات مزدوجة ولا نقبل البيانات الأولية بدون تمحيص.
نفصّل أدوات تقدير تتناسب مع السياق المحلي.	لا نقوم باستخدام أدوات تقدير لم يتم التحقق منها في السياق المحلي المتأثر بالطوارئ.
علينا أن ندرك أن الناس يتأثرون بالنزوح	لا نفترض أن الجميع يعاني من الصدمة في حال

بأشكال مختلفة. وقد يتمكن الأشخاص الذين يتمتعون بصلابة ومرونة داخلية من أداء وظائفهم بشكل جيد، فيما يتأثر الآخرون بشكل حاد ويحتاجون بالتالي إلى دعم متخصص.	الطوارئ ، أو أن الأشخاص الذين يُظهرون ومرونةً داخلية لا يحتاجون إلى دعم.
نطرح الأسئلة باللغة المحلية وبطريقة آمنة تضمن الخصوصية والكتمان.	لا نقوم بتكرار التقدير، ولا نطرح أسئلة مؤلمة دون توفير الدعم اللازم.
ننتبه إلى الفروقات بين الجنسين	لا نفترض أن النزوح يؤثر على النساء والرجال (أو الفتيان والفتيات) بالطريقة ذاتها، أو أن البرامج المصممة خصيصاً للرجال، مثلاً، يمكن أن تساعد النساء أو تكون في متناولهن بالطريقة نفسها.
نتأكد من المراجع عند تعيين الموظفين والمتطوعين ونعمل على بناء قدرات الموظفين الجدد من المجتمعات المحلية أو المتأثرة.	لا نستخدم أساليب توظيف تضعف البنى المحلية القائمة بشكل كبير.
بعد أعمال التدريب على الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، نوفر المتابعة بالإشراف والرصد لنضمن التطبيق الصحيح للتدخلات المعنية.	لا نستخدم البرامج التدريبية التي تنفذ لمرة واحدة وبشكل منفصل عن البرامج الأخرى، أو تدريباً قصيراً جداً دون توفير برامج للمتابعة عند تحضير الناس لأداء تدخلات نفسية معقدة.
نقوم بتيسير تطور البرامج التي يمتلكها المجتمع المحلي والتي يقوم بإدراتها وتشغيلها.	لا نستخدم النموذج الخيري الذي يعامل أفراد المجتمع على أنهم مجرد منتفعين من الخدمات.
نبني القدرات المحلية وندعم المساعدة الذاتية ونعزز الموارد الموجودة فعلاً عند المجموعات المتأثرة.	لا ننظم برامج دعم تقوّض أو تتجاهل المسؤوليات والقدرات المحلية.
نتعرف على الممارسات الثقافية المحلية ونستخدمها حيث أمكن لدعم السكان المحليين.	لا نفترض أن جميع الممارسات الثقافية المحلية مفيدة، أو أن جميع السكان المحليين يدعمون ممارسات محددة.
نستخدم أساليب من خارج الثقافة المحلية إذا إذا كان ذلك مناسبا.	لا نفترض أن الطرق الآتية من الخارج هي بالضرورة الأفضل، ولا نحاول فرض الأساليب المستوردة على المجموعات المتأثرة بطريقة تهمّش المعتقدات والممارسات المحلية الداعمة.
نبني القدرات الحكومية ونحاول دمج	لا ننشئ خدمات صحة نفسية موازية مخصصة

الرعاية الصحية النفسية للناجين من حالات الطوارئ في الخدمات الصحية العامة وفي خدمات الصحة النفسية المتوافرة في المجتمع، إنْ وُجدت.	بالتحديد لمجموعات سكانية فرعية.
ننظم عملية الوصول إلى طيفٍ من أشكال الدعم، للأشخاص الذين يعانون من ضيق شديد نتيجة التعرّض لأحد مسببات الضيق الشديد، بما في ذلك الإسعاف النفسي الأولي.	لا نمارس تفريغاً نفسياً في جلسة واحدة منفردة لأشخاص من عموم السكان كأحد أشكال التدخل المبكر بعد التعرض لنزاع أو كارثة طبيعية.
ندرب العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة على الممارسات الجيدة في صرف الدواء وتقديم الدعم النفسي الأساسي ونشرف على ذلك.	لا نوفر أدوية المؤثرات النفسية أو الدعم النفسي الاجتماعي من دون تدريب أو إشراف.
نستخدم العقاقير الجنيسة (generic) الموجودة على قائمة العقاقير الأساسية في البلد المعني.	لا نقوم بإدخال عقاقير جديدة بعلامات تجارية معيّنة (branded) في بيئة لا ينتشر فيها استخدام تلك العقاقير.
نؤسس أنظمة إحالة فعالة ونوفر الدعم للأشخاص المتأثرين بحدة.	لا نُدخل فحوصات لتحديد الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية من دون أن تتوافر لدينا خدمات رعاية ملائمة لهم يمكنهم الوصول إليها.
نطوّر حلولاً ملائمة محلياً لرعاية الأشخاص المعرضين لخطر الإيداع في مؤسسات الإيواء.	لا نُدخل الأشخاص إلى مؤسسات إيوائية (ما لم يكن ذلك هو الملاذ المؤقت الأخير، والذي لا خلاف حوله، للحصول على رعاية وحماية أساسيتين).
نستخدم مسؤولي الاتصال في المنظمة لتعزيز التواصل باتجاهين مع المجموعات السكانية المتأثرة والعالم الخارجي.	لا نستخدم مسؤولي الاتصال في الوكالة للتواصل مع العالم الخارجي فقط.
نستخدم القنوات المختلفة كالإعلام لتوفير معلومات دقيقة تقلل من التوتر وتمكّن الناس من الوصول إلى الخدمات الإنسانية.	لا نخلق ولا نعرض صوراً إعلامية تبيّن معاناة الناس بغرض الإثارة أو تعرض الناس للخطر.
نسعى إلى دمج الاعتبارات النفسية الاجتماعية في جميع قطاعات المساعدة الإنسانية.	لا نركز فقط على التدخلات السريرية في غياب استجابة متعددة القطاعات.

سادساً. نشاطات قطاع الصحة الخاصة بالتعافي بعد حالات النزوح

الهرم المؤلف من أربعة مستويات (الشكل) وإطار العمل متعدد القطاعات، الواردان في هذه الوثيقة، هما أيضاً أساس العمل في مجال دعم الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي للتعافي ما بعد حالات الطوارىء. إن نشاطات التعافي للقطاعات المختلفة واردة في العمود الشامل في الجدول الموجود في الصفحات 22-29 من إرشادات اللجنة المشتركة الدائمة بين الوكالات. أدناه شرح لبعض النشاطات المحدّدة التي يقوم بها قطاع الصحة. وفي ما يلي أهمّ نشاطات قطاع الصحة الخاصة بالتعافي ما بعد حالات الطوارئ[14]:

1. البدء بتحديث التشريعات والسياسة الوطنية المتعلقة بالصحة العقلية، بحسب ما هو ملائم.
2. توفير الرعاية الصحية النفسية لطَيفٍ عريض من من الاضطرابات النفسية الناجمة عن حالات الطوارئ وتلك الموجودة من قبْل من خلال الرعاية الصحية العامة وخدمات الصحة النفسية المتوافرة في المجتمع المحلية.
3. العمل على ضمان استمرارية أي خدمات صحية نفسية جرى إقامتها حديثاً.
4. تسهيل خدمات الرعاية المجتمعية والترتيبات المعيشية البديلة المناسبة للأشخاص الذين يعيشون في مؤسسات العلاج النفسي.

تجدر الإشارة إلى أن حالات النزوح لا تشكل مأساة فحسب، ولكنها كذلك فرصة هائلة لبناء نظام خاص بالصحة النفسية من أجل دعم الناس. وبغض النظر عن كيفية قراءة الأدبيات الوبائية المتوافرة، فإن معدل الإصابة بمجموعة واسعة من الاضطرابات النفسية (اضطرابات المزاج والقلق، بما في ذلك اضطرابات ما بعد الصدمة PTSD وإساءة استخدام المواد المخدرة) ترتفع فعلياً نتيجة لحالات الطوارئ، وبالتالي، هنالك سبب وجيه لإنشاء خدمات مجتمعية أساسية طويلة الأمد ومستدامة متعلقة بالصحة النفسية في المناطق المتأثرة بحالات الطوارئ. وينبغي أن تتوافر خدمات كهذه في جميع المجتمعات المحلية في العالم، لا سيما إذا كانت قد شهدت وقوع كوارث فيها. وتبيّن التقارير الواردة من ألبانيا، والصين، وإندونيسيا، والأردن، والعراق، وكوسوفو، ومقدونيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة، والبيرو، وسريلانكا، وتيمور

الشرقية كيف يمكن أن تؤدي حال الطوارئ إلى تنمية طويلة الأمد لرعاية مستدامة في الصحة النفسية.[15]

وعلى الرغم من ضرورة توافر معظم الرعاية داخل المجتمع المحلي، فالمفارقة هي أن أحد الأركان الأساسية لمعظم أنظمة الصحة النفسية المستدامة على مستوى المناطق هي وحدة رعاية للصحة النفسية للمرضى الداخليين أصحاب الحالات الحادة، المزوّدة بطاقم عمل.. وغالباً ما تشكل هذه الوحدة مركزاً للنشاطات من أجل (أ) تنظيم رعاية مجتمعية متاحة للمرضى الخارجيين في جميع أرجاء المنطقة، و(ب) دعم النشاطات الأساسية المتعلقة بالصحة النفسية في عيادات الرعاية الصحية الأولية والإشراف عليها. لذا، ففي المناطق التي لا تتوافر فيها الرعاية النفسية للمرضى الداخليين، فإن خطط بناء مستشفيات عامة جديدة، كجزء من الاستثمار في مجال الإنعاش الصحي، يجب أن تتضمّن التخطيط لإنشاء وحدة رعاية وجيزة للصحة النفسية للمرضى الداخليين في الحالات الحادة، مزوّدة بطاقم عمل. وفي بعض الأحيان، تتضمّن خطط (إعادة) الإعمار ما بعد حالات الطوارئ بناء مستشفيات جديدة للرعاية الثالثية للأمراض النفسية. ولسوء الحظ، عادةً ما تفتقر خطط كهذه إلى المشورة الصحيحة. وتشكل اللامركزية في موارد الصحة النفسية، (فريق العمل، والميزانيات، والأسرّة) من الرعاية الثالثية إلى الرعلية الصحية الثانوية والأولية، استراتيجيةً أساسيةً عند تنظيم وتعزيز تغطية علاجية فعالة للأشخاص الذين يعانون اضطرابات نفسية في المجتمع المحلي. إن الموارد البشرية هي أساس التنمية المستدامة في مجال الرعاية الصحية النفسية. وينبغي على أيّ استثمار طويل الأمد في مجال تدريب الموظفين المحليين (أطباء، وممرضات، وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية) أن يتضمّن الصحة النفسية في برنامجه.

العلاج النفسي للمُهجّرين من الدول الهشّة أو النّازحين فيها

لا توفر الدولة الهشّة بيئة مثالية لعمل أي مختص مهني سواء أكان طبيباً نفسياً أم طبيباً عاماً أو غير ذلك. ويجب على الأطباء النفسيين اتباع مناهج مرنة عند تقييمهم للآلام النفسية والصحة العقلية لدى النّازحين في الدول الهشّة أو اللاجئين الفارين منها.

انعدام الاستقرار والجهول صفتان تلازمان في العادة الدول الهشّة ويتسببان في إيجاد بيئة خصبة للمشكلات النفسية والصحية العقلية ناهيك عن مخاطر التعرض للأضرار الجسدية. والأفراد الذين يعيشون في مثل هذه البيئات أكثر عرضة للمعاناة من الصدمة النفسية إلى درجة لا يضاهيها أي مكان آخر من العالم. ومن هنا، فإنّ مجتمع الأطباء النفسيين مطالب، عند اتخاذه للقرارات حول الطرق الأمثل لتكييف الممارسة مع العلاج أثناء العمل مع اللاجئين من الدول الهشّة، بأن يكون قادراً على تفحص عدد من جوانب البيئة المحيطة لتلك المجموعة الاجتماعية الخاصة.

فقد تملي الظروف على الطبيب النفسي الأعمال التي يمكن تحقيقها، وغالباً ما تُرسل فرق الباحثين والأطباء النفسيين إلى الميدان لتحديد مستويات الآلام النفسية ولملاحظة المشكلات الصحية العقلية. وهناك قد يواجههم عدد متنوع من القيود بما فيها محدودية العلاج الصحي العام وانعدام القدرة على اتباع منهج متعدد التخصصات وانخفاض القدرة على النفاذ إلى علاج العقاقير الطبية العقلية وغيرها من الأدوية. ولذلك، لا بد من تعديل الطرق المنهجية التقليدية في هذه البيئة وذلك أولاً وآخراً من خلال مراعاة خطط العلاج التي يمكن التفكير باتباعها من الناحية العملية.[16]

في مخيمات اللاجئين أو المناطق الآمنة التي تقدم ظروفاً معيشية أساسية ولا تخضع في الظاهر إلى درجة كبيرة من الحكم أو السيطرة، قد يقع العنف دون سابق إنذار وقد تتعرض الخدمات للاعتداءات أو قد تُقطع إمداداتها من الخارج، وقد يحدث اضطراب سياسي واقتصادي وقد تتغير السياسة الحكومية في أي وقت كان.

ورغم أنّ جلسات العلاج المعرفي-السلوكي المكثفة قصيرة المدى (التي تقام عادة فور إزالة الألم النفسي المباشر للمريض) نجحت مع الفئات السكانية في العالم الغربي ومع اللاجئين، ما زال من غير المعروف ما إذا كان بالإمكان تحقيق معدلات النجاح ذاتها في أمكان أخرى. ومع ذلك، قد تكون التدخلات قصيرة المدى الطريق الأفضل للمضي قدماً حيث إنها تمكِّن الفرد وتمنحه الأدوات اللازمة لمساعدته إذا لم يعد هناك أي طبيب نفسي يلجأ إليه.

لقد بُذلت منظمات الاغاثة والمراكز البحثية المختصة بالنزوح محاولات كثيرة لتصميم استبانات التقييم النفسي ومدرّجات مراعية لحساسية الاختلاف بين الثقافات وبحيث تكون كلماتها وعباراتها عامّية مفهومة. ومع ذلك، عند إرسال فريق ما إلى أحد أوضاع الطوارئ، تكون احتمالية الحصول على مجموعة صادقة من أدوات التقييم منخفضة لسوء الحظ، وهذا ما يمثّل عائقاً لا يستهان به أمام المهنيين النفسيين ولا بد لهم من التغلب عليه، ولا يقل أهمية عن ذلك مسألة سرية المعلومات التي يصعب الحفاظ عليها في حالة الاضطرار إلى إدخال شخص إضافي (وهو المترجم) إلى مرحلتي التقييم والعلاج. ومع كل ذلك، يبدو أنّ الحلول البديلة الأخرى محدودة. لكنّ الاستعانة بأشخاص يتحدثون لغتين من مهنيين ومتطوعين قد يساعد الأطباء النفسيين على تقييم أدوات التشخيص وتحديد ما هو كفؤ منها، بل قد يكون لهؤلاء الأشخاص دور في عملية العلاج نفسها.

من ناحية أخرى، يترتب على كل طبيب نفسي أن يكون قادراً على توفير الرعاية دون ممارسة أي تمييز كان إزاء المريض. لكنّ مجتمع الأطباء النفسيين، مع ذلك، قد تستحوذ عليه أفكار مسبّقة عن بعض المجموعات الاجتماعية، فقد لوحظ على سبيل المثال أنّ الشروحات التي قُدمت حول دور النساء تكاد تقتصر على النظر إليهن على أنهن ضحايا على الدوام. صحيح أنّ النساء أكثر عرضة للخطر وأنهن أهداف للاضطهاد والعنف، لكنّ الخطر هو أن ينظر الطبيب النفسي إلى جميع المريضات الإناث على أنّهن من الضحايا وهو اعتقاد قد يجافي الحقيقة في كثير من الحالات كما كان الحال في رواندا إبّان حملة التطهير العرقي عام 1994 حيث كان هناك كثير من النساء ممن ارتكبن الجرائم أو حرّضن عليها أو لم يحركن ساكناً إزاءها.

وقد لا يكون الأطباء النفسيون قادرين على النظر إلى تلك المجموعات المستضعفة إلا من خلال المنظور الشخصي والتقليدي الذي غالباً ما يتأثر بالثقافة الغربية علماً أنّ بنية الوحدات الأسرية وأدوار الجندر والمنظومات الطبقية تختلف من ثقافة لأخرى بل يُرجح أن تعيش حالة من التغير المتواصل في البلدان الهشّة. وقد تؤدي جميع تلك العوامل بالأطباء النفسيين إلى إساءة تفسير الأعراض أو استنتاج افتراضات مغلوطة عن أسباب تلك الأعراض. فلا بد من تكييف طرق العلاج

التقليدية لأنّ الأطفال والمراهقين على سبيل المثال قد لا يستفيدون من العلاج المخصص لفئاتهم العمرية إذا ما كانوا يعيشون أوضاعاً تختلف اختلافاً جذرياً عن الأوضاع التي يعيشها الأطفال الغربيون أو التي يعيشها الأطفال في بيئات مستقرة.

وقد يستحوذ على الناس في الدول الهشّة أفكار غالباً ما تستند إلى خوارق العادات في تفسير الأعراض الشائعة التي قد تتشابه مع الأعراض التي يعاني منها السكان المدنيون في بلاد الغرب (كالصداع وآلام الصدر واضطرابات النوم) لكنها قد تُربط بالأمراض التي لا يعترف بها المهنيون النفسيون رسمياً. ومع ذلك، لا ينبغي ثني عزيمة المرضى عن استخدام الطرق التقليدية الشاملة والمحلية إذا ما رغبوا بذلك ما دام أن تلك الطرق لا تتعارض مع العلاج الذي يقدمه الطبيب النفسي لأن ذلك سيساعد في المحافظة على هوياتهم وارتباطاتهم الثقافية ورفع روحهم المعنوية.

وقد يترتب على الأطباء النفسيين الاعتماد على النظريات النفسية الأساسية مثل تصنيف ماسلو للحاجات الذي يقول إنه على الطبيب قبل المباشرة بعلاج المشكلات كالاكتئاب أو القلق أو الاضطراب المحتمل ما بعد الصدمة أن يكون قادراً أولاً على ضمان تلبية حاجات المريض الأساسية.[17]

وينبغي لمجتمع الأطباء النفسين أن يراعي حساسية صعوبة ظروف العمل، فقد لا تكون الطرق التقليدية العملية لإجراء العلاج فعالة. وينبغي التركيز على المناهج متعددة التخصصات حتى لو صعُب ذلك في المجتمعات المشرذمة. أما متابعة المرضى فقد يكون ضرباً من المستحيل، في حين يُترَك الأفراد دون أي دعم نفسي مهني أو يُتركون بدعم نفسي محدود.

وبدلاً من الاقتصار على تقديم العلاج، ينبغي للمجتمع النفسي أن يدرس مناهج جديدة. ففي حين أنّ البحوث الحالية تطالب باتباع مناهج معالجة طويلة الأمد في هذه السياقات، ربما لا ينبغي أن يكون المختصون النفسيون الدوليون هم من يقدم العلاج بل الأحرى تدريب المنظمات غير الحكومية المحلية والمهنيين المحليين على تقديم الرعاية النفسية، فإذا ما حدث ذلك، حتى بعد مغادرة كوادر المنظمات الخارجية يبقى العلاج والدعم النفسيين متوافرين عند الحاجة إليهما.

التعامل مع حالات المُهجّرين من الدول الهشّة

رغم أنّ كثيراً من العوامل المذكورة آنفاً ما زالت من القضايا التي تعني الأطباء النفسيين العاملين خارج الدولة الهشّة فهناك عوائق جديدة تظهر عندما يسعى المهجّرون إلى الحصول على ملاذ لهم وعلى العلاج النفسي في بلد مختلف.

ولما كان الأفراد وجدوا عناء السفر في رحلات لربما كانت طويلة بل غالباً ما كانت خطرة سعياً لبلد اللجوء، فالنتيجة المحتملة أن يدخل أولئك الأفراد في عملية طلب اللجوء وعندها تبدأ مرحلة جديدة من القلق والغموض الذي يكتنف مستقبلهم. و في هذه المرحلة بالذات، يواجه الطبيبَ النفسيّ الذي يعالج المرضى جملةٌ من المشكلات العملية حتى قبل بدء التقييم منها: عدم القدرة على الوصول إلى تاريخ الحالة المرضية، هذا إذا كانت موجودة أصلاً، والعوائق الاجتماعية المرجح نشوئها بين الطبيب النفسي والمريض إلى درجة أكبر مما يمكن أن يحدث لو كان الطبيب يعمل في الدولة الهشّة نفسها، يضاف إلى ذلك كله العامل اللغوي لأنّه من غير المرجح أن يتحدث الطبيب اللغة نفسها التي يتكلم بها المريض وقد يكون فهمه محدوداً حول تاريخ الدولة الهشّة وثقافتها التي حتى لو أراد التعرف عليها فلن يجد طريقة سهلة لذلك. وبالنتيجة، ستظهر صعوبات عندما يحاول الطبيب النفسي أن يكوّن صورة لتاريخ المريض وتجاربه الماضية ناهيك عن تحليله للأعراض المَرَضِية وإبداء الرأي حول التشخيص الرسمي.

وهذه المرحلة من الغموض للمريض قد تتزامن مع الصعوبة في تلبية الحاجات البدنية الرئيسية التي تتصدر هرم ماسلو والتي تبقى بسبب ذلك من الأولويات التي يجب تلبيتها. وقد يكون المريض يعاني أيضاً من الاضطرابات النفسية نتيجة الأحداث الخارجية التي ليس للطبيب النفسي كثير من المعلومات حولها والتي قد لا يمكن التصدي لها بسهولة في مراحل العلاج الذي يُقدّم للمريض. فعلى سبيل المثال، ينتاب بعض طالبي اللجوء واللاجئين الشك حول مصير أحبابهم وقد يشعرون بخوف من أن تتعرض أسرهم في بلدانهم ومواطنهم إلى الضرر والأذى. ولربما يعانون من الضغط نظراً لضرورة إعالة الأسرة التي خلفوها وراءهم كما أنهم قد يجهلون الأحداث الجارية في البلدان التي جاؤوا منها. أما مجرد التفكير بعدم قدرتهم على تسيير شؤونهم

الخاصة بالعودة إلى بلدانهم سواء أكانوا يريدون العودة أم لا فيجعل المرء منهم يشعر وكأنه يعيش في طي النسيان عاجزاً تماماً عن التحكم بمصيره.

بالإضافة إلى ذلك، قد لا يُمنح الطبيب النفسي مدة محددة من الوقت لكي يتعامل مع المرضى بل قد يضطر بدلاً عن ذلك إلى اتباع نماذج معالجة أكثر تكثيفاً ومع أنه من الصعب الإعداد إلى مثل هذه التغيرات، فما زال لتحسين الاتصالات عبر التخصصات المتعددة والمنظمات التي تتعامل مع كل حالة القدرة على الحد من خطر ارتفاع الآلام النفسية في المستقبل. وإذا كان الطبيب النفسي الذي يتعامل مع اللاجئ وهو في مرحلة طلب اللجوء، على سبيل المثال، قادراً على بناء تاريخ طبي موسّع للمريض بالإضافة إلى تحديد التشخيص الرسمي وخطة للعلاج وإذا نجح طلب لجوء المريض ، فسوف تُحال تلك الملحوظات إلى السلطات المختصة مثل مقدمي الخدمات الصحية العامة والعقلية بالإضافة إلى سلطات الإسكان المحلية أو الخدمات الاجتماعية.

ثمّ ما تلبث الرعاية النفسية بالتغير نحو مرحلة أخرى وذلك ما إن يجد الفرد المُهجّر لنفسه نوعاً مستقراً من اللجوء وما إن يبدأ عملية إعادة التوطين. وهنا، يبدأ تأثره بالمشكلات الجديدة التي تواجه عموم السكان، بل إنّ هذه المشكلات تحتل الأولوية بدلاً من سابقاتها ومن ذلك على سبيل المثال الدمج في المجتمع وتعلم اللغة الجديدة والتعامل مع الأحداث المسببة للصدمة النفسية وعدم معرفة مصير سلامة الأحباب في الديار واستعادة الوضع الاجتماعي المشابه للوضع الذي كان يحظى به في بلده الأصلي. فقد تبين أنّ كل هذه المسائل تتسبب في مزيد من الآلام النفسية بين مجموعات اللاجئين.

لكنّ الأطباء النفسيون لا يجدون جميعهم أدوات اجتماعية أو عملية جاهزة للتعامل مع تلك المشكلات بل ينبغي بدلاً من ذلك تشجيعهم على إحالة المريض إلى المنظمات الشريكة ومزودي الخدمات كالخدمات الاجتماعية والمراكز المجتمعية ومجموعات المساعدة. ومع ذلك، هناك شيء يمكن لمجتمع الأطباء النفسيين الكبير تقديمه ألا وهو التدريب الأساسي والمهارات الرئيسية التي يجب استخدامها عند تقييم الأفراد من الخلفيات المختلفة كهؤلاء ومعالجتهم. أما بالنسبة للأشخاص القادمين من الدول الهشّة فدرجة الاحتمال أكبر في أن يكونوا قد مروا بحالة من العنف أو الصدمة

النفسية أو شهدوا أياً منهما، تلك الاحداث التي قد لا يرغب المرضى بالكشف عنها، وهذا ما يضفي قيمة كبيرة للملحوظات التي قدمها المهنيون الآخرون ضمن المنهج التعاوني متعدد التخصصات والتي يمكن استخدامها هنا. (18)

التقييم وإعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والكوارث الطبيعية والاصطناعية

أولاً :تحقيق استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار

إن تغير طابع الصراع والكوارث الطبيعية يؤدي الآن إلى إعادة النظر في النُهُج التقليدية إزاء مساعدة الإغاثة وإعادة الإعمار. إن تواتر الكوارث الطبيعية والاصطناعية آخذ في التزايد وربما كان الأمر الأكثر أهمية هو أن تأثيراتها التي تلحق بالسكان والمستوطنات البشرية تتزايد بصورة مخيفة. فإذا أضيف ذلك إلى دورات التواكل ونقص الموارد، فإن هذا يشير إلى ضرورة تطوير نهج ابتكارية وإعادة بحث السياسات التقليدية الخاصة بمساعدات الإغاثة وإعادة الإعمار. وتضطلع الجماعة الدولية بطائفة متزايدة من أنشطة الإغاثة وإعادة التأهيل. مما يزيد من حدة التحديات الأساسية لإدارة الأزمة وعمليات الانتعاش: ككيفية سد الثغرات التي تظهر بصورة متواترة بين جهود إغاثة الطوارئ والتنمية المستدامة، وكيفية توفير الحكومة المحلية والوطنية، ومنظمات المجتمع المدني ودوائر الأعمال بالاستراتيجيات التي تؤدي إلى التقليل من حدة الأزمات والخروج منها بسلام، وككيفية منع السكان المتضررين من الوقوع مرة أخرى في أزمات. ومن المهم بنفس الدرجة بناء القدرات لدى وكالات العون الوطنية والدولية لأداء خدمات الاستجابة السريعة التي تندرج في استراتيجية إنمائية أطول أجلاً. واستناداً إلى هذه الديناميكيات المتغيرة في المساعدة الدولية، يتضح أن نهجاً جديداً يجب أن يُتبع. فتحقيق الاستدامة في الغوث وإعادة الإعمار قد نشأت من خلال تحليل هذه الاحتياجات.

ألف - التقليل من حدة الكوارث: بناء ثقافة الوقاية

إن التخفيف من حدة الكوارث هو الخطوة الأولى نحو اتباع نهج شامل لإدارة الكوارث. ويُعرّف التخفيف من حدة الكوارث بأنه تدبير مستمر للتقليل أو للقضاء على التأثيرات والمخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية والاصطناعية. وغالباً ما تكون

المجتمعـات المحليـة غافلـة عـن المخـاطر الـتي تواجههـا. بـل ولا تعـير أهميـة كـبيرة لاستراتيجيات التخفيف من حدة الكوارث وكما تعتمد كثيراً على الآخـرين لإقالتهـا من عثرتها الطارئة حينما تنشأ الحاجة إلى ذلك. إن التركيز علـى التخفيـف مـن حـدة الكوارث ومنعها والاستعداد لها هو جانب مهـم بصـفة خاصـة في تحقيـق الاسـتدامة لجهود الغوث وإعادة الإعمار. فمفاهيم الاستدامة وتعطي التنمية المستدامة إطاراً مهماً للغاية لإدراج خطط التقليل من التعرض في خطط الانتعاش في أعقاب الكوارث. ولا يمكن للمستوطنات البشرية المستدامة أن تمنع دائماً الكوارث من الحدوث لكنها يمكـن أن تساعد على التقليل من تأثيراتها . إن التقليل من حدة الكوارث وإدارتها يحتاج ألا نوجه أنظارنا إلى ما بعد الخطـر وحـده، ولكـن يجـب أن نبحـث في الظـروف المحيطـة بالتعرض. إن الخلفية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في بلد ما هـي الـتي تحدد مسـتوى التعـرض أو مقاومـة شـعبها ومجتمعاتهـا المحليـة للكـوارث .وتتمحـور استراتيجية التنفيذ على "ثقافة الوقاية" في المجتمع على اتسـاعه. وهـذه الثقافـة لا تـؤدي فقط إلى حقن الدماء، وإنما تزيد مـن الـتلاحم الاقتصـادي والاجتمـاعي عـن طريـق العمل مع المدن والمجتمعـات المدنيـة علـى التقليـل مـن تعرضـها للكـوارث الطبيعيـة والاصطناعية، وتقدم كذلك الحلول المستدامة لاعمار المجتمعات التي مزقتهـا الحـرب. وينبغي لإدارة الكوارث والتخفيف مـن حـدتها أن تسـتحدث وأن تكـون كجـزءاً لا يتجزأ من خطط التنمية وتقليل الفقر. إن التمكين المدني هو تتمة جوهرية لأي عملية تخفيف من الحدة تجري داخل المدن، أو تتم على يدي المجتمـع المـدني. فبـدون الفهـم المشترك لضرورة إتباع تدابير التخفيف من حدة الكوارث، وبـدون المشـاركة الفعاليـة من جانب المجتمع المدني في التنفيذ، وبدون شعور المجتمع المحلي بالملكية، لا يكون لهـذه التدابير فرصة ولو ضئيلة للتقليل من الكوارث أو لحل النزاعات.

باء - الاستجابة:

الوفاء بالاحتياجات طويلة الأجل للكثيرين مع دعم احتياجات الطوارئ للقلة في نفس الوقت عندما تحدث النزاعات وتؤدي المخاطر إلى الكوارث، فإن المستوطنات البشرية والسكان والممتلكات يكونون دائماً من بين أكثر العناصر تعرضاً وتضرراً. كما أن أي عملية انتعاش بغض النظر عن آفاق التخطيط طويلة الأجل أو قصـيرة الأجـل

فيها، عليها أن تبحث بالإضافة إلى الوفاء بالاحتياجات البشرية العاجلة في البنية التحتية المادية، وفي مشاكل المستوطنات البشرية التي تنشأ، بما في ذلك المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وفي الكثير من سيناريوهات مع بعد الصراعات، تدل التجارب على أن التدخلات تبلغ أقصى فعاليتها عندما تكون مصممة للبدء في آن واحد، كما أن البحث في التأثيرات طويلة الأجل أو التدخلات قصيرة الأجل يمكن أن تضيف قيمة إلى الأخيرة وأن تضيف عمقاً للأولى. ولهذا السبب ينبغي لعملية الإعمار والإنتعاش الاقتصادي في المدى الطويل أن تبدأ في نفس الوقت الذي تتم فيه تدابير ما بعد الطوارئ للعودة إلى النصاب العادي للأمور بالنسبة للسكان المتضررين العائدين إلى منازلهم، أو الذين يستقرون في أماكن جديدة. وبهذا الأسلوب يمكن للاستثمار الاستراتيجي أثناء الطوارئ وأثناء مرحلة الإغاثة وإعادة التعمير أن يسهم بقدر كبير في إرساء أسس للتنمية.اتسمت الاستجابات غداة النزاعات من جانب الحكومات الوطنية والشركاء الثنائيين والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة دائما، بمشروعات إعادة التأهيل السريعة ذات الصلة بالمياه والتصحاح، وبالإسكان والري والأمن الغذائي والصحة. ويمكن للجهود المتفرقة التي لا تكون مرتبطة بخطة تنمية طويلة الأجل يمكن أن تزيد من الأوضاع الاجتماعية الهشة سوءاً لأنها تخلق الاتكال على المعونة وتعد إهداراً حرجاً للموارد المالية والبشرية التي يتم إنفاقها في خطط الإغاثة وإعادة الإعمار الطارئة قصيرة النظر. ويكمن التحدي الحقيقي في توسيع نطاق ملفات النشاطات البشرية والإنمائية، وفي الجمع بينها في عملية التحقيق المشترك، أو في عملية الانتعاش من أجل التنمية المستدامة. ويمكن لمرحلة الانتعاش أن تتيح فرصة فريدة لإعادة التفكير في الممارسات الماضية وإعادة كتابة السياسات التي تضر بالتنمية المستقبلية في المناطق المعرضة للكوارث. فيمكن مثلاً إدماج طائفة من تدابير تخفيف حدة الكوارث أثناء تنشيط عملية التقليل من التعرض والانتعاش في بعض المناطق داخل بعض المجالات كاستخدام الأراضي، والتخطيط البيئي، وعلى المستوى المحلي، وتحسين قوانين البناء، والنظم التي تحكم التشييد. كما أن فترة الانتعاش، فيما بعد الجوانب المادية لإعادة التأهيل تعطي الفرصة للمجتمع بأسره لكي يعزز قدراته التنظيمية المحلية لكي ينهض بالشبكات وبالوعي والآليات

الاقتصادية التي تيسر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمادية بعد مرور وقت طويل على الكارثة – أي بناء الاستدامة الخاصة بهذه المجتمعات.[19]

ثانياً :من الكوارث إلى المستوطنات المستدامة

كيف يمكن أن يصبح أي مجتمع محلي مستداماً؟ إن مفهوم الاستدامة يتمحور حول ثلاثة محاور أساسية: المحور الاقتصادي، والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية. وهي تعني أن المجتمع المحلي مكان طيب وآمن وصحي لأفراده، ويقدم أساساً متيناً لحياة مليئة بالرخاء وبالفرص المتساوية للجميع. وهناك ستة مبادئ راسخة للنهوض بالاستدامة على مستوى المجتمع المحلي. وهي

(أ) المحافظة على و، إن أمكن، النهوض بنوعية الحياة؛

(ب) زيادة الحيوية الاقتصادية المحلية؛

(ج) ضمان المساواة الاجتماعية والمساواة بين الأجيال؛

(د) المحافظة على و، إن أمكن، الارتفاع بالنوعية البيئية؛

(هـ) إدماج مقاومة الكوارث مع التخفيف من حدتها؛

(و) استخدام بناء التوافق في الآراء، والعملية التشاركية عند اتخاذ القرارات.

وعن طريق إدماج مبادئ الاستدامة منذ المراحل الأولى للانتعاش في المستوطنات البشرية، يمكن للاستثمار الاستراتيجي أثناء مراحل الطوارئ أن يسهم بقدر كبير في بناء أسس التنمية. وإدراكاً لمدى تعقد عملية الانتعاش فيما بعد الأزمات من منظور المستوطنات البشرية، فقد صاغ موئل الأمم المتحدة وطبق مجموعة من الاستراتيجيات المحددة من مرحلة الانتعاش الانتقالية إلى التنمية المتوسطة – طويلة الأجل من أجل النهوض بترسيخ السلام، والتقليل من الفقر، والتقليل من حدة الكوارث ومن أجل التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.[20]

الف - الأمان، واستراتيجية الأمن وإعادة الإعمار

إن الشرط المسبق الأول لتحقيق الانتعاش المستدام وإعادة الاستيطان للسكان النازحين هو التصدي للتحدي المتمثل في ضمان الأمن والحماية، والقضاء على

الظروف والحوادث التي تولد الشقاق والنزاع إن المأوى هو أحد أبرز الاحتياجات الواضحة والفورية غداة النزاع. وغالباً ما تتركز جهود الإغاثة وإعادة الإعمار على توفير المأوى السريع دون مراعاة التأثير الناتج عن استراتيجيات المأوى قصيرة الأجل. غير أن استراتيجيات المأوى طويلة الأجل لا تركز فقط على تحديد وتنفيذ الخطط الواقعية وخطط الإعمار الدائمة للمجتمعات المتضررة، وإنما تربط بينها وبين إعادة بناء ثقة المجتمع المحلي ودعم هياكل المسؤولية المدنية وأسلوب الإدارة المحلية من خلال التخطيط التشاركي في عمليات إعادة الإعمار. وترتبط قضايا المأوى ارتباطاً وثيقاً بجوانب التخفيف من حدة الكوارث وكذلك، في حالات الكوارث بصفة خاصة. إن تطوير إسكان مقاوم للكوارث هو عامل رئيسي في التقليل من التعرض للكوارث. أما قضايا المأوى بالنسبة لعملية التخفيف من حدة الكوارث فتتجاوز الجوانب الهيكلية. ذلك أن حقوق الملكية وضمان الحيازة تعترف بوجود فارق كبير بين الصيانة والإدارة وتطوير المأوى وبخاصة في المناطق الحضرية إن الحصول على الموارد كالأرض والمياه غالباً ما تكون السبب الكامن وراء الصراع. والفهم الدقيق للسوابق وعلاج الاختلالات والمواقف حساسة ينبغي الحرص عليها من جانب النظم الرسمية والتقليدية ولضمان الحصول المتساوي من جانب جميع المجتمعات المحلية على الموارد واستخدامها. وبنفس المنطق، يحتاج نظام تخصيص الأرض واستخدامها وتسجيلها والملكية إلى الترشيد. كما أن ضمان الحيازة، والحصول على الأرض والحلول لفض نزاعات الملكية والأرض تمثل قضايا جوهرية في الاستجابة للكوارث، وبخاصة فيما يتعلق بالسكان النازحين.

باء - ضمان العائدات المستدامة وإعادة الإدماج

يوجد ما لا يقل عن 25 مليوناً من البشر النازحين موزعين في 52 بلداً بسبب العنف والاضطهاد و/أو الكوارث وإن كانوا يظلون داخل حدود بلدانهم(. فالاشخاص النازحون داخلياً يُكَونُون أكثر تجمع سكاني تعرضاً في العالم. وهم يعانون غالباً من العنف الجسدي وتعاني النساء والأطفال بصفة خاصة من التعرض، حيث أنهم يكونون في أقصى درجات خطر فقدان كل شيء. والأمر الأكثر أهمية؛ هو أنه على عكس اللاجئين، لا يكون للنازحين وضع قانوني يحمي حياتهم وحقوقهم.

فعمليات الانتقال واسعة النطاق للسكان من المناطق المعرضة أثناء الصراع أو الكارثة تؤدي دائماً إلى نزوحهم لآجال طويلة. وينتج هذا النزوح عدم الأمن المزمن، ونقص إعادة تأهيل المناطق التي تضربها الكوارث، أو من عدم القدرة على العودة نتيجة لعقبات أخرى. وينبغي للاستجابة التي تعالج الاحتياجات الفورية للنازحين أن تضع في اعتبارها احتياجاتهم طويلة الأجل إما داخل المواقع التي يعيشون فيها أو في أماكن المنشأ الخاصة بهم. وأثناء مرحلة الاستجابة التي تعقب الكارثة أو الصراع يميل السكان النازحون إلى أن يعاملوا كمنتفعين بدلاً من معاملتهم كشركاء في عملية الانتعاش. والنازحون يمثلون في الواقع موارد بشرية مستقبلية في بيئة ما بعد النزاع وبيئة ما بعد الأزمة.(21)

جيم – تشجيع التنمية الاقتصادية أثناء الانتعاش

إن الكوارث الطبيعية والاصطناعية تدمر الاستثمارات والبنية الأساسية وفرص كسب الرزق. كما أن الفقر ونقص الموارد يزيد من التعرض، ويضعف من استراتيجيات التأقلم ويؤخر عملية الانتعاش. إن وجود اقتصاد محلي منتعش هو عنصر من العناصر الرئيسية للانتعاش والتنمية المستدامين، ومع ذلك ينظر إلى الانتعاش الاقتصادي على أنه أصعب الجوانب في هذه العملية. وعلى الرغم من الكوارث، فإن الكثير من المجتمعات المحلية لديها الموارد التي يمكن استغلالها مثل توافر مواد البناء المحلية، ووجود قوة عمالة، والأهم من ذلك، حرص المجتمعات المحلية والقطاع الخاص على المشاركة في عملية الانتعاش. إن إعادة إنشاء الإنتاج ضيق النطاق في المناطق المتضررة، التي تخلق فرص عمالة لاصحاب المشاريع المحليين والمجتمع المحلي ذاته، وكلاهما متضرر ونازح وعائل، وتعزيز قطاع البناء المحلي كل أولئك يسهم في الانتعاش المستدام. وبصفة إجمالية، فإن إعادة التشييد المادي الاستراتيجي للمساكن والبنية الأساسية والمرافق العامة ومرافق الخدمات تلعب دوراً أساسياً في نجاح الاقتصادات المحلية.

دال – أسلوب الإدارة في أوضاع ما بعد الأزمة

ثمة اعتراف بأن المشاركة الجماهيرية وعملية صنع القرارات الشاملة عنصر من العناصر الأساسية في الحملة العالمية المعنية بأسلوب الإدارة الحضرية التابعة لموئل

الأمم المتحدة. فأسلوب الإدارة المدني الجيد يسهم في تقليل التعرض، ويُمكن من تطوير منهجيات للتقليل من حدة الكوارث والانتعاش ويُمكن المجتمع المدني من أن يعمل معتمداً على ذاته. كما أن مبادئ أسلوب الإدارة الجيد والإنصاف، الكفاءة، الشفافية، الإدارة المدنية مع الأمن –هي عناصر أساسية للتنمية المستدامة وللتخفيف من حدة الكوارث وإدارتها. تدار المدن وتتفاعل المجتمعات المحلية على المستوى المحلي. وتقع عملية صنع القرارات الشاملة في قلب أسلوب الإدارة الحضري الجيد. كما أن مشاركة المجتمع المدني أمر مهم للغاية في تحقيق الانتعاش المستدام من الكوارث. وتتاح الفرصة على أكمل صورة لإشراك القطاع العام لإشراك الجمهور في صنع القرارات إنما تواجه المجتمع المحلي بمشاكل عملية تتعلق بالانتعاش من الكوارث إن عملية صنع القرارات الشاملة والتي تشمل النساء خاصة هي عنصر أساسي في بناء توافق الآراء فيما بين مختلف المشتركين في مرحلة الطوارئ. مما يضمن المشاركة النشطة للسكان المتضررين، ولمجموعات المجتمع المحلي والسلطات المحلية في مراحل الانتعاش اللاحقة.إن مبادئ أسلوب الإدارة الجيد مهمة جداً في إدارة الكوارث وفي الانتعاش المستدام، وبخاصة في سيناريوهات ما بعد الأزمة التي تشمل الحكومات الناشئة أو الحكومات المحلية الراعية. ذلك أن أسلوب الإدارة الجيد يزيد من القدرات المؤسسية وعمليات صنع القرارات التي تؤثر على الانتعاش الاقتصادي وأنشطة التنمية. وهي عملية صنع قرارات لصياغة خطط وسياسات التقليل من الكوارث محلياً ووطنياً كما أنها نظام لتنفيذ السياسات وتحتاج إلى وجود منظمات تؤدي عملها بصورة طيبة على المستوى الوطني والمحلي لتنفيذ وإنفاذ تخطيط استخدام الأراضي، وقوانين البناء، ومعايير السلامة وآليات الاستجابة للكوارث . و في غياب أسلوب الإدارة الجيد تصبح المجتمعات المحلية أماكن متزايدة الخطورة وسوء الصحة لكي يعيش فيها السكان ويعملون وبخاصة بالنسبة لأكثر السكان تعرضاً. كما أن تشجيع أسلوب الإدارة الجيد يخدم كأساس للانتعاش المستدام والتنمية داخل المستوطنات البشرية.

هاء - التعاطي مع الحضرنة المستدامة في أوضاع ما بعد الأزمة

والحضرنة في سياق ما بعد الصراع هي ظاهرة ينبغي أن تحظى بالأولوية داخل إطار الانتعاش المستدام. وتصبح المراكز الحضرية بصورة متزايدة نقاط اتصال بالفرصة

الاقتصادية، مثيرة نزوحاً واسع النطاق وغالباً طويل الأجل أثناء الصراع وما بعده. وتجتذب المراكز الحضرية أيضاً السكان الباحثين عن خدمات أفضل وبنية أساسية أفضل – وعن التعليم والصحة بصفة خاصة – التي يمكن لهم العثور عليها في المناطق الريفية. ولا تترجم الكثير من الأعمال المتوقعة أو فرص التعليم في المناطق الحضرية إلى واقع فعلي، ثم تخلق الجريمة الناتجة عن ذلك والتوترات العرقية وتزايد الفقر تهديدات جديدة للسلام والأمن والتنمية.وتزداد تأثيرات الكوارث الطبيعية حجماً داخل المراكز الحضرية، ليس فقط كنتيجة للكثافة السكانية، وإنما أيضاً لجوانب التعرض مثل الاتكال على البينية الأساسية و الخدمات الحضرية، وسوء التخطيط والممارسات السيئة وغير القانونية للبناء والاستغلال الإيكولوجي للبيئة التي تنفرد بها المناطق الحضرية. كذلك فإن التعرض الدوري للكوارث في المناطق الريفية يؤدي كذلك إلى انتقال السكان إلى المدن مما يمثل ضغطاً أكثر على القدرات الحالية الحضرية القائمة.

واو - الجنس وإشراك المرأة

يمكن لاستراتيجيات تحقيق الإغاثة وإعادة الإعمار المستدامين أن يؤثرا على الهدف طويل الأجل المتمثل في تشجيع المساواة بين الجنسين داخل المجتمعات التي تواجه كوارث ونزاعات. وتتفاوت استراتيجيات التجاوب وأولوياته بين الرجال والنساء ومن الضروري اتباع نهج فاعل للاعتبارات الجنسانية لضمان الوفاء بجميع الاحتياجات. فالمرأة ليست فقط مديرة فعالة للموارد تقوم بتعبئة المجتمعات المحلية وتحافظ على السلم وإنما غالباً ما تكون النساء هن أول المستجيبات، وينبغي إدراجهن في عمليات صنع السياسات على المستويات الأعلى. والنساء كمجموعة يملن لأن تكن أكثر تعرضاً لتأثيرات الكوارث والنزاعات. ومن الواضح أن تشجيع التنمية التي تمكن المرأة من التخفيف من حدة تلك الآثار وتقليل تعرضهن، سوف يكون له أكبر الأثر. إن تأثيرات النزاع على النساء – وأدوار النساء في النزاع – ينبغي أن يمثل اعتباراً رئيسياً عند وضع استراتيجيات تحقيق استجابة الإغاثة وإعادة الإعمار. وفي الكثير من الحالات، تضع أنشطة الإغاثة وإعادة الإعمار للنساء كضحايا وكمستفيدات في البرمجة بدلاً من تمكينهن للمشاركة الفعالة وزيادة قدراتهن من خلال أنشطة

الإغاثة وإعادة الإعمار. إن اتباع نهج مستدام للإغاثة وإعادة الإعمار من شأنه أن يسمح بتعميق فهم تنوع أدوار المرأة وخبراتها في أوقات النزاع، مما يحسن من البناء الكلي للتدخلات من المنظور الجنساني.[22]

زاي - خلق الشراكات الاستراتيجية

إن مكون المستوطنات البشرية جزء لا يتجزأ من حلول ما بعد الكارثة بدءاً من التخطيط للاجئين والمستوطنات وحتى تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية وأسلوب الإدارة الجيد وإنعاش الاقتصاد المحلي. ومن أجل تطوير نهج متكامل لإعادة التأهيل المستدام للمستوطنات البشرية ينبغي تنسيق الموارد المحدودة من أجل تحقيق أعظم الأثر الممكن. إن الطبيعة متعددة القطاعات ومتعددة التخصصات للتقليل من الكوارث، والاستجابة لها تحتاج إلى تجاوب مستمر وإلى تعاون وشراكة فيما بين المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة وذلك من أجل تحقيق الأهداف العالمية للتخفيف من حدة الكوارث وتحقيق الانتعاش المستدام فيما بعد الأزمات. إن الحلول الرامية لضمان الانتعاش المستدام تتشابك بحيث لا يمكن للانشطة أن تنفذ بمعزل عن بعضها البعض. كما أن الشراكات الاستراتيجية للبناء بين جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك المجتمع المدني والحكومات الوطنية أو المحلية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ووكالات الدعم الدولية أو الوطنية تمثل من ثم تحدياً مشتركاً ومسؤولية مشتركة. فبالإضافة إلى الأنشطة الأخرى تسهم في وضع إطار متماسك للانتعاش المستدام للمستوطنات البشرية في أوضاع ما بعد الأزمة.

حاء - تعزيز القدرات الوطنية والمحلية

إن الأنشطة اللاحقة على الأزمات توفر فرصاً فريدة لزيادة القدرات لجميع الجهات الوطنية والمحلية الفاعلة الضالعة في عملية الانتعاش. فعلى المستوى المحلي قد يستلزم ذلك تعزيز قدرات صنع السياسات وصياغة الصكوك القانونية لتنفيذ خطط التقليل من التعرض الوطنية التي تشجع على التنمية المستدامة. ويمكن تعريف السلطات البلدية بعملية الانتعاش وإعادة التأهيل المستدامين، وإعادة توجيه التركيز بالنسبة للتدابير الاستجابية التقنية والتقليدية نحو إدماج تدابير التخفيف من حدة الكوارث في خطط إدارة الكوارث، واستحداث تخطيط استخدام الأرض المناسب،

ولوائح البناء المناسبة، وحماية الأرض وحقوق الملكية، والإدارة الفعالة للمشروعات، وتحسين أسلوب الإدارة، إلى جانب أمور أخرى وكل ذلك داخل إطار استراتيجية إعادة الإعمار طويلة المدى. ويقوم الفنيون الوطنيون أثناء هذه العملية، على مختلف مستوياتهم، بتحسين المهارات التقنية والإدارية والدراية، ويتم تمكين المجتمع المدني والمجتمعات المحلية عن طريق المشاركة النشطة في جهود الانتعاش وتنمية وتطوير عملية ذات استدامة ذاتي، وتعزيز الأعمال الصغيرة المحلية، ويكون لدى متعاقدي البناء والمظمات الفرصة للتقدم واكتساب الخبرات، كما يمكن للأفراد والنساء بصفة خاصة أن يتدربوا على الأنشطة المولدة للدخل في قطاع الإسكان والبنية الأساسية.

ثالثا- المبادئ التوجيهية الهادية لتحقيق استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار

إن تطوير المبادئ التوجيهية الهادية تساعد على صياغة فلسفة الممارسة الأساسية التي ينبغي على الجهات الفاعلة اعتناقها لضمان أن تؤتي استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار ثمارها الإيجابية التي تنعكس على التنمية المستدامة والمنصفة للمستوطنات البشرية وذلك في أوضاع ما بعد النزاع وفي بيئات الكوارث. وسوف تضع هذه المبادئ "خطوط أساس" مهمة ومجالات أولوية تعتبر ضرورية لتنفيذ أنشطة مستدامة حقاً للإغاثة وإعادة الإعمار.ولتحقيق الانتعاش المستدام، ينبغي أن يحدث تغير في التفكير بشأن الإغاثة وإعادة الإعمار والتنمية وذلك على جميع المستويات. وهذا التغير المفاهيمي سوف يستند إلى نهج تشغيلية جديدة من جانب الوكالات الدولية، والحكومات والمجتمعات المحلية. والانتعاش المستدام في المستوطنات البشرية هو عملية. وتقدم المبادئ التوجيهية الهادية نهجاً واقعياً تطلعياً لحو الانتعاش بعد الأزمة. دائما ما تكون مرنة بقدر ما، وتضم الكثير من الجوانب المختلفة للعملية، وأن يكون كل مبدأ ينطبق على كل عملية انتعاش. فإذا وجهنا تفكيراً جاداً لهذه المبادئ أثناء التخطيط لصنع القرارات فإنها يمكن أن تساعد المجتمعات المحلية والسلطات ووكالات الدعم على تحقيق على إدراك أن المقررات المتخذة أثناء المراحل المبكرة من الانتعاش سوف يكون لها تأثيرات طويلة الأجل على نجاح جهود الانتعاش واستدامتها.ويحتاج تحقيق استدامة الإغاثة وإعادة الإعمار إلى ما يلي:

(أ) إنشاء صلات دائمة بين الإغاثة وإعادة التعمير الطارئ وبين المرحلة الانتقالية للتنمية؛

(ب)تنمية قدرات الحكومات المحلية حسب الضرورة للعمل كشركاء ناشطة في العملية؛

(ج)تحديد أولويات البناء وإشراك قدرات جميع الجهات الفاعلة على جميع المستويات منذ المراحل الأولى وطوال العملية من الإغاثة وإعادة الإعمار حتى الانتعاش والتنمية؛

(د) استغلال التخطيط التشاركي ونماذج صنع القرارات الشاملة لضمان إشراك جميع الجهات الفاعلة والنساء بصفة خاصة في جميع أنشطة التخطيط والتنفيذ؛

(هـ) تطوير أنشطة اقتصادية منتجة أثناء المراحل الأولى من الانتعاش للمساعدة في توطيد أركان السلام والأمن؛

(و) تيسير آمان السكان المتضررين كشرط مسبق مهم للغاية في أي أنشطة إنسانية أو إنمائية؛

(ز) تطوير استراتيجيات عريضة القاعدة وطويلة الأجل للاعمار والمأوى منذ المراحل الأولى وذلك لضمان الاستخدام الأكثر فعالية لموارد الطوارئ؛

(ح)ضمان حماية الأرض وحقوق الملكية للسكان المتضررين وتطوير حلول طويلة الأجل لحسم النزاعات الخاصة بالأراضي والملكية وذلك من أجل تقليل احتمالات اندلاع الصراع؛

(ط)إدراج إدارة الكوارث وتقليل التعرض في التنمية المحلية والوطنية القائمة وفي خطط التقليل من الفقر؛

(ي)إعادة توجيه بؤرة التقليل من مخاطر الكوارث وتخفيف حدتها بدلاً من الاستعداد والاستراتيجيات الاستجابية في إطار المستوطنات البشرية؛

(ك)العمل في حدود إطار الحقوق الإنسانية، وبخاصة من حيث حقوق الأرض أمان الحيازة وتساوي حقوق المرأة؛

(ل) إنشاء شراكات وتحالفات استراتيجية على جميع المستويات داخل المتتالية من الإغاثة وإعادة الإعمار وحتى التنمية.

هوامش الفصل السابع

a. Bolton P. (2001). Cross-Cultural Assessment of Trauma-Related Mental Illness (Phase II). CERTI, Johns Hopkins University, World Vision. http://www.certi.org/publications/policy/ugandafinahreport.htm

2. Forum for Research and Development (2006). Management of Patients with Medically Unexplained Symptoms: Guidelines Poster. Colombo: Forum for Research and Development. http://www.irdsrilanka.org/joomla/

3. IASC (2005). Action Sheet 8.3: Provide community-based psychological and social support. In: Guidelines for Gender-based Violence Interventions in Humanitarian Settings. Geneva: IASC, pp.69-71. http://www.humanitarianinfo.org/iasc/content/products (also in Arabic, French and Spanish). http://www.humanitarianinfo.org/iasc/content/products

4. 4-IASC (2007). IASC Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings. Geneva: IASC. http://www.humanitarianinfo.org/iasc/content/products (also in Arabic, French and Spanish; hard copy of guidelines includes a CD-ROM with resource documents).

5. الضوابط الإرشادية للصحة العقلية والدعم "النفس – اجتماعي" في حالات الطوارىء: - http://www.humanitarianinfo.org/iasc/content/products

6. 6-IASC (2008). IASC Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings: Checklist for Field Use. Geneva: IASC. http://www.humanitarianinfo.org/iasc/content/products

7. 7-IASC Global Health Cluster (2009). Health Cluster Guide: A practical guide for country-level implementation of the Health Cluster. Geneva: WHO

8. PAHO/WHO (2004). Sociocultural aspects. In: Management of Dead Bodies in Disaster Situations, pp.85-106. Washington: Washington DC: PAHO. http://www.paho.org/English/DD/PED/DeadBodiesBook.pdf (also in Spanish).

9. Patel V. (2003). Where There is No Psychiatrist. A Mental Health Care Manual. The Royal College of Psychiatrists. http://www.rcpsych.ac.uk/publications/gaskellbooks/gaskell/1901242757.aspx.

10. صدر بالعربية أيضا تحت عنوان: "كتاب الصحة للجميع: حيث لا يوجد طبيب نفسي". ورشة الموارد العربية. بيروت (2009) www.mawared.org

11. Sphere Project (2004). Standard on mental and social aspects of health. In: Humanitarian Charter and Minimum Standards in Disaster

Response, pp.291-293. Geneva: Sphere Project. http://www.sphereproject.org/handbook/index.htm (available in multiple languages).
12. UNHCR/WHO (2008). Rapid Assessment of Alcohol and Other Substance Use in Conflict-affected and Displaced Populations: A Field Guide. Geneva: UNHCR/WHO.
13. WHO (2003). Mental Health in Emergencies: Mental and Social Aspects of Health of Populations Exposed to Extreme Stressors. Geneva: WHO. http://www.who.int/mental_health/media/en/640.pdf (also in Arabic, Bahasa, Chinese, French, Russian and Spanish).
14. الصحة النفسية في حالات الطوارىء: الجوانب النفسية والاجتماعية لصحة السكان المعرضين لعوامل الكرب الشديد http://www.who.int/mental_health/media/en/640.pdf
15. 15-WHO (2003). Brief Intervention for Substance Use: A Manual for Use in Primary Care. Draft Version 1.1 for Field Testing. Geneva: WHO. http://www.who.int/substance_abuse/activities/en/Draft_Brief_Intervention_for_Substance_Use.pdf (also in Spanish).
16. 16-WHO (2006). Mental Health and Psychosocial Well-being among Children in Severe Food Shortage Situations. Geneva: WHO. http://www.who.int/nmh/publications/msd_MHChildFSS9.pdf (also in French and Spanish).
17. 17-WHO (2009). Pharmacological Treatment of Mental Disorders in Primary Health Care. Geneva: WHO.
18. 18-WHO/UNHCR/UNFPA (2004). Clinical Management of Survivors of Rape: Developing Protocols for Use with Refugees and Internally Displaced Persons (revised edition). Geneva: WHO/UNHCR. http://www.who.int/reproductive-health/publications/clinical_mngt_survivors_of_rape/ (also in Arabic and French
19. التدبير السريري لضحايا الاغتصاب: وضع بروتوكولات للاستخدام في التعامل مع اللاجئين والمهاجرين http://www.who.int/reproductive-health/publications/clinical_mngt_survivors_of_rape/
20. *http://www.google.iq/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CB4QFjAA&url=http%3
21. * http://www.spherehandbook.org/ar/references-and-further-reading-4&display=print/
22. * http://www.iawg.net/resources/MISPArabic2011.pdf

الفصل الثامن

الحلول النهائية للنازحين

تمهيد

تعد مشكلة اللجوء والنزوح من المشكلات التي تؤرق الضمير الإنساني بل من التحديات التي تواجهها المجتمع الدولي منذ أزمان بعيدة وأصبحت مشكلة اللجوء والنزوح من أكثر القضايا إلحاحا خاصة مع تزايد عدد اللاجئين بتزايد أسباب اللجوء والنزوح وتعرض هذه المجموعات للمعاناة وانتهاكات متكررة لحقوقهم خاصة في ظل ضعف آليات الحماية الدولية لهذه الفئات وتقاعس المجتمع الدولي في القيام بمسؤولياته تجاه اللاجئين والنازحين ودخول المشكلة الإنسانية في دائرة مصالح الدول مما أدى ذلك إلى تزايد انتهاك حقوق هؤلاء المدنيين رغم وجود المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمات حقوق الإنسان في أماكن تواجد هؤلاء الضحايا حيث نسمع عن الترحيل القسري والاعتقالات والتعذيب والتصفيات الجسدية في وسط النازحين الذين لم يتمكنوا من الفرار إلى خارج حدود دولهم لوجود مجموعة من العقبات في الطريف فنزحوا إلى أطراف المدن فضلا عن طرد منظمات العون الإنساني وتجويع اللاجئين والنازحين وتفكيك معسكرات النازحين قسرا وتحت تهديد السلاح وإعادة انتهاك حقوقهم للمرة الثانية بل تعدى الأمر إلى إعادتهم إلى مناطق الأصلية من دون أي مقومات وتعريضهم لخطر الأمن والجوع أو دمجهم في مجتمعات المدن التي نزحوا مكرهين مع ان القوانين الدولية والانسانية تشترط موافقة النازح على العودة الطوعية لبلده الاصلي او التوطين في بلد ثالث او الاندماج بالمجتمع المضيف بصورة كاملة ونهائية وغلبا ما تعمد دول العالم الى محاولة تصفير مشاكل النزوح وغلق الجمعات والمخيمات الخاصة بالنازحين من اجل الوصول الى حل نهائي لازمة النازحين خاصة في ما يتعلق بالنزوح المطول اذ ان الدول والمنظمات الانسانية تجد نفسها مضطرة لاتخاذ قرار انهاء النزوح بسبب طول فترة النزوح وارتفتع تكاليف تشغيل وادارة مخيمات النزوح وهناك ثلاثة حلول متاحة أمام النازحين حيث يمكن للمفوضية المساعدة على تحقيقها وهي: العودة الطوعية إلى الوطن؛ الإندماج المحلي؛ أو إعادة التوطين في بلد

ثالث في الحالات التي يستحيل فيها على الشخص العودة إلى دياره أو البقاء في البلد المضيف. وتساعد المفوضية العليا للنازحين في كل عام على تحقيق أحد هذه الحلول الدائمة للاجئين في كافة أنحاء العالم. غير أن هذه الحلول لا تلوح في الأفق بالنسبة لملايين اللاجئين وعدد أكبر من النازحين داخلياً. ولطالما عمدت المفوضية إلى تسليط الضوء على هذه الحالات التي طال أمدها في محاولة منها لتحفيز التحرك نحو إيجاد الحلول. وفي العديد من الحالات، يؤدي غياب الحلول الأطول أجلاً إلى تفاقم مشاكل الحماية.

أولا :إعادة التوطين»

وتعني إعادة توطين الشخص أو الأسرة في بلد غير موطنه الأصلي، وتستخدم للتعبير عن بداية حياة جديدة للاجئ أو النازح في مكان آخر حسب الظروف والملابسات التي أدت إلى النزوح أو اللجوء وجذور النزاعات الداخلية ، وتتعلق إعادة التوطين بشكل خاص بالنازحين العالقين في أوضاع خطيرة أو المستضعفين بشكل خاص أو الذين لا تُتاح لهم فرصة الاندماج في المجتمع الذي يعيشون فيه .إن إعادة التوطين عملية تدعو فيها الحكومات اللاجئين الذين يعيشون في مثل هذه الظروف إلى الاستقرار في بلدانها وهي أداة لتوفير الحماية الدولية وتلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين والنازحين الذين تتعرض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم أو صحتهم وغيرها من الحقوق الأساسية للمخاطر في البلد الذي التمسوا فيه اللجوء وحل دائم لدعم الحماية الوطنية ولاستعادة الكرامة الإنسانية والأمان وضمان مستقبل ووسائل المشاركة في المسؤولية الدولية، حيث تساعد الدول بعضها البعض للتأكد من أن اللاجئين أو النازحين لا يؤثرون بشكل مفرط على الدول التي تستضيفهم أولا. كما أنها تُعتبر واحداً من ثلاثة حلول دائمة للاجئين، تدعو إليه الأمم المتحدة، وتلعب دوراً أساسياً في استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات اللاجئين، وتوفر لهم حماية مباشرة وحلاً طويل الأجل.بيد أن الحكومات لا توفر أماكن كافية لإعادة التوطين؛ ففي الوقت الراهن لا توفر هذه الحكومات أماكن لإعادة التوطين سوى لنسبة ضئيلة من مئات الآلاف من اللاجئين الذين يحتاجون إلى ذلك.ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته وأن يعيد توطين المزيد من اللاجئين؛ لأن ذلك من شأنه أن ينقذ

المزيد من أرواح البشر؛ وأن يكفل للمزيد من اللاجئين مستقبلاً يعيشون من أجله ومن شروط إعادة التوطين ،أن يكون الشخص لاجئاً وفقاً لمعايير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. أن يكون اللاجئ معرضاً للخطر في بلد اللجوء أو لديه احتياجات خاصة وفقاً لمعايير المفوضية. بعد الاستقصاء الكامل لإمكانيات الحلول المحلية. بعد تقييم احتمال أن تكون العودة الطوعية إلى الوطن ممكنة أو متوقعة خلال إطار زمني مقبول .[1]

إعادة التوطين في القرن الحادي والعشرين

تمخضت أوجه القصور في آليات تخطيط مشروعات إعادة التوطين والانتقال القسرية وإعدادها وتنفيذها عن إخفاقات أكثر بكثير مما حققته من نجاحات.وبالفعل، فمن المشكوك فيه ما إذا كان إعادة التوطين على النحو الذي يُجرى عليه الآن يمكن تصنيفه على أنه شكل من أشكال الحماية أم لا. ومع توقع احتمالية زيادة رحلات إعادة التوطين القسري في هذا القرن الواحد والعشرين، طالب بعض المهتمين بضرورة إيلاء اهتمام أكبر بإجراءات إعادة التوطين المنظمة أو برامج الانتقال المدروسة بوصفها نوعاً من الاستجابات المحتملة. وبالنظر إلى الجانب المشرق، تُمثل برامج الانتقال آلية من آليات الحماية للمجتمعات المستضعفة التي قد لا تحصل على أي مساعدات أو دعم خلافه. أما من الناحية السلبية، فسجلت برامج إعادة التوطين المرتبطة بالبنى التحتية الكبيرة ومشاريع التنمية حافل بالإخفاقات. وينتزع منا واقع نتائج رحلات التهجير وإعادة التوطين جراء الكوارث أي بادرة أمل تتراءى لنا.وثمة تفسيران واسعان وراء عدم نجاح برامج إعادة التوطين حتى الآن. ويكمن السبب الأول في نقص المُدخلات المناسبة، مثل: الأطر والسياسات القانونية، والتمويل، والعناية أثناء التنفيذ. ويعود السبب الثاني لحقيقة أن عملية إعادة التوطين تنشأ من تفاعل معقد بين عوامل ثقافية واجتماعية وبيئية واقتصادية ومؤسسية وسياسية كثيرة على نحو يصعب توقعه ويعيق عن إمكانية وضع منهجية تخطيط مناسبة وفعّالة. وهذا بالطبع يعطي مساحة كبيرة للمُعاد توطينهم لتولي قدر كبير من زمام أمور العملية تطلب المشاريع الرسمية لإعادة التوطين والانتقال القسري بسبب برامج التنمية توفر مُدخلات مادية مناسبة في المقام الأول، وبما أن التعديلات على خطط إعادة التوطين تُجرى من خلال

مراحل متعددة وعلى مدار مدد زمنية طويلة، تجد المجتمعات المُعاد توطينها نفسها مجبرة في نهاية المطاف على نقل الموارد الاجتماعية والثقافية معها سعياً منها لإعادة تأسيس جماعات اجتماعية ومجتمعات يمكن العيش فيها ولاستعادة المستويات المناسبة من الحياة المادية والثقافية.وتُستخدم السلطات المسؤولة منهجيات إعادة التوطين في إطار محاولات الإنعاش في أوضاع الكوارث لقرون. وفي بعض المواقف، ستُجبر الكوارث والاضطرابات البيئية الأخرى الناس على الهجرة أفراداً وعائلات، وهو ما يُشابه حالات اللاجئين السياسيين، باذلين في ذلك جهود مجتمعية ضعيفة لإعادة توطينهم. ومع ذلك، ففي أوضاع أخرى، اتخذت إجراءات إعادة التوطين المجتمعية في حالات المتضررين من الكوارث ضمن مشاريع اشتملت على عمليات تخطيط، ولكن هذا الأمر لم يكن يحدث عادة إلا عند انقطاع جميع سبل التقليل من وطأة المخاطر. إلا أن النجاح نادراً ما كان حليف مثل هذه الجهود.وجرت العادة أن نجد المُعاد توطينهم في أعقاب الكوارث يهجرون مخيماتهم الجديدة ويعودون إلى مواقع منازلهم السابقة بسبب مجموعة واسعة من الدوافع البيئية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. ويرجع جزء من اللوم على هذه الإخفاقات إلى سوء تصميم مشروع إعادة التوطين نفسه وبناؤه وتنفيذه وتسليمه، وتنشأ هذه المشاكل عموماً من غياب التشاور مع المتضررين ونقص مشاركتهم في هذه الإجراءات. ويأتي هذا النقص عموماً من استخفاف صانعي القرار السياسي وواضعي الخطط بالمعرفة والثقافة المحلية.وفهم الدور الذي تقوم به العمليات المؤسسية الاجتماعية، مثل: آليات الحكم أو الشبكات الاجتماعية، في استراتيجيات المُعاد توطينهم للتأقلم أمر مهم للتعرف على الطبيعة الاجتماعية الثقافية الخاصة بمخاطر الحرمان مما سيساعد على تفسير سبب أن يُسفر التهجير وإعادة التوطين عادة عن حرمان كبير للأسر المتضررة. ويتشارك من ينتقلون فراراً من الاضطهاد أو الموت أو من يُهجرون بفعل الكوارث أو جراء مشاريع التنمية كثير من التحديات المشابهة وقد يتخذون استجابات مماثلة على المدى البعيد تجاه المتضررين من تلك الأحداث.ويُعرف جلياً كل من الجنس والعمر والطبقة والعرق بوصفها علامات الاستضعاف الرئيسية. وكثيراً ما ترتبط أشكال الاستضعاف النظامية والتعرض للكوارث والنتائج المأسوية بمشاكل التنمية التي لم تُحل بعد. وبما أنه على برامج إعادة

التوطين التركيز على وضع حلول دائمة، فلضمان تحقيق نتائج ناجحة لبرامج إعادة التوطين، على المعنيين التعامل مع مشاريع إعادة التوطين بوصفها مشاريع تنموية.[2]

المبادئ التوجيهية القائمة والناشئة

في السنوات الأخيرة، سعت كل من المبادئ التوجيهية العملية لحماية الأشخاص في حالات الكوارث الطبيعية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والسكان المعرضون لمخاطر الكوارث: دليل إعادة التوطين الذي وضعه البنك الدولي، وإجراءات وقائية لإعادة توطين السكان المعرضين لمخاطر الكوارث: تجارب من أمريكا اللاتينية في معالجة قضايا إعادة التوطين المرتبطة بالكوارث من منطلق حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة.وتتبع المبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات منهجاً يراعي حقوق الإنسان ويهدف للمساعدة على حماية السكان المهددين بمخاطر الكوارث أو المتضررين بها فعلياً ويُقصد بها استكمال المبادئ التوجيهية القائمة المعنية بالمعايير الإنسانية في أوقات الكوارث.[3] والمبادئ التوجيهية مُنظمة في صورة مجموعات مواضيعية على هيئة مراحل زمنية للكوارث: حماية الحياة، وحماية الحقوق المرتبطة بالغذاء والصحة، الخ، وحماية الحقوق المرتبطة بالمسكن وسُبل العيش، وحماية الحقوق المرتبطة بحرية التنقل وحرية اعتناق الدين. وتسلط المبادئ التوجيهية أيضاً الضوء على المناطق التي تكون فيها الحقوق مُهددة بفعل عمليات إعادة التوطين. ومع ذلك، فهي لا تطرح مجموعة من الإجراءات أو المبادئ التوجيهية أو الممارسات الجيدة التي يجب إتباعها في عمليات إعادة التوطين لضمان حماية هذه الحقوق في عملية إعادة التوطين وبموجبها حيث جرت العادة أن تكون هذه العملية سبباً في انتهاكها. ومع أنها غير مُعترف بها رسمياً بوصفها مبادئ توجيهية في حد ذاتها، إلا أن مجلدات البنك الدولي جنباً إلى جنب مع مرجع إعادة التوطين القسري الذي وضعه يشكلون مصدراً رئيسياً لمعرفة آليات تنفيذ عمليات إعادة التوطين.ومازال ينقصنا اتفاقيات أو معاهدات عالمية ملزمة تضمن حقوق من هُجِّروا جراء أسباب، مثل: تغير المناخ أو الاضطرابات البيئية أو الكوارث أو مشاريع التنمية. ومع وجود مناصرين لبناء هيكل حكم عالمي جديد لتوفير الحماية ودعم عمليات إعادة التوطين الطوعية للنازحين جراء التغيرات المفاجئة أو التدريجية

في بيئتهم الطبيعية بسبب ارتفاع مستوى البحر والأحداث الجوية العنيفة والجفاف وندرة المياه، إلا أنهم لا يتعاملون بمنظور خاص مع عمليات إعادة التوطين.الدروس العامة المُستفادة من دراسات إعادة التوطين والانتقال القسري بسبب برامج التنمية أن على المعنيين النظر إلى برامج إعادة التوطين بوصفها الملاذ الأخير، وأنه يجب تمويلها على نحو مناسب، وأن تكون جيدة التخطيط قبل البدء في تنفيذها، وأن تشتمل على عاملين مدربين يتحركون بموجب خطوط سلطة واضحة، وأن تتضمن أنشطة مدرة للدخل وأرض متاحة ومساكن مناسبة، وأن تراعي حقوق المجتمعات المحلية المتضررة. واستناداً إلى هذه المبادئ، توصي إليزابيث فيريس أيضاً بأهمية اتخاذ إجراءات استشارية لوضع مبادئ خاصة ومبادئ توجيهية مُحددة ذات نفع لجميع أصحاب المصلحة، بما فيهم الأفراد المتضررين والجهات الفاعلة المعنية بالتنمية والجوانب الإنسانية والحكومات التي قد تكون مُجبرة على إجراء عمليات إعادة التوطين بوصفها نوعاً من آليات التأقلم مع تغير المناخ. ولا توجد اتفاقية حتى الآن بشأن المبادئ التوجيهية لإجراء عمليات إعادة توطين توقعية أو وقائية (أي، عمليات إعادة توطين قبل وضوع الآثار الخطيرة) ولا حتى تحديداً للمعايير التي يجب أن تسير عليها عملية إعادة التوطين [4] ويُصعب غياب تعريف دولي مقبول لعدم توفر المساكن في مكان ما واحتمال أن مثل هذا الأوضاع جاءت نتيجة عوامل متعددة صعبّت من إمكانية تحديد كل من الأسباب والمسؤولية. وعلاوة على ذلك، لا يتضح ما إذا كان على المقيمين في المناطق المعرضة للمخاطر الانتقال سلفاً تحسباً لوقوع أي آثار محتملة ، في ظل عدم المعرفة القاطعة بالمدة الزمنية اللازمة لآليات التأقلم المحتملة ومدى حجمها أو إمكانية نجاحها، أم أن عليهم الانتظار حتى تحدث كارثة كبيرة. وفي هذه الحالات، على المعنيين التوفيق بين أخلاقيات السياسات التي تنقل الناس من المناطق شديدة الخطر مع احتمالية أنها ستقوض الحريات التاريخية والأنماط الثقافية الراسخة للعيش في المخيمات والانتقال وسُبل العيش.ويُشير خطر أن الأراضي التي يُجرى إخلاؤها قد تكون مناسبة للمكاسب المالية أو أن عمليات إعادة التوطين قد تُستخدم بوصفها أداة ضد المهمشين سياسياً إلى أهمية المعايير والمبادئ التوجيهية خشية أن تُسفر عمليات إعادة التوطين التوقعية إلى عدد غير معروف من النتائج غير الحميدة. ولكن حتى في

أحسن الظروف، يصعب حشد الإرادة السياسية أو الموارد اللازمة في ظل عدم وجـود كارثة جسيمة، وقد يعزف السكان أيضاً عن تـرك المنطقـة حتـى وإن كانـت احتماليـة حدوث الكوارث مرتفعة. [5]

برامـج جديـدة لإعـادة التوطيـن:

يقبع مئات الآلاف من اللاجئين الذين أضحوا عالقين على الأعراف: إذ ليس بوسعهم العودة إلى ديارهم خشية الحروب والاضطهاد .وقد ينتهي المطاف بالبعض منهم في مخيمات غير آمنة للاجئين تقع بالقرب من مناطق النزاع، حيث يُضطرون للإقامة فيها عدة أشهر، أو حتى بضعة سنوات في بعض الأحيان .وأما البعض الآخر فقد تجده يعيش في ظل ظروف وأوضاع تفاقم من وضعهم الهش والضعيف، مما يجعلهم عرضة على نحو أكبر للوقوع في براثن ضروب الإساءة، أو حتى يحرمهم من التمتع بحقوقهم الأساسية .وليس ثمة من أمل لبعض أولئك اللاجئين سوى التشبث بإمكانية قبول دولة ثالثة بإعادة توطينهم على أراضيها، مما قد يوفر لهم فرصة لبدء حياتهم من جديد في إطار من الأمن والسلامة. ويوفر حل إعادة التوطين للاجئين الحماية الفورية، والحل الدائم في الوقت نفسه . وبوصفها الوكالة الأممية المعنية بقضية اللاجئين، تقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أن ما يقرب من 172196 شخصاً تم إعادة توطينهم خلال عام 2012 فقط .ويبلغ إجمالي الشواغر المخصصة سنوياً لاستيعاب حالات إعادة التوطين في بلد ثالث ما يقرب من 80 ألف شاغر توفرها حكومات الدول كحل لبعض اللاجئين .وتوفر الدول الأوروبية حالياً ما يقرب من أربعة إلى خمسة آلاف شاغر فقط مخصصة لإعادة التوطين كل عام، في مقابل 50 ألف شاغر قامت الولايات المتحدة بتوفيرها في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى سبعة آلاف مقعد في كندا، وستة آلاف في أستراليا .ويتعين القول أنه بوسع، بل بمقدور، الدول الأوروبية أن ترفع من عدد الشواغر التي توفرها ضمن خيار إعادة توطين اللاجئين . ولقد أطلقت منظمة العفو الدولية حملة تهدف بالتعاون مع خمس منظمات أخرى إلى زيادة عدد مقاعد إعادة توطين اللاجئين التي توفرها دول الاتحاد الأوروبي كي تصل إلى 20 ألف شاغر كحد أدنى بحلول العام 2020 .

شكل (48)مخيم داداب للاجئين في كينيا، تموز 2011



© Brendan Bannon

ومقارنة بعمليات إعادة التوطين الضخمة التي شهدتها السنوات الأخيرة، ومن بينها على سبيل المثال، العمليات الخاصة باللاجئين الفيتناميين والبوسنيين، تتسم عمليات إعادة التوطين التي تقوم بها المفوضية العليا لشئون اللاجئين بالمزيد من التنوع. ففي عام 1966 ، كان ثلث الحالات التي أحالتها المفوضية لإعادة التوطين من اللاجئين الأفارقة، وغالبيتهم من الصوماليين، والأثيوبيين، والإريتريين، والسودانيين. كما كان الثلث الآخر ممن تم إعادة توطينهم في نفس العام من منطقة الشرق الأوسط، وأغلبيتهم من العراقيين والإيرانيين. وفي نفش العام، كان25 ٪ من اللاجئين الذين تم إعادة توطينهم بمساعدة المفوضية العليا لشئون اللاجئين من يوغوسلافيا السابقة، و12٪ من جنوب شرق أسيا. وقد تم في عامي 1999، و2000 تكثيف عملية تنويع أنشطة إعادة التوطين. فقد تم،على سبيل المثال، في عام 1999، إعادة توطين لاجئين ينتمون إلى ما يزيد على 10 جنسيات رئيسية في أفريقيا، خرجوا من 30 دولة تقريباً في مواطن متعددة في القارة، وغيرها من دول العالم. وقد شهد عدد الحالات النشيطة

في أفريقيا وحدها ارتفاعاً من 3,922(12,462لاجـئ) عـام 1966 إلى 8,254 21,111لاجئ) عام1999. وتدعم المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إعادة التوطين في سياق سياسات أوسع تهدف جاهدة إلى معالجة أسباب الأزمة في أقرب وقت ممكن، ودعم مبدأ اللجوء. وتبقي القدرة على إعادة توطين اللاجئين المحتاجين سيلاً فاعلاً لتوفير الحماية للاجئين وأيضاً لإيجاد حل دائم لأزمتهم وتقوم في الوقت الراهن ثماني حكومات *باستضافة عدد كبير من اللاجئين يقدر بـ 155ألف لاجئ، يتم إعادة توطينهم سنوياً في دول جديدة. وقد وضعت المفوضية العليا لشئون اللاجئين ضمن أولويتها البحث عن دول أخرى على استعداد لقبول هذه القطاعات الضعيفة من البشر، ودعم البرامج التي تم إدخالها حديثاً في أماكن مثل الأرجنتين، وتشيلي، وبنين، وبوركينا فاسو، والبرازيل، وأيرلندا، وأيسلندا، وأسبانيا وفي أعقاب تنفيذ برامج إعادة التوطين في أمريكا الجنوبية، استقبلت كل من الأرجنتين، وتشيلي، والبرازيل أعداداً متزايدة من اللاجئين. وقبلت تشيلي للمرة الأولي لاجئين من أذربيجان، كما جددت البرازيل التزامها بالترحيب بلاجئين من إيران، والهند، وبوتسوانا.وفي عام 1999، وافقت أيرلندا رسمياً على قبول لاجئين على أساس مبدأ إعادة التوطين، وتستضيف الآن لاجئين من رواندا، والسودان، وأفغانستان، والكاميرون، وليبريا، والكونغو، والصومال، وتونس، وإيران أما أيسلندا فقد وافقت عام 1966 على وضع حصة سنوية لإعادة التوطين، وإن كانت قد قامت في السابق بتوطين لاجئين من مناطق نائية مثل بولندا، وفيتنام. وتعد وزارة الشئون الاجتماعية، ممثلة في جمعية الصليب الأحمر، مسئولة عن اختيار، وقبول، ودمج اللاجئين في البلد، الذي استضاف في السنوات الأخيرة لاجئين ينتمون لخلفيات عرقية متعددة من منطقة البلقانورغماً عن أن أسبانيا ليس لديها حصص ثابتة، أو برامج سنوية لإعادة التوطين، فقد أبدت الحكومة الأسبانية استجابة لنداءات المفوضية العليا لشئون اللاجئين، واستقبلت عام 1999 عدداً من ألبان كوسوفو وصل إلى 1,426لاجئاً، وذلك بموجب "برنامج الإخلاء الإنساني" الذي تنفذه المفوضية .وفي فبراير من عام 2000، تم إعادة توطين مجموعة من 17 أفغاني من أوزباكستان.وفي أفريقيا، تقوم كل من بنين وبوركينا فاسو بتنفيذ برامج لإعادة التوطين منذ عام1998.فقد تم

إعادة توطين ما يقرب من 130 لاجئاً في بنين من مناطق مختلفة مثل تشاد، ومنطقة البحيرات العظمي، وغينيا الاستوائية، والسودان، وسيراليون، والجزائر، منذ بدء المشروع، مع إدراج جميع الأطفال الذين في سن الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية.[5] بل إن بعض اللاجئين يحصلون على تدريب جامعي ومهني. وفي بوركينا فاسو، تقوم اللجنة القومية للاجئين بإدارة معظم الخدمات الخاصة بهم، فيما تضطلع المفوضية العليا لشئون اللاجئين بمسئولية التعليم، والنقل، وغيرها من الأنشطة الأخرى. وقد قامت بوركينا فاسو بإعادة توطين العشرات من اللاجئين، ومعظمهم من منطقة البحيرات العظمي، وإن كان بينهم عدداً من لاجئي السودان، وإريتريا، والصومال. وقد اندمج الوافدون الجدد في النسيج الاجتماعي للدولة، مع إدراج جميع الأطفال في المدارس، وحصول بعض البالغين على التدريب المهني أو فرص عمل بالفعل [6]

خطوات اعادة التوطين الدولي

إعادة التوطين هي واحدة من الحلول الدائمة الثلاثة التي تحاول مفوضية الأمم المتحدة للاجئين UNHCR إيجادها للاجئين المعترف بهم. أما الحلاّن الآخران فهما العودة الطوعية الى البلد الأصل والانصهار المحلي في بلد اللجوء .إن إعادة التوطين كحل دائم هو أحد الخيارات الممكنة للاجئين المعترف بهم فقط لكنه يبقى خياراً محدوداً، وهو متوفر لعدد صغير من اللاجئين حول العالم .كما أن عدد اللاجئين الذين تتم إعادة توطينهم يعتمد بشكل رئيسي على عدد الأماكن المتوفرة في بلدان إعادة التوطين التي تستقبل لاجئين لديها. ولما كان عدد الأماكن المتوفرة أقل بكثير من عدد اللاجئين، تحتاج المفوضية الى تحديد الأولويات وفقاً لمعايير محدَّدة وضعتها بلدان إعادة التوطين بالتشاور مع المفوضية بعد الأخذ بعين الاعتبار عوامل عدة. وستقوم المفوضية بتقديم ملفك لإعادة التوطين فقط في حال كانت هذه المعايير تنطبق على وضعك . بالتالي، سيعتبر قسم صغير من بين مجموع اللاجئين مؤهلاً لإعادة التوطين وقد يتم قبول جزء من هؤلاء فقط من قبل دول إعادة التوطين .أن تكون لاجئاً لا يعني أن لديك الحق بإعادة التوطين بشكل آلي. فالاعتراف بك كلاجئ لا يعني بالضرورة أن هناك حاجة أو امكانية لإعادة توطينك. فالأمر يختلف بين لاجئ وآخر .وتوجد في

المفوضية أنظمة شفافة لتحديد الحالات التي تحتاج لإعادة التوطين. وتقوم لجنة بمراجعة الحالات فلا يكون موظف بمفرده مسؤولاً عن تحديد إحالة ملف معين لإعادة التوطين إذا ارتأت اللجنة اختيار ملفك لاحتمال إعادة التوطين، فسيتم إعلام النازح بذلك. إذ يتصل به موظف في المفوضية ويعطيه موعداً لمقابلة حول إعادة التوطين في مكتب المفوضية. غير أن هذه المقابلة لا تعني أنه تم أو سيتم تقديم ملفك لإحدى الدول بل تكون مقابلة أولية لإعادة التوطين .وفي يوم المقابلة، يأتي النازح الى المكتب برفقة جميع أفراد أسرته المسجلين على ملفه. وعليه الوصول الى المكتب قبل عشر دقائق على الأقل من موعده. قد تستغرق المقابلة ثلاث ساعات كحد أقصى. كما عليه أن تحضر المستمسكات التالية[7]:

1. وثائقك الثبوتية الأصلية (جواز سفر، أو بطاقة شخصية، أو بطاقة جنسية(...
2. وثائق ثبوتية أصلية (جواز سفر، أو بطاقة شخصية، أو بطاقة جنسية ...) لكل فرد من أفراد أسرتك المسجلين على ملفك.
3. أي من المستمسكات التي تعتقد أنها ستدعم أقوالك (وثيقة زواج، وثيقة وفاة.

وخلال مقابلة إعادة التوطين يقوم موظف في المفوضية بطرح أسئلة على النازح حول وضعه ويقوم بإدخال أجوبته في قاعدة البيانات الخاصة بالمفوضية. قد يتم طرح الأسئلة نفسها التي سبق أن طُرحت عليه في مقابلات سابقة. لاختبار صدقية النازح اذ عليه ان يجيب على هذه الأسئلة بأكبر قدر ممكن من الدقة والصدق عبر تقديم معلومات واضحة ومفصلة وصحيحة. كما يجب أن يأخذ النازح بعين الإعتبار أنه سيتم سؤاله حول أقربائه القاطنين خارج بلاده لذلك من الأفضل أن يحضّر مسبقاً لائحة بأسمائهم وعناوينهم وأرقام هواتفهم . إن أي تغيير أو تشويه مقصود للحقائق بما في ذلك معلومات حول أفراد الاسرة يؤدي الى إغلاق ملف النازح ومن الممكن أن يؤدي أيضاً الى سحب صفة اللجوء عنه. وستكون أقوال النازح الأساس الذي ستعتمد عليه اللجنة في تحديد ما إذا كانت معايير إعادة التوطين تنطبق على وضعه أم لا. ويمكن للنازح الاتصال بالمكتب بعد ثلاثة أو أربعة أسابيع من تاريخ المقابلة لمعرفة ما اذا كانت اللجنة قد ارتأت أن معايير إعادة التوطين

تنطبق على وضعه أم لا .وإذا رأت اللجنة أن المعايير تنطبق عليه، تقدم المفوضية ملف النازح لإحدى دول إعادة التوطين. وسيتم أيضاً إعلام النازح من هي الدولة التي قُدِّم ملفه اليها .أما إذا رأت اللجنة أن معايير إعادة التوطين لا تنطبق على وضعه فسوف يتم إبلاغه بذلك أيضاً كما سيتم إعطاؤه تفسيراً كاملاً حول أسباب هذا القرار .غير أنه حتى في حال عدم انطباق معايير إعادة التوطين على النازح، فإنه سيبقى لاجئاً وبالتالي يحق له التمتع بحماية المفوضية وخدماتها. وقد لا يكون البلد المستعد لاستقبال النازح هو نفسه البلد الذي يفضله، غير أن المفوضية تأخذ بعين الاعتبار الروابط الأسرية وغيرها من الروابط عند تقديم ملف أي نازح .وفي حال تم تقديم ملف النازح لإعادة التوطين،[8] يقوم فريق من البلد الذي قدِّم ملف النازح اليه بمقابلته. اويقوم هذا البلد بارسال بعثة لإجراء المقابلات أو تجرى المقابلات في سفاراتهم. وتقوم هذه السفارة أو المكتب بالاتصال بالنازح لاعطائه موعداً للمقابلة مع وفد دولة إعادة التوطين.وما أن تقدم المفوضية ملف النازح لإحدى دول إعادة التوطين، لا يمكن للمفوضية التحكم بتاريخ المقابلة. قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً في بعض الأحيان يتعدى السنة. وتعتبر مقابلة النازح هي الأساس الذي تعتمد عليه دولة إعادة التوطين لأخذ القرار إما بقبول النازح أو برفضه إن المفوضية تقدِّم ملف النازح لإعادة التوطين الا أنها لا تضمن بأن يتم قبول الملف، فالقرار النهائي (قبول إعادة التوطين أو رفضه) يعود بأكمله لدولة إعادة التوطين وحدها وليس للمفوضية.كما انه لا يمكن للمفوضية التحكم بعملية اتخاذ القرار وتاريخ إعلام النازح به. لكن متوسط الوقت لاستكمال هذا الإجراء هو بضعة أشهر أو أكثر. على اللاجئين في هذه الأثناء الامتناع عن الاتصال تكراراً بالمكتب للاستعلام عن وضع ملفاتهم، ولكن ينصح اللاجئون بابقاء المفوضية على اطلاع كتابةً حول أي تغيير يطرأ على عنوان سكنهم أو رقم هاتفهم أو تكوين أسرتهم وإذا ما تم رفض ملف النازح من قبل إحدى دول إعادة التوطين، تحاول المفوضية إيجاد دولة إعادة توطين أخرى، ولكنها قد لا تنجح بالضرورة. ويستغرق هذا

البحث بعض الوقت. في هذه الأثناء، يتصل المكتب بالنازح لتحديث بيان إعادة تقديم ملفه .امـاإذا تم قبول ملف النازح لإعادة التوطين، تلتزم المفوضية ودولة إعادة التوطين بضمان أن يسافر بأسرع وقت ممكن غير أنه لا يمكن للمفوضية أن تتحكم بموعد السفر إذا إن الدول المعنية هي التي تحدد موعد سفر النازح. بالإضافة الى ذلك، تفرض دول إعادة التوطين إجراءات عديدة قبل تحديد الموعد بما في ذلك الفحوصات الطبية والأمنية وإجراءات المغادرة لتمكين النازح من السفر.[9] قد تستغرق هذه الإجراءات وقتاً طويلاً وتتم عملية اعادة التوطين عبر مفوضية اللاجئين اذ ان طلبت معظم السفارات العالمية تطلب من المفوضية ارسال طلبات اللاجئين لإعادة التوطين اليها .فيما قد تستقبل بعض السفارات طلبات مباشرة، الا أن هذه السفارات تتشاور مع المفوضية إذا فيما اذا كان النازح مسجلاً لدى المكتب. ليس لدى السفارات عدد الموظفين أو الوقت الكافي، لذلك فإن تقديم طلبات مباشرة اليها قد يؤثر على قدرتها على العمل وقد يتوفر للنازح قريب او صديق في دولة اعادة التوطين والكفيل هو شخص، أحد الأقرباء أو مؤسسة في إحدى دول إعادة التوطين يوافق على أن يوفر للنازح الدعم بعد وصوله الى هذه الدولة. وتختلف نظرة دول إعادة التوطين حول موضوع الكفيل: فبعضها يعتبره متعلقاً باجراءات الهجرة تحديداً وغير مرتبط بإعادة توطين اللاجئين، فيما قد يعتبره البعض الآخر عاملاً ايجابياً لقبول شخص لإعادة التوطين. وعلى الكفيل أن يلاحق الحالات التي يكفلها مع سلطات الهجرة في بلد إعادة التوطين المعني.[10] وفي حال حصل لاجئ على إذن بالمغادرة على أساس كفالة، ستسهل المفوضية إجراءات المغادرة .وفي العديد من مراحل عملية إعادة التوطين، قد تتم مقابلة اللاجئين من قبل ممثلين عن دول إعادة التوطين أو عن المفوضية، وإن تزوير أو تحريف الحقائق)بما في ذلك تكوين الأسرة وأسباب اللجوء...) خلال أي من هذه المقابلات يعتبر احتيالاً وقد يؤدي الى رفض تقديم الطلب لإعادة التوطين أو رفضه من قبل دول إعادة التوطين.

كما أن أي محاولة للتحايل على الاجراءات قد يؤدي الى الرفض أو حتى الملاحقة القانونية .. ومن شروط إعادة التوطين:

- أن يكون الشخص لاجئا وفقا لولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
- أن يكون اللاجئ معرضا للخطر في بلد اللجوء أو لديه احتياجات خاصة وفقا لمعايير المفوضية.
- بعد الاستقصاء الكامل لإمكانيات الحلول المحلية.

بعد تقييم احتمال أن تكون العودة الطوعية إلى الوطن ممكنة أو متوقعة خلال إطار زمني مقبول.

امثلة لحالات اعادة توطين النازحين في دول العالم المختلفة

1 - الصومال

نزح ما يزيد على 970 ألف صومالي من النزاع المسلح الدائر في مناطق جنوب الصومال ووسطه التي تعاني أيضاً من أزمة في مجال حقوق الإنسان، وتشهد حالة طوارئ في مجال المساعدات الإنسانية، حيث يقطن هؤلاء اللاجئون في الدول المجاورة .وتتركز غالبية اللاجئين الصوماليين (أي 520 ألف منهم) في كينيا، فيما يتواجد 208 آلاف آخرين في اليمن، و190 ألفاً في إثيوبيا .ويقيم معظم اللاجئين الصوماليين المتواجدين في كينيا في مجمع داداب الذي يُعد أضخم مخيم للاجئين في العالم. ويشهد مجمع داداب للاجئين اكتظاظاً شديداً، وتسوده ظروف معيشية بالغة القسوة .وتكافح السلطات الكينية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين من أجل مساعدة الأعداد الضخمة من اللاجئين في داداب.و. مع استمرار النزاع المسلح في جنوب الصومال ووسطه، يظل اللاجئون غير قادرين على العودة إلى ديارهم في المستقبل المنظور .ولا يزال بعض اللاجئين يقيمون في داداب منذ العام 1992 .وعليه، فيُعد خيار إعادة التوطين في بلد ثالث الخيار الأنسب، والأكثر واقعية بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً بينهم.كما انهم يعانون كثيرا من جراء سوء المعاملة وارتفاع الاجور الدراسية وغيرها من عوامل نوجزها بالاتي :-

أولا: تدني مستوى الأمن في المخيمات: حيث يتعرض اللاجئون الصوماليون للنّهب والسجن في ظل ظروف صعبة فيها الكثير من الازدواجية بسبب عدم توفر المساواة أمام القانون بين المواطنين واللاجئين مما يجبرهم مسايرة القوانين التي وضعتها تلك الدول بأي شكل من الأشكال، ورغم ذلك فإن الصومالي اللاجئ في هذه الدول يُعتبر في نعيم وبحبوحة من العيش عندما نُقارن هذه المآسي التي تحمل في طيَّاتها نوعًا من النجاح أيًّا كان حجمه بتلك التي تركها في الوطن الأم من حربٍ أهلية طاحنة، وقتلٍ للنفس بغير حق، وسلب ونهب لا حدود له مع عدم وجود قوانين ضابطة لتلك التصرفات اللاقانونية، ويوجد تحسن إلى حد ما في ظل الحكومة الصومالية الرسمية الحالية، وهو ما يدفع الهيئات الدولية حاليا إلى التفكير بإعادة اللاجئين إلى بلدهم مع العوامل الأخرى التي نشير إليها لاحقا.(11)

ثانيا: انتهاك صارخ للحقوق في الملاجئ: فقد رصد تقرير لمنظمة »هيومان رايتس وتش« في عام 2002م تقاعس الحكومتين الكينية والأوغندية عن حماية اللاجئين، وأشار التقرير أن هناك انتهاك صارخ لحقوق اللاجئين في بعض الأحيان كالضرب أو العنف الجنسي أو الابتزاز والاعتقال التعسفي من جانب المجرمين المحليين أو عناصر الشرطة المحلية، كما دعا التقرير البلدين إلى منح اللاجئين المقيمين في المدن صفة اللجوء القانونية، وتحسين أوضاعهم في كلا البلدين.

ثالثا: تدنّي مستوى التعليم المتوفر لدى اللاجئين: فالتعليم في مخيمات اللاجئين متدنّية جدًّا من حيث المستوى العام إلى أبعد الحدود بالمقارنة مع ما هو متوفر لدى مواطني تلك الدول؛ حيث يجاهد اللاجئون في توفير بدائل ملائمة لهم من خلال فتح مدراس خاصة لهم، أو إلحاق أولادهم بالمدارس العامة في المدن الأخرى خارج ملاجئ اللاجئين.

رابعا: البطالة المنتشرة في صفوف الشباب: فالشباب في المخيَّمات عاطلون عن العمل، وحاجز اللغة تعيق بينهم وبين الحصول على عمل مناسب لهم في الدولة التي لجأوا إليها(13)

دواعي إعادة توطين اللاجئين في بلدهم

وترجع دواعي إعادة اللاجئين الصوماليين في هذه المرحلة إلى الأسباب التالية:

أولاً: تزايد أعداد اللاجئين في الفترة ما بين 1991-2007م: فعلى سبيل المثال كان عدد اللاجئين في كينيا منذ أوائل عام 1991 إلى 2006م حوالي مليون لاجئ صومالي، إلا أن عدد اللاجئين ازداد بشكل كبير في عام 2007م، ولا سيما في كينيا وأوغندا؛ حيث وصل عدد اللاجئين إلى مليون ونصف مليون لاجئ في كينيا وحدها؛ وجاء ذلك بعدما اشتدت وتيرة المواجهات بين الحركات الإسلامية المسلحة والقوت الإفريقية خاصة في العاصمة مقديشو، ومن هنا تبدي دول الجوار قلقها من هذه الزيادة التي ربما تؤدي إلى كثافة سكانية غير ملائمة في بلدانهم.

ثانياً: التوقف النسبي لاستقبال اللاجئين في الغرب: وذلك منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وظهور الحركات الجهادية العالمية مثل »تنظيم القاعدة«؛ حيث بدأت دول غرب أوروبا وأمريكا الشمالية في وضع إجراءات للحدّ من اللاجئين لأسباب أمنية، فلم يكن غريباً أن تتبع دول أخرى نفس السياسة خاصة تلك التي تعاني من مشكلات اقتصادية مثل كينيا، ولذلك بدأت الدول الإفريقية في إغلاق حدودها أمام اللاجئين، ومن هنا تولدت فكرة إعادة اللاجئين إلى بلدانهم كما سبق أن اتخذته بعض الدول المتقدمة إجراءات مماثلة.

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية: فدولة كينيا على سبيل المثال تعاني من تراجع في معدّلات النموّ الاقتصادي، وذلك بسبب تراجع المساعدات التنموية التي كانت تحصل عليها من الدول الغربية، ويعتقد أن الغرب والدول المانحة عموما قد أخذت في التضييق على كينيا منذ الانتخابات الأخيرة في بداية هذا العام، و التي فاز فيها »أهورو كينياتا« في 4 مارس 2013 م، وهو شخصية مثيرة للجدل بسبب تعقب حكمة الجنايات الدولية له على خلفية الأحداث الدامية في كينيا عام 2007م، وبالتالي فإن كينيا لديها من المشاكل الاقتصادية ما يكفيها، وتحصل على بعض المعونات المشروطة بعمل إصلاحات سياسية وغيرها.

أما القطاع السياحي الذي يعدُّ عصب الاقتصاد في كينيا، فإنه تضرر بشكل بالغ أيضا وخصوصا بعد تحذير دول غربية رعاياها من السفر إلى كينيا لأسباب أمنية.

رابعاً: الأسباب الأمنية: ينظر إلى اللاجئين الصوماليين المقيمين في كينيا على أنهم خطر مهدد للاستقرار الاجتماعي والسياسي في كينيا منذ التدخل الكيني في الصومال في 16 أكتوبر عام 2011م، ومما زاد الطين بلة حادثة تفجير مركز ويست غيت التجاري نهاية سبتمبر الماضي، و هو الهجوم الذي تبنَّت حركة الشباب مسئوليته وأودى بحياة أكثر من ستين شخصا.

ويؤكد ذلك ما قاله نائب الرئيس الكيني وليام روتو: »إن اللاجئين أصبحوا درعا لمن يمثلون تهديدا للأمن في كينيا«. وبصفة عامة فهناك نوعان من مصادر التهديد الأمني في معسكرات اللاجئين في كينيا:

النوع الأول: هجمات مسلحة متكررة من قِبَل من يستخدم القنابل اليدوية ضد القوات الكينية، ثم تقوم القوات الكينية حملة شرسة ضد اللاجئين العزَّل، وقد أصبحت هذه الظاهرة أكثر اتساعاً بأشكال مختلفة في هذا العام، ومن ذلك الهجمات على معسكرات اللاجئين في المناطق الشرقية للبلد من قبل القوات الكينية.(14)

النوع الثاني: تهديدات غير مسلحة، ومنها: العنف، والاضطهاد، والأنشطة الإجرامية، فعلى سبيل المثال رصدت بعض الدراسات الدولية ما يتعرَّض له اللاجئون من عنف جنسي وسرقة مسلحة، أو دفعهم إلى الانضمام للميليشيات المسلحة، أو الاحتجاز والعقاب من قادة مخيمات اللاجئين، أو الصراع بين اللاجئين والسكان الأصليين، بل الصراع بين اللاجئين من قوميات مختلفة مثل اللاجئين من جنوب السودان في المخيمات والصوماليين، وفي بعض الأحيان تصبح معسكرات اللاجئين مركزا للجريمة وتجارة الأسلحة، وأشهر الأمثلة على ذلك (معسكر داداب) في شرق البلاد الذي عرف بأنه مركز لتجارة الأسلحة المهربة من و إلى الصومال.(15)

ونقول إن المضايقات الأمنيَّة في مخيَّمات اللاجئين تحمل انعكاسات خطيرة على وضع اللاجئين في دول الجوار خاصة في كينيا، فهي تهدِّد وضع اللاجئين كما تهدِّد حياة السكان المحليين في دول الملجأ مثل شرق كينيا، وتدعم الرأي القائل بأن اللاجئين

الصوماليين سبب عدم الاستقرار في دول الجوار، ومن حق الدولة المستضيفة إبعادهم أو دفعهم قَسرا للرجوع إلى دولهم، كما أن هذه التوترات يمكن أن تؤثر سلبا على العلاقات بين الدول المتجاورة.

ثانياً: قلة المساعدات الدولية:

إن الدول المانحة قد ساهمت في تدهور مستوى حماية اللاجئين في أفريقيا بصفة عامة والصوماليين في كينيا بصفة خاصة لعدم استعدادها لتمويل برامج طويلة الأجل لمساعدة اللاجئين، ويعتقد على نطاق واسع أن هذه الدول سعت إلى إنهاء برامج مساعدة اللاجئين في إطار محاولات هادفة إلى إعادة اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية بغض النظر عن الظروف الاستثنائية القائمة فيها، ففي عام 1996 م – على سبيل المثال – أبلغت الخارجية الأمريكية (مفوضية الأمم المتحدة للاجئين) برغبة الولايات المتحدة في إنهاء برنامج دعم اللاجئين الروانديين في تنزانيا، والكونغو الديمقراطية (زائير آنذاك) في أقرب وقت ممكن لمحدودية الموارد، وبعد هذا القرار بشهر واحد تم طرد حوالي نصف مليون لاجئ روانـدي من تنزانيا، وعادوا إلى بلادهم دون أيِّ اعتراض من الدول الغربية أو من الأمم المتحدة(16)، ويرى المحللون أن مثل هذه السياسة يراد تطبيقها على اللاجئين الصوماليين في دول شرق إفريقيا مثل كينيا وأوغندا.ورغم كل التأكيدات التي أدلى بها المسؤولون من الجانبين الكيني والصومالي على عدم إجبار اللاجئين على العودة إلى بلادهم إلا أن مجريات الأحداث والإجراءات التقشُفية المتخذة اجبرت اللاجئين على الرجوع القسري إلى مواطنهم الأصلية، ومن أهم هذه الإجراءات:

أولا: تقليل المساعدات التي كانت توفَّر في مخيمات اللاجئين في كينيا.

ثانيا: تغيير المدَّة التي كان يستلم اللاجئون فيها المساعدات؛ لتصبح مرة واحدة في الشهر بدلا من مرتين، وهو إجراء يجبر جميع اللاجئين على الحضور الدائم في المخيمات لتغير مواعيد توزيع المعونات.

ثالثا: توقيف النيابة في أخذ المساعدات والاعتماد على أساليب تكشف الغائب والحاضر، وبما أن المساعدات غير كافية والأمم المتحدة تتَّخذ مثل هذه الإجراءات فإن

العيش في المخيمات تحوّل إلى كابوس لتدنّي الأوضاع الاقتصادية، ومن هنا ستسوق الناس إلى الحرية والعودة إلى أرض الوطن.

رابعاً: الاضطهاد المستمر من قِبل قوات الأمن الكينية التي تستبيح المخيّمات كلما أرادوا تمشيطها بحثا عن ما يسمى بالإرهابيين الصوماليين

من المعروف أن من أهم أسباب تدفق اللاجئين الصوماليين إلى دول الجوار النزاعات المسلحة والصراعات الداخلية في الصومال منذ عام 1991م إلى اليوم، والاحتكام إلى القوة المفرطة في الصراع السياسي، كل ذلك لعب دوراً فعّال في إجبار الناس على الهروب من أماكن إقامتهم الأصلية، بالإضافة إلى ذلك تلعب العوامل الخارجية دوراً لا يستهان به في المساهمة بتشريد السكان بسبب التدخلات العسكرية المتتالية منذ انهيار الحكومة المركزية في عام 1991م إلى اليوم، وليس هناك خلاف في أن القوى الدولية الكبرى، ودول الجوار مثل إثيوبيا وكينيا قد ساهمت في استمرار الصراعات في الصومال، وتوسيع الفجوة بين الفرقاء في الصومال، ورغم أن هناك دولا إفريقية كثيرة تعاني ما يعانيه الصوماليون إلا أن الصومال صارت الأكثر بالنظر إلى كثرة التدخلات الخارجية وتنوعها طوال العقدين الماضيين.(17)

اما في ما يخص خطط الحكومة الصومالية المتعلقة بتوطين النازحين الداخليين بشكل دائم فتركزت على انهاء اغلاق جميع مخيمات النازحين في العاصمة بحلول نهاية شهر أيلول ،2013 وخصصت 3.3 مليار شلن (37.8 مليون دولار) لإعادة توطين الـ 8298 أسرة المتبقية،في مخيمات النازحين في مقديشو وخصص لكل أسرة من أسر النازحين مبلغ 400 ألف شلن (4600 دولار) لشراء أرض و10 ألاف شلن (115 دولار) لمصاريف سكنهم حتى يشتروا الأرض.في مناطقهم الاصلية ويعد إعادة توطين النازحين عنصرا رئيسيا في ضمان استقرار الصومال على المدى الطويل، وحاولت حكومة الصومال الالتزام بعهدها واتخاذ الخطوات كافة من أجل حل هذه المسألة. وبدات عمليات اعادة توطين سكان مخيمات إلدوريت ومعاي ماهيو ومخيم كيمبو في ماو فوريست بنجاح وكان سكان هذه المخيمات أول من حصل على المال، غير ان عملية اعادة التوطين,واجهت صعوبات كبيرة (18)و يقف عجز الحكومة الصومالية الاتحادية الانتقالية عن حماية النازحين ومحاسبة المسئولين عن الانتهاكات،في مقدمة

الاسباب التي تمنع اعادة توطين النازحين الصوماليين وأعلنت الحكومة الصومالية الجديدة، التي حلت محل الحكومة الاتحادية الانتقالية في آب 2012، في أعقاب الانتخابات التي جرت تحت رعاية الأمم المتحدة، عن خطط لنقل عشرات الآلاف من النازحين المتواجدين في العاصمة خلال عام 2013.لكن العملية فشلت بشكل مريع وتقدر منظمات الإغاثة الإنسانية أن ما بين مائة وثمانون ألفاً وثلاثمائة وسبعون ألفاً من النازحين يتواجدون في مقديشيو، لكن البيانات الدقيقة غير متوفرة بسبب عدم تسجيل النازحين رسميا. إن نقص المعلومات حول تجمعات النازحين يزيد من حاجة الحكومة، والأمم المتحدة، ووكالات الإغاثة، إلى تنفيذ عملية تسجيل وتصنيف لتحديد احتياجات السكان. كما يجب أن تركز الجهود على تحديد الأشخاص الأكثر عرضة للخطر ـ مثل الأسر التي تعولها نساء، والأطفال غير المصحوبين ببالغين، والمسنين، والمعاقين ـ قبل أي خطط للنقل وإعادة التوطين.إن الهدف الذي صرحت به الحكومة القاضي باستكمال إعادة توطين الأشخاص النازحين رغم التحديات الهائلة لتقديم المساعدة والحماية في مواقع إعادة التوطين الجديدة، من شأنه أن يضع النازحين في خطر أكبر من الإساءة والتجاهل، وتواجه الحكومة تحديات هائلة في الايفاء بتعهداتها بمعالجة الوضع المؤلم للنازحين في مقديشيو فقد واجه النازحون المعاد توطينهم المزيد من الشقاء والانتهاكات" سيما وانهم وجدوا ان اوضاع مناطقهم الامنية لم تختلف عما كانت عليه عام. 2011 عندما أدى الاقتتال بين حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية وقوات الاتحاد الأفريقي (أميسوم) ضد حركة الشباب الإسلامية المسلحة، والجفاف المتواصل، وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين، إلى مجاعة مدمرة. هرب على اثرها عشرات الآلاف من الأشخاص من جنوب ووسط الصومال إلى مقديشيو، حيث عاش الكثيرون منهم في مخيمات. وجدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الاغتصاب والاعتداء الجنسي على النساء والفتيات النازحات،المعاد توطينهن بما في ذلك من قبل القوات الحكومية وأعضاء الميليشيات، كان مشكلة كبيرة في بيئة المناطق غير المحمية. ولم تبلغ الكثيرات من ضحايا العنف الجنسي السلطات بتجاربهن خشية التعرض للانتقام من المعتدين عليهن، ويتخوفن من وصمة العار الاجتماعية، وليس لديهن ثقة كبيرة في النظام القضائي كما وجدت هيومن رايتس ووتش أن الحراس

والميليشيات المسيطرة أيضا تستولي على المساعدات الغذائية الموجهة للسكان ، المتضررين من المجاعة ووواجه العديد من النازحين الصوماليين الذين جاءوا إلى مقديشيو العدائية والإساءات. إن التجمعات السكانية في المناطق الأكثر تضررا من المجاعة، الـ رهنوين والـ بانتو، كانت عرضة للانتهاكات على وجه الخصوص. يعاملهم حراس وعناصر الجماعات المسلحة، بما في ذلك ميليشيات تابعة للحكومة، على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية، فتكيل لهم الضرب والإهانات، وغير ذلك من أشكال المعاملة القمعية. حيث يقوم عناصر من قوات أمن الدولة وجماعات مسلحة بالاغتصاب والضرب و غير ذلك من صنوف الاعتداءات بحق النازحين الصوماليين الذين توافدوا على العاصمة الصومالية هاربين من المجاعة والنزاع المسلح منذ عام 2011. ووثقت منظمة الامم المتحدة الانتهاكات ضد النازحين في تقرير من 80 صفحة بعنوان "رهائن لدى الحراس: اصدرته عام 2013 و " يعرض هذا التقرير تفصيلا لانتهاكات خطيرة، تشمل الاعتداءات البدنية، والقيود المفروضة على التنقل والحصول على الغذاء والمأوى، والتمييز على أساس عرقي ضد النازحين في مقديشيو منذ منتصف عام 2011 وحتى 2012. ووثق مقابلات تم إجراؤها مع 70 شخصا من النازحين أساليب مهاجمة القوات الحكومية والميليشيات التابعة لها، وأطراف غير حكومية، لا سيما مديري المخيمات المعروفين باسم "الحراس" لتجمعات النازحين الهشّة.

2- ارتريا

بعد استقلال ارتريا عن اثيوبيا اعلن عن برنامج العودة الطوعية من السودان واستبشر الجميع بهذا البرنامج وظهر التباين في الأرقام الحقيقية بين الحكومة الارترية والمفوضية السامية والعدد الحقيقي لهؤلاء اللاجئين حيث اعترفت المفوضية السامية بحولي 333,100 لاجئ وحكومة ارتريا ب 500,000 لاجئ الا ان الرقم الحقيقي كان يفوق 750,000 لاجئ ، حسب الاحصاءات الميدانية التي قام بها بعض الباحثين وافقت المفوضية أخيرا على العدد الذي حددته حكومة الجبهة الشعبية وبدأ المشروع ببرنامج العودة التجريبية في تشرين الثاني 1994م لتستمر الى ايار 1995م وتم من خلاله اعادة 23423 لاجئ الا ان تجربة العودة كانت قاسية جدا على هؤلاء

اللاجئين حيث تمت اعادتهم الى معسكرات الاعتقال الجماعي وليس الى موطن الأباء ونتيجة للحالة التي عايشوها اضطر بعضهم لهجرة عكسية ورفض العدد الاكبر من اللاجئين الباقين في المخيمات في السودان فكرة العودة الى وضع هكذا مظلم واستؤنف برنامج العودة مرة اخر في الأعوام من 2000م الى 2004م وكان افضل من سابقه نوعا ما ليصل العدد الكلي العائد حسب الاحصائيات الى 104323نازح ، وكانت حكومة ارتريا قد اشترطت لتنفيذ مشروع العودة الطوعية مبلغ { 2690000000} دولار امريكي وافقت عليه المفوضية والمانحين بعد حوارات مضنية الا أن اللاجئ العائد لم يتلق منها ما كان مقررا له من مبالغ حسب الاتفاقية ، وكانت المفوضية تأمل ان تنهي ملف اللجوء الارتري في نهاية 2004م وشرعت في اجراء الفحص القانوني لرافضي العودة باعتبارهم قلة في رأيها ولكن التدفقات المستمرة للاجئين الشباب والعوائل كما أن اطلاع المفوضية على حقائق الاشياء في ارتريا اضطرها الى اعادة النظر في الموضوع برمته(19)

3- السودان

تحاول المنظمات الدولية مساعدة حكومة السودان على اعادة توطين نازحي دارفور المقيمين في مخيم "جبل"، وهو مخيم للاجئين في إقليم جوز بيدا في شرق تشاد.ويتردد العديد من اللاجئين في المخيم- البالغ عددهم 18 ألف ومعظمهم من دارفور- أيضاً حيال العودة إلى ديارهم . ووضع "لاجئي دارفور العديد من الشروط للعودة، لا سيما الأمن واستعادة الممتلكات والأراضي والأشياء الأخرى". وتعمل المتظمات الدولية على آلية ثلاثية في ما يتعلق بإمكانية العودة إلى الوطن، ولكن طالما أن الوضع ليس جيداً، فهم لن يعودوا. في الواقع، وكانت المنظمات الدولية تامل في تسهيل عودة بعض اللاجئين في عام 2013 وخاصة المنتمين إلى الماساليت ."وتعتبر الماساليت جماعة عرقية غير عربية موجودة في أجزاء من تشاد والسودان.و منذ عام 2009 ومع تحسن العلاقات بين السودان وتشاد، تحول الصراع من غرب دارفور إلى شرقها، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الجيوب المستقرة في غرب دارفور، وحدثت "بعض عمليات العودة سواء كانت للنازحين داخلياً أو اللاجئين في تلك الجيوب، ولكن هذه العودة كانت غالباً بصفة مؤقتة لأن الأمن ما زال غير مستقر ."وتشير

التقديرات إلى وجود نحو 1.7 مليون من النازحين داخلياً في دارفور في الوقت الحالي من المسجلين في المخيمات، في حين أن شرق تشاد يستضيف ما يقدر بحوالى 264 ألف لاجئ سوداني .يمتد نزوحهم لسنوات طويلة على الرغم من أن بعض اللاجئين يذهبون إلى وطنهم كل أسبوع ثم يعودون من جديد، ولا يرغب نحو 95 بالمائة من نازحي دارفور بالعودة. وهم يقولون أن أشخاص مجهولون يحتلون أراضيهم وأن هناك نقص في البنية التحتية في منازلهم الأصلية مقارنة بمخيمات اللاجئين. و، يُنظر إلى اللاجئين في شرق تشاد، كما في مناطق أخرى، على أنهم أفضل حالاً من المجتمعات المضيفة في الأقاليم النائية حيث توجد المخيمات. وإذا قورن بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة والنازحين داخلياً، فإن اللاجئين أفضل حالاً من بقية المجموعة، وهم في الواقع ليسوا الأكثر تضرراً من انعدام الأمن الغذائي في الإقليم وعلى الرغم من أن أجزاء عديدة من دارفور أصبحت تنعم بسلام أكبر منذ عام 2009- خاصة بعد تحول الصراع شرقاً، بعيداً عن غرب دارفور وعن الحدود السودانية- التشادية، إلا أن أواخر 2010 والنصف الأول من 2011 شهدت هجوماً كبيراً من قبل القوات المسلحة السودانية والميليشيات وكانت دارفور شهدت أول معركة كبرى بين عامي 2003 و 2005 مع قيام ميليشيات الأبالة (رعاة الأبل) التي يهيمن عليها العرب بمهاجمة الجماعات غير العربية المتهمة بدعم التمرد المناهض للحكومة هناك. لكن "الحرب الجديدة" في شرق دارفور التي اندلعت أواخر عام 2010 وأوائل عام 2011 حرضت الجماعات غير العربية ضد الجماعات غير العربية الأخرى، خاصة وأن الميلشيات المدعومة من الحكومة مستمدة من مجموعات صغيرة من غير العرب المهمشين في السابق- بما في ذلك جماعات البرقد والبرتي والتنجر- الذين تم نشرهم ضد جماعات ومجتمعات الزغاوة المتمردة كما شرعت حكومة ولاية جنوب دارفور في أعمال تخطيط مجمعات سكنية لإعادة توطين النازحين الداخليين في دارفور عبر الخطط الإسكانية بالولاية بجانب اعفاءهم من الرسوم المتعلقة بذلك.و بدأت الحكومة عام 2012 في إعادة توطين النازحين من معسكرات كلمة ودريج والسلام عبر تخطيط ثلاث مجمعات سكنية للراغبين في البقاء في مناطق المعسكرات أو الراغبين في السكن داخل مدينة نيالا حاضرة الولاية كما قررت الحكومة إعفاء النازحين من دفع أي رسوم تتعلق بالخطط

الإسكانية.كما بدأت حكومة ولاية جنوب دارفور ايضا التخطيط لإعادة تأهيل (100)قرية وتوفير الخدمات الضرورية بها كما قامت الحكومة بتخطيط معسكر سيسى بغرب دارفور وذلك لاستيعاب حوالي ثلاثين ألف نازح لتكون أول مدينة تنشأ في قطاع زالنجى الجنينة ، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية (20) كما قامت الحكومة بتأمين قرى العودة الطوعية ومعسكرات النازحين ، وذلك عن طريق إنشاء الشرطة المجتمعية . وقيام وزارة الداخلية السودانية بإعداد جداول بالمواصفات الفنية وشروط التجنيد لمن سيتم استيعابهم للعمل في منظومة الشرطة المجتمعية ، والتي سيعهد إليها تأمين قرى العودة الطوعية ومعسكرات النازحين بحسبما نصت عليها وثيقة الدوحة لسلام في دارفور . كما تم و بالتنسيق مع المنظمات الانسانية في دولة قطر افتتاح خمس قرى للعودة الطوعية بمناطق تابت بشمال دارفور، وأرارة بغرب دارفور ورونقا تاس بوسط دارفور، بجانب أم ضي بشرق دارفور وتمبسكو بولاية جنوب دارفورغير ان خطوات التوطين من قبل الحكومة لاقت معارضة شديدة من النازحين الذين قرروا بانهم لن يرجعوا الي قراؤهم اذا لم يتم طرد المستوطنيين الجدد. ونزع سلاح المليشيات المؤالية للحكومة السودانية ، حيث يتهم النازحين الحكومة السودانية بتسهيل سيطرة مستوطنيين جدد من دول مجاورة ودول اخرى على اراضيهم.

شكل (49) خريطة درافور



4- الصحراويون النازحون في الجزائر

تقوم مفوضية اللاجئين بتخير السكان المنحدرين من اصول صحراوية باعادة توطينهم في الصحراء مجددا او في بلد ثالث وخصصت لذلك اعتمادات مالية كما قامت بارسال فرق جوالة مهمتها احصاء المتحدرين من أصول صحراوية في تيندوف بالجزائر وموريتانيا لتأمين عودتهم مع عائلاتهم الى الصحراء. وقدرت اعدادهم بما يزيد على ثلاثين ألف لاجئ.. وترهن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بدء عمليات إعادة اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات تيندوف الجزائر وشمال موريتانيا باحراز تقدم في الاجراءات المرتبطة بالاستفتاء.ولازالت اللجنة الدائمة للمفوضية تنتظر تنفيذ خطة التسوية وايجاد الحلول للمشاكل السياسية العالقة. بين كل من المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو ليتم البدء ببرنامج إعادة توطين اللاجئين ويتهم المغرب الجزائر بعرقلت حل العودة الطوعية،كما يدعوا الى تطبيق حل الاندماج المحلي، داعيا المفوضية السامية للاجئين إلى إعادة توطين المحتجزين بمخيمات تندوف في بلدان أخرى وبدون توصل الاطراف المتصارعة الى اتفاق سياسي نهائي ينهي مشكلة الصحراء الغربية ستتواصل الماساة الإنسانية للاجئين الصحراويين بمخيمات تندوف، التي تتواصل لأزيد من ثلاثة عقود، وأبرز حيث تتم التفرقة بين أفراد العائلات في الصحراء ومعاناة رجال ونساء، لم يسبق لهم رؤية آبائهم وكانت المفوضية السامية للاجئين قد بدأت حملتها من أجل العودة الطوعية للاجئين،منذ ما يزيد عن 30 سنة و في حالة عدم إمكانية تطبيق حل العودة الطوعية أو التوطين في البلد المضيف، فإن القانون الدولي للاجئين، وخاصة اتفاقية جنيف لعام 1951، والبروتوكول الإضافي لعام 1967، وخلاصات اللجنة التنفيذية وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة تنص على اللجوء إلى الخيار الثالث، وهو إعادة توطين المحتجزين في بلدان أخرى. [21]

5- إفريقيا الوسطى

حتى وقت قريب، كانت نسبة عالية من المسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى من التشاديين أو من أصل تشادي.تعيش بسلام قبل اندلاع الصراع العسكري المدمر بين المسلمين والمسيحيين ونظمت الحكومة التشادية في عام 2013 قوافل ضخمة،

تحت حراسة الجيش التشادي، لإجلاء مواطنيها من جمهورية أفريقيا الوسطى. وأعلنت أن 99بالمائة من مواطنيها الذين يرغبون في مغادرة جمهورية أفريقيا الوسطى قد غادروا بالفعل. وقد قامت حكومة تشاد بعادة توطين النازحين في العاصمة التشادية نجامينا كما قامت وكالات المعونة العالمية بعمليات لاجلاء رعايا الدول الثالثة حيث استأجرت رحلات لقرابة 5,000 شخص من رعايا دول ثالثة، كما قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بمساعدة بعض اللاجئين في إجراءات السفر. وقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بنقل السكان داخل االفريقيا الوسطى. وقامت المنظمات الدولية خيارات لإعادة التوطين.للنازحين الاجانب كما قامت بنقل الناس من بانغي إلى مناطق يسهل فيها حمايتهم". على الرغم من صعوبة نقلهم لوجستياً داخل بانغي نظراً لأنه من الصعب العثور على شاحنات وسائقين يخاطرون بنقل مسلمين إلى مسافات طويلة عبر الأراضي المعادية، حتى في ظل وجود حراسة مسلحة.وعدا عن القافلة المنكوبة التي تعرضت لهجوم في منطقة PK12، تعرضت حافلات أخرى في جمهورية أفريقيا الوسطى للهجوم أو ألقيت عليها قنابل يدوية. وقد أسفر حادث وقع نهاية عام 2013 عن مقتل خمسة أشخاص فيما أسفر آخر عن مقتل أكثر من 20 شخصاً، وقد هاجمت مجموعة مكافحة البالاكا في 16 شباط 2014 قافلة تضم 89 سيارة، ما أدّى إلى جرح 12 مدنياً، على الرغم من أن قوات حفظ السلام المرافقة قد صدّت الهجوم. وتواجه عمليات اعادة توطين النازحين في افريقيا الوسطىصعوبات جمة بسبب رفض النازحين العودة على المدى القريب مع وجود رغبة عارمة لديهم "على المدى الطويل، في العودة و العيش في مناطقهم الأصلية في آمان [22]. وقامت المنظمات الدولية إعادة توطين النازحين بعد نقلهم تحت حماية المجتمع الدولي بالتنسيق الكامل مع السلطات الوطنية في افريقيا الوسطى وقد احدثت عمليات اجلاء السكان وتوطينهم في تشاد المجاورة الى ظهور آثار اقتصادية خطيرة نتيجة نزوح معظم التجار المسلمين وقطعان الماشية من غرب جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك في شكل شح في اللحوم وغيرها من المنتجات في الأسواق ووجود مخاوف من حدوث مزيد من النقص في الإمدادات.ورفض السكان النازحين الى مدينة بوسانغوا، التي تقع على بعد حوالي 350 كيلومتراً شمال بانغي وحيث

يعيش نحو 1,200 من المسلمين في مدرسة ليكول دي ليبرتيه ومحيطها عروض المنظمات الدولية باعادة توطينهم . حيث اظهر النازحزن المسيحيين أ بوضوح أنهم لا يريدون أن يعيشوا مع المسلمين في هذا البلد لأنهم يقومون بقتل المسلمين أينما وجدوا ويقطعونهم إرباًكما ان المسلمين لا يرغبون في الذهاب إلى تشاد لأنهم يعيشون في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ وقت طويل، ولا يستطيع أي مسلم التحرك أكثر من كيلومتر من موقع المخيم . وقد حاولت دول مختلفة المساعدة على توطين النازحين المسلمين في مناطق حدودية قريبة من تشاد فدولة قطر قامت بتمويل اعادة توطين اكثر من 1000 أسرة لاجئة من جمهورية أفريقا الوسطى بقيمة تصل إلى 5ملايين دولار . وتسعى قطر كما تم توزيع المساعدات لهم . وكانت هذه الاسر تعيش في مخيم "ديوبا "في أحد ضواحي مدينة "سار "التشادية، الواقعة على حدود جمهورية أفريقا الوسطى والتي تبعد حوالي 900كيلومتر عن العاصمة التشادية "الجمينا"، و قدمت للنازحين المعاد توطينهم مبالغ نقدية وسلال غذائية تتكون من 50 كيلو غراما من الأرز و25 كيلو غراما من السكر، و5 ليترات من الزيت ، وعلبة حليب مجفف، كما تم توزيع الهدايا و لعب الأطفال على الأطفال اليتامى والذين فقدوا أبويهم خلال الاضطرابات التي جرت في جمهورية أفريقيا الوسطى [23]

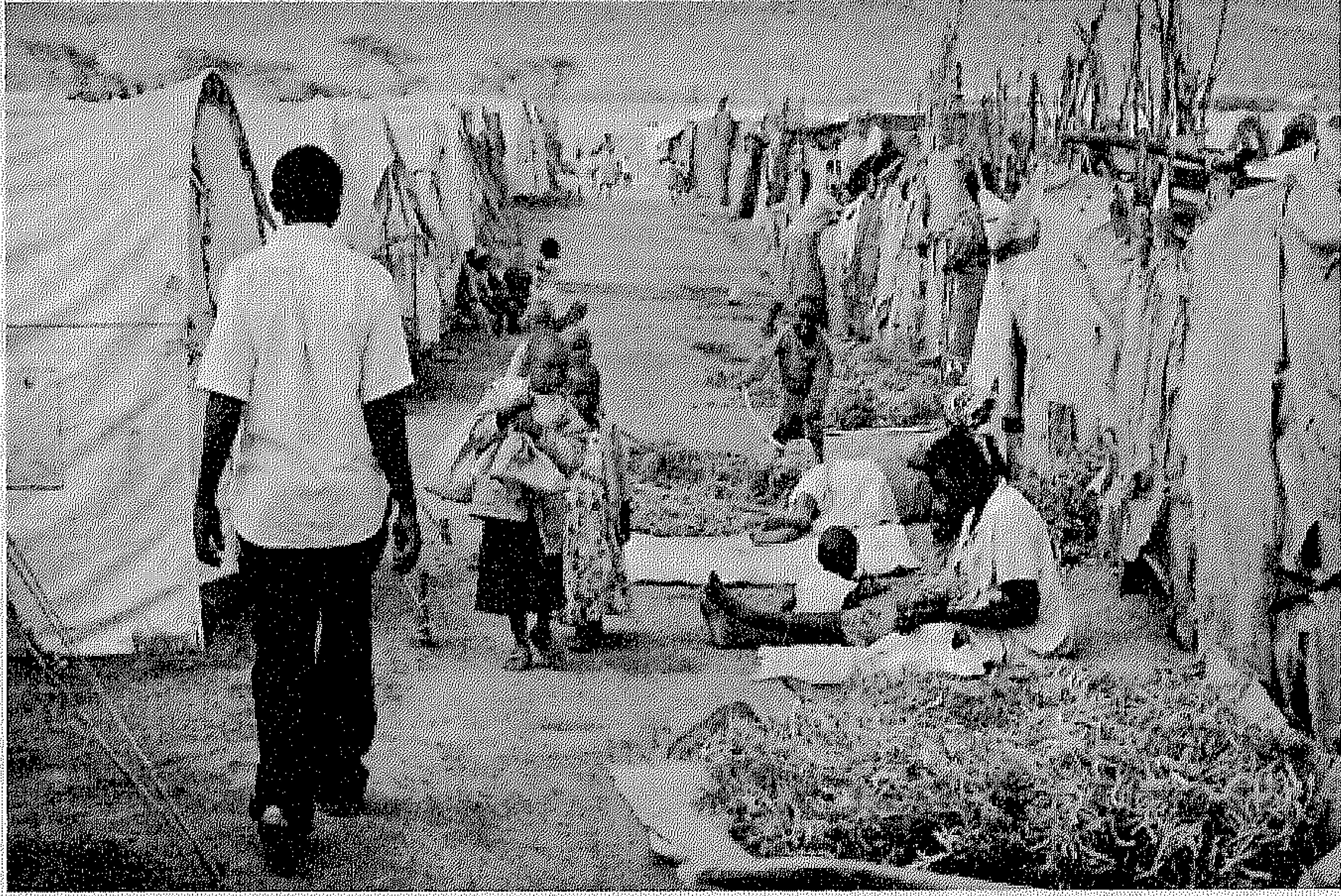
6- كينيا

لقد أضطر آلاف الناس على ترك منازلهم في كينيا لعدد من الأسباب، بما في ذلك التحريض على العنف السياسي والعرقي،الجفاف ،الفيضانات ، مشاريع البناء والنزاعات على الأراضي. ويمثل النزوح الداخلي مشكلة متكررة في كينيا، وتشير التقديرات إلى أن عشرات الآلاف من الأشخاص نزحوا في عام 2012م. تظهر الأرقام الرسمية أن أكثر من 660,000 شخص قد نزحوا داخلياً خلال أعمال العنف السياسي في أعقاب انتخابات عام 2007م، في حين أن ما يقرب من 300,000 شخص يُعتقد أنهم يعيشون مع عائلاتهم أو مع أصدقائهم؛ أو أنهم وجدوا مساكن مستأجرة في مناطق جديدة، بينما لا تزال أعداد كبيرة منهم تقيم في مخيمات اللاجئين.ولقد ساهمت المنظمات الدولية في اعادة توطين النازحين في كينيا ومنها منظمة المادة 19 التي ساهمت في اعادة توطين السكان المحليين النازحين داخلياً في

منطقة نيانزا. التي يوجد بها عدد كبير من النازحين الذين استقروا في الأصل في وادي ريفت والمناطق الوسطى في عام 2007م. عندما اندلعت أعمال العنف، فإن عدداً كبيراً من الناس عادوا إلى نيانزا باعتبارها موطن أجدادهم، وبسبب ذلك، فإن الكثيرين منهم غير معترف بهم رسمياً من قبل الحكومة باعتبارهم نازحين داخلياً؛ وتم اعتبارهم على أنهم "مندمجين" – بسبب أن لديهم صلات عائلية مع سكان المنطقة. لا يتم إدراج هذه المجتمعات في قواعد البيانات الرسمية للدولة، وبالتالي كثيراً ما يتم استبعادهم من المبادرات والمساعدات التي تقدمها الحكومة لدعم النازحين داخلياً.[24]

وقد قامت منظمة المادة 19 بالعمل على رفع مستوى الوعي لهؤلاء النازحون المعاد توطينهم بشأن الحق في الوصول إلى المعلومات؛ وتدريب الأسر المعاد توطينها على الكيفية التي يمكنهم من خلالها الاستفادة من القوانين الكينية الخاصة بالحق في الوصول إلى المعلومات من أجل تحسين ظروفهم وتنظيم الحملات الساعية لإيجاد حلول للمشاكل التي يواجهونها. "لقد اضطرت مجتمعات محلية كاملة في كينيا على النزوح من ديارهم، وهم يواجهون مشاكل كبيرة في سعيها من أجل إعادة التوطين، بسبب انهم غالباً ما يفتقرون إلى المعلومات والمعرفة الملائمة اللازمة لاتخاذ قرارات واعية ومعالجة قضاياهم. لقد ساهمت منظمة المادة 19 في تصميم برنامج التدريب من أجل مساعدت النازحين المعاد توطينهم على فهم قانون النازحين داخلياً لعام 2012م، والاستفادة من هذا القانون لإعادة توطينهم. لقد شكل نقص المعلومات العقبة الرئيسية لعدد كبير من الناس.، وهذا يعني أنهم يكافحون من أجل أن يكونوا قادرين على المشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية والتأثير على أهم القضايا التي تؤثر على حياتهم."[25]

شكل (50) تدريب السكان المحليين النازحين على الاستفادة من قانون الحق في الوصول إلى المعلومات الكيني



7- النيبال

تعتبر التجربة النيبالية في اعادة توطين النازحين من اكثر التجارب العالمية نجاحا فبعد مرور ست سنوات على إعادة توطين عشرات الآلاف من اللاجئين البوتانيين في بلدان ثالثة بعد أن كانوا يقيمون في مخيمات في نيبال، يقول بعض الخبراء أن هذه العملية أفرزت دروساً يمكن أن تثري جهوداً مماثلة في جميع أنحاء العالم.ومنذ إطلاق البرنامج في أواخر عام 2007، تم توطين أكثر من 86 الف نازح من أصل 108,000 نازح بوتاني في نيبال بشكل دائم في ثمانية بلدان هي الولايات المتحدة وكندا وهولندا والدنمارك وأستراليا والنرويج ونيوزيلندا والمملكة المتحدة، مما يجعل هذه العملية واحدة من أكبر عمليات إعادة التوطين في العالم. وفي عامي 2006 و2007، قامت المفوضية والحكومة النيبالية بالتحقق من النازحين البوتانيين وأجرت تعداداً للأشخاص الذين يعيشون في المخيمات السبعة. "ومن خلال هذا الإجراء، تم جمع

سجل دقيق لعدد اللاجئين، وكذلك معلومات مفصلة عن كل فرد، بما في ذلك صورة فوتوغرافية. ويعتبر ضمان نزاهة عملية إعادة التوطين أمراً بالغ الأهمية لاستمرار... البرنامج" لقد أجريت عملية التسجيل والتحقق حتى قبل الحديث عن إعادة التوطين، وبالتالي فإن البيانات نظيفة –أي أن العملية لم تشمل عدداً كبيراً من الناس الذين يلجؤون إلى الاحتيال للانضمام إلى القائمة"."وكان الدرس الرئيسي من حالة اللجوء هذه هو أن الالتزام القوي والتعاون من جانب الدول يمكن أن يساعد في تحقيق انفراجة في حالات اللجوء التي طال أمدها" وتشير حالة اللجوء الطويلة الأمد إلى الوضع الذي يعيش فيه اللاجئون خارج بلادهم لمدة خمس سنوات أو أكثر وعندما يكون هناك احتمال ضعيف لحل مشكلتهم في المستقبل القريب، وفقاً لمشروع حالات اللجوء الطويلة الأمد، وهو مبادرة بحثية مشتركة أطلقها مركز جامعة أكسفورد لدراسات اللاجئين والمعهد النرويجي للشؤون الدولية ومركز رصد النزوح الداخلي التابع للمجلس النرويجي للاجئين.ومن الجدير بالذكر أن أول مخيم للاجئين في نيبال تأسس في عام 1990 بعد فرار الآلاف من اللوتسامباسLhotsampas) ، وهم مواطنون نيباليون من عرقية الهندوس، من مملكة بوتان المجاورة خوفاً على حياتهم بعد أن سنت حكومة بوتان قواعد المواطنة الجديدة.وبحلول عام 1996، ارتفع عدد سكان المخيم إلى أكثر من 100,000 لاجئ وفشلت 15 جولة من المحادثات بين نيبال وبوتان في حل المشكلة.وفي عام 2007، أعلنت مجموعة من الحكومات المانحة - تكونت في البداية من أستراليا وكندا والدنمارك والنرويج وهولندا والولايات المتحدة، وتضم الآن المملكة المتحدة ونيوزيلندا(26) .وقد تم اعادة توطين أعداد كبيرة من اللاجئين الذين اختاروا هذا الخيار على مدار عدة سنوات،"وارتفع عدد مخيمات اللاجئين في شرق نيبال إلى سبعة، ولكن نظراً لاختيار الكثير من اللاجئين لإعادة التوطين في بلد ثالث، تم دمج المخيمات في وقت لاحق في مخيمين اثنين هما بلدانغي في منطقة جابا وسانيستشاري في منطقة مورانغ.ولا يزال هذا البرنامج في نيبال واحداً من الأكبر في العالم. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين، كانت نيبال، حتى منتصف 2013، أكبر بلد مغادرة بغرض إعادة التوطين في بلد ثالث، حيث غادرها 5400 نازح بوتاني في تلك السنة، ذهب معظمهم إلى الولايات المتحدة.ويرجع نجاح عملية إعادة توطين

اللاجئين في نيبال إلى توفر بيانات موثوقة حول اللاجئين، والاهتمام بتفاصيل عملية إعادة التوطين، وتعاون المنظمات الدولية مع بلدان إعادة التوطين وحكومة نيبال . وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتنظيم الخطوات الإجرائية،لاعادة التوطين بما في ذلك إجراء مقابلات شخصية لمعرفة تفاصيل التاريخ الشخصي والفحوص الطبية .بعد ذلك تساعد في الجانب العملي لإعادة التوطين أيضاً، بدءاً من استئجار رحلات جوية من بادرابور [شرق نيبال] إلى كاتماندو [العاصمة]، وإدارة مركز العبور هناك، وتوفير رحلات تجارية دولية." (27)

8- تشاد

رفض اللاجئون التشاديون بمعسكر (ام شالايا) بمحلية ازوم بولاية وسط دارفور البالغ عددهم (8) الاف لاجىء ، رفضوا العودة الي مناطقهم بدولة تشاد بحجة عدم توفر الامن والاستقرار والخدمات والتنمية. وقد حاولت وفود من الصليب الاحمر ومنظمة العفو الدولية ومفوضيو اللاجئين اقناعهم بالعودى لكنهم رفضوا العودة وابلغوا وفدا من المفوضية السامية لشئون اللاجئين برئاسة محمد عرفان وبعثة اليومنيد في اجتماع له مع شيوخ وعمد وشباب المعسكر يوم الاثنين(بام شالايا) بان مدة بقائهم في دولة السودان كالاجئين انتهت في شهر كانون الثاني من عام 2014. وطلب منهم العودة الى مناطقهم بدولة تشاد ،اواعادة توطينهم بالمنطقة . غير ان جميع اللاجئين رفضوا العودة نسبة لعدم توفر الامن والاستقرار والخدمات والتنمية ، بالاضافة الى مطلباتهم بتعويضهم او اعادة ممتلكاتهم التي نهبتها المليشيات الحكومية ، بعد نزوحهم الى السودان في عام 2006

ثانيا : العودة الطوعية للنازحين

هي عملية عودة اللاجىء أو النازح إلى موطنه الأصلي بعد توفر شروط معينة وفي ظل غياب كل وسائل الضغط المادي والمعنوي، وتوفر وسائل الحماية المحلية والدولية المساعدات الإنسانية والمعلومات الكافية عن الوضع في مناطق العودة وبعد زوال الأسباب التي أدت إلى اللجوء أو النزوح. «الاندماج « هي عملية انخراط الفرد أو الأسرة داخل الجماعة أو المجتمع والمشاركة في قيمها وآرائها ومواقفها والتمتع

بحقوقه ومسؤولياته. أو هي مجموعة التدابير التي يتبناها المجتمع أو الجماعة لقبول عضو جديد في صفوفه، والتي تتم عبر شروط هي التعليم والعمل والمساواة أمام القانون والحريات السياسية وتعزيز حقوق الإنسان وصونها والتسامح وعدم التمييز ، ومن مجالات الاندماج : العائلة ، المدرسة والجامعة، مكان السكن ، ومكان العمل. يلي دراسة لبعض تجارب الاعادة الطوعية للنازحين في بعض دول العالم :-

1- افغانستان

يُعد توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة وفرص كسب الرزق بقصد تقديم المساعدة لتوطين العائدين أمراً حاسماً لاستقرار وأمن أفغانستان المستقبلي. وهو الهدف الأول ضمن الأهداف الرئيسية الثلاثة لاستراتيجية للاجئين الأفغان.ويمثل النازحون الأفغان، منذ أمد بعيد، العدد الأكبر من النازحين في العالم وكذلك إحدى أكثر الحالات التي طال أمدها في العالم. وكانوا أيضاً عرضة لأكبر حملات الإعادة للوطن تمّ تنفيذها أكثر من أي وقت مضى- ولا تزال مستمرة للآن. ولقد عاد أكثر من 5.8 مليون نازح إلى أفغانستان منذ عام 2002 منهين بذلك سنوات من المعيشة في المنفي؛ حيث أمضى 80٪ منهم أكثر من 20 عاماً في المنفي. وقد ساعدت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لنحو 4.7 مليون نازح في العودة من خلال برنامجها للعودة الطوعية إلى الوطن.وفي حين سُجلت حالات عودة هائلة بين عامي 2002-2008 (سجلت المفوضية ما مجموعه 4369086 حالة)، شهدت السنوات 2010-2013 انخفاضاً مُضطرداً في أرقام إجمالي العائدين حيث بلغ مجموع العائدين خلال السنوات الثلاث 201284 عائداً. ويعكس هذا التوجه الظروف المتغيرة مقارنة مع السنوات الأولى لإعادة اللاجئين الأفغان، حيث كان من الواضح أنّ الحماس والتفاؤل بسقوط نظام طالبان هو ما قادهم للتغاضي عن عقبات وتحديات العودة إلى بلد دمرته 20 عاماً من الحرب. ولا يزال العديد من تلك العقبات موجوداً على أرض الواقع- وهي تحديداً الافتقار إلى القدرة على الحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية في مناطق العودة، وانعدام الأمن في بعض أطراف أفغانستان- ولكن الحماس السابق للعودة تلاشى ليحل محله نهج أكثر واقعية، حيث تبنى العديد من اللاجئين منهجية "راقب وتابع". ومن الواضح أيضاً أنّ للعديد من العائدين خلال

السنوات الماضية صلات قوية مع بلدهم حيث نشأوا، في حين أنَّ الجيل الثالث من الأفغان الذين ولدوا في المنفي لا يمتكلون صلات ملموسة أقل مع بلدهم الأصلي ينظرون للموقف بنظرة أكثر واقعية وناقدة، وينتظرون إشارات راسخة لتحسن الوضع الأمني والاستقرار الاقتصادي.ومن الجدير بالذكر أنَّ هناك أيضاً بعض الاتجاهات الإيجابية والمثيرة للإعجاب حقاً، وتشمل: نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.2٪، وزيادة بمقدار سبعة أضعاف في عدد المدرسين، وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية لما مجموعه 85٪ من السكان، وانخفاض معدل وفيات الأمهات من 1400 إلى 327 لكل 100000 حالة ولادة. ومع ذلك، لا تزال أفغانستان الدولة الأكثر فقراً في دول المنطقة رغم هذه النتائج الإيجابية، ومليارات الدولارات المقدمة كمساعدات دولية.ومنذ بداية برنامج العودة الطوعية في أفغانستان في عام 2002، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين المساعدة الأولية للعائدين بقصد مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الفورية للعيش وإعادة الإندماج، وشمل ذلك: تقديم المأوى، ونقاط المياه، والمشاريع المُدِّرة للدخل، والتدريب على المهارات، والتدريب لمحو الأمية، والحصول على المال مقابل العمل. ومع ذلك، لا يزال أولئك الذين أختاروا اللجوء إلى العودة يواجهون تحديات هائلة، مثل عدم توفير الأمن ضمن الأراضي التي يمتلكونها، وانعدام الخدمات الأساسية، والصراع الدائر، وانعدام الأمن. ويضاف إلى ذلك عدم توافر طرق آمنة، وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق، والحصول على أنظمة الري والحماية من الفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى. ويمثل توفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة وفرص كسب العيش للمساعدة في توطين أولئك العائدون أمراً حاسماً بالنسبة لاستقرار وأمن البلاد. [28]وفي الوقت نفسه، يجب إدارة أوضاع اللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة بانتظار عودتهم وتعزيز الحلول البديلة. وهناك حاجة ماسة لتدخلات متكاملة للأمم المتحدة والسلطات الأفغانية لضمان توفير المساعدات الإنسانية والإنمائية الضرورية وعلى نحو تكاملي لقد بدأت حكومات دول أفغانستان وإيران وباكستان في عام 2011، آخذين بالاعتبار تلك الأهداف، وبدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بعملية المشاورات الرباعية، تمخضت بإطلاق استراتيجية الحلول للاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج

المستدامة وتقديم المساعدة للدول المضيفة في أيار 2012 والتي أقرتها أكثر من 50 بلداً. وتقدم إستراتيجية الحلول فرصة لتحديد سبل توطين العائدين وعلى نحو مجدٍ داخل أفغانستان ومنع التحركات الثانوية.وركزت استرتيجية الحلول بدايةً الانتباه على 48 منطقة مختارة 'لاستقبال الأعداد الكبرى من العائدين' من أجل تركيز الأنشطة المرتبطة بإعادة إدماجهم. ومع ذلك، بعد إجراء التقييم الأولي، كان من الواضح أنَّ العائدين الجدد ينتقلون إلى مناطق أخرى، ولذلك فقد تقرر توسيع عدد مناطق العائدين المستهدفة، وتوجيه المساعدة تمشياً مع التدفقات الفعلية للعائدين. ولقد أُعدَّ ملف المشاريع المقترحة 2014 اعتماداً على الجهود المشتركة للحكومات الثلاث، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية العابرة للحكومات، والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية حيث عملوا من خلال إطار متكامل للتعاون والتنسيق المتعدد الأطراف في كل بلد. وتسعى استراتيجية الحلول، التي تتوائم على نحو وثيق مع برامج الأولويات الوطنية للحكومة الأفغانية، إلى تسهيل الانتقال من المساعدات الإنسانية ذات الأمد القصير إلى مبادرات تنموية ذات الأمد الطويل. ويُعدُّ البرنامج الوطني للتضامن وهو أحد برامج الأولويات الوطنية للحكومة الأفغانية، وسيلة من الوسائل الرئيسية لتعزيز التنمية الريفية في أفغانستان. ويهدف البرنامج الذي أطلقته وزارة الاستصلاح والتنمية الريفية في عام 2003 لغايات تطوير وإعادة تأهيل القرى الريفية في أفغانستان إلى تمكين المجتمعات المحلية الريفية وتعزيز مشاركتها في التنمية المحلية. ويمثل برنامج التضامن الوطني، لاتساع المناطق الجغرافية الواسعة التي يشملها، برنامجاً للتنمية الوطنية مع إمكانية كبيرة للوصول إلى مجتمعات العائدين في جميع أنحاء أفغانستان والمساهمة في تحقيق عودة مستدامة.[(29)]

وتتمثل الفكرة الرئيسية لأولوية استراتيجية الحلول في تمكين الشباب من خلال التعليم والتدريب على المهارات. وأعطيت المشاريع التي تتعلق بتمكين المرأة التي تهدف إلى تحسين عمليات دمج المرأة في عمليات صنع القرار في المنزل وداخل المجتمع اهتماماً خاصاً؛ وتركز هذه المشاريع على رفع مستوى الوعي لدى النساء في قدرتهنَّ المحتملة على توفير الكسب والقدرة على المشاركة، وذلك تمشياً مع نهج أوسع نطاقاً للوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وستواصل مفوضية

الأمم المتحدة السامية للاجئين تحديد وترتيب أولويات تدخلاتها بحيث تتلاءم مع المناطق ذات النسب الأعلى للعائدين بما يتعلق بسهولة الحصول على الخدمات وتوجهات العائدين، بما في ذلك المناطق الحضرية. وستوفر المفوضية في المواقع التي تعاني من نقص واضح في تواجد الجهات الفاعلة فيها المشاريع ذات الأثر السريع (مثل، بناء طرق الوصول الصغيرة من أجل تحسين فرص سبل العيش)، وفي الوقت نفسه توجه الدعوة إلى الجهات الفاعلة في مجال التنمية لاستحداث فرص أكثر استدامة وطويلة الأمد.

ولا تركز المشاريع المُنفذة ضمن إطار استراتيجية الحلول على توفير المأوى والخدمات الأساسية فقط، وإنما تركز أيضاً على توفير سبل تعزيز الحماية والتعايش السلمي. وعلاوة على توفير المأوى والمياه والعيادات الصحية وسيارات الإسعاف والتدريب المهني/ المهارات وتوسيع المرافق التعليمية، عملت استراتيجية الحلول أيضاً خلال العامين الماضيين على تمكين تركيب نظم الإضاءة الشمسية في المنازل والشوارع في المناطق ذات النسب المرتفعة في اعداد العائدين وتعزيز سلامة النساء، وبناء ثلاث محطات صغيرة لتوليد الكهرباء لتحسين فرص الحصول على الكهرباء لكل من العائدين والمجتمعات المضيفة، وإعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية (الطرق وشبكات الري والمراكز المجتمعية). وتمثل التركيز الأساسي لجميع تدخلات المفوضية، سواء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة أم إيجاد التكامل على الأمد الطويل، في تحسين مبادئ الحماية. وهذا يعني أنَّ مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين لن تركز فقط على تقديم المساعدة ضمن إطار توفير المأوى أو المساعدة المادية أو النقدية، وإنما يتعدى ذلك ليشمل أيضاً سلامة وكرامة وحقوق الأشخاص محط اهتمامها. وسيشمل ذلك، في بعض الحالات، المعالجة المباشرة للمخاوف المتعلقة بتوفير الحماية (مثال على ذلك، من خلال مشاريع دعم الناجين والناجيات من العنف القائم على أساس الجنس والنوع الاجتماعي أو برامج المساعدة القانونية)؛ في حالات أخرى، قد تنطوي هذه المعالجة على تنفيذ أنشطة من شأنها أن تؤدي إلى مكاسب مستقبلية لتوفير الحماية (مثال على ذلك، مشاريع توفير سبل العيش التي تؤدي إلى

تقلل من خطر التعرض للتهجير، أو توفير فرص التعليم الثانوي التي من شأنها أن تقلل من مخاطر الزواج المبكر).ويعد التنسيق والشراكة مع البرامج الحكومية، مثل برامج الأولويات الوطنية للحكومة الأفغانية أمراً حيوياً لغايات وضع وتنفيذ التدخلات ضمن توافق وثيق مع البرامج الوطنية. ولا تزال وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن والإدارات المحلية التابعة لها النظير الحكومي الرئيسي للمفوضية فيما يتعلق بالعودة الطوعية والعودة المستدامة وإعادة الإدماج. ومع ذلك، هناك حاجة لمزيد من المشاركة الفعالة من الوزارات الرئيسية الأخرى، والمنظمات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، وأيضاً هناك حاجة لشمول احتياجات العائدين ضمن أولويات التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015. ويجري حالياً استكشاف فرص التعاون مع برنامج التنمية الريفية التابع للبنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية بقصد ربط حلول العودة مع التنمية الزراعية. ولقد شرعت منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين بمناقشات حول مبادرة عابرة للحدود تهدف إلى إعطاء الأسر الزراعية من اللاجئين في باكستان فرصة الحصول على التدريب لتعزيز فرصهم لعودة مستدامة وإعادة الإدماج في أفغانستان.لقد اعتمدت حكومات أفغانستان وإيران وباكستان في عام 2013 استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد للتنسيق وجمع الأموال على المستوى الإقليمي والقطري. وتشمل العناصر الرئيسية للاستراتيجية ضمان التمويل المتوقع ومتعدد السنوات لدعم استراتيجية الحلول، ناهيك عن تطوير الشراكات مع الجهات المانحة غير التقليدية والجهات التنموية الفاعلة.وتوجه اللجنة التوجيهية الوطنية لاستراتيجية الحلول عملية تنفيذ الاستراتيجية من خلال لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات برئاسة وزارة شؤون اللاجئين والعودة إلى الوطن. وتدير اللجنة أيضاً الصندوق الإئتماني الجديد للمانحين المتعددين. وتتمثل القضية الكثر أهمية لهذه المبادرة في ضمان التركيز المستمر على الوضع الإنساني خلال الفترة الانتقالية المقبلة والتي لا يمكن التنبؤ في أفغانستان- التي قد يتجاوز تأثيرها على النازحين والعائدين داخل أفغانستان لتشتمل على أولئك الذين ما زالوا في المنفي في دول الجوار ومختلف أنحاء العالم. (30)

2- جنوب السودان

تحاول المفوضية العليا لشئون اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، عبر برنامج واسع رصدت له 63 مليون دولار أمريكى في تمويل عملياتها لإعادة توطين اللاجئين بمناطق جنوب السودان خلال 2012، وتنظيم عملية الترحيل الطوعى لنحو 80 ألف لاجىء سودانى جنوبي ما زالوا يعيشون بالدول المجاورة . وقامت المفوضية مساعدة 45 ألف لاجىء سودانى جنوبي كانوا يعيشون بمخيمات اللاجئين بأوغندا ممن يرغبون في العودة الطوعية لمواطنهم جنوب السودان، و17 ألفاً من كينياً، و16 ألفاً من أثيوبياً، وتم إعطاؤهم الأولوية في عملية الترحيل، وتم إغلاق مخيماتهم هناك، بشكل كامل إلى جانب 2000 موجودين في مصر.

أن المفوضية استستخدمت الأموال التي يتم جمعها، في تحسين الخدمات الأساسية بالمناطق التي تم إعادة توطين اللاجئين بها، خاصة في قطاعى الصحة والتعليم، حتى لا يتوجه اللاجئون للمناطق الحضرية أو يفكرون في العودة إلى حيث أتوا[31]

3- الكونغو الديمقراطية

قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام 2012 بنقل الاف النازحين الكونغوليين عن طريق العَبَّارَات في رحلة عودتهم إلى القطاع الشمالي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك إيذانًا ببدء برنامج العودة الطوعية إلى الوطن من جمهورية الكونغو. التي شملت 81,000 نازح في العودة إلى ديارهم في مقاطعة إكواتور كما قامت المفوضية بإعادة توطين 2466 لاجئاً من قرية إكبنغبل القريبة من بيتو، في مدينة ليبينج بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل الأطفال والنساء نسبة تتجاوز 85 بالمائة من اللاجئين العائدين وقد نقلوا إلى مواطن نشأتهم الأصلية في إكواتور. وبموجب برنامج العودة الطوعية، قامت المفوضية في مساعدة نحو 49,000 لاجئ من جمهورية الكونغو عام 2012 على العودة إلى وطنهم، و32,000 آخرين عام 2013. كما تخطط المفوضية لإعادة توطين لاجئي الكونغو الذين يعيشون في جمهورية إفريقيا الوسطى، عام 2015 لكن هذا البرنامج مازال قيد التطوير.ومثلت عملية جمهورية

الكونغو تحديًا لوجستيًا كبيرًا للمفوضية وشركائها في العمل، حيث ينتشر اللاجئون في 106 مواقع نائية على امتداد 500 كيلومتر من ضفاف نهر أوبانجي، كما واجهت المفوضية مشكلة انخفاض منسوب المياه في النهر مما يجعل من الملاحة أمرًا صعبًا وكان العائدون الكونغوليين العائدين نحو 143,000 مدني ممن فروا إلى دول الجوار (123,000 إلى جمهورية الكونغو و20,000 إلى جمهورية إفريقيا الوسطى (هربًا من تصاعد وتيرة الصراعات العرقية المشتعلة بين عشائر الأنيل والمونزايا حول حقوق الزراعة وصيد الأسماك في إكواتور أواخر عام 2009. وقد التمس من عبرو النهر المأوى في المخيمات البعيدة الواقعة على ضفاف النهر.كما بحث 100,000 شخص آخر عن ملاذ آمن في مناطق أخرى من إكواتور، بيد أن أغلبهم عاد إلى قريته عندما تحسنت الأوضاع. وقد عاد آلاف اللاجئين تلقائيًا من جمهوريتي الكونغو ووسط إفريقيا، لكن مازال هناك الكثير ممن بقوا في جمهورية الكونغو وهم يذهبون لتفقد أراضيهم على نحو منتظم. (32)

4- انغولا

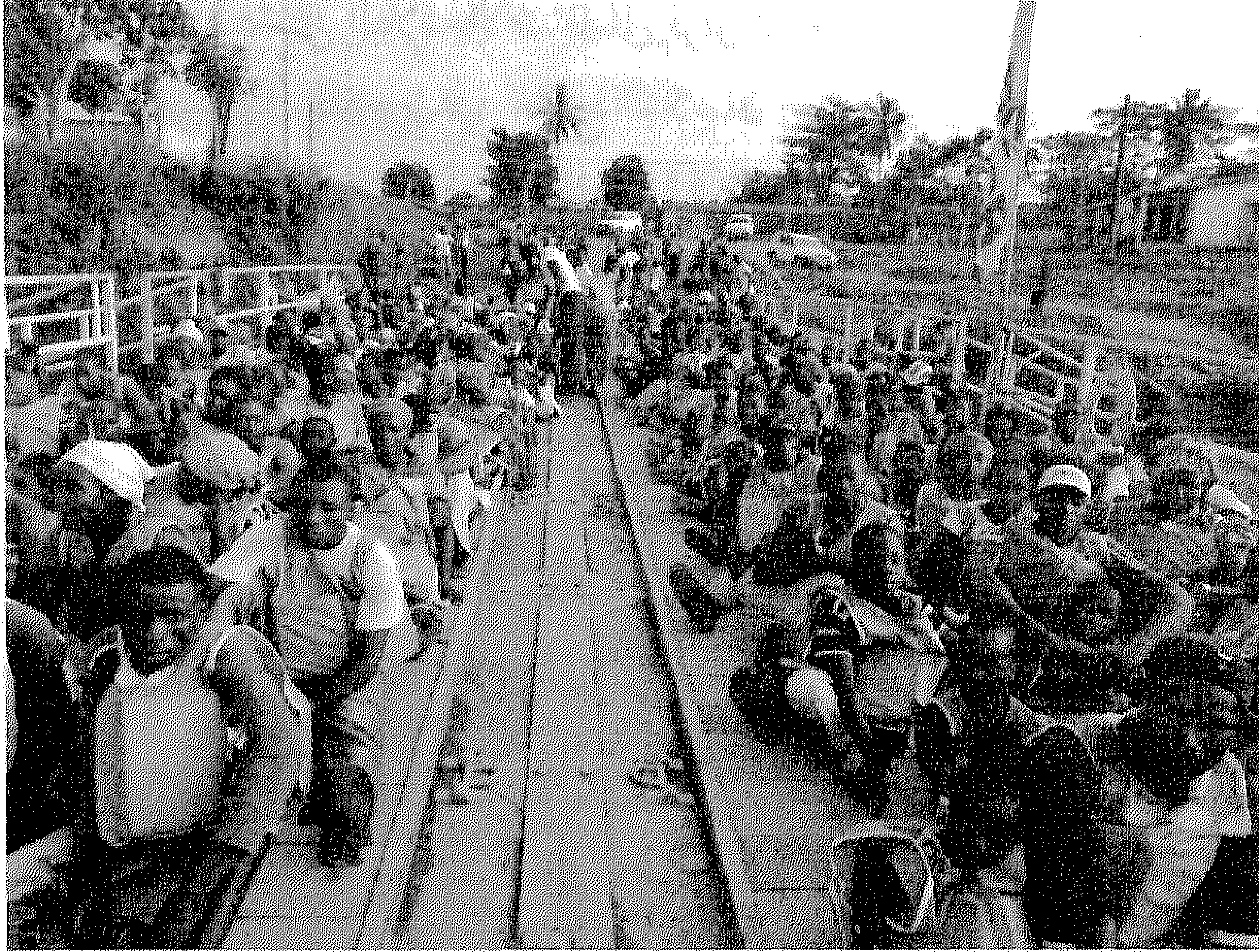
عانت انغولا حالة من الفوضى الناجمة عن ربع قرن من الحرب الاهلية غير انها تعافت بفضل برنامج اعادة التوطين وتحولت إلى أسرع الاقتصادات نموا في افريقيا وواحدة من الأسرع في العالم. ونما الاقتصاد بنسبة 18 ٪ في عام 2005، و 26 ٪ في عام 2006 و 17.6 ٪ في عام 2007 وانه من المتوقع ان تبقى فوق 10 ٪ بالنسبة الربع الاول من القرن الحالي. الأمن الناجم عن التسوية السلمية لعام 2002 قد أدى إلى إعادة توطين 4 ملايين المشردين،منهم 350 الف عادوا من ناميبيا بواسطة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ضمن برنامج المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لإعادة توطين الأنغوليين، في موطنهم بعد حرب استمرت ثلاثة عقود، برنامج وتتضمن برامج اعادة التوطين توزيع المساعدات الغذائية الكافية لعالة الاسر لشهرين مقدمة من برنامج الغذاء العالمي بالإضافة إلى بعض أدوات الطبخ الأساسية والأغطية البلاستيكية والأدوات الزراعية ومواد البناء.وادت عملية اعادة توطين النازحين في انغولا الى استقرار الاوضاع تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي." وكانت انغولا قد شهدت صراعا طاحنا دمر اقتصاد البلاد فعم الفقر وارتفع عدد الانغوليين الذين

يحتاجون الى مساعدات فورية و فاقم الازمة الانسانية واحدث انتهاكات كبيرة لحقوق الانسان ." كما ادى الى تحول ثلث الشعب الانغولى البالغ عدده 13 مليون الى اصبحوا نازحين في داخل البلاد بالاضافة الى فرار 435 الف انغولي الى خارج البلاد اثناء الحرب واصبحوا . نازحين في خارج البلاد ان النازحين في انغولا "تعرضوا خلال الازمة الانغولية الى تهديدات امنية خطيرة بما فيها المضايقة التي تقوم بها القوات الحكومية وفرض القيود على تحركاتهم ويتم اجبارهم في بعض الاحيان على العودة الى المناطق التي يتعرضون فيها الى الاضطهاد السياسى وانتهاكات حقوق الانسان ." كما أن مئات الالاف من النازحين عاشوا في ظروف قاسية في المعسكرات التي تديرها الحكومة بدون ان يتحصلوا على الغذاء الضرورى والرعاية الصحية[32]

5- ليبريا

نهاية عام 2012 استكملت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنجاح عملية العودة الطوعية لأكثر من 155,000 ليبيري إلى وطنهم، بعد 23 عاماً من بدء الحرب الأهلية في بلادهم؛ التي كانت سبباً في لجوئهم.وقد قُدمت المساعدة لآخر 724 ليبيرياً، من أجل العودة إلى ديارهم من غينيا في آخر عطلة لنهاية الأسبوع من عام 2012، لينتهي بذلك رسمياً برنامج كان قد بدأ في 2004، أي بعد عام من استعادة السلام في الدولة الغرب إفريقية. وتقول المفوضية إنه اعتباراً من 1 كانون الثاني 2013 ، انتهى برنامج العودة الطوعية المنظمة لليبيريين.وأثناء الحرب الأهلية في ليبيريا، التي اندلعت في كانون الأول 1989، تحول ما يقرب من 750,000 مدني إما لنازحين داخليًا أو للاجئين. وقد أمضى بعض اللاجئين أكثر من عقدين في دول مثل كوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا، ومالي، ونيجيريا، وسيراليون، وتوغو.[33]

شكل (51)ليبيريون يعبرون نهر كافالي إلى وطنهم من كوت ديفوار حيث استكملت المفوضية العودة الطوعية لهؤلاء اللاجئين في كانون الأول.2013



UNHCR/L.Palmisano ©

وقد استُعيد السلام في عام 2003، مع نشر قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وفي يونيو/حزيران الماضي، لم يعد الليبيريون الذين فروا من الصراع إلى دول أخرى في عداد اللاجئين. ومنذ عام 2004، سهلت المفوضية العودة الطوعية لـ 155,560 لاجئاً ليبيرياً، عن طريق قوافل برية ورحلات جوية بصورة أساسية.وقد حددت المفوضية 30حزيران 2012 موعدا لنهاية صفة اللجوء عن الليبيريين. و31-12-2012 موعدا لانتهاء العودة الطوعية للآلاف من اللاجئين الذين قاموا بالتسجيل من أجل العودة إلى ديارهم". وتعتبر عملية اعادة توطين النازحين الليبيرين إنجاز مهم على صعيد المساعدة الإنسانية ودليل على استعادة السلام والاستقرار في ليبيريا.وقد سهلت المفوضية "في عام 2012 عودة نحو 29,380 لاجئاً ليبيرياً، وهو ما يتجاوز عدد التخطيط المبدئي الذي يُقدر بـ 15,000. وقد منحت المفوضية كل لاجئ يتخطى عمره 18 عاماً 375 دولاراً أمريكياً من أجل سداد نفقات إعادة الاندماج والانتقال إلى مقصدهم الأخير. وحصل كل لاجئ يقل عمره عن 18 عاماً على 275

دولاراً أمريكياً.واستخدم النازحون المعاد توطينهم الأموال التي تلقوها في بدء بمشاريع صغيرة بمساعدة من اللجنة الليبيرية المعنية بإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطينهم العائدين عن طريق توفير فرص عمل، ومنح دراسية، بالتعاون من الوزارات الحكومية من أجل استيعاب العائدين ممن لديهم مهارات مميزة، ومساعدة كل عائلة لاجئة في الحصول على قطعة أرض للبناء. وقد لوحظ أن معظمَ العائدين كانوا يصطحبون أطفالاً ناضجين كانوا قد وُلدوا أثناء سنوات المنفي، حيث أعربوا عن أملهم في ألا يصبحوا لاجئين مرة أخرى. كما إن اللاجئين الليبيريين الذين قرروا الاندماج محلياً في دول اللجوء يحصلون على مساعدة قانونية واجتماعية، مثل الأنشطة المدرَّة للدخل من أجل الاعتماد على الذات، وإصدار جوازات السفر الليبيرية بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الليبيرية.وفي الوقت نفسه، تستضيف ليبيريا ما يقرب من 67,000 لاجئ عاجي ممن اضطروا للفرار من بلادهم. حيث تسري عملية العودة الطوعية الميسرة للاجئين العاجيين مع أن معظمهم أشاروا إلى رغبتهم في البقاء في ليبيريا حتى تبدأ عمليات مصالحة أكثر قوة في بلادهم.[34]

6- سريلانكا

رعت منظمة الامم المتحدة والهند والصين عملية اعادة السكان التاميل السرسلانكيين الى مناطقهم الاصلية وعاد آلاف من مواطني التاميل الذين شردتهم الحرب في سريلانكا إلى ديارهم مجدداً لكنهم يواجهون نقصاً في الخدمات الأساسية والبنية التحتية رغم برنامج إعادة التوطين الهائل الذي تقوم به الحكومة بعد انتهاء الحرب .وأعادت الحكومة تدريجياً توطين نحو 300 ألف من الأقلية التاميلية معظمهم شردوا في الحرب الاهلية وانتقد العديد من منظمات الإغاثة الأجنبية وجماعات مدافعة عن حقوق الإنسان ومسؤولو الأمم المتحدة الأوضاع في مخيمات النازحين وحثوا الحكومة التي تحتاج إلى مساعدات أجنبية واستثمارات لدفع الاقتصاد السريلانكي في فترة ما بعد الحرب على إعادة توطين النازحين التاميل بسرعة وفي فترة من الحرب وضع أكثر من 280 ألفا تحت الحراسة في فافونيا على بعد 260 كيلومتراً من العاصمة كولومبو داخل معسكرات يديرها الجيش. وأعيد كثيرون إلى مناطقهم الأصلية بعد أن تأكدت الحكومة من عدم وجود مخاطر من الألغام الأرضية. لكن النازحون العائدون

اصبحوا في وضع سيء بعد العودة حيث الأوضاع لا تسعد أحداً.لوجود الاف الالغام كما ان الحركة في المخيمات معدومة اذ لا يستطيع النازح الحركة بحرية بسبب الطبيعة المغلقة للمخيمات". [35]

7- العراق

شهد العراق سنة(2008 م) جملة من الاجراءات الامنية قامت بها الحكومة العراقية وبمساعدة رووساء العشائر والتي كان هدفها بسط االامن والسيطرة على مناطق العراق وتطهيرها من الجاميع المسلحة بأسرها وقد رفعت الحكومة شعار (القانون فوق الجميع) أذ قامت بتشكيل مجاميع مسلحة من ابناء العشائر في المناطق المضطربة أمنياً مجاميع ابناء وبنات العراق –الصحوة – كما انها قامت بوضع خطط أمنية لكل منطقة من المناطق المضطربة وعينت غرف عمليات خاصة لكل منطقة تم أختيارها بعناية فائقة وضمت أكفأ ضباط الجيش العراقي ممن كان لهم خيرة في المعارك والحروب وبدءت بوادر هذه الخطط الامنية تظهر للعيان بشكل واضح أبتداءاً من منتصف سنة(2008م) حتى بلغت مراحل متقدمة في نهاية سنة (2008 م) الذي شهد قيام القوات العراقية بتطهير محافظات العراق وبعض مناطق بغداد من جميع الجماعات المسلحة ، انعكس ذلك على حركات نزوح السكان من المناطق المختلفة ، أذ شجع استتباب الامن نسبياً العوائل النازحة على العودة الى مناطق سكناها كما ان الاجراءات الحكومية التي أقرتها الدولة بأعطاء التعويضات للعوائل المتضررة ساهمت في تشجيع العوائل على العودة وأستمرت تيارات العودة بالتصاعد تدريجياً حتى بلغت أوجها سنة (2009 م) أذ بلغ مجموع العوائل العائدة في العراق (36875) عائلة(33) ولم تكن الاجراءات الحكومية وحدها هي التي سارعت في عودة العوائل النازحة وإنما كان للألفة التي عمت ابناء الشعب العراقي بجميع طوائفهُ ومكوناته الدور الكبير في ترسيخ ثقافة اللاعنف وسيادة مبدأ التسامح الامر الذي ساهم في إندمال جروح السنوات السوداء التي عاشها العراق والتي أشعل فتيلها الجاميع المسلحة المدعومة من الارهاب والتي نجحت في بث الرعب والخوف لدى بعض سكان المناطق لمدة زمنية معينة الا انها لم تنجح في تفكيك النسيج الاجتماعي ، ومن خلال ملاحظة الجدول (45) والشكل (52) يظهر لنا التباين في النسب العوائل العوائل العائدة في

العراق وعلى مستوى محافظات العراق (عدا أقليم كرستان العراق) فقد برزت محافظة بغداد مسجلة اعلى النسب للعوائل العائدة اليها أذبلغت النسبة (65 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل العائدة في العراق ويعزى ذلك الى تحسن الوضع الامني نسبياً بعد تطبيق خطة فرض القانون وتشكيل الصحوات بمساعدة روؤساء العشائر والتي تكونت معظمها من ابناء المنطقة التي يتواجدون فيها وكل ذلك كان نتيجة ادراك العراقيين المؤامرات التي حيكت ضدهم كان الغرض منها تفكيك النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي ، علاوةً على ذلك كونها العصمة وتشتمل على معظم المراكز الحيوية والدوائر الرسمية فهي دائماً محط جذب لكل ساكني العراق بالاضافة الى بدء تحرك ملف الخدمات الذي انعش بدوره العجلة الاقتصادية والتي ساهمت في عودة النازحين اما محافظة ديالى فقد جاءت بالمركز الثاني من حيث ارتفاع نسبة العوائل العائدة في العراق بنسبة (20 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل العائدة ويعود ذلك الى عدة اسباب منها واهمها تطبيق خطة فرض القانون وتشكيل الصحوات بمساعدة

الجدول (45)

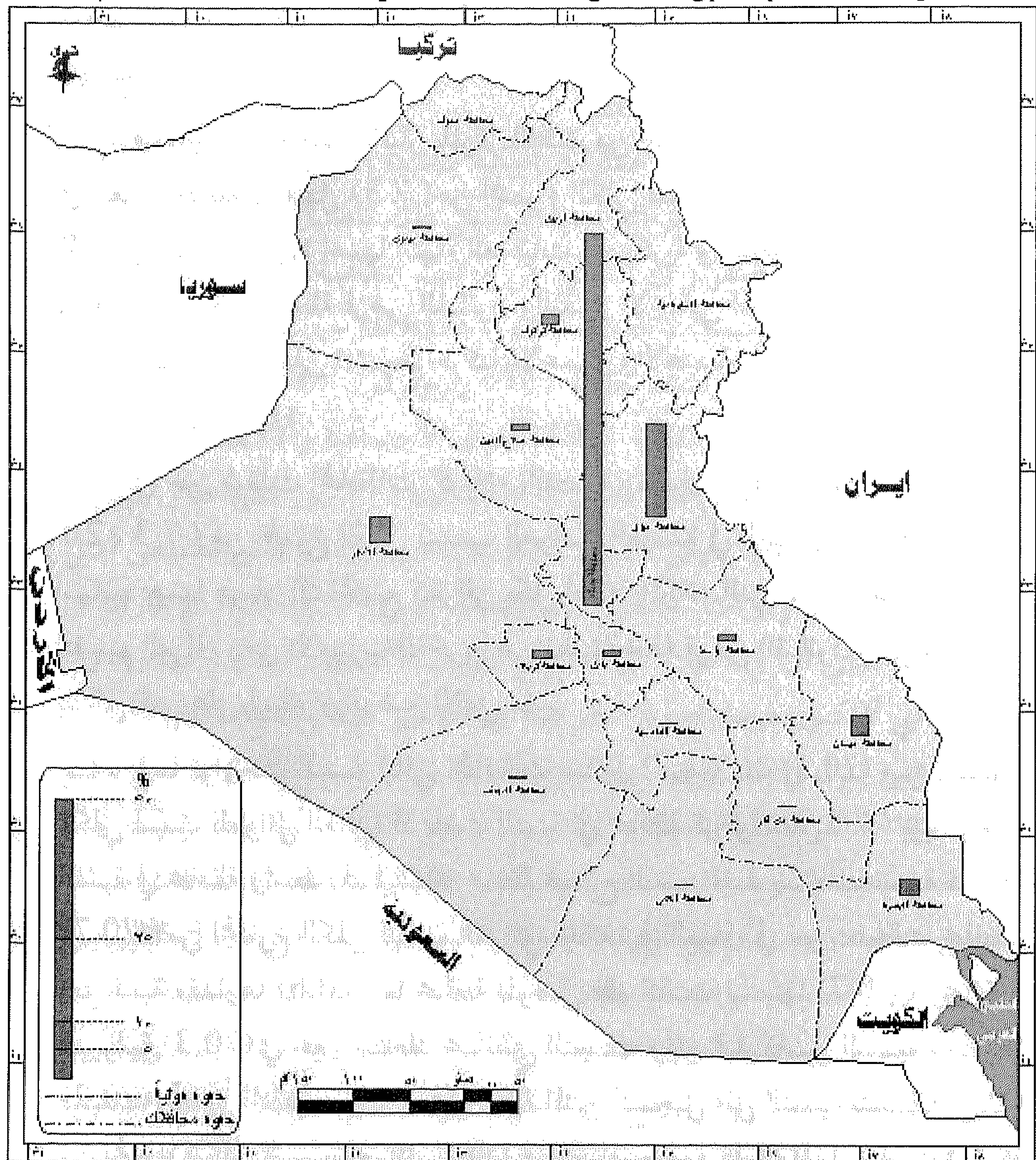
العوائل العائدة في العراق للمدة من ايلول 2008-آب 2009

ت	المحافظة	عدد العوائل العائدة	النسب المئوية	عددافراد العوائل العائدة
1	الانبار	1105	3	6339
2	بابل	209	0,6	1148
3	بغداد	23935	65	98560
4	البصرة	863	2,3	4022
5	الديوانية	26	0,3	98
6	ديالى	7445	20	24412
7	كربلاء	881	2,3	2307

8	كركوك	661	1,7	2427
9	ميسان	879	2,3	5053
10	المثنى	2	0,1	10
11	النجف	9	0,2	31
12	الموصل	142	0,4	691
13	صلاح الدين	226	0,7	1087
14	ذي قار	91	0,2	202
15	واسط	401	1,2	1755
	المجموع الكلي	36875	٪100	148142

المصدر:- وزارة الهجرة و المهجرين \النتائج النهائيه لعملية تسجيل العائدين في شهر ايلول \ سبتمبر 2008 و لغاية شهر آب \ اغسطس 2009 الاصدار الاول ، (بيانات غير منشورة) ،ص5 .

شكل(52) التوزيع النسبي للعاوائل النازحة العائدة في العراق 2008-2009م



المصدر : اعداد الباحثة بالاستناد على جدول (٣) .

روؤساء العشائر وتكاثف الاهالي للتصدي للجاعات المسلحة واسترجاع معظم الدور والاراضي والبساتين التي سلبت منهم وكانت تشكل قواعد لتلك الجاميع.

فيما جاءت محافظة الانبار بالمركز الثالث من حيث ارتفاع نسبة العوائل العائدة في العراق اذ بلغت فيهل (3 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل العائدة ويعزى ذلك الى اسباب عديدة اهمها انتهاء العمليات العسكرية وانسحاب القوات المحتلة منها بالاضافة الى تطبيق خطة فرض القانون والدور الايجابي للعشائر تمثل في تشكيل الصحوات علاوة على تنشيط حركة الاعمار والاهتمام بحقوق الانسان شجع الكثيرين على العودة .

في حين شغلت المحافظات كربلاء ،البصرة ، ميسان المركز الرابع بنسبة بلغت (2 ، 3 ٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل العائدة في العراق ويعود ذلك الى اسباب اهمها هو ادراك المجتمع العراقي بكل أطيافة المكائد التي كانت تحاك ضدهم لتقسيم العراق ومن الاسباب الاخرى هي تطبيق خطة فرض القانون التي ساهمت بشكل كبير على استقرار الوضع الامني نسبياً

فيما تراوحت النسبة لباقي المحافظات مابين (1,7 ٪) -(0,1٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل العائدة أذ بلغت النسبة في محافظة كركوك (1,7 ٪) بينما بلغت النسبة في محافظة واسط (1,3٪) اما محافظة صلاح الدين فقد سجلت نسبة قدرها (0,7٪) من المجموع الكلي لنسب العوائل العائدة في العراق في حين سجلت محافظة بابل نسبة مقدارها (0,6٪) اما محافظة الموصل فقد كانت نسبتها (0,7 ٪) ومحافظة الديوانية (0,3٪) في حين سجلتا محافظتي النجف وذي قار نفس النسبة وقدرها (0,2٪) وأخيراً أنخفضت النسبة في محافظة المثنى لتسجيل اقل النسب بنسبة (0,1٪) من المجموع الكلي انسب العوائل العائدة في العراق ويعود ذلك الى اسباب مشتركة وهي دور الحكومة الايجابي في تطبيق خطة فرض القانون وادراك العوائل للسياسة التي أتبعت ضدهم لأشعال تار الفتنة وعلى العموم ان تعلق العراقي بأرضه كان من الاسباب المهمة التي دفعت بهِ للعودة الى الوطن كذلك تدهور الوضع الاقتصادي

لكثير من النازحين لعدم توفر فرص العمل أوجد هاجس الخوف من الفاقة والعوز لدى النازحين والمهاجرين مما حدا بهم للعودة .

ثالثا :إدماج النازحين في مجتمع النزوح

تعد عملية إدماج اللاجئين عملية ديناميكية متعددة الأوجه ذات مسار ثنائي وتتطلب جهوداً تبذلها جميع الأطراف المعنية، ويشمل ذلك تأهب اللاجئين للتكيف مع المجتمع المضيف دون الاضطرار إلى التخلي عن هويتهم الثقافية، إلى جانب استعداد المجتمعات المضيفة والمؤسسات العامة بصورة مماثلة للترحيب باللاجئين وتلبية احتياجات الجموع المتنوعة.وتشدد اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 التابع لها على إدماج اللاجئين، حيث تُعدد اتفاقية 1951 الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المصممة لمساعدة عملية الإدماج، وفي إطار المادة 34، تناشد الدول لتيسير استيعاب وتجنيس " اللاجئين. وعاماً بعد عام، يعيش ملايين اللنازحين حول العالم على بصيص أمل العودة إلى الديار في أي وقت. البعض منهم لايمكنه العودة لكون بلادهم غارقة في صراعات لا تنتهي أو، في أحيان كثيرة، لأنهم يخشون الاضطهاد فيما لو عادوا. وفي الحالات التي لاتكون فيها العودة الطوعية إلى الوطن خيارا قابلا للتطبيق، فإن الحصول على منزل في بلد اللجوء والاندماج في المجتمع المحلي يمكنهما توفير حل دائم لمحنتهم، وإتاحة الفرصة لبدء حياة جديدة. إن الإدماج المحلي عملية معقدة وتدريجية حيث تضم أبعاداً قانونية واقتصادية واجتماعية وثقافية متباينة لكنها ذات صلة، وتفرض متطلبات جسيمة على الفرد والمجتمع المتلقي على حد سواء. وفي كثير من الحالات، فإن الحصول على جنسية بلد اللجوء يعتبر تتويجاً لهذه العملية. وتقدر المفوضية عدد الذين حصلوا على جنسية بلد اللجوء خلال العقد الاول من القرن الحالي بـ1.1 مليون لاجئ في جميع أنحاء العالم. وفيما يلي دراسة لبعض تجارب الادماج في بعض دول العالم :-

1- ادماج النازحين الاوكرانيين في روسيا

قامت السلطات الروسية عام 2014 بتنفيذ برنامج لأعادة توطين النازحين من ذوي الاصول الروسية الفارين من مناطق القتال بأوكرانيا في منطقة سيبيريا الشاسعة

التي تتمتع بموارد اقتصادية هائلة، وتعاني من ندرة السكان بها من جراء الظروف المناخية البالغة القسوة، حيث تنخفض الحرارة في فصل الشتاء إلى مادون الخمسين درجة مئوية.وتنظر المنظمات الحقوقية العالمية الى الخطوة الروسية على انها تشبه التدابير القاسية التي كان يطبقها الدكتاتور الراحل جوزيف ستالين،عندما شرد العديد من الشعوب من مواطنها الأصلية داخل الاتحاد السوفيتي، إذ تم طرد الملايين من بلادهم مع حشرهم مثل قطعان الماشية في شاحنات حملتهم لعدة الآلاف من الكيلو مترات، فعلي سبيل المثال تم تخصيص 180 قطارا في غضون الحقبة السوفيتية لنقل ما يقرب من نصف المليون من الشيشان من بلادهم، بعد ان قرر ستالين نفي الشعب الشياشياني بأكمله إلى كازاخستان في وسط آسيا .

2- ادماج النازحين الارتيريين في السودان

بعد فترة نزوح ناهزت الأربعة عقود قامت مفوضية اللاجئين بالاعادة الطوعية لالاف من الارتيريين النازحين الى السودان الى بلادهم على دفعات غير ان جزء من النازحين رفضوا مبدا العودة كما لم يطالبوا بنقلهم الى بلد ثالث لاعادة التوطين وبما ان الارتيريين و طوال فترة تواجدهم في السودان لم يخلوا باصول الضيافة ولم يتورطوا في اي اعمال تنافي القانون بل انهم كانوا يتنازلون طواعية حتى عن بعض حقوقهم المشروعة مثل الاحتججات والمظاهرات السلمية عندما قصرت المفوضية السامية في الوفاء بالتزاماتها تجاههم في السنوات الاخيرة ، ولم تستطع المفوضية ان تحسم خياراتها بشأن ملف اللجوء الإرتري للنازحين الرافضين لمبدا العودة وحيث ان لجوء الشعب الإرتري الى السودان تم نتيجة لظروف قاهرة وحقيقية تندرج ضمن المادة (1) فقرة {أ} فقرة فرعية (2) من معاهدة اللاجئين ووفق المبدأ المنصوص عليه في المادة 33 من المعاهدة الخاصة بوضعية اللاجئين ، والتي تقول ((بأنه لا يحق لأي دولة طرد أو إعادة اللاجئ بأي شكل مهما كان الى الحدود أو الأراضي التي يمكن أن تكون فيها حياته أو حريته معرضة للتهديد على أساس العرق ، الدين ، الجنسية أو الانتماء الى فئة اجتماعية معينة أو ذات رأي سياسي)) ونتيجة لمعارضة النازحيين الرافضين للعودة للحكومة الحالية في ارتريا ووجود اخطار اضافية تهدد حياتهم في ارتريا تتمثل باستررار نذر حرب ماثلة بين اثيوبيا وارتريا عانى الشعب الارتري ويلاتها في السابق

وبناء على ذلك يقترح بعض الخبراء في مفوضية اللاجءين استمرار الدعم ويقترحون تقليلا للنفقات ضم المخيمات الباقية وهي {15} مخيما من اصل {27} مخيما بحيث تصبح {4} مخيمات فقط ويتم بعد ذلك دمج النازحيين بصورة تدريجية بالمجتمع السوداناياذ لا يمكن للمفوضية ان نستمر في دعم هؤلاء اللاجئين الى مالانهاية وبخاصة في ظل شح الامكانات وتزايد بؤر التوتر العالمية واحجام المانحين ، ويعتقدون ان مايعاني منه الشعب الارتري ليس هو شيئا استثنائيا بل هو امر طبيعي ومألوف في عالم الديكتاتوريات المنشرة اصلا في انحاء مختلفة من العالم كما طلبت المفوضية من الحكومة السودانية دمج هؤلاء اللاجئين وصهرهم في السودان والمفوضية تقوم مقابل ذلك باعادة تاهيل المنطقة التي ظلت ضمن مخيمات اللاجئين ويجابه هذا الاقتراح برفض السودان للفكرة ورفض اللاجئين لها ايضا ويتمسكون بحقهم في العودة الكريمة الى وطنهم فهم لم يلجأوا بحثا عن ارض جديدة ولكن بحثا عن حماية مؤقتة والاقتراح السليم في رأي هؤلاء اللاجئين هو ان يتحرك المجتمع الدولي ويضغط على حكومة ارتريا حتى يغير من مسلكه ويعيش في امن مع شعبه وجيرانه بدلا من ان تقوم المفوضية بلمج المخيمات وهي ايضا حالة تعتبر ضارة بهؤلاء اللاجئين الذين استطاعوا على مر السنين ان يشيدوا منازلهم كل حسب استطاعتهم وتمكنوا من التأقلم مع الظروف المعيشة في مخيمهم القديم مع قلة او انعدام معونات المفوضية في الفترات الماضية ثم ان تجربة نقل لاجئي { سمسم والحواتة} جنوب القضارف قبل عامين في مخيم واحد هو مخيم {ام قورقور} الواقع بين كسلا والقضارف تعتبر كارثية على عدد كبير من هؤلاء اللاجئين[36]

3- ادماج النازحين الافارقة في تونس

يرغب النازحين الاغارقة الى تونس من ليبيا عام 2011 بعد سقوط نظام القذافي اثر اندلاع الثورة في ليبيا إعادة توطينهم ببلدان غربية، رافضين قرار السلطات التونسية ومفوضية الأمم المتّحدة لشئون اللاجئين بإدماجهم في تونس رغم توفّر برامج للمساعدة على ذلك.وهؤلاء اللاجئون، الذين يبلغ عددهم نحو أربعمائة شخص ويقيمون بمخيم الشوشة الذي أنشأته المفوضية بعد الثورة الليبية في شباط 2011 بالجنوب التونسي، وكثف اللاجئون من تحركاتهم و احتجاجاتهم على قرار ثنائي بين

تونس والمفوضية ينص على غلق مخيم الشوشة لإدماجهم بتونس 'بصفة قسرية' ودخل العشرات منهم في إضراب عن الطعام للضغط على المفوضية من أجل إيجاد أماكن لهم ببلدان غربية على غرار نحو ثلاثة آلاف لاجئ تمت إعادة توطينهم بعد قبول ملفاتهم في بلدان مثل أمريكا والنرويج والسويد وألمانيا وكندا وأستراليا وإسبانيا.ويعلل اللاجئين بمخيم الشوشة رفض إدماجهم بتونس بدعوى أن أوضاعها 'لا تزال غير مستقرة.'ويعتقدون أن قرار إدماج ما تبقى من اللاجئين بمخيم الشوشة ضد إرادتهم داخل المناطق الحضرية بتونس ناتج عن 'ضغط أوروبي' على السلطات التونسية للحيلولة دون إعادة توطين بقية اللاجئين في بلدان غربية'. وعلى الرغم من ان القوانين التونسية لا تحتوي على تشريع ينظّم حياة اللاجئين، فان وزارة العدل التونسية بالتعاون مع المفوضية قد سنت قانون خاص حول شئون اللاجئين .. وينحدر أغلب اللاجئين بمخيم الشوشة من دول مثل الصومال والسودان وإريتريا وأثيوبيا وتشاد.ويعيش النازحين في هذا المخيم أوضاعا قاسية غير أنّ مفوضية الأمم المتحدة لشئون تقول: إنّ قرار إدماج اللاجئين بتونس 'ليس قسريا'، مؤكدة أنّ غلق مخيم الشوشة وعملية الإدماج توازيه 'منظومة كاملة 'للرعاية ومساعدة اللاجئين على الاندماج.ووضعت المفوضية بالتعاون مع الحكومة التونسية وشركاء آخرين مثل الهلال الأحمر التونسي ومنظمة الإغاثة الإسلامية، برامج للرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والتكوينية للإحاطة باللاجئين الذين يرغبون في الاندماج بتونس طوعا.وبشأن الإطار القانوني لشئون اللاجئين، فإنّ وزارة العدل التونسية استكملت قانون تمت صياغته بالتعاون مع المفوضية لتنظيم شئون اللاجئين واستحداث لجنة وطنية تحدد صفة اللجوء [37]

4- إدماج اللاجئين السيراليونيين في غينيا

قامت الحكومة الغينية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعملية إدماج ما بين 14 ألف إلى 15 ألف لاجيء سيراليوني في . جنوب غينيا وهي العملية التي بدأت في 2004وكان هؤلاء اللاجئون السيراليونيون قد فروا من الحرب الأهلية في بلادهم في التسعينات وأقاموا في جزء . من الأراضي الغينية على الحدود مع سيراليون وحصلت 172 أسرة سيراليونية تم إدماجها محليا في الفترة بين 2004 و2006 على

دعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي قدمت للاجئين السيراليين . المندمجين مساعدة لمدة ثلاثة أشهر كما حصل اللاجئين الذين تم إدماجهم على دعم مالي بلغ 150 ألف دولار في بالاضافة الى دعم إضافي بقيمة 10 آلاف دولار ."كما أن كل شخص غير متزوج تم إدماجه حصل على 450 ألف فرنك غيني شهريا خلال فترة التوطين (الدولار الأمريكي يساوي 5300 فرنك غيني .(وأن المفوضية التي تأخذ في إعتبارها التقلبات الإقتصادية تتخذ التعديلات الضرورية في كل وقت تنخفض فيه العملة الوطنية الغينية وذلك نتيجة لتكلفة المعيشة .

السائدة في العاصمة ." فان كوناكري لم تكن من بين المواقع التي تم تحديدها لإدماج اللاجئين ويمثل اللاجئون الذين يعيشون في المناطق الريفية مثالا لنجاح عملية الإدماج .

ولذلك فقد تم توطين اللاجئين في بورياه وهي مدينة نائية في منطقة غابية كانت تستخدم كمركز إستقبال في 2005 . وعمل هؤلاء اللاجئون في زراعة الذرة والأرز بعد تزويدهم بالبذور . والأسمدة ويعتبر التضامن كذلك أحد ميزات هذه المدينة الصغيرة حيث وافق السكان المحليون على توفير الأراضي الزراعية للاجئين .وتوجد أمثلة مشابهة في مدن أخرى حيث يلبي اللاجئون إحتياجاتهم الخاصة بالعائدات التي

يحصلون عليها من أنشطتهم التجارية وعلى الرغم من بروز مشاكل التعليم واللغة الا ان الجهود المبذولة من الجميع سهلت وذللت الكثير من المشاكل منها قيام المفوضية بعدما قررت وقف مساعدتها للاجئين بإغلاق .

المدارس وقامت بعقد إتفاقية مع منظمة "ريسكيو العالمية" وهي منظمة غير حكومية، من أجل أن يحصل الطلاب على دروس في اللغة الفرنسة لكن هذه المبادرة فشلت في تحقيق النتيجة . المتوقعة بالنظر إلى أن هؤلاء اللاجئين ينحدرون من سيراليون وهي دولة ناطقة بالإنجليزية وأن الآباء يرفضون لحد ما تعليم أطفالهم [38]

الفرنسية ووفرت المفوضية مبلغ 60 ألف فرنك غيني للأسر عن كل تلميذ تحت 16 سنة من أجل مساعدتهم على شراء الكتب . المدرسية والزي المدرسي ولا يوجد في موقع الإدماج في بورياه الذي تراقبه عناصر من الفرق الأمنية المشتركة أي مركز

صحي مما ترك المرضي بدون إمكانية سوى نقلهم بالإسعاف إلى كيسيدوغو . على بعد 45كلم وأصبح عمل مكتب التنسيق التابع لمفوضية اللاجئين صعبا؛ وفرض عليه التعامل مع المشكلة التي تسببها "عفوية اللاجئين" ومعظمهم من النساء والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و60 عاما وهم من سيئي الطباع إذ تم الحكم عليهم من خلال لبسهم وعدم قدرتهم على الحصول على أية وثيقة هوية وتجوالهم طوال النهار . ويشك السكان المحليون مثلهم مثل بعض السيراليونيين بأن هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون على هامش المجتمع قد إرتكبوا خطأ ما خلال الحرب الأهلية التي مزقت بلادهم حيث يعتقد السكان المحليون ان من تبقى من النازحين هم متمردون سابقون . ولهذا فهم لا يريدون العودة لبلادهم التي عاد إليها الهدوء ."ويوافق العديد من مسؤولي مفوضية اللاجئين على وجهة النظر هذه ويؤكدون أن هؤلاء الأشخاص لهم أقرباء وأصدقاء يعيشون في أوروبا أو أستراليا نصحوهم بعدم إدخار أي جهد من أجل جعل وكالة الأمم المتحدة تتولي . مسؤوليتهم الكاملة و هناك العديد من الأمثلة حيث تجد أن جزءا من الأسرة عاد إلى سيراليون في حين إختار آخرون البقاء في غينيا إنتظارا للتوطين .

ولن يكون المستقبل سهلا بالنسبة لهؤلاء اللاجئين الذين لم يكملوا إندماجهم حيث سيتم ترحيل المجموعات المتبقية إلى معسكرات أخرى في الإقليم . الغابي (39)

5- **ادماج الصوماليون النازحون في اليمن**

تقوم الحكومة اليمنية بالتنسيق مع المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة لشئون اللاجئين بصنعاء ،بتنفيذ برنامج إدماج اللاجئين الصوماليون في سوق العمل اليمني وخاصة من صرفت لهم بطائق خاصة من قبل المفوضية ، وأسمائهم مسجلة ضمن قوائمها ، كما ستقوم الحكومة اليمنية بمنح اللاجئين تراخيص عمل تنفيذاً للاتفاقية الدولية للاجئين لعام 1951م ، مؤكداً على أهمية التزامهم المطلق بتنفيذ قانون العمل . وسبق تنفيذ هذه الخطة قيام الدولة بالتعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للاجئين بترحيل اللاجئين الذين لا يملكون بطاقة المنظمة والذين دخلوا البلاد بصورة غير قانونية عن طريق التهريب او التسلل. كما هيأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العاصمة اليمنية صنعاء بالتنسيق والتعاون مع وزارة الداخلية

ومصلحة الهجرة والجوازات الترتيبات النهائية 6 مراكز دائمة للاجئين في كلا من محافظات صنعاء وعدن وتعز. يهدف إلى تمكين اللاجئين في اليمن من تسجيل أسمائهم وتصحيح أوضاعهم .و قامت بصرف (36 (ألف بطاقة خضراء لعدد من اللاجئين الصوماليين و (10.500) بطاقة بنفسجية لمن يحصلون على الغذاء. من اجل تسهيل دمجهم بالمجتمع اليمني وتؤكد الإحصائيات لدى مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بمدينة عدن 420 " كيلو متر جنوب العاصمة صنعاء" أن المتوسط السنوي للصوماليين الذين يتدفقون إلى اليمن عبر البحر منذ بداية الحرب الأهلية في الصومال عام 1992م، ما بين 12و 14ألفاً .[40]

هوامش الفصل الثامن

1. عبد الواحد محمد يوسف الفار(أسرى الحرب) ،القاهرة،2013، ص63 وما بعدها.
2. حازم محمد عتلم (قانون النزاعات المسلحة الدولية)مكتبة السوباط،الخرطوم،2014، ص142 وما بعدها.
3. جان س. بكتيه(القانون الدولي الإنساني تطوره ومبادئه) تقديم: د. مفيد شهاب،(دراسات في القانون الدولي الإنساني) دار المبشر،2008 ، ص 48
4. الأستاذ هانز – بيتر غاسر(حظر الأعمال الإرهابية في القانون الدولي الإنساني) الاسكمدرية،2012 ،ص380
5. حازم محمد عتلم (قانون النزاعات المسلحة الدولية)المرجع السابق ص143
6. جان س. بكتيه(القانون الدولي الإنساني تطوره ومبادئه)(دراسات في القانون الدولي الإنساني) المرجع السابق ، ص 34
7. انظر :

History. Of Europe from 1494 to 1610, London, 1946, Grant, A.: A
Hilaire Mccoubrey, " International humanitarian Law" pp.20-26

8. زكريا عزمي (من نظرية الحرب إلى نظرية النزاع المسلح) المرجع السابق ص 239
9. المجلة المصرية للصليب الأحمر العدد 728 مارس – أبريل 2011 ص 79- 86
10. محمد صافي يوسف (الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم) دار النهضة العربية، 2004 ص41
11. عبد الواحد محمد يوسف الفار(أسرى الحرب) المرجع السابق ص61
12. عبد الواحد محمد يوسف الفار(أسرى الحرب) المرجع السابق ص61
13. ريبا (إدارة الحرب ومعاملة ضحايا المنازعات المسلحة) المرجع السابق، ص 257 -260
14. انظر :

LeFur et Chklaver: Recueile et textes de droit international public, Vol. 1, paris, 1928 ,p.1-2

15. انظر:

Jean pictet, Development and Principles of International humanitarian Law.,Martinus Nijhoff publishers Dordrecht, Boston, Lancaster, Henry Dunant Institute Geneva 2009 p.5

16. سعيد سالم جويلي(المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني) المرجع السابق ص 15 وما بعدها.
17. صلاح الدين عامر(المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام) المرجع السابق، ص 61

18. صفاء حسين زيتون- صبرا وشتيلا - المزيجة- الناشر دار الفتى العربي - مصر القاهرة- جريدة الشرق الأوسط العربية الصادرة في لندن بتاريخ 16/ 9/ 2012م
19. عبد الرحمن أبو النصر(اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949)المرجع السابق
20. عامر الزمالي(الفئات المحمية بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني) ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر الإقليمي العربي الذي انعقد في القاهرة في الفترة ما بين(14-16) نوفمبر 2009 بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاتفاقيات جنيف(1949-1999) بحث نشر في كتاب (دراسات في القانون الدولي الإنساني)المرجع السابق ص 15
21. عبد الرحمن أبو النصر(اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949)المرجع السابق ص 42
22. صلاح الدين عامر(مقدمة لدراسة القانون الدولي العام) المرجع السابق، ص 23
23. عبد الواحد محمد يوسف الفار(أسرى الحرب) المرجع السابق ص59 وما بعدها.
24. صلاح الدين عامر(المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام) المرجع السابق
25. طارق عزت رخا (تحريم التعذيب والممارسات المرتبطة به) المرجع السابق، ص 528
26. إبراهيم العناني (النظام الدولي الأمني) دار النهضة العربية، القاهرة 1997 ص 9
27. تقرير لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والأربعون، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جنيف 1993م ص166 وما بعدها
28. هورست فشر (مبدأ التناسب) على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع التالي:
http://www.crimes of war.org/ arabic/war 15.htm
29. عبد الله تركماني(الحرب الوقائية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من وجهة نظر القانون الدولي وحقوق الانسان- العراق نموزجاً) على شبكة المعلومات الدولية،على الموقع التالي:
http://hem.bredband.net/dccls/dcc.mkala.syr.torkmani3.htm
30. هند غروب (الأولوية ليست للشرائع)، على شبكة المعلومات الدولية،على الموقع التالي :
http://www.fikrwanakd.aljabriabed.com/n46_05hind.htm
31. انظر: المحامي حسين ألشيوخي(رجاء مستر بوش لا تتحدث عن اتفاقيات جنيف) على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع التالي:
http://www.amin.org/views/uncat/2003/apr/apr05.htm
32. إيما دالي(تدمير شبكات المياه ومرافقها)على شبكة المعلومات الدولية،على الموقع التالي:
of war.org/ arabic/easteurope10.htm http://www.crimes
33. وجدي أنور مردان، كيف انتهكت أمريكا وبريطانيا ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي؟ على الموقع التالي:

htt://www.kefaya. org/znet/041006wamerdan.htm

34. 37-World Health Organization. *Verbal autopsy standards: ascertaining and attributing cause of death*. Geneva: WHO; 2007.
35. Soleman N, Chandramohan D, Shibuya K. Verbal autopsy: Current practices and Challenges. *Bull World Health Organ* 2006; 84: 239-45 doi: 10.2471/BLT.05.027003 pmid: 16583084.
36. van Eijk AM, Adazu K, Ofware P, Vulule J, Hamel M, Slutsker L. Causes of deaths using verbal autopsy among adolescents and adults in rural western Kenya. *Trop Med Int Health* 2008; 13: 1314-24 doi: 10.1111/j.1365-3156.2008.02136.x pmid: 18721187.
37. World Health Organization. *International statistical classification of diseases and related health problems, tenth revision*. 2nd ed. Geneva: WHO; 2005.

المصادر والمراجع

اولا :المصادر العربية

1-الكتب.

1. إبراهيم العناني (النظام الدولي الأمني) دار النهضة العربية، القاهرة 1997
2. إبراهيم: حسن ، الاستشعار عن بعد و تطبيقاته ، منشورات المجلة العربية للعلوم ،المنظمة العربية للتربية و الثقافة ، ،تونس ، 1994.
3. أحمد ثابت، العولمة ومخاطر المعايير المفروضة: التوجهات الأمريكية إزاء السودان" في حمدي عبدالرحمن (محرر)، إفريقيا والعولمة، القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، 2004م.
4. احمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001م)، ،
5. أحمد. حماد اسيا وافريقيا دراسة انثروبايلوجية . الأكاديمية العربية للعلوم الاجتماعية،مراكش،2006،
6. أحمد سوسة ،(ملامح التاريخ القديم ليهود العراق) بغداد . الطبعة الثانية احميدة ساسي،ليبيا بعد الثورة،ملف السكان،مكتبة التواصل'تونس،2014،ص209
7. اسراء ملك " الأسكان والمصيدة – المشكلة والحل " دار المستقبل العربى – القاهرة
8. اسماعيل صبرى مقلد، "العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع"، أسيوط: جامعة أسيوط، الطبعة الأولى، 2001
9. أنطوني أوليفر سميث، "تنظير الكوارث: الطبيعة والقوة والثقافة" (Theorizing Disasters: Nature, Power, and Culture) في سوزانا م. هوفمان وأنطوني أوليفر سميث (محرران)، الكوارث والثقافة: أنثروبولوجيا الكوارث، الكلية الأمريكية لبحوث الصحافة، سانتافي، 2002،
10. اوليفيادون و فرانسوا جيمين : تعريف الهجرة البيئية ، نيبورك، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ديسمبر 2008.
11. بن سالم بن الطيب بلهادف: سوف تاريخ وحضارة ، مطبعة الوليد ، الوادي ، الجزائر،2008

12. بوذراع أحمد، التطوير الحضري و المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مركز المنشورات جامعة باتنة، الجزائر، 1997،
13. بارتون ه (1969). المجتمعات المحلية في حالات الكوارث. والتحليل السوسيولوجي لحالات الإجهاد الجماعية. سمير : وارد قفل
14. حازم محمد عتلم (قانون النزاعات المسلحة الدولية)مكتبة السوباط،الخرطوم،2014
15. حسن أيشر. إدارة الكوارث. الإدارة العامة، العدد 65 رجب 1410هـ- يناير 1990م.
16. حمدي عبدالرحمن، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2009م.
17. جان س. بكتيه(القانون الدولي الإنساني تطوره ومبادئه) تقديم: د. مفيد شهاب،(دراسات في القانون الدولي الإنساني) دار المبشر،2008 ،
18. -جان زيغلر: "سادة العالم الجدد: العولمة، النهابون، المرتزقة، الفجر" بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
19. جمشيد زاده،الهجرة القسرية في ايران بعد سقوط الشاه،نشره اصدرتها منظمة مجاهدي خلق ،مكتب العراق،1989،
20. ميل روفائيل،البلقان الملتهب، ،لندن، 1999،
21. خطاب صكار العاني . جغرافية العراق أرضاً وسكاناً وموارد اقتصادية . دار الحكمة للطباعة والنشر . 1990 .
22. دلشاد عبد الرزاق،البيئة المجنونة،مطبعة كوران،اربيل ،2013
23. راشد مشعل،مخيم اليرموك بعج 50 عام منفي،دار رؤيا،دمشق،2000م
24. رياض ابراهيم السعدي . الهجرة الداخلية للسكان في العراق 47-1965 ،الطبعة الاولى - 1976 . مطبعة دار السلام ،بغداد .
25. رياض الجبان: البيئةوالمجتمع/ دراسة في علم اجتماع البيئة/ عبد الحميد احمد رشوان الطبعة الاولى- جامعة الاسكندرية - 2006
26. سالم خلف عبد ،المجتمع الريفي ، الموصل ،دار الكتب للطباعة والنشر ،1992 ،
27. سرمد فارس الشمري،القانون الدولي دارسة في الجيبولتك،دار حنين،بغداد،2005،
28. سعدون ابو لينة،اليات عمل المنظمات الدولية،دار السنيوطي،الدار البيضاء،2009،
29. سيد حافظ "سكان العشش والعشوائيات – دراسه أعدتها نقابه المهندسين – مصر" مطابع روزاليوسف،2012،

30. سيف عباس عبدالله (مراجعة كتاب)، "أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد"، تأليف: مارسيل سيرل، ترجمة: د. حسن نافعة، ، ربيع/ صيف 2001: 189-196.
31. سن نجمي وعبد الكريم الجويطي، أنطولوجيا الهجرة في الرواية العربية، الرباط، مرسم للنشر بدعم مجلس الجالية المغربية بالخارج، 2011.
32. صفاء حسين زيتون- صبرا وشتيلا - المزيحة- الناشر دار الفتى العربي – مصر
33. صلاح مصطفي الفوال : علم الاجتماع البدوي ، الكتاب الأول ، دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة : مصر ، 2002
34. صويلحة بلقاسم،الاسلام والمسلمون في اوربا،دار ابن تيمية،الرياض،2010،ص159
35. صيام ولد اباه،الرق في غرب افريقيا،دار شنقيط،2009،
36. عدنان الباجة جي (سيرة وذكريات) ، دار الباجة جي،بغداد،2006
37. عبد الوهاب عبدالله،الاتفاقيات الدولية مسببات ونتائج،دار معارف،الاسكندرية`2009،
38. عبد الله عبد الدائم، "العرب والعالم بين صدام الثقافات وحوار الثقافات"، في "الثقافة العربية: أسئلة التطور والمستقبل"، سلسلة كتب المستقبل العربى (29)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003:
39. عبد الواحد محمد يوسف الفار(أسرى الحرب) ،القاهرة،2013
40. عبير نيسان،النزوح التلقائي،مكتبة طلحة،الجزائر،2014،
41. عبد اللطيف بن أشنهو، ترجمة عبد الحميد أتاسي : الهجرة الريفية في الجزائر،المطبعة التجارية، دون ذكر سنة النشر،
42. عامر. الطراف، : التلوث البيئي والعلاقات الدولية ط1 لبنان - بيروت 2008.
43. عبدالرحمن المهنا ومحي الدين محمود): النظم البيئية والانسان/ المملكة العربية السعودية، ط1 2005
44. كاظم عبد الكاظم،الحدود السياسية ونزاعاتها،مكتبة تيم،دمشق،2004،
45. كريم مؤنس. الأمن المعاصر. دار الهاشم للنشر. بيروت- لبنان.
46. كوكو وارنر، "تقييم الاحتياجات المؤسسية والحكومية المتعلقة بالتغير البيئي والهجرة البشرية، فريق معني بدراسة الهجرة الناتجة عن التغيرات المناخية، صندوق "مشروع مارشال" الألماني الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو/ حزيران 2010،
47. فؤاد العجمي ، قصر الاحلام ، فينتاج ، نيويورك ، 1998 ، .
48. محمد ولد سلمة ،طبقات المجتمع الموريتاني.نواكشوط،2003،

49. محسن كردي،اللجوء في القانون الدولي،القاهرة،2000،
50. مصباح الحافي، الهجرة القسرية واللجوء،ب.د،عمان،1977،
51. محمد صافي يوسف (الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم) دار النهضة العربية، 2004
52. هانز – بيتر غاسر(حظر الأعمال الإرهابية في القانون الدولي الإنساني) الاسكمدرية،2012

المجلات العلمية

53. إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية، العدد 145، يوليو 2011م
54. جمال الأتاسى، "حول التطورات في النظام العالمى الجديد:، المستقبل العربى، السنة الرابعة عشرة، المجلد (14)، العدد (153)، نوفمبر 1991:
55. حسنين توفيق، النظام الدولى الجديد في الفكر العربى، عالم الفكر، المجلد 23، العددان الثالث والرابع، يناير/ مارس، إبريل/ يونيو 1995: 45-96.
56. بوراس شهرزاد، إشغال المجال في مدينة باتنة بين النظري و التطبيقي، الملتقى الدولي الثاني حول تسيير المدن، معهد التسيير التقنيات العمرانية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 7-8-9 نوفمبر، 2006،
57. حمدي عبدالرحمن، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة، السياسة الدولية، العدد 144، يناير 2011م،
58. حمدي عبدالرحمن، السودان ومستقبل التوازن الإقليمي في القرن الأفريقي، السياسة الدولية، العدد 145، شباط 2011م،
59. رياض ابراهيم السعدي ، الهجرة من الريف الى الحضر في العراق ،دوافعها ، أنماطها ،إتجاهاتها ، بحث القي في المؤتمر الخامس لمنظمة المدن العربية المنعقد في الرباط بالمغرب للمدة من 6-11 \ 6 \ 1977 ،
60. زكى أحمد، "النظام العالمى الجديد في تصور الإسلاميين العرب"، المستقبل العربى، السنة الرابعة عشرة، المجلد (14)، العدد(157) مارس 1992: 136-142،
61. سليم إبراهيم "كيف يقوم النازح بأستكمال مسكنه بنفسه" مجله عالم النزوح العدد 2- شباط 2004،

62. سيد أبوضيف أحمد، "الهيمنة الأمريكية: نموذج القطب الواحد وسيناريوهات النظام العالمى الجديد"، عالم الفكر، العدد 5، المجلد 31، يناير-مارس 2003: 7-34.

63. ليلى أحمد محرم "مؤشرات ومظاهر النمو العشوائى للمجتمعات العمرانيه" ندوة حمايه البيئة والسكن القانونى 1990،

64. عبد الخالق عبدالله، "التبعية والتبعية الثقافية: مناقشة نظرية"، المستقبل العربى، السنة (8)، العدد (83)، كانون الثانى، يناير1986: 61- 23

65. عبدالله هديه "الليبرالية السياسية والاقتصادية في الوطن العربى في ظل العولمة"، مجلة العلوم التجارية، كلية التجارة، بورسعيد، ج.م. ع.: السنة الأولى، العدد الاول، يناير/ يونيو 2000: 10- 38.

66. عبدالمنعم سعيد، "حرب الخليج والنظام العالمى الجديد"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع عشر، العدد الأول والثانى، ربيع/ صيف 1991: 153- 173.

67. عدنان محمد حسين الهياجنة، " قضايا العلاقات الدولية بين الواقعية والعالمية: تحليل إمبريقى"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد التاسع والعشرين، العدد الثانى، صيف 2001: 7- 30.

68. علي مروة،دور روسيا في انفاذ اتفاقية دايتون للسلام.مجلة الزحف الاخضر ،ليبيا،عدد4523 في 23/ 4/ 2009

69. مانع بن حماد الجهني: التنصير في إفريقيا، مجلة الجندي المسلم – العدد 99 – ربيع الأول 1421هـ.

70. محمد مهدي الراوي ، رسول الجابري ، الهجرة الى بغداد 1947-1990 ،أسبابها- آثارها سبل علاجها ، تقرير تفصيلي ، ت1 ، 1975 - وزارة التخطيط ، التخطيط الاقليمي ، الدراسات الاقليمية ، رقم 2 .

71. نازلي احمد،الهجرات اللبنانية منذ العصر الفينقي الى الحرب الاهلية،مجلة الجيش،بيروت،عدد ايارو2014،

72. نيفين حليم، التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، في: صلاح سالم زرنوقة (مشرف)، العرب وأفريقيا فيما بعد الحرب الباردة، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، قضايا التنمية، عدد 18، 2014م.س452

73. هانىء رسلان، أبعاد التغير في السياسة الأمريكية تجاه السودان، السياسة الدولية، يوليو 2012م

74. وجدي شوكت ، الابعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة المعاكسة من المدينة الى الريف في العراق ، مجلة الاقتصاد

الرسائل و الاطاريح العلمية:

75. انتصار جابر كاظم ، المناطق العشوائية وأثرها على الخدمات في مدينة بغداد (الدورة – أبو دشير) حالة دراسية "رسالة ماجستير" بغداد / جامعة بغداد – كلية التربية – ابن الرشد / 2011 .

76. بن عطية محمد، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009.

77. 3-بن عطية محمد، البحث عن أسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2009/ 2010

78. 4-حسن محمد حسن . الهجرة المعاكسة في العراق دراسة تطبيقية على قضاء الخالص ، غير منشورة ،أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، كلية الاداب ،1995 .

79. رياض تومي، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية – مدينة الحروش نموذجا- ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/ 2006.

80. سماقه يي، ايوب انورحمد/ تحليل العلاقة بين البيئةوالتنمية المستدامة/ رسالة ماجستير/ كلية الادارة والاقتصاد جامعة صلاح الدين 2006 اربيل.

81. سهام وناسي، النمو الحضري و مشكلة السكن و الإسكان، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/ 2009.

82. سهير زكى حواس "أحتياجات السكان ومدى تأثيرها على المشروعات السكنية القائمة" رساله ماجستير،جامعة القاهرة،2007،

83. صلاح داود سلمان الزبيدي ، الاتجاهات المكانية لنمو مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 1998 ، .

84. مشنان فوزي، البناء الفوضوي و مشكلة التنمية العمرانية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/ 2009.

85. مرزوق سوكي "الهجرة الداخلية – " رساله دكتوراة،جامعة النيلين،2013،

اصدارات المنظمات الدولية والاقليمية:

86. المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص: تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2002/68/Add.1).

87. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص (2009).

88. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار لعام 1982، المادة 98

89. هرسي جاما وآخرون، ضد. إيطاليا، طلب رقم 27765/ 09، مجلس أوروبا: المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، 23 فبراير/ شباط 2012.

90. عمليات الاعتراض البحري و معالجة مطالبات الحماية الدولية: المعايير القانونية والاعتبارات السياسية فيما يتعلق بالعمليات خارج الحدود الإقليمية، مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، ورقة سياسة الحماية (2010).

91. الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 2237، الرقم 39574.

92. الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 96، العدد 1342.

93. تقرير ضمن فعاليات «يوم إفريقيا»، بالمنتدى العالمي للمياه، بالعاصمة المكسيكية «مكسيكو سيتي»، الأحد 16 مارس 2006م، تم إعداد التقرير بالتعاون بين البنك الإفريقي للتنمية وبنك المياه الإفريقي ومجلس وزراء المياه الأفارقة.

94. آفة الإيدز تقهر المرأة الإفريقية، كوفي أنان – الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة، جريدة الشرق الأوسط:

95. http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=144112&issueno=879

96. مسح يكشف عن وجود معدلات سوء تغذية مرتفعة بين النساء الحوامل في كينيا، موقع اليونيسيف:

97. http://www.unicef.org/arabic/emerg/kenya_33879.html

98. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول تنمية المهارات في استخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية الزراعية ، الخرطوم ، 2000 .ص4

99. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدورة التدريبية القومية في مجال استخدام الاستشعار عن بعد في إدارة الموارد الطبيعية ، الخرطوم ، 2000 .ص54

100. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الدورة التدريبية القومية حول استخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في إنتاج الخرائط الهيدرولوجية ، الخرطوم ، 2001 .ص6

101.تقرير لجنة حقوق الإنسان، الدورة الثامنة والأربعون، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جنيف 1993م ص166 وما بعدها

102.هورست فشر (مبدأ التناسب) على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع التالي:

http://www.crimes of war.org/ arabic/war 15.htm

103. تقارير المقرر الخاص لمفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان صدرت من 1992 - 2001 نقلاً عن التهجير القسري في العراق

المواقع الالكترونية

104. *http://www.fmreview.org/ar/crisis/mcadam#sthash.n5OnEQ3o.dpuf
105. "World Population Prospects: The 2008 Revision Population Database". Esa.un.org. 2009-03-11.
106. UNO-Prognose
107. http://www.interacademies.net/?id=3547
108. 4 http://esa.un.org/unpp/p2k0data.asp
109. Major Religions of the World Ranked by Number of Adherents
110. https://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons /
111. http://www.grida.no/climate/vitalafrica/english/16.htm
112.http://maps.grida.no/go/graphic/nile_delta_potential_impact_of_sea_level_rise
113.www.worldwatch.org/node/4839 -
114.http://www.elaph.com/Web/News/2014/4/898456.html?entry=world#sthash.3xOZI3Gs.dpuf
115.http://www.onislam.net/arabic/healthascience/health/9105020001102%20165000.htm
116.http://www.ribatalkoutoub.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=266:2012-01-19-22-09-05&catid=208:lecture&Itemid=24

117.http://www.irdsrilanka.org/joomla/
118.http://www.humanitarianinfo.org/iasc/content/products (also in Arabic, French and Spanish).
14*http://www.humanitarianinfo.org/iasc/content/products
119.http://www.humanitarianinfo.org/iasc/content/products
120.http://www.sphereproject.org/handbook/index.htm (available in multiple languages).
121.13http://www.who.int/mental_health/media/en/640.pdf (also in Arabic, Bahasa, Chinese, French, Russian and Spanish).
122.http://www.spherehandbook.org/ar/references-and-further-reading-4&display=print/
123.http://www.iawg.net/resources/MISPArabic2011.pdf

ثانيا:المصادر الاجنبية:

124. Alexis Aronowitz, "Expert brief data on trafficking in women", prepared for the Division for the Advancement of Women, 2005.
125. Anna G. Korvinus and others, Trafficking in Human Beings: Third Report ofthe Dutch National Rapporteur (The Hague, Bureau Nationaal Rapporteur Mensenhandel, 2005).
126. Anna G. Korvinus and others, Trafficking in Human Beings: Fourth Report of the Dutch National Rapporteur (The Hague, Bureau Nationaal Rapporteur Mensenhandel, 2005)
127. Anthony Oliver-Smith, 'Theorizing Disasters: Nature, Power, and Culture' in Susanna M Hoffmann and Anthony Oliver-Smith (eds), Catastrophe and Culture: The Anthropology of Disaster, School of American Research Press, Santa Fe, 2002, 32.
128. (Assessing Institutional and Governance Needs Related to Environmental Change and Human Migration)
129. Amornkul PN, Vandenhoudt H, Nasokho P, Odhiambo F, Mwaengo D, Hightower A, et al., et al. HIV prevalence and associated risk factors among individuals aged 13-34 years in Rural Western Kenya. PLoS ONE 2009; 4: e6470- doi: 10.1371/journal.pone.0006470 pmid: 19649242.
130. Adazu K, Lindblade KA, Rosen DH, Odhiambo F, Ofware P, Kwach J, et al., et al. Health and demographic surveillance in rural western Kenya: a platform for evaluating interventions to reduce morbidity and mortality from infectious diseases. Am J Trop Med Hyg 2005; 73: 1151-8 pmid: 16354829.
131. Brian F. Noble, Introduction to Environmental Impact Assessment, 1st edition, Canada: Oxford University, press, 2006.
132. Bureau Nationaal Rapporteur Mensenhandel, Trafficking in Human Beings: Seventh Report of the Dutch National Rapporteur (The Hague, Bureau NRM, 2009).

133. Bachir Mohamed Tidjani , 2005, La problématique de l'habitat illicite : spontané, précaire ou insalubre ? Géographie et Aménagement, Fascicule n11, p 10, bulletin de l'Association de Géographie et de l'Aménagement du territoire, Université d'Oran, Algérie))
134. Bouraoui Ibtissem, croissance de petites villes algériennes – cas d'El Harrouch-, mémoire de Magister, université de Constantine, 2007.
135. Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53,GENEVE, 1953), pp 48-49.l'office national des statistiques ,l'emploi et le chômage, (données statistiques, nr226, éditions ONS), algerie, 1995
136. BP Statistical Review of World Energy, June 2000 and Population Reference Bureau 2013 (World Population Data Sheet
137. Beah, Ishmael (2007). A Long Way Gone: Memoirs of a Boy Soldier. New York: Farrar, Straus and Giroux.
138. 15-Bergner, Daniel (2003). In the Land of Magic Soldiers: a Story of White and Black in Africa. New York: Farrar, Straus and Giroux
139. Bolton P. (2001). Cross-Cultural Assessment of Trauma-Related Mental Illness (Phase II). CERTI, Johns Hopkins University, World Vision.
140. Central Bureau of Statistics (Kenya) and ORC Macro. Kenya Demographic and Health Survey 2003: key findings. Calverton: CBS & ORC; 2004.
141. 18-Cities Key to Tackling Poverty, Climate Change- State of the World 2007:Our Urban Future by January, 2007
142. Charles Taylor, The Ethic of Authenticity, 11th edition, -Campbell, Greg (2004). Blood Diamonds: Tracing the Deadly Path of the World's Most Precious Stones. Boulder: Westview.
143. Denov, Myriam S (2010). Child soldiers: Sierra Leone's Revolutionary United Front. New York: Cambridge University Press.
144. Harvard University press, Massachusetts – London, 2012.
145. Darryl Macer, Bioethics is love of life, 2010 edition, Eubios Ethics Institute. P.19,78.
146. Darryl Macer, A cross-cultural Introduction to Bioethics, UNESCO: Eubios Ethics Institute, 2006P256.
147. David Jackson, "Is Nuclear Power Environmentally Sustainable", PP.161 – 172. International Journal of Green Energy, vol 4, No2, 2007, P.169.
148. D. Jackson, "Is Nuclear Power Environmentally Sustainable?" International Journal of Green Energy, 2007, Volume 4, PP 161 – 172, P.163.
149. E. Enger, & B. Smith, Environmental Science, 8th edition, Ny: Mc Graw Hill, 2002.P34
150. Fadden, Tim and athers, Wildfires incident command system, fire international 104. April/May
151. Fire protection Hand book. Fourtent Edition. National fire protection Association (NFPA
152. Forum for Research and Development (2006). Management of Patients with Medically Unexplained Symptoms: Guidelines Poster. Colombo: Forum for Research and Development.
153. Frank Laczko and Elzbieta Gozdziak, eds., Data and Research on Human Trafficking: A Global Survey — Offprint of the Special Issue of International

Migration Vol. 43 (1/2) 2005 (Geneva, International Organization for Migration, 2005
154. Guri Tyldum and Anette Brunovskis, "Describing the unobserved: methodological challenges in empirical studies on human trafficking", in Data and Research on Human
155. Goodman;William(ed.) Principles and Practice of Urban Planning. Washington
156. Gustina, Della. Establishment & management of fire services. Lecture, west virginia University. Summer 1993.
157. Germany, Bundeskriminalamt, "Human trafficking: national situation report 2008", Press release summary (Wiesbaden, 2009).
158. Government of Kenya. Geographic dimensions of well-being in Kenya: who and where are the poor? Nairobi: Central Bureau of Statistics & The World Bank; 2003. Available from: http://www.scribd.com/doc/2224390/geographic-Dimensions-of-WellBeing-in-Kenya [accessed 12 April 2010].
159. Grant, A.: A History. Of Europe from 1494 to 1610, London, 1946, Hilaire Mccoubrey, " International humanitarian Law"
Gettleman J. Displaced Kenyans live in limbo as aid lags after election strife. The New York Times. 6 April 2008. Available from: http://www.nytimes.com/2008/04/06/world/africa/06kenya.html [accessed 3 May 2010].
160. IPCC, 2007: New Assessment Methods and the Characterization of Future Conditions. Fourth Assessment Report. Chapter draft IPCC (2007). Fourth Assessment Report. Chapter draft
161. IASC Global Health Cluster (2009). Health Cluster Guide: A practical guide for country-level implementation of the Health Cluster. Geneva: WHO
162. International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, World Disasters Report, 1999 and 2013<PP89
163. IASC (2005). Action Sheet 8.3: Provide community-based psychological and social support. In: Guidelines for Gender-based Violence Interventions in Humanitarian Settings. Geneva: IASC,
164. IASC (2007). IASC Guidelines on Mental Health and Psychosocial Support in Emergency Settings. Geneva: IASC.
165. Janet N. Abramovitz, "Averting Unnatural Disasters," in Worldwatch Institute, State of the World 2001, forthcoming, January 2012<PP24.
166. Janet N. Abramovitz and Seth Dunn, "Record Year for Weather-Related Disasters," Worldwatch News Brief, 27 November 1998PP238.
167. Janet 44-N. Abramovitz, "Averting Unnatural Disasters," in Worldwatch Institute, State of the World 2001, forthcoming, January 2001
168. Kathy Richards, "The trafficking of migrant workers: what are the links between labour trafficking and corruption?", International Migration, vol. 42, No. 5 (2004), Keeble ،Lewis Principles and Practice of Twon and Country Planning. London
169. -LeFur et Chklaver: Recueile et textes de droit international public, Vol. 1, paris, 1928 ,p.1-2
170. National AIDS/STI Control Programme. 2007 Kenya AIDS Indicator Survey: final report released September 2009.

171. Office of the United Nations High Commissioner for Refugees, Combating Human Trafficking: Overview of UNHCR Anti-Trafficking Activities in Europe (2005).
172. PAHO/WHO (2004). Sociocultural aspects. In: Management of Dead Bodies in Disaster Situations, pp.85-106. Washington: Washington DC: PAHO.
173. 50-Phillips-Howard PA, Nahlen BL, Kolczak MS, Hightower AW, ter Kuile FO, Alaii JA, et al., et al. Efficacy of permethrin-treated bed nets in the prevention of mortality in young children in an area of high perennial malaria transmission in western Kenya. Am J Trop Med Hyg 200312- Phelps, Burton. Mcdonald, Edward. The model incident command system series. Pre- fire planning. Fire engineering January 2013.PP45
174. Phelps, Burton & Mcdonald, Edward. The model incident command system series. Fire fighter casualties. Fire Engineering, January 2013PP89.
175. Population Division of the Department of Economic and Social Affairs of the United Nations Secretariat, ed. (2009) (in German), World Population Prospects. The 2008 Revision. World Population change per year (thousands) Medium variant 1950–2050
176. Patrick Belser, Michaëlle de Cock and Farhad Mehran, ILO Minimum Estimate of Forced Labour in the World (Geneva, International Labour Office, 2005
177. pictet, Development and Principles of International humanitarian Law.,Martinus Nijhoff publishers Dordrecht, Boston, Lancaster, Henry Dunant Institute Geneva 2009 p.5 14-Phelps, Burton & Mcdonald, Edward. The model incident command system series. Communication. Fire Engineering March 2014PP345.
178. Pearson, Raymond(1998),The Rise and Fall of the Soviet Empire ([[:The Rise and Fall of the Soviet Empire|]]), Macmillan, ISBN 0312174071
179. Patel V. (2003). Where There is No Psychiatrist. A Mental Health Care Manual. The Royal College of Psychiatrists. http://www.rcpsych.ac.uk/publications/gaskellbooks/gaskell/1901242757.aspx
180. N. Qaba, "Prosecuting trafficking without trafficking laws", paper presented at the seminar entitled "Trafficking in human beings: national and international perspectives", University of the Free State, Bloemfontein, South Africa, 17 August 2007
181. Sphere Project (2004). Standard on mental and social aspects of health. In: Humanitarian Charter and Minimum Standards in Disaster Response, pp.291-293. Geneva: Sphere 59-Project. 20-Sentini, G (1991) Implication of climatic changes for the Nile Delta in Environmental and Societal impacts of Climate changes and Sea level Rise in the Mediterranean Sea 60-Region. L. Jefic, J.D. Milliman and Sestini, G. (editors), E. Arnold, Landon.
182. "Selling hope and stealing dreams: trafficking in women and the exploitation of domestic workers", in State of the World Population 2006: A Passage to Hope: Women and International Migration (United Nations publication, Sales No. E.06.III.H.1),
183. Strzepek K.M.; D.N.Yates and D.E.El Quosy; 2011; Vulnerability assessment of water resources in Egypt to climate change in the Nile basin; Climate Research, vol 6, 2

184. Soleman N, Chandramohan D, Shibuya K. Verbal autopsy: Current practices and Challenges. Bull World Health Organ 2006; 84: 239-45 doi: 10.2471/BLT.05.027003 pmid: 16583084.
185. van Eijk AM, Adazu K, Ofware P, Vulule J, Hamel M, Slutsker L. Causes of deaths using verbal autopsy among adolescents and adults in rural western Kenya. Trop Med Int Health 2008; 13: 1314-24 doi: 10.1111/j.1365-3156.2008.02136.x pmid: 18721187
186. Tolba, Mostafa and others, State of Environment Report 2012, Egyptian Environmental Affairs Agency, Cairo, Egypt
187. The world's worst natural disasters Calamities of the 20th and 21st centuries CBC News'.' Retrieved 2010-10-29.
188. "The Worst Natural Disasters by Death Toll". National Oceanic and Atmospheric Administration. 2008-04-06.
189. Trafficking: A Global Survey — Offprint of the Special Issue of International Migration Vol. 43 (1/2) 2005,
190. Thackeray, Frank W.(2004),Events that changed Germany ([[:Events that changed Germany|]]), Greenwood Publishing Group, ISBN 0313328145
191. The hidden victims of the Syrian Crisis: disabled, injured and older refugees.) - www.helpage.org/download/537207495fe87
192. WHO (2003). Mental Health in Emergencies: Mental and Social Aspects of Health of Populations Exposed to Extreme Stressors. Geneva: WHO.
193. World Bank, (2013), "Arab Republic of Egypt Country Environmental Analysis (1992-2002)"
194. WHO (2003). Brief Intervention for Substance Use: A Manual for Use in Primary Care. Draft Version 1.1 for Field Testing. Geneva: WHO.
195. WHO (2006). Mental Health and Psychosocial Well-being among Children in Severe Food Shortage Situations. Geneva: WHO. http://www.who.int/nmh/publications/msd_MHChildFSS9.pdf(also in French and Spanish).
196. WHO (2009). Pharmacological Treatment of Mental Disorders in Primary Health Care. Geneva: WHO.
197. WHO/UNHCR/UNFPA (2004). Clinical Management of Survivors of Rape: Developing Protocols for Use with Refugees and Internally Displaced Persons (revised edition). 78-Geneva: WHO/UNHCR. http://www.who.int/reproductive-health/publications/clinical_mngt_survivors_of_rape/(also in Arabic and French
198. World Health Organization. Verbal autopsy standards: ascertaining and attributing cause of death. Geneva: WHO; 2007.24-UNEP2009; High and Dry, Mediterranean Climate in the twenty- first century.
199. World Health Organization. International statistical classification of diseases and related health problems, tenth revision. 2nd ed. Geneva: WHO; 2005.
200. UNEP/WHO (2013). Draft country reports on pollution hot Spots and sensitive areas: Country Report for Egypt
201. UNEP/WHO (2014). Identification of priority pollution Hot Spots and sensitive areas in the Mediterranean. MAP Tech. Rep. Series No. 124. 86 pp. of Coastal and marine areas. UNEP Regional Seas Reports.

202. United Nations: Press Conference on 2009 Revision of World Urbanization Prospects vom 25. März 2010.
203. 84- U.S. Census Bureau - World POPClock Projection
204. 85-United Nations. Data Exchange Platform for the Horn of Africa. Post-election violence, Kenya. DEPHA; 2008. Available from: http://www.depha.org/Post_election_Violence.asp [accessed 10 May 2009].
205. United Nations Development Programme, "Victims of trafficking assisted in Armenia: booklet compiling data gathered by providers of victims assistance — October 2003-March 2007" (Yerevan, 2007).
206. United Nations Environnement Programme, Méditerranéen Action Plan (UNEP/MAP), Repenser le développement rural en Méditerranée : Actes de l'atelier régional sur l'agriculture et le développement rural durables, mts 172, Bari, Italie, 8-11 mai 2008
207. United Nations Office on Drugs and Crime, An Assessment of Referral Practices to Assist and Protect the Rights of Trafficked Persons in Moldova (Chisinau, 2007).
208. United States of America, Government Accountability O Human Trafficking: Better Data, Strategy, and Reporting Needed to Enhance U.S. Anti-trafficking Efforts Abroad, GAO report GAO-06-825 (Washington, D.C., July 2006).
209. UNHCR/WHO (2008). Rapid Assessment of Alcohol and Other Substance Use in Conflict-affected and Displaced Populations: A Field Guide. Geneva: UNHCR/WHO.
210. Yeager, George. The art of incident command. Fire engineering January 1997.PP198

ملحق (1)

مشروع يوروميد للهجرةIII الاوربي

يساهم البرنامج في تطوير منطقة أورومتوسطية للتعاون في مجال الهجرة كما يدعم البلدان الشريكة في جهودها من أجل إيجاد حلول لمختلف أشكال الهجرة

الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا*، تونس

الإطار الزمني2014 - 2012 :

الموازنة 5 :مليون يورو

الأهداف

يهدف المشروع إلى تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة لمساعدة الشركاء المتوسطين على بناء قدرات تمكنهم من توفير حلول عملية وهادفة وشاملة لمختلف أشكال الهجرة.

وسيساعدهم المشروع على وضع آليات لتشجيع فرص الهجرة القانونية ودعم إجراءات تربط بين الهجرة والتنمية وتحفيز أنشطة مكافحة الإتجار بالبشر والهجرة غير القانونية، وتعزيز قدراتهم على إدارة الحدود.

ويكمل هذا المشروع عمل "يوروميد" للهجرة I و"يوروميد" للهجرة II.

ماذا يفعل؟

سيقوم المشروع بوضع آليات مثل الاجتماعات المحددة والدورات التدريبية وبعثات الخبراء لمكافحة الهجرة اللاشرعية

في المنطقة الأورومتوسطية بشكل فعال وتنمية قدرات الدول الشريكة على إدارة الحدود وتعزيز قنوات الهجرة القانونية وحرية تنقل العمال فضلاً عن مختلف أوجه التآزر بين الهجرة والتنمية والإقرار بدور التحويلات والنظام المصرفي.

وسيقوم المشروع أيضاً بتوفير أدوات للمساعدة على تحسين صياغة سياسات الهجرة وإدماجها في سياسات التنمية الوطنية للدول الشريكة في الجنوب في إطار الآلية الأوروبية

للجوار والشراكة، وعلى تحديد الآليات التي تساعد على تحسين إدارة الهجرة القانونية من خلال وضع "نبذات عن الهجرة" لكل بلد شريك في الجنوب في إطار السياسة الأوروبية للجوار والشراكة. وسيتم كذلك إجراء دراسة بشأن المنهجيات والتقنيات الرامية إلى تحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل في الدول الشريكة في الجنوب في إطار السياسة الأوروبية للجوار والشراكة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فضلاً عن إنتاج المواد الإعلامية الخاصة بالهجرة القانونية.

ويتضمن المشروع ثلاثة مكونات مفاهيمية مختلفة بما يتماشى مع سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة والمقاربة الشاملة للاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة ومع مقاربة أفقية تشمل ثلاثة عناصر على التوالي: المكوّن الأفقي والهجرة القانونية والهجرة والتنمية والهجرة اللاشرعية.

مختصر الأنشطة

- تشكيل "فريق لوضع نبذات عن الهجرة" في كل بلد شريك بهدف تحضير "نبذة وطنية عن الهجرة".
- تنظيم اجتماعين إقليميين وتسع بعثات للخبراء لمساعدة هذه الفرق.
- تنظيم تسع بعثات تقنية فورية بناء على طلب الدول الشريكة بهدف مساعدتها وتمكينها من استنساخ التدريب على المستوى الوطني أو تدريب المؤسسات.
- تنظيم ثمانية اجتماعات وستة عشر دورة تدريبية حول الهجرة القانونية والهجرة والتنمية ومكافحة الهجرة اللاشرعية.
- إعداد دراسة حول المنهجيات والتقنيات لتحقيق المواءمة بين احتياجات سوق العمل في الدول الشريكة في الجنوب في إطار السياسة الأوروبية للجوار والشراكة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- تنظيم ثلاثة مؤتمرات إقليمية مهمة لدعم تقدم المشروع.
- إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يسمح للمشاركين في أنشطة المشروع تبادل المعلومات ويوفر معلومات ذات صلة بشأن التعاون في مجال الهجرة.

ملحق (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية التربية الاساسية

قسم الجغرافية

استمارة استبيانية عن

(النزوح السكاني في العراق بعد عام (2003)

- دراسة في جغرافية السكان -

الدكتور عماد مطير خليف

بغداد 2010

ملاحظة:

ان المعلومات التي تدلي بها هي لاغراض البحث العلمي التي تخدم المجتمع للتعرف على (الاوضاع التي تعيش فيها الاسرة العراقية) وان تعاونك معنا في دقة المعلومات سيساعدنا في انجاح هذا البحث وهو دليل على وعيك الثقافي.. وشكراً

الباحث

1-أسم رب الاسرة.(اختياري) ☐

2- ماهي الاسباب التي أدت الى نزوحك من محل سكنك الاصلي :-

أ- الشعور بعدم الامان . ☐

ب- تهديد مباشر . ☐

ج- تهديد غير مباشر . ☐

د- دوافع أقتصادية . ☐

ه- مضايقات أجتاعية ونفسية . ☐

و- الخشية من القتل والاعتداء الجسدي . ☐

ز- الخوف من الاختطاف والسلب . ☐

3- نوعية المسكن للعائلة النازحة .

أ- بناية حكومية ☐

ب- بناء طين ، بناء بلوك ، عشوائيات . ☐

ت- تأجير مسكن . ☐

4- مصدر الحصول على الغذاء :-

ا- بطاقة تموينية ☐

ب-مصادر ذاتية

ج- مساعدات خيرية

5- المنظمات التي زارت العوائل النازحة :-

ا- منظمات المجتمع المدني

ب- الصليب الاحمر

ج-مجالس البلدية

6- كيفية الحصول على المياه :-

ا- اسالة المياه

ب- السيارات الحوضية

الآبار

7- كفاية المياه للعوائل :-

ا-كافية

ب-غير كافية

8- وجود خزانات المياه :-

أ- موجودة

ب- غير موجودة

9- كفاية خزانات المياه للعوائل النازحة :-

أ- كافية

ب- غير كافية

10-وجود النفايات في النطقة المدروسة :-

ا- موجودة

ب-غير موجودة

11- كيفية التخلص من النفايات :-

أ- سيارات أمانة العاصمة

ب- الحرق

ت- الطمر

12- معاناة المناطق المدروسة التي تسكن فيها العوائل النازحة من انتشار الحشرات :-

أ- موجودة

ب- غير موجودة

13- الامراض النتشرة والاكثر شيوعاً بسبب التلوث وقلة المياه :-

أ- الاسهال

ب- الالتهابات التنفسية

ت- التهاب الكبد الفايروسي

ج-التيفوئيد د- جدري الماء

14- وجود مرضى مصابين بالامراض المزمنة :-

أ- نعم

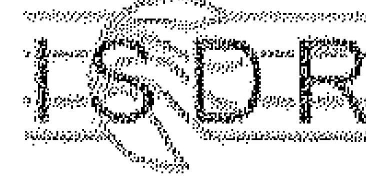
ب- كلا

15 - كفاية الحصول على الادوية لمرضى الامراض المزمنة :-

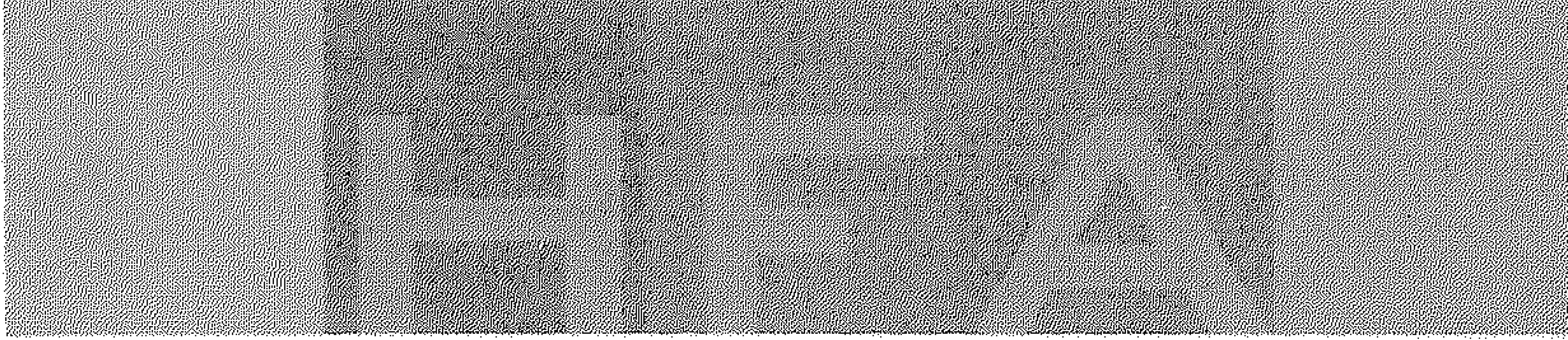
أ- كافية

ب- غير كافية

ملحق (3)



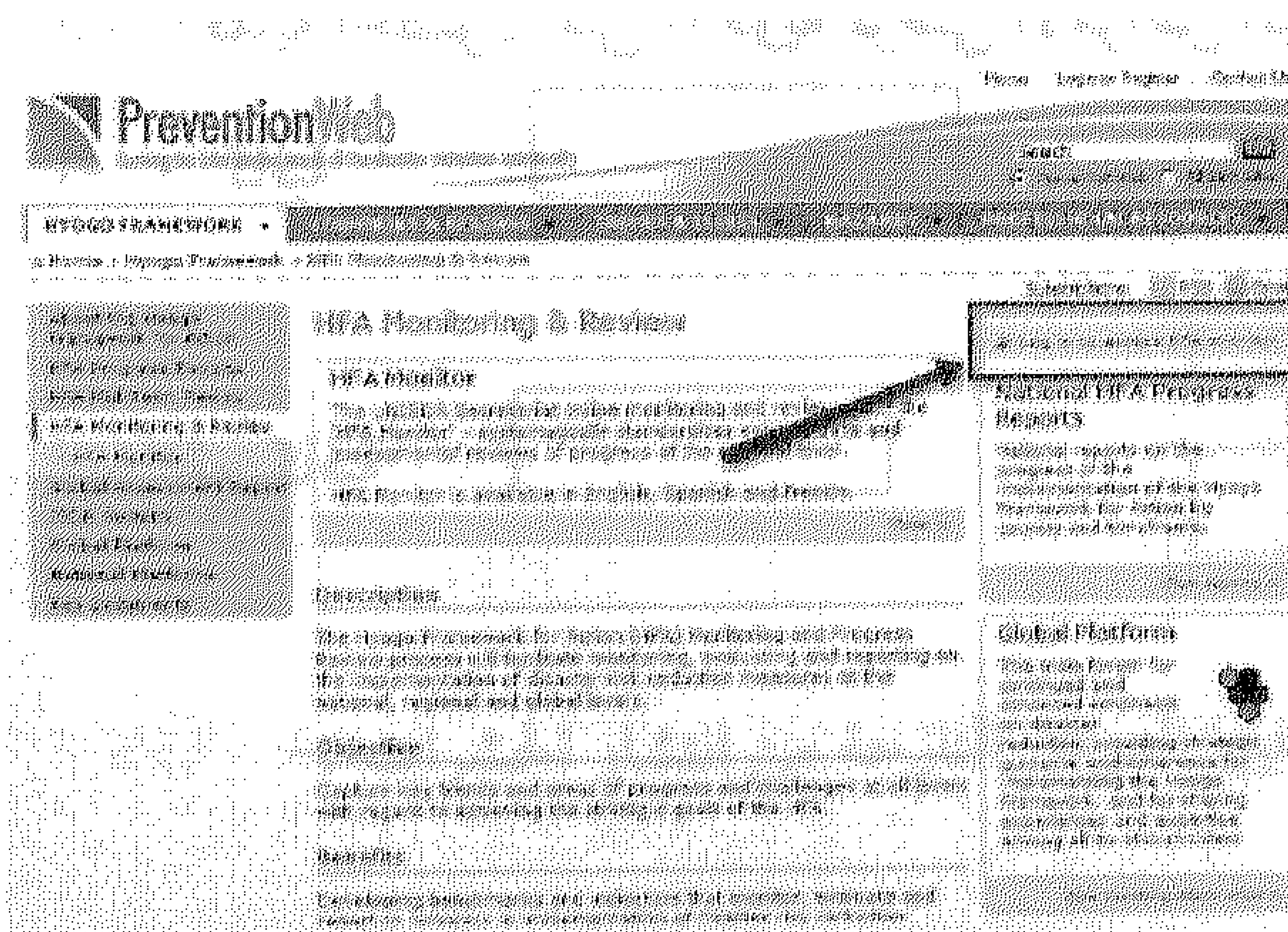
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث



إطار عمل هيوجو

نظرة عامة على نظام متابعة إطار عمل هيوغو الموجود على شبكة الإنترنت نظام متابعة إطار عمل هيوغو هو أداة على الإنترنت لتسجيل المعلومات حول التقدم المحرز في إطار عمل هيوغو، وهذه المعلومات تنتج عن عملية المراجعة من قبل المعنيين المتعددين. والغرض الرئيسي من الأداة هو مساعدة البلدان على متابعة ومراجعة التقدم والتحديات في تنفيذ فعاليات الحد من مخاطر الكوارث، والتعافي منها على المستوى الوطني وفقا لأولويات إطار عمل هيوغو.

وأداة متابعة إطار عمل هيوغو هي أداة قام بتصميمها، والعمل على تنسيقها "مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث". وهي التي تتولى نشرها على الإنترنت على الموقع: www.preventionweb.net.



وإدخال البيانات إلى هذه الأداة سوف يؤدي إلى إنتاج مراجعات شاملة للتقدم الوطني، مع سهولة الوصول إلى معلومات الكوارث وتحليل المخاطر من أجل تحقيق التقدم في المستقبل. والأداة بدأت على الإنترنت في مايو/ أيار

2008 وحتى هذا التاريخ أكثر من 133 دولة استخدمت هذا النظام لتجميع المعلومات عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث. ولقد عرضت التقارير التي تم إنشاؤها في الدورات الثلاثة السابقة لمراجعة التقدم في المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث في 2009، 2011 و2013 على التوالي، كما تم نشرها على نطاق واسع من خلال موقع وقاية PreventionWeb. كما وفرت هذه التقارير أيضا المعلومات للعديد من عمليات التجميع والتحليل على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والعالمية. وقد تم تحليل هذه التقارير وتضمينها في تقرير التقييم العالمي للأعوام 2009، 2011، و2013 إضافةً إلى ملخص تقارير تنفيذ إطار عمل هيوغو 2007 - 2013. ولقد أشار التحليل إلى الاتجاهات والتحديات الرئيسية التي تواجه التقدم نحو تحقيق إطار عمل هيوغو، مع توضيح بالأمثلة من جميع المناطق.

ويمكن الوصول إلى أداة متابعة إطار عمل هيوغو على الإنترنت على الموقع:

http://www.preventionweb.net/english/hyogo/hfa-monitoring/

يتم تأمين نقاط الاتصال المعينيين بهوية للمستخدم وكلمة السر من قبل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث والتي تمكن من الوصول إلى الأداة على الانترنت.

تشمل أداة متابعة إطار عمل هيوغو 10 أقسام يجب إدخال بياناتها - ويضم كل قسم عددا من الأقسام الفرعية كما هو موضح أدناه (البلدان التي ستبدأ عملية المراجعة لأول مرة عن دورة 2013 -2015 سيكون عليها إدخال البيانات لتسعة أقسام فقط).

تحتوي كل الأقسام على مقدمة تقوم بتعريف نطاق القسم وإلقاء الضوء على أهميته وإعطاء الإرشادات حول كيفية استيفاء الأقسام الفرعية.

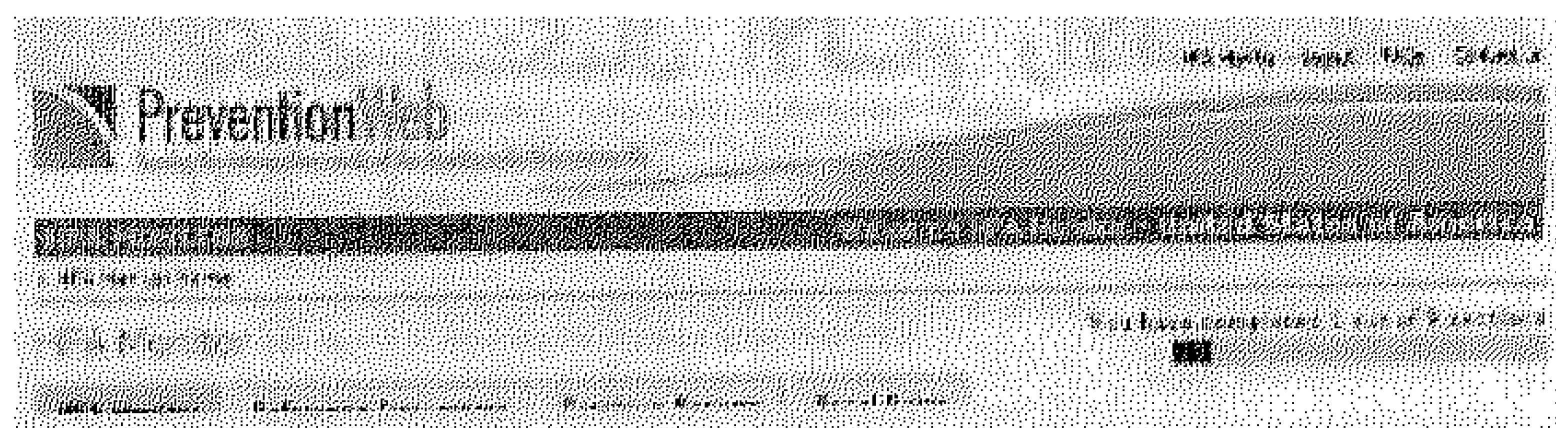
1. الرجاء الإلمام بالجوانب العامة لكل الأقسام والأقسام الفرعية.
2. كل قسم فرعي يحتوي على حقول إجبارية. بمعنى أنه يجب إكمال الحد الأدنى من المعلومات في كل قسم فرعي حتى يكتمل التقرير.
3. يمكنك استكمال الأقسام والأقسام الفرعية بأي ترتيب من شأنه تسهيل جمع المعلومات والمشاورات مع الشركاء والتحليل.

4. في القسم 1، سيطلب منك تقديم 'النتائج' بالنسبة للأهداف الاستراتيجية المعلنة في دورة المراجعة السابقة. (هذا القسم يكون متاحاً فقط لتلك البلدان التي أتمت تقرير التقدم المحرز عن الدورة السابقة).
5. في القسم 2، سيطلب منك بيان بشأن الأولوية الوطنية الحالية فيما يتعلق بكل من الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لإطار عمل هيوغو. (وهذا هو القسم الأول بالنسبة للبلدان التي سوف تبدأ عملية المراجعة لأول مرة)
6. الأقسام 3 - 7، تساعدك على تقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الرئيسية على النحو المبين في الأولويات الخمس لإطار عمل هيوغو.
7. القسم 8، سيساعدك على تقييم مجالات أو قضايا معينة تكون بمثابة 'الدوافع' أو عوامل محفزة لتحقيق التقدم الملموس في الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها على المستوى الوطني والمحلي.
8. القسم 9، سيساعدك على إيجاز التحديات الكلية التي واجهت تنفيذ الإجراءات الوطنية والمحلية للحد من مخاطر الكوارث، وعلى إعادة تقييم الأولويات الحالية لتقديم بيان عن التوقعات المستقبلية للبلد فيما يتعلق بالأهداف الوطنية للحد من مخاطر الكوارث.
9. في القسم 10، سيطلب منك تقديم تفاصيل بشأن المعنيين بعملية المراجعة الكلية للتقدم المحرز. وبرجاء أن تشمل التفاصيل جميع المعنيين الذين ساهموا في عملية المراجعة.

نظرة عامة للأقسام والأقسام الفرعية

قسم I: النتائج. . . . . 3 أقسام فرعية (في حالة البلدان التي أكملت تقرير . . . . . 2007 - 2009)

قسم 2: الأهداف الاستراتيجية. . . . . 3 أقسام فرعية



قسم 3: أولوية العمل 1.......... 4 أقسام فرعية

قسم 4: أولوية العمل 2......... 4 أقسام فرعية

قسم 5: أولوية العمل 3.......... 4 أقسام فرعية

قسم 6: أولوية العمل 4.......... 6 أقسام فرعية

قسم 7: أولوية العمل 5.......... 4 أقسام فرعية

قسم 8: دوافع التقدم .... 6 أقسام فرعية

قسم 9: التطلعات المستقبلية....... 3 أقسام فرعية

قسم 10: المعنيين

قسم 1: النتائج

أ) الهدف من هذا القسم هو تسجيل الإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية المعلنة في الدورة السابقة لمراجعة التقدم المحرز.

ب) وبالنسبة للأهداف الاستراتيجية، فهو يعكس الإجراءات المتخذة في كل مجال من الأولويات الخمس. ويجب أن تعكس النتائج الإنجازات التي تحققت بالنسبة لتلك الأهداف.

ج) هذا القسم يتاح فقط للبلدان التي أتمت تقارير عملية المراجعة عن الدورات السابقة.

د) بالنسبة لكل البلدان المشاركة، ستبدأ عملية المراجعة من قسم "الأهداف الاستراتيجية".

قسم 2: الأهداف الاستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية: تعريفها وأهميتها

عند اعتماد إطار عمل هيوغو عام 2005 من قبل 168 دولة، تم تحديد الأهداف الاستراتيجية الثلاث التالية لتكون بمثابة دليل لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها على كافة المستويات:

أ) الإدماج الأكثر فاعلية لاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات ومخططات وبرامج التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع التركيز على منع الكوارث وتخفيف آثارها وزيادة الاستعداد وخفض قابلية التضرر.

ب) تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات - وخاصة على مستوي المجتمعات - والتي بوسعها أن تشارك في بناء القدرات على مجابهة الكوارث.

ج) التضمين المنهجي لمداخل الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ خطط الطوارئ وفي برامج الاستجابة والتعافي لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة.

التوجيهات لهذا القسم

أ) يهدف هذا القسم إلى تقديم بيان حول تركيز الجهود الوطنية على كل من الأهداف الاستراتيجية الثلاث التي حددها إطار عمل هيوغو.

ب) قم بصياغة كل بيان "كهدف" يعكس الجهود المبذولة على المستوى الوطني والرامية إلى تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية الثلاث.

ج) يجب أن تشير البيانات إلى مجالات التركيز التي تم تبنيها للحد من مخاطر الكوارث والأخطار البيئية على المستويين الوطني والمحلي.

د) يجب أن يعكس بيان الأهداف الاستراتيجية ما تم تنفيذه في أولويات العمل الخمس لإطار عمل هيوغو.

ه) يحتوي هذا القسم على ثلاثة أقسام فرعية يتعين استيفائها، قسم لكل من الأهداف الاستراتيجية الثلاث.

الأمثلة

فيما يلي نعرض بعض الأمثلة الافتراضية التي من الممكن أن تعكسها بيانات الأهداف الاستراتيجية. ومما لا شك فيه فالبيانات الخاصة بكل دولة ستكون أقرب لواقع الحالة الفعلية لهذه الدولة، وأكثر تفصيلا فيما يتعلق بالهدف الوطني المقابل لكل مجال من مجالات الأهداف الاستراتيجية.

المجال1: الإدماج الأكثر فاعلية لاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات ومخططات وبرامج التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع التركيز على منع الكوارث وتخفيف آثارها وزيادة الاستعداد وخفض قابلية التضرر.

برجاء تحديد كيف تم إدماج اعتبارات الحد من مخاطر الكوارث في سياسات ومخططات وبرامج التنمية المستدامة.

مثال 1: تعزيز إطار السياسة العامة وتنفيذ قدرات البرامج الحكومية والوطنية على نطاق واسع للحد من الضعف المادي والاجتماعي والاقتصادي، لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية

مثال 2: تم إدماج سياسات إدارة الكوارث والأخطار البيئية في خطط التنمية على المستويات الوطنية وشبه الوطنية والمحلية (من خلال السياسات العامة القائمة، وآليات لتنسيق إجراءات الحد من مخاطر الكوارث على مختلف المستويات، ومخصصات الميزانية أو غير ذلك).

مثال 3: تم استحداث آليات للحد من مسببات المخاطر واستخدامها مؤسسيا بما في ذلك مخططات التحويلات المالية للمخاطر (ومنها القروض الصغيرة) واستخدام تكنولوجيات صديقة للبيئة.

المجال 2: تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات - وخاصة على مستوي المجتمعات - والتي بوسعها أن تشارك في بناء القدرات على مجابهة الكوارث.

برجاء تحديد كيف تم تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات لبناء قدرات مجابهة الكوارث على المستويين الوطني وشبه الوطني.

مثال 1: وجود قدرات كبيرة على مستوى المجتمعات للتخطيط الشامل بالمشاركة، من أجل التعافي بعد الكوارث وإدارة المخاطر البيئية.

مثال 2: وجود قدرات كبيرة على جميع المستويات للمتابعة والاستجابة لمخاطر الكوارث المحتملة والأخطار البيئية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

المجال 3: التضمين المنهجي لمداخل الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ خطط الطوارئ وفي برامج الاستجابة والتعافي لإعادة تأهيل المجتمعات المتضررة.

برجاء تحديد ما الذي تم حتى الآن لتطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات لبناء القدرة على مجابهة الكوارث على المستويات الوطنية وشبه الوطنية.

مثال 1: وجود أطر عمل لسياسات قوية وقدرات تنفيذية للبرامج واسعة النطاق على المستوى الدولي والوطني، للتخفيف من قابلية التضرر المادية والاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية.

مثال 2: تم اعتماد آليات وأدوات لتنفيذ خطط الإدارة البيئية وبرامج التعافي بعد الكوارث مع تضمينها مؤسسيا على كافة المستويات.

الأقسام 3 - 7

مجالات الأولويات الخمس لإطار عمل هيوغو

بناء على نتائج مراجعة يوكوهاما، وعلى المداولات التي تمت في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث، وبشكل خاص الاتفاق على النتائج المتوقعة والأهداف المرجو تحقيقها، قد أقر المؤتمر في عام 2005 مجالات أولويات العمل التالية:

1. ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطينة ومحلية ذات أسس مؤسسية قوية لتنفيذها.
2. تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر.
3. استخدام المعرفة والابتكار والتوعية لبناء ثقافة الأمان والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات.
4. الحد من العوامل المسببة للمخاطر.
5. تعزيز الاستعداد للاستجابة الفعالة للكوارث على جميع المستويات.

ويشير إطار عمل هيوغو أن على الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والفاعلين المهتمين، خلال سعيهم للحد من مخاطر الكوارث أن يضعوا في اعتبارهم الأنشطة الأساسية المدرجة تحت كل من هذه الأولويات، وأن يحاولوا تنفيذها بما يتلاءم مع ظروفهم وقدراتهم.

التوجيهات للأقسام 3 -7: أولويات العمل الخمس لإطار عمل هيوغو

أ) الهدف من هذه الأقسام الخمسة هو المساعدة على تقييم التقدم في تنفيذ الأنشطة الرئيسية التي حددتها أولويات إطار عمل هيوغو.

ب) تحديد مستوى مناسب للتقدم يعكس بواقعية مدى وطبيعة التقدم المحرز بالنسبة لتنفيذ المؤشرات الأساسية لأولوية العمل.

ج) كل قسم فرعي سوف يتيح مساحة لوصف بعض الأسباب الرئيسية للسياق العام لمرتبة/ تقييم البلد على المستوى المشار إليه.

د) تسليط الضوء على التحديات الرئيسية التي تواجهها السلطات الوطنية والوكالات الشريكة، والتوصيات حول كيفية التغلب عليها مستقبلا.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق

ه) بعض المجالات الأساسية ضمن المؤشرات الرئيسية يتم التأكيد عليها من خلال أسئلة أساسية معينة. والأسئلة الأساسية في كل مؤشر هي واحد فقط من المجالات الهامة التي تحتاج إلى التأكيد عليها. وكل المجالات الأخرى للمؤشرات الأساسية تحمل نفس القدر

من الأهمية، وبالتالي يجب أن ينعكس ذلك في جزء السرد "الوصفي" لكل قسم من الأقسام الفرعية من المؤشر الأساسي.

و) "وسائل التحقق" هي مجموعة من قوائم التحقق توفر دليلا لمستوى التقدم المحرز، كما تقدم أيضا دليلا على التقدم في بعض من المجالات المحددة.

ملحوظة هامة: عند إدخال المعلومات ذات الصلة، يرجى التركيز على المؤشرات الأساسية الكلية، وليس فقط الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق.

قسم 3: أولوية العمل 1

أولوية العمل 1: التعريف والأهمية

ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات أسس مؤسسية قوية لتنفيذها إن الدول التي تقوم بتطوير أطر سياسية وتشريعية ومؤسسية للحد من مخاطر الكوارث، والتي تستطيع متابعة التقدم من خلال مؤشرات محددة وقابلة للقياس يكون لديها قدرة أكبر على إدارة المخاطر وتحقيق الإجماع على المشاركة والالتزام بإجراءات الحد من مخاطر الكوارث من قبل كل قطاعات المجتمع.

وعلى ضوء ما تم تحديده في إطار عمل هيوغو، فإن أولوية العمل 1 تتضمن أربعة "مؤشرات أساسية" يمكن على أساسها متابعة ومراجعة التقدم والتحديات التي تواجه التنفيذ:

1. وجود إطار سياسي وتشريعي وطني للحد من مخاطر الكوارث مع لامركزية في المسؤوليات والقدرات على جميع المستويات.
2. توافر موارد كافية مخصصة للقيام بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات الإدارية.
3. التأكيد على مشاركة المجتمع واللامركزية من خلال تخصيص الموارد وتفويض السلطات للمحليات.
4. وجود منظومة وطنية متعددة القطاعات وفاعلة للحد من مخاطر الكوارث.

شرح نطاق كل من المؤشرات تحت أولوية العمل 1

مجال أولوية العمل 1
ضمان أن الحد من مخاطر الكوارث أولوية وطنية ومحلية ذات أسس مؤسسية قوية لتنفيذها
1. وجود إطار سياسي وتشريعي وطني للحد من مخاطر الكوارث مع لامركزية في المسؤوليات والقدرات على جميع المستويات.
وجود إطار للسياسة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مصمم بشكل جيد، مع مجموعة من الخطط والمواقف الوطنية تعزز بعضها البعض بما في ذلك التشريعات والتخطيط وتخصيص الموارد. ومثل هذه الأطر مبنية من خلال عمليات تشاورية منهجية تتيح الفرص لإسهامات مجموعات متنوعة من المصادر. وجود إطار قانوني للحد من مخاطر الكوارث مصمم بشكل جيد، مع مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على تحديد المخاطر المقبولة، وتحديد المسؤولية عن تقليل المخاطر من قبل الحكومة والقطاع الخاص، وكذلك تطوير القدرة على تنفيذ السياسات والخطط والبرامج. إن دستور الدولة والقوانين والنظام الحكومي هم الأساس لتطوير الخطط والترتيبات المؤسسية لجميع جوانب الحد من مخاطر الكوارث. وتقييم تلك العوامل يمكن أن يكشف عن ثغرات في الموارد والقدرات التي كانت غير مستغلة في الماضي. كما أن وجود إطار من السياسات الشاملة للحد من مخاطر الكوارث من شأنه أيضاً إرشاد الحكومة فيما يتعلق بسياسات واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل الحد من مخاطر الكوارث مدرج في خطط واستراتيجيات التنمية؟ تعم/ لا وسائل التحقق (يرجى التحقق من المربعات ذات الصلة) ☐ خطة التنمية الوطنية ☐ خطط واستراتيجيات القطاعات ☐ سياسات واستراتيجيات تغير المناخ ☐ الأوراق الاستراتيجية للحد من الفقر ☐ التقييم الوطني المشترك / إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة

☐ سياسة واستراتيجية الدفاع المدني، وخطط الطوارئ

هل تم تنفيذ

2. توافر موارد كافية مخصصة للقيام بأنشطة الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات الإدارية.

الموارد المخصصة تعني التمويل الذي تم تخصيصه لأنشطة الحد من مخاطر الكوارث. ومن الضروري تخصيص الموارد التي تعزز سير العمل اليومي لمؤسسات الحد من مخاطر الكوارث. ووضع المخاطر في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار التنموي، يقلل كثيرا من تكلفة الحد من مخاطر الكوارث. والإدماج المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث يعتمد على بناء قدرات المنظمات وعلى تخطيط وتنفيذ أنشطة الحد من المخاطر التي يمكن تطبيقها في قطاع عملها.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق

ما هي نسبة مخصصات الميزانية للحد من مخاطر الكوارث والإغاثة مقابل إعادة الإعمار

	الحد من مخاطر الكوارث/ الوقاية (٪)	الإغاثة وإعادة الإعمار (٪)
الميزانية الوطنية		
الميزانية اللامركزية / شبه وطنية		

☐ دولار أمريكي مخصص لإستثمارات عزل خطر التنمية القطاعية النقل، الزراعة، البنى التحتية...)

3. التأكيد على مشاركة المجتمع واللامركزية من خلال تخصيص الموارد وتفويض السلطات للمحليات.

وهذا العمل يدعو لتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في الحد من مخاطر الكوارث من خلال اعتماد سياسات محددة، وتشجيع إقامة الشبكات، والإدارة الاستراتيجية لموارد المتطوعين، وإسناد الأدوار والمسؤوليات، وتفويض وتوفير السلطات والموارد اللازمة.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل هيئات الحكم المحلي تتحمل مسؤوليات قانونية ولها مخصصات من الميزانية للحد من مخاطر الكوارث؟ نعم/ لا ☐ التشريعات (هل هناك تشريعات محددة لهيئات الحكم المحلي مع تفويض بالحد من أخطار الكوارث؟) ☐ مخصصات الميزانية للحد من أخطار الكوارث إلى هيئات الحكم المحلي ٪ المقدرة من مخصصات الميزانية المحلية المخصصة للحد من مخاطر الكوارث
4. وجود منظومة وطنية متعددة القطاعات وفاعلة للحد من مخاطر الكوارث. من الممكن تعريف مثل هذه المنظومة المتعددة القطاعات بأنها آلية وطنية تأخذ شكل لجنة أو منتدى، وتقوم بتسهيل تفاعل العاملين التنمويين الرئيسيين بشأن أجندة عمل الحد من مخاطر الكوارث، كما تقوم بالدعوة لتبني إجراءات الحد من مخاطر الكوارث على جميع المستويات. وإشراك المعنيين ذوي الصلة في حوار حول الحد من مخاطر الكوارث، يساعد على بناء توافق وطني على ضرورة وأولويات الحد من الكوارث. وهذا الحوار يعزز الوعي بالأخطار والمخاطر والحد من المخاطر. كما يعزز من إجراءات الحد من المخاطر لدى المجموعات الأكثر قابلية للتضرر بما في ذلك النساء والمحرومين إجتماعياً وإقتصادياً، وهيئات الحكم المحلية، وهيئات القطاع الخاص والجمعيات المحلية والمنظمات غير الحكومية من خلال تبادل المعلومات وبناء التحالفات. ويمكن للحوار أن يؤدي أيضاً إلى التعاون في مجال الحد من المخاطر على المستوى الإقليمي.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية للتخطيط، والمنظمات الاقتصادية وقطاع المنظمات الإنمائية ممثلة في المنظومة الوطنية؟ نعم/ لا ☐ أعضاء المجتمع المدني (حدد العدد المطلق) ☐ هيئات التخطيط والمالية الوطنية (حدد العدد المطلق) ☐ المنظمات القطاعية (حدد العدد المطلق)

☐ القطاع الخاص (حدد العدد المطلق)

☐ الهيئات العلمية والأكاديمية (حدد العدد المطلق)

☐ المنظمات النسائية المشاركة في المنظومة الوطنية (حدد العدد المطلق)

☐ أخرى (الرجاء التحديد)

أين تقع المؤسسة الرائدة لتنسيق الحد من مخاطر الكوارث؟

☐ في مكتب الرئيس / رئيس مجلس الوزراء

☐ في وحدة التخطيط المركزية و/ أو التنسيق

☐ في قسم الحماية المدنية

☐ في وزارة التخطيط البيئية

☐ في وزارة المالية

☐ أخرى (يرجى التحديد)

قسم 4: أولوية العمل 2

أولوية العمل 2: التعريف والأهمية

تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر

إن نقطة البدء للحد من مخاطر الكوارث وللترويج لثقافة القدرة على مجابهة الكوارث، تكمن في معرفة الأخطار وقابلية التضرر المادية والاجتماعية والبيئية للكوارث التي تواجهها أغلب المجتمعات، وكذلك كيفية تغير تلك الأخطار وقابلية التضرر على المدى القريب والبعيد نتيجة لاتخاذ الإجراءات المناسبة على أساس هذه المعرفة.

وعلى ضوء ما تم تحديده في إطار عمل هيوغو، فإن أولوية العمل 2 تتضمن أربعة "مؤشرات أساسية" يمكن على أساسها متابعة ومراجعة التقدم والتحديات التي تواجه التنفيذ:

1. توافر تقديرات المخاطر الوطنية والمحلية بناء على بيانات ومعلومات الأخطار وقابلية التضرر، وتتضمن تقديرات المخاطر على القطاعات الرئيسية.
2. وجود أنظمة لمتابعة وأرشفة ونشر البيانات المتعلقة بالأخطار الرئيسية وقابلية التضرر.
3. توافر أنظمة إنذار مبكر لجميع المخاطر الكبرى ووصولها لكل المجتمعات.
4. تقييمات المخاطر المحلية والوطنية تضع في الاعتبار المخاطر الإقليمية وعبر الحدود، مع التطلع للتعاون الإقليمي للحد من المخاطر.

شرح نطاق كل من المؤشرات تحت أولوية العمل 2

2. تحديد وتقييم ومتابعة مخاطر الكوارث وتعزيز الإنذار المبكر
1. توافر تقديرات المخاطر الوطنية والمحلية بناء على بيانات ومعلومات الأخطار وقابلية التضرر، وتتضمن تقديرات المخاطر على القطاعات الرئيسية. تتيح تقديرات المخاطر لصناع القرار وللمجتمعات فهم تعرض البلاد للأخطار المختلفة وقابلية التضرر المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما تتيح تقديرات المخاطر الوطنية للمجتمعات اتخاذ الإجراءات الفعالة للحد من مخاطر الكوارث والأخطار البيئية.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق

هل هناك تقييم وطني للأخطار والمخاطر المتعددة، متاح ويعمل على توفير المعلومات لاتخاذ قرارات التخطيط والتنمية؟ نعم/ لا

تقييم للأخطار والمخاطر المتعددة

٪ للمدارس والمستشفيات التي تم تقييمها

المدارس غير الآمنة من الكوارث (حدد العدد المطلق)

قابلية التضرر والقدرات موزعة تبعاً لنوع الجنس

معايير وطنية متفق عليها لتقييم المخاطر والأخطار المتعددة

تقييم المخاطر ضمن مخزون مركزي (المؤسسة الرائدة)

صيغة مشتركة لتقييم المخاطر

تخصيص تنسيق تقييم المخاطر من قبل المستخدم

هل المستقبل/ تقييم المخاطر المحتملة؟

يرجى ذكر القطاعات التي استخدمت بالفعل تقييم مخاطر الكوارث كشرط مسبق لتخطيط التنمية القطاعية والبرمجة.

2. وجود أنظمة لمتابعة وأرشفة ونشر البيانات المتعلقة بالأخطار الرئيسية وقابلية التضرر.

يتيح جمع المعلومات ونشرها لصناع القرار لفهم تعرض البلاد للأخطار المختلفة وقابلية التضرر المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومثل هذه المعلومات عند نشرها بالشكل المناسب وفي الوقت الصحيح، تتيح للمجتمعات اتخاذ الإجراءات الفعالة للحد من المخاطر.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق

هل يتم الإبلاغ عن الخسائر الناجمة عن الكوارث ومتابعتها وتحليلها بشكل منظومي؟ نعم/ لا

قواعد البيانات للكوارث موجودة ويتم تحديثها بشكل دوري

إنتاج التقارير واستخدامها في التخطيط (من قواعد البيانات الكوارث / نظم المعلومات) يتم مراقبة المخاطر باستمرار عبر المحليات والحدود الإقليمية
3. توافر أنظمة إنذار مبكر لجميع المخاطر الكبرى ووصولها لكل المجتمعات. إن تقييم القدرات المتعلقة بالعوامل الأربعة للإنذار المبكر (معرفة المخاطر - خدمات المتابعة والإنذار - نشر المعلومات والاتصال - قدرات الاستجابة) هو العنصر الأساسي لتمكين الأفراد والمجتمعات المعرضة للمخاطر من اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب لتقليل الخسائر المحتملة في الأرواح والأضرار للممتلكات والبيئة. نظم الإنذار المبكر تمكن الأفراد والمجتمعات المعرضة للأخطار بالعمل في مساحة زمنية كافية وبالطريقة المناسبة، بما يحد من الإصابات في الأرواح والممتلكات والخسائر البيئية ومصادر التكسب.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل المجتمعات المحلية المعرضة للخطر يصلها في الوقت المناسب إنذارات مفهومة بالمخاطر الوشيكة؟ نعم/ لا ☐ إنذار مبكر يعمل بشكل فعال ☐ الاستعداد على المستوى المحلي ☐ بروتوكولات ونظم الاتصالات ☐ مشاركة فعالة من وسائل الإعلام في نشر تحذيرات الإنذار المبكر
4. تقييمات المخاطر المحلية والوطنية تضع في الاعتبار المخاطر الإقليمية وعبر الحدود، مع التطلع للتعاون الإقليمي للحد من المخاطر. هذا المؤشر يشير إلى الحاجة إلى التعاون الإقليمي والدولي لتقييم ومتابعة المخاطر الإقليمية وعبر الحدود، وتبادل المعلومات وتوفير الإنذار المبكر من خلال الترتيبات المناسبة. ويتطلب ذلك استخدام معلومات وبيانات موحدة حول المخاطر الإقليمية وآثارها والخسائر الناجمة عنها.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق
هل تشارك بلدك في برامج أو مشروعات الحد من مخاطر الكوارث على المستوى الإقليمي أو المستوى شبه الإقليمي؟ نعم/ لا
☐ برامج ومشروعات تتناول القضايا عبر الحدود
☐ استراتيجيات وأطر عمل إقليمية وشبه إقليمية
☐ آليات للمتابعة وإصدار التقارير إقليمية أو شبه إقليمية
☐ خطط عمل تتناول القضايا عبر الحدود

قسم 5: أولوية العمل 3

أولوية العمل 3: التعريف والأهمية

استخدام المعرفة والابتكار والتوعية لبناء ثقافة الأمان والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات.

من الممكن التقليل من آثار الكوارث من خلال توافر المعرفة للأفراد وتشجيعهم على تبني ثقافة منع الكوارث والقدرة على المجابهة، ويتطلب ذلك جمع ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالمخاطر وقابلية التضرر والقدرات.

وعلى ضوء ما حددته أولوية العمل 3 في إطار عمل هيوغو، فهناك أربعة مؤشرات أساسية يقاس عليها التقدم الذي تم إحرازه والتحديات التي تواجه التنفيذ:

1. توافر المعلومات عن الكوارث على جميع المستويات ولجميع المعنيين (من خلال الشبكات وتطوير نظم نشر المعلومات . . . الخ).
2. المناهج الدراسية والمواد التعليمية والدورات التدريبية تتضمن مفاهيم وممارسات الحد من مخاطر الكوارث والتعافي.
3. يتم تطوير وتعزيز أساليب وأدوات البحث والتقييم للأخطار المتعددة ، وتطوير وتحسين تحليلات التكلفة والمنفعة.

4. وجود استراتيجية توعية عامة على المستوى الوطني للترويج لثقافة مجابهة الكوارث، وتصل إلى المجتمعات الحضرية والريفية.

شرح نطاق كل من المؤشرات تحت أولوية العمل 3

3. استخدام المعرفة والابتكار والتوعية لبناء ثقافة الأمان والقدرة على مجابهة الكوارث على جميع المستويات.
1. توافر المعلومات عن الكوارث على جميع المستويات ولجميع المعنيين (من خلال الشبكات وتطوير نظم نشر المعلومات . . . الخ). يجب توفير الحصول على المعلومات حول مخاطر الكوارث وخيارات الحماية، وأن تكون سهلة ومفهومة للمواطنين وللسلطات المحلية في المناطق الخطرة، وذلك لتمكينهم من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل المخاطر وبناء القدرة على المجابهة.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل هناك نظام معلومات وطني عن الكوارث متاح للجمهور العام؟ نعم/ لا ☐ يتم نشر المعلومات بشكل استباقي ☐ الآليات التي أنشأت من أجل الوصول / نشر (الإنترنت، البث الإعلامي – الإذاعة والتلفزيون) ☐ المعلومات متوفرة بشكل استباقي متضمنةً إرشادات إدارة مخاطر الكوارث
2. المناهج الدراسية والمواد التعليمية والدورات التدريبية تتضمن مفاهيم وممارسات الحد من مخاطر الكوارث والتعافي. إدماج القضايا المتعلقة بمخاطر الكوارث في المناهج الدراسية يؤدي إلى التعلم المستمر ويعزز المعرفة حول الحد من مخاطر الكوارث. كما أن الأنشطة التدريبية تتيح الفرصة للاستفادة من المعرفة المحلية والممارسات التقليدية حول الحد من المخاطر والتخفيف من آثارها. وهكذا يصبح الأطفال عوامل فاعلة في بناء ثقافة مجابهة الكوارث، كما أن التعليم العالي والبحوث التطبيقية هي موارد للمساعي العملية لبناء قدرات الحد من الكوارث، ولذلك فهي تحتاج لرعاية خاصة. كما أن أنشطة التدريب تتيح الفرصة للتعرف على المعرفة المتأصلة والممارسات التقليدية.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق

هل الحد من مخاطر الكوارث ضمن المناهج التعليمية الوطنية؟ نعم/ لا ☐ مناهج المدارس الابتدائية ☐ مناهج المدارس الثانوية ☐ المناهج الجامعية ☐ برامج تعليمية متخصصة للحد من مخاطر الكوارث
3. يتم تطوير وتعزيز أساليب وأدوات البحث والتقييم للأخطار المتعددة ، وتطوير وتحسين تحليلات التكلفة والمنفعة. السلطات على المستويات الوطنية والإقليمية لها دور محوري في تعزيز القدرات الفنية والعلمية من أجل تطوير وتطبيق المنهجيات والدراسات والنماذج بغرض تقييم قابلية التضرر وآثار الأخطار، بما في ذلك من تحسين للقدرات الإقليمية على المتابعة والتقييم.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل الحد من مخاطر الكوارث مدرج ضمن جداول الأعمال/ الميزانيات الوطنية للبحوث العلمية التطبيقية؟ نعم/ لا ☐ مشروعات وبرامج بحثية ☐ مخرجات ونواتج ودراسات بحثية / تستخدم من قبل المؤسسات العامة والخاصة ☐ دراسات عن التكلفة والجدوى الاقتصادية للحد من مخاطر الكوارث
4. وجود استراتيجية توعية عامة على المستوى الوطني للترويج لثقافة مجابهة الكوارث، وتصل إلى المجتمعات الحضرية والريفية. إستراتيجية التوعية العامة على المستوى الوطني هي استراتيجية وطنية طويلة المدى لها أهداف محددة تسعى لتنظيم كيفية توعية الجمهور بمخاطر الكوارث، وبالطرق التي من شأنها تقلل تعرضهم للأخطار. وفعاليات التوعية العامة تعتبر من الأدوات الهامة لإدماج الحد من مخاطر الكوارث في الحياة اليومية. كما أن توعية المعنيين بالمخاطر المحتملة تساعد على ضمان التزام السياسات بإجراءات الحد من الكوارث.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق
هل حملات التوعية العامة للحد من مخاطر الكوارث تصل إلى المجتمعات المعرضة للكوارث؟ نعم/ لا
☐ حملات توعية عامة لتعزيز الوعي للمخاطر
☐ تدريب هيئات الحكم المحلي
☐ إدارة الكوارث (الإستعداد والإستجابة للطوارئ)
☐ إدارة المخاطر الوقائية (المخاطر والضعف)
☐ إرشادات للحد من المخاطر
☐ توافر معلومات حول ممارسات الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المجتمع المحلي

قسم 6: أولوية العمل 4

أولوية العمل 4: التعريف والأهمية

الحد من العوامل المسببة للمخاطر

مخاطر الكوارث المتعلقة بتغيرات الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية واستخدام الأراضي، وتأثير الأخطار المصاحبة للأحداث الجيولوجية والمناخية والمائية والتغيير المناخي، وكل ذلك من الممكن تناوله في برامج ومخططات التنمية القطاعية وكذلك أيضاً في أحوال ما بعد الكوارث.

وعلى ضوء ما حددته أولوية العمل 4 في إطار عمل هيوغو، فهناك 6 مؤشرات أساسية يقاس عليها التقدم الذي تم إحرازه والتحديات التي تواجه التنفيذ:

1. الحد من مخاطر الكوارث يعتبر هدفاً أساسياً للسياسات والخطط البيئية ذات الصلة بما في ذلك استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع التغير المناخي.
2. يتم تنفيذ خطط للتنمية الاجتماعية لتقليل قابلية التضرر للمجتمعات الأكثر تعرضا للخطر.

3. يتم تنفيذ خطط وسياسات اقتصادية قطاعية لتقليل قابلية التضرر للأنشطة الاقتصادية.
4. التخطيط والإدارة للإسكان يتضمنان عوامل الحد من مخاطر الكوارث بما ذلك الإلزام باتباع كود البناء.
5. إجراءات الحد من مخاطر الكوارث مدمجة في عمليات التعافي وإعادة التأهيل بعد الكوارث.
6. وجود إجراءات لتقييم أثر مخاطر الكوارث للمشروعات التنموية الكبرى – وخاصة مشاريع البنية التحتية.

شرح نطاق كل من المؤشرات تحت أولوية العمل 4

4. الحد من العوامل المسببة للمخاطر
1. الحد من مخاطر الكوارث يعتبر هدفاً أساسياً للسياسات والخطط البيئية ذات الصلة بما في ذلك استخدام الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية والتكيف مع التغير المناخي. إن نطاق سياسات إدارة الأخطار البيئية من الممكن أن يكون له تأثيرات كبيرة على الحد من مخاطر الكوارث، ويجب أن تتضمن تلك السياسات بشكل واضح استراتيجيات وأهداف الحد من مخاطر الكوارث. وبذلك تساعد على الحد من العوامل المسببة للمخاطر.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل هناك آلية موجودة لحماية واستعادة خدمات النظم البيئية التنظيمية؟ (المرتبطة بالأراضي الرطبة، والأشجار الاستوائية، الغابات . . . الخ) نعم/ لا ☐ تشريعات المناطق المحمية ☐ مدفوعات مقابل خدمات النظم البيئية ☐ التخطيط المتكامل (على سبيل المثال إدارة المناطق الساحلية) ☐ تقييم التأثيرات البيئية ☐ مشروعات وبرامج التكيف مع تغير المناخ
2. يتم تنفيذ خطط للتنمية الاجتماعية لتقليل قابلية التضرر للمجتمعات الأكثر تعرضا للخطر. يتم تحقيق ذلك من خلال التعامل مع قضايا الأمن الغذائي والصحة العامة وآليات مشاركة الخطر وحماية

البنية التحتية الهامة. . . الخ. وعندما تتضمن التوعية العامة والإنذار المبكر والسياسات البيئية عوامل الحد من خطر الكوارث، فإنها تساعد على الحد من العوامل المسببة للمخاطر وخفض قابلية التضرر للمجتمعات الفقيرة.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل توجد شبكات أمان اجتماعي لزيادة مجابهة الكوارث بالنسبة للأسر والمجتمعات المعرضة للخطر؟ نعم/ لا ☐ تأمين على المحاصيل والممتلكات ☐ مخططات ضمان التوظيف ☐ التحويلات النقدية المشروطة والغير مشروطة ☐ التمويل الدقيق ☐ التأمين متناهي الصغر
3. يتم تنفيذ خطط وسياسات اقتصادية قطاعية لتقليل قابلية التضرر للأنشطة الاقتصادية. التركيز على حماية الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية الأكثر قابلية للتضرر يعد استراتيجية فعالة للحد من الآثار الكلية للكوارث.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل تكلفة وجدوى الحد من مخاطر الكوارث مدمجة في التخطيط للاستثمارات العامة؟ نعم/ لا ☐ نظم الاستثمار على المستوى الوطني ومستوى القطاعات تتضمن الحد من مخاطر الكوارث يرجى تقديم أمثلة محددة: على سبيل المثال البنية التحتية العامة والنقل والاتصالات الأصول الاقتصادية والإنتاجية ☐ ستثمارات تحصينات البنية التحتية تتضمن المدارس والمستشفيات
4. لتخطيط والإدارة للإسكان يتضمنان عوامل الحد من مخاطر الكوارث بما في ذلك الإلزام باتباع كود البناء. إن إدماج عوامل الحد من مخاطر الكوارث في خطط استخدام الأراضي هو استراتيجية هامة لتقليل قابلية التضرر للمجتمعات. كما أن خطط استخدام الأراضي الموضوعة بعناية والمنفذة بدقة تعد من المداخل المفيدة لتوسع المجتمعات العمرانية وتقليل الأخطار المرتبطة بذلك.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق

هل هناك استثمارات للحد من المخاطر في المستوطنات الحضرية القابلة للتضرر؟ نعم/ لا

- ☐ الاستثمار في البنية التحتية لصرف المياه في المناطق المعرضة للفيضانات
- ☐ تثبيت المنحدر في المناطق المعرضة للانهيارات الأرضية
- ☐ تدريب عمال البناء على تقنيات البناء الآمن
- ☐ نوفير أراضي آمنة للأسر والمجتمعات ذات الدخل المنخفض
- ☐ أنظمة حساسة للخطر في تقسيم الأراضي والتطوير العقاري الخاصة
- ☐ توفير أنظمة تمليك الأراضي

5. جراءات الحد من مخاطر الكوارث مدمجة في عمليات التعافي وإعادة التأهيل بعد الكوارث.

من الأساسي وضع مبادئ الحد من مخاطر الكوارث بعين الاعتبار عند تصميم عمليات التعافي وإعادة التأهيل لما بعد الكوارث لتحاشي الأخطاء السابقة وتجنب تكرار المخاطر. والتنفيذ على المستوى الوطني والمحلي يحتاج إلى المواصفات والمعايير الدولية للتعافي وإعادة الإعمار لما بعد الكوارث.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق

هل برامج التعافي بعد الكوارث تتضمن بشكل واضح ميزانية للحد من مخاطر الكوارث؟ نعم/ لا

% من تمويل التعافي وإعادة الإعمار مخصص للحد من مخاطر الكوارث

- ☐ تعزيز قدرات السلطات المحلية للحد من مخاطر الكوارث في الاستجابة والتعافي
- ☐ تقييم للمخاطر والتخطيط مسبقا والتعافي بعد الكوارث وإعادة الإعمار
- ☐ التدابير المتخذة لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي في التعافي

6. وجود إجراءات لتقييم أثر مخاطر الكوارث للمشروعات التنموية الكبرى - وخاصة مشاريع البنية التحتية.

من المهم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإدماج المؤسسي بتدابير الحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية الوطنية المستدامة في مجالات رئيسية مثل مكافحة الفقر - الإسكان - الماء - النظافة - الطاقة - الصحة - الزراعة - البنية التحتية -البيئة، وذلك للتأكد من أن التنمية لن تساهم في خلق كوارث مستقبلية.

يمكن الحد من الأثر الإجتماعي للكارثة من خلال الاستئناف الفوري لهذه المرافق الأساسية. إن إشراك المجتمع المحلي المباشر أمر ضروري في جميع جوانب المدرسة والخدمات الصحية للحد من مخاطر الكوارث. في حال كانت الإجراءات المعمول بها موجودة، فإنه يقلل كثيرا من مخاطر المجتمعات

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق
هل يتم تقييم الآثار المترتبة على مشروعات التنمية الكبرى المعنية بالحد من مخاطر الكوارث؟ نعم/ لا
هل تكاليف/ فوائد مخاطر الكوارث تؤخذ بعين الاعتبار في تصميم وتشغيل كبرى مشاريع التنمية ؟ نعم/ لا
☐ من خلال الهيئات والجهات الوطنية وشبه الوطنية
☐ من خلال الجهات الإنمائية الدولية الفعالة
☐ آثار مخاطر الكوارث تؤخذ في الحسبان في تقييم الأثر البيئي

قسم 7: أولوية العمل 5

أولوية العمل 5: التعريف والأهمية

تعزيز الاستعداد للاستجابة الفعالة للكوارث على جميع المستويات

عند حدوث الكوارث يكون من الممكن الحد من الآثار والخسائر بقدر كبير إذا كانت السلطات والأفراد والمجتمعات الأكثر تعرضا لخطر الكوارث على مستوى عالي من الاستعداد، ومتأهبين للعمل ولديهم المعرفة والقدرات على الإدارة الفعالة للكوارث.

وعلى ضوء ما حددته أولوية العمل 5 في إطار عمل هيوغو، فهناك أربعة مؤشرات أساسية يقاس عليها التقدم الذي تم إحرازه والتحديات التي تواجه التنفيذ:

1. توافر سياسات قوية وقدرات تقنية ومؤسسية لإدارة الكوارث مع وجود التوجه بالحد من المخاطر.
2. وجود خطط استعداد للكوارث وخطط احترازية على جميع المستويات الإدارية والقيام بتدريبات منتظمة على إنذارات تجريبية لاختبار وتطوير برامج الاستجابة للكوارث.
3. توافر احتياطات مالية وآليات احترازية للطوارئ لدعم الاستجابة والتعافي من الكوارث عند الحاجة.

4. وجود إجراءات لتبادل المعلومات أثناء الأحداث الخطرة والكوارث ولإجراء المراجعات بعد الحدث.

شرح نطاق كل من المؤشرات تحت أولوية العمل 5

5. تعزيز الاستعداد للاستجابة الفعالة للكوارث على جميع المستويات
1. توافر آليات وقدرات وسياسات مؤسسية قوية لإدارة الكوارث مع وجود توجه بالحد من مخاطرها. إن استثمار الوقت والموارد في التقييم المنهجي - وبالتالي - تحسين قدرات وآليات الاستعداد، سوف يزيد من قدرة الدول على معالجة آثار الكوارث بالإضافة إلى تحسين إجراءات الاستجابة.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل هناك برامج أو السياسات وطنية للتأهب للكوارث والتخطيط للطوارئ والاستجابة؟ نعم/ لا ☐ الحد من مخاطر الكوارث مدرج في هذه السياسات والبرامج ☐ يوجد آليات مؤسساتية للتعبئة السريعة للموارد في الكوارث، وذلك باستخدام المجتمع المدني والقطاع الخاص بالإضافة إلى دعم القطاع العام هل توجد برامج أو سياسات وطنية لجعل المدارس والمرافق الصحية آمنة في حالات الطوارئ؟ نعم/ لا ☐ سياسات وبرامج لأمان المدارس والمستشفيات ☐ تدريب وإنذارات وهمية للتدريب في المدارس والمستشفيات للاستعداد للطوارئ هل مخاطر الكوارث المستقبلية متوقعة من خلال وضع السيناريوهات والتخطيط للتأهب ؟ نعم/ لا ☐ وضع سيناريوهات المخاطر المحتملة مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات تغير المناخ ☐ يتم تحديث خطط التأهب بانتظام على أساس سيناريوهات المخاطر المستقبلية
2. وجود خطط استعداد للطوارئ على جميع المستويات الإدارية والقيام بتدريبات منتظمة على إنذارات وهمية لاختبار وتطوير خطط التعامل مع الكوارث. يجب أن تستفيد خطط الاستعداد للكوارث وخطط التعافي وإعادة الإعمار من المعلومات المتوفرة والدروس المستفادة من الكوارث السابقة، كما يجب أن تستفيد من المعرفة بإجراءات الحد من المخاطر حتى تتحاشى إغفال العوامل المسببة للمخاطر. كما يجب إدماج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في تصميم وتنفيذ كلا النوعين من الخطط.

الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل توجد خطط وإجراءات وموارد احترازية للتعامل مع الكوارث الكبرى؟ نعم/ لا ☐ خطط احترازية مراعية للجنسين ☐ خطط إدارة المخاطر/ خطط طوارئ لمواصلة تقديم الخدمات الأساسية ☐ مركز للعمليات والاتصالات ☐ فرق البحث والإنقاذ ☐ مخزونات من إمدادات الإغاثة ☐ ملاجئ ☐ تأمين وجود المرافق الطبية ☐ إمدادات مخصصة للنساء في مجال الإغاثة والمأوى ومرافق طبية للطوارئ ☐ الشركات هي شريك نشط في تخطيط وتنفيذ الاستجابة
3.توافر احتياطات مالية وآليات احترازية للطوارئ لدعم الاستجابة والتعافي من الكوارث عند الحاجة. من الضروري على الحكومات أن تلتزم بتخصيص الموارد لبرامج التعافي المبكر بما في ذلك تقدير الخسائر والاحتياجات وإعادة البنية التحتية الأساسية ومصادر التكسب في أعقاب الكوارث لدعم قدرة المجتمعات على المجابهة إلى أن تتم عمليات إعادة البناء على المدى البعيد.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل توجد ترتيبات مالية للتعامل مع الكوارث الكبرى؟ نعم/ لا ☐ صناديق وطنية للطوارئ ☐ إن الحد من مخاطر الكوارث المستقبلية يتم عبر استخدام أموال الكوارث ☐ مرافق للتأمين ضد الكوارث ☐ سندات مالية للكوارث
4.وجود إجراءات لتبادل المعلومات أثناء الأحداث الخطرة والكوارث ولإجراء المراجعات بعد الحدث. يجب أن تستفيد خطط الاستعداد والاستجابة للطوارئ وكذلك خطط التعافي وإعادة التأهيل من الدروس المستفادة من التعامل مع الكوارث السابقة، كما يتعين أن تستفيد من معرفة إجراءات الحد من الخطر حتى لا تتوه منها أسباب الخطر. كما يجب إدماج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في تصميم وتنفيذ كلا

النوعين من الخطط.
الأسئلة الأساسية ووسائل التحقق هل تم اعتماد أسلوب وإجراءات متفق عليها لتقييم الأضرار والخسائر والاحتياجات عند وقوع الكوارث؟' نعم/ لا ☐ وجود منهجيات وقدرات تقييم الأضرار والخسائر ☐ منهجيات تقييم احتياجات ما بعد الكارثة ☐ منهجيات تقييم احتياجات ما بعد الكارثة تتضمن توجيهات بشأن الجوانب المتعلقة بنوع الجنس ☐ تحديد وتدريب الموارد البشرية

مستويات التقدم لأولويات العمل الخمس

مستوى التقدم

تتيح مستويات التقدم الفرصة لتقييم الذات بشأن السياسات والبرامج والمبادرات المستدامة الهادفة إلى تحقيق أهداف الحد من المخاطر.

1. بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات
2. بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي
3. تم تحقيق الالتزام المؤسسي ولكن الإنجازات ليست شاملة أو كبيرة
4. تم تحقيق إنجازات كبيرة ولكن يوجد قصور في الموارد والقدرات
5. إنجازات شاملة والتزام وقدرات مستدامة على جميع المستويات

وفيما يلي عرض لوضع الانجازات والذي قد يساعد على تحديد مستوى التقدم المحرز في كل من أولويات للعمل.

مثال للمساعدة في تحديد مستوى التقدم المحرز في تنفيذ أولويات العمل لإطار عمل هيوغو:

المستوى	وصف عام لمستوى التقدم	أمثلة على تقييم المؤشر "توجد استراتيجية لتقييم البيانات حول الحد من مخاطر الكوارث"
5	إنجازات شاملة والتزام وقدرات مستدامة على جميع المستويات	"توجد عمليات منهجية تملك الموارد اللازمة لجمع ونشر البيانات، مع القيام دوريا بالتقييم والتحليل والتطوير. ويتم الإعلان عن الخطط والالتزامات ويتم دمج العمل في برامج أخرى"
4	تم تحقيق إنجازات كبيرة ولكن يوجد قصور في الموارد والقدرات	"توجد عمليات لجمع البيانات حول كافة الأخطار ومعظم قابلية التضرر، ولكن يوجد قصور في توزيع البيانات وتحليلها هذه البيانات"
3	تم تحقيق الالتزام المؤسسي ولكن الإنجازات ليست شاملة أو كبيرة	"يوجد التزام منهجي نحو جمع البيانات ولكن هناك وعي محدود بأهمية الاحتياجات المعلوماتية لتحديد عوامل قابلية التضرر، مع قصور في مهارات التخطيط ومهارات الأداء"
2	بعض التقدم ولكن بدون سياسة منهجية أو التزام مؤسسي	"تم جمع بعض البيانات في الماضي ولكن بطريقة ارتجالية، وهناك خطط لتحسين الأنشطة المعلوماتية ولكن الموارد والقدرات محدودة"
1	بعض التقدم البسيط مع عدد محدود من مؤشرات التقدم من حيث الخطط أو السياسات	"وعي محدود بأهمية الجمع والتحليل المنهجي للبيانات المتعلقة بالكوارث والأخطار المناخية"

قسم 8: دوافع التقدم

لتحديد الإجراءات الملائمة لتحقيق نتائج إطار عمل هيوغو والأهداف الاستراتيجية، أكد المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث في عام 2005 على أخذ الاعتبارات العامة التالية في الحسبان من قبل المؤسسات التي تضطلع بتنفيذ الأولويات الرئيسية لإطار عمل هيوغو:

أ. ينبغي إدماج مدخل متكامل ومتعدد الأخطار للحد من مخاطر الكوارث ضمن السياسات والتخطيط والبرمجة المتعلقة بالتنمية المستدامة والإغاثة والتعافي، وأنشطة إعادة

التأهيل لما بعد الكوارث وحالات ما بعد انتهاء الصراعات في البلدان المعرضة للكوارث.

ب. يجب إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات إدارة مخاطر الكوارث وخطط وعمليات صنع القرار، بما في ذلك تلك المتعلقة بتقييم المخاطر والإنذار المبكر وإدارة المعلومات والتعليم والتدريب.

ج. يجب الحرص على التنوع الثقافي وتنوع الأعمار والفئات الضعيفة عند التخطيط للحد من مخاطر الكوارث، مع إيلاء اهتمام خاص لمداخل توفير سبل المعيشة كلما اقتضى الأمر.

د. يجب تمكين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية لإدارة والحد من مخاطر الكوارث من خلال تيسير الحصول على المعلومات الضرورية والموارد والسلطة اللازمة لتنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث.

و. هناك حاجة إلى تعزيز التعاون والمساعدة على كافة المستويات، وخاصة من خلال تبادل المعرفة والتكنولوجيا والخبرات لتعزيز بناء القدرات للحد من مخاطر الكوارث.

ز. يتم تشجيع جميع الجهات الفاعلة لبناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، على جميع المستويات، حسب الاقتضاء، وعلى أساس طوعي، للمساهمة في تنفيذ إطار العمل هذا.

دوافع التقدم- التعريف والأهمية

تشير عبارة "دوافع التقدم" إلى العوامل التي تؤدي إلى تحقيق تقدم كبير في الحد من مخاطر الكوارث والتعافي المستدام منها.

تختلف تلك العوامل تبعا للسياقات المحلية والوطنية، ولكنها عموما تشير إلى العوامل أو القضايا التي ترى الدول أهمية تضمينها في الخطط والسياسات والبرامج كوسيلة لتحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث.

تعد القضايا التالية دوافع هامة أو عوامل مساعدة على المستويين الوطني والمحلي لهذا التقييم:

1. مدخل للأخطار المتعددة في الحد من مخاطر الكوارث.
2. التبني والإدماج المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.
3. تحديد وتعزيز قدرات الحد من المخاطر والتعافي منها.
4. إدماج مداخل العدالة الاجتماعية والأمن في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتعافي.
5. تقوية المشاركة والشراكات مع الفاعلين غير الحكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات.
6. دوافع التقدم الأخرى تبعا للسياقات/ المتطلبات الوطنية والمحلية.

يجب أن يضع التقييم مدى التركيز على تلك العوامل لتحقيق النتيجة المرجوة للحد من مخاطر الكوارث.

التوجيهات لهذا القسم

أ) الهدف من هذا القسم هو المساعدة على تقييم التقدم في تنفيذ الأنشطة الرئيسية التي حددتها الأولوية 1 لإطار عمل هيوغو.

ب) تحديد مستوى مناسب للتقدم يعكس بواقعية مدى وطبيعة التقدم المحرز بالنسبة لتنفيذ المؤشرات الأساسية" لأولوية العمل.

ج) كل قسم فرعي به مساحة لتصف فيها بعض الأسباب الموجودة في السياق العام لترتيب مستوى الارتباط مع العامل المحدد في المستوى المشار إليه. كما يمكن تحديد المجالات التي قد تتطلب المزيد من التركيز خلال السنوات المقبلة، وكذلك التحديات العامة والتوصيات للمستقبل.

د) يحتوي هذا القسم على ستة أقسام فرعية، خمس منها تمثل دوافع التقدم والسادس به مساحة فارغة لتذكر فيها واحد إلى اثنين من الدوافع الإضافية للتقدم تبعا للمتطلبات/ السياقات الوطنية والمحلية، والتي قد تكون ذات صلة بسياق البلد ومن المهم ذكرها.

الأقسام الفرعية

أ. مدخل للأخطار المتعددة في الحد من مخاطر الكوارث.

إن مدخل الأخطار المتعددة من الممكن أن يعمل على تحسين الفاعلية. والمجتمعات عادة ما تواجه مخاطر من مصادر متعددة (طبيعية أو من صنع الإنسان)، قد تسببها عوامل مائية مناخية أو جيولوجية أو تكنولوجية أو بيئية. ولذلك لا يمكن التعامل مع الخطر التراكمي الناجم من خلال التخطيط لمواجهة أحداث كارثية بمفردها. ومدخل الأخطار المتعددة ينطوي على نقل وترابط المعرفة بكل هذه الأخطار ضمن مداخل إدارة الكوارث واستراتيجياتها وتقسيمها وتحليلها بما يؤدي إلى ازدياد الجدوى والفاعلية.

الأسئلة التوجيهية:

هل توجد دراسات/ أو تقارير/ أو مراجع جغرافية حول الأخطار المتعددة للبلد؟

إذا وجدت فهل يتم تطبيقها في تخطيط/ وتوفير المعلومات للسياسات؟

ب. التبني والإدماج المؤسسي للحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي.

إن النوع الاجتماعي هو عامل أساسي في تنفيذ سياسات الحد من مخاطر الكوارث. والنوع الاجتماعي هو عامل تنظيمي رئيسي في جميع المجتمعات، ولذلك فإن الإناث والذكور يتعرضون لأخطار مختلفة. كما أن النوع الاجتماعي يساهم في تشكيل موارد قدرات الأفراد على بناء القدرة على المجابهة والتكيف للتعامل مع الأخطار والكوارث. ولذلك فإنه من الضروري تحديد واستخدام معلومات مصنفة تبعا لنوع الجنس لضمان أن استراتيجيات الحد من المخاطر تستهدف المجموعات الأكثر قابلية للتضرر، وأنه يتم تنفيذها بفاعلية من خلال أدوار الذكور والإناث.

الأسئلة التوجيهية:

هل البيانات المصنفة تبعاً لنوع الجنس متاحة ويتم تطبيقها في عملية صنع القرار لأنشطة الحد من المخاطر والتعافي؟

هل الاهتمامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي تمثل إحدى مدخلات المعلومات لصياغة المفاهيم ولتنفيذ السياسات والبرامج بطريقة هادفة ومناسبة؟

ج. تحديد وتعزيز قدرات الحد من المخاطر والتعافي منها.

إن تنمية القدرات هي الاستراتيجية الأساسية في الحد من مخاطر الكوارث. وتنمية القدرات أساسية لبناء والمحافظة على قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمعات لإدارة المخاطر بنجاح. وهي تتطلب التدريب والمعونة الفنية المتخصصة، وأيضا تعزيز قدرات المجتمعات والأفراد على تحديد وتقليل المخاطر في مجتمعاتهم المحلية. كما تتضمن أيضا النقل المستدام للتكنولوجيا وتبادل المعلومات وتطوير الشبكات ومهارات الإدارة والموارد الأخرى. ويجب المحافظة على استدامة تنمية القدرات من خلال وجود مؤسسات تدعم هذه القدرات وتحافظ عليها كأهداف أساسية ومستمرة لها.

الأسئلة التوجيهية:

هل الوكالات والمؤسسات والمكاتب المسؤولة على المستوى المحلي لديها القدرات على إنفاذ لوائح الحد من المخاطر؟

هل المؤسسات المحلية والمجالس القروية والجمعيات المحلية والمتطوعين أو جمعيات الرعاية الحضرية تم تدريبهم جيدا على الاستجابة للكوارث؟

د. إدماج مداخل العدالة الاجتماعية والأمن في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث والتعافي.

من أهم التحديات التي تواجه الحد من مخاطر الكوارث هي ضمان حماية الفئات الأكثر قابلية للتضرر من الأخطار البيئية الحالية والناشئة، والتأكد من وصول برامج الاستجابة والتعافي لهؤلاء الأكثر تأثرا. وغالباً ما يكون الأكثر قابلية للتضرر هم من الأقليات الجغرافية أو الاقتصادية والاجتماعية. ويجب التركيز على تلبية احتياجات هؤلاء في خطط الحد من المخاطر والتعافي.

الأسئلة التوجيهية:

هل البرامج تضع في اعتبارها المخاطر الاجتماعية والبيئية للفئات الأكثر قابلية للتضرر والمهمشين؟

هل تم اتخاذ تنفيذ تدابير ملائمة للحماية الاجتماعية/ شبكات الأمان التي تساعد على التغلب على مواطن الضعف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟

هـ. تقوية المشاركة والشراكات مع الفاعلين غير الحكوميين والمجتمع المدني والقطاع الخاص على جميع المستويات.

يتطلب الحد من مخاطر الكوارث المشاركة الفعالة للمجتمع. ومداخل المشاركة يمكنها البناء بشكل فعال على آليات التعامل، كما أنها مفيدة في دعم معرفة وقدرات المجتمع. وبالمثل فإن الشراكات بين القطاعين الحكومي والخاص هي

أداة هامة في الحد من مخاطر الكوارث. ومثل هذه الشراكات التطوعية قد تضم هيئات عامة مثل الهيئات الحكومية أو المؤسسات الأكاديمية أو التعليمية أو المنظمات غير الحكومية مع منظمات تجارية مثل الشركات والاتحادات والمؤسسات الخاصة. وتتيح تلك الشراكات الفرص لدمج الموارد والخبرات للعمل المشترك للحد من المخاطر والخسائر المحتملة. وهو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز قدرة المجتمعات على المجابهة.

الأسئلة التوجيهية:

هل هناك وسائل وموارد محلية محددة لنقل الخبرات المجتمعية أو المعرفة التقليدية في الحد من مخاطر الكوارث؟

إذا كان الأمر كذلك، هل هي ضمن خطط وأنشطة متكاملة للحد من مخاطر الكوارث يتم تنفيذها بطريقة مجدية على المستويات المحلية والوطنية؟

دوافع التقدم المترتبة على السياق

أمثلة على بعض الدوافع المترتبة على السياق العام: الموارد والقدرات المؤسسية – المناصرين السياسيين للحد من مخاطر الكوارث – سلامة إنشاء المدارس والمستشفيات والبنية التحتية الهامة – الاستراتيجيات الصحيحة للتعافي من الكوارث – إضفاء المؤسسية على آليات تعميم الحد من مخاطر الكوارث في خطط وبرامج التنمية الوطنية . . . الخ.

برجاء ذكر ما إذا كان هناك دوافع إضافية تم الاستناد إليها لتنفيذ الأهداف على المستويات الوطنية أو شبه الإقليمية.

مستوى الارتباط

تأخذ مستويات الارتباط في الاعتبار معدل تقدم الدولة في تنفيذ إطار عمل هيوغو من خلال الاعتماد على الدوافع المبينة في هذا القسم. وتقييمك يجب أن يضع في الاعتبار التركيز الذي حظي به كل من هذه العوامل في تحقيق النتائج المرجوة للحد من مخاطر الكوارث.

1. ارتباط منعدم/ محدود: لا يوجد اعتراف بهذه القضايا في السياسات أو التنفيذ، أو هناك بعض الاعتراف ولكن جهود منعدمة/ محدودة للتعامل معها.

مثال: من الثابت أن النوع الاجتماعي أصبح من الاهتمامات الأساسية في مداخل الحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها على حد سواء. إلا أن هناك القليل من الاعتراف

بأهمية إدماج قضايا ومنظور النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج على المستويات المحلية والوطنية.

2. ارتباط جزئي: اعتراف كامل بالقضايا مع استراتيجية/ إطار العمل للتعامل مع القضايا، إلا أن التطبيق لم يتم تنفيذه بالكامل في السياسات والممارسات، كما لم يتحقق الاقتناع التام من قبل المعنيين الرئيسيين.

مثال 1: بالرغم من عدم وجود آلية منهجية لهذا الإدماج، فإن منظور النوع الاجتماعي يحظى بالاعتراف في المواقف ذات الصلة، في السياسات والخطط والأنشطة للهيئة الوطنية لإدارة الكوارث. كما أن الهيئة أقامت مؤخرا ورشة عمل حول "النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية" مع مشاركة إقليمية واسعة.

مثال 2: الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث ليس لها أي ارتباطات مؤسسية حاليا مع أي من الفاعلين من المجتمع المدني. إلا أنها تعقد مشاورات واجتماعات منتظمة مع ممثلين من هذا القطاع، وتسعى إلى إقامة شراكة رسمية مع بعض المنظمات غير الحكومية الرئيسية على المستويات المحلية والوطنية، من أجل المضي قدما في مجالات الأمن الإنساني والعدالة الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي. كما أقامت الهيئة شراكة مؤسسية مع القطاع الخاص وبشكل خاص في مجال التمويل متناهي الصغر وآليات التحويلات المالية للأخطار. تفاصيل هذا المشروع معروضة في جدول 2.

3. ارتباط هام ومستمر: جهود هامة وفاعلة لتحقيق الالتزامات مع وجود استراتيجية صلبة، ومعرفة ومشاركة من المعنيين.

مثال 1: الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث تقوم بدعم تنمية القدرات بشكل واضح من خلال البرامج والأنشطة ومخصصات الموارد.

مثال 2: الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث خصصت موارد كافية من "ميزانيتها الأساسية" لتوفير العمالة المدربة على إدارة الكوارث وأنشطة التعافي تبعا لطلب المؤسسات الراغبة.

قسم 9: التطلعات المستقبلية

التطلعات المستقبلية: التعريف والأهمية

من المهم إعادة التأكيد على أهمية تنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث حتى تتحقق أهداف التنمية البشرية المستدامة. والهدف من هذا القسم له جانبان. أولا لتحديد التحديات الكلية التي تواجه تنفيذ إجراءات الحد من مخاطر الكوارث محليا، وثانيا إعادة تقييم

الأولويات الحالية لبيان التطلعات المستقبلية للبلد فيما يتعلق بأهداف الحد من مخاطر الكوارث.

قسم 'التحديات': يرجى تحديد التحديات العامة التي تواجه الأولويات الحالية المبينة أمام كل الأهداف الاستراتيجية في القسم الأول.

يمكن تجميعها من خلال التحديات التي ووجهت خلال تنفيذ أولويات العمل. وتقليديا تشير تلك التحديات إلى الاحتياجات التنظيمية والثغرات في القدرات والهياكل المؤسسية والأولويات والإرادة السياسية.

بيانات 'التطلعات مستقبلية': بينما يركز بيان الهدف الاستراتيجي على 'الأولويات الحالية' يركز بيان التطلعات المستقبلية على إعادة تقييم الأولويات الحالية في سياق التحديات التي تم تحديدها في الأقسام السابقة.

تهدف إعادة التقييم إلى تشجيع التفكير في التوجه المستقبلي للاستراتيجة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. برجاء التركيز على أهمية برامج إدارة الكوارث للأولويات المحلية والوطنية والإقليمية الصاعدة. كما يمكن أن يتضمن هذا القسم توصيات بشأن إجراءات المتابعة التي يمكن مناقشتها بين الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

التوجيهات لهذا القسم

أ) يهدف هذا القسم إلى تحديد التحديات التي وجهت خلال تنفيذ الإجراءات المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وإعادة تقييم الأولويات الحالية لبيان التطلعات المستقبلية للبلد فيما يتعلق بأهداف الحد من مخاطر الكوارث.

ب) تحديد التحديات العامة أمام تحقيق الأولويات المبينة أمام كل من الأهداف الاستراتيجية في القسم الأول.

ج) التركيز على الأهمية البالغة لسياسات الحد من مخاطر الكوارث للأولويات المحلية والوطنية والإقليمية الصاعدة وتقديم بيان حول 'التطلعات المستقبلية' يلخص التوجه المستقبلي الذي ستتبناه أهداف الحد من مخاطر الكوارث.

د) يحتوي هذا القسم على أربعة أقسام فرعية يتعين استيفائها، وهي مقابلة للأهداف الاستراتيجية الثلاث لإطار عمل هيوغو، والقسم الفرعي النهائي للبلدان لتوفير التوجيه في تطوير إطار لما بعد عام 2015 للحد من مخاطر الكوارث.

مجال التطلع المستقبلي 1

الإدماج الأكثر فاعلية لاعتبارات مخاطر الكوارث في سياسات ومخططات وبرامج التنمية المستدامة على جميع المستويات، مع التركيز على منع الكوارث وتخفيف آثارها وزيادة الاستعداد وخفض قابلية التضرر.

مجال التطلع المستقبلي 2

تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات - وخاصة على مستوي المجتمعات - والتي بوسعها أن تشارك في بناء القدرة على مجابهة الكوارث.

مجال التطلع المستقبلي 3

التضمين المنهجي لمداخل الحد من المخاطر في تصميم وتنفيذ خطط الطوارئ وفي برامج الاستجابة والتعافي لإعادة إعمار المجتمعات المتضررة.

قسم 10: المعنيون

أ) إن الهدف من هذا القسم هو توضيح طبيعة تعدد المعنيين الذي تتسم به هذه العملية.

ب) برجاء تضمين جميع أسماء جميع الإدارات/ المنظمات التي ساهمت في هذا التقرير و/ أو شاركت في عملية المراجعة.

ج) أسماء الإدارات/ المنظمات التي ستعرض في التقرير "للتعريف".

الفهرس

الفصل الثالث

امثلة للنزوح الداخلي في العالم

الفصل الرابع

الآثار الناجمة عن نزوح السكان

الفصل الخامس

إدارة الكوارث والنزوح المرتبط بها

الفصل السادس

الحد من النزوح

الفصل السابع

إجراءات ما بعد النزوح

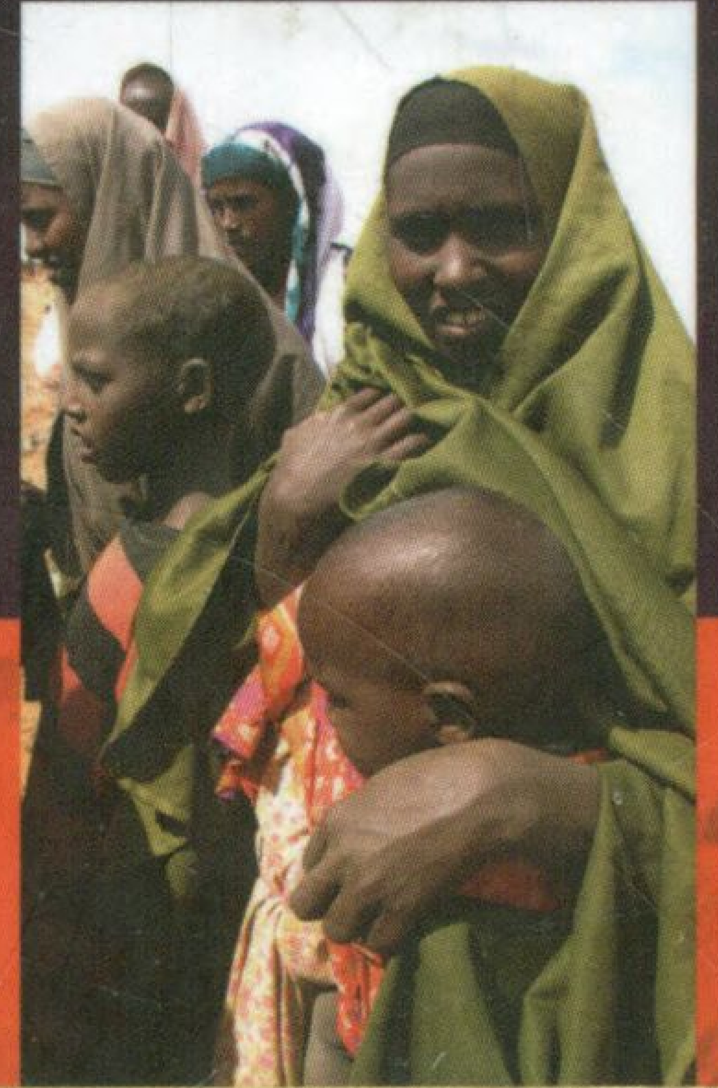
الفصل الثامن

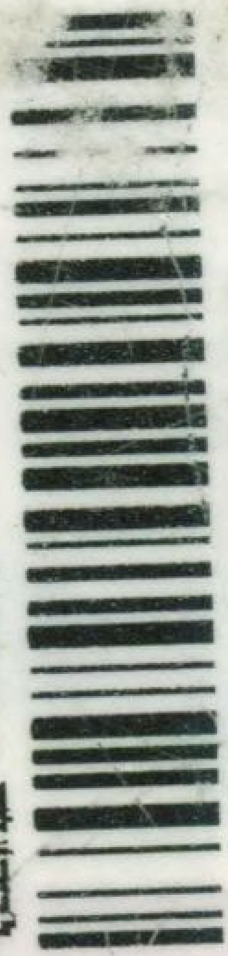
الحلول النهائية للنازحين

Inv:186

Date:16/2/2016

نزوح السكان







دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان - شارع الملك حسين
مجمع الفحيص التجاري - هاتف : 4611169 6 962+
تلفاكس : 4612190 6 962+ ص.ب 922762 عمّان 11192 الأردن
Safa@darsafa.info Safa@darsafa1.net Safa@darsafa.net


دار صفاء للنشر والتوزيع


دار صفاء للنشر

